ميزان الأدب في لسان العرب

دراسة وتحقيقا

تأليف: العلامة عصام الدين إبراهيم
بن عربشاه الإسفرائيني (ت 943 هـ)

محمود سفور

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الجنان
طرابلس – لبنان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات العليا

[ميزان الأدب في لسان العرب]
دراسة وتحقيقاً

تأليف: العلامة عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفرائيني(ت ٩٤٣ هـ)

مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في اللغة العربية

إعداد:

الطالب: محمود فتحي سفور

إشراف:

الدكتور: زياد أحمد الحج

العام الجامعيّ
٢٠١٦- ٢٠١٧ م

إهداء

إلى من آتاه الله جوامع الكلم وسحر البيان...

سيدي رسول الله

إلى من نهلت من فيض علمهم... أساتذتي الكرام

إلى من سلك بي طريق الجنة.... والديَّ الحبيبين

إلى رفيقة الدرب وشقيقة الروح... زوجتي العزيزة

إلى رياحين الحياة وأزهار العمر... ولداي وبنيتي

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

لا بد لي في هذا المقام من أتوجه بعميق الشكر وعظيم الامتنان، ووافر العرفان لأستاذي فضيلة الدكتور زياد الحج، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وفتح لي قلبه الكبير، ووهبني وقته وجهده، وأبدى ملاحظاته القيمة التي استفدت منها خاصة في مجال القراءات، وأسأل الله أن يجزل له المثوبة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين سائلاً المولى أن يمنَّ عليهم بأحسن الجزاء.

والشكرُ موصول لهذه الجامعة المباركة التي هيأت لي فرصة البحث العلمي، وأتاحت لي متابعة الدراسة بعد طول انقطاع.

وأسأله تعالى أن يحقق لي الأمل، ويجنبني الخطأ والزلل، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، أنزل كتابه العزيز بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على محمد سيد العالمين، آتاه ربه جوامع الكلم، وسحر البيان، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فموضوع رسالتي **" ميزان الأدب في لسان العرب "** للعلامة عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ) – رحمه الله تعالى - دراسةً وتحقيقاً

وهذا الكتاب جامع لعلوم اللغة العربية الرئيسة من صرف ونحو وبلاغة، وقد سلك فيه مؤلفه مسلك المتون المختصرة متحرياً في ذلك الدقة وحسن الاختيار.

وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب ومنزلته العلمية، ومكانة مؤلفه لم يُحقَّقْ تحقيقاً علميَّاً وافياً - بحسب اطلاعي - ممَّا دفعني إلى أن أختاره ليكون موضوعاً لبحثي تحقيقاً ودراسة .

وقد تألَّفَ البحث من مقدَّمةٍ وقِسمينِ وخاتمة:

وتناولت في المقدمة: أهمية الموضوع، وأهدافه، وصعوبات البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، ومنهج التحقيق، وخطة البحث.

وأما القسم الأول فهو: الدراسة، وفيه فصلان

الفصل الأول: دراسة عن عصر المؤلف وحياته، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: عصر المؤلف، وفيه مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة العلمية.

والمبحث الثاني: سيرة المؤلف، وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، وأسرته.

المطلب الثالث: مدينته.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: وفاته.

المطلب السادس: حياته العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بالمخطوط، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: اسمه، وتحقيق نسبته إلى المؤلف.
المطلب الثاني: بيان موضوعه ومنهجه، ومصادره، ومزاياه، وموازنته مع مصادره التي استمده مؤلفه منها.
المبحث الثاني: عدد نسخ الكتاب، ووصف كل منها، مع نماذج لها.
وأما القسم الثاني: فيشمل النص المحقق.
وفي الختام أذكر أهم النتائج والتوصيات وتتلخص في:
١. أن مؤلف الكتاب من العلماء المشهود لهم كما ظهر في ترجمته، وقد حظيت كتبه باهتمام كبير من العلماء وطلاب العلم في هذا العصر، فعكفوا عليها دراسة وتحقيقا كما أشرت إلى ذلك في المقدمة.
٢. أن هذا المتن نافع لطلاب العلم؛ إذ يذكرهم بمسائل هذا العلم بإيجاز، ويبعث فيهم الهمة للوقوف على الشروح والحواشي.
٣. أن يهيئ الله لهذا الكتاب أسباب الظهور، فلا يبقى حبيس أرفف الرسائل العلمية
هذا جهد المقل، بذلت فيه ما أسعفني به الوقت، وإني على يقين أنه يحتاج إلى المزيد، وأسأل الله أن يهيأ لي أسباب ذلك إنه خير مسؤول.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Summary letter

The title:

“Meezan al Adab fee lisaan al Arab” Written by Allama Al Usam al Isfarayeeni as being studied and analyzed.

This book includes all areas of Arabic language from both literature and grammar. The author discussed in this book different ways of summarizations based on and accuracy and efficient choice.

The reason for choosing the subject:

Although the importance of this book, and the level of the author, no one put a deep study and academically analyzing on about this great book. Thus I choose my research for full filling this missing in Arabic language.

The research content:

1- Pre-face
2- Two topic sections
3- Conclusion.

The pre-face included importance of subject and its purpose and difficulty of the research on it and previous study on this subject, the ways of research, ways of analyzing, and research steps and roots.

Two topics sections included two major parts

Fist part contains:

- about author and his life period(Political and academically status)
- Biography of the author (Name, Family and location of his birth, ideology , death and his academic life)

Part two: Research mothed. It has two chapters:
- Name of the book , and its authenticity, subjects discussed the book and its resources and references which the author depended. And deferent writings of the book and with some samples of them.

Conclusions and recommendations:

The author of the book is one of the great scholars as we understand from his history. Many of students have done serious study about his works.

I do believe that this work will be helpful for Arabic language students, as I explained very briefly the topics.

By help of Allah, I did my best for completing this works in perfect way as much as possible, but I know it need more and more.

All correct from Help of Allah, all wrongs from me.

مقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، من نطق بالدرر الحسان، وأوتي أروع لسان، خاتم النبيين، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم اللغة من أجل العلوم وأهمها؛ فهو أداة فهم القرآن والسنة وكلام سلف الأمة، وهو وسيلة التواصل بين الماضي والحاضر.

لذا نجد علماء الأمة المتقدمين منهم والمتأخرين بذلوا جهدهم وطاقتهم، وصرفوا جل أوقاتهم في خدمة هذا الفن، فصنفوا فيه المصنفات، فتركوا لنا ثروة علمية عظيمة امتلأت بها خزائن المكتبات، ومن هذه المؤلفات الجامعة كتاب:(ميزان الأدب في لسان العرب)للعلامة عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ)

فقد جمع مؤلفه – رحمه الله تعالى - فيه أبواب اللغة، فقسم كتابه على خمسة أبواب: الصرف، والنحو، والبلاغة بأبوابها الثلاثة: البيان، والمعاني، والبديع، وأخرج ذلك بأسلوب موجز جامع يزود طالب العلم بأصول هذه اللغة ومبادئها، وييسر عليه تذكرها واستحضارها بما تميز به من عبارة مختصرة جامعة...

ورغبة في نشر هذا الكتاب اخترت تحقيق هذا المخطوط لنيل درجة الماجستير سائلا المولى عز وجل - أن ييسر لي عملي، إنه خير مسؤول.

أسباب اختيار البحث:

تزخر مكتبة التراث العربي بالدرر التي تنتظر من يجليها ويظهرها للناس، ويقف وراء هذا التراث أعلام صاروا في ذمة التاريخ، منهم من بزغ نجمه وسطع في حياته، واستمر ذلك بعد مماته؛ وما يفتأ الدارسون يرددون اسمه، ومنهم من طواهم الزمن؛ فبخل بذكر لهم بعد مماتهم، إلا ما كان من لمحات سريعة في بطون كتب الأعلام والوفيات.

وقد نذر نفر من العلماء أنفسهم لخدمة هذا التراث، فما زالوا يعشقونه ويبحثون عنه وينشرونه، فقاموا بجهدهم مشكورين، تاركين لمن خلفهم رسالة يجب إكمالها.

من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالتراث العربي ورجاله في نطاق معارفه المختلفة، وأهمية تحقيق هذا التراث ونشره وحفظه، وإبراز جهد من صنعوه وصاغوه وأفنوا حياتهم في سبيله.

ورغبة في أن يكون لي مساهمة بسيطة في هذا المجال اخترت عَلَماً فائقاً من أعلام العلماء، تميز في جميع العلوم، واخترت كتابا لم يكتب له الانتشار على الرغم من غنى مادته العلمية، وأرجو الله أن يوفقني في خدمته وحسن إخراجه، ويمكن أن أجمل أسباب اختياري لهذا البحث في النقاط الآتية:

١. الرغبة في العمل في مجال التحقيق؛ لما له من أهمية في توثيق صلة الباحث بالتراث.
٢. كون الكتاب المراد تحقيقه يشتمل على علوم اللغة الثلاثة، وهذا ما يجعل البحث ذا فائدة كبيرة للباحث؛ حيث يصله بكتب اللغة والنحو والصرف والبلاغة مما يقوي صلته بهذه العلوم ويعززها.
٣. إخراج كتاب من التراث، وعدم الاقتصار على بحث في جزئية قد تطويه أدراج المكتبة.
٤. كون البحث يشتمل على قسمين: قسم دراسة يتناول جوانب من حياة مؤلف الكتاب وكتبه، وقسم تحقيق يخدم نص الكتاب، وهذا ما يفسح المجال للباحث لتظهر شخصيته فيه.

أهمية الموضوع:

مما لا شك فيه أن علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة قد استقامت على سُوقها، وآتت ثمارها، وليس فيها من جديد إلا في طريقة العرض، وتخير الشواهد والأمثلة، والمجالات التطبيقية، وأما القواعد فقد استقرت واكتملت، وهذا الكتاب لن يضيف شيئا في هذا المجال، ولكنَّ أهمية هذا البحث –أقصدُ:

تحقيق (ميزانِ الأدب) للإسفراييني" – تكمن في كونه يعطي صورةً عن ملامحِ التأليفِ النحوي في القرنِ العاشرِ الهجري وخصائِصِه، في مجال المُتون.

وإذا كانت بعض المتون قد حظيت بالعديد من الشروح -كالكافية، والشافية، والآجرّومية، وغيرها- فإن متن (ميزانِ الأدب) لم يحظ بما حظيت به ما عدا كتاب التاشكندي (عجالة البيان في شرح الميزان)، وقد تفرّد بشرحه كاملاً.

كما يمثل الكتاب ملمحاً من ملامح الدراسات النحوية وظواهرها المتأخرة، أعني: المختصراتِ الصرفيةَ والنحويةَ وغيرَها.

ويمكن أن أجمل أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

١. مكانة المؤلف في علوم اللغة؛ حيث ألف في كثير من مجالاتها شرحا واختصارا وتعليقاً.
٢. قيمة الكتاب العلمية؛ حيث يعد من المتون الجامعة لعلوم اللغة الثلاثة.
٣. اعتماد الكتاب على مصادر كثيرة؛ إذ يُعتَبَر من الكتب المتأخرة، وقد سبقه علماء كثر كان لهم قدم السبق في هذه الفنون، وقد اعتمد عليهم في كتابه اعتمادا كبيراً، وليس له إلا الاختصار والتصنيف.
٤. طريقة المؤلف في الاختصار مما يعطي للكتاب طابعه الخاص.

أهداف البحث:

١. إعداد دراسة حول صاحب الكتاب " العصام الإسفراييني" تشمل الحالة السياسية في عصره، وتتحدث عن الحالة العلمية في ظلّ الدولة التيمورية، وتتناول التعريف بالإسفراييني، وكتابه " ميزان الأدب"، وتتحدث عن اسمه ولقبه وكنيته، ومولده ونشأته، وأولاده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه، ومؤلفاته، ووفاته.
٢. كما تتناول متن (ميزان الأدب)، فتتحدث عن نسبته للإسفراييني، ومنهج الإسفراييني فيه، ومصادره، وشروح الكتاب.
٣. تحقيق هذا الكتاب " ميزان الأدب في لسان العرب"، وهو كتاب مختصر جامع لعلوم العربية الثلاثة، وقد وضعه مؤلفه ليكون ميزاناً يَزِنُ به أهلُ اللُّغة والأدب كلامَهم كما يُفهَمُ من عنوانه، ولم يخرج هذا الكتاب محققاً إلى المكتبة الزاخرة بكتب اللغة والأدب.

صعوبات البحث:

إذا كان لي أن أتحدث عن مشاق في هذا البحث فلن أخرج عما تحدث عنه من مارس التحقيق مما يكتنفه من صعاب ومشاق، ومن ذلك مشاق الحصول على نسخ المخطوط، وتوثيقها، ونَسْخِها، وتحقيقها، وقد تميز هذا الكتاب بشموله لمباحث اللغة، مما جعل مهمة القيام بتحقيقه مرهقة، ونسأل الله التوفيق والسداد.

الدراسات السابقة:

مما تبين لي بعد البحث أنه قد طبع جُزءٌ من هذا المتن مع شرحه وهو:" باب الصرف من متن ميزان الأدب " لعصام الدين رحمه الله تعالى - طبعة أولى – بمطبعة وادي النيل المصرية، الكائنة بخط باب الشعرية بمصر – القاهرة، سنة ١٢٨٩ هـ، ومعه: "باب الصرف من شرح الطاشكندي على ميزان الأدب في لسان العرب لعصام الدين رحمهما الله تعالى" ، وهي طبعة قديمة غير محققة.

كما وجدت رسالة علمية بعنوان:(عجالة البيان في شرح الميزان) لمحمد الشاشي التاشكندي (ت ٩٨٠هـ تقريبا) دراسة وتحقيق بابي الصرف والنحو– القاهرة - دار العلوم - النحو والصرف والعروض - ماجستير ٢٠٠٦ - محمد عبد الفتاح حسن المشطاوي، ولم يتسنَّ لي الحصول عليها، ولم أجد تحقيقا للكتاب كاملا غير ما ذكرته، والله أعلم.

وقد حُقِّقَ للمؤلف" عصام الدين الإسفرائيني " بعض كتبه، وسأشير إليها عند الحديث عن مؤلفاته.

منهج البحث:

ينقسم البحث إلى قسمين:

أولاً: قسم الدراسة، وهذا يقتضي اتِّباع منهج الاستقراء؛ حيث يقوم على جمع المادة من مصادرها، ثم تأليفِها، وبيانِ أهمِّ النتائج التي يمكن الوقوف عليها.

ثانياً: قسم التحقيق: وهو يقتضي اتِّباع منهج الوصف والتحليل من خلال المقارنة بين النُّسخ، ووصف ما فيها من فوارق، وما عليها من ملاحظات، ثم التعليق عليها بما يخدم النص المحقق، ويزيده جلاء ووضوحاً.

منهجي في التحقيق :

تعددت مناهج التحقيق بتعدد أغراض المحققين؛ لذلك كان لزاما علي أن أبين المنهج الذي اتخذته،وهذا المنهج يتلخص فيما يأتي:

- كتابة نص المؤلف من الأصل المخطوط ، وقد جعلت منهجي في ضبط النص هو التلفيق بين النسخ؛ لأنني لم أجد نسخةً يمكن اعتمادها أصلا، لما في نسخ المتن من أخطاء كثيرة تجعل الباحث لا يطمئن إليها، أما أفضل النسخ فهي نسخة الشرح، ولكن لم أجعلها أصلا؛ لأنها ليست نسخة لمتن الكتاب؛ بل هي نسخة للشرح، وقد أفدت منها كثيرا في فهم ما أشكل عليَّ في المتن.
- أقابل النسخة التي رمزت لها بـ (ص) على النسخة التي رمزت لها بـ (ث) وهي نسخة المتن من (مدرسة الأحمدية بمدينة حلب)، والنسخة (ش) وهي نسخة الشرح، واسمها: (عجالة البيان في شرح الميزان)، وتتضمن المتن مميزا عن الشرح من (مكتبة جامعة الرياض)، وأعطيتها رمز(ش)، وقد كُتِبت في القرن العاشر وهو القرن الذي عاش فيه العصام مؤلف المتن، وهي حسنة الضبط، تامة.
- أثبت الفروق بين النسخة (ص)، والنسخة (ث)، والنسخة (ش) في الحاشية .
- إذا وقع سقط في إحدى النسخ، ورأيت إثباته في الأصل أضعه بين معقوفتين، وأشير في الحاشية إلى النسخة التي وقع فيها السقط ، قائلاً: سقط في (ث) مثلاً.
- إذا وقع السقط في إحدى النسخ، ورأيت أن أضعه في الحاشية أضعه بين معقوفتين في الحاشية، وأشير إلى النسخة التي وقعت فيها الزيادة، وأثبت الزيادة أمامها ، قائلاً : في (ث) زيادة [.....] مثلاً.
- أقوم بتشكيل بعض الكلمات التي أخشى أن تلتبس بغيرها ، وكذلك أسماء بعض الأعلام.
- أوثق النصوص والآراء بالرجوع إلى مظانّها المطبوعة والمخطوطة.
- أفصّل ما أجمله المصنف، وأبيِّن ما أشكل من كلامه، مع إضافة الشروح التي تخدم النص.
- أثبت المصادر حسب الترتيب الأبجدي لاسم الكاتب.
- أعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها بذِكر اسم السورة، ورقم الآية في المتن.
- أخرج الأحاديث الواردة في الكتاب من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك ، وإلاّ خرّجته من مصادره، وذلك بذكر مَن خرّجه، ثمّ ذِكر الكتاب والباب ورقم الحديث إن وُجِد، وأبيِّن درجة الحديث معتمداً على أقوال علماء هذا الشأن في ذلك .

- أضـعُ عنـاوين الأبـواب أو الفصـول أو الفـروع إن وجـدت، وأميزهـا بحجم الخط ودرجتـه، وإن لـم توجد أقتـرح عنـاوين مناسبة، وأضـعها بين معقوفتين.
- أُعرِّف بالمصطلحات العلمية، والأماكن، والبلدان الواردة في النصّ.
- أُبيِّن معاني الكلمات الغريبة التي لم يشرحها المؤلّف، والتي يحتـاج القارئ إلى معرفتها؛ اختصاراً لوقته، وإتماماً للفائدة.
- أُترجِم للأعلام الواردة أسماؤهم في النصّ المحقّق عند أول ذِكر لهم، وأجعل الترجمة موجزة، وعند وروده مرّة أخرى فإنّي لا أترجم لـه، وأشير في الهامش إلى ترجمته، أما في القسم الدراسي فقد اكتفيت بترجمة شيوخ المؤلف وتلامذته فقط.
- أضع فهارس عامّة للرسالة؛ ليسهل على القارئ الاستفادة منها، وذلك على النحو التالي:
- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الشعر .
- فهرس الأمثال.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس المصادر والمراجع.

خطة البحث :

يقوم منهجُ البحثِ في هذه الرسالة على تقسيمِها إلى مقدمة، وقسمين رئيسين، يليهما خاتمةٌ، وفهارسُ فنية.

في المقدمة: أتناول أسباب اختيار البحث، وأهمية الموضوع، وأهداف البحث، وصعوباته، والدراسات السابقة، ومنهجية الباحث، ومنهج التحقيق.

أما قسم الدراسة فيتكون من فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن عصر المؤلف وحياته، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: عصر المؤلف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: سيرة المؤلف، وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته .

المطلب الثاني: مولده، وأسرته.

المطلب الثالث: مدينته.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: وفاته.

المطلب السادس: حياته العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بالمخطوط، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، وتحقيق نسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: بيان موضوعه ومنهجه، ومصادره، ومزاياه، وموازنته مع مصادره التي استمده مؤلفه منها.

المبحث الثاني: عدد نسخ الكتاب، ووصف كل منها، مع نماذج لها.

القسم الثاني: النص المحقق.

وأحقق فيه كتاب (ميزان الأدب في لسان العرب)، وأراعي فيه قواعدَ التحقيق العلميةَ المتعارَفَ عليها بين أهل الفن، من: مقابلةِ نسخ المخطوطة بعضِها ببعض، وتحريرِ النص وَفْقَ القواعدِ الإملائيةِ، وتخريج الآياتِ القرآنيةِ، والأحاديثِ النبويةِ، والشعرِ، والأمثالِ... إلى آخرِ هذه القواعدِ.

وأذيل الرسالة بمجموعة من الفهارسِ الفنيةِ، تشتمل على ما حوته الرسالةُ من الآياتِ القرآنية، والأحاديثِ النبوية، والأشعارِ، والأمثالِ، ومأثورِ كلام العرب، والأعلامِ، والأماكنِ والبلدان، والكتبِ المذكورةِ في (ميزان الأدب)، كما أقدم ثبْتا بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في إنجاز الرسالة.

قسم الدراسة

الفصل الأول: عصر الإمام عصام الدين وحياته.

المبحث الأول: عصر الإمام عصام الدين:

المطلب الأول: الحالة السياسية :

تنقسم إيران في هذا العصر إلى قسمين: شرق إيران، وكان خاضعا لسلاطين التيموريين، وعاصمتهم (هراة)[1].

وغرب إيران وجنوبها، وقد تعاقبت على حكمها أسرتان، وهما: (القرة قويلنو)، ويطلق عليهم أصحاب الخروف الأسود، و (آلاق قوينلو)، ويطلق عليهم أصحاب الخروف الأبيض.

والذي يهمنا هنا هو القسم الأول (شرق إيران)؛ حيث ينتسب إليه المؤلف.

ففي سنة (٧٨٢هـ) قام تيمورلنك[2] المغولي بالاستيلاء على خراسان ، فاقتحم مدينة هراة عنوة، وهدم أسوارها، وعمل في الآلاف من أهلها ذبحاً وتقتيلاً ، وبقيت تحت سلطانه إلى أن توفي سنة (٨٠٧هـ)، وبعد وفاته خلفه ابنه (شاه رخ)، فجعل (هراة) مقراً له، وعاصمة لمملكته، وكان عمره حينئذ (٢٨) ثماني وعشرين سنة ؛ حيث كانت ولادته سنة ٧٧٩هـ .

وقد استطاع (شاه رخ) أن يبسط سلطانه على مملكته - على الرغم من الاضطرابات العديدة التي كان يثيرها أقاربه - ويتوسع باستيلائه على (زندان) سنة ٨٠٩هـ ، وما وراء النهر سنة ٨١١هـ ، وفارس ٨١٧هـ ، و(كرمان) سنة ٨١٩هـ ، و (أذربيجان) سنة ٨٢٣هـ ؛ وبهذه

---

[1] هي أحد كراسي مملكة خراسان، فإنها مملكة عظيمة، وكراسيها أربعة: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة، والباقي مدن كبار، لكنها ما تنتهي إلى هذه الأربعة، وهراة بناها الإسكندر ذو القرنين عند مسيره إلى المشرق. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، "، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت **"وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"** (٣٤٧/٣)

[2] يرجع أصل تيمورلنك إلى قبيلة البرلاس، وقد دعم أحد أجداده جنكيز خان فأحبه، وجعله وصيا على ابنه جغطاي، وقد ولد تيمورلنك في بلدة كش عام ٧٣٦ه. السرجاني، راغب، **" قصة المغول المسلمين في وسط آسيا"**، موقع قصة الأسلام، وانظر: مقالة، "التيموريون " لم يذكر اسم الكاتب، موقع المعرفة، رابط المقالة:
http://www.islamicarchitecture.org/dynasties/timurids.htm

الانتصارات ثبت حكمه لهذه البلاد ، واستمر إلى أن توفى سنة ٨٥٠هـ ، وهو في الثانية والسبعين من عمره .

وبعد وفاة (شاه رخ) عمت الاضطرابات والفتن، وأخذت دولة التيموريين تنحل وتضعف على يد أصحاب الخروف الأسود في بادئ الأمر، ثم على يد أصحاب الخروف الأبيض إلى أن تهيأ من تصدى لهم من قادة التيموريين، واستطاع من بعدها أن يستولي على (هراة) السلطانُ (حسين بايقرا) آخرُ ملوك التيموريين بعد جهاد طويل خاض خلاله معارك ضارية، وباستيلائه على السلطة ساد الأمن والاستقرار في البلاد ، وعم الخير والسلام مدة حكمه الذي استمر خمسة وثلاثين عاما، وقد استمر في حكمه من ٨٧٣هـ وحتى ٩١٣هـ، وقد عمرت في هذه الفترة خراسان، وصارت مدينة هراة - عاصمة المملكة - من أهم المراكز الحضارية المزدهرة[١] ، ثم ظهرت الدولة الصفوية بخراسان، وحالفها الظفر في المشرق حتى أدال الله لها على الدولة التيمورية بعد حرب ضروس في موقعة (شرور) سنة ٩٠٧هـ، انتصر فيها الشاه إسماعيل الصفوي رأس الدولة الصفوية، واتسع ملكه، فامتد بين جيحون وخليج البصرة وأفغانستان والفرات، فلم يعد بعدئذ للدولة التيمورية أثر، وكان آخر سلاطينها سلطان هراة "حسين ميرزا" المتوفى سنة ٩١١هـ.[٢]

المطلب الثاني: الحالة العلمية:

يظهر مما سبق أن البلاد في هذا العصر نعمت بفترتين طويلتين من الاستقرار والأمان توسطتهما فتن واضطرابات .

ففي حكم السلطان (شاه رخ) كانت هراة في عهده مهداً للعلم والعلماء ذوي الفضل والأدب ، وما زالت بعض آثار هذا السلطان موجودة إلى الآن في هراة .

---

(١)استفدت في هذا البحث من كتاب **"الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب"** دراسة وتحقيق: أسامة طه الرفاعي، وانظر: البخاري، محمد، **"ملخص حياة الأمير تيمور مؤسس الدولة التيمورية"**، مدونة: محمد البخاري على شبكة الانترنت.

(٢)انظر: الطنطاوي، محمد، ط٢ **"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"**، دار المعارف (٢٣٧)

ومما يذكر أنه كان لشاه رخ ابن اسمه (بايسنقر مرزا)[1] اشتهر بتشجيعه للعلم والفن، فكان له أثر في الحركة الثقافية في هذه الفترة؛ حيث حصل في عهده التحقيق والمقابلة بين نسخ الشهنامة للفردوسي، ودونت عليها مقدمته البايسنقرية، وبفضل تشجيعه كثر الخطاطون المهرة في استنساخ الكتب، وازدهر التذهيب والنقش المعماري.

وقد دون (بايسنقر) بخط يده في (هراة) نسخةً من القرآن الكريم المعروف بالقرآن الباسنقري، وهو بقطع كبير للغاية، وبخط ممتاز، وتوجد أوراق منه في المكتبة الرضوية في مشهد، وكانت مكتبة بايسنقر من أغنى الخزائن العلمية والأدبية .

وبعد هذه الفترة التي انتهت بوفاة السلطان (شاه رخ) مرت البلاد بفتن واضطرابات كثيرة كان لها أثرها في إرباك وعرقلة الحركة الثقافية إلى أن تولى حكم البلاد السلطان (حسين بايقرا)، فكانت فترة حكمه فترة ذهبية، وقد تفجرت فيها ينابيع المعرفة والفنون، وذلك لما يتمتع به هذا السلطان من الفضل والموهبة .

يقول الدكتور أحمد كمال الدين حلمي: (كان السلطان أديبا ذواقة ينظم الشعر بالفارسية والتركية متخلصا بحسيني، وكان يرعى العلم، ويبسط يد العون للعلماء الذي بلغ عددهم في عهده (١٢) اثني عشر ألفا، خصصت لهم المناصب والألقاب، وقد خلف لنا العديد من الكتب، ومن أهما (مجالس العشاق) الذي خصص المجلس الخامس والخمسين منه لشرح أحوال الجامي، وإيراد حكايات وأبيات حول حالات عشقه، وتسجيل غزلياته التي تموج بالحب)[2] .

ويقول الأستاذ خليل الله خليلي عن السلطان أيضاً : " هو من الملوك الأفاضل المحبين للعلم والعلماء الذي يفخر التاريخ بهم "[3].

---

[1] انظر: الإيجي، عضد الدين، بلا ، "**الفوائد الغياثية في علوم البلاغة**"، تحقيق: عاشق حسين، دار الكتاب المصري -القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت (٧-١١)، وانظر "الدولة التيمورية الكبرى"

[2] حلمي، أحمد كمال الدين، ١٩٨٦، "**السلاجقة في التاريخ والحضارة**" ، دار السلاسل - الكويت

[3] يعتبر الأستاذ خليل الله خليلي نجما ساطعا في سماء الأدب الفارسي المعاصر، ليس في أفغانستان لوحدها، بل تمتد شهرته إلى إيران و طاجكستان وبقية الأقطار الناطقة باللغة =

وقد صارت هراة في عصره مركزا للعلم والعلماء، ونموذجا للحضارة والمدنية، واجتمع فيها كبار العلماء، وكتب أعظم الأساتذة أحسنَ آثارهم في زمنه.

وكان الرسام المعروف (بهزاد)، وهو صاحب مدرسة خاصة في الرسم، وأستاذ الأساتذة رئيسَ مكتبة السلطان حسين بايقرا في هراة.

وفي هذا العصر شيدت مدرسة الميرزا، والمستشفى، والمكتبة، وبقية أبنية هراة[1] .

وبالجملة يعد هذا العصر - وإن تخللته بعض الفتن والاضطرابات - عصرَ نهضة علمية ثقافية، ظهر فيها كثير من الأدباء والشعراء والمؤرخين، وصنفت كثير من المصنفات، وازدهرت فيه كثير من الفنون؛ ذلك أن التيموريين كان لهم وَلَعٌ بالفنون وخاصة فن عمارة المساجد وتزيينها ، واهتموا - أيضاً - بفن التصوير، فأقاموا المكتبات الضخمة، وجمعوا في بنائها فنون البارعين من المصورين والمذهبين والنقاشين والخطاطين والمجلدين، فكانت هراة في عصرهم مركزا كبيراً لصناعة التصوير خاصة أيام (شاه رخ)، وابنه (بايسنقر) الذي أقام مجمعا للفنون.

أما في مجال التأليف فلم يتميز عصر العصام بالتجديد في المناهج، واستحداث النظريات، واستنباط القواعد بقدر ما تميز بدوران علمائه حول آراء وأقوال السابقين، وتناول مصنفاتهم بالشرح والتحشية والتعليق، ويمكن القول: إن القرن العاشر الهجري هو قرن الشروح والحواشي، فقد بلغت فيه من الكثرة مبلغاً لم يعهد من قبل، ومع أن الاعتقاد السائد أن أسباب الركود العلمي في هذا القرن والذي قبله ترجع إلى الاعتداءات التي داهمت بلاد المشرق، بل أكثر بلدان العالم الإسلامي

الفارسية، وقد اشتهر الرجل أواخر عمره بوقوفه الأدبي القوي مع المقاومة الأفغانية ضد الحكم الشيوعي والغزو السوفيتي، وبات شعره الحماسي يتصدر مساحات الأدب المقاوم حتى وافته المنيه في المهجر عام ١٩٨٧م، ومن كتبه: "آثار هرات"، " من بلخ إلى قونية". انظر: جمو، ماهر، ترجمة وتقديم**"مختارات من الشعر الأفغاني"** مجلة الدوحة، العدد:٩٢، يونيو / ٢٠١٥.

[1] ابن بطوطة، ١٩٥٨م، رحلة ابن بطوطة **"تحفة النظار في غرائب الأمصار"**، المكتبة التجارية الكبرى – مصر (٢٤٧/١-٢٤٨)

من جراء الهجمة التيمورية الشرسة التي كان من آثارها دمار الكثير من المراكز الحضارية والعلمية الإسلامية؛ إلا أنه يمكن القول أن ذلك الركود ما هو إلا استمرار للتصور الذي اقتنع به أكثر العلماء وعامة الناس منذ القرن الرابع الهجري، وهو أن السابق لم يترك للاحق شيئاً، وأن باب الاجتهاد قد أغلق بعد ذهاب الأئمة الكبار الذين أصلوا الأصول وقعدوا القواعد وأحكموا ضبط العلوم، ومع أن هذه المقولة قُصِد بها أساساً الفقه الإسلامي بعد عصره الذهبيِّ الذي انتهى بموت الأئمة الأربعة المجتهدين إلا أن عدواها سرت في سائر العلوم الدينية وغيرها من العلوم؛ إذ سرعان ما أوجدت نظرةً تواكليَّةً عند العلماء كان من نتائجها قصور الهمم، والاسترواح إلى ما انتهى عند السابقين والقناعة ببيانه وشرحه.

وليس ما ذكرنا حكما عاما على جميع العلماء، فلا تكاد فترة تخلو من نزعة تجديدية يمثلها هذا العالم أو ذاك، وحتى في الفترة التي نتكلم عنها، وفي أشد سنواتها اضطرابا وتشويشا أيام حكم تيمورلنك نفسه نجد علماء أعلاما ورجالا مشاهير سارت بذكرهم الركبان، ولهم آثارهم التي تعنوا لها الجباه، كالقاضي عضد الدين الإيجي[١]، والسعد التفتازاني[٢]، والشريف الجرجاني[٣]، وغيرُهم كثير.

أما العصام فقد كان له مؤلفات كثيرة شملت معظم فروع العلوم، وتدل على اتساع ثقافته، ولا عجب فقد عرف عن علمائنا فيما مضى اتساع الثقافة والمشاركة في كثير من الميادين[٤].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاما، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونا، توفي ٧٥٦ه، ومن تصانيفه: "المواقف"، والعقائد العضدية"، و"الفوائد الغياثية" وغيرها. "الأعلام" (٣/٢٩٥)

(٢) السعد التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣ ه = ١٣١٢ - ١٣٩٠ م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفى فيها، ودفن في سرخس، كانت في لسانه لكنة، ومن كتبه (تهذيب المنطق - ط)، و (المطول - ط) في البلاغة، و (المختصر - ط) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، وغيرها. "الأعلام" (٧/٢١٩)

(٣) السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، من كبار علماء العربية، ولد في تاكو، ودرس في شيراز، وأقام بها إلى أن توفي سنة ٨٣٨ه، وله نحو خمسين مصنفا، منها: "التعريفات"، و "وشرح المواقف"، و"شرح السراجية"."الأعلام" (٢/٢١٥)

(٤) انظر : الخفاجي، د. قيس جليل كريم، **"حاشية عصام الدين الإسفراييني على تفسير**
=

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الإسفراييني رحمه الله تعالى[1]، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته:

اتفقت جميع المراجع التي ترجمت للعصام على أن اسمه إبراهيم محمد عربشاه الإسفراييني الخراساني الحنفي؛ وهذا ما أثبتته المصادر التي تكلمت عن حياة العصام، وهو ما نص عليه العصام في أكثر كتبه؛ إذ إنه يكتب اسمه واسم أبيه وجده في أغلب كتبه، وقال صاحب شذرات الذهب: "عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه من ذرية أبي إسحاق الإسفرائيني[2] .

البيضاوي" دراسة وتحقيق (سورة البقرة من الآية ٧٥-١٠٠)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد:٤٣، ٣٠/أيلول/٢٠١٥م.

[1] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، بلا، **"كشف الظنون"** ، دار إحياء التراث العربي - بيروت(١٩٠/١)، "كشف الظنون" (١٩٠/١، ٤٧٣) و(١٦١٤/٢، ١٩١٦)، ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، ط١، ١٩٨٦م، **"شذرات الذهب"**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق -بيروت (٤١٧/١٠)، العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي المكي، ط١٩٩٨،١، **"سمط النجوم العوالي"** تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت (٨/١)، التونكي، محمود حسن، إعادة للطبعة الهندية، ١٣٤٤ه، **"معجم المصنفين"** (٣٧٥/٤-٣٧٩)،مدرس، ميرزا محمد علي، **"ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب"** (١٤٠/٤)، سركيس، يوسف اليان، **"معجم المطبوعات العربية"**، مكتبة الثقافة الدينية (١٣٣٠/٢)، "روضات الجنات" (١٧٩/١)، الزركلي، خير الدين **"الأعلام"**، دار العلم للملايين- بيروت (٦٦/١)، **"هدية العارفين"** (٢٦/١)، كحالة، عمر رضا، ط١، ١٩٩٣م، **"معجم المؤلفين"**، مؤسسة الرسالة (٦٧/١)

[2] أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، نسبته إلى إسفرايين، فقيه وأصولي شافعي، قيل إنه بلغ رتبة الأجتهاد، وكان شيخ أهل خراسان في زمانه، أقام بالعراق مدة ثم رحل إلى إسفرايين فبنى له بها مدرسة، فلزمها ودرس فيها، وبه تفقه القاضي أبو الطيب الطبري، وعنه أخذ الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور، توفي سنة (٤١٨)ه، ومن تصانيفه: (الجامع في أصول الدين) خمس مجلدات، وتعليقته في أصول الفقه. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، ط١٤٠٧،١ه، **"طبقات الشافعية"**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب- بيروت (١٧٠/١)، "شذرات الذهب" (٢٠٩/٣)، "وفيات الأعيان" (٢٨/١)

لقبه: اشتهر بعصام الدين، ويلقب بالعصام[1].

كنيته: لم تشتهر للعصام كنية، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي، فقد كناه بأبي إسحاق[2].

المطلب الثاني: مولده، وأسرته:

ولد العصام في إسفرايين (قرية بخراسان)[3]، وكان أبوه قاضيا بها، وكذلك جده في أيام أولاد تيمور، وقد اختلف في تاريخ ولادته على قولين: الأول: سنة ٨٧٣هـ، والثاني: سنة ٨٧٩ هـ، والثاني هو الراجح؛ لأنه التاريخ الذي ذكره حفيد العصام عبد الملك العصامي، وهو أثبت من غيره في تحديد ميلاد جده[4]، وقد ولد العصام في أحضان أسرة كريمة معروفة بالفضل والعلم والدين، فشب و ترعرع على بساط العلماء، و حصّل العلم من ينابيعه الفياضة، و بذّ الأقران، و صار يشار إليه بالبنان وهو من ذرية أبي إسحاق الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن مهران، فالعصام يوافقه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته، وكان جد العصام لأبيه واسمه عربشاه من مشاهير العلماء، وقد تولى قضاء إسفرايين، ومعلوم أن منصب القضاء آنذاك كان يتطلب علما واسعا لا يتوفر إلا عند قلة، وكان الخوفي وهو جد العصام لأمه واسمه: عصام الدين داود الخوفي كان يلقب بالأستاذ والعلامة[5]، وقد أخذ العصام عنه مبادئ العلوم، وكان العصام يسميه أستاذي.

أما والد العصام محمد عربشاه فلم تذكر المصادر في ترجمته سوى ما ذكره ابن العماد من أنه تولى أيضا قضاء إسفرايين.

---

[1] الأدنه وي، أحمد بن محمد ، ط١، ١٩٩٧، " **طبقات المفسرين"** تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة (١ / ٣٧٦)، "شذرات الذهب" (٤١٧/١٠)، باقر، محمد " **روضات الجنات"** (١٧٩/١)، "معجم المصنفين" (٣٧٥/٤)، "معجم المطبوعات العربية" (١٣٣٠/٢)

[2] "معجم المصنفين" (٣٧٥/٤)، "معجم المطبوعات العربية" (١٣٣٠/٢)

[3] سأفرد مطلبا للحديث عنها.

[4] "سمط النجوم" (٨/١)

[5] "معجم المصنفين" (٣٧٨/٤)

وكان للعصام ولد واحد إسمه: إسماعيل، ويلقب بصدر الدين، وكان قد رحل في طلب العلم من إسفرايين قاصداً الشام، فنزل في حلب، وقرأ شيئاً من البخاري على يد شيخ الشيوخ الموفق بن أبي بكر سنة ٩٤٨هـ، ثم ترك الشام قاصداً مكة المكرمة، واستقر بها إلى سنة ٩٦٣هـ، ثم غادر إلى المدينة المنورة، فتوفي في الطريق بين الحرمين الشريفين[1].

المطلب الثالث: مدينة إسفرايين التي ينتمي إليها.

إسفرايين بالفتح ثم السكون، وفتح الفاء، وراء وألف، وياء مكسورة، وياء أخرى ساكنة، ونون: بليدة حصينة من نواحي نيسابور[2] على منتصف الطريق من جرجان؛ واسمها القديم مِهرجان، سماها بذلك بعض الملوك لخضرتها ونضارتها، ومهرجان قرية من أعمالها، وقال أبو القاسم البيهقي: أصلها من (أسبرايين)، بالباء الموحدة، و(أسبر) بالفارسية هو الترس، و(ايين) هو العادة، فكأنهم عُرِفوا قديما بحمل التراس؛ فسميت مدينتهم بذلك، وقيل : بناها اسفندبار فسميت به، ثم غُيِّر لتطاول الأيام، وتشتمل ناحيتها على أربعمائة وإحدى وخمسين قرية، والله أعلم، وينسب إليها خلق كثير من أعيان الأئمة، منهم: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني، أحد حفاظ الدنيا توفي سنة: (٣١٦هـ)؛ وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المشهور، توفي بنيسابور يوم عاشوراء سنة (٤١٨هـ)، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني الحافظ صاحب المسند المصحح المخرج على كتاب مسلم أحد الحفاظ الجوَّالين والمحدثين المكثرين...وغيرهم[3].

---

(١) " معجم المصنفين" (٣٧٨/٤)

(٢)نيسابور: بفتح أوله والعامة يسمونه نشاوور وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها، مدينة جليلة في مستو من الأرض، وأبنيتها من طين، وهي قديمة البناء، ومقدارها ثلاثة أميال في مثلها، ولها ربض كبير عامر دائر بها، ومسجد جامعها في ربضها، ولها قصبة منيعة، ولها أربعة أبواب، ولها نهر يشربون منه ويسقون رساتيقهم، ولنيسابور حدود واسعة، ورساتيق عامرة، وفيها مدن كثيرة معروفة، مثل، البوزجان، ومالن، وإسفرايين، .....، ومدينة نيسابور قطب لما حولها من البلاد والأقطار، ومدينة نيسابور تقع اليوم في مقاطعة خراسان شمالي شرق إيران قرب العاصمة الإقليمية مشهد "معجم البلدان" (٢٣١/٥-٢٣٢)، ويكبيديا، الموسوعة الحرة ، موقع إلكتروني

(٣) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، =

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

ذكرت بعض المصادر التي ترجمت للعصام أنه كان أشعريَّ العقيدة، ومصنفاته في علم الكلام تشهد على ذلك[١].

وأجمعت المصادر التي ذكرت مذهبه على أنه كان حنفي المذهب[٢]، ويؤكد هذا مصنفاتُه في الفقه الحنفي، ومنها: حاشية على شرح الوقاية للمرغيناني، وشرح الوقاية للمحبوبي، وقد ذكر بروكلمان عدة نسخ لهذه المخطوطة[٣].

المطلب الخامس: وفاته.

اضطربت المصادر واختلفت كثيراً في تحديد وفاة العصام، ففي بعض المواضع من كشف الظنون أنه توفي سنة ٩٤٣هـ[٤]، وفي بعضها الآخر أنه توفي سنة ٩٤٤هـ[٥]، وفي ثالث أنه توفي سنة ٩٤٥هـ[٦]، وفي الرابع سنة ٩٥١هـ[٧]، وأحياناً يتردد بين سنتي ٩٤٣،٩٤٥ه[٨]، وكذلك

١٩٧٧م"**معجم البلدان**"، دار صادر - بيروت (١/ ١٧٧-١٧٨)، البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي صفي الدين، ط١، ١٩٥٤، "**مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**"، تحقيق: دار المعرفة (٧٣/١)

[١]"ريحانة الأدب " (١٤٠/٤)

[٢] " هدية العارفين" (٢٦/١)

[٣] بروكلمان، كارل، ط٥، بلا، "**تاريخ الأدب العربي**"، نقله إلى العربية د.عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة (٣٢٠/٦)

[٤] "كشف الظنون" (١٩٠/١)، (١٠٢١/٢، ١٠٥٩، ١٠٥٩،١١١٦)، " طبقات المفسرين" (٣٧٦/١)

[٥] المصدر نفسه (٨٥٣/١، ٨٧٧)، (١٣٣١/٢، ٢٠٢٠)

[٦] المصدر نفسه (٤٧٣/١)، (١٤٤٤/٢)

[٧] المصدر نفسه(١٣٧٠/٢)

[٨] المصدر نفسه (١١٤٥/٢)

بروكلمان في عدة مواضع[١]، وذكر ابن العماد وفاة العصام في حدود سنة ٩٥١هـ.[٢]

ومن خلال النظر في سنيِّ الوفاة المتقدمة فإن جميع الأقوال التي ذكرها العلماء قريبة محتملة، وقد رجح الدكتور قيس جليل كريم الخفاجي ما ذكره ابن العماد أنه توفي في حدود سنة ٩٥١هـ، وذلك لأمرين:

الأول: أن ابن العماد نص على أن العصام قد مات عن اثنين وسبعين عاماً، وكذلك نص على مناسبة وفاته ومكانها، ومكان دفنه، فهو أثبت من غيره في تحديد سنة وفاته.

والثاني: أنه يناسب ما اختير في تحديد سنة ولادته، وهو ٨٧٩هـ اعتمادا على ما ذكره حفيده في "سمط النجوم العوالي"، فيكون قد عاش اثنين وسبعين عاماً، وهو الثابت عند ابن العماد، ولم يذكر أحد خلافه[٣].

وفي قصة وفاته: أنه خرج في أواخر عمره من بخارى إلى سمرقند لزيارة قبر الشيخ العارف خواجه عبيد الله النقشبندي (ت٨٩٥هـ)، فمرض بها مدة اثنين وعشرين يوما، ثم قضى نحبه عن اثنين وسبعين سنة، وكان آخر ما تلفظ به (الله)، وازدحم الناس للصلاة عليه، ودفن بسمرقند قرب الشيخ المذكور[٤].

المطلب السادس: حياته العلمية ومؤلفاته:

تلقى العصام مبادئ العلوم على يد والده الذي كان قاضيا بإسفرايين، وجده لأمه داود الخوفي[٥].

---

(١) "تاريخ الأدب العربي" (٣٢٩/٥،٣٢٦،٣٢١)، (٣١٧/٦، ٣٢٠، ٣٢٤)

(٢) "شذرات الذهب" (٤١٧/١٠)

(٣)الخفاجي، قيس جليل عبد الكريم ، "حاشية عصام الدين الإسفراييني على تفسير البيضاوي، دراسة وتحقيق (سورة البقرة من الآية ٧٥ – ١٠٠)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ص٩

(٤)انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤١٧/١٠)، "الأعلام" (٦٦/١)، "معجم المؤلفين" (٦٧/١)، "طبقات الأدنه وي" (٣٧٦)، "كشف الظنون" (٣٩/١) و (١٠٦٠/٢) وغيرهما، البغدادي، إسماعيل باشا، "إيضاح المكنون" إحياء التراث العربي، (٤٤/٢)، "معجم المصنفين" (٣٧٨/٤)

(٥) "شذرات الذهب" (٤١٨/١٠)

أما شيوخ العصام الآخرون فقد طغت شهرة الجامي[1] عليهم فلم تذكر المصادر شيخا للعصام غيره، كما أن شهرة العصام وعبد الغفور اللاري[2] طغت على سائر تلاميذ الجامي، فلم يعرف له غيرهما.

ويذكر من تلامذته أبو الفتح السيد الأمير الشرفي الشريفي مصنف التيسير الشاهي.[3]

حصل العصام العلوم العقلية والحسية ومهر فيها وبرع وفاق على أقرانه بتلك الناحية، وكان فصيحا بليغا يلازم الاشتغال والدروس، يبين فيها الدقائق والحقائق، واشتهر وطار صيته فصار مدرسا بالمدرسة السلطانية بهراة التي بناها مرزاشاه ، ودرس وأفاد كثيرا، ثم درس بالسلطانية العالية التي بهراة ايضاً، ثم ترك ذلك لحادثة وقعت بها، فسافر من دار السلطنة بهراة، وقدم بخارى سنة ٩٢٦ه، فأكرمه الأمير عبد الله خان حاكم بخارى، وأنعم عليه، وقد تولى التدريس ببخارى تحت رعاية حاكمها وبتشجيعه، وقد نوهت مصادر ترجمته بكثرة ما درس وأفاد، وانتفاع خلائق كثيرين من دروسه[4]، ويبدو أن العصام قد شغل في حياته الأوساط العلمية في هراة وسائر أرجاء خراسان[5]؛ لنزعته الفكرية

[1] الإمام العارف بالله تعالى عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ولد بجام من قصبات خراسان، واشتغل بالعلوم العقلية والشرعية، فأتقنها، ثم صحب مشايخ الصوفية، وتلقن الذكر من الشيخ سعد الدين كاشغري، وصحب خواجه عبيد الله السمرقندي، وانتسب إليه أتم الانتساب وكان يذكر في كثير من تصانيفه أوصاف خواجه عبيد الله، ويذكر محبته له، وكان مشتهرا بالفضائل، وبلغ صيت فضله الآفاق، وسارت بعلومه الركبان، حتى دعاه السلطان بايزيد خان إلى مملكته، وأرسل إليه جوائز سنية، وكان رحمه الله تعالى أعجوبة دهره علما وعملا وأدبا وشعرا، وله مؤلفات جمة، منها: "شرح فصوص الحكم" لابن عربي، وشرح الكافية لابن الحاجب، وهو أحسن شروحها.تنظر ترجمته في: "شذرات الذهب" (٥٣٤/٩)، "طبقات المفسرين" (٣٥٥)، الشوكاني، محمد بن علي، "البدر الطالع" (٣٢٧/١)، هدية العارفين" (٥٣٤/١)

[2] هو تلميذ الجامي توفي سنة ٩١٢. تنظر ترجمته في: "شذرات الذهب" (٣٧٤/١٠)، " كشف الظنون" (١٣٧٠/٢)، "معجم المؤلفين" (٢٦٩/٥)

[3] "معجم المصنفين" (٣٧٩/٤)

[4] "معجم المصنفين" (٣٧٦/٤)

[5] انظر: "هراة تاريخها آثارها رجالها" (٩)

التحررية، وسلوكه طريق الاستقلال في النظر والاجتهاد في كثير من فروع العلم، فجاء بآراء وتوجيهات خالف بها مسلَّمات القوم في كثير من المسائل، وكانت له آراؤه الخاصة في البلاغة والمنطق والنحو والكلام..

وقد أجملَ ابنُ العماد الحنبلي ما تقدم من جوانب ثقافة العصام بقوله: " كان بحراً في العلوم، وله التصانيف الحسنة النافعة في كل فنٍّ".[1]

لقد أثرى العصام المكتبة الإسلامية والعربية بما يربو على ستين كتابا تقاسمتها علوم النحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، والعروض، والتفسير، والفقه، والسِّيَر، والكلام، والمنطق، والفلسفة، والوضع، وآداب الحديث، وتنوعت هذه المصنفات بين شرح، وحاشية، وتأليف مستقل، كما حظي الكثير منها باهتمام العلماء، فوضعوا عليه الشروح والحواشي والتعليقات، ومنها:

- الأطول - وهو شرح على تلخيص المفتاح للقزويني (بلاغة)، أستانة ، ١٢٨٤ ، وقد حقق هذا الكتاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي لنيل درجة الدكتوراة من قبل الباحثين: محمد بن عبد الرحمن الخراز، وصالح العليوي، عام ١٤٢٣-١٤٢٣هـ
- حاشية على تحرير القواعد المنطقية – للرازيفي مجموعة رقم ٩١ (أستانة ١٢٦٦)
- حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي إلى سورة الأعراف، ومن أول سورة النبأ إلى آخر القرآن[2]، وهي مشحونة بالتصرفات اللائقة، أهداها إلى السلطان سليمان خان، وقد حققت أجزاء منها في جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم علوم القرآن والحديث، من قبل مجموعة من الباحثين، منهم: الباحثة: نور الحبشي، وقد نالت به درجة الماجستير، عام: ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

---

[1] "شذرات الذهب" (٤١٧/١٠)

[2] "كشف الظنون" (١/١٩٠-١٩١)، " طبقات المفسرين" (٣٧٦/١)

- حاشية على شرح العقائد النسفية، أولها: الحمد لله الذي دعانا إلى دار السلام..الخ، وهي حاشية تامة لطيفة أكبر حجما من حاشية الخيالي.[1]
- حاشية على الفوائد الضيائية للجامي.
- حاشية (العصام) على القطب على الشمسية (قسم التصورات) أستانة ١٢٨٩، ص ٣٠٧.
- حاشية على شرح القطب الرازي على كتاب الشمسية (قسم التصديقات) وتعرف بحاشية العصام على التصديقات، مط الشركة الصحافية، أستانة، ١٣٠٧ ص ١٩٢.
- حاشية على كليات المطالع.
- شرح رسالة الاستعارة لأبي القاسم الليثي السمرقندي، وهي الرسالة الترشيحية ، وقد علق عليه وقدم له محمد صالح بن أحمد الغرسي. ، وكذلك حققه الدكتور عامر مهدي الصالح، والدكتورة مواهب عباس رافع، وهو بحث منشور في مجلة الأستاذ ، العدد (٦٩) لسنة ٢٠٠٨م.
- شرح رسالة المنطق، وهي شرح ممزوج بالفارسية، أوله: حمد مصور صور مقدور قدر ملك وبشر نيست.... الخ.
- شرح الفريد ، وقد حققت في جامعة الأزهر، قسم اللغة العربية، وقام بتحقيقها: نوري ياسين حسين؛ لنيل درجة الماجستير، عام: ١٩٨٥م.
- شرح الوقاية، وصل فيها إلى كتاب البيع.
- شرح العقائد العضدية للإيجي.
- شرح الشافية في الصرف، وقد حُقِّق هذا الكتاب في جامعة بني سويف، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، لنيل درجة الماجستير من قبل سعيد عبد الرحمن أحمد عبد العاطي، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- شرح الشمائل للترمذي، أوله: الحمد لله الذي فضل المصطفى بأكرم الشمائل...الخ، قال المناوي: ممن تصدى لشرحها أوحد المحققين مولانا العصام الإسفراييني، فأتى بما لم يُسبق إليه من كشف النقاب

(١) "معجم المصنفين" (٣٧٧/٤)

عن أسرارها، لكنها من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية....الخ[1]

- شرح طوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام.
- شرح بالفارسية لكتاب (الغرة) في المنطق للسيد الشريف محمد بن علي الجرجاني.
- شرح كتاب القصارى لابن حجر العسقلاني.
- شرح قصيدة البردة للإمام البوصيري، وقد ألفه بالفارسية.
- شرح كتاب المحصل للإمام الفخر الرازي.
- شرح كتاب منطق الشريعة.
- شرح كافية ابن الحاجب[2]، وقد عارض به الرضي، وقد حقق الكتاب في جامعة الأزهر، قسم اللغة العربية، وقام بتحقيقه: محمد عبد الغني أحمد شعلان، لنيل درجة الدكتوراة، عام:١٩٨٥ه
- عصام على الجامي - وهو شرح على شرح الجامي على الكافية[3] (نحو) أوله: "يا هاديا لسالك مسالك محامدك... الخ"، أستانة، ١٢٥٦، (أو) ١٢٥٩ ص ٣٤٧ ، أستانة ص ٢٧١ و ١٣٠٦ ص ٢٨٦.
- عصام على الرسالة الوضعية - أوله: نسألك فائدة تملا مائدة تنزلها من السماء يا من من علينا بتعليم الأسماء - بهامشه حواش وشروح - طبع حجر أستانة ١٢٧٤ ص ٩٦
- ميزان الأدب - صرف ونحو وبيان - طبع مع عجالة البيان لمحمد طاشكندي - أستانة ١٢٨٦ وهو الكتاب الذي نشرع في تحقيقه بعون المولى تبارك وتعالى
- مختصر في النحو.
- شرح المختصر المذكور.[4]

---

[1] "معجم المصنفين" (٣٧٦/٤-٣٧٧)

[2] " طبقات المفسرين" (٣٧٦/١)

[3] " طبقات المفسرين" (٣٧٦/١)

[4] البغدادي، إسماعيل باشا، ١٩٥١، **"هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين"**، طبع بعناية وكالة المعارف – إستانبول (٢٦/١)، "شذرات الذهب" (٣٩/٨)، "كشف الظنون" (٨٤٥/١)، "معجم المؤلفين" (٦٧/١)، "معجم المصنفين" (٣٧٦/٤-٣٧٧)

الفصل الثاني: منهج العصام في مصنفه، ودراسة المادة العلمية:

تمهيد:

تميز عصام الدين الإسفراييني بتنوع ثقافته وسعة اطلاعه ونبوغه في علوم شتى، وهذا ما يظهر جليا في مؤلفاته المتنوعة، ومن العلوم التي برع فيها علومُ العربية من نحو، وصرف، وبلاغة، وغيرها.

المبحث الأول: توثيق نسبته إلى المؤلف:

كتاب " **ميزان الأدب**" كتاب جامع لفنون اللغة العربية من صرف ونحو وبلاغة، وهو كتاب مختصر، حرص مؤلفه أن يجمع قواعد اللغة بعبارة موجزة؛ ليكون دليلا للطالب، وتذكرة لأهل اللغة.

- ذكره صاحب كتاب كشف الظنون فقال:"**(ميزان الأدب)** صرف ونحو وبيان، قيل: هو لعصام الدين إبراهيم بن عربشاه الإسفرائيني المتوفى سنة ٩٤٣ ثلاث وأربعين وتسعمائة " أوله:"الحمد لله المنان"، ثم شرحه بعض من الفضلاء، قيل: منهم الفاضل التاشكندي محمد، ولعله هو القادم إلى الروم في سنة ...)، وأول الشرح:"نحمد الله بجميل أسمائه... الخ"، وسماه (عجالة البيان في شرح الميزان) "
- وذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين باسم: **(ميزان الأدب في الصرف والنحو والبيان)**.[1]
- وذكره الزركلي في كتابه الأعلام فقال: " وله تصانيف غير الأطول، منها: (ميزان الأدب – ط) ... "
- كما نسبه التاشكندي إلى العصام الإسفراييني في مقدمة شرحه له .

المبحث الثاني: منهج العصام في المتن:

هذا المتن الذي بين أيدينا يمثل عصارة هذه العلوم، وهو متن جامع لعلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة، وقد حرص العصام على أن يكون مختصراً غاية الاختصار، وتنوعت أساليبه في إدراك هذه الغاية، ويتمثل عمله فيما يأتي:

١. قسم مصنفه إلى خمسة أقسام؛ فابتدأه بعد المقدمة بالصرف، وثنى بالنحو، ثم المعاني، فالبيان، فالبديع.
٢. نسج قسم الصرف على طريقة ابن الحاجب في الشافية، ونقل عنه كثيرا، وبلغ حد التطابق في بعض المواضع، كما صنف قسم النحو على طريقة

---

[1] "معجم المؤلفين" (٦٧/١)

ابن الحاجب في الكافية، ولا عجب في اهتمامه بهذين المصنفين، فهما من أروع الكتب التى ألفت فى علمي الصرف والنحو، فقد جَمع فيهما زبدة علم التصريف والنحو فى أوراق قليلة، غير تارك ما يجب علمه، ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئًا، لهذا فقد طبقت شهرتهما الآفاق، واعتنى بهما العلماء، ووضعوا عليهما الشروح والحواشي، وكان للعصام اهتمام بهما، فقد وضع لكل منهما شرحا، ويمكن القول إن هذا المتن هو اختصار للشافية والكافية لابن الحاجب، مع تميز العصام عن ابن الحاجب في بعض المواضع، وسنذكر أمثلة على ذلك في التعليق على المتن.

٣. جعل قسم البلاغة ثلاثة أقسام على طريقة السكاكي والقزويني، وابتدأه بعلم المعاني، ثم البيان، وختمه بالبديع، ويمكن القول إنه لخص تلخيص القزويني، واختار من العبارات ما يعبر عن تصوراته وآرائه.

٤. اتبع العصام في متنه أسلوب الاختصار الشديد؛ فغدا مصنَّفه شديد الصعوبة على غير المختصين، وكأني به قد أراد أن يجعله تذكرة لأرباب هذه الفنون، فيصلهم بأطراف المسائل، ويبرق لهم بسنا الأصول ليستدلوا بها على الفروع.

٥. لقد تنوعت أساليب العصام في الاختصار، فتارة يذكر تعريفا موجزاً، وتارة لا يعرِّف، ومرة يأتي بالقاعدة بإيجاز دون مثال، وأخرى يشير بالمثال إلى القاعدة، وفي كثير من الأحيان يستغني بذكر قسم أو بعض الأقسام عن حصرها، وكل هذا من أجل أن يخرج المتن في غاية الإيجاز.

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية:

لقد وجدت نسختين لمتن هذا الكتاب وهما بعنوان: **(ميزان الأدب في لسان العرب)**، ونسخة تضمنت المتن والشرح وهي بعنوان **(عجالة البيان في شرح الميزان)** للتاشكندي، وقد تَميَّز فيهما المتن عن الشرح.

وفيما يأتي وصف النسخ المخطوطة بالإضافة إلى النسخة المطبوعة التي اقتصَرتْ على باب الصرف من متن الكتاب وشرحه.

عنوان المخطوط: **(ميزان الأدب في لسان العرب)**

المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني، واسم الشهرة: العصام الإسفرائيني ت ٩٤٥ هـ ١٥٣٨ م

- **نسخة (ث)**:متن (ميزان الأدب في لسان العرب)من جامعة الكويت – مكتبة المخطوطات – نسخة ميكروفيلم – رقم الاستدعاء ٦٧٢٦ - عدد الأوراق: ٨٠ - نوع الخط: تعليق، وهي نسخة المدرسة الأحمدية بمدينة حلب، والكتاب تام مكتوب بخط الرقعة.

ويوجد في الصفحة الأولى عبارة (وقف مدرسة الأحمدية بمدينة حلب المحمية)

وأول المخطوط (الحمد لله المنان على ما علم البيان، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه والتابعين لآدابه.وبعد: فهذا " ميزان الأدب في لسان العرب " يحتوي على أمهات المسائل...)

وآخره: (ثم الترصيع: توازن الألفاظ مع توافق الأعجاز أو تقاربها نحو: (إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم)، وحسن الكلام: أن يتبع اللفظ المعنى، لا العكس.)

وعدد لوحاته ثمانون لوحة، وكل لوحة تتضمن صحيفتين، ومتوسط عدد الأسطر في كل صحيفة ثلاثة عشر سطرا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ثماني كلمات.

ولم يميز الناسخ عناوين المباحث والكتب، بل جاءت ضمناً في النص دون تخصيص بلون أو سطر أو هامش، كما لم يحدد بداية كل فقرة ونهايتها، بل جاء الكلام متتابعا كأنه نص واحد، وقد كُتبتْ كتابة واضحة، واعتمد الناسخ تسهيل الهمزة، وخالف في كتابة بعض الكلمات قواعد الإملاء المشهورة، وفيها كثير من الأخطاء البينة، حتى في بعض الآيات القرآنية، وسنشير إلى ذلك خلال التحقيق، وتعتبر النسخة واضحة في الغالب، ولم يذكر فيها اسم ناسخها ولم يتبين لي تاريخ نسخها.

- **نسخة (ص)**:متن (ميزان الأدب في لسان العرب) من جامعة الكويت – مكتبة المخطوطات – نسخة ميكروفيلم – رقم الاستدعاء ١٨٢٦ – الرف ١١ – أدب - بلاغة - عدد الأوراق: ٤٩– نوع الخط: تعليق، وهي نسخة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت – قسم التراث العربي.

ويوجد في بعض أوراقها حاشية وتعليقات على المتن.

وأول المخطوط (الحمد لله المنان على ما علم البيان، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه والتابعين لآدابه، وبعد: فهذا " **ميزان الأدب في لسان العرب** " يحوي على أمهات المسائل...)

وآخره: (ثم الترصيع: توازن الألفاظ مع توافق الأعجاز أو تقاربها نحو: (إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم)، وحسن الكلام: أن يتبع اللفظ المعنى لا العكس. تمت الرسالة للعصام بعون الله الملك العلام عن يد أضعف العباد والأنام.)

ولم يميز الناسخ عناوين المباحث والكتب، بل جاءت ضمناً في النص دون تخصيص بلون أو سطر أو هامش، كما لم يحدد بداية كل فقرة ونهايتها،

بل جاء الكلام متتابعا كأنه نص واحد، وقد كُتبت كتابة واضحة، واعتمد الناسخ تسهيل الهمزة، وخالف في كتابة بعض الكلمات قواعد الإملاء المشهورة، وهي أدق من النسخة (ث)، وسنشير إلى ذلك خلال التحقيق، وتعتبر النسخة واضحة في الغالب، ولم يذكر فيها اسم ناسخها، ولم يتبين لي تاريخ نسخها.

- **نسخة (ش)** وهي شرح لـ **" ميزان الأدب "** وعنوانها **" عجالة البيان في شرح الميزان"** طاشكندي، محمد، ت: ٩٨٠هـ وهي نسخة تتضمن المتن مُحدَّداً بسطور حمراء فوقه، فالمتن فيها مُمَيَّزٌ بشكل واضح ويمكن اعتمادها نسخة ثانية للمتن.

وهذه النسخة من مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات – وتاريخ نسخها: القرن العاشر، فهي قريبة العهد من عصر مؤلف المتن العصام الإسفرائيني رحمه الله تعالى، وهي نسخة كاملة حسنة الضبط؛ لذلك اعتمدت عليها كثيراً في التحقيق.

عدد لوحاتها: ١٧٤– في كل ورقة صحيفتان، وفي كل صحيفة تسعة عشر سطرا، وفي كل سطر ما يقرب من خمس عشرة كلمة.

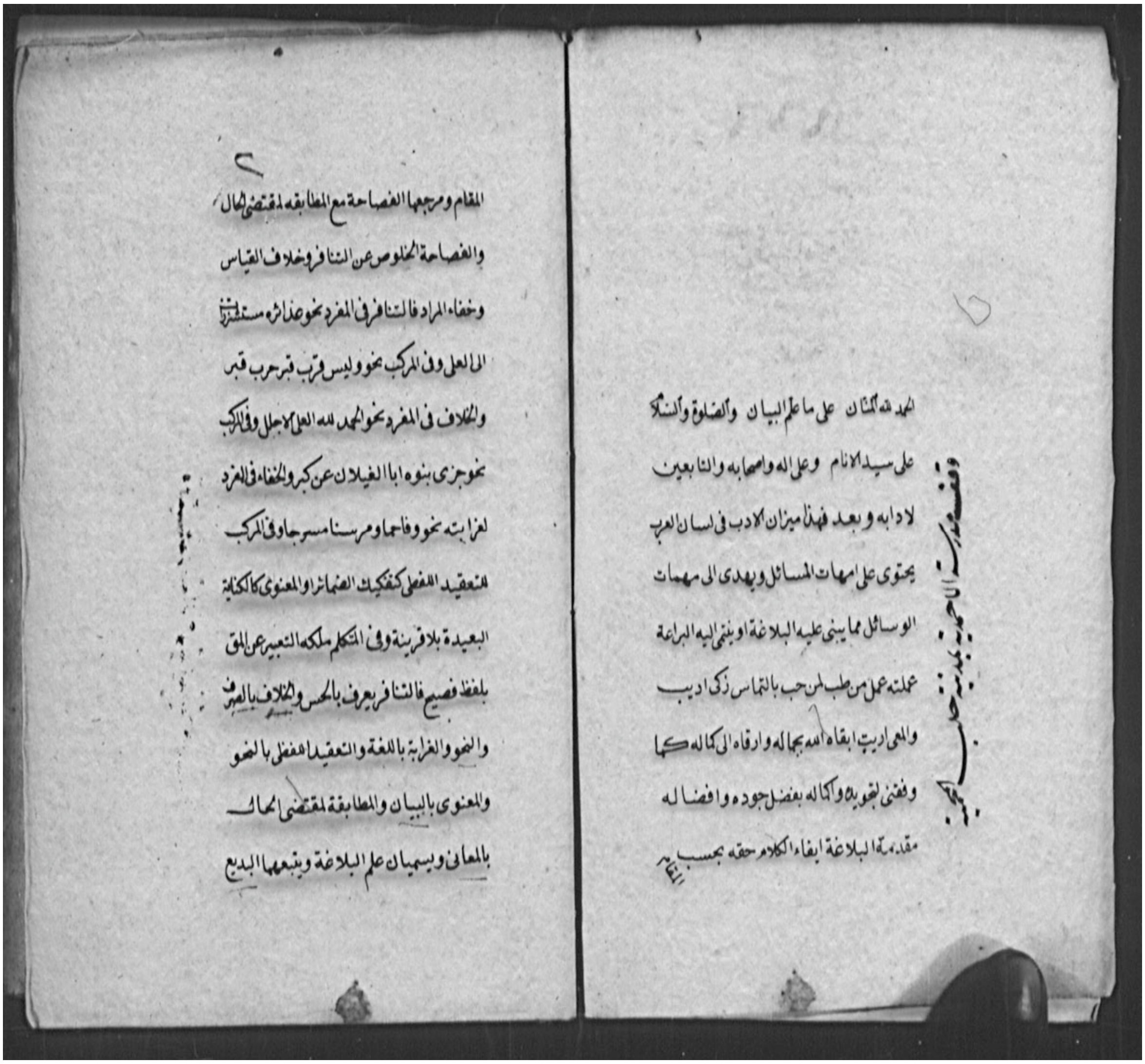
وأولها: (نحمد الله الجميل بأسمائه، ونصلي على سيد أنبيائه وعلى آله وأوليائه، أما بعد: فهذه عجالة البيان في شرح الميزان للأستاذ الأديب الأريب اللبيب عصام الدين عامله الله المعين بفضله المبين).

وآخرها:(فلا بد من ترك التكليف لئلا يبلغ حد التعقيد فيخرج عن نهج البلاغة، فإن الحسن الزائد إنما يعتبر بعد تمام الأصل. تم بعون الله الملك الوهاب).

- **نسخة (ط)** النسخة المطبوعة وهي: " باب الصرف من متن ميزان الأدب " لعصام الدين رحمه الله تعالى - طبعة أولى – بمطبعة وادي النيل المصرية الكائنة بخط باب الشعرية بمصر القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ ومعه: باب الصرف من شرح الطاشكندي على ميزان الأدب في لسان العرب لعصام الدين رحمهما الله تعالى.

ملاحق الخطة

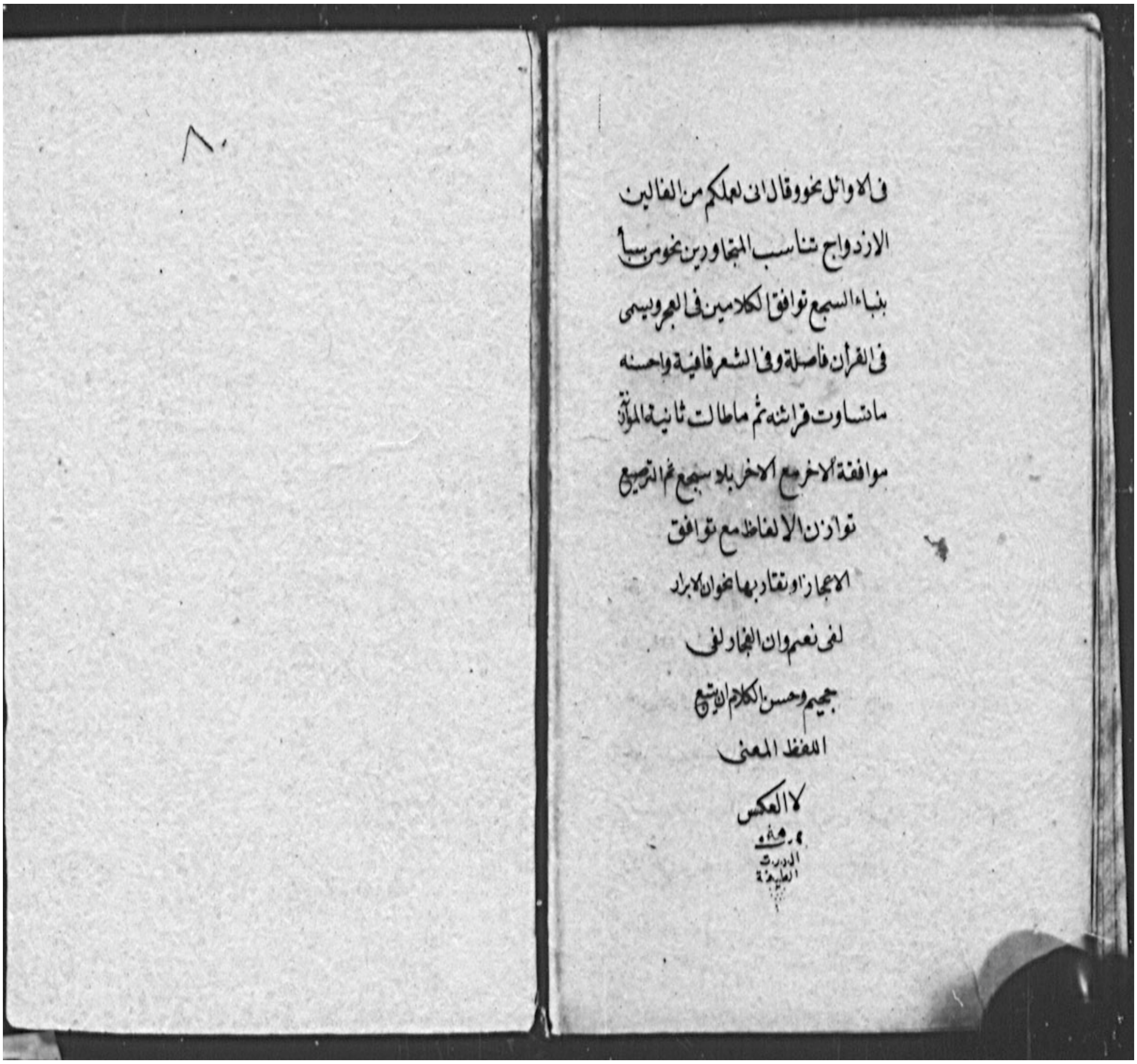
(نسخة (ث)– الورقة الأولى)



الحمد لله المنان على ما علم البيان والصلوة والسلام
على سيد الانام وعلى اله واصحابه والتابعين
لادابه وبعد فهذا ميزان الادب فى لسان العرب
يحتوى على امهات المسائل ويهدى الى مهمات
الوسائل مما يبنى عليه البلاغة او ينتهى اليه البراعة
عملته عمل من طب لمن حب بالتماس زكى اديب
والمعى اديب ابقاه الله بجماله وارقاه الى كماله كما
وفقنى لتحويه واكماله بفضل جوده وافضاله
مقدمة البلاغة ايفاء الكلام حقه بحسب
المقام

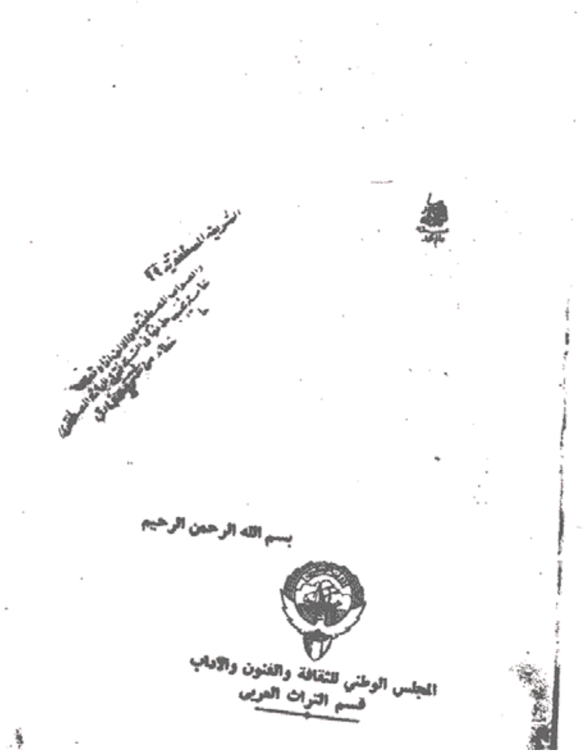
المقام ومرجعها الفصاحة مع المطابقه لمقتضى الحال
والفصاحة الخلوص عن التنافر وخلاف القياس
وخفاء المراد فالتنافر فى المفرد نحو غدائره مستشزرات
الى العلى وفى المركب نحو وليس قرب قبر حرب قبر
والخلاف فى المفرد نحو الحمد لله العلى الاجلل وفى المركب
نحو جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر والخفاء فى المفرد
لغرابته نحو وفاحما ومرسنا مسرجا وفى المركب
للتعقيد اللفظى كتفكيك الضمائر والمعنوى كالكناية
البعيدة بلا قرينة وفى المتكلم ملكه التعبير عن الحق
بلفظ فصيح فالتنافر يعرف بالحس والخلاف بالصرف
والنحو والغرابة باللغة والتعقيد اللفظى بالنحو
والمعنوى بالبيان والمطابقة لمقتضى الحال
بالمعانى ويسميان علم البلاغة ويتبعهما البديع

(نسخة (ث) – الورقة الأخيرة)



في الاوائل نحو وقال اني لعملكم من القالين
الازدواج تناسب المتجاورين نحو من سبأ
بنبأ السجع توافق الكلامين في العجز ويسمى
في القرآن فاصلة وفي الشعر قافية واحسنه
ما تساوت قرائنه ثم ما طالت ثانيته الموازنة
موافقة الاخر مع الاخر بلا سجع ثم الترصيع
توازن الالفاظ مع توافق
الاعجاز او تقاربها نحو ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم وحسن الكلام ان يتبع
اللفظ المعنى
لا العكس

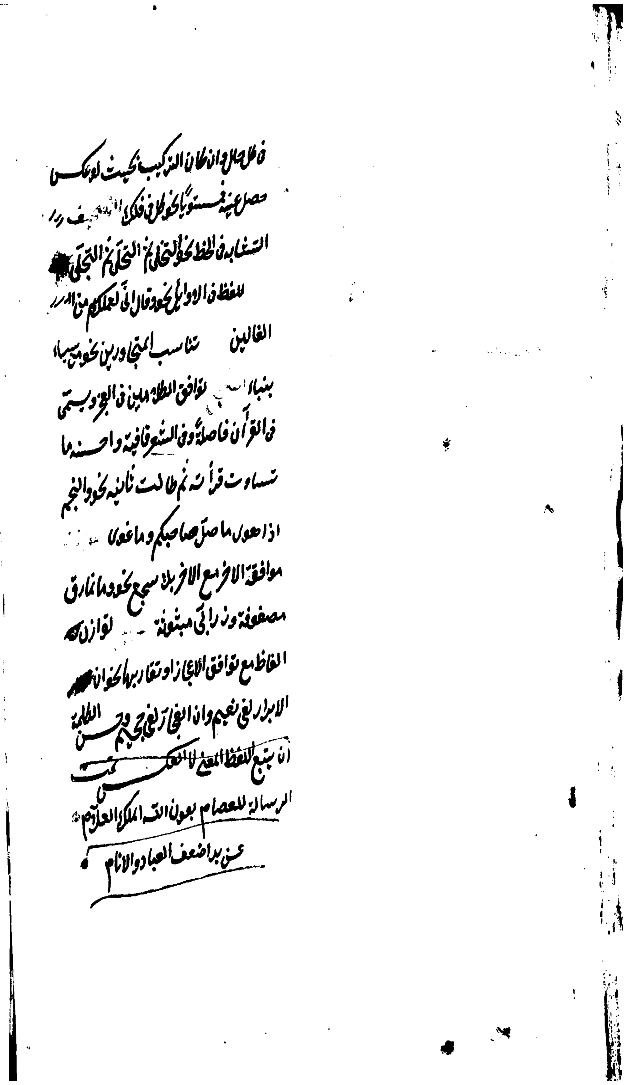
(نسخة (ص)–الغلاف)



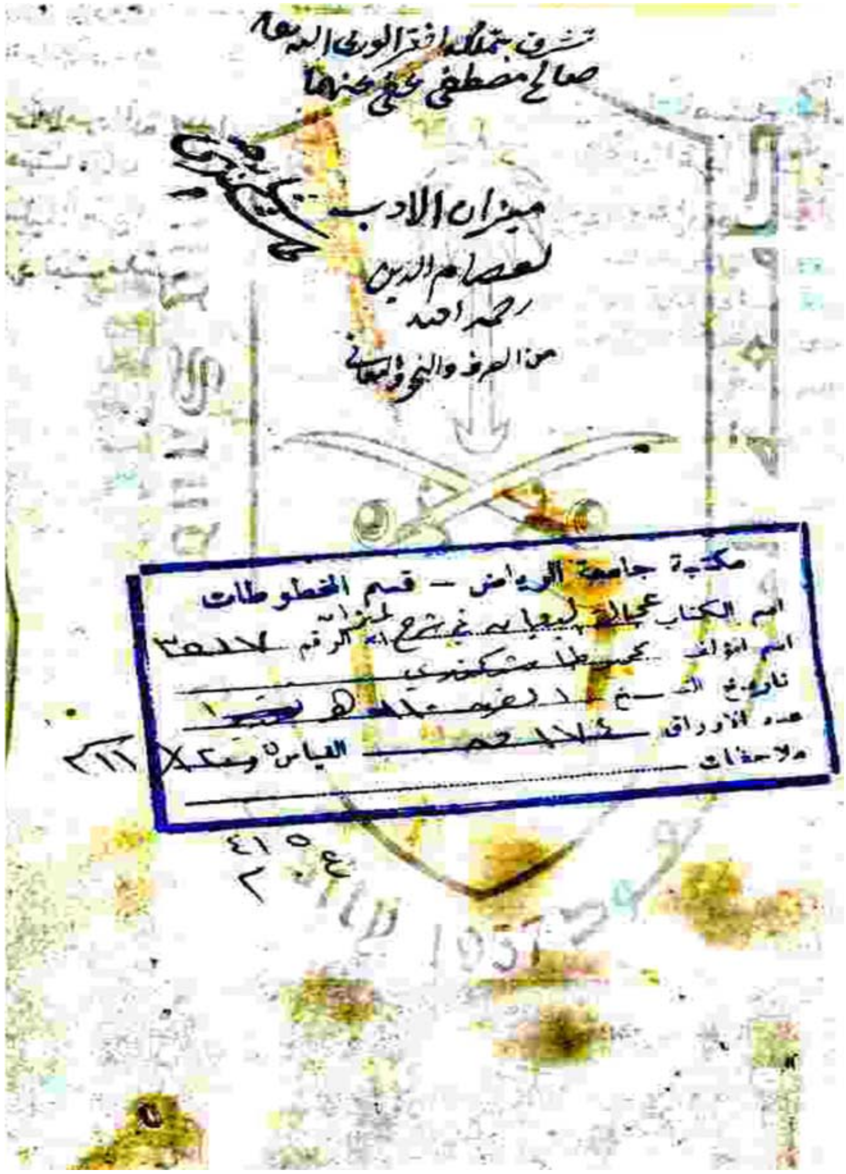
(نسخة (ص)–الورقة الأولى)


بسم الله الرحمن الرحيم

(نسخة (ص)–الورقة الأخيرة)


في كل حال وان كان التركيب بحيث لو عكس
حصل عينه فمستويا نحو كل في فلك [illegible] ر
التشابه في الخط نحو التخلي ثم التحلي ثم التجلي [illegible]
للفظ في الاوائل نحو قال اني لعملكم من الـ
القالين تناسب المتجاور بين نحو من سبا
بنبا [illegible] توافق الطرفين في العجز ويسمى
في القرآن فاصلة وفي الشعر قافية واحسنه ما
تساوت قرائنه ثم طالت ثانيه نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
موافقة الاخر مع الاخر بلا سجع نحو ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة [illegible] لتوازن
الفاظ مع توافق الاعجاز او تقاربها نحو ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وحسن الكلمة
ان يتبع اللفظ المعنى لا العكس تمت
الرسالة للعصام بعون الله الملك العلام
عن يد اضعف العباد والانام

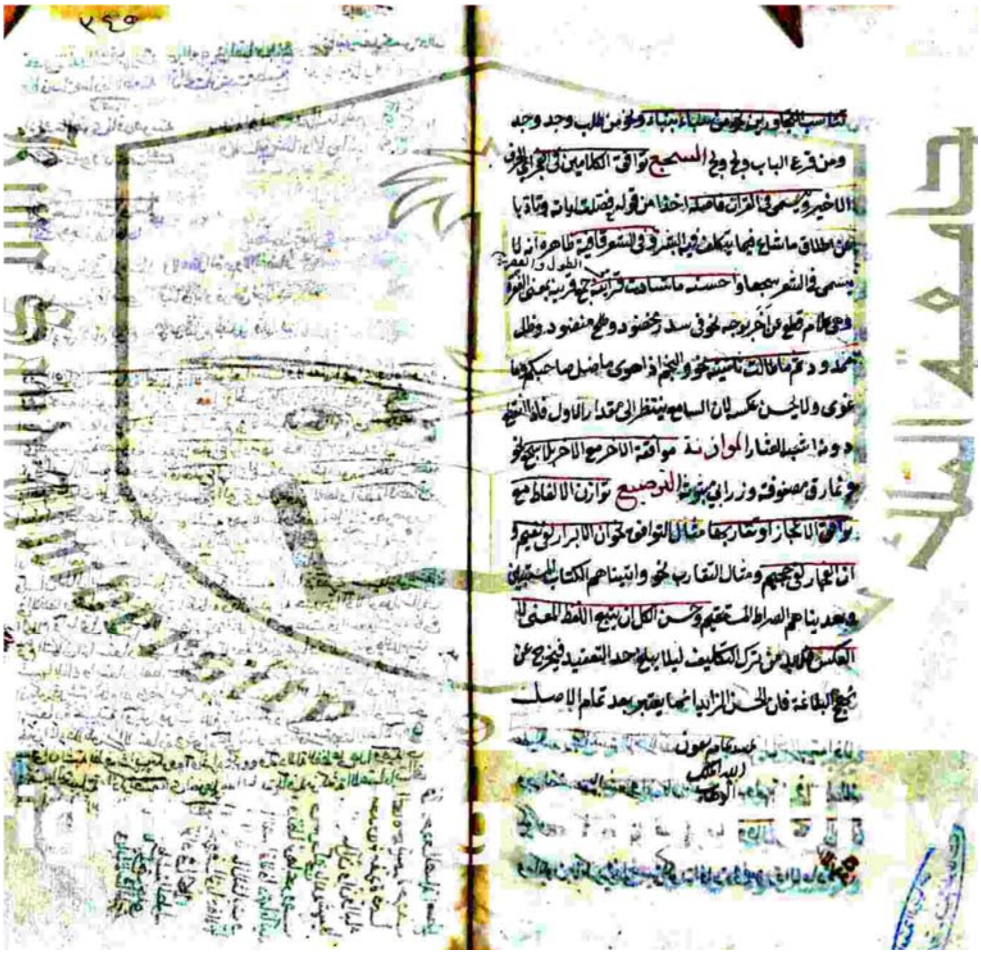
(نسخة (ش) – الغلاف)



(نسخة (ش) –الورقة الأولى)



(نسخة (ش) – الورقة الأخيرة)



(نسخة ط - النسخة المطبوعة– الصفحة الأولى)

بسم الله الرّحمن الرّحيم

باب الصرف

وهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم سوى الاعراب الكلمة لفظ موضوع مفرد وهى اسم وفعل وحرف الاسم ماوضع لمعنى فى نفسه لا بزمان ويخصه اللام والجر والتنوين والنسبة والتصغير والاسناد اليه والاضافة والفعل ماوضع لمعنى فى نفسه بزمان ويخصه قد والضمير المرفوع البارز المتصل وهو ماض يخصه تاء التأنيث الساكنة ومضارع يخصه الجوازم والسين وسوف والحرف ماوضع لمعنى فى غيره واصول ابنية الاسم ثلاثية ورباعية وخماسية والفعل ثلاثية ورباعية فان كانت بلا همزة وتضعيف وحرف علة فصحيح والا فهموز او مضاعف او معتل او مثال او اجوف او ناقص او لفيف مفروق او مقرون وتوزن الاصول الثلاثة بفاء وعين ولام وما فوقها بلام ثانية وثالثة ويتبع موزونه فى الزيادة والحذف والقلب ويعبر عن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء كافتعل فى اضطرب والا المكرر للالحاق اولغيره فانه بما تقدمه

النص المحقق

[ميزان الأدب في لسان العرب]

الحمدُ للهِ المنانِ على ما علَّم البيانَ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الأنام، وعلى آله وأصحابه والتابعين لآدابه.

وبعد: فهذا [ميزانُ الأدبِ[١] في لسانِ العربِ] يحوي[٢] على أمهاتِ المسائلِ، ويهدي إلى مهمّاتِ الوسائلِ مما ينبنى عليه البلاغةُ، و[٣] ينتمي إليه البراعةُ، عملتُه عملَ من طبَّ لمن حبَّ[٤] بالتماسِ ذكيٍّ أديبٍ، وألمعيٍّ أريبٍ أبقاهُ الله بِجمالِه، وأرقاهُ بكماله[٥]، كما وفَّقني لتجويدِهِ وإكمالِهِ؛ بفضلِ جودِهِ وإفضالِهِ.

---

(١) يحتمل أن يريد بالأدب ههنا علم العربية، وهو علم يحترز به عن الخطأ في لسان العرب. طاشكندي، محمد، مخطوط كتب في القرن العاشر، **"عجالة البيان في شرح الميزان"**، ١٧٤ قطعة، ١٩سطر (ق ٧)

(٢) في (ث) يحتوي.

(٣) في (ث) و(ش) أو.

(٤) يقال: (من أحبَّ طبَّ)، أي: تلطف وأجاد فيما عمل لمحبوبه. " عجالة البيان" (٧)

(٥) في (ث) و(ش) إلى كماله.

مقدمة[1]**:**

البلاغةُ[2]**:** إيفاءُ الكلامِ حقَّه بحسب المقام، ومرجعُها الفصاحةُ مع المطابقةِ لمقتضى الحالِ.

والفصاحةُ[3]**:** الخلوص عن التنافرِ، وخلافِ القياسِ، وخفاءِ المرادِ.

فالتنافرُ[5] في المفردِ نحو:

غَدائِرُهُ مُسْتَشْـزَراتٌ إلـى العُلَـى[4] . . . .

---

[1] هذه المقدمة هي مقدمة القزويني في " الإيضاح" وقد افتتح بها العصام مؤلفه، وجعلها في مقدمة متنه الذي يبدأ بالصرف، بينما جعلها القزويني في مقدمة كتابه، وهو في البلاغة، ويبدأ بعدها بعلم المعاني. (٥-١٤)

[2] البلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها إلى تأليف كلام بليغ، وفي الكلام: مطابقته لمقتضى الحال. الجرجاني، علي بن محمدبن علي، الطبعة الأولى، (١٤٠٥) **"التعريفات"،** دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: إبراهيم الأبياري– (١ / ٦٦)

[3] الفصاحة في اللغة: عبارة عن الإبانة والظهور. "التعريفات "

[4] هذا شطر من بيت وتتمته:

. . . . تَضِـلُّ العِقـاصُ فـي مُثنًّـى ومُرسَـلِ

وهو لامرئ القيس، وهو من معلقته، والغدائر جمع غديرة: الذوائب، والاستشزار: الرفع والارتفاع جميعاً، والفعل منه لازم إن كسرت زايه، ومتعدٍّ إن فتحت، والعلا: جمع علياء، تأنيث الأعلى، وأراد الجهات العلا، والعقاص: جمع عقيصة، وهي الخصلة من الشعر تأخذها المرأة فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها، ومعنى البيت: أن حبيبته لكثرة شعرها بعضه مرفوع، وبعضه مثنى، وبعضه مرسل، وبعضه معقوص ملوي بين المثنى والمرسل. والشاهد في البيت: التنافر في لفظ: (مستَشزِراتً)؛ فهو ثقيل على اللسان، يصعب النطق به. العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، (بلا)، **"معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص"** (٤/١)

[5] التنافر: كيفية في اللفظ موجبة لثقله على اللسان، أو كراهته على السمع، وهو تنافر الحروف في المفرد، وتنافر المفردات في المركب. "عجالة البيان" (٩)

وفي المركَّب نحو:

.. . . وليسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ[1]

. . . .

والخلافُ في المفردِ، نحو:

الحمـدُ للهِ العلـيِّ الأجلـلِ[2]، . . . .

وفي المركَّبِ، نحو:

جزى بنوه أبا الغيلانِ عن[3] كِبَرٍ [4] . . . .

---

(1)أوله:

وقَبْـــر حَـــرْبٍ بِمكَـــانٍ قَفْـــرٍ . . . .

والبيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ويقال: إنه من شعر الجن، قالوه في (حرب بن أمية بن عبد شمس) لما قتلوه بثأر حيةٍ منهم قتلها القفل الذي كان فيه، ودفن ببادية بعيدة، ويقال: إنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات متواليات فلا يتتعتع، و(قرب): وقع خبراً لـ(ليس)، وكان من حقه أن يقول: (قرب قبره)، فأتي بالظاهر موضع المضمر؛ ليدل على لزوم التوجع. والشاهد فيه: التنافر، لما في هذه الألفاظ من ثقل النطق بها، ولذلك هرب أرباب الفصاحة من اللفظين المتقاربين إلى الإدغام؛ لانتقال اللسان فيه إليهما انتقالةً واحدةً، وشبهوا النطق بالمتقاربين بمشي المقيد. " معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص " (١٢/١-١٣)، "الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ط١، ١٩٦٨، "البيان والتبيين"، دار صعب، بيروت، تحقيق: المحامي فوزي عطوي" (٤٩)

(2)قائله: (أبو النجم)؛ وهو من أرجوزة طويلة؛ وبعده:

الوَاهـب الفَضـلِ الوَهـوب المُجـزِل أعْطَـى فَلَـمْ يَبخَـلْ ولَـم يُبخَّـلِ

والشاهد فيه" مخالفة القياس اللغوي في قوله (الأجلل)؛ إذا القياس (الأجل) بالإدغام و(أبو النجم) اسمه: الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي؛ وهو من رجاز الإسلام والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم. "معاهد التنصيص" (٧/١)، "عجالة البيان" (٩)

(3)في (ص) الكبر

(4)قائله: سليط بن سعد

. . . . وحُسْـنِ فعـلٍ كمـا يُجَـزى سِـنِمَارُ

والشاهد فيه: أن الضمير في (بنوه) يعود على متأخر لفظا ورتبة، وهذا مخالف للقياس النحوي. الأصفهاني، أبي الفرج، الطبعة الثانية، (بلا)، "الأغاني"، دار الفكر، بيروت، تحقيق: سمير جابر" (١٣٨/٢)، "عجالة البيان" (٩)

والخفاءُ في المفردِ لغَرابَتِهِ، نحو:

وفَاحمــاً وَمرْسِــناً مُسَــرَّجا[1] . . . .

وفي المركَّبِ للتعقيد اللفظي، كتفكيك الضمائر، [2] و[3]المعنويّ، كالكنايةِ البعيدةِ بلا قرينةٍ. [4]

وفي المتكلمِ: [5] ملكةُ التعبيرِ عن المعنى[6] بلفظٍ فصيحٍ.

فالتَّنافرُ يُعرَفُ بالحسّ، والخلافُ بالصَّرفِ والنحوِ، والغرابةُ باللغة، والتعقيدُ اللفظيُّ بالنحو، والمعنويُّ بالبيان، والمطابقةُ لمقتضى الحال بالمعاني، ويُسَمَّيَانِ علمَ البلاغةِ، ويتبعهما البديعُ. [7]

---

[1]قائله رؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة، وتتمته.

. . . . وكَفَــــلاً وَعْثَــــاً إذا ترجرجَــــا

الفاحم: الأسود، وأراد شعراً فاحماً، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والمرسن، بفتح السين وكسرها: الأنف الذي يشد بالرسن، ثم استعير لأنف الإنسان، ومسرجاً: مختلفٌ في تخريجه، فقيل: من سرجه تسريجاً: بهجه وحسنه، وقيل: من قولهم سيوف سريجية: منسوبة إلى قين، يقال له: سريج، شبه بها الأنف في الدقة والاستواء، وقيل: من السراج، وهو قريب من قولهم سرِج وجهه، بكسر الراء، أي: حَسُنَ. والزَّجَجُ: دقة الحاجبين، والمعنى: أن لهذه المرأة الموصوفة مقلة سوداء، وحاجباً مدققاً مقوسا، وشعراً أسودا، وأنفاً كالسيف السريجي في دقته واستوائه، أو كالسراج في بريقه وضيائه، والشاهد فيه: الغرابة في مسرجا للاختلاف في تخريجه. " معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص " (٦/١)

[2]الفصاحة في المركب: أن يتصف بعد فصاحة مفرداته بصفات، منها: أن يكون سليما من ضعف التأليف، بأن يكون تأليف أجزاء الكلام على القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه حتى لا يمتنع عد الجمهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر لفظا أو معنى، نحو: (ضرب غلامه زيدا)؛ فإنه غير فصيح، وإن كان ما اتصل بالفاعل فيه ضمير المفعول به مما أجازه الأخفش، وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل. "القلقشندي، أحمد بن علي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، **"صبح الأعشى في صناعة الإنشا"**، دار الفكر – دمشق، تحقيق: د. يوسف علي طويل" (٢٨٥/٢)

[3]في (ث) و(ش) أو.

[4]الكناية البعيدة: ما يكون فيه الانتقال إلى المقصود بعيداً؛ لكثرة الوسائط

[5]أي: الفصاحة.

[6]في (ش) عن المقصود.

[7]فهو ليس علما مستقلا من العربية. "عجالة البيان" (١٠)

فانحصر الكتاب في خمسة أبواب: (١)

باب الصرف: وهو عِلمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أَبنيةِ الكَلِمِ سوى الإعرابِ. (٢)

الكلمة: لفظٌ موضوعٌ مفردٌ، (٣) وهي: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

الاسم: ما وُضع لمعنىً في نفسِهِ، لا بزمانٍ. (٤)

ويخصُّه: اللامُ، (٥) والجرُّ، والتنوينُ، والنِّسبةُ، والتصغيرُ، والإسنادُ إليه، والإضافةُ.

والفعلُ: ما وُضعَ لهُ بزمانٍ(٦).

ويخصُّه: (قد)، والضميرُ المرفوعُ البارزُ المتَّصِلُ.

وهو: **ماضٍ**، يخصُّه (تاءُ) التأنيثِ السَّاكنةُ. (٧)

ومضارعٌ: يخصُّه الجوازمُ، و(السينُ)، و(سوفَ).

والحرفُ: ما وُضِع لمعنىً في غيره. (٨)

---

(١)وهي: الصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

(٢)انظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي، ت٦٤٦، ط١، ١٩٩٥م، **"الشافية في علم التصريف"**، ويليها: الوافية في نظم الشافية للنيساري، المكتبة المكية، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان" (٦)

(٣)وهو ما يقابل المركب.

(٤)الاسم: كلمة وضعت لمعنى مستقل من غير اعتبار زمان من الأزمنة الثلاثة. "عجالة البيان" (١٣)

(٥)أي: لام التعريف.

(٦)أي: ما وضع لمعنى مع واحد من الأزمنة الثلاثة. "عجالة البيان" (١٣)

(٧)نحو: ضربَتْ، وأما المتحركة ففي الآخِرِ تخص الاسم، نحو: (مسلمة)، وفي الأول تخص الفعل، نحو: (هند تضرب). "عجالة البيان" (١٠)

(٨)بأن يكون لمعنى غير مستقل في الملاحظة والتعقل. "عجالة البيان" (١٣)

باب الصرف

أنواع الأبنية

وأصولُ أبنيةِ الاسم: ثلاثيَّةٌ، ورباعيَّةٌ، وخماسيَّةٌ، [١] والفعلِ: ثلاثيةٌ ورباعيةٌ. [٢]

فإن كانت بلا همزةٍ، و تضعيفٍ، وحرفِ علَّةٍ فصحيحٌ؛ [٣] وإلا فمهموزٌ، أو مضاعفٌ، أو معتلٌّ: [٤] مثالٌ، أو أجوفُ، أو ناقصٌ، أو لفيفٌ مفروقٌ، أو مقرونٌ. [٥]

---

(١)الأصل كون الكلمة على ثلاثة أحرف، وجاء الاسم المتمكن على أربعة وخمسة أيضا؛ لتوسيع الكلام، لا على ستة؛ للثقل. انظر "عجالة البيان" (١٣)

(٢)أي: وأصول أبنية الفعل. "الشافية" (٦)

(٣)أي: إن كانت أصول الأبنية سالمة من هذه الثلاثة، كخرج، وأكرم، وقاتل. "عجالة البيان" (١٣)

(٤)المهموز: ما كانت أحد أصوله همزة، والمضعف: ما كرر فيه حرف من أصوله، والمعتل: ما كان أحد أصوله حرف علة، كأخذ، ومدَّ، ووعد. "عجالة البيان" (١٣-١٥)

(٥)المعتل بالفاء: مثال، وبالعين: أجوف، وباللام: ناقص، وبالفاء واللام: لفيف مفروق، وبالفاء والعين أو بالعين واللام أو بالثلاثة: لفيف مقرون، والأمثلة على الترتيب: وعد، ونال، ورضي، وونى، وويل، وطوي، ويوي. "عجالة البيان" (١٥)

وتُوزَنُ الأصول الثلاثةُ[1] بـ(فاءٍ، وعينٍ، ولامٍ)، وما فوقها بـ(لامٍ) ثانيةٍ وثالثةٍ، [2] ويتبَعُ موزونَهُ في الزِّيادةِ، والحذفِ، والقلبِ، [3] ويعبَّرُ عن الزائدِ بلفظِهِ؛ إلا المبدلَ من (تاءِ) الافتعالِ؛ فإنّه بـ(التاءِ)، كـ(افتعلَ) في (اضطرب)، وإلا المكرَّرَ للإلحاق أو لغيره فإنَّهُ بما تقدَّمَهُ، كـ(فَعْلَلَ) في (جلبَبَ)، و(افعَلَلَّ) في (اقشَعرَّ).

---

[1] "الشافية" لابن الحاجب. (٦)

[2] فيقال في جعفر: (فَعْلَل)، وجحمَرِش: (فَعْلَلِل). "عجالة البيان" (١٥)

[3] والقلب: هو قلب المكان بتقديم بعض الحروف على بعض بلا تغيير هيئة الحركات والسكنات، كـ(مفعول): في مضروب، و(فاع): في قاض، و(عَفِل): في أيس، وأصله: (يئس، يأساً) بدليل مصدره، ثم قدمت الهمزة على الياء مع بقاء الهيئة الأصلية، أي: فتح الأول، وكسر الثاني. "الشافية" (٨)، "عجالة البيان" (١٥)

وللاسم الثلاثيّ عشرة أبنية: (فَلْسٌ، وفَرَسٌ، وكَتِفٌ، وعَضُدٌ، وحِبْرٌ، وعِنَبٌ، وإِبِلٌ، وقُفْلٌ[1]، وصُرَدٌ، وعُنُقٌ). [2] وأما (دُئِل)[3] فنادرٌ؛ بل منقولٌ عن الفعل، ويُخفَّفُ بعضُها، فنحو: (كَتِف) يخفف بالإسكان وبالكسر معه؛ [4] فإن كان ثانيه[5] حرف حلق فبكسرتين أيضاً، كـ(فَخِذ)، وكذا الفعلُ، كـ(شَهِد)، [6] ونحو: (عَضُد وإِبِل وعُنُق) بالإسكان. [7]

---

[1] في (ص) وغُفْلٌ، وقد أثبتُّ ما في النسخ الأخرى، وهو موافق لما في كتب الصرف. "الشافية" (١٢)

[2] الاحتمالات العقلية: اثنا عشر، فجاءت عشرة، ولم يجئ اثنان للثقل، (ضم، فكسر)، كـ(دُئِل)، و(كسر، فضم)، فلم يوجد أصلاً. "عجالة البيان" (١٥)، وقد ذكر (ابن الحاجب) مثالاً للثاني، فقال: " والحِبُك؛ إن ثبتَ فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة". " الشافية" (٩)، الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٧م، "المفتاح في الصرف"، مؤسسة الرسالة، عمان، تحقيق: د. علي توفيق الحمد (٢٩)

[3] في الصحاح: الدُّئِل: دويبة شبيهة بابن عرس، قال ابن سيده: وهذا هو المعروف" ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، الطبعة الأولى، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، " (دأل/ ٢٣٣/١١)

[4] أي: بإسكان العين المكسورة، وبكسر الفاء مع إسكان العين، فيقال: (كَتْف، وكِتْف) "عجالة البيان" (١٥)

[5] في (ث) الثاني

[6] ففيه ثلاثة أوجه: فتح فسكون، أو كسر فسكون، أو كسرتان، فيقال: فَخْذ، وفِخْذ، وفِخِذ. "عجالة البيان" (١٥ ــ١٧)

[7] إسكان العين المضمومة والمكسورة في الاسم والفعل جائز مطلقا للتخفيف، وأما إسكان المفتوحة فلم يجز إلا في الضرورة. "عجالة البيان" (١٦)، الشافية (١٣)

وللرُّباعي ستَّةٌ: (جَعْفَرٌ[١]، وزِبْرِجٌ[٢]، وبُرْثُنٌ[٣]، وقِمَطْرٌ[٤]، ودِرْهَمٌ، والجُخْدَبُ[٥])، وأمَّا (جَنَدِلٌ[٦]، وعُلَبِطٌ[٧][٨]) فمقصوران من (جنادِلٍ، وعُلابِطٍ). [٩]

(١)الجَعْفَرُ: النهر عامَّةً. حكاه ابن جني. "اللسان" (جعفر/١٤٢/٤)

(٢)الزِّبْرِجُ: الوَشْيُ والزِّبْرِجُ الذهب. "اللسان" (زبرج/ ٢٨٥/٢)

(٣)مخلب الأسد. . "اللسان" (برثن/٥٠/١٣)

(٤)القِمَطْرُ: الجمل القويّ السريع، وقيل: الجمل الضَّخْمُ القويّ، والقِمَطْرُ، والقِمْطَرةُ: ما تُصان فيه الكتب، قال ابن السكيت: لا يقال: بالتشديد، وينشد:

لـيس بعِلْـمٍ مـا يَعـي القِمَطْـرُ ... مـا العِلْـمُ إلا مـا وَعـاه الصَّـدْر

والجمع: قَماطِرُ. "اللسان" (قمطر/ ١١٦/٥).

(٥)ضرب من الجنادب، والجمل الضخم، وهذا البناء (فُعْلَل) زاده الأخفش. "الشافية" (١٤)، " المفتاح في الصرف" (٣٣)

(٦)أرض ذات حجارة. "اللسان" (جندل/١٣٦/١٣)

(٧)في (ص) (غُلَبِط)، والصحيح ما أثبته. "الشافية" (١٤)

(٨)يقال: رجل عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ: ضَخْم عظيم، وناقة عُلَبِطة: عظيمة، وصدْر عُلَبِطٌ: عريض، ولبن عُلَبِطٌ: رائب مُتَكَبِّدٌ خاثِرٌ جدّاً، وقيل: كل غليظٍ عُلَبِطٌ، وكل ذلك محذوف من فُعالِلٍ، وليس بأَصل؛ لأَنه لا تتوالى أَربع حركات في كلمة واحدة. "اللسان" (علبط/ ٣٥٥/٧)

(٩)إذ لو كانا أصليين لزم توالي الحركات، وهو مهجور في كلامهم. عجالة البيان (١٦)، والشافية (١٤)

وللخماسيّ أربعةٌ: (سَفَرْجَلٌ، وجَحْمَرِشٌ[1]، وقِرْطَعبٌ[2]، وقُذَعْمِلٌ[3]).[4]

[1] الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلةُ السمِجَة، والجَحْمَرِش أَيضاً: العجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرةُ السنّ، والجمع: جَحامِرُ، والتصغير: جُحَيْمِر، يحذف منه آخر الحرف. "اللسان" (جحمرش/٦/٢٧٢)

[2] ما عليه قِرْطَعْبَةٌ، أَي: قِطْعةُ خِرْقَةٍ، وما له قُرَطْعَبَةٌ، أَي: ما له شيء، قال أَبو عبيد: (ما وجَدْنا أَحداً يَدْرِي أُصولَها). "اللسان" (قرطعب/١/٦٧١)

[3] القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة: القصير الضخم من الإبل، والقُذَعْمِلة الناقة القصيرة، وما في السماء قُذَعْمِلة، أَي: شيء من السحاب، وهو الشيء اليسير مما كان، وما أَصبت منه قُذَعْمِيلاً، أَي: ما أَصبت منه شيئاً، والقُذَعْمِلة: المرأَة القصيرة الخسيسة، وتصغيرها قُذَيْعِمٌ. "اللسان" (قذعمل/١١/٥٥٤)

[4] وأوزانها على الترتيب: (فَعَلَّل، فَعْلَلِل، فِعْلَلٌ، فُعَلِّلٌ). "المفتاح في الصرف" (٣٣ -٣٤)

وللفعل[1] **الثلاثي ستةُ أبوابٍ**[2]: (نَصَر يَنْصُر، وضَرَب يَضْرِب، وفَتَح يَفْتَح، وعَلِم يَعْلَم، وحَسُن يَحْسُن، وحَسِب يَحْسِب).

وللرُّباعيّ واحدٌ: كـ(دَحْرَجَ)[3].

ولمزيده ثلاثةٌ: (تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَم[4]، واقْشَعَرَّ)[5].

---

(1) أقل أصول الفعل ثلاثة أحرف، وتجيء على أربعة أحرف، وهذا البناء أقل من الثلاثي، ولا يجاوز هذا الفعل البناء إلا مزيداً. الصقلي، ابن قطاع، ١٩٩٩، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، دار الكتب المصرية – القاهرة، تحقيق: أ. د أحمد محمد عبد الدايم" (٩٧)

(2) باعتبار الماضي والمضارع، أما باعتبار الماضي فله ثلاثة أبواب. "الشافية" (١٧)، "المفتاح" (٣٦)، الحملاوي، أحمد بن محمد، (ب، د)، **"شذا العَرف في فن الصرف"**، دار الكيان- الرياض (٦١ - ٦٧)

(3) "الشافية" (٢٢)

(4) حَرْجَمَ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ إذا رَدَدْتَها، فارتد بعضها على بعض، واجْتَمعت. "اللسان" (حرجم/١٢/١٣٠)

(5) "الشافية" (٢٢)، و"المفتاح" (٤٦)

ولمزيد الثلاثي ملحقاً[1] بـ(دحْرَج) سبعةٌ: (جَلْبَب[2]، وحَوْقَل[3]، وبَيْطَر[4]، وجَهْوَر[5]، وعَثْيَر[6]، وقَلْنَس[7]، وقَلْسَى[8]).

وملحقاً[9] بـ(احرنجَم) اثنان: (اقْعَنْسَس، واسْلَنْقَى[10]). [11]

---

(1) في (ث) ملحق

(2) لبس الجلباب. . "اللسان" (جلبب/١/٢٧٢)

(3) الحَوْقَلة: سرعة المَشْي ومقارَبةُ الخَطْو، وقال اللحياني: هو الإِعْياء والضعف، وفي الصحاح: حَوْقَلَ حَوْقَلة وحِيقالاً إِذا كَبِر وفَتَر عن الجماع، وحَوْقَل الرجلُ إِذا مشى فأَعْيا وضَعُف، وقال أَبو زيد: رَجُل حَوْقَل: مُعْيٍ، وحَوْقَل إِذا أَعْيا، وحَوْقَل الرجلُ: أَدْبَر، وحَوْقَل: نام، وحَوْقَل الرجلُ: عَجَز عن امرأَته عند العُرْس، والحَوْقَل: الشيخ إِذا فَتَر عن النكاح، وقيل: هو الشيخ المُسِنُّ من غير أَن يُخَصَّ به الفاتر عن النكاح. "اللسان" (حوقل/١١/١٦٠)

(4) البَيْطَارُ: الذي يُعَالِجُ الدَوَاب، وهو البَيْطَرُ أيضاً، وقال: ابن دريد: البَطْر: الشّق في جلد أو غيره، بَطَرَت الجرح أبطِره وأبطُره بطراً فهو مَبْطور وبَطير، وهو أصل بناء البَيْطار، ورجل بَيْطَر ومُبَيْطِر. "ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، المخصص، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: خليل إبراهم جفال" (٢٨/٤)

(5) الجَهْرَةُ ما ظَهَرَ، والجَهْرُ العلانية، وجَهَرَ بكلامه، وجَهْوَرَ: أَعلن به. "اللسان" (جهر/٤/١٤٩)

(6) العِثْيَرَاتُ: التُّرَابُ، حكاه سيبويهِ، وقيل: العِثْيَرُ: كُلُّ ما قَلَبْتَ من الطِّينِ، أَو التُّرَابِ أَو المَدَرِ بِأَطْرَافِ أَصابِعِ رِجْلَيْكَ إِذَا مَشَيْتَ، لا يُرَى من القدمِ أَثَرٌ غيره، فيقال: ما رَأَيْتُ له أَثَراً ولا عِثْيَراً، والعَثْيَرُ: (الأَثَرُ الخَفِيُّ)، وقيل: هو أَخْفَى من الأَثَرِ. (وفَتْحُ العَيْنِ فيه)، في مَعْنَى الأَثَرِ لا التُّرَابِ. " تاج العروس" (عثر/١٢/٥٢٧)

(7) قَلْنَسَ الشيءَ غَطَّاه وسَتَرَه. "اللسان" (قلنس/٦/١٨٢)

(8) قَلْسَيْتُه، فَتَقَلْسَى، وتَقَلْنَسَ، وتَقَلَّسَ، أَي: أَلبسته القَلَنْسوة فلَبِسها. " اللسان" (قلس/٦/١٧٩)

(9) في (ث) وملحق

(10) (احرنجم القوم، والإبل): ازدحموا واجتمعوا، و(اقعنسس): رجع وتأخر. " اللسان" (قعس/٦/١٧٧)، و(اسلنقى): نام على ظهره عن السيرافي وهو افْعَنْلى. . " اللسان" (سلق/١٠/١٥٩)

(11) معنى الإلحاق في الاسم والفعل: أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثلَ كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعنية والسكنات. "الاستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن، (بلا)، ١٩٨٢، "شرح شافية ابن الحاجب"، مع شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون"

وغيرهما ثمانيةَ عشرَ: (أَكْرَمَ، وفَرَّحَ، وقَاتَل، واجْتَمَع، وانْكَسَر، واحْمَرَّ، وتَعَامَل، وتَكَلَّم، وتَجَلْبَب، وتَجَوْرَب، وتَشَيْطَن، وتَرَهْوَك، وتَقَلْنَس، وتَقَلْسَى، واستَخْرَج، واحْمَارَّ، واغْدَوْدَن، واجْلَوَّز). [1]

فالجملةُ سبعةٌ وثلاثون[2]

[1](تجلبب، وتجورب): لبس الجلباب والجورب، والجِلْبابُ: القَمِيصُ، والجِلْبابُ ثوب أَوسَعُ من الخِمارِ دون الرِّداءِ تُغَطِّي به المرأَةُ رأْسَها وصَدْرَها، وقيل: هو ثوب واسِع دون المِلْحَفةِ تَلْبَسه المرأَةُ، وقيل: هو المِلْحفةُ " اللسان" (جلب/٢٧٢/١)، و(تشيطن) فَعل فِعْل الشيطان. "المخصص"(٢٨٥/١)، و(ترهوك في مشيه): التَّرَهْوُك مشيُ الذي كأنه يموج في مشيته وقد ترَهْوَك، ويقال: مرَّ الرجل يَتَرَهْوَكُ كأنه يموج في مشيته. . " اللسان" (رهك/٤٣٥/١٠)، و(اغدودن الشعر): طالَ وتَمَّ. مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (بلا)، "تاج العروس من جواهر القاموس"، دار الهداية، تحقيق مجموعة من المحققين" (غدن/٤٧٢/٣٥)، و(اجلوّز): اجْلَوَّذَ في السير، إِذا أَسرَع. " تاج العروس" (جلذ/٣٨٩/٩)، "عجالة البيان (١٩)، وفي " المفتاح" بيان أوزانها (٤٤ -٤٥).

[2]أي: مجموع أبنية الفعل

<u>ثم الاسمُ: جامدٌ، ومشتقٌّ.</u>

<u>والفعلُ: مشتقٌّ إلا قليلاً</u>، كـ(عسى)، والغالبُ من اسمِ المعنى، وجاءَ من اسمِ العينِ[1]، كـ(شَمِسَ النَّهارُ).

<u>وأيضاً: إمَّا لازمٌ</u>، كَـ(ذَهَبَ)، **<u>أو مُتَعَدٍّ إلى المفعول به</u>**[2]، كـ(ضَرَبتُ زَيْداً)، ومنه ما يتعدَّى إلى اثنين، كَـ(عَلِم، وأعطى)، أو ثلاثةٍ، كـ(أَعْلَمَ).

<u>وأيضاً: إمَّا معروفٌ يُسنَد إلى الفاعل، أو مجهولٌ يُسنَدُ إلى المفعول.</u>

---

[1] العين: ما يقوم بذاته لا بغيره كـ(زيد، ورجل)، والمعنى: ما يقوم بغيره، كـ(العلم)، والغالب اشتقاق الفعل من اسم المعنى الذي هو المصدر، وقد يشتق من اسم العين، كـ(شَمِسَ النَّهارُ) أي: صار ذا شمس.

[2] اللازم: ما يتم بفاعله، والمتعدي: ما يحتاج إلى متعلق. "عجالة البيان" (١٨)

الاشتقاق

الاشتقاقُ[1]**:** أخذُ كلمةٍ من أخرى بتغييرٍ ما مع التناسبِ في المعنى، وهو: صغيرٌ لو[2] اتحدتا في الحروفِ والتَّرتيب، كـ(ضَرَبَ) من (الضَّرْبِ)[3]، وكبيرٌ لو اتَّحدتا في الحروفِ دونَ التَّرتيبِ، كـ(جَبَذَ) من (الجَذْبِ)، وأَكْبَرُ[4] لو اتَّحدتا في أكثرِ الحُروفِ معَ التَّناسُبِ في الباقي، كـ(نَعِقَ) من (النَّهْقِ)[5].

والتَّغيير: إما في الهيْئَةِ[6]، أو في الحروفِ بالتَّبديل، أو النَّقْصِ، أو الزيادة[7].

---

(١)الاشتقاق: فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، وعرفه ابن عصفور الإشبيلي تعريفا جامعا يسلم به من تحديد المشتق والمشتق منه، فقال: " هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين. . . . ؛ إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حده النحويون به من أنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه". الإشبيلي، ابن عصفور، ط١، ١٩٩٦م، **"الممتع الكبير في التصريف"**، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة " (٤١-٤٢)

(٢)في(ث) إن

(٣)قال سيبويه عن الأفعال: " وإنما هي من الأسماء. "الممتع الكبير" (٤٤)

(٤)الاشتقاق الأكبر: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، وهذا ما ذهب إليه أبو الفتح ابن جني، ولم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح، وحكى هو عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض الأماكن، والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به لعدم اطراده، ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه، وقد صرح صاحب هذا المذهب بعدم اضطراده. "الممتع الكبير في التصريف" (٣٩ -٤٠)، وابن جني، أبو الفتح عثمان، (بلا)، **"الخصائص"**، عالم الكتب- بيروت، تحقيق: محمد علي النجار" (١/١١-١٢)

(٥)بحث الاشتقاق كثير من الأئمة المتقدمين، كالأصمعي، وقطرب، وأبي الحسن الأخفش، والمبرد، وابن خالويه. وبرع فيه أبو بكر بن دريد في كتابه (الاشتقاق)، وأوغل فيه أحمد ابن فارس في كتابيه: (فقه اللغة) المعروف بالصاحبي، و (مقاييس اللغة)، وتُردُّ فكرة الاشتقاق الكبير إلى الإمام الخليل بن أحمد، وقد بحثه أبو علي الفارسي، واتسع فيه تلميذه أبو الفتح ابن جني صاحب (الخصائص)، وتبعهما في ذلك الحاتمي، والسكاكي صاحب (المفتاح)، وابن الأثير صاحب (المثل السائر)، وقد عرض هؤلاء للاشتقاق الأكبر، وافتن فيه الحاتمي خاصة. **"دراسات في النحو"** (صلاح الدين الزعبلاوي) (٥٨٨-٥٨٩)، وانظر "الممتع الكبير" ففيه بحث مستفيض ممتع عن الاشتقاق "الممتع الكبير" (٣٩ – ٤٦)

(٦)بتحريك الساكن، أو تسكين المتحرك.

(٧)في (ث) أو زيادة

الزيادة

[والزيادةُ[1]][2]: إمَّا لإفادةِ[3] معنىً، أو لإلحاقِ مثالٍ بمثالٍ أزيدَ منه؛ إمَّا بالتَّكرير، أو بحروف الزيادة، وهي: (اليوم تنساه)[4]، فنحو: (قَرْدَدٍ[5]، وخِرْوَعٍ[6]) ملحقٌ بـ(جَعْفَرٍ، ودِرْهَمٍ)، ونحو: (جَلبَبَ، وحَوْقَلَ) ملحقٌ بـ(دَحْرَجَ)[7]؛ بخلاف، نحو: (مَقْتَلٍ، ومِنْبَرٍ، وكَرَّمَ، وكَارَمَ)[8].

---

(1)ذكر الزجاجي أنّ أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة. . . . يجمعها قولك: (اليوم تنساه)، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وفي نسخة أخرى من كتابه "الجمل ": يجمعها قولك: (سألتمونيها). انظر. "شرح الشافية" (١٩/١ - ٢٠)، وقال ابن عصفور: وأما حروف الزيادة فعشرة، ويجمعها قولك: "أمان وتسهيل " "الممتع الكبير" (١٣٧)، وذكر الميداني أن الزيادة على ضربين: منها زيادة من نفس الكلمة كالتكرير. . . والثانية: زيادة تختص بحروف معدودة وهي عشرة. . . ، ويجمعها قولك (هويت السِّمان) وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ط١، ١٩٥٤م، **"المنصف شرح كتاب التصريف للمازني"**، وزارة المعرف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين " (١ / ٩٨)، و"شرح الشافية" (٢ /٣٣١): وقد ذكر ما سبق، وأضاف: (هم يتساءلون)، (ما سألتَ يَهون)، (التَمِسْنَ هواي)، (سألتُم هوانِي).

(2)في (ص) سقطت.

(3)في (ص) الإفادة، وما أثبته أولى

(4)هذا المصطلح ورد عند الزمخشري في المفصل، " شرح المفصل لابن يعيش" (١٥٤/٧-١٥٥)

(5)قال الجوهري: القَرْدَد: المكان الغليظ المرتفع، وإنما أُظْهِرَ التضعيف؛ لأَنه مُلْحَقٍ بفَعْلَل، والمُلْحَق لا يُدْغم، والجمع: قَرادِدُ. "اللسان" (قرد/٣٤٨/٣)

(6)قال الأَصمعي: وكلّ نَبْتٍ ضعيفٍ يتثنى خِرْوَعٌ أَيَّ نَبت كان. "اللسان" (خرع/ ٦٧/٨)

(7)أتى بمثالين من الاسم، والإلحاق فيهما لمجرد الموازنة، ومثالين من الفعل، والإلحاق فيهما بسبب اتفاقهما في المصدر المشهور. "عجالة البيان" (٢٠)

(8)الإلحاق في هذه الكلمات؛ لإفادة معنى من المكان، والآلة، والتعدية، والمشاركة على الترتيب. "عجالة البيان" (٢١)

وتُعرَفُ الزِّيادةُ: بالاشتقاقِ، وعدمِ النَّظير، وغلبةِ الزِّيادةِ، والتَّرجيحِ عندَ التَّعارُض[١].

فالاشتقاقُ: كـ(همزةِ) أَكْرَمَ، و(باءِ) جَلْبَبَ.

وعدمُ النَّظير: كـ(أَلِفِ) قَبَعْثَرَى؛ إذ لا سداسيَّ في الأصول، و(تاء) تَتْفُل[٢]؛ لعدم (فَعْلُل) في أصول الرباعي، و(نون) سَمْنَان[٣]؛ لعدم (فَعْلَال) في المزيدات، وأما (خَزْعَال[٤]) فنادر.

والغلبةُ: كالتضعيف؛ فإنه غالب للإلحاقِ وغيرِه، وكـ(الهمزة) أولاً مع ثلاثة أصولٍ، ففي (إصبع) زائدة، وفي (إصطبل) أصلية.

و(الميمُ)[٥] مطَّرِدةٌ في الأسماء[٦] الجارية على الفعل، ففي (مَعْمَرٍ) زائدةٌ، لا في (مَرْزَنْجُوش[٧]).

---

(١)انظر"الشافية" (٧١)، وذكر في "الممتع الكبير في التصريف" أدلة الزيادة، فقال: "الاشتقاق التصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند الخروج عن النظير" "الممتع الكبير" (١٣٩-١٤٠)

(٢)التَّتْفُل، والتُّتْفُل، والتِّتْفَل، والتَّتْفَل، والتِّتْفِل: الثَّعْلبُ، وقيل: جرْوُه، والتاء زائدة، والأُنثى من كل ذلك بالهاء، والتَّتْفُل: نبات أَخضر فيه خطبْة وهو آخر ما يَجِفُّ، وقيل: هو شَجَر. "اللسان" (تفل/ ٧٧/١١)

(٣)سَمْنانُ، بالفتْح: شعبٌ لبَني رَبيعَةَ بنِ مالِكٍ فيه نَخْلٌ، وبالكسْرِ قَرْيَةٌ بِنَسَا، لها نَهْرٌ كبيرٌ " تاج العروس" (سمدن/٣٥/٢٢٠)

(٤)ناقَةٌ بِها خَزْعالٌ: أي ظَلْعٌ. قال الفَرّاء: وليس في الكَلامِ فَعْلالٌ بالفتح مِن غيرِ ذَواتِ التَّضعيف سِواهُ، وزاد غيره. . . "تاج العروس" (خزعل/ ٢٨/٤٠٧)

(٥)انظر زيادة الميم في: "الممتع الكبير" (١٦١-١٧١)

(٦)في (ث) الاسم.

(٧)فلا يحكم بزيادة ميم (مرزنجوش)؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جار إذا كان بعده أربعة أحرف أصول، أما في الجاري، كـ(مدحرج) فثابت، و المَرْزَجُوشُ: نَبْتٌ، وزنه: فَعْلَلُول بوزن عَضْرَفُوط، والمَرْزَنْجُوش: لغة فيه. "اللسان" (مرزجش/٦/٣٤٦)، وانظر. الصبان، محمد بن علي الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، **"حاشية الصبان"**، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان" (٣٦٤/٤).

و(الياءُ)[1] غالبةٌ إلا في أول اسم رباعيًّ غيرِ جارٍ على الفعلِ، ففي (يَرْمَعٍ[2]) زائدةٌ، لا في (يَسْتَعُور)[3].

وكذا (الواو[4]، والألف[5])[6] إلا في الأول، ففي (وَرَنْتَل) أصلية.

و(النونُ)[7] ثالثةٌ ساكنة، كـ(عُرُنْدٍ)[8]، وفي الآخِرِ بمدَّةٍ، كـ(رحمان، وغِسْلين)، وتطَّرد في المضارع، والمطاوع[9].

[10]و(التاءُ)[11] في نحو: (تَجْوال، ورَغَبُوت)[12]، ويطَّرِدُ[13] في التَّفعيلِ، ونحوه.

---

[1]انظر زيادة الياء في: "الممتع الكبير" (١٩١-١٩٤)

[2]يَرْمَع، هي حجارة رِقاق تبرق في الشمس. "ابن دريد، جمهرة اللغة" (٢٠٥/٢)

[3]في "نزهة الطرف" (٣١): تزاد أوّلاً نحو: (يرمع، ويعسوب، ويضرب، ويمنع)، وحَشْواً نحو: (قتيل، وعليم، وصيرف، وبيطر). وانظر "شرح الشافية" ٢ / ٣٧٤، وفي "الممتع الكبير" إن كان معها [الياء] ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها قضي عليها بالزيادة؛ إلا أن يشذ من ذلك شيء. . . ، والذي شذ من غير المضاعف فجاءت (الياء) فيه أصلية، نحو: (يستعور)؛ وذلك أن (السين، والتاء) أصليان (١٩١- ١٩٤)، واليَسْتَعُور: شجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أَشَدُّ المساويك إِنْقاءً للثَّغْرِ وتبييضاً له، ومَنابِتُه بالسَّراةِ، وفيها شيء من مَرارة مع لِين. "اللسان" (يستعر/ ٣٠١/٥)

[4]انظر زيادة الواو في: "الممتع الكبير" (١٩٤-١٩٧)

[5]في (ث) ألف.

[6]انظر زيادة الألف في: "الممتع الكبير" (١٨٦-١٩١)

[7]فُعُنلٌ: صفةٌ: عُرُندٌ شديدٌ، ونونُ عُرنُدٍ زائدةٌ لقولِهم: عُرُدٌّ ولأَنَّهُ لَيْسَ في الأربعةِ علَى هذَا المثالِ. "الأصول في النحو" (٢٤١/٣)

[8]فُعُنلٌ: صفةٌ: عُرُندٌ: شديدٌ، ونونُ عُرنُدٍ: زائدةٌ؛ لقولِهم: عُرُدٌّ، ولأَنَّهُ لَيْسَ في الأربعةِ علَى هذَا المثالِ. ابن السراج، أبو بكر ابن سهل النحوي البغدادي، ط٣، "الأصول في النحو"، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي. " (٢٤١/٣)، "اللسان" (عرد/٢٨٧/٣)

[9]هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر، فمطاوع المتعدي إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعاً فعلمه نافعاً، ومطاوع المتعدي إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه، ومطاوع المتعدي إلى واحد لازم ككسرته فانكسر. "حاشية الصبان" (٥٦/١)

[10]في (ث) زيادة [والتاء في المضارع والمطاوع] قبل (والتاء في نحو).

[11]انظر زيادة التاء في: "الممتع الكبير" (١٨١-١٨٦)

[12](تجوال وتطواف) بالفتح: مصدران لجال وطاف، وقيل: لتجول وتطوف. "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (١/ ١٦٣٨)، و(رغبوت) من الرغبة. "الممتع الكبير" (١٨٣)

[13]في (ش) وتطرد.

و(السِّينُ)[١] مطردةٌ في (استَفْعل)[٢].

والباقيةُ قليلةٌ، كـ(الهمزةِ)[٣] حشواً، كـ(شَأْمَل). [٤]

و(اللَّامِ)[٥] آخراً، كـ(زَيْدَل)[٦].

---

(١)انظر زيادة السين في: "الممتع الكبير" (١٥١-١٥٤)

(٢)"الممتع الكبير" (١٥٥)

(٣)انظر زيادة الهمزة في: "الممتع الكبير" (١٥٤-١٦١)

(٤)ما زيدتِ الهمزةُ فيهِ وحدَها غير أَولٍ ثلاثةُ أَبنيةٍ: فَعْلاء مقصورٌ وقد يُمدُّ، ضَهْيَاءُ: المرأةُ التي لا تحيضُ، فَأْعَلٌ: شَأْمَلٌ، فَعْأَلٌ: شَمْأَلٌ. "الأصول في النحو" (١٨٧/٣) وتعتبر الهمزة زائدة في (شأمل)؛ لأنك تقول: شَمَلَتِ الريح؛ ولو كانت الهمزة أصلية لقالوا: (شأملت) "الممتع الكبير" (١٥٨)

(٥)انظر زيادة اللام في: "الممتع الكبير" (١٤٥-١٤٨)

(٦)في (ث) و(ش) كذلك، وجعلت (كزيدل) ضمن الشرح في (ش)، و(زيدل): من (زيد)، مثل (عبدل): من (عبد). "شرح الشافية" (٣٨٢/٢)، "سر صناعة الإعراب" (٣٢٢/١)

و(الميمِ)[1] حشواً، وآخراً، كـ(هِرمَاس، وزُرْقُم)[2].
و(التاءِ) في أوَّلِ الاسم، كـ(تُرْتَب)[3].
و(النُّونِ) متحرّكةً، كـ(نَبْذَرة، وعَفَرنى)[4]، وساكنةً ثانيةً، كـ(جُنْدُبٍ)[5]، وآخراً بلا مدَّةٍ، كـ(رَعْشَن)[6]
و(السّينِ) في (اِسْطاع [يَسطِيعُ][7])[8].
و(الهاءِ) في (اهراقَ، يُهرِيقُ)[9]، وفي (أمهاتٍ)[10] في الأصحِّ.

---

(1) انظر زيادة الميم: في "الممتع الكبير" (١٦١-١٧١)
(2) قالوا للأسد: هِرْماس، وحدّثنا أبو عليّ عن الأصمعي أنه قال في هرماس: إنه (من الهَرْس). "الخصائص" (٥٠/٢)، والزرْقُم: الشديد الزرقة. "المفتاح في الصرف" (٨٨)
(3) والتُّرْتُبُ والتُّرْتَبُ: كلُّه الشيءُ المُقِيم الثابِتُ، والتُّرْتُبُ: الأَمْرُ الثابِتُ، وأَمْرٌ تُرْتَبٌ على تُفْعَلٍ بضم التاءِ وفتح العين، أَي: ثابت، وتاءُ تُرْتَبٍ الأُولى زائدة؛ لأَنه ليس في الأُصول، مثل: جُعْفَرٍ، والاشتقاقُ يَشهد به؛ لأَنه من الشيءِ الرَّاتِب. "اللسان" (رتب٤٠٩/١)"شرح شافية ابن الحاجب" (٣٥٨/٢). "الممتع الكبير" (١٨٦)
(4) النَّبْذَرَة، على فَعْلَلَة، أهمله الجَوْهَرِيّ وصاحب اللِّسان والصَّاغانِيّ، وهو التَّبذيرُ للمالِ في غيرِ حقِّه، والنونُ أصليّة؛ لأنّها في أوّل الكلمة لا تزاد إلا بثَبْت، أو النون زائدةٌ فوزنه إذن نَفْعَلَة. "تاج العروس" (نبذر/ ١٦٨/١٤)، والعَفَرْنى: الأَسَدُ، وهو فَعَلْنى، سمي بذلك؛ لشدته، ولَبْوةٌ عَفَرْنى أَيضاً، أَي: شديدة، والنون: للإلحاق بسفرجل" اللسان" (عفر/ ٥٨٣/٤)، "شرح الشافية" (٢٥٤/١)
(5) والجُنْدَبُ: الذَّكر من الجَراد، قال: والجُنْدُبُ، والجُنْدَبُ: أَصْغَرُ من الصَّدى يكون في البَرارِي. "اللسان" (جدب/ ٢٥٤/١)، ويدل على زيادة (النون) فيها أنك لو جعلتها أصلية لكان وزن الكلمة (فُعْلَلاً)، وهو بناء غير موجود في كلامهم. "الممتع الكبير" (١٧٨)
(6) والرَّعْشَنُ: المُرْتَعِشُ، وجمل رَعْشَنٌ: سريعٌ لاهتزازِه في السير، نونُهما زائدةٌ. "اللسان" (رعش/٣٠٤/٦)، "الممتع الكبير" (١٧٩)
(7) في (ث) سقطت (يسطيع)
(8) تزاد مقترنة بالتاء، نحو: استخرج واستغفر. . . ، وتزاد أيضاً في (أطاع يطيع)، فيقال: (اسطاع يسطيع)، وأضاف ابن عصفور أنها تزاد في لهجة الكسكسة. "الممتع الكبير" (٢٢٢).
(9) الأصل: (أراق)، و(أمات). "شرح الشافية" (٢ / ٣٨٤)، "الممتع الكبير" (١٥٤)
(10) في (ث) و(ش) إهراقة.

وأمَّا التَّرجيحُ، فيُرجَّحُ الاشتقاق إن كان [دليل][1]: فـ(رَعْشَن) (فَعْلَن)، و(زُرْقُم)[2] (فُعْلُم)؛ وإلا فعدم النَّظيرِ، فـ(مريم) (مَفْعل)، لا (فَعِيل) لعدمه.

---

(1) في (ص) سقطت، و [إن كان دليل] كلها ضمن الشرح في (ش).

(2) الزُّرْقُم: الأَزْرَقُ الشديد الزَّرَق، والمرأَة: زُرقُم أَيضاً، والذكر والأُنثى في ذلك سواء. "اللسان" (زرق/١٠/١٣٨)

أبنية الأفعال

الماضي: ما وُضع لحدثٍ سبق[١].

ففي المعروفِ يُفتَحُ أوَّلُه، وأوّلُ متحرِّكه[٢]، ويُفتَح ثانيه أيضاً فيما في أولِه (تاء)، كـ(تَقَاتل، وتَدَحرَج).

وفي المجهول يُضَمُّ ما فُتِح، ويُكسرُ ما قبلَ الآخِرِ، فإن وَلِيتِ المضمومَ (الألفُ) قُلِبتْ[٣] (واواً)، [كـ(قُوتِل)]. [٤]

وينصرِفُ للغيبةِ، والخطابِ، والتكلُّمِ؛ فيصيرُ أربعةَ عشرَ[٥]، وهو مبنيٌّ على الفتحِ إلا مع (الواو) فيُضَمُّ، وإلا مع اللَّواحقِ[٦] المتحرِّكةِ فيُسكّنُ[٧].

---

(١)انظر: "الممتع الكبير" (١١٥-١١٩)

(٢)فتح الأول فيما ليس في أوله همزة، وفتح أول متحركه؛ إذا كان أوله همزة وصل. "عجالة البيان" (٢٥)

(٣)في (ث) تقلب.

(٤)في (ث) سقطت.

(٥)ستة للغائب: مذكراً ومؤنثاً، وستة للمخاطب كذلك، واثنان للمتكلم.

(٦)في (ص) اللاحق، وقد أثبت ما في (ث) و(ش)؛ لأنه أنسب.

(٧)بناؤه على الفتح، كـ(ضرب)، وأما (ضربت) ونحوه، فالسكون عارض؛ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمه (ضربوا) عارضة؛ لمناسبة الواو. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، الأنصاري المصري، (بلا)، "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**"، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد" (٣٦/١)

المضارع[١]**:** ما وُضِع لحدثٍ حاضرٍ، أو مستقبلٍ بزيادةِ [أحد][٢] حروفِ(**أتين**)[٣] على الماضي.

و(يُكْرِم): أصله: (يُؤَكْرِم)، ويَخُصُّ الاستقبال بـ(السينِ، وسوفَ)، ويَنقَلِبُ ماضياً بـ(لم، ولما)، ويتصرَّفُ كالماضي.

فـ(الهمزةُ): للمتكلِّم الواحدِ، [و(النونُ): مع غيرِه][٤]، و(التاءُ): للخِطابِ، [٥] ولمفردِ الغائبةِ، ولمثنَّاها، و(الياءُ): للغائبِ، وجمعِ الغائبةِ.

[**ففي المعروف**]: [٦] تُضمُّ هذه الحروفُ في الرُّباعيَّاتِ، وتُفتَحُ: في غيرِها.

[١]"المفصل في صنعة الإعراب" - (١ / ٤٤)، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، ١٩٩٨، "**همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع**"، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت (١ / ٣١)

[٢]في (ث) سقطت

[٣]الحروف الأربعة التي تسمى حروف المضارعة جمعت في كلمات كثيرة ليسهل حفظها.

[٤]في (ش) سقطت، وجعلت ضمن الشرح، وفي (ث) (والنون له مع غيره)

[٥]في (ث) للمخاطب.

[٦]في (ث) سقطت.

وعينُ الثُّلاثيِّ[1] من (فَعَل): يُضمُّ، أو يُكْسَرُ، ويُفْتَحُ غالباً فيما (عينُه)، أو (لامُه) حرفَ حلقٍ[2] غيرَ ألفٍ، و(أبى يأبَى) شاذٌّ[3]، والتُزِم الكسرُ[4]: في المضاعَفِ[5] اللَّازمِ، [6] والأجوفِ والنَّاقصِ اليائيّيْنِ؛ إلا فيما (عينُهُ)، أو (لامُه) حرفَ حلقٍ[7].

والتُزِمَ (الضمُّ)[8]: في المضاعَفِ المتَعدِّي، والأجوفِ[9] والنَّاقصِ[10] الواويَّيْنِ، [ولا يُضمُّ في المثال[11][12]][13]

ومن (فَعِل): يُفتَح[14]، وقد يُكْسَرُ: في المثالِ[15] [ولايُضَمُّ][16]، وقلَّ: في غيره. [17]

ومن (فَعُل) يُضَمُّ[18].

---

[1] انظر: "الممتع الكبير" (١١٩-١٢٣)

[2] حروف الحلق هي: (أ- هـ - ع- غ- ح- خ). "المفتاح في الصرف" (٣٦)، "العمد كتاب في التصريف" (٩٩)

[3] قال الجرجاني في الممتع: "فإن كان كذلك فإن مضارعه أبداً على (يفعل) بفتح العين، نحو: (قرع يقرع. .) "الممتع" (١٢٠ -١٢١)، "سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ط٣، ١٩٨٨، **"كتاب سيبويه"**، مكتبة الخانجي- القاهرة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون " (٢٥٢/٢)، "المفصل" (٢١٧)

[4] انظر: "الممتع الكبير" (١٢٠)

[5] المُضَعَّفُ منَ الأفعال: هُوَ - من الثلاثي -: ما كانتْ عينُه ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، نحو: مَدَّ، وَجَرَّ، ومثله المزيدُ على الثلاثي، كـ امْتَدَّ، واسْتَمَدَّ، ومِنَ الرُّباعي: مَا كَانَتْ فَاؤُهُ ولاَمُهُ الثَّانِيَةُ من جِنْسٍ، وعَيْنُهُ ولاَمُهُ الثَّانِيَةُ من جِنْسٍ آخَر، نحو زَلْزَل، ومثله المَزيدُ على الرُّباعي، نحو: تَزَلْزَل. "المفتاح" (٣٩)

[6] هو غير المتعدي، وهو الذي يكتفي بمرفوعه.

[7] "الشافية" (٢٣)

[8] انظر: "الممتع الكبير" (١٢٠)

[9] الأجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كـ: قَالَ، وباعَ. "المفتاح" (٤١)

[10] الناقصُ: هو ما كانَ لامُهُ حرفَ عِلةٍ، واواً كانَ أوْ ياءً، كـ: دَعَا، وَرَمَى. "المفتاح" (٤٢)

[11] المثالُ: هو ما حَلَّت بِفَائِهِ واوٌ، أوْ يَاء. "المفتاح" (٤٠)

[12] لأنه في هذه الحالة يكون مضارعه أبداً على (يفعِل) بكسر العين. "الممتع الكبير" (١٢٠)

[13] في (ص) سقطت.

[14] نحو: (عَلِمَ، يَعْلَمُ) و(فَرِحَ، يَفْرَحُ) "الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، ط٣، ١٩٩٥، **"[العمد] كتاب في التصريف"**، دار المعارف، تحقيق: د. البدراوي زهران. " (١٠٤)

[15] نحو: (وَمِقَ، يَمِقُ)، و(وَفِقَ، يَفِقُ). "المفتاح" (٣٧)

[16] في (ث) و(ش) سقطت.

[17] مثل: (فضل، يفضل) وقد عد ذلك من التداخل. "شرح الشافية" (١/ ١٣٦)، وعده ابن عصفور شاذاً. "الممتع الكبير" (١٧٧)

[18] نحو: (كَرُمَ، يَكْرُمُ)

وفي غير الثلاثيِّ[1] يُكسَر ما قبل الآخِرِ؛ إلا فيما أوَّلُ ماضيهِ (تاءٌ) فيُفتَحُ، وإلَّا فيما آخرُهُ مكرَّرٌ فيُدْغَمُ[2]، وفي المجهول بضَمِّ الزيادةِ، وبفتْحِ ما قبلَ الآخِرِ.

---

(1) انظر: "الممتع الكبير" (١٢٣)

(2) والأمثلة على الترتيب: (أَخْرَجَ، يُخْرِجُ)، (تَفَضَّلَ، يَتَفَضَّلُ)، (احْمَرَّ، يَحْمَرُّ) "المفتاح" (٤٥)

فالثلاثيُّ: لمعانٍ كثيرةٍ[١].

ويكثر في الرَّابِع[٢]: العللُ، والأحزانُ، وأضدادُهما، كـ(سَقِم، وسَلِم، وحَزِن، وفَرِح)، ومنه: الألوانُ، والعيوبُ[٣]، والحُلِيِّ، كـ(شَهِب، وعَوِر، وبَلِج)[٤]

والخامسُ: للطباع، [٥] ونحوِها، كـ(حَسُن، وقَبُح، وكَرُم، ولَؤُم)؛ ومن ثَمَّةَ لا يكونُ إلَّا لازماً[٦].

و(أفْعَلُ): للتعديةِ، كـ(أذهبتُه)، والصيرورةِ، كـ(أورقَ الشجرُ)، والسَّلبِ، كـ(أعجمتُهُ)[٧]، وبمعنى (فَعَلَ)، كـ (قِلْتُ البيعَ، وأَقَلْتُهُ). [٨]

و(فعَّل): للتكثير، كـ(طوَّفتُ الكعبةَ)، ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾[يوسف: ٢٣]، و (موَّت الإبل)، وللتعدية، كـ(فرَّحته)، والسلبِ، كـ(قشَّرته)، والنِّسبة، كـ(فسَّقْتُهُ)[٩]، وبمعنى (فَعَلَ)، كـ (زِلْتُهُ، وزَيَّلْتُهُ).

و(فاعلَ): لنسبة أصلِهِ إلى أحدِ الشريكين، وتعليقِهِ بالآخرِ صريحاً؛ فيلزمُ عكْسُهُ ضمناً[١٠]، كـ(ضاربتُك)، وللتَّكثيرِ، كـ(ضاعفتُه)، وبمعنى (فَعَلَ)، كـ(سافَرْتُ)، [١١] [بمعنى (سفرت)]. [١٢]

---

[١]انظر: "الممتع الكبير" (١٢٤-١٣٥)

[٢] أي: الباب الرابع، وقد رتب النحاة أبواب الثلاثي المجرد، بملاحظة حركة عين ماضيه، فعين مضارعه، فقالوا:

فـتحُ ضـمٍ، فـتحُ كسـرٍ، فتحتـان   كسـر فـتحٍ، ضـم ضـمٍ، كسـرتان

"شرح ابن عقيل" (١٩٥/٤)

[٣] في (ث) العيون.

[٤] وقد جاء: (أدُمَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ، وعَجُمَ، وَرَعُنَ): بالكسر، والضمّ. "المفتاح" (٤٨)، " الشافية" (١٩)

[٥] في (ث) و(ش) للطبايع

[٦] انظر: "الشافية" (١٩)، و"المفتاح" (٤٨)، و"الممتع الكبير" (١٢٤)

[٧] ونحو: (أشْكَيْتُهُ).

[٨] انظر: "الشافية" (١٩)، و"المفتاح" (٤٨).

[٩] وقد جعلت هنا للتعدية كما في: "المفتاح" (٤٨)، و"الشافية" (٢٠)

[١٠] في (ص) العبارة على هذا النحو: (وتعليقه بالآخر صريحاً قبله من عكسه ضمناً).

[١١] انظر "المفتاح" (٤٩)، و"الشافية" (٢٠).

[١٢] في (ث) سقطت وهي ضمن الشرح في (ش)

و(تَفَاعل): لنسبةِ أصلِهِ إلى شريكينِ فصاعِداً، كـ(تضاربا)، و(تجاذَبُوا الثوب)، ولإظهار حصولِ أصلِهِ، وهو غيرُ حاصلٍ، كـ(تجاهل)، ولمطاوعةِ (فاعل)، كـ(باعدتُه فتباعَدَ)، وبمعنى (فَعَلَ)، كـ(توانَيْت)[1].

و(تفعَّل): للتكلُّفِ، كـ(تعلَّم)، ولمطاوعةِ (فَعَّلَ)، كـ(كسَّرتُه فتكسَّر)، ولاتخاذِ أصلِهِ، كـ(توسَّدتُ الحجرَ)، وللتجنُّبِ عنه، كـ(تأثَّمَ).

و(افتَعَل): للمطاوعةِ، كـ(اجتَمَعَ)، والاتِّخاد، كـ(اشتوى)، والقبولِ، كـ(اتَّعظَ)، والتفاعلِ، كـ(اجتوَروا)[2]، والتصرُّفِ، كـ(اكتسبَ). [3]

و(انفعَلَ): لازمٌ مُطاوِعٌ (فَعَل)، نحو: (كسَرْتُه فانْكَسَر)، ويَخُصُّ العلاجَ، والتأثيرَ، و(انعدَمَ)، و(انفهم) خطأٌ[4]، و(افعلَّ وافعالَّ): لمبالغةِ اللَّازِمِ[5]، و(استفعَل): للطَّلَب، كـ(استَفْهَمَ)، وللتحوُّلِ، كـ(استحْجَرَ الطِّيْنُ)، [6]و(افعوعَل، [وافعوَّل] [7] وافعلَّ): لمبالغة اللازم، [8]و(تفعلَلَ، وافعنْلَلَ): لمطاوعة (فعلَلَ)[9].

---

[1] انظر "المفتاح" (٤٩)، و"شرح الشافية" (١ / ١٠٤).

[2] اجْتَوَرُوا: تَجَاوَرُوا، أي جَاوَرَ بعضُهم بعضاً.

[3] نظر: "المفتاح" (٥٠)، و"الشافية" (٢١)، و"الممتع" (١٣١)

[4] نظر: "المفتاح" (٥٠)، و"الشافية" (٢١)، و"الممتع" (١٣٠- ١٣١)، وقال في الممتع: قال المبرد: " وقد يكون انفعل لغير مطاوعة، فيكون فعلا للفاعل على الحقيقة، نحو: (انطلق عبد الله)، وليس على فعلته. "المقتضب" (٧٦/١)

[5] وافْعَلَّ، وافْعَالّ: للألوانِ والعُيوبِ، نحو: ابْيَضَّ وابْيَاضّ، واعْوَرَّ واعْوَارَّ، وافْعَالّ: أبلغُ. ""المفتاح" (٥١)، و"شرح الشافية" (١ / ١١٢ - ١١٣)، و"الممتع" (١٣٢- ١٣٣)

[6] وبمعنى " فَعَلَ "، نحو: قَرَّ واسْتَقَرَّ. انظر: "المفتاح" (٥١)، و"الشافية" (٢١)، و"الممتع" (١٣٢)،

[7] في (ص) نقص (افعول)

[8] وأمثلتها على الترتيب: (اجلوَّذ السفرُ)، أي: طال، و(اغدودنَ النَّبتُ)، أي: طال، و(اطمأنّ)، ويكون متعديا، وقد خص في "عجالة البيان" ذلك في ثلاثة أفعال، وهي: (اعْلَوَّطْتُه)، أي: تعلقت بعنقه. "تاج العروس" (علشط/ ٤٩٠/١٩). و(احْلَوْلَيْته)، أي: استمرأته" اللسان" (حلا/ ١٩١/١٤) و(اعْرَوْرَيْتُهُ)، أي: ركبته. "تاج العروس" (رحل/ ٥٧/٢٩)، "الممتع" (١٣٣)، و"عجالة البيان" (٣٣)

[9] (افعنلل) لا يكون أبداً إلا متعدياً، نحو: (اقعنسس)، أي: رجع، وتأخر، و(احرنجم)، أي: ازدحم. "الممتع الكبير" (١٢٧)

الأمرُ[١]**:** ما يُطلَبُ به الفعلُ.

فالمعروفُ[٢] من الغائبِ: بزيادةِ لامٍ على المضارعِ، وجزمِ الآخرِ، ومن الحاضرِ: بحذف التاءِ وجزمِ الآخرِ، فإن سكَنَ ما بعدها زيدت همزةُ وصلٍ مكسورة، [كـ(اضرب، واعلم واستخرج)]؛ [٣] إلا إذا انضمَّ ما بعدَ السَّاكنِ فتُضَمُّ، كـ(انصُر)، وهمزةُ (أكرِم) ليستْ للوصلْ[٤]، والمجهولُ[٥] باللَّامِ مُطْلقاً.

---

[١] انظر: " المفتاح " (٥٤)، "المنصف شرح كتاب التصريف" (٥٦)

[٢] أي: المبني للمعلوم، نحو: (ليضربْ).

[٣] في (ث) سقطت، وهي في (ش) ضمن الشرح

[٤] الأصل فيه: (يؤكرم) بالهمزة، حذفت لاستثقال توالي الهمزتين. "المفتاح " (٥٤)

[٥] أي: المبني للمجهول، ولا يكون إلا على النحو الذي ذكره، نحو: (ليُضرَبْ زيدٌ)

النَّهيُ[١]**:** ما يُطلَب به التَّركُ، بزيادةِ (لا) على المضارِعِ، وجزمِ الآخرِ[٢].

ولا يجيءُ المتكلِّمُ من معروفِهما[٣] إلا بتأويلٍ.

ويلحق المستقبلَ الطلبيَّ من الأمرِ، والنَّهيِ، والاستفهامِ، والتمنِّي، والعرْضِ، والقسَمِ[٤](نونان) للتأكيد: [٥] [مشدَّدةً، ومخفَّفةً]؛ [٦] فيحذفُ بهما (واو) الجمع، و(ياءُ) المخاطبة[٧]، وفي البواقي بفتح[٨] ما قبلهما[٩]، ويُقالُ في المثنَّى، وجمعِ المؤنَّثِ: (اضربانِّ، واضربنانِّ)، ولا تدخلُهُما المخفَّفةُ. [١٠]

---

[١] انظر: "المفتاح في الصرف" (٥٥)

[٢] نحو: (لا تفعل). "المفتاح في الصرف" (٥٥)

[٣] أي: الأمر، والنهي.

[٤] في (ص) زيادة (و)، ولا محل لها هنا.

[٥] لا تدْخلُ هاتانِ النونان على غيرِ الأفعال؛ لأنَّ المُرادَ منهما توكيدُ ما لم يقعْ؛ ليكونَ حاملاً على الإيقاع، ولذلكَ اختصَّا بالقَسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، وهذا لا يتحققُ في غيرِ الفعل. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (بلا) **"اللباب في علل البناء والإعراب"**، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر العربي –دمشق، تحقيق: غازي مختار طليمات" (٦٦/٢)، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ١٩٩٤، **"المقتضب"**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر (١١/٣-١٥)

[٦] في (ث) سقطت، وهي في (ش) ضمن الشرح.

[٧] نحو: (اضربُنَّ، اضربِنَّ) حُذفت واوُ الجماعة وياءُ المخاطبة؛ حَذَر التقاء الساكنين، وبقيتْ حركةُ ما قبلهما على حالها، وفي المضارع حذفت نون الرفع؛ كراهية اجتماع ثلاث نونات، فاجتمعت بعد حذفها ساكنان: واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين، وإن كان ما قبلَ واو الجماعة وياء المخاطبة - المتّصلينِ بالنون - مفتوحاً، ثبتت الواوُ والياءُ، نحو: هل تَخشَوُنَّ؟ اخشَوُنَّ؟ هل ترْضَيِنَّ؟ ارْضِينَّ؛ غير أن واو الجماعة تضمُّ، وياءَ المخاطبة تكسر، ويبقى ما قبلهما على حالة من الفتح. انظر "المفتاح " (٦٨- ٦٩)

[٨] في (ث) و(ش) يفتح.

[٩] ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة، هي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة. حسن، عباس، ط٣، "النحو الوافي"، دار المعارف-مصر" (١٦٩/٤)

[١٠] والنون المخففة لها خصائص تتميز بها عن المشددة. انظر: "النحو الوافي" (٤/ ١٧٩-١٨٣)

أبنية المشتقات

اسمُ الفاعلِ: ما اشتُقَّ لما حدَثَ منه الفعلُ.

فمن الثُّلاثيِّ، كـ(ضاربٍ)، ومن غيره بِـ(ميمٍ) مضمومةٍ بدل زيادة المضارعِ، مع كسرِ ما قبل الآخرِ، كـ(مُكرِم)[1].

واسمُ المفعولِ: ما اشتُقَّ [لما وقع عليه الفعلُ.

فمن الثلاثيِّ: كـ(مضروبٍ)][2]، ومن غيره، كالفاعلِ بفتحِ ما قبلِ [الآخرِ[3].][4]

---

[1] شذ فتح ما قبل الآخر في: مسهب من أسهب: إذا تكلم كثيرا، ومحصن من أحصن: إذا تزوج، وملقح من: ألقح الفحل الناقة. "شرح الرضي على الكافية" (٤١٥/٣)؛ غير أن مثاله الثالث هو (ألفج)، أي أفلس، فهو ملفج. وهذا ما نقله صاحب "شذا العرف" (١٢١) وعند السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، ١٩٩٢، "كتاب الأفعال"، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف"(٥٦٨/٣): (أسهبَ): بلغ الرمل في حفره البئر ولم يدرك ماء، وفي الكلام: أكثر فهو مسهَب، سماع من العرب، فأما (أسهب) الرجل إذا كان فصيحا فعلى أصله مُسهِب، وربما استغنى عن مفعل بفاعل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع فهو يافع، ومنه قوله تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾(الحجر: ٢٢)، على بعض التأويلات. "شرح الرضي على الكافية" (٤١٥/٣)

[2] في (ش) لم يجعل من المتن، وهو ضروري حتى تستقيم العبارة.

[3] كـ(مُدَحْرَج، ومُكْرَم، ومتَدَحْرَج، ونحو: مُخْتَار ومُحَابّ ومُضْطَرّ)، يَصْلُحُ فَاعِلاً، ومَفْعُولاً، بتقدير كسر العين، وفتحها. "المفتاح " (٥٩)

[4] في (ص) سقطت.

الصِّفةُ المشبَّهةُ: ما اشتُقَّ لما ثبتَ فيهِ [الفعلُ][(١)]، ومن ثمةَ خُصَّت باللازم، [(٢)] فمن الألوانِ، والعيوبِ، والحُلِيِّ: على (أفْعَل)[(٣)]، ومن الجوعِ، والعطَشِ، وضدِّهما: على (فَعْلان)[(٤)]، ومن غيرِهما من بابِ (عَلِمَ): على (فَرِحٍ) بكسرِ (العينِ) غالباً، وجاءت على (شَكْسٍ[(٥)]، وصِفْرٍ، وحُرٍّ، وصاحبٍ، وسليمٍ، وغَيورٍ، وعَجْلان)، ومن باب (كرُم): على (كريمٍ، وصعبٍ)، وجاءت على [(خَشِنٍ، وحَسَنٍ، ومِلْحٍ، وصُلْبٍ، وجُنُبٍ، وعاقرٍ)][(٦)]، ومن غيرِهما: قليلٌ[(٧)].

ويجيءُ (فعيلٌ، وفعولٌ) بمعنى (فاعلٍ، ومفعولٍ). [(٨)]

---

(١) في (ث) سقطت.

(٢) في (ص) (باللام)، وهو خطأ بين، فيظهر أنه سقطت منه (الزاي)، وفي (ث) بلازم.

(٣) كأسود، وأعور، وأبلج.

(٤) كجوعان، وعطشان، وشبعان.

(٥) الشَّكُسُ، والشَّكِسُ، والشَّرِسُ جميعاً: السَّيِّءُ الخلق. "اللسان" (شكس/١١٢/٦)

(٦) في (ص) اقتصر على (خشن، وحسن، وعاقر)، وفي (ث) نقص (صلب)، وفي(ش) الأمثلة المثبتة في المتن جميعها.

(٧) فهي من (فَعَل) قليلة، و قد جاء نحو: (حريصٍ و أشيبَ، و ضَيِّقٍ). "الشافية " (٢٥)

(٨) كـ: رقيب، وصبور، بمعنى: راقب، وصابر، وكـ: قتيل، وحلوب، بمعنى: مقتول، ومحلوب.

ويستوي المذكَّر والمؤنّثُ في (فعولِ) الفاعلِ، و(فعيلِ) المفعول). [1]

المبالغةُ للفاعلِ: [2] كـ(عليمٍ، وجَهولٍ، وحَذِرٍ، ويَقِظٍ، وفاروقٍ، وجبانٍ، وشجاعٍ، ورحمانَ، وكَذَّابٍ، و كُبَّارٍ[3]، وعَلَّامةٍ، وصِدِّيقٍ، وقَيُّومٍ، ونِحريرٍ[4]، ومِسكينٍ، ومِدرارٍ، ومِجذامةٍ[5]، ورَاويةٍ، ولُعَنَةٍ)[6]، ويستوي المذكَّرُ والمؤنَّثُ في غيرِ الأوَّلِ[7].

---

[1] تقول: رجل صبور، وامرأة صبور، وما ورد على خلاف ذلك من قولهم: امرأة ملولة، وفروقة، بمعنى: خوافة -وكذا بضع كلمات أخرى- فالتاء فيه للمبالغة مع التأنيث، وليست لمحض التأنيث وحده، وتقول: رجل قتيل، وامرأة قتيل، ولا بد من التنبيه أن فعول بمعنى فاعل لا تدخلها تاء التأنيث مطلقاً، أما فعيل بمعنى مفعول فتدخله قليلا، ودخولها فيه -مع قلته- مقيس. ولكن الأحسن عدم إدخالها بشرط أن يؤمن اللبس. "النحو الوافي" (٥٩١/٤)، وهناك تفصيل أوفى، وهو أن هذه الأسماء التي يستوي فيها المذكر والمؤنث؛ إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس؛ نحو: رأيت صبورة، ومعطارة، وقتيلة بني فلان. . . . ابن يعيش، موفق الدين، **"شرح المفصل"**، إدارة الطباعة المنيرية- مصر" (١٠٢/٥)

[2] وأشهر صيغها خمس، وهي: (فَعَّال، ومِفْعالٌ، وفَعولٌ، وفَعيلٌ وفَعِلٌ)، وقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، وهي كما ورد ذكره. "شذا العرف" (١٢٢)، "المفتاح" (٥٨)

[3] بالتشديد والتخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكرا كُبَّاراً﴾[نوح: ٢٢]

[4] والنِّحْرير: الحاذق الماهر العاقل المجرّب، وقيل: النِّحريرُ: الرجل الطَّبِنُ الفطِن المُتْقِن البصِير في كل شيء، وجمعه: النَّحارِير. "اللسان" (نحر/١٩٥/٥)

[5] المجذام: مفعال من الجَذْم، وهو القطع، جَذَمه يَجْذِمه جَذْماً قطَعه. "اللسان" (جذم/٨٦/١٢)، القالي البغدادي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، ١٩٧٨م، "الأمالي في لغة العرب"، دار الكتب العلمية- بيروت (١٥٦/١)

[6] على فُعَلَة، كـ(همزة ولمزة)، واللُّعَنة: الكثير اللَّعْن للناس، واللُّعْنة: الذي لا يزال يُلْعَنُ لشَرارته، والأوّل: فاعل، وهو اللُّعَنة، والثاني: مفعول: وهو اللُّعْنة، وجمعه اللُّعَن. "اللسان" (لعن/٣٨٧/١٣)

[7] لأنه على فعيل بمعنى فاعل.

اسمُ التَّفضيلِ: ما اشتُقّ لما زاد على غيرِه في الفعلِ.

وصيغتُهُ: (أفعَل)، [١] ولا يُبْنَى من غيرِ الثُّلاثيِّ، ولا من لونٍ وعيبٍ، فإذا أُرِيد منها، قيلَ: (أشدُّ إكراماً، وسواداً، وعَواراً)[٢]، وهو للفاعلِ. [٣]

وشذَّ نحو: (أعرف، وأشهر)[٤].

---

[١] وخرج عن هذه الصيغة ثلاثة ألفاظ أتت بغير همزة، وهي: (خير، وشر، وحَبّ). "شذا العرف" (١٢٧)

[٢] شرط أفعل التفضيل أن يبنى من ثلاثي مجرد، جاء منه فعل تام، غير لازم للنفي، متصرف، قابل معناه للكثرة. "شرح الرضي على الكافية" (٤٤٧/٣)

[٣] وقياسه: أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل. "شرح الرضي على الكافية" (٤٥١/٣)

[٤] لأنهما اشتقا من فعل لم تتحق فيه بعض الشروط، فـ: أعرف: من عُرِفَ، فهو مبني للمفعول، و: أشهر: من اشتُهِرَ، فهو مزيد على الثلاثي، ومبني للمفعول.

المصدرُ: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعلِ[١]، فمن الثُّلاثيِّ كثيرٌ[٢]، نحو: (قَتْلٍ، وفِسْقٍ، وشُغْلٍ، ورَحْمَةٍ، ونِشْدَةٍ[٣]، وكُدْرَةٌ، ودَعوى، وذِكرى، وبُشرى، ولَيَّانٍ[٤]، وحِرْمانٍ، وغُفْرانٍ، ونَزَوَانٍ، وطَلَبٍ، وخَنِقٍ[٥]، وصِغَرٍ، وهُدَىً، وغَلَبَةٍ، وسَرِقةٍ، وذَهابٍ، وصِرَافٍ، وسُؤَالٍ، وزَهَادةٍ، ودِرَايةٍ، وبُغَايَةٍ، ودُخولٍ، وقَبولٍ[٦]، ووَجيفٍ، وصُهُوبَةٍ[٧]، ومَدخَلٍ، ومَرجِعٍ، ومَسعَاةٍ، ومَحمِدةٍ)[٨]

وشذَّ (قاتِمٌ، وباقيةٌ، وميسورٌ، ومصدوقةٌ). [٩]

والغالبُ في الصنائعِ، ونحوِها: على (كِتَابَةٍ)، وفي الاضطرابِ: على (خَفَقَان)، وفي الأصواتِ: على (صُرَاخٍ)، وفي غيرِها من (فَعَلَ) المتعدِّي: على (ضَرْبٍ)، واللَّازِمِ: على (ركوعٍ)، ومن (فَعِلَ) المتعدِّي: على (جَهْلٍ)، واللَّازِمِ: على (فَرَحٍ)، واللونِ والعيبِ، كـ(حُمْرةٍ)، و(لُكْنَةٍ)، ومن (فَعُلَ): على (كرامةٍ، ومُروءةٍ، وكَرَمٍ، وعِظَمٍ). [١٠]

---

[١] هو تعريف ابن الحاجب. انظر: "شرح الرضي على الكافية" (٣٩٩/٣)

[٢] قال ابن الحاجب: وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس، تقول: أخرج إخراجا، واستخرج استخراجا، وقال الرضي: ترتقي أبنية مصدر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين، في الأغلب. "شرح الرضي على الكافية" (٣/٤٠٠ - ٤٠١)

[٣] نَشَدَ الضَّالَّةَ يَنْشُدُها نِشْدَةً ونِشْداناً: طَلَبَها وعرَّفَها. "اللسان" (نشد/ ٣/٤٢١)، "المفتاح" (٦٣) "الشافية" (٢٦)

[٤] بفتح اللام وكسرها على ما ذكر أبو زيد. "شرح الشافية" (١/١٥٩)، وفي اللسان: أي: مطله الدين. قال أَبو الهيثم: لم يجيء من المصادر على فَعْلان إلا لَيَّانَ، وحكى ابن بري عن أَبي زيد قال: لِيَّان بالكسر، وهو لُغَيَّة. قال: وقد يجيء اللَّيَّان بمعنى الحبس وضدّ التسريح. "اللسان" (لوى/١٥/٢٦٣)

[٥] في (ص) (حَنِق): بالحاء، وفي الشافية: جاءت بالخاء، وفي "المفتاح" (خَنْقٍ): بسكون العين من (فَعَل يفْعُلُ). "المفتاح" (٦٣)

[٦] في (ث)، و(ش) قَدَّم (قبول) على (دخول)

[٧] الوَجْفُ: سُرْعة السير، وجَفَ البعيرُ والفرس يَجِف وجْفاً ووجِيفاً: أَسْرَعَ، والوجِيف: دون التقريب من السير. الجوهري: الوجِيفُ: ضرب من سير الإبل والخيل. "اللسان" (وجف/٩/٣٥٢)، والصُّهْبةُ: الشُّقْرة في شعر الرأْس، وهي الصُّهُوبةُ. "اللسان" (صهب" (١/٥٣١)

[٨] هذه الأمثلة منقولة كما هي بترتيبها من "الشافية"، وزاد عليها (وبُغَايةٍ، وكَرَاهِيَةٍ) (٢٦)

[٩] قال ابن هشام: أنكر سيبويه مجيء المصدر على مفعول، وما جاء على هذا الوزن فهو متأول، وقيل: جاء من المصدر على فاعل ومفعول، والصحيح خلافه. "عجالة البيان" (٣٨)

[١٠] انظر: "الشافية" (٢٧)

ومن غيرِ الثُّلاثِيِّ: قياسيٌّ، فمن الرُّباعيِّ: كـ(أَكْرَمَ إكراماً)، و(ضارَبَ مُضَارَبةً)، وجاء: (قِتَال، وقِيتَال)، و(كرَّمَ تَكْرِيماً)، وجاء: (كِذَّاباً)[١]، ويجيءُ: (تَكرِمَةً) بالحذفِ والتعويضِ، والتزموهُما في نحو: ([تجزئة، وتعزية][٢]، وإجازةٍ، واستجازة)[٣]، وجاءَ ترْكُ التَّعويضِ إذا أُضِيفَ، كـ(إقامِ الصَّلاةِ)، وكـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، وجاء: (دِحرَاجَاً)[٤] بالكسر، ونحو: (زِلْزالٍ)[٥][٦] بالكسرِ والفتحِ.

ومن الخماسيِّ، مما أوَّلُه (تاءٌ)، كالماضي: بضمِّ ما قبلَ الآخرِ، كـ(تَكَرَّمَ تَكَرُّماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجَاً)؛ إلا المعتلَّ (اللامِ)، فَيُكسَرُ، كـ(التَّمنِّي، والتَّساوِي)، وممَّا أوَّلُه (همزةٌ)، [٧] كالماضي: بزيادةِ (ألفٍ) قبل الآخِرِ، [مع كسرٍ][٨] ثالِثِهِ مطلقاً. [٩]

---

[١] وكِذَّاب نادر من فَعَّل: انظر "المفتاح" (٦٤)، وقال الجوهري: كِذَّاباً: أَحد مصادر المشدَّد؛ لأَن مصدره قد يجيءُ على التَّفْعِيلِ، مثل: التَّكْلِيم، وعلى فِعَّالٍ، مثل: كِذَّابٍ، وعلى تَفعِلَة، مثل: تَوْصِيَة، وعلى مُفَعَّلٍ، مثل: ﴿ومَزَّقْناهم كلَّ مُمَزَّقٍ﴾(سبأ: ١٩). "اللسان" (٧٠٤/١)

[٢] في (ث) سقطت.

[٣] "المفتاح" (٦٥)

[٤] في (ش) دحراج.

[٥] وهو في غير المضعف سماعي؛ وإن فتح أول مصدر المضاعف فالكثير أن يراد به اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ من شر الوسواس﴾(الناس: ٤)، أي: الموسوس. "شذا العرف" (١١٧)

[٦] في (ص) زلزالاً.

[٧] همزة وصل.

[٨] في (ص) سقطت.

[٩] نحو: (انطلقَ انطلاقاً، واقتدر اقتداراً). "الشافية" (٢٧)، و"المفتاح" (٦٤ – ٦٥)

وقياسُ المصدرِ الميميّ من الثُّلاثيّ: كَسْرُ (العينِ) في مثالٍ (واويٍّ) أُعِلَّ فِعْلُهُ، كـ(مَوْعِدٍ)، وفتحُها في غيرِهِ، كـ(مَقْتَلٍ، ومَوْجَلٍ، ومَوْقَىً)، وشذَّ، نحو: (مَرجِعٍ، ومَصِيرٍ، ومَعْرِفةٍ، ومَكْرُم ومَعُونٍ[١]، ومَكْرُمةٍ)، ومن غيرِهِ، كـ(المفعولِ). [٢]

ونحو: (خِلّيفى): [٣] بالكسر، و(تَجْوَالٍ): [٤] بالفتحِ؛ للمبالغةِ، [٥] و[(التِّلقاء، والتِّبيانِ)[٦] بالكسرِ شاذٌّ. [٧]] [٨]

---

[١] مكرُم، ومعون، ولا غيرهما: فنادران؛ حتى جعلهما الفراء جمعا لـ: مكرمة، ومعونة. "الشافية" (٢٨)

[٢] ما كان من غير الثلاثي فمصدره الميمي، واسم مفعوله، وزمانه، ومكانه على صيغة واحدة، نحو: مُخْرَج، ومُسْتَخرج. "عجالة البيان" (٤١) و"الشافية" (٢٩)

[٣] فِعَّيلَى - بكَسر أوله وثانيه مشدداً، نحو: (حِثِّيثَى) و (خِلِّيفَى)، وهي: الخلافة. ابن فارِس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ٢٠٠٢م، "مقاييس اللغة"، اتحاد الكتاب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون" (١٧٠/٢)، "أوضح المسالك" (٢٩٠/٤)، الدقر، عبد الغني، (بلا)، "معجم القواعد العربية"، مكتبة مشكاة الإسلامية" (٩٧/٢)

[٤] مبالغة من (التجوّل)، قال ابن سيدة: التَّجْوال والتَّقْتال والتَّسْيار، وليس شيءٌ من هذا مصدرَ فعَّلْت، ولكن لمّا أردت التكثير بَنَيْت المصدر على هذا، كما بنيت فَعَلْت على فعَّلْت. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، ط١، ١٩٩٦، **"المخصص"**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: خليل إبراهيم جفال" (٣١٦/٤)

[٥] فائدة: كل ما جاء على زنة (تفعال) فهو بفتح التاء، وقال ابن سيدة: والمصادر كلّها على تَفْعَال بفتح التاء، وإنما تجيءُ تِفْعال في الأسماءِ، وليس بالكثير، وقد ذكر بعضُ أهلِ اللغةِ منها ستَّة عَشَرَ حرفاً لا يكادُ يوجدُ غَيْرُها، منها: التِّبْيان، والتِّلْقاء. " المخصص" (٣١٧/٤)، "شذا العرف" (١١٨)

[٦] قال سيبويه: وأما التِّبْيان: فليس على شيءٍ من الفعل لَحِقَتْه الزيادةُ، ولكنه بُنِيَ هذا البناءَ فلحِقَتْه الزيادةُ، كما لَحِقَت الرِّئْمانَ، وهي من الثلاثة، وليس من باب التَّفْعال؛ ولو كان أصلُها من ذلك فتحوا التاءَ، فإنما هي من بَيَّنْت، كالغارة من أَغَرْت، والنَّبات من أَنْبَتَ، أي: إن التِّبْيان ليس بمصدرٍ لبَيَّنْت، وإنما مصدرُ بَيَّنْت: التَّبْيين، والتِّبْيان: اسمٌ جُعِل موضع المصدر، وكذلك مصدرُ أَغَرْت: إغارةٌ، وتجعل غارةٌ مكانَ إغارة، ومصدرُ أَنْبَتَ إنْباتٌ، ويستعمل النَّبات مكان الإنْبات. قال سيبويه: ونظيرُها: التِّلْقاء يريد اللُّقْيان. "المخصص" (٣١٦/٤-٣١٧)

[٧] في (ش) جعلت ضمن الشرح

[٨] الكلام في هذه الفقرة يرجع إلى المصدر من غير الثلاثي، ولا ارتباط بينه وبين المصدر الميمي، وحقه أن يكون قبل المصدر الميمي.

المرَّةُ: من الثُّلاثيّ، كـ(ضَربةٍ).

والنَّوعُ: بالكسرِ.

وهما من غيرِهِ: على مَصدَرِهِ الأشهرِ، بزيادةِ (التاءِ) فيما لا (تاءَ)[1] فيه، كـ(استخراجةٍ)، والوصفِ في غيرِه[2]،كـ(دحرجةٍ واحدةٍ، أو سريعةٍ). [3]

---

[1] في (ص) سقطت.

[2] إذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء.

[3] ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، إلا ما شذ من قولهم: اختمرت: خمرة. "الشافية" (٢٩)، "المفتاح" (٦٥-٦٦)

اسما[1] **الزمانِ والمكان**: من غيرِ الثُّلاثيِّ، كـ(المفعولِ)، ومنهُ ممّا مضارِعُه مفتوحُ (العينِ)، أو مضمومُها، والمعتلّ (اللّامِ)، كـ(مَشْرَبٍ، ومَقْتَلٍ، ومَوْقَىً): بفتح (الميمِ والعينِ)، ومن مكسورِها، [والمثالِ][2]، كـ(مَضْرِبٍ، ومَوْعِدٍ، ومَيْسِرٍ): بكسرِ (العين)، وأمَّا (المُنْسِك، والمَجْزِر، والمَطلِع، والمَشرِق، والمَغرِب، والمَفرِق، والمَسقِط، والمَرفِق، والمَنجِر، والمَنبِت، والمَسكِن، والمَسجِد، والمَجمِع، والمَظِنَّة): بالكسر[3]، و(المقبُرة، والمشرُقة، والمشرُبة) بالضمِّ فأمكنةٌ خاصَّةٌ[4]، ويلحقُهُ (التاءُ) قياساً؛ إذا جُعِلَ اسماً لمكانٍ يكثرُ فيه الشيءُ، كـ(مَأسَدةٍ، ومَبطَخةٍ).

اسمُ الآلةِ، كـ(مِفتاح، ومِحْلَب): بكسر (الميمِ)، وجاء: كـ(مِكسَحة)، وأمَّا (المُسعُط، والمُدهُن، والمُنخُل، والمُدُقّ، والمُكحُلة، والمُحرُضة[5]بالضمِّ، فآلاتٌ خاصَّةٌ[6].

---

[1] في (ث) أسماء.

[2] في (ث) سقطت.

[3] قالَ ابنُ الأَثيرِ: المَظِنَّةُ: مَفْعِلَةٌ مِن الظَّنِّ بمعْنَى العِلْم، وكان القِياسُ فتْح الظاءِ، وإنّما كُسِرَتْ لأَجْل الهاءِ. "تاج العروس" (ظنن/٣٦٩/٣٥)، وفي الشافية: بالفتح قياسي؛ لأن عين المضارع مضمومة، والكسر شاذ. "الشافية" (٣٠)

[4] قياس الكل: فتح العين؛ لكنها كسرت في البعض، وضمت في البعض؛ لكونها أسماء أمكنة خاصة، لا أسماء مكان الفعل مطلقا. "عجالة البيان" (٤١) يقول سيبويه: وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدرٍ، ولا لموضع العمل. "الكتاب" (٩٢/٤)

[5] المنخل: للأداة التي ينخل بها الدقيق، والمدق: للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة، والمدهن: للأداة التي تستخدم في الدهان، والمكحلة: للأداة التي تستخدم في الكحل، أو للوعاء الذي يوضع فيه، والمسعط: للأداة التي يسعط بها العليل، أو الصبي، أي: يوضع بها الدواء في أنفه، والمحرضة: للوعاء يجعل فيها الحُرْض، وهو الأشنان، وهو ما يغسل به الأيدي إثر الطعام، وكل ما سبق بضم أوله وثالثه؛ إلا المدق: فبضم أوله وثانيه. "الشافية" (٣١)، "شرح الشافية" (٢/ ١٤٣) "المفتاح" (٦١) "الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (بلا)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية – بيروت" (٦٩٤/٢)

[6] يقول سيبويه: "ونظير ذلك المكحلة. . . لم تُرد موضع الفعل ولكنه اسم لوعاء الكحل. . ". "الكتاب" (٩١/٤)، وانظر "الشافية" (٣١)

المصغر

المُصغَّرُ[1]**:** ما وُضِعَ لما قلَّ من أصلِهِ، ويُضَمُّ أوَّلُهُ، ويُفتَح ثانيهِ، وبعدهُما (ياءٌ) ساكنةٌ، كـ(ضُرَيبٍ)، ويكسر ما بعدَها فيما فوقَ الثلاثةِ، كـ(جُعَيفِرٍ)[2]؛ إلا إذا كان بعدَه (تاءُ) التَّأنيثِ، أو (ألفُهُ)، كـ(طُلَيْحَةَ، وحُبَيْلَى، وحُمَيْرَاءَ)، أو (الألفُ والنون) المزيدتانِ، كـ(سُكَيْرَانَ)، أو (ألفُ) أفعالٍ جمعاً، كـ(أُجَيمَالٍ)[3].

فأوزانُه في غيرِ هذه الأربعةِ: (فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ)[4].

ويُردُّ المقلوبُ إلى أصلِهِ في نحو: (بابٍ، ونابٍ، ومُوقِظٍ، ومِيزانٍ)؛ لزوالِ عِلّة القلبِ؛ بخلافِ: (قائمٍ، وتُراثٍ)[5].

ويُرَدُّ المحذوفُ فيما بقي على حرفينِ، كـ(دُمَيٍّ، وشُفَيْهَةَ[6]، وبُنَيَّ، وبُنَيَّةَ)[7].

---

[1] للمصغر شروط: أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى. وشذ تصغير فعل التعجب. وأن يكون متمكنًا، فلا تصغر المضمرات، ولا (من، وكيف)، ونحوهما، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات. وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا يصغر نحو: كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو: الكُميت: من الخيل، والكُعيت: وهو البلبل، ولا نحو: مُبيطر ومهيمن. "حاشية الصبان" (٢١٩/٤)، وانظر بحث التصغير في "الكتاب" (٤١٥/٣- ٤٩٦)، "شرح شافية ابن الحاجب" (١٨٩/١)

[2] يقول سيبويه: "فالتصغير والجمع بمنزلة واحدةٍ في هذه الأسماء في حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد. "الكتاب" (٤١٥/٣)

[3] "أوضح المسالك" (٣٢٧/٤)

[4] كـ: فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير.

[5] الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب، أو حذف، أو لا؛ فإن كان؛ فإما أن يزيل التصغير ذلك السبب، أو لا، وفي (باب، وناب، وموقظ، وميزان) تقول: (بويب، ونييب، ومييقظ، ومويزين)، فقد زال سبب القلب فيها لانضمام ما قبله في المصغر؛ لأن الواو الساكنة تقلبها الكسرة ياءً، والياء الساكنة تقلبها الضمة واواً، وأما في (قائم وتراث) فيصغر على (قويئم، وتُريَث)؛ لبقاء علة قلب حرف العلة همزة في الأول كونه اسم فاعل من المعتل العين، وعلة قلب الواو تاء في الثاني كونها مضمومة في الابتداء، وهما باقيان في المصغر. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٠٥/١)، "عجالة البيان" (٤٥)، "المقتضب" (٢٧٩/١-٢٨١)

[6] كل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال (فعيل)، وهو على ثلاثة أضرب: ما حذف فاؤه، أو عينه، أو لامه. تقول في (عدة وشية)، و(كلٍ وخذٍ) اسمين: (وعيده، ووشيه، وأكيل، وأخيذ)، وفي (مذٍ وسلٍ) اسمين: (منيذ وسؤيل)، وفي (دم وشفة): (دمي وشفيهة). "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٥٤/١)

[7] (ابن، وابنة) من الأسماء المنقوصة فقد سقط منها حرف، وذلك الحرف ياءٌ أو واوٌ؛ فإن صغرت سقطت همزة الوصل؛ لأن فاء الفعل تتحرك وتبتدأ، وتستغني عن ألف الوصل، ويرد الحرف المحذوف، تقول: بني وبنية. "المقتضب" (٧٩/١)

وتُجْعَلُ المدَّةُ الثانيةُ (واواً) مفتوحةً، كـ(ضُوَيْرِبٍ، ودُوَيْدِنٍ، ويُوَيْسِفٍ)[١].

وتُجعَل المدَّةُ بعد كسرةِ التَّصغيرِ (ياءً)، كـ(مُفَيتِيحٍ، وكُرَيْدِيسٍ، وعُفَيرِيتٍ)[٢].

ويَظهَر (التاءُ) في المؤنثِ بـ(تاءٍ) مُقدَّرةٍ؛ لو صُغِّر على ثلاثةٍ[٣]، كـ(عُيَيْنَة، وسُمَيَّة) في (عينٍ، وسماءٍ)؛ بخلاف (عُقَيرِبٍ)[٤].

ولا يُصغَّر جمعُ الكثرةِ[٥].

ويُصغَّرُ من المُركَّبِ: أوَّلُهُ، كـ(بُعَيْلَبَكّ)، (وعُبَيدِ اللهِ). [٦]

---

[١] في (ضارب، وديدن، ويوسف)، وقلبت واواً؛ لانضمام ما قبلها. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢١٧/١) "المقتضب" (٢٦٨/٢)، "اللباب علل البناء والإعراب" (٣٢٧/٢)

[٢] من (مفتاح، وكُردُوس، وعفريت).

[٣] على ثلاثة أحرف سوى ياء التصغير. "الشافية" (٣٤)

[٤] لأنه رباعي، والعقرب: واحدة العقارب، وهي: دويبة من الهوام، تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى: عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، ويصغر على: عقيرب، كما تصغر زينب على زيينب، والذكر: عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٣٨/١)

[٥] لأن بنيته تدل على الكثرة، وتصغيره يدل على القلة فتنافيا، فَعِنْدَ إرادَةِ تَصغيرِ جمع الكَثْرةِ يُرَدُّ الجمعُ إلى مُفْردِه، ويُصَغَّرُ، ثُمَّ يُجمَعُ بالواو والنون إن كان لمذكَّرٍ عاقلٍ، تقول في غِلْمَان: غُلَيِّمُون، وبالألف والتاء إنْ كان لمؤنَّث أو لمذكَّر لا يعقل تقول في جَوَارٍ، و درَاهم: جُوَيْريات، ودرَيْهِمات؛ إلاَّ مَا لَه جَمْعُ قِلَّة، فيجوزُ رَدُّه إليه كقولكَ في فِتْيان: فُتَيَّة. "شرح شافية ابن الحاجب" (١/ ٢٦٥)

[٦] انظر: " الكتاب" (٤١٥/٣- ٤٩٢)، "الشافية" (٣٣)

المنسوب

المنسوبُ: ما وُضِعَ لما انتَسَبَ إلى أصلِهِ، بإلحاقِ (ياءٍ) مشدَّدَةٍ؛ لتَدُلَّ على النِّسبةِ[١].

وبحذفِ (تاءِ) التأنيثِ، كـ(بصريٍّ)[٢].

ونحو: (كَتِفٍ، ودُئِلٍ) بفتحِ ثانيهِ[٣]، وفي (إِبِلٍ) وجهان؛ بخلافِ (تغلِبِيٍّ) في الأفصحِ.

ونحو: (حَنيفَة، وشَنُوءَة): بحذفِ حرفِ العلَّةِ، وبفتحِ الثَّاني؛ [٤] إلا في الأجوفِ والمُضاعَفِ[٥]، و(سَلِيْقِيٍّ) في (سَلِيقَة): شاذٌّ[٦]، وكذا نحو: (جُهَيْنَة) إلا في المضاعَفِ، و(قُرَشِيٍّ) في (قُرَيشٍ): شاذٌّ. [٧]

ونحو: (سيِّدٍ): بِحذفِ (يائِهِ)[٨] الثانية، و(طائِيٍّ): شاذٌّ[٩].

ونحو: (عَمِي): [١٠] تُقلَبُ (ياؤُهُ) (واواً)، ويُفتَح ثانيه، كـ(عَمَوِيٍّ)؛ بخلاف (ظَبْيٍ، وغَزْوٍ)[١١]، و(بَدَوِيٍّ) في (بَدْوٍ): شاذٌّ[١]، [وكذا (ظبيةٍ، وغزوةٍ) عند سيبويهِ][٢]، و(قَروِيٌّ) في (قَريةٍ) شاذٌّ

---

[١] النسب: هوَ أَن يضيفَ الاسمَ إلى رجلٍ أَو بلدٍ أَو حَيٍّ أَو قبيلةٍ، ويكونُ جميعُ ما ينسبُ إليه على لفظِ الواحدِ المذكرِ؛ فإنْ نسبتَ شيئاً مِنَ الأسماءِ إلى واحدٍ مِنْ هذهِ زدتَ في آخرهِ ياءيْنِ، الأولَى منهما ساكنةٌ مدغمةٌ في الأُخرى، وكسرتَ لَها ما قبلَها. هَذا أَصلُ النسبِ إلاّ أَنْ تخرجَ الكلمةُ إلى ما يستثقلونَ من اجتماعِ الكسراتِ والياءاتِ وحروفِ العللِ، وقَد عدلتِ العربُ أسماءً عن أَلفاظِها في النسبِ وغيرتْها وأَخذت سَماعاً منهم، فتلكَ تقالُ كما قَالوها، ولا يقاسُ علَيها. ابن السراج، أبو بكر بن سهل، ط٣، "**الأصول في النحو**"، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. " (٦٣/٣)، "الشافية" (٣٧)، "المقتضب" (١٣٣/٣-١٦١)

[٢] نسبة إلى بصرة، وتحذف التاء؛ لئلا يجتمع تاءان في نسبة المؤنث، كامرأة بصرية. "عجالة البيان" (٤٧)

[٣] لثقل الكسرتين قبل الياء في كلمة قليلة الأحرف؛ بخلاف (تغلبي) لكثرة أحرفه، وأما (إبل) فيجوز في ثانيه الفتح والكسر، وإنما جاز الكسر هنا؛ لما فيه من الخروج عن الكسر إلى الفتح، وأما مضموم الثاني، كعضُد، فلا يفتح. "عجالة البيان" (٤٧)، "الأصول في النحو" (٦٤/٣)

[٤] فيقال: (حنفي، وشنئي)؛ فرقا بينهما وبين مذكرهما، وشنوءة: قبيلة. "عجالة البيان" (٤٧)

[٥] كـ(طَويلي، وقَوولي): في (طويلة وقوولة). "عجالة البيان" (٤٧) "الشافية" ٣٧

[٦] والقياس: (سلقي). "الشافية" (٣٧) "شرح الشافية" (٢٨/٢)

[٧] ما كان على صيغة التصغير إذا كان مع التاء يحذف ياؤه، وإذا كان بلا تاء لا يغير.

[٨] في (ث) و (ش) يحذف ياؤه.

[٩] القاعدة: أن تحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياء مشددة، كـ(سيدي) في سيد، وما شاكل ذلك؛ ولهذا قلنا: الألف في (طائي): بدل عن ياء ساكنة. يقول سيبويه: "ولا أراهم قالوا: طائيٌّ إلا فراراً من طيئيٍ، وكان القياس طيئيٌّ". "مفتاح العلوم" (٢٨/١)، "الكتاب" (٣٧١/٣)، "الشافية (٣٩)، "المقتضب" (١٣٥/٣)، "أسرار العربية" (٣٧٦-٣٧٧)

[١٠] في (ث) و(ش) عمٍ، وهو الأولى.

[١١] تقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واوا، ويفتح ما قبلها، كـ(عموي و شجوي)، وأما إن كان ثالثه ياء أو واو، وقبلهما سكون، وليس بعدهما تاء التأنيث، نحو: ظبي وغزو؛ فلا يحذف =

ونحو: (حيَّ، وطيٍّ، ولَيَّةٍ): تُردُّ الأولى إلى أصلِها، ويُفتَح، كـ(حَيَوِيٍّ، وطَوَوِيٍّ، ولَوَوِيّ)[٣].

ونحو: (عليٍّ، وعَلَيَّة): تحذفُ إحداهما، وتقلبُ الأُخرى (واواً)، ويُفتَحُ ثانيهِ، كـ(عَلَوِيّ)[٤]، وكذا (أُمَيٍّ، وأُمَيَّةٍ)[٥].

والمُشدَّدةُ الرَّابعةُ؛ إن كانتْ أصليَّةً: حُذِفَتَا، أو إحدَاهمَا، كـ(مَرْميٍّ، ومَرْمَويٍّ)؛ [٦] وإلا حُذِفتا، كـ(كُرْسِيٍّ، وشافِعِيّ)[٧].

و(الألفُ) الأخيرةُ[٨] الثَّالثةُ: تُقلَبُ (واواً)، كـ(مَتَوِيّ)[٩]، وكذا الرَّابعةُ المنقلِبَةُ في الأصحِ، كـ(مغزويٍّ، ومرمويّ)، وغيرُهما: يُحذَفُ، كـ(حُبلِيّ[١٠]، وجَمَزِيّ[١١]، ومُصطَفِيّ).

منهما شيء عند النسب، ويقال فيهما: ظبيي وغزوي، فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح وهو مذهب سيبويه والخليل عدم الحذف أيضا؛ فيقال في ظبية، وغزوة: ظبيي وغزوي. وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثا -طبقا للقاعدة العامة، حين يكون المنسوب مؤنثا- فيقال: ظبيية، وغزوية، ومن المسموع: قروي؛ نسبة إلى: قرية؛ حيث قلبت الياء واوا؛ لأن قبلها فتحة، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح. " النحو الوافي" (٧٢٢/٤)، "الشافية" (٣٩) "المقتضب" (١٣٦/٣)، "حاشية الصبان" (٢٥٤/٤)

[١] والقياس: إسكان العين؛ لكونه منسوبا إلى البدو، وإنما فتح ليكون كالحضري؛ لأنه قرينه. "شرح شافية ابن الحاجب" (٨٢/٢)

[٢] في(ش) جعلت ضمن الشرح.

[٣] " الأصول في النحو" (٣٦٤/٣)، " اللباب علل البناء والإعراب" (١٥٠/٢)، "المقتضب" (١٣٦/٣-١٣٩)

[٤] "اللمع في العربية" (٢٠٦/١)، "المقتضب" (١٤٠/٣)

[٥] أي: ما كان ثالثه ياء مشددة، مفتوح ما قبلها، فيقال: (أموي)، وجاء (أميّيّ) بأربع ياءات، ولم يجئ في (عليّ)؛ لئلا يجتمع ياءات مع كسرة. "عجالة البيان" (٤٩)، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (٤٩٨/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٦١/١)، "المقتضب" (١٤٠/٣)

[٦] في النسبة إلى (مَرْمِيّ) أصله: (مَرْمُويٌ)، ثم قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء. "أوضح المسالك" (٤/ ٣٣١)، "الشافية" (٤٠)

[٧] اتحد لفظُ المنسوب ولفظ المنسوب إليه فيهما. "أوضح المسالك" (٤/ ٣٣١)، "الشافية" (٤٠)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٤٩/٢)

[٨] في (ث) الآخرة.

[٩] نسبة إلى (متى).

[١٠] الألف فيها للتأنيث، وفيها ثلاثة أقاويل: أجودها، وأحقها بالاختيار، وأكثرها، وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس: حذف الألف. "المقتضب" (١٤٧/٣)

[١١] هو وصف بمعنى سريع، ولا تأتي إلا على هذا النحو في النسب، فهي وإن كانت على أربعة أحرف، كـ(حبلى) لكن لما كان ثانيه متحركا توالت فيه ثلاث حركات، فنزل منزلة ما كان على خمسة أحرف؛ لأن الحركة قد تنزل منزلة الحرف، فحذفت ألفه وجوبا، كـ(مصطفى). "أسرار العربية" (١/ ٣٢٣)، "الأصول في النحو " (٧٥/٢)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٥/٢)، "الكتاب" (٧٧/٢)، " المقتضب" (١٤٧/٣-١٤٩)

و(الهمزةُ) الزائدةُ بعد (الألفِ) في الآخرِ: تُقلَبُ (واواً)، كـ(حمراويّ)، وشذَّ: (صنعانِيٌّ)، والأصليَّةُ تثبتُ في الأكثرِ، كـ(قُرَّائيّ)، وفي المُنقلبةِ: وجهانِ[١].

وما بَقِيَ على حرفينِ؛ إن تحرَّك وسطهُ في الأصلِ، ومحذوفُهُ (اللَّامُ) بلا تعويضٍ بِهمزةٍ: يُرَدُّ محذوفُهُ، كـ(أبويّ، وشَفَهِيّ)[٢]، وإن عُوِّضَ بِها، أو سَكَنَ وَسَطُهُ، فوجهان، كـ(ابنيّ، وبَنَوِيّ، ودَمِيّ، ودَمَوِيّ).

---

[١] تقلب همزة التأنيث في النسب واوا، نحو قولهم في (حمراء): (حمراوي)، ولم يجب ذلك في النسب إلى (كساء، وعلباء)، وما أشبه ذلك. قيل: لأن همزة التأنيث ثقيلة؛ لأنها عوض عن علامة التأنيث التي توجب ثقلا، فوجب قلبها واوا، وأما همزة (كساء) فلم يجب قلبها؛ لأنها منقلبة عن حرف أصلي، فأجريت مجرى الهمزة الأصلية، نحو (قراء ووضاء)، وكذلك الهمزة في (علباء) ملحقة بحرف أصلي، فأجريت أيضا مجرى الهمزة الأصلية، وكما لا يجب قلب الهمزة الأصلية واوا في النسب فكذلك ما أجري مجراها. "أسرار العربية" (١/ ٣٢٤)، "المقتضب" (١٤٩/٣)

[٢] يجب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتلة، أو أن تكون لامه مما يرجع في تثنية أو جمع مؤنث سالم، فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه، وذلك نحو: (يد ودم)، وإذا حذفت اللام، وعوض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل؛ منعا للجمع بين العوض والمعوض عنه، نحو: (ابن). "النحو الوافي" (٤/ ٧٣٦)، "المقتضب" (١٥٢/٣-١٥٥)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٦٥/٢)

ويُنسَبُ المركَّبُ إلى أوَّلِهِ، كـ(بَعْليٍّ). [١]

وفي الإضافةِ؛ إن قصدتَ في الأصلِ: فإلى الثاني، كـ(حَنَفِيٍّ)؛ وإلا: فإلى الأوَّلِ، كـ(عَبْدِيٍّ) في (عبدِ منافٍ)، وجاء (مَنَافِيٌّ)؛ للَّبسِ.

ويُردُّ المثنَّى والمجموعُ إلى الواحدِ، كـ(فَرَضِيٍّ) في (فرائِضَ)؛ إلا ما في حُكْمِ المُفرَدِ، كـ(مدائِنيّ[٢]، وأنْصارِيٍّ، وعباديديٍّ). [٣]

وجاء نحو: (تامرٍ، ولابنٍ، وحائضٍ) لذي (تمرٍ، ولبنٍ، وحيضٍ)، وكثُرَ، نحو: (جَمَّالٍ، وخَبَّازٍ) في الحِرَفِ. [٤]

---

[١] في النسب إلى بعلبك. "المقتضب"(١٤٣/٣)، شرح شافية ابن الحاجب" (٧١/٢-٧٧)

[٢] إنْ سميت بجمعٍ تَركتَهُ على لفظِه أَيّ جمعٍ كان، فمَدَائِنيٌّ: جَعلوهُ بمنزلةِ اسمٍ للبلدِ، وقالوا في الأَنصارِ: أَنصارِيٌّ؛ لأنَّ هَذا قَد صارَ اسماً لَهم. "الكتاب" (٣٧٩/٣)، " الأُصول في النحو" (٧١/٣)، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (١٥/٢)

[٣] يترك علَى لفظهِ؛ لأنَّهُ ليسَ لَهُ ما تردهُ إليهِ. " الأصول في النحو" (٧١/٣)

[٤] "المقتضب" (١٦٨/١)، "الشافية" (٤٢)

المثنى والمجموع

المُثنَّى: ما وُضِع لاثنينِ في أصلِهِ بإلحاقِ (ألفٍ)، أو (ياءٍ) مفتوحٍ ما قبلَها مع (نونٍ) مكسورةٍ[1].

والمقصورُ؛ إن كان ثُلاثيّاً، و(أَلِفُهُ) مقلوباً عن (الواوِ) يُردُّ[2] إلى أصلِهِ، كـ(عَصَوانِ، وعَصَوَينِ)؛ وإلا فـ(الياء)، كـ(رحيانِ، وحُبْلَيانِ، ومُصْطَفَيانِ)[3]

والممدودُ إن كانتْ (همزتُه) أصليَّةً تثبتُ، وإن كانت للتأنيثِ قُلِبتْ (واواً)، وإلا فوجهانِ[4].

---

(1) "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٢٩/١)، "شرح المفصل" (١٣٧/٤)

(2) في (ث) و(ش) رُدَّ.

(3) "الكتاب" (٣٨٦/٣)، "المقتضب" (٤٠/٣)، "أوضح المسالك" (٢٩٩/٤-٣٠٠)، "الأصول في النحو" (٤١٧/٢)

(4) إن كان الاسم ممدوداً، وكان منصرفاً، وهمزته أصلية، فهو على هذا. تقول في تثنية قراء: قراءان، وإن كان ممدوداً منصرفاً وهمزته بدلٌ من ياء أو واو، فكذلك. تقول: رداءان، وكساءان، وغطاءان، والقلب إلى الواو في هذا يجوز، وليس بجيد، وهو أحسن منه فيما كانت همزته أصلاً، وذلك قولك: كساوان، وغطاوان، وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو، نحو قولك: حمراوان، وخُنْفُسَاوان. "المقتضب" (٣٩/٣)، "أوضح المسالك" (٣٠٠/٤-٣٠١)، "الأصول في النحو" (٤١٨/٢)

[المجموع][١]**:** ما وُضِع لأفرادِ أصلِهِ بتغيير ما ولو تقديراً[٢]؛ فإن بَقِيَ بناءُ أصْلِهِ فسالمٌ؛ وإلا فمُكسَّرٌ[٣].

والسالم: إما مذكر: وهو ما في آخرِهِ (واوٌ) مضمومٌ ما قبلَهَا، [أو (ياءٌ) مكسورٌ ما قبلَها]، [٤] مع (نونٍ) مفتوحةٍ [في الحال، أو في الأصل. [٥]][٦]

فإن كان آخرُ أصلِهِ (ياء) بعد كسرةٍ حُذِفَتْ، كـ(قاضُونَ، وقاضِينَ).

وإن كان مقصوراً حُذفَت، وبقيتْ فتحةُ ما قبله، كـ(مصطفَونَ، ومصطفَينَ)[٧].

وشرطُهُ في الاسمِ: أن يكونَ علماً، لمذكَّرٍ، عالِمٍ، وشذَّ، نحو: (أرضِينَ، وسِنِينَ).

وفي الصِّفةِ: أن يكونَ مذكَّراً، عالِماً، غيرَ (أَفعلَ فعلاءَ)، كـ(أحمرَ)، ولا (فعلانَ فعلى)، كـ(سكرانَ)، ولا ما يستويْ مذكَّرُه ومؤنَّثُهُ، كـ(قتيل)، و(صبور)[٨]. [٩]

وإما مؤنَّثٌ: وهو ما في آخرِهِ (ألفٌ، وتاءٌ)[١٠]

---

[١] في (ص) سقطت.

[٢] المراد بقوله: (ولو تقديراً): أن الأصل والتغيير ثابتين حقيقة أو تقديرا، فكما يقدر التغيير في نحو: (فُلْك) جمعاً، وهو مما يتحد فيه لفظ المفرد والجمع، يُقدَّر الأصل للجمع الذي لا واحد له، فيُقدَّر: (نِسوة) جمع (نساء). "عجالة البيان" (٥٣).

[٣] " المفصل في صنعة الإعراب" (١/ ٢٤٤)، "اللمع في العربية" (١/ ٢٠)، "أوضح المسالك" (٣٠١/٤-٣٠٢)

[٤] في (ص) سقطت.

[٥] أي: إن سقطت للإضافة فهي باقية في الأصل.

[٦] في (ث) سقطت، وهي ضمن الشرح في (ش).

[٧] "أوضح المسالك" (٣٠١/٤)

[٨] في (ث) سقطت.

[٩] "شرح الرضي على الكافية" (٣٦٩/٣)

[١٠]"المقتضب" (٣٣١/٣).

ففي الاسم مطلقاً، غالباً[١].

وفي الصِّفةِ بشرطِ أن يُجمَع مذكَّرُها[٢] سالماً؛ فإن لم يكن لها مُذكَّرٌ فبشرطِ أن لا يكونَ بلا (تاءٍ)، كـ(حائضٍ).

ويُفتَح الثاني في نحو: (تَمْرَةٍ)، أما المعتلُّ العينِ: فلا يُغَيَّرُ[٣]، ونحو: (كِسْرَة): يُفتَحُ، ويُكْسَرُ[٤]؛ إلا المعتلَّ (العينِ)، والنَّاقصَ الواويّ: فلا يُكْسَر، و(حُجرةٌ): بفتحٍ وبضمٍّ؛ إلا المعتلَّ (العينِ)، والنَّاقص اليائيّ: فلا يُضمُّ، والمضاعفُ: لا يُغيَّر كالصِّفاتِ مطلقاً[٥]، والمقصورُ، والممدودُ: كالمثنَّى، كـ(عَصَوَاتٍ، ورَحَيَاتٍ، وحُبْلَيَاتٍ، وقبعثَرياتٍ[٦]، وصَحْرَاواتٍ.)

---

[١] في (ث) وغالباً.

[٢] في (ث) مذكره.

[٣] نحو: (جوزات، وبيضات) "أوضح المسالك" (٣٠٠/٤)

[٤] مع الإسكان في الجميع؛ لأنه الأصل، أما الكسر فللإتباع بشرط أن لا تكون اللام واوا، كـ(ذِروة). "أوضح المسالك" (٣٠٥/٤)

[٥] نحو: (حَجَّات، وحِجَّات، وحُجَّات)، ويمتنع التغيير في أنواع أخرى، نحو: (زينبات)؛ لأنه رباعي، و(ضخمات)؛ لأنه صفة لا اسم، ونحو: (شجرات)؛ لأنه محرك الوسط. . . "أوضح المسالك"(٣٠٥/٤-٣٠٧)، "الشافية" (٤٣-٥٥)

[٦] في (ث) قبعثرات.

والمكسَّر[١]**:** كثيرٌ[٢]، والغالبُ في الاسمِ[٣]، كـ(فَلْسٍ): على (أَفْلُسٍ، وفُلُوسٍ)، والأجوفِ: على (أثوابٍ)، و(قَصْعةٍ) على (قِصَاعٍ).

وكـ(حِبْرٍ، وقُفْلٍ): على (أحبارٍ، وحُبُورٍ)

و(عودٍ): على (عيدان)

و(قِطْعةٍ، وبُرقةٍ): على (قِطَعٍ، وبُرَقٍ)

وكـ(جَمَلٍ): على (أَجْمالٍ، وجِمالٍ)[٤]

و(تاجٍ): على (تِيجَان)

و(رقبةٍ): على (رِقَابٍ)

و(كَتِفٍ، وعَضُدٍ، وعِنَبٍ، وإِبِلٍ، وعُنُقٍ): على (أكتافٍ)

وكـ(صُرَدٍ)[٥]: على (صِردان).

وكـ(مَعِدَةٍ، وتُخَمَةٍ): على (مِعَدٍ، وتُخَمٍ)

---

[١] هو: ما تغيرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة، كصنو وصنوان، أو بنقص، كتخمة وتخم، أو بتبديل شكل، كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل، كرجال، أو بنقص وتبديل شكل، كرسل، أو بهن كغلمان. وجموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد، فالمصنف يذكر أولا ما هو الغالب، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ. "شرح الشافية" (٨٩/٢)، "أوضح المسالك" (٣٠٧/٤-٣١٢)

[٢] وله سبعة وعشرون بناء: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وهي: أَفْعُل، كأكلب، وأَفْعَال، كأحمال، وأَفْعِلة، كأحمرة، وفِعْلَة، كصبية، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة. "أوضح المسالك" (٣٠٧/٤)، "الأصول في النحو" (٥/٣-٣١)

[٣] يتبع المؤلف رحمه الله "الشافية" في أمثلتها، وينقل عنها مع تصرف يسير، دون أن يصنف هذه الأمثلة ويبوبها كما هي عليه في "الشافية"، فالمجموعة الأولى هنا للاسم، وقسَّمها على أنواع: ما كان ساكن الوسط، وما كان متحرك العين، وما زيادته مدة ثالثة، وما كان على فاعل: مذكرا ومؤنثا، وما كان على فيعِل، وما زاد على الثلاثي، والمؤنث بالألف، والمجموعة الثانية: للصفة، وهي على النحو السابق، مع زيادة ما كان على أفعل، وما كان على فعلان. انظر: "الشافية"(٤٣-٥٥)

[٤] في (ث) جمل.

[٥] صرد: بالصاد المهملة، والراء: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

وكـ(زَمَان، وحِمَار، وغُرَاب)[١]: على (أَزْمِنَة، وحُمُرٍ، [وأَغْرُب].)[٢]
وكـ(حَمَامةٍ، ورِسَالةٍ، وذُنَابَةٍ[٣]: على (حمائمٍ)[٤]
وكـ(رغيفٍ): على (أَرْغِفَةٍ، ورُغُفٍ، ورُغْفَان)[٥]
وكـ(عَمودٍ): على (أَعْمِدَةٍ، وعُمُدٍ)، [٦] وكـ(سفينةٍ، وحَمُولةٍ): على (سفائن، وحمائل)[٧]
وكـ(كاهلٍ، وكاثبةٍ): على (كواهلٍ)[٨]
وكـ(ميّتٍ): على (أموات، وجيادٍ، وأَبْيِنَاءٍ)[٩]
وكـ(أصبع) –مثلثة-: على (أصابع)
وكذا الرباعيُّ وموازنُهُ[١٠]: [كـ(جعافرَ، وجداولَ)، و(فعْلان) -مثلثة[١١]-: على (شياطين)]، [١٢] وموازنُهُ: كـ(قَراطيسَ، ومصابيحَ) [١٣]
ونحو: (دَعوى): على (دَعاوَى)
و(صحراء): على (صحارَى).

---

[١] فِعَالٌ: جاء في القليل: على (أَفْعَلةٍ) نحو: حِمَارٍ وأَحْمَرةٍ، والكثير: (فُعُلٌ)، وفَعَالٌ: يجيء: على (أَفْعِلَةٍ) في القليل والكثير، (فُعُلٌ)، وفُعَالٌ يجيء: على (أَفْعِلَةٍ) في القليل، والكثير: (فِعْلانٌ). "الأصول في النحو" (٢/ ٤٤٩)

[٢] في (ش) و(ث) سقطت، وهو على وزن (أَفْعُل)، وهو مؤنث للثلاثة، قال في "الشافية": وجاء في مؤنث الثلاثة (أعنُق، وأذرُع، وأعقُب). "الشافية"(٤٨)

[٣] في (ص) و(ث) ذبابة، وهو خطأ.

[٤] فَعَالةٌ نحو: حَمَامةٍ وحَمَائمَ، وفِعَالةٌ: نحو: عِمَامةٌ وعَمَائمُ، وفُعَالَةٌ: نحو: ذُوابة وذَوَائبَ.

[٥] فَعيلٌ: يجمع في القليل: على أَفْعِلَةٍ، والكثيرُ: فُعُلٌ وفُعْلانٌ. غالباً.

[٦] فَعُولٌ وهو بمنزلةِ فَعِيلٍ في القليلِ في المذكرِ؛ فإِنْ أَردتَ الكثيرَ كسرتَهُ على فِعْلانٍ، نحو: خِرْفَانٍ، وقالوا: عَمُودٌ، وعُمُدٌ، وَزَبُورٌ، وزُبُرٌ.

[٧] فَعِيلَةٌ: على (فَعائلَ)، ورُبَّما كسَّروهُ عَلَى (فُعُلٍ).

[٨] فَاعِلٌ وفَاعَلٌ يكسران: على فَواعلَ، ويكسرونَ الفَاعِلَ أيضاً: على (فُعلانٍ)، وقد جاءَ: علَى فِعَالٍ، نحو: صِحَابٍ.

[٩] ما كان على وزن (فيعل)، نحو: (ميّت، وجيّد، وبيّن) يكسَّر على هذا النحو. "الشافية" (٥٣)، "الكتاب" (٤/٣٦٥-٣٦٦)، "الممتع" (٢/٤٩٨- ٥٠٢).

[١٠] ما كان على وزنه مثلث الفاء من الثلاثي المزيد فيه.

[١١] بفتح أوله، وكسره، وضمه، نحو: (شَيطان، وسِرحان، وسُلطان)، و(سِرحان): هو الذئب.

[١٢] في (ص) سقطت.

[١٣] ما كانَ من بناتِ الأربعةِ لا زيادةَ فيهِ فإنهُ يكسرُ علَى مِثالِ: (مَفَاعلٍ)، نحو: ضَفَادع؛ فإِنْ كانَ فيه حرفٌ رابعٌ زَائدٌ وهوَ حرفُ لينٍ كسرتُه: علَى مثالِ (مَفَاعيلٍ)، نحو: قِنديلٍ وقَنَاديل.

وفي الصِّفة، كـ(صَعْبٍ): على (صِعابٍ)، والأجوفُ: على (أشياخٍ)[١]
وكـ(جِلفٍ[٢]، وصُلْبٍ، ويَقُظٍ، وجُنُبٍ): على (أجلافٍ)
وكـ(بَطَلٍ، وخَشِنٍ): على (أَبْطَالٍ وحِسَانٍ وخُشُنٍ)
وكـ(جَبَان): على (جُبَنَاء، وصُنُعٍ[٣]، وجِيَادٍ)
وكـ(كِنَازٍ)[٤]: على (كُنُز، وهِجَان)
وكـ(شُجاعٍ): على (شُجْعَان، وشُجَعاء)
وكـ(كريمٍ): على (كُرَماء، وكِرَامٍ[٥]، ونُذُرٍ، وأَشْرافٍ[٦]، وأصدقاء)
وكـ(صَبورٍ): على (صُبُرٍ)
وكـ(صَبيحةٍ): على (صبائِح)
و(عجوز): على (عجائز)[٧]
و(فعيل) -بمعنى (مفعول)-: على (فَعلى)، كـ(جَرْحَى)، وحُمِل عليه: (مَرضَى، وهَلْكَى، ومَوْتَى)[٨]، وشذَّ: (قُتَلاء، وأُسَراء). [٩]

---

[١] فَعْلٌ جاءَ فيهِ تسعةُ أَبنيةٍ: فِعَالٌ، فُعُولٌ، فَعْلٌ، أَفْعَلٌ، فَعِيلٌ، أَفْعَالٌ، فَعْلانُ، فِعَلَةٌ، فُعْلانٌ.
[٢] يقال: أعرابي جِلف، أي: غليظ.
[٣] يقال: امرأة صَنَاعُ اليدين، أي: حاذقة ماهرة بعمل اليدين، ونسوة صُنُعٌ.
[٤] الناقة مكتنزة اللحم.
[٥] في (ص) كراماً.
[٦] في (ص) وأشرف.
[٧] في (ص) عجاز.
[٨] في جمع: (مريض، وهالك، وميت)، مع أنها ليست فعيلا بمعنى مفعول؛ للمناسبة بينها وبين جريح في المعنى.
[٩] في (قتيل وأسير)؛ لأنهما بمعنى (مفعول)، والقياس (قتلى، وأسرى).

وكـ(جاهِلٍ): على (جُهَّالٍ، وجُهَّلٍ، وجَهَلةٍ)[١]، والمعتلُّ (اللَّام): على (قُضَاةٍ)، وكَثُرَ: (رَوَافِس) في غيرِ العالِمِ، وشذَّ: (فوارِس) [٢]، ومؤنَّثُها[٣] على: (نوائِم، ونُوَّم).

وكـ(أَحْمَر): على (حُمْرٍ، وحُمْرانٍ)

و(عَطْشان): على (عِطاشٍ، ونَدَامَى)، وجاء بالضم، [٤] كـ(سُكَارى، وغُيارى)، ومؤنَّثُها، كـ(عَطْشى): على (عِطاش)

و(الصُّغْرى): على (الصُّغَر)

و(حمراء): على (حُمُر)

فـ(أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلةٌ، وفِعْلةٌ): للقلَّةِ[٥]، والباقي: للكثرةِ[٦]، والسَّالمُ: للقلَّةِ عند كثيرٍ، والصَّحيحُ أنَّهُ مُطْلَقٌ.

ويُجمَع[٧] الجمعُ، كـ(جِمَالاتٍ، وبُيُوتاتٍ، وأكالِب، وأناعيم)[٨][٩]

---

[١] في (ث) و(ش) جهل وجهال. . . .

[٢] في(ث) زيادة [في فارس]، وهي في (ش) في الشرح.

[٣] أي: مؤنث (فاعل) سواء بالتاء، كنائمة، أو بلا تاء، كحائض.

[٤] في (ث) و(ش) الضم.

[٥] أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد، ومن ذلك: جواز تصغيره على لفظه، ومنها جواز وصف المفرد به، نحو: (ثوب أسمال)، ومنها: جواز عود الضمير إليها بلفظ المفرد، نحو: ﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾(النحل: ٦٦). ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (بلا)، **"شرح المفصل"**، إدارة الطباعة المنيرية - مصر" (١١/٥)

[٦] مدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً. "حاشية الصبان" (١٧٠/٤)

[٧] في (ش) ولجمعِ.

[٨] جمع: (جمال، وبيوت، وأكلب، وأنعام).

[٩] جمعُ الجمعِ: سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه. قالَ سيبويه: "واعلم أنه ليسَ كُلُّ جَمْعٍ يجمعُ". " الكتاب" (٦١٩/٣)، "الأصول في النحو" (٣٢/٣)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٠٨/٢)

الابتداء والوقف

الابتداءُ: لا يكونُ إلا بالمتحرِّكِ؛ فإن سكَنَ الأوَّلُ زِيدتْ (همزةُ) الوصلِ، وهي في: (ابنٍ، وابنةٍ، وابنمٍ، وامرئ، وامرأةٍ، واسمٍ، واستٍ، وايمنٍ، واثنينِ، واثنتينِ، وحرفِ التَّعريفِ، وماضي السُّداسي، والخماسي بلا (تاء)، ومصدرِهما، وأمرِهما، وأمرِ الثُّلاثي). [1]

وهي مكسورةٌ إلا في: (ايمن، وحرفِ التَّعريفِ) فتُفتَحُ، وفيما في ثانيه ضَمَّةٌ أصليَّةٌ فتُضَمُّ، كـ(انصُر، واغزِي)؛ بخلاف (ارمُوا). [2][3]

وإسكانُ (هاءِ): (هو، وهي) بعد (الواو، والفاءِ، والهمزةِ[4]، واللَّامِ) عارضٌ، كـ(لامِ) الأمر[5] بعد (الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ). [6]

---

(1) انظر: "الشافية" (٦١)

(2) الضمة فيها عارضة، وليست أصلية.

(3) "الشافية" (٦١)، "الكتاب" (١٤٦/٤)، "الأصول في النحو" (٣٦٧/٢)

(4) لم يذكر سيبويه الهمزة، وقال ابن الحاجب في الشافية: " وشبه به (أهْي، وأهْو)". "الكتاب" (١٥١/٤)، "الشافية" (٦٢)

(5) قال سيبويه في تعليل سكون لام الأمر في هذه المواضع: "لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها". "الكتاب" (٤/ ١٥١)

(6) "الشافية" (٦٢)، "الكتاب" (١٥١/٤)

الوقفُ[1]**:** يكون على السكونِ، وتُقلبُ (تاءُ)، نحو: (رحمةٍ) (هاءً)، ويُحذَفُ (تنوينُهُ) مطلقاً[2]، و(تنوينُ) غيرِهِ رفعاً وجرّاً، وتُقلَبُ (ألِفاً) نصباً، كـ(نونِ) (إذاً)، و(لنسفعا)[3] في الأكثرِ، ويُزادُ ألفٌ في (أنا)[4]، ويجبُ (هاءُ) السَّكتِ[5] فيما كان على حرفٍ، ولم يتعانقْ بما قبله[6]، نحو: (رَه، وقِه)، ومِثل: (مَه أنت)[7]، وقد يُحذَفُ في (إلى م) للتَّعانُق[8]، وتجوز فيما حركتُهُ غيرُ إعرابيَّةٍ، ولا شبيهة بها، كالماضي، و(لا رجل)[9]، نحو: (لم يَخْشَه، ولم يَغْزُه، ولم يَرْمِه، وما هِيَه، وكِتَابِيَه)؛ لبيان الحركةِ، وفي (ههناه، ويا زيداهُ)؛ للمدِّ. [10]

---

(1) هو: قطع الكلمة عما بعدها، وفيه وجوه مختلفة في الحسن و المحل؛ فالإسكان المجرد في المتحرك، والروم في المتحرك: و هو أن تأتي بالحركة خفية، و هو في المفتوح قليل، و الإشمام في المضموم، وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان، و الأكثر على أن لا روم و لا إشمام في هاء التأنيث، و ميم الجمع، و الحركة العارضة كما في الشافية، وقال الرضي: "ولم أر أحدا لا من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد هذه الثلاثة المذكورة". انظر "الشافية" (٦٣)، "شرح الشافية" (٢٧١/٢-٣٧٩)، "شرح المفصل" (٦٧/٩)، "أوضح المسالك" ٣٤٥/٤)

(2) في (ش) جعلت ضمن الشرح.

(3) المراد هنا نون التوكيد الخفيفة، ويشير بالمثال إلى قوله تعالى: ﴿لنسفعا بالناصية﴾(العلق: ١٥)

(4) و من ثم وقف على ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾(الكهف: ٣٨): بالألف، ولعله لدفع التباس (إنَّ) خطأً بـ(أنا) التي هي ضمير رفع منفصل. "الشافية" (٦٣)، "حاشية الصبان" (٣٧٤/١)

(5) من خصائص الوقف: اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع، أحدها: الفعلُ المعلُّ بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم، نحو: لَمْ يَغْزُهْ. . . . ، أو لأجل البناء، نحو: اغْزُهْ، ومنه: ﴿ فَبِهُدَاهُم اقْتَدِهْ ﴾ (الأنعام: ٩٠)، والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة؛ إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكُون الفعلُ قد بقي على حرف واحد، والثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وَوَجَبت إن كان الخافضُ اسماً، كقولك في: (مجيء مَ جئت)، وترجَّحَت إن كان حرفاً، نحو: ﴿ عَمَّ﴾ (النبأ: ١)، والثالث: كلُّ مبنى على حركة بناء دائماً، ولم يُشْبه المعرب، وذلك كـ(ياء) المتكلم، وكـ(هِيَ)، وَ(هُوَ) فيمن فتحهن، وفي التنزيل: ﴿ ما هِيَهْ ﴾ (القارعة: ١٠)، و ﴿ماليَهْ ﴾ (الحاقة: ٢٨)، و ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ (الحاقة: ٢٩). "أوضح المسالك" (٣٤٩/٤-٣٥٠)، "شرح الشافية" (٢٩٦/٢ – ٣٠٠)

(6) أي: لم يكن كالجزء مما قبله.

(7) (ما) الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء، وفى المجرورة بالحرف يجوز إلحاق الهاء وتركه. "شرح الشافية" (٣١٥/٣)

(8) فيوقف على الميم ساكنة.

(9) الماضي بني على الحركة؛ لمشابهة المضارع، وحركةُ اسم (لا) عارضة؛ بسبب شيء يشبه العامل، فأشبهت الإعراب؛ لذلك لا تلحقهما هاء السكت. "عجالة البيان" (٦٥)

(10) أي: يجوز (الهاء) في مثلهما لبيان المد، ولا يجب؛ لأنه لم يلزم الوقف على الحركة. "عجالة البيان" (٦٥)

ويُحذَف (الواوُ) في: (ضربَهُ، وضَرَبَهُم)، و(الياءُ) في: (بهِ، وهذه)[1]، وفي: (قاضٍ) رفعاً وجرَّاً في الأكثرِ؛ عكسَ (القاضِي). [2]

[1] غائب الضمير المتصل منصوبه أو مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل، بحذف حركة (واو) هو، فمن ألحق (الواو) في (ميم) الجمع، أو (الياء) في الوصل كما بينا في المضمرات من أن بعضهم يقول: (عليكمو أنفسكم)، و(عليهمي مال)، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف، نحو: (منه، وعليه). "الشافية" (٦٥-٦٦). "شرح الشافية" (٣٠٩/٢)

[2] المنقوص المنصوب غير المنون، كـ(رأيت القاضي، وجواري) لا كلام في أنه لا يجوز حذف يائه؛ بل يجب إسكانه، وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف، وبعض العرب يحذف الياء في الوقف؛ لكونه موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيل، ومِنْ حذف الياء في الوصل، نحو: ﴿الكبيرِ المتعالِ، سواء منكم﴾(الرعد: ٩-١٠)، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين – أعني: في حالتي الرفع والجر - فالأكثر حذف الياء. "شرح الشافية" (٣٠٠/٢)، "أوضح المسالك" (٣٤٤/٤-٣٤٥)

التقاء الساكنين

التقاءُ الساكنينِ[١]**:** يُرتكَبُ في الوقفِ مطلقاً[٢]، نحو: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾[النصر: ٣]، وعندَ عدمِ التَّركيبِ، نحو: (ألفْ، لامْ، ميمْ)، وفي مُدْغَمٍ بعد لِينٍ[٣] في كلمةٍ[٤]، كـ(ضالِّين)، و﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[الزُّمَر: ٦٤]، و(دُوَيِّبة)[٥]، وفي نحو ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ[٦]﴾[يونس: ٥١]، و(إي الله)[٧]، ويُحذَفُ[٨] أولاهما في غير ذلك إن كانت مدَّةً، كـ(خَفْ، وقُلْ، وبِعْ)، ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ [٩]﴾[النمل: ١٥]، ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾[١٠] [النساء: ٥٩]، وإلا حُرِّكت، كـ ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ﴾[آل عمران: ٣٥] و﴿خَيۡرٌ ٱهۡبِطُواْ﴾[البقرة: ٦١]، و(اخشوُا اللهَ)، و(اخشيِ الله)؛ [١١] إلا ما أسكِن[١٢] للتخفيف؛ فيُحرَّك الثاني، نحو: (لم يَرُدَّ)[١٣]، و(تنوين) (زيدِ بنِ عمروٍ)، [١٤] فيُحذَفُ.

---

[١] انظر: " الشافية" فقد نقل المؤلف عنها هذا البحث مع تغيير طفيف. " الشافية" (٥٦ -٦٠)، "شرح الشافية" (٢١٠/٢-٢٤٧)

[٢] سواء كان أحدهما مدغما أو لا، وسواء كان أولهما لينا أولا. قال الرضي: "اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفا صحيحا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مشبعة على الأول منهما، نحو: (بَكْرْ، وبِشْرْ، وبُسْر) حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة. "شرح الشافية" (٢١٠/٢)

[٣] أي: حرف علة ساكن، حركة ما قبله من جنسه. "شرح الشافية" (٢١٢/٢)

[٤] ولو كان في كلمتين يحذف أولهما كما سيأتي. "شرح الشافية" (٢١٢/٢-٢١٣)

[٥] تصغير: (دابة)، ويجوز التقاء ثلاث سواكن في هذا الباب، نحو: (دوابّ)، وهو كثير في لغة العجم، نحو (راست، دوست. .)

[٦] اجتمعت همزة وصل مفتوحة وقبلها همزة استفهام، فجاز؛ لئلا يلتبس الخبر بالإنشاء. "شرح الشافية" (٢٢٤/٢)

[٧] أصله: (إي والله) فلما حذفت الواو انتصب على الأفصح.

[٨] في (ث) و(ش) وتحذف.

[٩] في (ص) أثبت (الذي) في الآية، على خلاف (ث) و(ش).

[١٠] بحذف الألف، والواو، والياء.

[١١] بكسر التاء في الأول، وكسر التنوين في الثاني، وضم الواو وكسر الياء في الأخيرين. "شرح الشافية" (٢٣١/٢)

[١٢] في (ث) سكن.

[١٣] أصله: (لم يرْدُدْ) أسكن الأول للإدغام، فلزم تحريك الثاني، وحرك بالفتح لتنزيه الفعل عن الكسر. "شرح الشافية" (٢٣٨/٢)

[١٤] وكان القياس تحريكه بحركة الهمزة؛ لكن التزم حذف التنوين فيه لكثرة الاستعمال.

والأصلُ في التحريكِ: الكسرُ[1]، و[قد][2]يُخالَفُ لعارضٍ، كوجوبِ الضمِّ [في نحو: (رَدُّهُ)[3]، و﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾[4][يونس: ٦٤]، ورجحانه][5] في: (اخشَوا اللّهَ)[6]، وجوازه في: (بِهِمُ اليوم)[7]، وفي ما ثانيهِ ضمَّةٌ أصليَّةٌ، كـ ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[يوسف: ٣١]، و(قالت اغزِي) [8]، وكوجوبِ الفتحِ في: (منَ اللهِ)، و(رُدَّها)[9]، ورجحانِهِ في: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾[10][آل عمران١-٢]، وجوازِهِ معهما[11] في: (رُدّ)، و(لم يَرُدّ)[12]

---

[1] لأن الكسرة أخت السكون؛ من حيث إن الجر يختص بالاسم، والجزم يختص بالفعل. "شرح الشافية" (٢٣٥/٢)

[2] في (ص) سقطت.

[3] قال في "الشافية": "وكوجوب الضم في نحو (رُدُّهُ) على الأفصح، والكسر لُغَيَّة، وغُلِّط ثعلب في جواز الفتح". (٥٩)، وقال الرضي: "وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ضموا كلهم، نحو: (رُدُّهُ، وعَضُّهُ)؛ لأن الواو كأنها وَلِيت المدغم فيه لخفاء الهاء، فكأنك قلت: (رُدُّوا). "شرح الشافية" (٢٤٥/٢-٢٤٦)

[4] في الاسم المتصل بالضمير المضموم من المضاعف المضموم العين، وفي ميم الجمع المضموم ما قبلها؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة في الأول، وعكسه في الثاني مع كونه مضموما في الأصل؛ لأن أصله (لهمو).

[5] في (ث) سقطت.

[6] لأن الكسر أثقل على الواو من الضم. "شرح الشافية" (٢٤٣/٢)

[7] ميم الجمع مكسور ما قبلها، فيجوز كسره؛ لأنه الأصل في التحريك، وضمه لكونه مضموما في الأصل. " شرح الشافية" (٢٤٠/٢-٢٤١)

[8] يجوز كسر التاء؛ على الأصل، وضمها؛ إتباعا للضمة الأصلية في الراء والزاي.

[9] يجب الفتح في: (من) مع (اللام) في (الله)؛ حتى لا يجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال، وفي (ردها)؛ لأجل الألف بعد الهاء؛ لأن الهاء حرف خفي، فكأن الألف متصل بالآخر. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٤٥/٢-٢٤٦)

[10] الكسر على الأصل، والفتح بنقله عن الهمزة، ورجح ليبقى تفخيم لام الجلالة، وقرأ الكل { الم الله } بإسقاط همزة الجلالة وصلا، وتحريك الميم بالفتح للساكنين " شرح الشافية" (٢٣٦/٢)، الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، ط١، ١٩٩٨، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان (٣٠٨)

[11] في (ص) معها، والصحيح ما أثبته كما في (ش)، وفي (ث) وجوازها معاً.

[12] وجواز الفتح مع الكسر والضم فيما آخره مجزوم وما قبله مضموم في الأصل، فجاز الكسر على الأصل، والضم للإتباع، والفتح للخفة. وقال في "الشافية" و"كجواز الضم والفتح في نحو: (رُدَّ، ولم يرُدَّ)، بخلاف (رُدِّ القوم) على الأكثر؛ لأنه اتصل هذا الموقوف بساكن بعده، وقد اتفق الأكثر على أنه يكسر، نحو: (اضربِ القوم) ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن. (٥٩)، "شرح الشافية" (٢٤٣/٢-٢٤٤)

تخفيف الهمزة

و[1]**تخفيفُ الهمزةِ**[2]: في غير الابتداءِ: بالقلبِ، والحذفِ، والتَّسهيلِ[3].

[4]فالساكنة: يجوز قلبُها إلى حرف حركةِ ما قبلَها، كـ(رأس، وبئر، وسؤر)، و﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾[الأنعام: ٧١]، (والذي اؤتمن)، و﴿ يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي(٥)﴾[6][التوبة: ٤٩].

والمتحرّكةُ الساكنُ ما قبلَها؛ لو كان (ألِفَاً) في كلمةٍ، جازَ تسهيلُها، كـ(قراءةٍ، وسائلٍ، وهاؤم)[7]، ولو كان (واواً)، أو (ياءً) زائدتين لغيرِ الإلحاق[8] في كلمةٍ، جاز قلبُها وإدغامُها، كـ(مَقروَّة، وخَطيَّة)، وكَثُرَ في: (نَبِيّ، وبريَّة)[9]؛ ولو كان صحيحاً، أو علَّةً أصليَّةً، أو مزيدةً للإلحاقِ، أو في كلمتينِ جازَ حذفُها بنقلِ حركتِها[10]، كـ(مَسَلَةٍ، وسُوٍ، وشَيٍ، وحَوَبٍ، وجَيَلٍ، وأبوَ يُوبٍ، وابتغي [11]مُره). [12]

---

(١) في (ث) و(ش) جاء من غير (واو).

(٢) انظر: "الشافية" (٨٧ -٩٣)، "شرح الشافية" (٣/٣٠-٦٣)

(٣) في (ث) و(ش) زيادة [أي: جعلها بينَ بينَ، أي: بينها وبين حرف حركتها]، وفي (ث) (بينهما) بدل (بينها). وفي "الشافية" وقيل: أو حرف حركة ما قبلها. (٨٧)

(٤) في (ث) و(ش) والساكنة.

(٥) هذه ثلاثة أمثلة لما وقع في كلمتين، ففي الأول: تحذف ألف الهدى لالتقاء الساكنين، وتقلب الهمزة ألفا لمناسبة فتحة الدال قبلها، وفي الثاني: تحذف الياء، وتقلب الهمزة ياء لمناسبة كسرة الذال، وفي الثالث: تقلب واوا لمناسبة ضمة اللام. "شرح الشافية" (٣/٣٢)

(٦) فتصبح: (راس، وبير، وسور، وإلى الهداتنا، والذيتمن، ويقولوذن لي)

(٧) بجعلها بينها وبين الألف في الأول، والياء في الثاني، والواو في الثالث. "شرح الشافية" (٣/٣٩)

(٨) في (ث) إلحاق.

(٩) وأصل الأربعة: مقروءة، وخطيئة، ونبيء، وبريئة. "شرح الشافية" (٣/٣٥)

(١٠) لأن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها.

(١١) في (ص) و(ث) (وابتغي أمره)، والصحيح ما أثبته، كما في (ش).

(١٢) وأصل هذه الأمثلة: (مسألة)، وهو مثال للصحيح، و(سوء، وشيء)، وهما مثالان للعلة الأصلية، و(حوأب، وجيأل) للضبع، وهما مثالان للإلحاق بوزن جعفر، و(أبو أيوب، وابتغى أمره) مثالان لما وقع في كلمتين، فقد نقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء، ثم حذفت. "شرح الشافية" (٣/٤٠-٤١)

والتُزِم في: (يَرى، وأَرى، يُرِي، إراءة)[١]، وكثُرَ في (سَلْ). [٢]

وإذا خُفِّفتِ (الأرضُ)[٣] فالأكثرُ (اَلَرْض)، وقَلَّ (لَرْض)[٤]، فعلى الأكثر: (مِنَ لَرْض)،[٥] بفتح النون، و: (فِلَرْض)، بحذف (الياءِ)[٦].

والمتحرِّكةُ المتحرِّكُ ما قبلها: تسعةٌ[٧]، ففي نحو: (مُؤَجَّل): يجوز (الواوُ)، وفي (فِئَةٍ): (الياءُ)[٨]، وفي البواقي: التَّسهيلُ.

---

[١] أي: التزم نقل الحركة، وحذف الهمزة في مضارع الثلاثي من الرؤية والرأي، وفي جميع الأفعال من الإراءة. "شرح الشافية" (٤١/٣)

[٢] والأصل: (اسأل) نقلت فتحة الهمزة إلى السين، فحذفت، واستغني عن همزة الوصل. "شرح الشافية" (٤٢/٣)

[٣] في (ث) الهمزة.

[٤] إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف، فالأكثر أن لا يعتد بتلك الحركة، وتبقى همزة الوصل، وقل حذفها. "الشافية" (٩١)، "شرح الشافية" (٥١/٣-٥٢)، وتفصيل ذلك في كتب القراءات: يقول ابن الجزري رحمه الله: "إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعرف في نحو (الأرض، الآخرة، الآن، الإيمان،الأولى، الأبرار) وقصد الابتداء على مذهب الناقل فإما أن يجعل حرف التعريف أل أو اللام فقط؛فإن جعلت "أل" ابتدء بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع فتقول (الرض. الاخرة، الايمان، ....) وإن جعلت اللام فقط فإما أن يعتد بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل أو لا يعتد بذلك ويعتبر الأصل، فإذا اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل قلنا: (لرض، لاخرة، ليمان، لان، لبرار) ليس إلا، وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (الرض، الاخرة) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف "ال" وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل، وممن نص على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً الحافظان أبو عمرو الداني وأبو العلاء الهمداني...، وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير. "النشر في القراءات العشر" (٤٧١/١-٤٧٢)

[٥] بنقل حركة الهمزة إلى النون وحذف الهمزة.

[٦] لالتقاء الساكنين حكماً؛ فالأصل أن تكون لام التعريف ساكنة.

[٧] حاصلة من ضرب الحركات الثلاثة لها في الحركات الثلاث لما قبلها، مفتوحة وقبلها الثلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة. "الشافية" (٨٨)

[٨] إذا كانت الهمزة مفتوحة، وما قبلها مضموما أو مكسورا جاز قلبها واوا في الأول وياء في الثاني، وامتنع تسهيلها؛ لأنها تقترب من الألف، وهذا يمتنع؛ لأن قبلها الضمة أو الكسرة، وهذا هو المشهور عند سيبويه. "شرح الشافية" (٤٤/٣-٤٦)

و(الهمزتانِ) في كلمةٍ؛ إن سُكِّنَت الثانيةُ: قُلبَتْ وجوباً[1]، كـ(آمن وإيماناً، وأوتُمِنَ)، [2] وحُذِفتا في: (خُذْ، وكُلْ)، [3] وكَثُر في: (مُرْ) عكس (وأمُرْ)[4]، وإن تحرَّكتْ أُدْغِمَتْ، كـ(سآل)[5]، وإن تحركتا؛ فإن كُسِرت إحداهما، قُلِبتْ الثَّانيةُ[6] (ياءً)، كـ(الجائي، وأئمة)[7]، [وجاز[8] تحقيقُها، وتسهيلُها أيضاً في (أئمة)]؛ [9] وإلا قُلِبتْ (واواً)، كـ(أَواخر، وأُوَيْدِم)، [10] والتُزِمَ الحذفُ في: (أُكْرِمُ)، وأخواتِه[11]، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما، [12] وتخفيف إحداهما[13].

[1] تقلب إلى جنس حركة ما قبلها. "شرح الشافية" (٥٢/٣-٥٣)
[2] في (ص) كـ(آمن، وايمن، ، واومن).
[3] والتزام الحذف على خلاف القياس؛ لأن أصل الكلمات: (أؤخذ، وأؤكل، وأؤمر)، وكان القياس قلب الثانية واوا؛ لانضمام ما قبلها، فخففت بغير قلب، وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها. "الشافية" (٩١)، وقد ذكره في الشافية قبل (الهمزتان. .)، وعلق عليه الرضي، وقال: كان حقه أن يذكر بعد قوله: (والهمزتان)، ويلاحظ أن المصنف في هذا المتن قد راعى الترتيب الذي رآه الرضي. "شرح الشافية" (٥٠/٣)
[4] في أمر الحاضر من (أمر يأمر) يقل إثباتها في الابتداء، ويكثر في الوصل.
[5] من باب التفعيل، وهذا إذا سكنت الأولى، وكانتا في الحشو. "شرح الشافية" (٥٥/٣)
[6] في (ص) الثاني. والصحيح ما أثبته.
[7] الأول: مثال لكسر أولاهما، والثاني: لكسر ثانيتهما، فالأصل الجائئ، وتقلب ياء مطلقة؛ لأن الثانية لاما. "شرح الشافية" (٥٥/٣)
[8] في (ث) و(ش) وجاء.
[9] في (ش) جعلت ضمن الشرح.
[10] جمع (آخر)، وتصغير (آدم).
[11] التزم حذف الثانية في المتكلم الواحد من باب الإفعال، وفي الخطاب والغيبة وسائر التصاريف؛ للاطراد، والقياس فيه قلب الثانية واوا؛ لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية؛ لكثرة الاستعمال. "شرح الشافية" (٥٩/٣-٦٠)
[12] في (ث) سقطت.
[13] وإذا خففت إحداهما، فالأولى: تخفيف الأولى عند أبي عمرو، والثانية عند الخليل، ومن ضعف الأول وحدها فكيفيته ما مر من الحذف، أو القلب، أو التسهيل كما مر في الهمزة المفردة، ، ومن ضعف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحركة بعد متحرك، فيجيء الأوجه التسعة المذكورة، نحو: ﴿يشاء إلى﴾ (البقرة: ١٤٢، وغيرها)، و﴿أولياء أولئك﴾ (الأحقاف: ٣٢)، و﴿جاء أشراطها﴾ (محمد: ١٨). "الشافية (٩٢)، "شرح الشافية" (٦٥/٣)

الإدغام

الإدغامُ[١]**: في المثلينِ واجبٌ،** فيما سكن أوَّلُهما بدون معارضٍ، كالمدِّ، أو تحرَّكا بدونِهِ في كلمةٍ، كـ(مَدَّ)؛ فإن كان قبلَهما ساكنٌ، غير لِينٍ، [٢] نُقِلَتِ الحركةُ إليه، كـ(يَمدُّ، ويَفِرُّ، ويَعَضُّ).

وفي غيرهما: إما جائزٌ، كـ(حيِيَ)؛ لأنَّ مضارعه: (يحيى)[٣]، و: (فيْ يَوم)؛ [٤] للمدِّ، و(ردّ، ولم يردَّ)؛ لسكون الثاني[٥]، و(سلككم)؛ لأنه كلمتان، و(اقتتل، وتتنزل، وتتباعدُ)؛ لأنه كالمنفصل[٦].

---

[١] الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، وفي الاصطلاح: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد، وعرف بقولهم: هو وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية. وهو على ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز، وسيأتي تفصيل ذلك. انظر الإدغام في: "الشافية" (١٢٠)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٣٤/٣-٢٩١)، "المقتضب" (٣٢٨/١-٤٠٣)، "أسرار العربية" (٤١٨-٤٢٩)، "أوضح المسالك" (٤٠٨/٤-٤١٠)

[٢] إن كان لينا لم ينقل إليه الحركة؛ بل أدغم بإسكان الأول؛ فإن التقاء الساكنين جائز في مثله كـ: ضالِّين. "شرح الشافية" (٢٨٤/٣).

[٣] المثلية في (حييَ) تقتضي الإدغام، وموافقة المضارع (يحيى) تقتضي الفك، فجاز الأمران، و(حيي): مثال على ما كان المثلان فيه ياءان، ولا علة لقلب ثانيهما ألفا، وحركته لازمة. "أوضح المسالك" (٤٠٩/٤)، "شرح الشافية" (٢٤٩/٣)

[٤] فيجوز الإدغام للمثلية، وفكه للمحافظة على مد الياء في: (في)" عجالة البيان" (٧٣)، ويقول في "شرح شافية ابن الحاجب": "وإن كانا في كلمتين، نحو: (قالوا وما، وفى يوم، وظلموا وافدا، واظلمي ياسرا)، لم يجز الإدغام؛ لأنه يثبت للواو والياء إذن في الكلمتين مد، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيلا لفضيلة المد التي ثبتت لهما قبل انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى". (٢٣٨/٣) ، والقراء على ترك الإدغام. انظر "النشر في القراءات العشر" (٢٣/٢)

[٥] لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام، وأجاز غيرهم الإدغام أيضا؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة، وهي وإن انتفت بالعارض، أعني: الجزم والوقف؛ لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه، أعني: الحركة لالتقاء الساكنين. "شرح الشافية" (٢٤٦/٣)

[٦] الأول: مثال لما فيه المثلان في الوسط، والآخران: لما فيه المثلان في الأول. وقد قال سيبويه: إنما لم يلزم الإدغام في نحو: (اقتتل)؛ لأن التاء الثانية لا تلزم الأولى، ألا ترى إلى نحو: (اجتمع وارتدع)؟ فالمثلان فيه كأنهما في كلمتين من حيث عدم التلازم. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٨٤/٣)

أو الممتنع: [1] كما في (الألف، والهمزة)[2]؛ إلا في نحو: (سأَّال، وسُؤَّال[3])[4]، وفيما أُسْكِنَ ثانيه لغير الوقفِ، كـ(ظَلَلْتُ)، [5] وفي الإلحاق[6]، كـ(جَلبَبَ)[7]، واللَّبسِ، كـ(قُوْوِلَ)[8]، و(هاءُ) السَّكتِ، كـ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ﴾[9] [الحاقة: ٢٩-٣٠].

ويجوز في المتقارِبينِ في المخرَجِ، أو في صِفَةٍ تقومُ مَقامَهُ[10].

---

[1] في (ث) و(ش) أو ممتنع.

[2] إذ الألف لا تقبل الحركة، والهمزة ثقيلة، وتضعيفها أثقل، وهذا أقوى من المثلية فامتنع الإدغام. " عجالة البيان" (٧٣)

[3] في (ش) (سؤّل) دون مد بالألف.

[4] الأول: صيغة مبالغة بمعنى كثير السؤال، والثاني جمع سائل.

[5] إسكان آخر الماضي عند اتصال التاء المتحركة لازم لئلا يلزم توالي الحركات. "عجالة البيان" (٧٥)

[6] في (ث) إلحاق.

[7] مدار الإلحاق على الموازنة، وبالإدغام يتغير الوزن.

[8] اللبس بين مجهول الفاعل، ومجهول التفعيل.

[9] وقد اختلف فيه، فقال البعض بالإدغام على القاعدة العامة، "أي أن أول المثلين ساكن وليس حرف مد، والثاني متحرك كما سيأتي بعد". وقال البعض الآخر بالإظهار وهو الأرجح والمقدم في الأداء وعليه الجمهور.
ووجهه: أن هاء السكت لا حظ لها في الإدغام، وكيفية الإظهار الوقف على هاء "ماليه" وقفة لطيفة من غير تنفس. وهذان الوجهان أي الإظهار والإدغام جائزان في حال وصل {ماليه} بـ{هلك} لمن أثبت الهاء من القراء حنيئذ ومنهم حفص عن عاصم، أما في حالة الوقف فلا خلاف في إثبات الهاء للكل. " الشافية" (١٢١)، ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر" مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (٢٣/٢)

[10] وهذا بعد قلب أحدهما إلى الآخر، فيصيران مثلين، نحو: (اسلخ غنمك). "أسرار العربية" (٤١٨)

فالمخرج[١]**:** لـ(الهمزةِ، فالهاءِ، فالألفِ): [٢] أقصى الحلقِ[٣]، ولـ(العين، فالحاءِ،): وسطه، ولـ(الغين، فالخاءِ): [٤] أدناه.

ولـ(القافِ، فالكافِ): أقصى اللِّسانِ، [٥] مع ما فوقه من الحنكِ[٦].

ولـ(الجيمِ، فالشِّينِ، فالياءِ): وسَطُه، مع ما فوقَه من الحَنَكِ.

ولـ(الضَّادِ): مُقدَّمُ إحدى حافَتَيْهِ، مع ما يليهِ من الأضراسِ.

ولـ(اللَّام): ما دونَ أقصاهُ إلى منتهاهُ، مع ما فوقَهُ.

ولـ(الرَّاء): منهما[٧] ما يليهما.

ولـ(النُّون): ما يليهِ من الخيشومِ[٨].

---

(١) المخرج: المكان الذي يصدر منه الصوت في الجهاز النطقي، وبيان ذلك أن مخرجَ كلّ حرف ما ينقطعُ الحرف عنده من الحلق والفم والشفتين، وإذا أردتَ أن تختبر ذلك فزدْ على الحرف الذي تريدُ معرفة مخرجه همزة الوصل مكسورةً، ثم انطقْ به ساكناً، فعندَ ذلك تجد جَرْسَ الحرفِ منقطعاً هناك، فَثَمَّ مخرجه، نحو: (اِغْ، اِقْ، اِصْ، اِمْ). "اللباب علل البناء والإعراب" (٤٦١/٢)، وانظر مخارج الحروف في: "شرح الشافية" (٢٥٠/٣-٢٥٧)، و"المقتضب" (٣٢٨/١-٣٣٢)

(٢) اختار المؤلف قول سيبويه، وهو: كون الألف بين مخرج الهمزة والهاء، لا من مخرج الهاء كما قال الأخفش. "عجالة البيان" (٧٥)، "الكتاب" (٤٠٤/٢)، وعلى هذا فالحروف مع الألف تسعة وعشرون حرفا، ومخارجها: ستة عشر مخرجا، والمخرج السادس عشر: للنون الخفية، وهو من الخياشيم، ولا عمل لسان فيها. "أسرار العربية" (٤١٩)، وقال أبو البقاء العكبري: " ليس للألف مخرج؛ لأنَّ صوتها لا ينقطعُ؛ بل هي نَفَسٌ مستطيلٌ بحيثُ يُمكِنُ مدّه من غيرِ حَصْر، ". "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٦١/٢)، وانظر. "المقتضب" (٣٢٨/١)

(٣) أقصى الحلق: أبعده عن الفم، وأدناه: أقربه منه.

(٤) في (ص) لـ(الهمزة فالهاء والألف) أقصى الحلق، ولـ(العين والحاء) وسطه، ولـ(الغين والخاء) أدناه. هكذا بالعطف بالواو، وفي (ث) جاء (والحاء) بالعطف بالواو.

(٥) "أسرار العربية" (٤٢٠)

(٦) الحنك: باطن أعلى الفم وأسفله، والمراد هنا: أعلاه.

(٧) في (ث) سقطت.

(٨) اللام: من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، والنون- من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً، والراء- وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها ادخل في ظهر اللسان قليلاً، وهذه الثلاثة يقال لها: الذلقية، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ إذ طرف كل شيء ذلقه. "النشر في القراءات العشر" (٢٢٦/١)

ولـ(الطَّاءِ، فالدَّالِ، فالتَّاءِ): طرَفُهُ، مع أصول الثَّنايا العُليا[1].
ولـ(الصَّادِ، فالزَّايِ، فالسِّين): طَرَفُه مع الثَّنايا.
ولـ(الظَّاءِ، فالذَّال، فالثَّاءِ): طرَفُهُ، مع طَرَفِ الثَّنايا.
ولـ(الفاءِ): باطنُ الشَّفةِ السُّفلى، مع طَرَفِ الثَّنايا.
ولـ(الباءِ، فالميمِ، فالواوِ): [2] ما بين الشفتينِ[3].

---

[1] الثنايا: جمع ثنية، وهي الأسنان المتقدمة: اثنتان: أعلى، واثنتان: أسفل. "عجالة البيان" (٧٥)
[2] في (ص) والميم.
[3] انظر: "الشافية" (١٢١-١٢٢)، وقد نقل المؤلف هذه المخارج منها كما هي، مع تصرف بسيط حيث عطف بين الحروف بالفاء، وفي الشافية عطف بالواو، والعطف بالفاء يدل على الترتيب كما هو معلوم، وقد قصد المؤلف رحمه الله بذلك ترتيبها في المخارج. "عجالة البيان" (٧٥)

وهي باعتبار الصفة[1]:

مجهورةٌ، ومهموسةٌ، فالمهموسة: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ)[2]، والمجهورةُ: غيرُها[3].

ورِخْوةٌ، وشديدةٌ، وما بينهما؛ فالشَّديدةُ: (أَجِدُكَ قَطَبَتْ)، وما بينهما: (لِمَ يَرُوْعُنَا)، والرِّخْوَةُ: غيرُها[4].

ومُطْبَقَةٌ، وهي: (الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ)/ ومُنْفَتِحَةٌ، وهي: غيرُهَا[5].

ومُسْتَعْلِيَةٌ، وهي: المُطبقةُ، مع (الخاءِ، والغينِ، والقافِ)، ومُنْخَفِضَةٌ، وهي: ما عداها[6].

وصَفِيرٌ[7]، وهي: (الزَّايُ، والسِّينُ، والصَّادُ).

فإذا قصدتَ الإدغامَ فالقياسُ: قلبُ الأوَّلِ ثانياً[8].

---

(1) انظر صفات الحروف في: "أسرار العربية" (٤٢١-٤٢٤)، و"المقتضب" (٣٣١/١-٣٣٢)، و"شرح الشافية" (٢٧٥/٣-٢٦٤)

(2) ومعنى الكلام: ستتشحذ عليك: أي تتكدى، والشحاذ والشحاث: المتكدِّي، وخَصَفة: اسم امرأة. "الشافية" (١٢٢)" شرح الشافية" (٢٥٩/٣)

(3) والجهر: رفع الصوت، والهمس: إخفاؤه، فالجهر: إشباع الاعتماد من مخرج الحرف، ومنع النفس أن يجري معه، والهمس بخلافه. "سر صناعة الإعراب" (٦٠/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٥٤٧/١)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٥٨/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٦٤/٢)

(4) والشدة: أن يحصر صوت الحرف في مخرجه، فلا يجري، والرخاوة: بخلافها، والكون بين الشدة والرخاوة: أن لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري، وإنما جعل حروف (لم يروعنا) بين الشدة والرخاوة؛ لأن هذه الحروف ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف؛ لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه؛ لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسل صوته شيئا قليلا، فكأنك وقفت على الحاء، وهذه الحروف هي خمسة يجمعها قولهم: (عمر نل) أو (لن عمر) بالإضافة إلى حروف المد الثلاثة ويجمعها كلمة (واي) "شرح الشافية" (٢٦٠/٣-٢٦١)، "المقتضب" (٣٣١/١-٣٣٢)، "إبراز المعاني من حرز الأماني" (٢٠/٣)

(5) والإطباق: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح: بخلافه. قال سيبويه: "لولا الإطباق في الصاد لكان سينا، وفي الظاء كان ذالا، وفي الطاء كان دالا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من الحروف من ومضعها غيرها". "الشافية" (١٢٣)، "شرح الشافية" (٢٦٢/٣)

(6) والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض: بخلافه. "شرح الشافية" (٢٦٢/٣)

(7) ما يُصْفَر بها. فإذا وقفت على هذه الأحرف سمعت صوتاً يشبه الصفير. "عجالة البيان" (٧٧)، "الشافية" (١٢٤)، "شرح الشافية" (٢٦٣/٣)

(8) لأن الساكن أولى بالتغيير، وقد يعكس لعارض. "عجالة البيان" (٧٧)، "أسرار العربية" =

ويجبُ إدغامُ[1] (لامِ) التَّعريفِ: في ثلاثةَ عشرَ[2].

و(اللَّامِ) السَّاكنةِ -غيرها-[3]: في (الراءِ).

و(النونِ) الساكنةِ: في (الميمِ، والواوِ، والياءِ)، بغنَّةٍ[4]، وفي (اللَّامِ، والرَّاءِ)، بلا غُنَّةٍ، وتُقْلبُ (ميماً): مع (الباءِ)، وتظهرُ: مع حروف الحلقِ، وتخفى: مع الباقي.

ولا تُدغَم حروفُ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فيما يقاربها[5]، ولا الصَّفيرُ[6] في غير الصَّفيرِ[7]، ولا المطبقةُ في غير المطبقةِ[8]، ولا حروفُ الحلقِ في أَدخلَ منها[9]، ويجوزُ غيرُ ذلكَ.

كـ(النُّونِ) الساكنة: في حروف (يرملون)[10].

وكـ(التاءِ، والثَّاءِ، والدَّالِ، والذَّال): [11] بعضُها في بعضٍ، وفي (الزَّايِ، والسِّينِ، والصَّادِ، والطَّاءِ، والظَّاءِ) على القياسِ[12].

---

(٤١٨)، "الشافية" (١٢٥)

[1] كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة. "النشر في القراءات العشر" (٢٢/٢)

[2] وهي أوائل الكلمات في البيت الذي ذكره علماء التجويد وهو :طب ثم صل رحما تفز ضف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفا للكرم ، فنأخذ الحرف الأول من كل كلمة وهي حسب الترتيب السابق (ط ث ص ر ت ض ذ ن د س ظ ز ش ل) فهي أربعة عشر حرفا مع اللام، وثلاثة عشر سواها.

[3] أي: غير لام التعريف، نحو: ﴿بل ربكم﴾ (الأنبياء: ٥٦). "الشافية" (١٢٧)، "شرح الشافية" (٢٧٩/٣-٢٨٠)، "النشر في القراءات العشر" (٢٢/٢)

[4] الغنة: صوت من الخيشوم.

[5] لزيادة صفتها، ومما يمنع من إدغام الأول في الثاني: اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني، فلا يدغم؛ إبقاء على تلك الصفة. "الشافية" (١٢٥)، "شرح الشافية" (٢٧٠/٣)، و"المفصل في صنعة الإعراب" (٥٤٩/١)، "أسرار العربية" (٤٢٥)، وانظر مبحث الإدغام في: "المقتضب" (٣٢٨/١-٤٠٣)، "أوضح المسالك" (٤٠٨/٤-٤١٠)

[6] في (ص) الصفيرة، في الموضعين.

[7] لئلا تذهب فضيلة الصفير. "شرح شافية ابن الحاجب" (٢٧٠/٣)

[8] لتبقى صفة الإطباق "شرح الشافية" (٢٧٠/٣)

[9] لئلا يلزم إدخال الأسهل في الأثقل. "شرح الشافية" (٢٧٦/٣)

[10] "شرح الشافية" (٢٧١/٣-٢٧٣)

[11] في "الشافية" قال: و كـ(التاء، والثاء، والدال، والذال، والظاء، والطاء) بعضها في بعض، وفي (الصاد، والزاي، والسين) وإذا أدغمت حروف الإطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الإطباق؛ لئلا تذهب فضيلة الحرف. "شرح الشافية" (٢٨٠/٣-٢٨١)

[12] نحو: ﴿قالت طائفة﴾ (الأحزاب: ١٣).

وكـ(الزَّايِ[1]، والسِّينِ، والصَّادِ): بعضُها في بعضٍ
و(الجيمِ): في (الشِّين)[2][3]
و(الهاءِ والعينِ): في (الحاءِ)[4]
و(الغين): في (الخاء)[5]
و(القاف): في (الكاف)، وعكسه[6]
وجاء (الحاء): في (العين) على القياس[7]، وعكسه[8]
و(الخاء): في (الغين) على القياس
و(الحاء): في (الهاء) على عكسه. [9]

---

(1) في (ص) الزاء، وفي كل المواضع التي وردت فيها.

(2) قال سيبويه: "الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد". "شرح الشافية " (٢٧٧/٣) وقال الدمياطي: "والجيم تدغم في موضعين أحدهما في الشين في ﴿ أخرج شطأه ﴾(الفتح :٢٩) على خلاف بين المدغمين، والثاني في التاء في ﴿ ذي المعارج تعرج﴾(المعارج: ٣-٤). "إتحاف فضلاء البش في القراءات الأربعة عشر" (٤١)، وانظر: "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع" (٩٢/١)

(3) في (ص) والجيم، والشين، والهاء، والعين: في الحاء. وفي هذا تداخل، وهو خطأ بين.

(4) نحو: " (أجبه حاتما)، و(ارفع حاتما). "شرح الشافية" (٢٧٦/٣)

(5) نحو: (ادمغ خَلَفاً). "شرح الشافية" (٢٧٧)

(6) قال في الشاطبية:

خَلَقْ كُلَّ شَيْءٍ لَكْ قُصُوراً وأَظْهِرَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أُقْبِلاَ

فذكر أن القاف والكاف يدغم كل واحد منهما في الآخر بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما. أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم " إبراز المعاني من حرز الأماني"، المشهور بشرح الشاطبية. (١٣٤/١)

(7) وجاء: ﴿فمن زحرح عَّن النار﴾ (آل عمران: ١٨٥) قرأ أبو عمرو بالإدغام، بقلب الحاء عينا. "شرح الشافية" (٢٧٧/٣)

(8) في (ث) [وعلى عكس القياس]، وهو من الشرح في (ش).

(9) القياس: بقلب الأول إلى الثاني، وعكس القياس: بقلب الثاني إلى الأول، وبيان ذلك: أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان الأغلب مع (الصاد، والضاد والظاء) قلب تاء الافتعال (طاء) بلا إدغام؛ لأن قلب الأول إلى الثاني فيها ممتنع، و(اظطلم، واضطرب، واصطبر) أولى من غيرها، وكذا (ازدان) بالدال أولى من (ازَّان) بالزاي، و(ادَّكر) أولى من (اذَّكر). . . . . "عجالة البيان" (٧٩)، " شرح الشافية" (٢٨٦/٣- ٢٩٠)

وبابُ (افتَعَلَ)؛ إن كان (فاؤُه) (تاءً) وجبَ الإدغامُ، كـ(اتَّجَرَ)، وإن (ثاءً) حَسُنَ على القياس وعكسِهِ، وإن كان (سيناً، أو شيناً) جاز على عكسِهِ، وإن كان مطبقةً قُلِبَتْ (طاءً)، فيجبُ الإدغامُ في: (اطَّلبَ)، ويجوز في: (اظطلم)، على القياسِ وعكسِهِ[١]، وقلَّ في: (اضطرب، واصطبر)، [٢] على عكسِهِ[٣]، وإن كان (دالاً، أو ذالاً، أو زاياً) قُلِبت (دالاً)، فيجب في: (ادَّان)، ويَحسُنُ في: (اذدكر) على القياسِ، [وقلَّ في: (ازدان) على عكسهِ[٤]][٥] وإن كان (واواً، أو ياءً) جاز، كـ(اتَّعد، واتَّسرَ)؛ بخلاف: (ايتزر)[٦]، وشذ: (اتَّخذَ)، وإن كان (عينُهُ) (تاءً، أو دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، أو سيناً، أو مطبقةً) جاز الإدغامُ، كـ(قتَّل يقتِّلُ)، [٧] بالفتحِ، والكسرِ، وعليهما قُرِئَ: (مُردّفين). [٨]

---

[١] أصله: (اظتلم) أبدلت التاء طاء، ويجوز الإدغام على القياس، فتقول: (اظَّلم)، وعلى عكس القياس فتقول: (اطَّلم). "المفصل في صنعة الإعراب" (٥٥٤/١)، "شرح الشافية" (٢٨٣/٣-٢٨٤)

[٢] في (ش) اصطبر واضطبر

[٣] ليبقى صفير الصاد، واستطالة الضاد.

[٤] ولم يجز على القياس؛ ليبقى صفير الزاي.

[٥] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[٦] لأنه لا يجوز إدغام التاء المنقلبة عن الهمزة، و(ايتزر) من الإزار، أما (اتخذ)، وهو من (أخذ) فشاذ.

[٧] أصلهما (اقتتل، يقتتل)

[٨] أصله: (مرتدفين) من (ارتدفه) بمعنى: استدبر. انظر تفصيل ما سبق في: "شرح الشافية" (٢٨٣/٣-٢٩٠)

وباب (تفعَّل، وتفاعل)؛ إن كان (فاؤُهُ) (تاءً، أو ثاءً، أو دالاً، أو زاياً، أو سِيناً، أو طاءً، أو ظاءً، أو صاداً)[1] جاز الإدغامُ على القياسِ، بزيادةِ (همزة) الوصلِ، كـ(اتَّابَعَ، واثَّاقلَ، وادَّثَر، وازَّمَّلَ)، ويجوزُ إدغامُ (تاءِ) المضارعةِ فيهما وصلاً[2].

[1] قال في "شرح الشافية": تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء؛ إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها، نحو: (اتَّرس، واطَّيَّر، وادَّارأتم، واظَّالموا، واذَّاكروا)، وزاد على الحروف في المتن (الضاد، والشين، والجيم)، نحو: (اضَّاربوا، واشَّاجروا، واجَّاءروا)، وهذا الإدغام مطرد في الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول. "شرح الشافية" (٣/٢٩١)

[2] نحو: (قال تَّنزل)، والأصل (تتنزل)، ولا يجوز في غير حالة الوصل؛ لأنه لو أدغمت فيه لزمت الهمزة للابتداء، وهي لا تدخل المضارع؛ لكونه كاسم الفاعل. "عجالة البيان" (٨١)، وانظر: "شرح الشافية" (٣/٢٩٠)

الإعلال

الإعلال[١]**:** تخفيفُ حرفِ العلَّةِ: بـ(الإسكانِ، والقلبِ، والحذفِ).

وهي: (الواوُ، والياءُ، والألفُ). [٢]

وهو[٣]: زائدٌ، أو[٤] مُنْقَلِبٌ منهما[٥] في الفعلِ، والمتمكِّن[٦].

ويَنقَلِبُ[٧] (واواً): بعد الضَّمَّةِ، كـ(قُوتِل)، وقبلَ (الألفِ) الزَّائدةِ، كـ(ضَوَارِب).

وتسكُنَانِ: مضمومَتَينِ، ومكسورَتَينِ، كـ(يغزُو) رفعاً، و(الرَّامي) رفعاً، وجرَّاً[٨].

ويُنقَلُ[٩] حَرَكُتهما إلى صحيحٍ ساكنٍ قبلَهُما، كـ(يَقُول، ويَبِيعُ)، وكسرتُهما إلى مضمومٍ قبلَهما، كـ(قِيلَ، وبِيْعَ)[١٠]، وبالعكس، كـ(غازُون، ورامُون)[١١].

---

[١]انظر الإعلال في: " شرح الشافية" (٣/٦٦-١٩٦)

[٢]من المصطلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره، وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه: أحرف العلة، والمد، واللين، فأما أحرف العلة فثلاثة، هي: الألف، والواو، والياء؛ فإن سكن أحدهما وقبله حركة تناسبه فهو حرف: علة، ومد، ولين، نحو: قام، يقوم، أقيم، وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو: في المشهور، حرف علة ولين؛ نحو: قول - بين. . . ، وإن تحرك فهو حرف: علة فقط؛ نحو: حور، وهيف، والألف لا تكون إلا حرف علة، ومد، ولين، دائما. "النحو الوافي" (٤/٧٦٠)

[٣] أي: الألف.

[٤] في (ث) و(ش) ومنقلب.

[٥] أي: من (الواو) و(الياء).

[٦] وفي "الشافية": "ولا يكون الألف أصلاً في متمكن، و لا في فعل". (٩٤)

[٧] أي: الألف في (قوتل) وهو مجهول (قاتل)؛ لامتناع الضمة قبل الألف، ومناسبتها للواو، وفي (ضوارب)؛ لامتناع اجتماع ألفين.

[٨]لثقل الضمة والكسرة عليهما.

[٩] في (ش) وينقل.

[١٠]عند الجزولي: استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل حركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه، فبقي: (قِوْلَ، وبِيْعَ)، فقلبت الواو الساكنة ياء كما في: (ميزان). "شرح الشافية" (٣/٨٤)

[١١] أصلهما: (غازِوُون، ورامِيُون) سلبت الكسرة من (الزاي والميم)، ونقلت إليهما الضمة، ثم حذفت للساكنين.

وتُقلَبان (ألفاً)؛ لو تحرَّكتا، وانفتَحَ ما قبلَهما أصلاً، كـ(بابٍ، ونابٍ)[١]، أو نُقِلا منهما، كـ(مَعادٍ، ومزادٍ)[٢]، وشذَّ: (قَوَدٌ، وصَيَدٌ، ومَرْيَمٌ، ومَشْوَرة). [٣]

فإن اجتمعَ ساكنانِ فالحذفُ[٤]، كـ(غازٍ، ورَامٍ، وإقامةٍ، واستكانةٍ، وقُلْتُ، وبِعْتُ). [٥]

وهمزةً: بعد (ألِفٍ) زائدةٍ في الآخِرِ[٦]، كـ(كساءٍ، ورداءٍ)؛ بخلاف: (شقاوَةٍ، وسقايَةٍ)، و(ألفِ) فاعِلٍ، كـ(قائلٍ، وبائعٍ) مما أُعلَّ فِعلُهُ؛ بخلاف: (عاوِرٍ)، و(ألفِ) أقصى الجموع بلا مَدَّةٍ، كـ(أوائل، وعجائز، ورسائل)؛ بخلاف (عواوير)؛ إلا لو كانتا أصليَّتَين، [٧] قبل ألفِهما صحيحٌ، كـ(مَقَاوِم، ومَعَايش)، وقَلَّ: (معائِش)، وشذَّ: (مصائب). [٨]

ويُحذَفان: [٩] جزماً، كـ(لم يغزُ، ولم يرمِ). [١٠]

---

[١] أصلهما: (بَوَب، ونَيَب) قلبا (ألفا)؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما فتحة أصلية. "أوضح المسالك" (٣٩٤/٤-٣٩٥)

[٢] أصلهما: (مَعْوَد، ومَزْيَد) نقلت الفتحة إلى (العين، والزاي)، ثم قلبتا (ألفاً)؛ لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما في الحال.

[٣] والقياس: قلبها (ألفا) في جميعها؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها إما حالاً أو في الأصل. والقود: القصاص، والصَّيَد: مصدر الأصيد، وهو الذي لا يرفع رأسه تكبُّراً.

[٤] أي: حذف (الواو، والياء)

[٥] أصلها: (غازيٍ، وراميٍ) اجتمع ساكنان: حرف العلة والتنوين، فحذف حرف العلة، و(إقوام، واستكيان): نقلت حركتهما إلى ما قبلهما، ثم حذفتا لالتقاء الساكنين، ثم عوض عنهما (التاء)، والاستكانة: الخضوع، و(قوِلتُ، وبيِعتُ): قلبتا (ألفاً) فاجتمع ساكنان، فحذفتا.

[٦] أي: تقلب (الواو، والياء) همزة في هذه الأحوال.

[٧] في (ش) أصلين، وهو الأولى.

[٨] ذكر المواضع التي تقلب فيها (الواو، والياء) همزة، وذكر أمثلة لما لم يقلبا فيها همزة لعلة، ومنها: (شقاوة، وسقاية)؛ لخروجهما عن الآخر بلحوق (التاء اللازمة)، ومنها: (عاوِر)؛ لأن فعله لم يُعلَّ، ومنها: (عواوير) جمع: عُوَّار، وهو القذى والرَّمد؛ للمد بالياء، ومنها: (مقاوم ومعايش)؛ لما ذكر، وقلّ: (معائش)، والأكثر (معايش)؛ لأن الأصل أن لا تقلب (الياء) همزة، وعليه قوله تعالى: ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش. . ﴾ (الحجر/٢٠)، قرأ الجمهور بالياء، وقُرِئ بالهمز، وأما (مصائب) فتقلب (الواو) فيها همزة لزوماً، وهذا على الشذوذ. "أوضح المسالك" (٣٧٣/٤-٣٧٨)

[٩] أي: (الواو)، و(الياء).

[١٠] علامة على الجزم؛ فإنه لما سكنتا في الرفع لم يبق للفعل علامة على الجزم.

ويُحذَفُ (الواو): [(١)] بين (ياءٍ) و(كسرةٍ)، كـ(يَعِد)[(٢)]، والمكسورةُ: في أوَّلِ مصدرٍ أُعِلَّ فِعْلُهُ[(٣)]، كـ(عِدَةٍ)؛ بخلاف (وَعدٍ[(٤)]، ووِصَالٍ). [(٥)]

وتُقْلَبُ (همزةً): في نحو: (أَوَاصِل، وأُوَيْصِل، والأُوَل)[(٦)]، وجاز في: (وُوْرِيَ، ووُجُوهٍ)، والتُزِمَ: في (الأُولى)، حملاً له على (الأُوَلِ)، وقلَّ: في (وِشاحٍ) بالكسر[(٧)]، وشذَّ: في (أَحَدٍ، وأَسْمَاء) بالفتح[(٨)].

و(تاءً): [(٩)] في نحو: (تُراثٍ) كثيرٌ.

---

(١) شرع هنا في الأحكام الخاصة بالواو.

(٢) لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية. " الشافية" (٩٥)

(٣) في (ث) في أول مصدرا على فعلة.

(٤) في (ث) سقطت.

(٥) تحذف الواو في: (عِدة)، وأصلها (وِعدة)؛ لسببين: الأول تبعاً للفعل، والثاني: ثقل الكسرة عليها، وقد انتفى السبب الأول في: (وصال)؛ لأنها من: واصلته مواصلة، وانتفى السبب الثاني في: (وَعْدٍ)؛ فالواو فيه مفتوحة. "عجالة البيان" (٨٣)

(٦) لأنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، فالواوان إذا وقعتا في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما همزة وجوباً، فأصل الأمثلة التي ذكرها: (وَوَاصِل، ووُوَيْصِل، ووُوَل)، ويجوز أن تقلب إن ضمت الأولى ضمة لازمة وسكنت الثانية، أو كان ما بعدها صحيحا؛ لأن الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان، نحو: (ووْري، ووُجوه) "عجالة البيان" (٨٥)، "شرح شافية ابن الحاجب" (٧٦/٣)

(٧) لما في الكسر من نوع خفة. "عجالة البيان" (٨٥)

(٨) لخفته عند عدم اجتماع واوين.

(٩) تبدل التاء من الواو، و(تراث) ماضيها: (ورث) " الكتاب" (٢٣٩/٤)، "المفتاح" (٩٦)

و(ياءً): إن سكنتْ بعد كسرةٍ، كـ(مِيْزَان)[١]، أو كانت في نحو: (قامَ، قِياماً، وقِيَمَاً) مما أُعِلَّ فعلُهُ[٢]؛ بخلاف (قاوَمَ، وقِوَاماً)[٣]، ونحو: (جِيادٍ، وحِيَاضٍ) مما أُعلَّ مفردُهُ، أو أسكن[٤] وسطُهُ[٥]، أو كانت رابعةً فصاعداً، و[٦]لم ينضم [ما قبلها][٧]، كـ(أغزيتُ، ويَرْضَيَانِ، ويَتَرَاضَيَانِ، واستغزَينا)[٨][٩]؛ بخلاف (يَغزُوَانِ)[١٠]، أو طَرَفاً في المتمكِّنِ، كـ(الغازي) فإن انضمَّ ما قبلها كُسِر، كـ(التراضي)[١١].

فإن التقى ساكنان حُذِفَتْ وبقيَ الكسرُ، كـ(أَدْلٍ)، [١٢] جمع (دَلْوٍ) رفعاً، وجرَّاً.

---

[١]وَهْوَ مِنَ الوزنِ، ولكنَّهم قَلبوا الواوَ ياءً؛ لانكسار ما قبلَها. "الأصول في النحو" (٢٦٢/٣)

[٢]قالَ سيبويه: "قلبوهَا لاعتلالها في الفعلِ، وإنَّ قبلَها كسرة، وبعدَها حرفٌ يشبهُ الياءَ، يعني: الألفَ". "الأصول في النحو" (٢٦٤/٣)، "أوضح المسالك" (٣٨٥/٤)

[٣] لأن الفعل لم يُعَلَّ. "أوضح المسالك" (٣٨٥/٤)

[٤] في (ث) و(ش) سكن.

[٥] (جياد): جمع (جيِّد)، كـ(سيِّد)، وأصله: (جِوَاد)، قلبت ياء؛ لكونها بين كسرة وألف، وأما (حياض): فجمع (حوض)، وأصله: (حواض)، قلبت ياء؛ لأن سكونها في المفرد بمنزلة الإعلال، ونظائر ذلك: كل واو وقعت عيناً لجمع تكسير غير معتل اللام وقبلها كسرة بشرط كونها ساكنة في المفرد، نحو: (حَوْضٍ ورَوْضٍ)؛ حيث يجمعان بقلب الواو ياء فتقول: (حِيَاض ورِيَاض). "عجالة البيان" (٨٥)، "نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف" (٨٤/١)، "أوضح المسالك" (٣٨٥/٤-٣٩٢)

[٦] في (ث) و.

[٧] في (ث) سقطت.

[٨] لأنه لما زاد على ثلاثة ثقل جدا، فقلبت إلى الياء التي هي أخف منها، وقال سيبويه: "سألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قُلِبت ياء من قبل أنك إذا قلت: (يُفْعِل) لم تثبت الواو للكسرة قبلها؛ وذلك: (يُغْزِي ويُغازِي)، فلم يكن لتكون (فَعَلْت) على الأصل، وقد خرجت (يَفْعَل)، وجميع المضارعة إلى الياء". . "عجالة البيان" (٨٥)، "أوضح المسالك" (٣٨٧/٤-٣٨٨)

[٩] في (ث) (كأغزيت، ويرضيان، وتراضينا)، وفي (ش) (كأغزيت ويرضيان)، وجعل (تراضينا، واستغزينا) ضمن الشرح

[١٠] لضم ما قبلها.

[١١] لأن اللام محل التغيير، وقد قلبت الواو ياء؛ لتطرفها بعد الكسرة، وأما (التراضي): فأصله (التراضُو)، وقد قلبت الواو ياء؛ لتطرفها، والضمة قبلها كسرة؛ لمناسبة الياء "أوضح المسالك" (٣٨٥/٤)، "عجالة البيان" (٨٥)

[١٢]وكانَ الأصلُ: (أَدْلُوٍ)، فقلبت ضمة اللام كسرة، والواو ياءً، وحذفت الياء المنقلبة في (أدلو)؛ على حد الحذف في: قاض وغاز. "عجالة البيان" (٨٥)

فإذا اجتمعتْ مع (الياءِ)، وسكنَ السابقُ فيُدغَمُ، كـ(عليٍّ، ومهدِيٍّ، وسيِّدٍ، وأيَّامٍ)[١]، فشذَّ[٢] (نِيَّامٍ)، وجاء التَّخفيفُ في: (سيد)[٣]، والتُزِمَ في: (كينونة)[٤]، أو كانت في نحو: (دنيا) اسماً، لا صفةً، كـ(الغُزْوَى)، وشذَّ: (القُصْوَى)[٥].

(١) وأصلها: (عَلِيْوٍ): فعيل بمعنى فاعل، و(مَهْدُويٍ): اسم مفعول، و(سَيْوِد)، و(أيوَام). "أوضح المسالك" (٣٨٩/٤)

(٢) في (ث) وشذ.

(٣)لأنه اجتمع تثقيل الياء والكسرة، فحذفوا لذلك. "المقتضب" (٥٠/١)

(٤) فإن أصلها: (كيونونة) على وزن (فَيْعَلُولة)، قلبت الواو ياء، وأدغمت، ثم خففت، ومثلها: (صيرورة، وديمومة). "المقتضب" (٥٠/١)، "عجالة البيان" (٨٥)

(٥)وأصل (دُنيا): (دُنْوى): من دنا يدنو، وهي صفة في الأصل؛ إلا أنها انقلبت اسما بالغلبة، ولا تستعمل صفة إلا معرَّفة باللام، وشذ: (القصوى)؛ لأن القياس (القُصيا)، فقد فرقوا بين الاسم والصفة من الواوي بقلبها في الاسم إلى أخف منها، وعدم قلبها في الصفة، ولم يعكس؛ لأن الاسم أولى بالتغيير، ولم يفرقوا بينها من اليائي؛ إذ لا يمكن قلب الياء إلى أخف منها. "عجالة البيان" (٨٧)

وتقلبُ (الياءُ) (واواً): [1] فيما سكنتْ بعد ضمَّةٍ، كـ(مُوْسِرٍ)؛ فإن الْتُزِمتْ (الياءُ) كُسِرَ ما قبلها، كـ(بِيْضٍ)[2]، وفي نحو: (تَقْوَى، وطُوْبَى) اسماً، لا صفةً، كـ(الصَّدْيَا، والضِيّزَى)[3].

[4]وصحَّ نحو: (قَوِيَ)؛ لئلا يلزمَ إعلالانِ[5].

و(طَوِيَ، وحَيِيَ)؛ لئلا يلزم (يطَاْيُ، ويحَايُ)، بضم (الياء)[6]، ويُدغم (حيَّ) غالباً؛ للمثلينِ، لا (قَوِيَ، ويَحيَى، وأَحيَى، [يحيى]، [7] واستَحْيَى، يَسْتَحْيِي، وارعوى، واحواوى)؛ إذ الإعلالُ قبلَ الإدغامِ.

---

[1] شرع في الأحكام الخاصة بالياء، والياءُ: لا تخلو مِنْ أَنْ تكونَ ساكنةً أَو متحركةً، والساكنةُ: لا تخلو مِنْ أَن تكونَ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ، أَو حرفٍ مكسورٍ، أَو حرفٍ مضمومٍ، فإنْ كانتِ الياءُ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ وهيَ ساكنةٌ لم تعل. . . ، وإنْ كانتْ بعدَ حرفٍ مكسورٍ فهيَ علَى حالِها، وإنْ كانتِ الياءُ الساكنةُ بعدَ حرفٍ مضمومٍ قلبتْ واواً إنْ بعدت مِنَ الطرفِ، وإنْ قربتْ أُبدلتِ الضمةُ كَسْرَةً وأُقرتِ الياءُ على حالِها، نحو: بِيضٍ، وما أَشبههُ؛ إلاّ في الاسم الذي علَى: (فُعْلَى)، نحو: (طُوبى). . . . . "الأصول في النحو" (٣٠٢/٣)، "أوضح المسالك" (٣٩٢/٤-٣٩٤)

[2] التزمت الياء هنا؛ لكون الجمع ثقيلاً، وكونه تابعاً للمفرد، والأصل: (بُيض) بالضم، كـ (حُمر). "أوضح المسالك" (٣٩٢/٤)

[3] أي: إذا كانت عينُ الثُّلاثي ياءً ساكنةً وجعلْتَها صفةً أَقْرَرْتَها، نحو: (طَيْبَى، وكَيْسَى)، وإنْ جعلْتَها اسماً ضممتَ الأوّل فصارت الياءُ واواً، مثل: (طُوبى وكُوسى)؛ ليفرقَ بين الاسم والصفة، وكان التغييرُ بالاسم أولى؛ لأنّه أخفُّ من الصفة، فإنْ كانت اللامُ ياءً وكان ذلك صفةً على (فَعْل) بفتح الأول أقررتَها، نحو: (الخَزْيا والصَّدْيا)، وإن كانت اسماً مثل: (التَّقْوى والشَّرْوَى) قلبت الياءَ واواً للفَرْقِ أيضاً. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٢٣/٢)، "أوضح المسالك" (٣٩٣/٤)

[4] شرع فيما لم يُعلّ مع وجود العلة لمانع، ولم يقلب الواو ألفا في (قوي)؛ لأنه قد أعل لامه، وبإعلال العين يلزم تغيير كثير. "عجالة البيان" (٨٧)، "شرح الشافية" (١٢٣/٣-١٢٤)

[5] أي: حتى لا يُعلَّ في المضارع تبعاً للماضي، فيلزم تحريك الياء بالضمة، وهذا مرفوض في كلامهم.

[6] أصلهن: (قوَوُ، ويحْيَيُ) بضم الآخر، و(أحيَيَ) بفتحه، و(يُحْيِيُ) بضمه، و(استحيَيَ) بفتحه، و(يستحيِيُ) بضمه، و(ارعوَوَ، واحوَاوَوَ) من باب (احمرَّ واحمارَّ) فلم يدغم؛ بل أعل الأول بقلب الواو الأخير ياء، والأخيران بقلبها ألفا، و(يحيى، وأحيى، واستحيى) بقلب الأخيرة ألفا، ومضارعها بإسكانها.

[7] في (ص) سقطت.

ونحو: (أَسْوَد، وأَبْيَض، وما أَقْوَلَه، وأَبْيِعْ بِهِ)؛ للَّبس[١]، كـ(جوادٍ، وطويلٍ، وغَيورٍ، وتقوال، وتسيار، ومِقوالٍ، ومِخياطٍ، وأَدْوَرٍ، وأَعْيَنٍ)[٢].

[ونحو (جَدْوَلٍ، وخِروعٍ، وعُليب)؛ للإلحاق[٣]][٤].

و(اجتوروا)؛ لأنهُ بمعنى (تجاوروا)[٥].

و(اعوارَّ)؛ للَّبسِ[٦].

و(عَوِرَ) فهو (عاور)؛ لأنه بمعناه[٧].

و(الجولان، والحيوان)؛ لتَدُلَّ حركةُ اللَّفظِ على حركةِ المعنى، وحُمِلَ عليه (الموتَان)[٨].

---

[١] لا يعل العين من اسم التفضيل، وفعلي التعجب؛ للبس، فاسم التفضيل: يلتبس بالفعل، ولم يعل باب التعجب، نحو: (ما أقوله، وأقول به) - وإن كانا فعلين على الأصح -؛ لمشابهتهما بعدم التصرف للأسماء، فصارا، كـ(أفعل التفضيل، وأفعل الصفة). "عجالة البيان" (٨٩)، "شرح شافية ابن الحاجب" (١٢٤/٣)

[٢] يمتنع الإعلال في هذه الأمثلة؛ للبس، ففي الثلاثة الأولى تلتبس بوزن (فَلس)، وفي الاثنين بعدهما للبس بوزن المضارع، وفي الاثنين بعدهما للبس بوزن (فعيل)، وفي الأخيرين للبس بالمضارع. " عجالة البيان" (٨٩)، "شرح الشافية" ١٢٥/٣)

[٣] فإن الملحق لا يعل بحذف حركة، ولا نقلها، ولا حذف حرف؛ لئلا يخالف الملحق به، فيبطل غرض الإلحاق؛ إلا إذا كان الإعلال في الآخر فإنه يعل؛ لأن الأواخر محل التغيير. "عجالة البيان" (٨٩)، "شرح شافية ابن الحاجب" (١٢٤/٣)

[٤] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[٥] فلم يعل؛ حملاً له على مرادفه.

[٦] أي: لو قلبت الواو ألفا، ونقلت حركتها إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين، فيبقى: ساد، وعار، فيلتبس بفاعل المضاعف، ولا وجه لقوله: " للبس "؛ لأنه إنما يعتذر لعدم الإعلال إذا حصل هناك علته ولم يعل، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه: كونه فرعا لما ثبت إعلاله، كما في: أقام واستقام. "عجالة البيان" (٨٩)، "شرح شافية ابن الحاجب" (١٢٤/٣)

[٧] عَوِرَ، وصَيِدَ: فِعْلانِ جَاءا في معنى ما لا يعتل مِنَ الأفعالِ، فَصحا؛ ليدلا عليه، نحو: اعْوَرَّ، واصْيَدَّ، كما صحَّ: اجْتَوَرُوا، واعتَونُوا؛ إذا أردتَ معنى: تَجاوروا وتُعاونوا. "الأصول في النحو" (٣١٨/٣)، "أوضح المسالك" (٣٩٦/٤)

[٨] حملاً له على نقيضه؛ فإن الموتان سكون، أما الحياة ففيها حركة وعمل. "عجالة البيان" (٨٩)، "شرح الشافية" (١٢٦/٣)

فالمثالُ: [١] قليلُ الإعلالِ[٢]، كـ(يَعِدُ) لما مَرَّ، والأمرُ (عِدْ): تبعاً لهُ[٣]؛ بخلاف (يَوْجَل)، والأمرُ (ايجل): بالقلبِ[٤]، و[فتحةُ][٥] (يَهَبُ، ويَضَعُ) عارِضٌ[٦]؛ وبخلاف (يَيْسِر)[٧]، وقلَّ: (يئس، ويائس)[٨]، والمزيد (أَوْعَدَ، يُوْعِدُ، إيعاداً، فهو مُوْعِد)، و(أَيْسَرَ، يُوْسِرُ، إِيْسَاراً، فهو مُوْسِر)، و(ايْتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوتعِد)، و(ايْتَسَرَ ياتَسِرُ، فهو مُوْتسِر)، و(اتَّعدَ، يتَّعِدُ)، و(اتَّسَرَ، يتَّسِرُ). [٩]

---

[١] المثال: ما اعتلت فاؤه. "المقتضب" (٢٢٦/١)

[٢] أقبل المواضع للإعلال آخر الكلمة، لا أوّلها؛ لأنه أضعف الجهتين.

[٣] والأصل فيه: (يوعد)، فحذفوا الواو؛ لوقوعها بين ياء و كسرة، وقالوا: (أَعِد، ونَعِد، وتَعِد)، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على (يَعِد)؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة. "أسرار العربية" (١٦٤/١)، " اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٥٥/٢)، "المقتضب" (٢٢٦/١)

[٤] لم يعل الواو في: (يوجل)؛ لوقوعها بين ياء وفتحة فقل الثقل؛ بخلاف الأمر: (ايجل)؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. "عجالة البيان" (٨٩)، "المقتضب" (٢٧٧/١)، " اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٥٦/٢)

[٥] في (ص) سقطت.

[٦] ودليل عروضه أنه يرجع إليه الكسر في نحو: (موهِب، وموضِع). " اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٥٤/٢)

[٧] لا تَنَافُر بين المُتَجانِسات؛ بلْ بينَ المتضادّات، ولذلكَ لم يحْذِفوا الياءَ إذا وقعتْ بين ياءٍ وكسرة، نحو: (يَسَرَ، يَيْسِرُ)، أي: لعب بالقمار. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٥٤/٢)

[٨] والأصل: (ييئس)، أي: جاء قليلا حذفها، وقلبها ألفاً في المهموز العين؛ لثقل اجتماع ياءين مع الهمزة. قال سيبويه: "فأما ما كان من الياء؛ فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: (يئس ييئس، ويسر ييسر)؛ وذلك أن الياء أخف عليهم". "اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٥٤/٢)، "المنصف" (١٩٦/١)، "الممتع" (٤٣٧)

[٩] تقلب الواو ياء في المصدر في: (أوعد)، والياء واوا في: مضارع (أيسر)، وما يجري على المضارع كاسم الفاعل، وتقلب الواو ياء في: الماضي في (ايتعد)، وعكسه: في (ايتسر)، وتقلبان ألفا: في المضارع فيهما، وفي الأخيرين: يقلبان تاء، وتدغم تاء الافتعال فيهما، وإنما لم تحذف الواو في: (أوعد يوعد)، كما حذفوا في (وعد يعد)؛ لأن أصله (يُؤَوْعِد) مثل: (يؤكرم)، فلما حذفوا الهمزة، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا. "عجالة البيان"(٩١)، "المفتاح" (٧٢)

والأجوفُ [الماضي][1] (قالَ) إلى (قالتا): بالقلبِ[2]، (قُلْنَ) إلى الآخرِ: بالقلبِ والحذفِ، ثُمَّ ضُمَّ لبيان (الواو)، وكُسِرَ (بِعْن)؛ لبيانِ (الياء)، و(خِفْنَ)؛ لبيان البنيةِ[3]، ويحتملهما: ضمَّةُ (طُلْنَ)، وكسرةُ (هِبْنَ)[4].

والمضارعُ (يقولُ، ويطول[5]: بالنقل[6]؛ إلا (يَقُلْنَ، وتَقُلْنَ): فبالنقل والحذف[7]، وكذا (يبيعُ، ويَخافُ، ويَهابُ)[8].

والصِّفةُ (قائل، وبائع): بالقلبِ[9].

(مقول): بالنقلِ، والحذفِ، (مبيع): بهما، ثمَّ قلبت الضمَّةُ كسرةً، و(الواوُ) (ياءً)[10]، وجاء: (مبيوع)، وقلَّ: (مقوول) على الأصلِ[11].

---

(1) في (ص) سقطت.

(2) قلبت الواو المفتوحة ألفا في الألفاظ الخمسة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين في التسعة، وكذلك (باع)؛ إلا أنه يضم القاف؛ للدلالة على الواو، وتكسر الباء؛ للدلالة على الياء. "المفتاح" (٧٢)

(3) لبيان كونه مكسور العين؛ إذ أصله (خوِفن) بكسر الواو. " المفتاح" (٧٤)، "شذا العرف" (١٠٥)

(4) فأصلهما: (طوُلن) بضم الواو، و(هيِبن) بكسر الياء، فالضمة والكسرة يحتملان الدلالة على الحرف المحذوف، والدلالة على البنية الأصلية للكلمة. " المفتاح" (٧٤)، "شذا العرف" (١٠٥)

(5) في (ث) (ويطيع) بدل (ويطول)

(6) المضارع: يَقُولُ، يَقُولانِ، ويَقُولونَ، أصله: يَقْوُلُ، بسكون القَافِ؛ نُقِلت حركة الواو إلى القاف، فسكنت العين. "المفتاح" (٧٢).

(7) حيث تحذف الواو لالتقاء الساكنين.

(8) الإعلال في الثلاثة بنقل حركة العين إلى الحرف الذي قبلها، وهي الكسرة في (يبيع)؛ إذ أصله (يبْيِع)، والفتحة في (يخاف ويهاب)؛ إذ أصلهما (يخْوَف، ويهْيَب)، ويحذف عينها إن سكنت اللام؛ لالتقاء الساكنين. " عجالة البيان" (٩١)، "المفتاح" (٧٢)

(9) أصله: (قَاوِل)، قلبت الواو همزة تخفيفاً، فصار (قائل). " عجالة البيان" (٩١)، "المفتاح" (٧٣)

(10) أصله: (مَقْوُول)، نقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فالتقى الواو الساكنان، و حذف آخر الساكنين وقيل: أوّله، فصار (مَقُولاً)، فالوزن على حذف آخره، وأما (مبيع) فأصله (مَبْيُوع)، نقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فصار الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها، فالتقى الساكنان، حذف آخر الساكنين، وقيل: أوّله، ثم أبدلت الضمة كسرة؛ لتصحَّ الياء، ثم قلبت الواو الساكنة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار (مَبِيعاً). " عجالة البيان" (٩١)، "المفتاح" (٧٣)

(11) لأن الواو أثقل من الياء. " عجالة البيان" (٩١)

والأمرُ (قُل): بالنقلِ، والحذفِ، وسقوطِ الهمزةِ، كـ(قُلْنَ). [١]
وما بينهما (قولاً) إلى الآخرِ: بالنقلِ[٢].
وكذا: (بِعْ بِيْعا، وخَفْ خَافَا) [إلى (بعنَ، وخِفْنَ)][٣].
وبالنون: (قولُنَّ، وبيْعُنَّ، وخَافُنَّ)؛ إلا (قلنانِّ، وبعنانِّ، وخفنانِّ). [٤]
والمزيدُ (أقامَ، وأبانَ): بالنَّقلِ، والقلبِ[٥].
(أقَمْنَ): بالنَّقلِ، والحذفِ. [٦]
(يُقيمُ): بالنَّقلِ، والقلبِ، (يُبِيْنُ): بالنقل[٧].
(يَقُمْنَ): بالنقل، والحذفِ. [٨]
(إقامةً، وإبانةً)، فهو (مُقيمُ، ومُبينٌ، ومُقامٌ، و مُبَانٌ)، والأمرُ (أقِمْ، أقيما، وأَبِنْ، أَبينا) [إلى (أقمنَ، وأبنَّ): بالنقل والحذف[٩]][١٠].
(اعتادَ، يعتادُ، اعتياداً)، (انقادَ، ينقادُ، انقياداً)، والصِّفةُ (مُعتَادٌ، ومُنْقَادٌ): بالقلبِ[١١]، والفرقُ في التَّقديرِ[١٢]، والأمرُ (اعتدْ، اعتَادَا) إلى (اعتدْنَ). [١٣]
(استقامَ، يستقيمُ، استقامةً): كـ(أقامَ)[١٤].

---

[١] أصله: (أُقْوُلْ)، بضمّ الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاءِ الساكنين، ثم حذفت الهمزة؛ لانعدام الاحتياج إليها، وتسقط العين: واواً كانت أو ياءً؛ حيث تُسَكَّنُ اللام؛ لالتقاءِ الساكنين في الأمر، والنهي، والجحد، وغيرها. "المفتاح" (٧٣)
[٢] (بع مثل: (قُل)، أي: بالنقل والحذف، و(خف): بالنقل، والقلب، والحذف.
[٣] في (ث) سقطت، وفي (ش) جعلت ضمن الشرح.
[٤] إن اتصلت نون التوكيد بالأجوف يكون الإعلال بالنقل، ويرد المحذوف إلا في التثنية فالبنقل والحذف.
[٥] والمزيد مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأعلت عينه بالقلب، كـ(أقمت، واخترت، وانقدت)، وإن لم تعل العين لم تحذف، كـ(قاومت، وقوَّمت)، وأصل المثالين: (أقْوَم، وأبْيَن). "شذا العرف" (١٠٥)
[٦] أصله: (أقْوَمنَ)
[٧] أصلهما: (يُقْوِمُ، ويُبْيِنُ). "المفتاح" (٧٢)
[٨] أصله: (يَقْوِمْنَ). "المفتاح" (٧٢)
[٩] الأولان: بالنقل، والحذف، والتعويض، وأصلهما: (إقْوَام، وإبْيَان)، وبالنقل: في (مقيم)، والنقل، والقلب: في البواقي، وفي الأمر: بالنقل، والحذف: في المفرد وجمع المؤنث، والنقل، والقلب: في البواقي من الواوي، وبالنقل فقط: من اليائي. . "شذا العرف" (١٠٥)
[١٠] في (ث) سقطت، وفي (ش) جعلت ضمن الشرح.
[١١] أي: قلب الواو ألفاً؛ إلا في المصدر فتقلب ياءً. "شذا العرف" (١٠٥)
[١٢] أي: لا فرق في البناء بين اسم الفاعل واسم المفعول، والفرق في التقدير والأصل، فأصلهما: (معتوِد، ومنقوِد)، وبالفتح: اسما مفعول.
[١٣] في الأمر: بالقلب، والحذف: في المفرد وجمع المؤنث، وبالقلب فقط: في البواقي.
[١٤] بالقلب ألفا: في الماضي، وياء: في المضارع، وبالحذف، والتعويض: في المصدر.

والمجهولُ (قيل): بالنَّقلِ، والقلبِ، (بِيْعَ): بالنَّقلِ[١].

(قُلْنَ، بِعْنَ) إلى الآخرِ: بالنقلِ، والحذفِ[٢].

(أُقيْمَ، اعتِيْدَ، انقِيْدَ، استُقِيْمَ): بالنَّقلِ، والقلبِ[٣].

وجاءَ الإشمامُ، و(الواوُ)[٤].

[١] أصله: قُوِلَ، نقلت كسرة العين إلى ما قبلها، فصارت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وكذا في: خِيفَ وبِيعَ، وسلمت الياء فيه. " عجالة البيان" (٩٣)، "المفتاح" (٧٢)، "شرح المفصل" (٧٠/٧)، و"الممتع" (٤٥٣/٢)

[٢] مثل (قُل) وقد سبق.

[٣] في (أقيم واستقيم): نقل، وقلب؛ إذ أصلهما: (أُقوِم، واستُقْوِم)، وفي الآخرين: نقل فقط.

[٤] إذا كان الفعل الماضي المُعَلُّ العين على وزن (افتعل)، أو (انفعل) جاز في الحرف الثالث الأصلي منه الأوجه الثلاثة وهي: الضم، والكسر، والإشمام، ويضبط الحرف الأول - وهو همزة الوصل - بما يضبط به الحرف الثالث، والمختار هنا الكسر: في اليائي، والضم: في الواوي، ومنه: (اعتيد، وانقيد).

وفي باب (قيل، وبيع) ثلاث لغات: الياء، و الإشمام، والواو، وأما (أقيم، واستقيم) ففيه: الياء المكسور ما قبلها فقط؛ لأن أصلهما: (أقْوم واستقْوَم) بسكون ما قبل الواو، والإشمام في المضموم: هو أن تضم الشفتين بعد الإسكان. وقال ابن جني: " فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن؛ لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا" " الشافية" (٦٣) (١٠٤)، "الخصائص" (٣٢٨/٢)، "علل النحو" (١٥٦/١)

و**(النَّاقِصُ)**[1] الماضي (غزا[2]، ورمى): بالقلبِ، (غزْواً): على الأصلِ، [وكذا (رمْياً)]. [3]

(غَزَوَا)، (غَزَتْ، غزتا)[4]: بالقلب والحذف، (غزَوْنَ) إلى الآخر: على الأصل[5].

(رَضِيَ): بالقلب[6]، (خشي): على الأصلِ؛ إلا (رضوا، واخشَوا): فبالنقل والحذف[7].

والمضارعُ (يغزو): بالإسكانِ رفعاً[8].

جمعُ المذكَّرِ (يغزُونَ): بالإسكانِ، والحذفِ[9].

جمعُ المؤنَّثِ (غَزوْنَ)[10]: على الأصلِ، والفرق في التَّقديرِ[11].

المخاطَبَةُ (تَغزِينَ): بالنَّقلِ، والحذفِ[12].

(يرمي): مثلَهُ.

جمعُ المذكَّرِ (يرمونَ): بالنَّقلِ، والحذفِ[13].

---

[1] الناقصُ: هو ما كانَ لامُهُ حرفَ عِلةٍ: واواً كانَ، أوْ ياءً، كـ: (دَعَا، وَرَمَى)، وتقلبان ألفا إذا تحركتا، وانفتح ما قبلهما؛ إن لم يكن بعدهما موجب للفتح. "المفتاح" (٧٥)، " الشافية" (١٠٤)

[2] في (ث) غزى.

[3] في (ث) سقطت، وفي (ش) جعلت ضمن الشرح.

[4] في (ث) سقطت (غزتْ).

[5] أصل (غزا): (غَزَوَ)، قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها. وكذلك: (رَمَى)، وصُحِّحت الواو في (غَزَوَا)؛ لسكون ما بعدها، وكذلك الياء في (رَمَيَا). "المفتاح" (٧٥-٧٦)، "شذا العرف" (١٠٥)

[6] أصله: (رَضِوَ)

[7] أي: ما ذكر في (رضي، وخشي) هو حال جميع تصاريفهما إلا هذين؛ فأصلهما: (رضِوُوا، اخشَيُوا)، ففي الأول نقلت الضمة إلى الضاد، وحذفت الواو، وفي الثانية قلبت الواو ألفا وحذفت. " شرح شافية ابن الحاجب" (١٥٩/٣)، "المفتاح" (٧٥)

[8] فالواو لا يتحرك في (يغزو)؛ للاستثقال عليها. "المفتاح" (٧٦)، "الممتع" (٥٣٥/٢)

[9] وأصله: (يغزوون)، فأسكِنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت؛ لسكونها، وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزاي لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها. " الخصائص" (١٣٦/٣)، وعلى قول ابن جني هذا ففي الكلمة إعلال ثالث بالنقل.

[10] في (ث) و(ش) يغزونَ.

[11] فوزن جمع الذكور: (يفعون) بحذف اللام، ووزن جمع الإناث: (يفعلن) على الأصل.

[12] وأصل تغزين: تَغْزُوِينَ، سلبت حركة العين، فنقلت كسرة الواو إليها، فحذفت لالتقاء الساكنين، فوزنه (تَفْعِينَ). "المفتاح" (٧٦)

[13] أصلها: (يرمِيُون). " المفتاح" (٧٧)، "شذا العرف" (١٠٥-١٠٦)

جمعُ المؤنَّثِ (يرْمِينَ): على الأصلِ[١].

المخاطَبَةُ[٢]: (تَرْمِيْنَ): إفراداً، وجمعاً، والفرقُ في التَّقديرِ[٣].

(يَرْضَى): بالقلبِ رفعاً، ونَصْباً[٤]، (يرضيانِ): بالقلبِ مطلقاً، (يرضُونَ): بالقلبِ، والحذفِ، [(يَرْضِينَ): بالقلب، المخاطبةُ (ترضين): بالقلبِ، والحذفِ][٥]، جمعها (ترضين): بالقلب، والفرق في التقدير[٦].

(يخشى): بالقلبِ، جمع المذكَّرِ (يخشون)[٧]، والمؤنَّثِ (يخشَين)[٨]، والمخاطبةُ (تَخشَين) إفراداً، وجمعاً[٩].

---

(١) ولم يتحد جمع المذكر والمؤنث فيها كما في الواوي.

(٢) في (ش) جعلت ضمن الشرح.

(٣) فوزن المفرد: (تفعين)، ففيه إعلال بالإسكان، والحذف؛ إذ أصله: (ترمِيينَ)، ووزن الجمع: (تَفْعِلْنَ) على الأصل؛ حيث أسكنت الياء إزالة لتوالي الكسرات، وهي: كسرة الميم، والياء، ثم أسقطت الياء التي هي لام الكلمة؛ لالتقاء الساكنين. "المفتاح" (٧٦-٧٧)، "شذا العرف" (١٠٦)

(٤) فأصل (يرضى): (يرضَوَ)، قلبت الواو ياء؛ لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف، ثم الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الجزم تحذف الألف. "المفتاح" (٧٦)

(٥) في (ث) سقطت.

(٦) والقلب ثابت في كل أبنية (يرضى)، وينضم إليه الحذف في الأمثلة التي ذكرها.

(٧) أصله: (يخشي)، وفي الجمع: (يَخْشَيُونَ)، فقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين.

(٨) على الأصل.

(٩) المفرد: بالقلب، والحذف، والجمع: على الأصل. " عجالة البيان" (٩٥)

والصِّفةُ (غازٍ، ورامٍ): بالإسكانِ، والحذفِ رفعاً، وجرّاً[١]، [(غازيان): بالقلب[٢]][٣]، (غازونَ، ورامونَ): بالنَّقلِ، والحذفِ[٤]، (غزاةٌ، ورماةٌ): بقلبهما ألفاً، والفتحةِ ضمةً[٥]، (غازيةٌ): بالقلبِ، (غوازٍ): كـ(غازٍ)، (الغازِي)، و(الغوازي): بالقلبِ[٦]، (مَغزوٌّ): بالإدغامِ، (مَرْمِيٌّ): بالقلبِ، والإدغامِ، وقلبِ الضمَّةِ كسرةً[٧].

والأمرُ (اغزُ، وارمِ، ارضَ): بالحذفِ[٨].

المخاطَبَةُ (اغزيْ، ارْمِيْ، ارضَيْ) ساكنة[٩]، وبـ(النون) (اغزوَنَّ، ارميَنَّ، ارضَيَنَّ): بقلب (الواوِ) (ياءً) في الأخيرِ، جمعُهُ: (اغزُنَّ، ارمُنَّ، ارضَيُنَّ)[١٠]، المخاطبة: (اغزِنَّ، ارمِنَّ، ارضَيِنَّ)[١١]

---

[١] فأسكنت في حال الرفع والجرّ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين، والواو، ولا يسكن في حال النصب لخفّة النصب. "المفتاح في الصرف" (٧٨)، " المقتضب"(٢٩/١)

[٢] بقلب الواو ياءً. "المفتاح" (٧٨)

[٣] في (ث) سقطت.

[٤] يحتمل أن يكون بالإسكان والحذف، ثم قلبت الكسرة ضمة؛ لأجل الواو. . "المفتاح في الصرف" (٧٨)، "عجالة البيان" (٩٥)

[٥] جمع: (غاز ورامٍ)، وأصلهما: (غَزَوَةٌ ورَمَيَةٌ)، كـ (جَهَلَةٍ)، وقد قلبت الفتحة ضمة؛ لتمييزه عن المفرد. "عجالة البيان" (٩٥)، "المفتاح" (٧٨)

[٦] بقلب الواو ياء مع إسكانها رفعاً وجراً، وفتحها نصباً. "المفتاح" (٧٨)

[٧] أصله: (مَرْمُوْي) اجتمعت الواو والياء، وسكن السابق، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء الأصلية، وقلبت ضمة الميم كسرة؛ لمناسبة الياء. "عجالة البيان" (٩٥،) "المفتاح" (٧٨)

[٨] الأمر كالمضارع المجزوم. "المفتاح" (٧٧)، "شذا العرف" (١٠٦)

[٩] أي: الياء ساكنة.

[١٠] في (ش) (ارضوُنَّ). بحذف واو الجمع في الأولين اكتفاء بالضمة الدالة عليها، وبتحريكها بالضمة في: (ارضَوُنَّ)، لا الحذف لعدم ما يدل عليها. "عجالة البيان" (٩٧)، "المفتاح" (٧٧)

[١١] بحذف ياء المخاطبة في الأولين؛ اكتفاء بالكسرة الدالة عليها، وبتحريكها بالكسرة في (ارضيِنَّ) لا الحذف؛ للعلة السابقة في الجمع. "عجالة البيان" (٩٧)

والمجهولُ: (غُزِيَ، غُزِيَا، غُزُوا)[1]، (يُغْزَى، يُغْزَيَانِ، يُغْزَوْن)[2].

والمزيدُ (أَغْزَى، يُغْزِي، إِغْزَاءً): بالقلبِ[3].

والصِّفةُ: (مُغْزٍ، ومُغْزَى)[4]، والأمرُ (اغزُ): بالحذفِ.

(اغتَزَى، يَغْتَزِي، اغْتِزَاءً): [5] مثْلُهُ[6].

(تغزَّى، يتَغَزَّى): بالقلبِ.

(تغزِّيَاً): بقلبها (ياءً)، والضمةِ كسرةً.

والأمرُ (تغزَّ): بالحذفِ.

(استَغْزَى، يَسْتَغْزِي، استِغْزَاءً) [فهو (مستَغْزٍ، ومُسْتَغْزَى).][7]

---

[1] إنْ كانَ قبلَ الواوِ المتحركةِ وهيَ طَرفٌ حرفٌ متحركٌ فلا يخلو ما قبلَها أَنْ يكونَ مفتوحاً أَوْ مضموماً أَو مكسوراً، فإنْ كانَ مفتوحاً قلبتْ أَلفاً، نحو: (غَزَا، وقَضَى)، وإنْ كانَ مكسوراً قلبتْ ياءً، نحو: (غُزِي)، وإنّ كانَ مضموماً في فِعْلٍ تُرِكَ على حالِه، نحو: (يَغزُو)، وأما (غزوا) فبالنقل والحذف. "الأصول في النحو" (٣٠٨/٣)، "المفتاح" (٧٦)

[2] بقلب الواو ألفا: في المفرد، وياءً: في المثنى، والحذف: في الجمع. "عجالة البيان" (٩٧)

[3] بقلب الواو ألفا: في الماضي، وياء: في المضارع، وهمزة: في المصدر؛ لكونها طرفاً بعد ألف زائدة، فالألف: وقعتِ الواوُ رابعةً فقُلبتْ ياءً، ثم قُلبتْ الياءُ أَلِفاً؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها، وأصلُ ذلك أنْ الفعلَ المعتلَّ اللام إذا كانت لامُه واواً، وانكسرَ ما قبلَها قُلبت ياءً للكسرة قبلها، ثم يُحملُ البابُ كلُّه على ذلك، نحو: (أغْزَى يُغْزِي، وادَّعى تدَّعي) والمصدر: (مَغْزَىً، ومَدْعَىً)، فالألف منقلبةٌ عن ياءٍ مُنْقلبةٍ عن واو. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٩٨/٢)، "عجالة البيان" (٩٧)

[4] بالإسكان، والحذف: في الفاعل، وبالقلب، والحذف: في المفعول.

[5] في (ص) جعلت العبارة، (اغتزى يغتزي: بالقلب، اغتزاءً مثله)، ولكن وضع خطا فوق: (اغتزى، يغتزي بالقلب).

[6] أي مثل باب الإفعال.

[7] في (ث) سقطت، وجعلت في (ش) مع الشرح.

واللفيفُ: (وَقَى، يَقِيْ) فهو (واقٍ، ومُوْقٍ)، **والأمرُ** (قِ): بحذفهما[1]، [وسقوط الهمزةِ.

(قِيَا): بحذف الفاء[2].

(قُوْا): بحذفهما][3]، وقلبِ الكسرةِ ضمَّةً[4].

(طَوَى، يَطْوِيْ، طَيَّاً)، فهو (طاوٍ، ومَطْوِيٌّ)، والأمرُ (اطوِ): كـ(ارْمِ)[5].

(قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً)، فهو (قَوِيٌّ): كـ(عليٍّ)، والأمرُ (اقْوَ): كـ(ارْضَ). [6]

---

[1] في (ص) بحذفها، والصحيح ما أثبته كما في (ث) و(ش)؛ لأن أصله (أوقى)، فحذفت (الواو) و(الياء)، وسقطت الهمزة.

[2] اللفيف: إن كان مفروقا فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص. "المفتاح" (٧٩-٨٠)، "شذا العرف" (١٠٦)

[3] في (ث) سقطت.

[4] في هذا الفعل عينه؛ لأن فاءه ولامه معلتان، فالواو حذفت في المضارع لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، والأمر مبني على المضارع، وأسكنت الياء، ثم حذفت، ثم قلبت كسرةُ القاف ضمة، وأصله (اوقِيُوا). " عجالة البيان" (٩٧)

[5] بقلب الياء ألفا: في الماضي، وإسكانها: في المضارع، وقلب الواو ياء، ثم إدغامها: في المصدر، وحذف الياء: في اسم الفاعل، وإدغامها: في اسم المفعول، وحذف الياء للجزم: في الأمر.

[6] بقلب الواو الأخيرة ياء: في الماضي، وألفا: في المضارع، وإدغامها: في المصدر، وقلب الواو ياء، وإدغامها: في اسم الفاعل؛ إذ أصله: (قويو)، وحذف الآخر: في الأمر للجزم. "المفتاح" (٧٩)

(حَيِيَ، يَحْيَى، حياةً، وحَيَوَاناً)، و(حيَّ): بالإدغامِ، وعليهما: (حَيِيَا، وحَيَّا، وحَيِيُوا، وحَيُّوا)، وجاء (حَيُوا): بالتخفيفِ، فهو (حيٌّ)، والأمرُ (احْيَ): كـ(الْقَ)[1].

(أَحْيَى، يُحْيِي، إحْيَاءً)، (اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً)، وجاءَ (اسْتَحَى، يَسْتَحِيْ): بالحذفِ[2].

[1] قال ابن السراج: "واعلَم: أَنَّ آخرَ المضاعفِ من بنات الياءِ يجري مَجْرى ما لَيسَ فيهِ تضعيفٌ فحكمُ: (حييتُ) حكمُ (خَشيتُ) فالموضعُ الذي تعلُّ فيهِ لامُ (خَشِيتُ) تعلُّ لامُ (حَيِيتُ)، فتقولُ: (حَيِيَ يَحيا)، كما تقولُ: (خَشِيَ يَخْشَى)، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ولا يجمعُ على الحرفِ أَنْ تعلَّ لامه وعينُهُ فيختلُّ. والإعلال فيه جار على النحو الآتي: بقي على الأصل في الماضي، وقلب الآخر ألفا في المضارع، والمصدر الأول وواوا في الثاني؛ إذ أصله (حييان)، ولم تدغم للبس، والماضي يجوز فيه الإدغام والفك، والأمر بالحذف للجزم. "الأصول في النحو" (٣/٢٤٧)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٢/٤١٥)، "عجالة البيان" (٩٧)

[2] في (أحيى) أبدلتِ الياءُ الثانيةُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ الياء الأولى، وتقولُ مع واوِ الجمع: (أحْيَوا)، فتحذفُ الألفَ؛ لسكونِها، وسكونِ واوِ الجمعِ، وتَبقَى فتحةُ الياء تدلُّ عليها، ومثلُ ذلك: (استَحْيَى). "اللباب في علل البناء والإعراب" (٢/٤١٥)

الحذف

الحذفُ: إعلاليٌّ، كما مرَّ، وترخيميٌّ، [1] كما يجيءُ[2]، وغيرُهُما: قياسيٌّ، جائِزٌ في باب: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[القدر: ٤]، و﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾[3][الحُجُرات: ١١].

و(ظَلْتَ، واظَّلْتَ): في (ظَلِلْتَ، واظَّلَلْتَ)[4].

و(اسْطَاعَ): في (اسْتَطَاعَ)، وجاءَ: (اسْتَاعَ)[5].

و(بَلْحَارِث)، و(مِلْمَاء)، و(عَلْمَاء): في (بني الحارث، ومِنَ المَاْءِ، وعَلَى المَاءِ)[6]

وشاذٌّ: في (يَتَسِعُ، ويَتَقِي)، وعليه (تَقِ اللهَ)[7].

وسماعٌ: في (يدٍ، ودمٍ، وشفةٍ، وابنٍ، واسمٍ، واستٍ)[8]

---

(١) المراد بالحذف الإعلالي: ما حذف مطردا لعلة، كـ(عصا، وقاض)، وبالترخيمي: ما حذف غير مطرد، كما في (يد، ودم). "شرح الشافية " (٢٩٢/٣)

(٢) في النحو: في باب النداء.

(٣) أي: يجوز حذف إحدى الياءين في مضارع باب: (تفعل، وتفاعل)؛ لثقل اجتماع المثلين مع امتناع الإدغام في الابتداء. "عجالة البيان" (٩٩)، "شرح الشافية" (٢٩٢/٣)

(٤) الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: (ظَلَّ) تقول: (ظَلِلْتُ، وظِلْتُ، وظَلْتُ)، وكذلك في (ظللن) قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُون﴾ (الواقعة/٦٥). "أوضح المسالك" (٤٠٨/٤)، "شرح الشافية" (٢٤٥/٣)

(٥) (اسْطَاع) بوصلِ الهمزةِ، فأصلُه: (استَطَاع)، وترك حذف شيء منه، وترك الإدغام أشهر اللغات، وحذفُ التاء؛ لمجانستها الطَّاءَ، كما يُحذف أحدُ المِثْلَيْن، والمضارع (يَسْطيع)، وأما (استاع) فلغة. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٧٧/٢)، "شرح الشافية" (٢٩٢/٣)

(٦) من العربِ من يقولُ في (بني العنبر): (بِلْعَنْبر)، وفي (بني الحارث): (بلْحَارث)، فيحذف النونَ والياء، ووجه ذلك أنَّ النون تدغم في اللام، ولكن لمّا حالت الياء بينهما لم يمكن الإدغام فخففوا بالحذف، وقد قالوا: (عَلْماءِ) يريدون: (على الماء)، ولا يجوز ذلك في غير اللام، فلا تقول في (بني النجار): (بنجار)؛ لأنَّ النون مشددة بسبب إدغام لام المعرفة فيها، فلم تحذف النون لئلا يجتمع إعلالان؛ بخلاف (بلعنبر)؛ فإنه ليس فيه إلا إعلال واحد. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٠/٢)، " شرح شافية ابن الحاجب" (٢٤٥/٣- ٢٤٦)

(٧) قد حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات: (يتَّسع، ويتَّقي، ويتَّخذ)، فقيل: (يتَسع، ويتَقي، ويتَخذ)، وذلك لكثرة الاستعمال، وهو مع هذا شاذ، وتقول في اسم الفاعل: (مُتَقٍ) سماعا، وكذا قياس (مُتَخِذٍ ومُتَسِع)، ولم يجئ الحذف في مواضي الثلاثة؛ إلا في ماضي (يتقي)، يقال: (تَقِي). " شرح الشافية " (٢٩٣/٣)

(٨) أصلها (يديٌ، ودميٌ أو دمَوَ، وشَفَهه، وبَنَوٌ، وسِمْوٌ، وسَتَةٌ) فحذفت اللام في جميعها. "الكتاب" (٤٥١/٣)، "شذا العرف" (٢٢٠)

الإبدال

الإبدال[١]**:** غيرُ ما ذُكِرَ[٢].

يَجِبُ قياساً: في (الميمِ) من (النُّونِ): في نحو: (عَنْبَرٍ). [٣]

و(الهاءِ) من (التاءِ)[٤]، و(الألفِ) من (النُّونِ) وقفاً: في نحو: (رحمة)، و(أهلاً)[٥].

و(الواوِ) من (الهمزةِ): في باب: (حَمْرَاوَانِ[٦]، وحَمْرَاوِيًّ)[٧].

و(الياءِ) من (الألفِ): في باب: (حُبْلَيَان وحُبْلَيَات).

وسماعاً في (الألفِ) من (الواوِ): في (جاهٍ).

و(الميمِ) من (الواوِ): في (فَمْ)[٨].

و(الياءِ) من (النُّونِ): في (أناسيّ)[٩].

---

(١)الإبدال: جعل حرف مكان غيره، ويعرف باشتقاقه، كـ(تُراثٍ، و أُجُوهٍ) فالأول: من (ورِثَ يرِثُ)، والثاني: جمع من (الوجه)، و بقلَّةِ استعماله، كـ(الثَّعالِي) وهو والثعلب بمعنى واحد، وبكونه فرعاً وهو زائد، كـ(ضويرب) فواوه بدل من ألف (ضارب)، وبكونه فرعا وهو أصل، كـ(مُوَيهٍ)، فألف (ماء) وهمزته بدل من الواو والهاء في (مويه)، وبلزوم بناءٍ مجهولٍ، نحو: (هَرَاقَ، و اصْطَبَر، وادَّارك) فلو لم تحكم بزيادة الهاء في (هراق)، وكذا طاء (اصطبر)، والدال الأولى في (ادَّارك) لزم بناء (هفْعَل، وافْطَعَل، وافَّاعَل)، وهي أبنية مجهولة، وحروفه: (أَنْصَتَ يومَ جَدَّ طاهٍ زَلَّ)، وقول بعضهم: (استَنْجَدَهُ يومَ طالَ)، ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض "الشافية" (١٠٩)، وانظر بحث الإبدال في: "شرح الشافية" (١٩٧/٣- ٢٣٣)

(٢) أي: في باب الإعلال. "شرح الشافية" (١٩٧/٣- ٢٠٣)

(٣)تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء في نحو: قنبر، وعنبر، فإن تحرّكت النون لم تقلب ميماً، تقول: عَنابر، وقَنابر " المفتاح" (٩٦)، "شرح الشافية" (٢١٨/٣)

(٤)تُبْدَلُ الهاءُ من التاء اطِّراداً في الوقوف على نحو: نِعمة، ورَحْمة، وهي تاءُ التأنيث التي تَلْحَق الأسْمَاءَ وَبَعْضَ الحرُوف،
وإبدالُهَا من غَير التاءِ مسموحٌ في الألف تقول: هَرَقْتُ الماءَ، والأصْلُ: أَرَقْتُ الماءَ. "معجم القواعد العربية" (٥/٢)

(٥)الأَلفُ: تبدلُ مِنَ النونِ الخفيفةِ في ثلاثةِ مواضع: أحدها: التنوينُ في الصرفِ في الاسم المنصوبِ تقولُ: (رأيتُ زيدا) إذا وقفتَ، فإذَا وصلتَ جعلتَها نوناً، وإذا وقفتَ جعلتَها ألفاً، والثاني: النونُ الخفيفةُ في الفعلِ إذَا انفتَح ما قبلَها في قولِكَ: (اضربَنْ زيداً) بالنونِ الخفيفةِ فإذَا وقفتَ قلتَ: (اضربا)، والثالث: قولُكَ: (إذن آتيكَ)، فإذَا وقفتَ قلتَ: (إذا). قالَ اللَّهُ عَزَ وَجلَّ. ﴿ وإذَنْ لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلاَّ قليلاً ﴾(الإسراء/٧٦). " الأصول في النحو" (٢٥٥/٢)، "شرح الشافية" (٢٠٩/٣)

(٦) في (ص) حمزاوان. وهو خطأ

(٧)أبدلت الهمزة من ألف التأنيث في نحو: (حمراء، وصحراء). "المفتاح" (٩٥).

(٨)(فَمْ) أصله: (فَوْه)، فحذفت الهاء، وأبدلت الواو ميماً. فإن صُغِّر أو جُمِعَ فتقول: (فُويه، وأفْوَاه). " المفتاح" (٩٦)، "شرح الشافية" (٢١٥/٣)

(٩)أناسيّ ": جمع (إنسان)، والأصل: (أناسين)، فأبدلت النون ياء، وأدغم فيها الياء قبلها، ويجوز أن يكون جمع (إنسي)، فلا يكون الياء بدلا من النون. كذا قال المبرد. "شرح الشافية" (٢١١/٣)

ويجوز: في نحو: (أَمْلَيْت)[1].

والتُزِمَ: في (ديْنَارٍ)[2].

و(الصَّادِ) من (السِّينِ): في نحو: (صراطٍ)[3]، و(الهاءِ) من (الهمزةِ): في (هراقَ)[4]، وقلَّ: فيما سواهما.

---

[1] هذا من إبدال الياء من اللام فـ (أمليت الكتاب) إنما أصله (أمللت)، فأبدلت اللام الآخرة ياء هربا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعا. قال تعالى: ﴿ فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ﴾(الفرقان/ ٥)، وقال عز اسمه: ﴿وليملل الذي عليه الحق﴾ (البقرة/٢٨٢). "سر صناعة الإعراب" (٧٥٩/٢)، "شرح الشافية" (٢١٠/٣)

[2] أصله: (دِنَّار). قال ابن عصفور: وأبدلت الياء من النون على اللزوم في (دينار)؛ هروبا من ثقل التضعيف، بدليل الجمع والتحقير، وذكر مما أبدلت ياؤه من النون: في (إنسان) – (إيسان)، و(ظِربان، وإنسان)، فنوناهما الأخيرتان تبدلان؛ لأن الجمع (أناسيّ، وظرابيّ)، كما أبدلت في: (تَظَنيْت)؛ لأنّ أصله (تَظَنَنْت). "الممتع" (١ / ٣٧١)، وشرح الشافية (٣/ ٢١١).

[3] يقال: (سراط، وصراط). "شرح الشافية" (٢٣١/٣)

[4] قالوا في (أراق): (هَرَاق)، والوجه في ذلك: أنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ، والهاءَ خفيفةٌ، وهي مصاقِبُتها في المخرج. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٣٤٤/٢)، "شرح الشافية" (٢٢٢/٣-٢٢٣)

خاتمة: الخط

خاتمه:

الخطُّ: تصويرُ اللَّفظِ بحروفِ هجائِهِ[١].

والأصلُ: بصورةِ لفظِهِ باعتبارِ البدءِ بهِ، والوقفِ عليهِ، فـ(ضَرَبَكَ): مُتَّصِلٌ؛ إذ لا يُبْدَأُ بـ(الكافِ)، وكذا: (بِزِيْدٍ)؛ إذ لا يُوقَفُ على (الباءِ)، و(رَهْ، ومَهْ، ورَحْمَةٍ): بـ(الهاءِ)[٢]، و(عمَّ، وحتَّامَ): بدونها[٣]، و(أختٌ، ومُسْلِمَاتٌ): بـ(التاءِ)[٤]، المنصوبُ: بـ(الألفِ) إجماعاً، كـ(أنَّاً)، و(إذاً، ولنسفعاً) في الأكثرِ[٥]، و(القاضِي): بـ(الياءِ) [لا قاضٍ] [٦]

وقد يُخَالَفُ **بوصلٍ، وزيادةٍ، ونَقْصٍ، وإِبْدَالٍ**.

[١]إن الحاجة إلى ذكر هذا الباب أنّ الكتّاب اصطلحوا على كتابة حروف ليست في اللفظ، وحذف ما هو في اللفظ، وعلى قطع ما يمكن وصله، ووصل ما يمكن قطعه، فهذه أربعة أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك، وقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى كتابة الكلمة على لفظها إلاّ في خطّ المصحف فإنّهم اتّبعوا في ذلك ما وجدوه في الإمام، والعملُ على الأوّل. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨١/٢)

[٢] في (ث) زيادة [إذ يوقف عليها]، وهي في (ش) ضمن الشرح.

[٣](ما) الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء، وفى المجرورة بالحرف يجوز إلحاق الهاء وتركه، وذلك لأن (ما) شديدة الاتصال بالحرف؛ لعدم استقلال الحرف دون ما يتصل به. "شرح الشافية " (٣١٥/٣)

[٤]لا يوقف على تاء (أخت وبنت) بالهاء؛ لأنها بدل من لام الكلمة، وليست بتاء التأنيث؛ بل فيها رائحة من التأنيث بكونها بدلا من اللام في المؤنث دون المذكر، وكذا تاء (قائمات) ليست للتأنيث صرفا؛ بل علامة الجمع، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتأنيث. "شرح الشافية" (٣١٧/٣)

[٥](إذن) بالألف على الأكثر، وذلك لأن الأكثر في (إذن) الوقف عليه بالألف، فلذا كان أكثر ما يكتب بالألف، والمازني: يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون، وأما (اضربنْ) فلا كلام في أن الوقف عليه بالألف، فالأكثر يكتبونه بالألف، ومن كتبه بالنون فلحمله على أخويه، أي: (اضربُنَّ، واضربِنَّ). "شرح الشافية " (٣١٧/٣)

[٦] في (ص) سقطت.

الوصلُ: في حرفِ التَّعريفِ مطلقاً.

وفي سائرِ الحروفِ وشبهِها: مع (ما) الحرفيَّةِ[١]، كـ(إنَّما، وكُلَّما، وقَلَّما)، دون الاسميَّةِ، وأمَّا: (متى ما)؛ فلئلا يتغير[٢] (الياء)[٣]، وفي: (مِنْ، وعَنْ ما) الحرفيَّةِ إجماعاً، والاسميَّةِ أيضاً في الأشهر[٤]، وفي: (أنْ) النَّاصبةِ مع (لا) في الأكثرِ[٥]، وفي: (إنْ) الشَّرْطيَّةِ مع (ما، ولا)[٦]، وفي نحو: (يومئذٍ، [وحينَئذٍ، ووقتَئذٍ)[٧]][٨].

---

[١] كان ينبغي أن يقول: بـ(ما) الحرفية غير المصدرية؛ لأن (ما) المصدرية حرفية على الأكثر، ومع هذا تكتب منفصلة، نحو: (إن ما صنعت عجب)، أي: (صنعك عجب)، وإنما كتب المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً؛ تنبيها على كونها مع ما بعدها كاسم واحد، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها. "شرح الشافية" (٣٢٦/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٩٣/٢)

[٢] في (ش) تتغير.

[٣] يعنى: لو وصلت كتبت الياء ألفا، فيكتب (متى ما)، كـ(علام، وإلام، وحتام)، ولا أدري أي فساد يلزم من كتب ياء (متى) ألفا كما كتبت في (علام وإلام)؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها؛ بخلاف (علام وإلام). "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٦/٣)

[٤] إن كان (ما) حرفا، نحو: ﴿عما قليل﴾ (المؤمنون: ٤٠)، و﴿مما خطيئاتهم﴾(نوح: ٢٥) وصلت؛ لأن الأولى والثانية حرفان، ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية، وإن كانت (ما) اسمية، نحو: (بعدت عن ما رأيت)، و(أخذت من ما أخذت)، فُصِلت؛ لانفصال الاسمية لسبب استقلالها، وقد تكتب الاسمية أيضا متصلة؛ لكونها كالحرفية لفظا على حرفين، ولمشابهتها لها معنى، ولكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالإدغام. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٦/٣)

[٥] لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٦/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٩١/٢)

[٦] وصلوا (إنْ) الشرطية بـ(لا) و(ما) دونَ المخففة والزائدة؛ لكثرة استعمال (إنْ) الشرطية وتأثيرها في الشرط بخلافهما، وحذفت النون في الجميع، أي: لم يكتب هكذا: (منما، وعنما، ولئنلا، وإنلا، وإنما) بنون ظاهرة؛ بل أدغم مع الاتصال المذكور لتأكيد الاتصال. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٦/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٩١/٢)

[٧] في الشافية: "ووصلوا نحو: (يومئذ، وحينئذ) في مذهب البناء، فمن ثم كتبت الهمزة ياء"، أي: إذا بني الظرف المقدم على (إذ)؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بـ(إذ)، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب أيضا، حملا على البناء؛ لأنه أكثر من الإعراب، وكون الهمزة متوسطة كتبت ياء كما في (سئم)، وإلا فالهمزة في الأول، فكان حقها أن تكتب ألفا كما في (بأحد). "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٧/٣)

[٨] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

الزيادةُ[1]: **تُزَاد (ألفٌ):** بعد (واوِ) الجمعِ طَرَفاً في الأكثرِ، كـ(ضَرَبُوا)[2]، وفي: (مائةٍ، ومائتين)، لا (مئات)[3].

و(واوٌ): في (أولئك، وأولي)، وفي: (عمروٍ) رفعاً، وجرَّاً. [4]

---

[1] قال في اللباب: اعلم أنهم يزيدون في الخط حروفاً للفرق، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوث الشكل والنقط، ثم استمر أكثرهم عليه، ومنهم من يقول: يزاد للتوكيد. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٧/٢)

[2] الأصل أن لا تكتب الألف إلا في واو الجمع المنفصلة، نحو: (مروا، وعبروا)؛ إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف؛ إذ هي لا تكتب إلا منفصلة، لكنه طرد الحكم في الجميع؛ بخلاف: (يدعو، ويغزو)؛ لأن الواو التي هي اللام لا تنفصل عن الكلمة كواو الجمع حتى لا تلتبس بواو العطف، وهي من تمام الكلمة: متصلة كانت في الخط كـ(يدعو)، أو منفصلة كـ(يغزو). "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٧/٣ ـ٣٢٨)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٧/٢)

[3] وإنما ألحق (مائتان) بـ(مائة) في إلحاق الألف؛ دون (مئات، ومئين)، وإن لم يحصل اللبس لا في المثنى ولا في المجموع؛ لأن لفظ المفرد باق في المثنى؛ بخلاف الجمع؛ إذ تاء المفرد تسقط فيه. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٧/٣ ـ٣٢٨)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٧/٢)

[4] وزادوا في (عمرو) واوا؛ فرقا بينه وبين (عمر) مع الكثرة، ومن ثم لم يزيدوه في النصب، وزادوا في (أولئك) واوا؛ فرقا بينه وبين (إليك)، وأجري (أولاء) عليه، وزادوا في (أولى) واوا؛ فرقا بينه وبين (إلى)، وأجري (أولو) عليه. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٧/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٧/٢)

النقْصُ: يَنْقُصُ أحدُ المشدَّدِ في كلمةٍ، كـ(مدَّ)، أو في حكمِهِ؛ إن كانا مِثْلَيْن، كـ(مُتُّ)[١]، و(الَّذي، والَّتي، والَّذِين جمعاً)؛ بخلاف: (اللذَيْنِ) مُثَنَّىً، و(اللتَيْنِ)، وتصاريفِهِ؛ للاطِّرادِ[٢].

(واجبهه، والَّلحم، والرَّجل)؛ لأنهما كلمتان، و(وعدت)؛ لعدم المثليَّة[٣].

وأمَّا: (مِمَّ، وعَمَّ، وأَمَّا، وإلَّا)؛ فللتَّعانُقِ.

---

[١]وإنما كتب المشدد حرفا في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد، فجعلا في الخط حرفا. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٩/٣)

[٢]وأما (الذي، التي، والذين) في الجمع فإنه لا لبس فيها؛ إذ اللام لازمة لها، فلا يلتبس بالمجرد الداخل عليه الهمزة، وإنما يكتب (اللذين) في التثنية بلام، وإن كانت في الأصل لام التعريف أيضا؛ فرقا بين المثنى والمجموع، وحمل (اللذان) رفعا عليه، وكذا (اللتان، واللتين)، وإن لم يكن لبس؛ إجراءً لباب المثنى مجرى واحدا، وكان إثبات اللام في المثنى أولى منه في الجمع؛ لكون المثنى أخف معنى من الجمع، فخفف الجمع لفظا؛ دلالة على ثقل معناه. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٩/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٩٠/٢)

[٣]أما في (وعدت) فلم يكتبا حرفا لعدم لزوم الإدغام، وعدم تماثلهما في الخط، ولا (اجبهه)؛ لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكنه ليس كالجزء من الفعل لكونه فضلة؛ إذ هو مفعول، وأما لام التعريف فلا تنقص مطلقا، أي: سواء كان بعدها لام كـ(اللحم)، أو غيرها مما تدغم فيه كـ(الرجل)، فإنها لا تنقص في الخط في الموضعين، لكون لام التعريف وما دخلته كلمتين. . ولو كتب هكذا (الحم، وارجل) لالتبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء. "شرح شافية ابن الحاجب" (٣٢٩/٣- ٣٣٠)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٩٠/٢)

ونقصوا (ألفاً) من: (اللهِ)، و(الرَّحمنِ، وذلكَ، وأولئكَ، وثلثٍ، وثلثينَ، ولكنْ، ولكنّ)[1]، و(هذا) وتصاريفِهِ، لا في: (هاتا، وهاتي، وها ذاكَ، وها ذانِكَ)[2]

ومن: (إبرهيم[3]، وإسمعيلَ، وإسحقَ) كثيراً، و(عُثمان، وسُليمان) قليلاً[4]

ومن: البسملةِ، لا: (باسمِ الله)، و(باسمِ ربِّكَ)[5]، ومن: (أصْطَفَى؟) استفهاماً، وفي (آلآن) وجهانِ[6].

ومن: (ابنٍ) صفةً بين علمينِ[7]

ومن: (للرّجُل) فتحاً، وكسراً[8]

و(ألفاً، ولاماً) من: (لِلَّحْمِ)[9]

و(واواً) من: (داود) كثيراً[10].

---

[1] لكثرة الاستعمال. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٨/٢)

[2] نقصوا ألف (ها) مع اسم الإشارة؛ لكثرة استعمالها معه وأما (هاتا، وهاتي) فقليلان، فإن جاءت الكاف ردت ألف (ها) فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدَّر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب. "شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣٣١)

[3] في (ص) و(ث) إبراهيم.

[4] القدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها، نحو: (الكفرون، والنصرون، وسلطن)، ونحوه. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)

[5] حذف ألف (اسم) إذا كان في البسملة لكثرة استعمالها؛ بخلاف، نحو: (باسم ربك)؛ فإنها ليست كثيرة الاستعمال، وكذا إذا اقتصرت على (باسم الله). "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٠/٣) "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٨/٢)

[6] إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فإنهم يحذفون همزة الوصل خطاً كراهة اجتماع ألفين، ودلالة على وجوب حذفهما لفظا، بخلاف، نحو: (الرجل) فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطا، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظا. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٠/٣)

[7] إذا وقع صفة بين علمين، وذلك لأن الابن الجامع للوصفين السابقين كثير الاستعمال، فحذف ألف (ابن) خطاً، كما حذف تنوين موصوفه لفظا. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٠/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٩/٢)

[8] لئلا يلتبس بالنفي؛ إذ لو كتب هكذا: (لا لرجل) التبس بـ(لا لرجل)، ولا للنفي، وأما نحو: (بالرجل، وكالرجل) فلا يلتبس بشيء. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٠/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٩/٢)

[9] كراهية اجتماع ثلاث لامات، وفي ذلك نظر؛ لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات؛ لئلا يلتبس المعرف بالمنكر. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣١/٣)

[10] لاجتماع الواوين، وبعضهم يكتبها.

الإبدالُ: يُكتَبُ (الألفُ)؛ رابعةً فصاعداً: (ياءً)[١]؛ إلا ما قبلها (ياءٌ)، كـ(الدُّنيا)، و(يَحْيَا) فعلاً، و(ريَّاً) صفةً[٢]، لا: (يحيى، وريّى) علمين[٣].

والثَّالثَةُ؛ لو قُلِبتْ عن (ياءٍ): فـ(ياء) في الأكثرِ، كـ(رَمَى، والرَّحَى)، وإلا: فألفٌ، كـ(غَزَى، والعَصَا).

ويُعْرَفُ أصلُهما[٤]: بالتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، والمرَّةِ، والنَّوعِ؛ فلو جُهِلَ؛ فإن أُمِيْلَ: فـ(ياء)، كـ(متى، وبلى)، وأمَّا (على، وإلى)؛ فلِقَولِهِم: (عليك، وإليكَ)، وحُمِلَ عليه: (حتَّى)[٥].

---

[١] إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء؛ دلالة على الإمالة، وعلى انقلابها ياء. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)

[٢] كراهة لاجتماع ياءين، وإن اختلفا صورة. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٤/٢)

[٣] نحو: (يحيى، وريى) علمين، وكذا ما أشبههما، يكتب بالياء، فرقا بين العلم وغيره، والعلم بالياء أولى، لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٤/٢)

[٤] في (ث) و(ش) أصلها

[٥] جملة ما يستدل به على أصل الألف: عشرة أدلة، وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى، وإلى، وعلى، وحتى). "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٢/٢-٤٨٣)

ثمَّ **(الهمزةُ)**: ليس لها صورةٌ خاصَّةٌ[١].

ففي الأوَّل: يكتبُ (ألفاً)، كـ(أَخَذَ، وأَبْلَى)[٢]

وفي الحشوِ[٣] ساكنةً: بحرفِ حركةِ ما قبلَها، كـ(رَأْسٍ، ولُؤْمٍ، وبِئْرٍ)[٤]

ومتحرِّكةً بعد ساكنٍ: بحروفِ[٥] حركتِها، كـ(يَسْأَلُ، ويَلْؤُمُ، ويُسْئِمُ)

وكثُرَ حذفُ [الهمزة][٦] المفتوحةِ: بعد (ألفٍ)، كـ(سالَ)، وقلَّ: بعدَ ساكنٍ، تُنْقَلُ إليه حركتُها، كـ(مَسَلَةٍ)[٧].

ومتحرِّكَةً بعد مُتحرِّكٍ: كتخفيفها، فـ(مُوَجَّل) بـ(الواو)، و(فِيَة) بـ(الياءِ)، والباقي بحرف حركتِها.

---

(١) الحرف الذي ليس له صورة مخصوصة؛ بل له صورة مشتركة، وتستعار له صورة غيره، وهو (الهمزة)، وذلك أن صورة الألف: أعني هذه (أ) لما كانت مشتركة في الأصل بين الألف والهمزة ـ ولفظة الألف كانت مختصة بالهمزة؛ لأن أول الألف همزة، وقياس حروف التهجي أن تكون أول حرف من أسمائها كـ(التاء والجيم) وغيرها، ثم كثر تخفيف الهمزة، ولا سيما في لغة أهل الحجاز، فإنهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف ـ استعير للهمزة في الخط وإن لم تخفف صورة ما يقلب إليه إذا خففت، وهى صورة الواو والياء، ثم يعلم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليتعين كونها همزة، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارُب مخرجيهما، فإن لم تكن الهمزة في موضع التخفيف وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشتركة، أعني: هذه (ا)، نحو: (إبل، وأَحد، وأُحد)، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خففت بقلبها ألفا، نحو: (راس). "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢١/٣)

(٢) في (ث) و(ش) كـ(أَحَدٍ، وأُحُدٍ، وإِبِلٍ)، وهو أولى كما في الشافية.

(٣) في (ص) الخشيوم.

(٤) لأنها تخفف هكذا إذا خففت. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٢/٣)

(٥) في (ث) و(ش) بحرف.

(٦) في (ث) و(ش) سقطت.

(٧) الأكثرون يحذفون المفتوحة فقط بعد الألف، نحو: ساءل، ولا يحذفونها بعد ساكن آخر، ولا يحذفون غير المفتوحة بعد ساكن، ومنهم من يحذف الهمزة المتوسطة الساكن ما قبلها، سواء خففت بالقلب، أو بالحذف، أو بالإدغام. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٤/٣)

وفي الآخِرِ: يُكْتَبُ بحرفِ حركةِ ما قبلَها، كـ(قَرَأَ، وقُرِئَ، ورَدُؤَ)

فإن سكنَ ما قبلَها: حُذِفَتْ [الهمزة[1]][2]، كـ(خَبءٍ، ومِلءٍ، وجُزْءٍ)

فإن اتَّصلتْ: صارَتْ حشْوَاً، كـ(هو جُزْؤُكَ)؛ إلا ما قبْلَهَا مَدَّةٌ، فتُحْذَفُ[3]؛ بخلافِ الأوَّلِ؛ إلَّا في: (لَئِن، ولِئَلَّا)[4].

وما بعدَها مَدَّةٌ: كصورَتِها، حُذِفَتْ في نحوِ: (آخر، ومُسْتَهْزِؤُن)، وفي نحوِ: (مُسْتَهْزِئِيْنَ) جمعاً كثيراً؛ إلا في: (قرأا، ويقرأانِ، ومستهزئَيْنِ) مُثنَّى؛ للَّبْسِ، و(كِسائِي، ولم تَقْرَئِيْ)؛ لمغايرة الصُّورة[5].

---

(1) أي: صورة الهمزة، وهو الحرف الذي تكتب عليه، وفي اللباب: "فالأكثرون يحذفون الهمزة الهمزة؛ لأن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف، والخط على التخفيف، وفيهم من يكتبها ألفا إذا انفتحت، وياء إذا انكسرت، وواوا إذا انضمت. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٥/٢)

(2) في (ث) و(ش) سقطت.

(3) في (ش) كـ (مروَّة).

(4)الطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط، نحو: (جزؤك، وجزأك، وجزئك)، ونحو: (ردؤك، وردأك وردئك)، ونحو: (يقرؤه، ويقرئك)؛ إلا في نحو (مقروءة، وبريئة)؛ بخلاف الأول المتصل به غيره، نحو: (بأحد، وكأحد، ولأحد)؛ بخلاف (لئلا) لكثرته، أو لكراهة صورته؛ وبخلاف (لئن) لكثرته. "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٠/٣،) "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٨٥/٢)

(5)كالهمزة بعدها حرف مد في الوسط كانت كـ(رءوف، ونئيم، وسئال)، أو في الطرف، نحو: (خطئا) في النصب و(مستهزؤون، ومستهزءين)، حذفت إذا لم يلتبس لاجتماع المثلين، والأكثر على أن الياء لا تحذف، لأن صورتها ليست مستقلة، كـ(نئيم، ومستهزئين). "شرح شافية ابن الحاجب (٣٢٠/٣)

باب النحو

باب النحو

وهو علمٌ بأصولِ أحوالِ أواخرِ الكَلِمِ في التَّرْكيبِ.

والمركَّبُ: إما بنسبة إسنادية[1] فجملةٌ، أو غيرِ إسناديةٍ فتقييديٌّ[2]، أو بلا نسبةٍ، كـ(خمسةَ عشرَ، وبَعْلَبَكَّ)[3].

والجملة: إما مفيدة، وهي الكلام، أو غير مفيدة، كالصلة والشرط[4].

وهي: من اسمين، أو فعل واسم[5].

والاسم: معرب؛ لو اختلف آخره بالعامل ولو تقديراً[6]، وإلا فمبني[7].

---

(1) الإسناد: هو نسبة الحصول أو عدمه، أو طلبه، أي: التحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه، سلبا، وإيجابا، أو طلبا، ولا يتأتى هذا إلا بجملة فعلية، أو اسمية، أو ما في حكم كل منهما. حسن، عباس، ط٣، بلا، **"النحو الوافي"**، دار المعارف ـ مصر (١/٣٠٠)

(2) التقييد إما بالصفة أو الإضافة. "عجالة البيان" (١٠٧)

(3) المركب: ما تكون من كلمتين أو أكثر. وهو ثلاثة أقسام: أولها: المركب الإضافي: ويتركب من مضاف ومضاف إليه، مثل: (عبدُ العزيز، وسعد الله، وعزّ الأهل). . . وثانيها: المركب الإسنادي: ويتركب إما من جملة فعلية، -أي: من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله- مثل: (فَتَحَ اللهُ، وجادَ الحقُّ، وسُرَّ من رَأى)، وإما من جملة اسمية، أي: من مبتدأ مع خبره، مثل: (الخيرُ نازلٌ)، وثالثها: المركب المزجيّ: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا، أي: اختلطَتَا؛ بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى. . . . حتى صارتا كالكلمة الواحدة من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها -غالبًا- أمَّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب، ومن أمثلته: (رَامَهُرْمُز، وبعلبك). "النحو الوافي" (١/٣٠٠)

(4) الكلام ـ في اصطلاح النحويين ـ عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، بلا، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ومعه كتاب "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا -بيروت (١/١١)

(5) قول النحويين: "أقلّ ما يتألف منه الكلام اسمان، أو فعل واسم" مرادهم: أن هاتين الصورتين أقلّ الصور التي يتألف منها الكلام المفيد أجزاء، وليس معناه أن الكلام، لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم، فقد تتبع النحاة كلام العرب، فوجدوه يرد على ست صور إجمالا -وهي إحدى عشرة صورة تفصيلا؛ وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين، وإما من فعل واسم، وإما من جملتين، وإما من فعل واسمين، وإما من فعل وثلاثة أسماء، وإما من فعل وأربعة أسماء، فهذه ست صور على وجه الإجمال. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ط١١، ١٩٦٣ " شرح قطر الندى وبل الصدى"، ومعه كتاب " سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة. (٤٤-٤٥)

(6) الإعراب في اللغة له معانٍ كثيرة، منها: البيان، والإجادة، والحسن، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء، والتكلم باللغة العربية، واصطلاحا بناء على القول بأنه معنوي: "هو تغير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها"، وبناء على أنه لفظي: "هو أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة". " عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك " (١/٣٩)

(7) البناء في اللغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، وفي الاصطلاح: لُزُومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم (هؤلاءِ) للكسرة، و(مُنْذُ) للضمة، و(أيْنَ) =

وإعرابه: رفع، ونصب، وجر[1].

فالمفرد، والجمع المكسر المنصرفان: [2] بالضمة، والفتحة، والكسرة[3].

جمع المؤنث السالم: بالضمة، والكسرة[4][5].

غير المنصرف: بالضمة، والفتحة[6].

للفتحة. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ط١، ١٩٨٤ "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق (٨٩)، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، ط١، ١٩٩٥ "أسرار العربية" تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت (٤١)

[1] ذكر الأصل في الإعراب وهو الحركات، وخص ذكر الجر؛ لأن الجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، ولم يذكر الجزم لأنه يختص بالأفعال. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ١٩٧٢، "اللمع في العربية" تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت. (٩)

[2] في (ث) المنصرف فان.

[3] رفعا، ونصبا، وجرا، نحو: (جاء زيد ورجالٌ، ورأيت زيداً ورجالاً، ومررت بزيدٍ ورجالٍ). "عجالة البيان" (١١١)

[4] في (ث) والكسر.

[5] أي: بالضمة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجراً. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" (٦٨/١)

[6] الاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين، كـ(زيد ورجل)، ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر، كـ(أحمد ومروان) إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ط١، ١٩٩٣، "المفصل في صنعة الإعراب" تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال - بيروت (٣٥/١)، "أسرار العربية" (٥٤)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ط٢٠، ١٩٨٠ "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه (٣٢٠/٣)

الأسماء الستة[١]؛ لو كانت مكبرة مضافة إلى غير الياء: بالواو، والألف، والياء، وإلا: فبالحركات ولو تقديرا، كـ(أبي وفمي)، و(في): أكثر، و(ذو): ملازم[٢] الإضافة إلى الجنس[٣].

المثنى، واثنان، وكلا مضافاً إلى مضمر: بالألف، والياء[٤]، وإلى مظهرٍ: كـ (العصا)[٥].

---

[١]إن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي: (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال)، وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور: أن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم. " اللمع في العربية" (١٨) " شرح قطر الندى" (٤٦) " النحو الوافي" (١٠٨/١ -١٠٩)

[٢]في (ث) لازم.

[٣]الشرط الخاص بكلمة (فَم): هو حذف (الميم) من آخرها، والاقتصار على الفاء وحدها، مثل: (ينطق فوك الحكمة)، أي: فمك. . . فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب (الفم) بالحركات الثلاثية الأصلية، سواء أكان مضافًا أم غير مضاف، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر، نحو: (هذا فمٌ ينطق بالحكمة). . . ، وأما الشرط الخاص بكلمة: (ذو) بمعنى: صاحب فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس، مثل: (والدي ذو فضل)، والمراد بالجنس: ما وضع للمعنى الكلي المجرد، أي: للصورة الذهنية العامة، مثل (علم، فضل، حياء، رجل، طائر). " النحو الوافي" (١٠٩/١)

[٤]المثنى: هو ما وضع لاثنين، وأغنى عن المتعاطفين، كـ(الزيدان، والهندان)؛ فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. . . "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" (٥٠/١)، وعرف أيضا بقولهم: هو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة؛ لتكون الأولى علما لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين. "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٢٩)، وحملوا عليه أربعة ألفاظ: (اثنين، واثنتين) مطلقا، و(كلا، كلتا) مضافين لمضمر، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ٥٠/١)، "اللمع في العربية" (٨٥-٨٦)

[٥]أي: يعرب إذا أضيف إلى اسم ظاهر بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور، وفي (كلا، وكلتا) إفراد لفظي، وتثنية معنوية. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" (٥٠/١)، "أسرار العربية" (٢٥٥)

جمع[١] المذكر السالم[٢]، وأولو، وعشرون، وباب عشرين[٣]: بالواو، والياء[٤].

[١] في (ث) سقطت كلمة (جمع)

[٢] هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتزيد عليه واواً ونوناً، أو ياءً ونوناً، نحو: (مسلمين ومسلمون). ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ط٣، ١٩٨٨، "الأصول في النحو"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة - بيروت (٤٦/١)

[٣] وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أَنْوَاع: أحدها: أسماء، وهي: (أولُو، وعَالَمُونَ، وعِشْرُونَ. .) وبابه، والثاني: جموع تكسير، وهي: (بَنُّونَ، وحَرُّونَ، وأرَضُونَ، وسِنُونَ. .) وبابه، فإن هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، ولم يُكَسَّرْ، نحو: (عِضَةٍ، وعِضِينَ، وعِزَةٍ، وعِزِينَ، وثُبةٍ، وثُبِينَ)، والثالث: جموعُ تصحيح لم تستوف الشروط، كـ(أَهْلُونَ، ووَابِلُونَ)؛ لأن (أَهْلاً، ووَابِلاً) ليسا عَلَمين ولا صفتين، ولأن (وَابِلاً) لغير عاقل، والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، وما ألحق به كـ(عِلِّيُّونَ، وزَيْدُونَ) مُسَمَّى به. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" (٥٢/١)

[٤] كـ(الزيدون، والمسلمون) فإنه يرفع بالواو، وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثَلاَثَة شروط أحدها: الخلو من تاء التانيث؛ فلا يجمع نحو: (طلْحَة)، و(عَلاّمَة)، والثاني: أن يكُون لمذكر؛ فلا يجمع نحو: (زَيْنَب)، و(حَائِض)، والثالث: أن يكُون لِعَاقِلٍ؛ فلا يجمع نحو: (وَاشِق) علما لكلب، و(سَابِق) صفة لفرس، ثم يشترط أن يكُون إمَّا علماً غير مركب تركيبا إسناديّاً ولا مَزْجِياًّ؛ فلا يجمع نحو: (بَرَقَ بَحْرُهُ)، و(مَعْد يِكَرِبَ)، وإمَّا صفةً تقبل التاء، أو تَدُلُّ على التفضيل، نحو: (قَائِم) و (مُذْنِب)، و (أَفْضَل)؛ فلا يجمع نحو: (جَرِيح)، و(صَبُور)، و(سَكْرَان)، و(أَحْمَرَ). "أوضح المسالك" (٥١/١)

[التقديرُ][1] للتعذر، أو الثقل: كـ(عصا[2])[3]، و(غلامي[4]) مطلقاً، و(قاضٍ[5]) رفعاً وجرّاً، و(مسلميَّ) رفعاً[6]، ومنه المحكيُّ مطلقاً[7]، والمثنى المتصل بالساكن رفعاً، والأسماء الستة، والجمع المتصل[8] به[9].

---

[1]كلمة (التقدير) ممسوحة من (ص).

[2]ويسمى المقصور، وهو: كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو: (عصا، ورحى)، والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأن في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ١٩٧٢، "اللمع في العربية"، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت (١٦)

[3]في (ث) كتبت (عصا) بالألف المقصورة.

[4]المضاف إلى ياء المتكلم يكسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلا، ولا مثنى، ولا جمعا. الصبان، محمد بن علي، ط١، ١٩٩٧م " حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان (٤٢١/١)

[5]المنقوص: كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة، نحو: (القاضي والداعي)، وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين. . ، فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة. "اللمع في العربية" (١٤)

[6]تقلب واو الجمع ياء، ثم تدغم في جمع المذكر السالم عند إضافته إلى ياء المتكلم، فعلامة رفعه حرف تقديري. "الأصول في النحو" (٣٦٥/٢)، "عجالة البيان" (١١٣)

[7]ما يُحكى من الكلم؛ إذا سمي به على ثلاث جهات: إحداها: أن تكون جملة، وجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية تقول: (هذا تأبّط شراً، ورأيت تأبّط شراً، ومررت بتأبّط شراً)، والثاني: أن يشبه الجملة، وهو على خمسة أضرب: اسم موصول، واسم موصوف، وحرف مع اسم، وحرف مع حرفٍ، وفعل مع حرف، فجميع هذا تدعه على حاله قبل التسمية من الصرف وغير الصرف؛ لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة، ولا بشيء من هذه دون صاحبه، نحو رجل سميته: (خيراً منك، ومأخوذاً بك، أو ضارب رجلاً) فتقول: (رأيت خيراً منك، وهذا خير منك، ومررت بخير منك)، فإن سميت به امرأة لم تدع التنوين وحكيته كما كان قبل التسمية من قبل، والثالث: أن يكون اسماً مثنى، أو مجموعاً على حد التثنية، حكيت التثنية، فقلت: (هو زيدان، ومررت بزيدين، ورأيت زيدين) فتحكي التثنية ولفظها وإن أردت الواحد. "الأصول في النحو" (١٠٤/٢ -١١١)، وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة، كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرَشِيّاً) رَدًّا على من قال: (إنَّ في الدَّارِ قُرَشِياً)، وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرةً، والسؤال بـ(أيّ)، أو بـ(مَنْ) حُكي في لفظ (أيّ)، وفي لفظ (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنيه وجمع. "اللمع في العربية" (٢٣٤)، "شرح ابن عقيل" (٨٩/٤-٩٠)، " أوضح المسالك" (٢٨٠/٤)

[8]في (ث) المتصلة به.

[9]إن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمة، أولها ساكن، مثل: (غاب حارسا الحقل)، و(أقبل زارعا الحديقة) -فإن علامة التثنية، وهي الألف تحذف نطقًا لا خَطًّا، ويرجح النحاة في إعرابه أن يقال: إنه مرفوع بألف مقدرة. . . ، وكذلك الشأن في جمع المذكر، فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة، فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعًا، وياؤه نصبًا وجرًّا في النطق، لا في الكتابة، تقول: (جاء عالمو المدينة)، و(كرمت عالمِي المدينة)، و(سعيت إلى عالمِي المدينة)، ويرتضي النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة، ويعدون هذه الحالة كحالة المثنى في أنها من مواضع الإعراب التقديري، =

غير المنصرف[١]**:** ما فيه علة متكررة، أو علتان[٢].

فالمتكررةُ: ألفا التأنيث والجمع ولو في الأصل، كـ(حضاجر)[٣]، أو التقدير، كـ(سراويل) وشرطه: الوزنان بلا هاء[٤]، و(جوارٍ) رفعاً، وجرًّا، كـ(قاضٍ)، وغيرها. [٥]

لا الإعراب اللفظي، وتقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن، مثل: (جاء أبو الفضل)؛ وذلك لحذفها في النطق فقط؛ أما في الخط فلا بد من كتابتها. فإن رُوعي المكتوب فلا تقدير. "النحو الوافي" (١/ ١٥٩) (١/٢٠٤)

[١] الاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الأعراب والتنوين، كـ(زيد، ورجل) ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر، كـ(أحمد، ومروان) إلا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويسمى: غير المنصرف، واسم المتمكن يجمعها، وقد يقال للمنصرف: الأمكن. "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥)، "أوضح المسالك" (١/٧٢-٧٣)

[٢] يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

عـدل ووصـف وتأنيـث ومعرفـة	وعجمـة ثـم جمـع ثـم تركيـب
والنـون زائـدة مـن قبلهـا ألـف	ووزن فعـل وهـذا القـول تقريـب

"شرح ابن عقيل" (٣/٣٢٠)، "الأصول في النحو" (٢/٨٠)

[٣] حَضَاجِرُ: علم لجنس الضبع، منقول عن جمع (حِضَجْر) بمعنى عظيم البطن واسعه. وحَضاجِرُ: معرفة، ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنه اسم للواحد على بنية الجمع "لسان" (حضجر/٤/٢٠٢)

[٤] يمنع من الصرف: الجمع المشبه (مفاعل، أو مفاعيل)، أي: في كون أوله مفتوحًا، وثالثه ألفًا غير عوض، يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف. **"حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"** ومعه "شرح الشواهد للعيني"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية – أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين (٣/٣٥٤-٣٥٥)، "أوضح المسالك" (٤/١١٦-١١٨)

[٥] ما يقوم مقام علتين في منع الصرف اثنان: أحدهما: ألف التأنيث: مقصورة كانت، كـ(حبلى)، أو ممدودة، كـ(حمراء)، والثاني: الجمع المتناهي، كـ(مساجد، ومصابيح)، ولو تقديراً، كـ(سراويل)، فهو ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد فقيل: إنه أعجمي حُمِلَ على مُوَازنة من العربي وقيل: إنه منقول عن جمع (سِرْوَاله)، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك، وإذا كان (مَفَاعل) منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً، فتنقلب ياؤه ألفاً، فلا يُنَوَّن كـ (مَدَارَى)، والغالبُ أن تبقى كسرته، فإذا خلا من (أل)، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر مُجْرَى (قاض، وسارٍ) في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ (الأعراف /٤١)، ﴿وَالفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (الفجر/١-٢)، وفي النصب مُجْرَى (دراهم) في سلامة آخره، وظهور فتحته، نحو: [سِيْرُوا فِيهَا ليالِيَ] (سبأ/١٨) " شرح ابن عقيل" (٣/٣٢١)، "أوضح المسالك" (٤/١١٦-١١٨)

العدلُ[1]: وهو خروجه عن الأصل بلا قياس، كـ(ثلاث، ومثلث، وأُخَر، وجمُعَ) ولو تقديراً، كـ(عمر)[2].

والوصفُ الأصليُّ لا يعتبر مع العلمية[3][4].

و[التأنيثُ]: [5] لفظاً، أو معنىً: بشرط العلمية، ولا يجب في المعنوي إلا أعجمياً، أو متحرك الأوسط[6]، أو زائداً على الثلاث[7].

والعجمةُ: بشرط العلميةِ في أول استعمالها، والزيادةِ، فَصُرِف(نوح، ولمك)[8].

---

[1] معنى العدل: أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر، نحو: (عمر)، وأنت تريد (عامرا)، (وزفر)، وأنت تريد (زافرا)، ومن ذلك: (مثنى، وثلاث، ورباع) لا تصرف ذلك للوصف، وأنه معدول عن (اثنين وثلاثة وأربعة). "اللمع في العربية" (١٥٦)، "الأصول في النحو" (٨٨/٢)، "أوضح المسالك" (١٢٢/٤-١٢٣)

[2] في (ث) كعمرو.

[3] في (ث) والوصفت الأصل ولا يعتبر مع العلمية.

[4] العلل -كما يسميها النحاة- تسع معينة، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية. أما السبعة الباقية فلفظية، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين، فالاسم يمنع من الصرف: للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو الوصفية مع وزن الفعل، أو الوصفية مع العدل، وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة، أو العلمية مع وزن الفعل، أو العلمية مع العدل، أو العلمية مع التركيب، أو العلمية مع التأنيث، أو العلمية مع العجمة، أو العلمية مع ألف الإلحاق. " النحو الوافي" (٢١٦/٤)

[5] في (ص) كلمة (التأنيث) ممسوحة.

[6] في (ث) الوسط.

[7] التأنيث، أي: بغير الألف، لما تقدم من استقلالها بالمنع، فإن كان بـ(التاء) مُنع مع العلمية مطلقا، أي: سواء كان ما هي فيه علما على مؤنث، كـ(فاطمة)، أو على مذكر، كـ(طلحة)، وسواء كان زائدا على ثلاثة أم لا، محرك الوسط أم لا، أعجميا أم لا، منقولا من المذكر إلى المؤنث أم لا، وإن كان مؤنثا بغير التاء، وهو الموضوع للدلالة على مؤنث، ويُسمّى مؤنثا بالتعليق، فهو مؤثر في منع الصرف أيضا، مطلقا في الأحوال المتقدمة. لكن لا يتحتم تأثيره في المنع إلا إن زاد ما هي فيه على ثلاثة أحرف، كـ(زينَب)؛ لأن الزائد فيه منزَّل منزلة التاء، أو كان ثلاثيا محرك الوسط، نحو (سَقر)؛ لتنزيل حركته منزلة الزائد، أوكان أعجميا، نحو (بلْخ) اسم بلدة؛ لأن العجمة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع، أو منقولا من المذكر إلى المؤنث، نحو: (زيد) إذا سُمّي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل عادل خفة اللفظ، وما عدا ذلك من الثلاثي يجوز فيه وجهان الصرف؛ نظرا إلى خفة وسطه بالسكون، وعدمه؛ نظرا إلى وجود السببين، والمنع أرجح عند الجمهور. "أوضح المسالك" (١٢٥/٤)

[8] إنما تؤثر العجمة إذا كان الاسم من أوضاع العجم، وعلميته في اللغة العجمية، وزائدا على الثلاثة، نحو: (إبراهيم)، و(إسماعيل)، و(إسحاق)، و(يعقوب)، وخرج الثلاثي، ولو كان عَلَماً في العجمية؛ لأنها سبب ضعيف، فلا تؤثر في الثلاثي. "مغني اللبيب" (٨٣٦/٢) "أوضح المسالك" (١٢٥/٤)

ووزنُ الفعل: وشرطه أن يخصه[1]، أو في أوله زيادةُ الفعل غير قابل للتاء، كـ(أسود)[2].

والتركيبُ من اسمين بلا نسبة: بشرط العلمية[3].

والألفُ والنونُ المزيدتان: بشرط العلمية في الاسم، وعدم (فعلانة) في الصفة، كـ(رحمن)، ولو احتملت الأصالة فوجهان، كـ(حسان)[4].

ولو نُكِّرَ ما فيه علميَّةٌ مؤثِّرةٌ صُرِف؛ إلا نحو: (أحمر)، وتنكيره[5] أن يُرَاد به واحد مما سُمِّي به، أو الصفة المشهورة لمسماه[1]، ومنسوبُه:

---

(١)وزن الفعل المانع من الصرف: هو ما يختصُّ بالفعل، ويغلب عليه، نحو: (أحمد، وأعْصُر)؛ لأنَّ (أَفْعَل، وأَفْعُل) في الأفعال أكثر منه في الأسماء، فأمَّا (فُعِل) فمن المختصّ بالأفعال، و(الدُّئِل): اسم لدويّبة تشبه الهرَّة، وهو في الأصل فِعْلٌ نقل فسُمِّي به، على أنَّ جماعة لا يثبتونه، وقيل: هو مغيّر، وأمَّا ما يوجد من الأوزان في الاسم والفعل كثيراً فمصروف؛ لأنَّ الفرعيَّة لم تثبت فيه؛ إذ ليس تغليب حكم الأفعال فيه أولى من العكس، بخلاف المختصّ والغالب. "الأصول في النحو" (٥٠٦/١ – ٥٠٧) "أوضح المسالك" (١٢٦/٤-١٢٨)

(٢)يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل بشرطين هما: ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة، ويتحقق الشرطان في الوصف الذي على وزن (أفعل)، ومؤنثه (فعلاء، أو فعلى)، نحو: (أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجمل وجملاء)، ونحو: (أفضل وفضلى، وأحسن وحسنى. وأدنى ودنيا). . . فهذه الألفاظ - وأشباهها ممنوعة من الصرف؛ لتحقق الشرطين. "النحو الوافي" (٢١٩/٤)

(٣)المراد به تركيب المزج، وهو أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد؛ بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن، نحو: (معد يكرب)، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفرداً، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه، كـ(هرمز) من (رام هرمز)؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، وقد يبنيان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول، فيسكن تشبيهاً بـ(خمسة عشر)، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات " "أوضح المسالك" (١٢٥/٤) "اللمع في العربية" (١٦٠) "

(٤)زائدا (فعلان) يمنعان مع العلمية في وزن (فعلان)، وفي غيره، نحو: (حمدان، وعثمان، وعمران، وغطفان، وأصبهان)، وعلامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كسقوطهما في رد (نسيان، وكفران) إلى (نسي، وكفر)، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: (حسان)؛ إن جعل من (الحس) فوزنه (فعلان)، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، وإن جعل من (الحسن) فوزنه (فعال)، وحكمه أن ينصرف، وفي الصفة إذا كان على وزن (فعلان) -بفتح الفاء وسكون العين- بشرطين: أن تكون وصفيته أصيلة، أي: غير طارئة، وأن يكون تأنيثه بغير التاء مثل: (لحيان)، لكبير اللحية، ومثال الآخر: (عطشان، غضبان، سكران، ريان. . .)؛ فإن أشهر مؤنثاتها: (عطشى، غضبى، سكرى). "النحو الوافي" (٢١٧/٤)

(٥)في (ص) وتنكره. وما أثبته أولى.

منصرف، لا مصغره[٢]؛ إلا لو زالت العلة[٣]، كالجمعِ، والعدلِ، ووزنٍ يخص الفعل[٤].

وحكمُهُ: أن لا يُنَوَّنَ، ولا يُكْسَرَ؛ إلا للتناسب، أو الزُّحافِ جوازاً[٥]، أو الضرورة وجوباً[٦]، كالكسر باللام، والإضافة. [٧]

---

[١]أن يراد به واحد غير معين، أو يراد الصفة المشهورة لمسماه، كـ(الجود) لحاتم، و(الشجاعة) لأسامة. "عجالة البيان" (١٢١)

[٢]يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب: الأول: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر، تقول: (رُبَّ فاطمةٍ، وعمرانٍ، وعمرٍ، ويزيدٍ، وإبراهيمٍ، ومعد يكربٍ، وأرطىً)، والثاني: التصغير المزيل لأحد السببين، كـ (حميد، وعمير) في: (أحمد وعمر)، وعكس ذلك، نحو: (تِحلئ) عَلَمًا، فإنه ينصرف مكبرا، ولا ينصرف مصغرا؛ لاستكمال العلتين بالتصغير، وهما: العلمية والوزن؛ فإنه يصير بعد التصغير (تُحيلئ)؛ على وزن (تدحرج): مضارع (دحرج)، و(تِحلئ): هو القشر الذي على وجه الأديم، مما يلي منبت الشعر، والثالث: التناسب، والرابع الضرورة، وسيأتي الكلام عنهما. "أوضح المسالك" (١٣٥/٤-١٣٦).

[٣]في (ث) العلمية

[٤]جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة إلا خمسة أنواع: (أفعل) إذا كان نعتا، نحو: (أزهر)، وما كان آخره ألف التأنيث، نحو: (حبلى، وحمراء)، وما كان على (فعلان) مؤنثه (فعلى)، نحو: (سكران، وسكرى)، وما كان جمعا بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: (مساجد، وقناديل)، وما كان معدولا عن العدد، نحو: (مثنى، وثلاث، ورباع)، وما أشبه ذلك. "أسرار العربية" (٢٧٤ – ٢٧٦)

[٥]الزحاف: تغيير يلحق الجزء الثاني من السبب، قال ابن جني: "ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحِفلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحَّة الإعراب، كذلك قال أبو عثمان وهو كما ذَكَر". "الخصائص" (٣٣٣/١)

[٦]إرادة التناسب: كقراءة نافع، والكسائي: ﴿سلاسلا﴾ (الدهر/٤)، و: ﴿قواريرا﴾ (الإنسان/١٥)، وقراءة الأعمش ﴿وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾(نوح/٢٣)، والضرورة وجوبا لدفع بطلان الوزن، كقوله:

ويــوم دخلــت الخــدر خــدر عنيــزة ....

وعن بعضهم: اطِّراد ذلك في لغة. "أوضح المسالك" (١٣٦/٤-١٣٧)، والشاهد صدر بيت لامرئ القيس من معلقته.

[٧]جميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام، أو أُضيف جُرَّ في موضع الجَرِّ، وإنما فُعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال، وما يؤمن معه التنوين. "الأصول في النحو" (٢/ ٧٩)

المرفوعات

المرفوعاتُ[1]:

الفاعلُ: ما أُسنِدَ إليه المعروفُ، أو شبهُهُ، وحقُّهُ: أن يليَه، ولا يتقدَّمَ عليه. ولا يتعدَّدُ، ولا يُحذَفُ[2].

ولو عُدِمت قرينتُهُ[3]، أو اتَّصلَ، أو كانَ مفعولُه بعد (إلا): متوسطةً، أو معناها، وجب تقديمُهُ[4].

---

[1] وجوه الإعراب: هي الرفع، والنصب، والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع: علم الفاعلية، والفاعل: واحد ليس إلا، وأما المبتدأ، وخبره، وخبر (إنَّ) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما، ولا) المشبهتين بـ(ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه. وإنَّما بدئ بالمرفوع؛ لأنَّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع، ولا منصوب معه ولا مجرور، ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلا ومعه مرفوع لفظاً أو تقديراً. "الأصول في النحو" (٣٧/١)

[2] أي: ما أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه: وهو المصدر المعلوم، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وما في حكمها، وعرف الفاعل تعريفا جامعا مانعاً، فقيل: هو اسْمٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصلي المحلِّ والصيغة، فالاسم، نحو: (تَبَارَكَ اللهُ)، والمُؤَوَّل به، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾(العنكبوت: ٥١)، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: (أَتـىَ زَيْدٌ)، و (نِعْمَ الفَتَى)، ولا فرق بين المتصرف، والجامد، والمُؤَوَّل بالفعل، نحو: ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ (النحل: ٦٩)، ونحو: (وَجْهُه) في قوله: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ)، و (مُقَدَّم) رافع لتوهم دخول، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، و (أَصْلِيُّ المحلِّ) مخرج لنحو: (قَائِمٌ زيد)؛ فإن المسند، وهو قائم: أصْلُه التأخيرُ؛ لأنه خبر، وذكر (الصيغة) مخرج لنحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ) بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعَة عن صيغة ضَرَبَ. انظر " أوضح المسالك" (٨٣/٢)، "الأصول في النحو" (٣٨/١)

[3] في (ث) قرينة

[4] يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع منها: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: (ضرب موسى عيسى)، فيجب كون (موسى) فاعلا، و(عيسى) مفعولا، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين، ومنها: إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور، نحو: (ضربت زيدا) فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره، نحو: (ما ضرب زيدا إلا أنا)، ومنها: إذا انحصر المفعول بـ(إلا) أو بـ(إنما) وجب تأخيره، فمثال المفعول المحصور بـ(إنما): (إنما ضرب زيد عمرا)، ومثال المفعول المحصور بـ(إلا): (ما ضرب زيد إلا عمرا). ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ط٢٠، ١٩٨٠، **"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه (١٠٠/٢-١٠١)

ولو اتَّصلَ مفعولُهُ لا هو، أو اتَّصلَ به ضميرُ المفعول، أو كان بعد (إلَّا) أو معناها، وجب تأخيرُهُ[1].

وقد يُحذَفُ عاملُهُ بقرينة، ويجب؛ لو فُسِّر، نحو: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] [النساء: ١٧٦]، وقد يحذفان معاً[3].

[1]يجب تقدم المفعول به على الفاعل في مواضع، وهي: أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل نحو: (ضربني زيدٌ)، وأن يَتَّصِل بالفاعل ضميرُ المفعولِ، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾(البقرة/١٢٤)، ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ (غافر/٥٢)، ولا يُجِيزُ أَكْثَرُ النحويين، نحو: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) لا في نثرٍ ولا في شعرٍ، وأجازه فيهما الأخفشُ، وابنُ جِنِّي، وَالطُّوَالُ، وابنُ مالكٍ احتجاجاً بنحو قوله:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والصحيحُ جَوَازُه في الشعر فقط، والثانية: أن يُحْصَرَ الفاعلُ بـ(إنما)، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ (فاطر/٢٨)، وكذا الحَصْرُ بـ(إلاّ) عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

مَـا عَـابَ إلاّ لَئِـيمٌ فِعْـلَ ذِي كَـرَمٍ ... وَلاَ جَفَـا قَـطّ إلاّ جُبَّـأ بَطَـلاَ

" أوضح المسالك" (٢/ ١٢٥-١٢٩)

[2]إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (من قرأ؟) فتقول: (زيد). التقدير: (قرأ زيد)، وقد يحذف الفعل وجوبا، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾(التوبة/٦)، فـ(أحد): فاعل بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: (وإن استجارك أحد استجارك)، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن)، أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا، ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾(الانشقاق/١) فـ(السماء): فاعل بفعل محذوف، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت، وهذا مذهب جمهور النحويين البصريين، وذهب جمهور النحويين الكوفيين إلى أن الاسم بعد (إن، وإذا) فاعل للفعل المذكور، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الاسم المرفوع بعد (إن وإذا) الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. "شرح ابن عقيل" (٨٦/٢) مستفادا من تعليق المحقق، "أوضح المسالك" (١٢٧/٣)

[3]أي: الفعل والفاعل، كما يقال: (أقام زيد؟) فتقول: (نعم)، أي: (نعم قام زيد).

نائبُ الفاعل[١]**:** ما أُسنِدَ إليه المجهولُ، أو شبهُهُ[٢]، ولا تقع الثاني من باب (علمت)، والثاني والثالث من باب (أعلمت)[٣]، ولا المفعولُ له، ولا معه[٤]، ولا فيه، والمصدرُ؛ إلا لو أفاد[٥].

الأوَّلُ من باب أعطيت أولى[٦].

ولو وُجِدَ المفعولُ به تعيَّنَ، وإلا فسواء.

---

[١]هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير: (المفعول الذي لم يسم فاعله)؛ لصدقه على (ديناراً) من: (أُعطِيَ زيدٌ ديناراً)، وعدم صدقه على الظرف، وغيره مما ينوب عن الفاعل، وإن أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره. "حاشية الصبان" (٨٦/١)، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، ط١، ١٩٨٤، **"شرح شذور الذهب"** تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق (٣٣٣)

[٢]أي: ما أسند إليه الفعل المبني للمجهول، أو المصدر المجهول، أو اسم المفعول. "عجالة البيان" (١٢٧)

[٣]إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين: الثاني منهما خبر في الأصل، كـ(ظن) وأخواتها، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، كـ(أرى) وأخواتها، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظن)، والثاني والثالث في باب (أعلم)، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب ظن، ولا باب أعلم لكن يشترط ألا يحصل لبس. "شرح ابن عقيل" (١٢٥/٢- ١٢٦)

[٤]لا ينوب المفعول له عن الفاعل؛ لزوال النصب الذي هو علامة كونه علة، ولا المفعول معه؛ لزوال الواو التي هي علامته. "عجالة البيان" (١٢٧)

[٥]إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة، أي: صالحا لها، نحو: (سير يوم الجمعة)، و(ضرب ضرب شديد)، و(مُرَّ بزيد)، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف، والمصدر، والجار والمجرور، ويستوي عند عدم ذكر المفعول إنابة أيِّ نوع من هذه الأنواع. "شرح ابن عقيل" (١١٩/٢)

[٦]إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله؛ فإن كان من باب (أعطى)، فيجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني، فتقول: (كُسِي زيدٌ جبة)، و(أُعطِي عمروٌ درهما)، وإن شئت أقمت الثاني، فتقول: (أُعطِي عمرا درهمٌ)، و(كُسِيَ زيدا جبةٌ)؛ إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن، هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني لبس، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول، وذلك نحو: (أعطيت زيدا عمرا) فتتعين إقامة الأول. "شرح ابن عقيل" (١٢٤/٢)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٤)

وإذا أُسنِدَ المشتقُّ[١] إلى ظاهر المذكر، ونحوه: فهو مفردٌ مذكَّرٌ، كـ(جاء طلحةُ)[٢]، ولو إلى مؤنَّثٍ آدميٍّ مُتَّصلٍ: فالتأنيثُ واجبٌ، أو غيرِ آدميٍّ، أو منفصلٍ: فوجهان[٣]، ولو إلى ضميرِ المذكَّرِ، ونحوه: [٤] فكالظاهر، أو ضميرِ غيرهما: فالتأنيث[٥]، وظاهرِ المثنى: كالمفرد مطلقا[٦]، وضميرِهِ: [كضميره][٧] في التأنيث[٨]، وظاهرِ[٩] جمعِ المذكَّرِ السالمِ: كالمفرد[١٠]، والمؤنَّثِ السَّالمِ، والمكسَّر، وما في حكمِهِ: [١١] كغير الآدمي، [نحو: ﴿ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[١٢] [يونس: ٩٠]] [١٣]

---

[١]من الفعل وشبهه، واحترز به عن الظرف العامل، والمستعار العامل، وأفعال المدح والذم؛ إذ يجوز: (نعم المرأة). "عجالة البيان" (١٢٧)

[٢]إن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع؛ لأنه لا ضمير فيه تقول: (قام زيد)، و(قام الزيدان)، و(قام الزيدون) كله بلفظ واحد في (قام)، فإن كان فيه ضمير جئت بعلامة التثنية والجمع، تقول: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا). "اللمع في العربية" (٣١- ٣٢)

[٣]إن كان الفاعل مؤنثا جئت في الفعل بعلامة التأنيث، تقول: (قامت هند)، و(قعدت جمل)، فالتاء علامة التأنيث، فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق التاء وتركها مخيراً، تقول: (حسنت دارك)، و(اضطرمت نارك)، وإن شئت (حسن، واضطرم)؛ إلا أن إلحاقها أحسن من حذفها، فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حُسنا، تقول: (حسن اليوم دارك)، و(اضطرم الليلة نارك). "اللمع في العربية" (٣٢)

[٤]أي: المذكر: لفظا، وحقيقة، كـ(زيد)، أو المؤنث لفظا، كـ(طلحة).

[٥]تقول: (الناقة سارت)، و(الشمس طالعة).

[٦]في: الإفراد، والتذكير، تقول: (قام الزيدان)، و(طلعت، أو طلع شمسان).

[٧]في (ث) سقطت (كضميره)

[٨]والتذكير، لا في الإفراد، تقول: (الزيدان قاما، والشمسان طلعتا).

[٩]في (ث) وظاهر الجمع جمع المذكر

[١٠]ما لم يكن في حكم المكسر، تقول: (جاء المسلمون).

[١١]المراد بما في حكم المكسر: ما جمع بواو ونون، مع نوع تغيير، كـ(سنون، وأرضون، وبنون). "عجالة البيان" (١٢٧)

[١٢]ولك في كل جماعةٍ: تذكيرُ فعلِها، وتأنيثُه، تقول: (قام الرجال)، و(قامت الرجال)، و(قام النساء)، و(قامت النساء)، فمن ذكر أراد الجمع، ومن أنث أراد الجماعة. "اللمع في العربية" (٣٢)

[١٣]الآية لم تذكر في (ث) وهي من الشرح في (ش)

وضميرُ المذكَّرِ السالِمِ: (فعلوا)[1]، [والمكسَّرِ العالِمِ: (فعلتْ، أو فعلوا)][2]، وغيرِ العالِمِ، والمؤنَّثِ: (فعلتْ، افعلْنَ)[3]، واختُلِفَ في نحو: (حمامة)[4]

---

[1] تقول: (المسلمون فعلوا، أو يفعلون، أو فاعلون)

[2] في (ص) و(ث) سقطت، وهي في (ش)

[3] أي: بالتاء أو النون، نحو: (الأيام ذهبت، أو ذهبن)، و(النساء ذهبت، أو ذهبن)، والتاء أو الصيغة في غير الفعل، نحو: (الأيام فاعلة، أو فاعلات، أو فواعل).

[4] أي: مما يُميَّز واحده بالتاء، ويجري فيه التأنيث الحقيقي، كـ(حمامة، ودجاجة، وبقرة)، بخلاف نحو: (تمرة)، فقال ابن الحاجب ومن تبعه: "يجوز في المشتق المسند إلى مثله التذكير والتأنيث"، والظاهر أنه لا يجوز التذكير إذا أريد به الأنثى. "عجالة البيان" (١٢٩)

ولو تنازعَ[١] عاملانِ فيما بعدهما فإعمالُ الثَّاني أولى عند البصريَّةِ، فيُضْمَرُ الفاعلُ في الأوَّلِ على وفْقِه، نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)[٢]، ويظهرُ المفعولُ لو كان ضروريَّاً[٣]، نحو: (عَلِمْتُنِي قائماً، وعلمْتُ زيداً قائماً)، وإلا حُذِف، أو أُضْمِرَ[٤].

---

[١] التنازع: لغة: التجاذب، واصطلاحا: أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى، وإن ذلك جائز بشرطين: أحدهما: أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف، ولا بين الحرف وغيره، والثاني: ألا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً؛ بل متأخراً؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: (زَيْداً ضَرَبْتُ، وَ أَكْرَمتُ)؛ لتقدمه، ولا في نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدا، وأَكْرَمْتُ)؛ لتوسطه، وجوز ذلك بعضهم فيهما، ومثالُ تنازع العاملين معمولاً قولُه تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف/٩٦)، فـ (آتوني)، (وأفرغ): عاملان طالبان لـ(قطرا)، ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمول: (ضَرَبْتُ، وَأَهَنْتُ زَيْداً يَوْمَ الْخَمِيس)، ولا بد من ارتباط العاملين في باب التنازع إما بعاطف، كما في: (قاما، وقعد أخواك)، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا﴾ (الجن/٤)، ﴿ وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا ﴾ (الجن/٧)، أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو: ﴿ تعالوا يستغفر لكم رسول الله ﴾ (المنافقون/٥)، ونحو: ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ (الكهف/٩٦)، أو جوابية السؤال، نحو: ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾(المائدة /١٧٦)، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز: (قام قعد زيد). الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي، ط١، ١٩٩٧، " حاشية الصبان"، دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٩/١)، "شرح شذور الذهب" (٥٣٩- ٥٤٠)

[٢] الكوفيون يختارون إعمال الأول؛ لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير؛ لقربه، فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، وذلك نحو: (قام وقعد أخواك)، و(قام وضربتهما أخواك)، و(قام ومررت بهما أخواك)، وهذا على قول الكسائي في حذف الضمير من الأول، وأما عند غيره فتقول: (قاما وقعدا أخواك)، فيضمر الفاعل في الأول على وفق فاعل الثاني، مطابقا له في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهو الأقوى؛ لأن عدم الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهو عمدة. "شرح قطر الندى" (١٩٧)، "عجالة البيان" (١٣١)، "شرح ابن عقيل" (١٦٣/٢)

[٣] إذا أعمل الثاني، واقتضى الأول مفعولاً فمفعوله إن كان ضروريا يذكر اسما ظاهرا لا ضميرا؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، والمفعول الضروري كالمفعول الثاني من باب علمت؛ إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه. "عجالة البيان" (١٣١)

[٤] إذا لم يكن المفعول ضروريا.

المبتدأُ: ما أُسنِدَ إليه بلا عاملٍ لفظيٍّ[١].
وعاملُهُ: معنى الابتداء[٢].
وحقُّهُ: أن يُقَدَّمَ على الخبر[٣].

ويجبُ؛ لو تضَمَّن ما له الصدر، كـ(من عندك؟)، أو كان خبرُهُ فعلاً له، كـ(زيدٌ قامَ)، أو بعدَ (إلّا)، أو معناها، أو معرفتين، أو متساويين؛ إلا بقرينة[٤].

وقد يُحذَفُ[٥]، ويجبُ في نعتٍ مقطوعٍ، نحو: (الحمدُ لله الحميدُ)، ومصدرٍ نائبٍ عن فعلِهِ، نحو: (سمعٌ وطاعةٌ)[٦]

---

(١)هذا التعريف ليس جامعا؛ لأنه لا يشمل الصفة الرافعة لاسم بعد نفي أو استفهام، ومن التعريفات الجامعة: المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلته مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مُخبَرٌ عنه أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفى به، فالاسمُ نحوُ (اللهُ رَبُّنَا) و (مُحَمَّدٌ نبَيُّنَا) والذي بمنزلته نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة/١٨٤)، والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ (فاطر/٣)، و (بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)؛ لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ، ومنه عند سيبويه [بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ] (القلم/٦)، وعند بعضهم (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) وَالوَصْف نحو (أَقَائِمٌ هذَانِ). "أوضح المسالك" (١/١٨٤)

وعرف الزمخشري المبتدأ والخبر معا بقوله: هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: (زيد منطلق)، والمراد بالتجريد: اخلاؤهما من العوامل التي هي (كان، وإنَّ، وحسبت، وأخواتها)؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣)

(٢)وقال الزمخشري: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣)

(٣)ولهذا جاز الإضمار قبله نحو: (في داره زيد)، وامتنع (صاحبها في الدار). "عجالة البيان" (١٣٣)

(٤)يجب تقدم المبتدأ وتأخر الخبر في أربع مسائل ذكرها المصنف، وذكر أمثلة على اثنين منها، ومثال الثالث: ﴿إِنمَّاَ أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ (هود/١٢)، أو لفظاً، نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ ﴾(آل عمران/١٤٤)، ومثالا الرابع، نحو: (زيد أخُوك)، و(أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي). " أوضح المسالك" (١/٢٠٦-٢٠٨)

(٥)قد يحذف المبتدأ تارة، وقد يحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف، نحو قول الله سبحانه: ﴿ طاعة وقول معروف ﴾(محمد/٢١)، أي: (طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما)، وإن شئت كان التقدير (أمرنا طاعة). " اللمع في العربية" (٣٠) "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٤- ٤٥)

(٦)ذكر هنا موضعين من مواضع حذف المبتدأ وجوبا، وهي أربعة مواضع، وبعضهم عد ستة مواضع، وهي ما ذكره، والثالث: أن يكون الخبر مخصوص (نعم، أو بئس)، نحو: (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل عمرو)، فزيد وعمرو: خبران لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (هو زيد)، أي: الممدوح (زيد)، و(هو عمرو)، أي: (المذموم عمرو)، والرابع: ما حكى الفارسي من كلامهم: (في ذمتي لأفعلن) فـ(في ذمتي): خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير (في =

وحقُّهُ: أن يكونَ معرفةً[1]؛ إلا لو أفادَ، نحو: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾[البقرة: ٢٢١]، (وفي الدار رجلٌ)، و(سلامٌ عليكم)[2].

ذمتي يمين)، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم، والخامس: مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لا سيما) نحو: (لا سيما زيد) برفع (زيد)، والسادس: المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل، نحو: (سقيا لك)، و(رعيا لك)، فـ(لك) خبر مبتدأ محذوف وجوبًا؛ ليلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل، أي: (وهذا الدعاء لك) نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي، وعندي، أي: "الصبان" أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل؛ لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة، أما نحو: (سقيا لزيد، ورعيا لعمرو) فالظاهر أن اللام لتقوية العامل، ومدخولها معمول للمصدر، فاحفظ هذا التحقيق. انظر "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٥٤-٢٥٦) "حاشية الصبان" (٣٢٣/١)

(١) ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة، والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكروه في خمسة عشر أمرًا. " حاشية الصبان " (٢٩٩/١)، وقد ذكر ابن مالك منها ستة: أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: (في الدار رجل)، و(عند زيد نمرة)؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: (قائم رجل)، الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: (هل فتى فيكم؟)، والثالث: أن يتقدم عليها نفي، نحو: (ما خلٌّ لنا)، والرابع: أن توصف، نحو: (رجل من الكرام عندنا)، والخامس: أن تكون عاملة، نحو: (رغبة في الخير خير)، والسادس: أن تكون مضافة، نحو: (عمل بر يزين). "شرح ابن عقيل" (٢١٥/١- ٢١٨)، " أوضح المسالك" (٢٠٣/١-٢٠٥)

(٢) وإنَّما كان المبتدأ معرفة في الأمر العامّ؛ لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عَّما لا يعرف، فأمَّا إذا وُصِفتْ النكرة فالإخبار عنها مفيد لتخصُّصها، وأمّا قولهم: (سلام عليكم) فالاسم واقع موقع الفعل، أيْ: (سلَّم الله عليكم) وأمَّا إذا تقدَّم الخبر، وكان ظرفا فلتخصَّص المبتدأ بالظرف المخصوص، وأمّا قولهم (ما أحدٌ في الدار) فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق "اللباب في علل البناء والإعراب" (١٣٠/١- ١٣١)

الخبرُ: ما أُسنِدَ إلى المبتدأ[١]، وهو عامِلُهُ في الأصحِّ[٢]، ويطابقُهُ؛ لو كان مشتقًّاً.

وقد يتعدَّدُ[٣]، ويكونُ جملةً بعائدٍ ولو تقديراً[٤]، إلا خبر [ضمير][٥] الشأن[٦]، وظرفاً متعلِّقاً باسمٍ، أو فعلٍ[٧].

---

[١] وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة. "شرح ابن عقيل" (٢٠١/١)، "أوضح المسالك" (١٩٤/١)

[٢] العامل في الخبر: لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر: الابتداء، فالعامل فيهما معنوي، وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه. " شرح ابن عقيل" (٢٠١/١)، "أسرار العربية" (٨٥)

[٣] اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: (زيد قائم ضاحك)، فذهب قوم منهم ابن مالك إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد، نحو: (هذا حلو حامض) أي: مزٌّ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأول، ومنهم من منع تعدد الخبر مطلقا، وهو اختيار ابن عصفور، ومنهم من منع تعدده مختلفا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي الفارسي. وقد ذكر محيي الدين عبد الحميد أنه لا خلاف بين النحاة في جواز تعدد الخبر إن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما، نحو: (حلو حامض)، وفي هذا نظر بناء على ما نقلته من شرح ابن عقيل. فلينظر. "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٥٧)، " أوضح المسالك" (٢٢٨/١)، "حاشية الصبان" (٣٢٤/١)

[٤] الخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خال عن الضمير، ومتضمن له، وذلك (زيد غلامك)، و(عمرو منطلق)، والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك (زيد ذهب أخوه)، و(عمرو أبوه منطلق)، و(بكر إن تعطه يشكرك)، و(خالد في الدار)، وأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط: إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو: (زيد قام أبوه)، وقد يكون الضمير مقدرا، نحو: (السمن منوان بدرهم)، التقدير: (منوان منه بدرهم)، أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾(الأعراف/٢٦) في قراءة من رفع (اللباس)، أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة/١-٢)، و﴿الْقَارِعَةُ الْقَارِعَةُ﴾ (القارعة/١-٢)، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: (زيد ما زيد)، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: (زيد نعم الرجل)، ، وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، نحو: (نطقي حسبي الله) " المفصل في صنعة الإعراب" (٤٤) "شرح ابن عقيل" (٢٠٢/١-٢٠٤)

[٥] سقطت (ضمير) في (ث).

[٦] قال ابن مالك في شرح التسهيل: الجملة المتحدة بالمبتدأ معنىً: كلُّ جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة، كـ(حديث، وكلام)، ومنه ضمير الشأن، كـ(نطقي الله حسبي) فـ(نطقي): مبتدأ، وجملة (الله حسبي): خبر عنه، ولا رابط فيها؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى. "حاشية الصبان" (٢٨٧/١-٢٨٨)

[٧] أجاز قوم منهم ابن مالك أن يكون المتعلق المحذوف اسما أو فعلا، نحو: (كائن)، أو (استقر)؛ فإن قدرت (كائنا) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة، واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلا =

وقد يُقدَّمُ(١)، ويجبُ(٢)؛ لو تضَمَّنَ(٣) ماله الصدرُ مفرداً، أو كان خبراً عن (أنَّ) [المفتوحة](٤)، أو ظرفاً خبراً عن نكرة، أو تضَّمنَ المبتدأُ ضميرَه، أو كان بعد (إلا)، أو معناها.

وقد يَدخلُ الفاءُ في خبر [كلٍّ](٥) مضافٍ إلى نكرة، وخبرِ موصولٍ بفعلٍ أو ظرفٍ، وخبرِ نكرةٍ موصوفٍ بهما، ويمنعُهُ: (ليت، ولعل)(٦).

منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: (زيد كائن عندك)، أو (مستقر عندك أو في الدار)، وقد نسب هذا لسيبويه، وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإنَّ كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: (زيد استقر)، أو (يستقر عندك، أو في الدار)، ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضا، وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر (مستقرا) ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة، فيكون التقدير (استقر) ونحوه، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف. "شرح ابن عقيل" (١/٢١٠-٢١٣)

(١)يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: (تميمي أنا) و(مشنوء من يشنؤك) وكقوله تعالى: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ (الجاثية: ٢١)، ﴿وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم﴾ (يس: ١٠)، المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه. قال ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا.

"المفصل في صنعة الإعراب" (٤٤)

(٢)ذكر هنا بعض المواضع التي يجب فيها تقدم الخبر وتأخر المبتدأ، وأمثلتها على الترتيب الذي ذكره هي: (أين زيد؟)، و (عندي أنك فاضل)، و(عندك رجل، وفي الدار امرأة)، و(في الدار صاحبها)، و(إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد)، ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو: (أما عندك فزيد)، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود، نحو: (لله درك)؛ فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب، أو كان الخبر اسم إشارة مكان، نحو: (ثم أو هنا زيد). شرح ابن عقيل" (١/٢٣٩-٢٤٣)، "حاشية الصبان" (١/٣١١)

(٣)في (ص) و(ش) لو ضمن.

(٤)سقطت (المفتوحة) من (ث).

(٥)في (ث) كل.

(٦)قال الرضي: اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) وجوبا، نحو: (أما زيد فقائم)، ولا تحذف إلا لضرورة، و لإضمار القول، كقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ (آل عمران: ١٠٦)، أي: فيقال لهم: أكفرتم، وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيئان: أحدهما الاسم الموصول، إما بفعل أو ظرف، ويدخل في قولنا: الموصول اللام الموصولة أيضا في نحو: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ (النور: ٢)، وصلتها لا تكون إلا فعلا في صورة اسم الفاعل أو المفعول، والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء: أن يكون عاما، وصلته مستقبلة. . . . . ، والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار، نحو: (كل رجل يأتيني، أو أمامك، أو في الدار فله درهم)، وعند سيبويه لا تدخل على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت، والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ، نحو: (زيد =

وقد يُحذَفُ الخبرُ[1] جوازاً، نحو: (خرجت فإذا السَّبُعُ)[2].

ويجبُ؛ لو نابَ عنه غيرُهُ، كخبر (لولا) عامَّاً، نحو: ﴿وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَ﴾[هود: ٩١]، وخبرِ المصدرِ[3] مضافٍ إلى فاعلٍ، أو مفعولٍ، وبعده[4] حالٌ، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، وخبرِ (أفعل) مضافٍ إلى هذا المصدرِ، نحو: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً)، وخبرِ ما عُطف عليه بالواو بمعنى (مع)، نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، وخبرِ ما أُقسِمَ به صريحاً، نحو: (لعمرُكَ لأفعلنَّ)[5]

فوجد). الإستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، ط٢، ١٩٩٦، **"شرح الرضي على الكافية"** تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي (٢٦٧/١-٢٦٨)

[1] لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه. "شرح الرضي على الكافية" (٢٦٧/١).

[2] يجوز حذف الخبر جوازًا إذا دل عليه دليل، ومثاله أنْ يُقال: (مَنْ عندكما؟)، فتقول: (زيدٌ)، أي: زيدٌ عندنا، ومن حَذْفِ الخبر قولك: (خرجتُ فإذا السَّبُعُ)، أي: فإذا السَّبُعُ موجودٌ، وذلك على رأي مَنْ يَرَى أنَّ إذا الفجائية حرف وليست ظرفاً زمانياً ولا مكانياً، وأما على قول من يراها ظرف مكان وهو المبرد، ومن يراها ظرف زمان وهو الزجاج ففيها تفصيل ليس هذا محله. "أوضح المسالك" (٢٢٣/١) "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٥) "شرح الرضي على الكافية" (٢٨٧/١)

[3] في (ث) مصدر

[4] في (ث) وعده

[5] قولهم: (كل رجل وضيعته) فالخبر محذوف، أي كل رجل وضيعته مقرونان، ونحو (لعمرك لأفعلن) ضابطه: كل مبتدأ في الجملة القسمية، متعين للقسم، نحو: (لعمرك، وأيمن الله). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٥) ""شرح الرضي على الكافية" (٢٨٧/١- ٢٨٤)

خبرُ بابِ (إنَّ): ما أُسنِد إلى اسمِهِ[١]، وهو كالخبر[٢]؛ لكن لا يتقدَّم[٣] إلا ظرفاً[٤].

خبرُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ[٥]: ما أُسنِد إلى اسمها[٦]، [نحو: (لا رجلَ في الدَّارِ)][٧]، ولا يُقدَّم، وكثُر حذفُه، ويجب في تميم[٨].

(١) هذه قريبة من عبارة ابن الحاجب في الكافية إذ يقول: " خبر إن وأخواتها، هو المسند بعد دخول هذه الحروف، نحو: (إن زيدا قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا.

(٢) أي: حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ، أي في أقسامه من كونه مفردا وجملة، وفي أحكامه من كونه متحدا، ومتعددا، ومثبتا، ومحذوفا، وغير ذلك، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من الضمير، ولا يحذف إلا إذا علم. "شرح الرضي على الكافية" (٢٨٩/١)

(٣) في (ث) يُقدَّم

(٤) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا، فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم﴾ (الغاشية: ٢٥-٢٦)، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة، نحو: "إن من البيان لسحرا"، وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها؛ لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف. "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٠/١)

(٥) تسمى: (لا) النافية للجنس، أي: لكل فرد من أفراد الجنس، وتسمى كذلك (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها، وشرطها: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة، نحو: (لا غلام سفر حاضر). "شرح التصريح": (١/ ٢٣٥)، أوضح المسالك" (٣/٢)

(٦) قال ابن الحاجب: " خبر (لا) التي لنفي الجنس، هو المسند بعد دخولها، نحو: (لا غلام رجل ظريف فيها)، ويحذف كثيرا، وبنو تميم لا يثبتونه ". "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٠/١)

(٧) المثال ليس في (ث)

(٨) إذا جهل الخبر وجب ذكره، نحو: (لا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل)، وإذا علم فحذفه كثير، نحو: ﴿فَلا فَوْتَ﴾ (فاطر: ٥١)، ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ (الشعراء: ٥٠)، ويلتزمه التميميون والطائيون، أي: يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم. "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٢/١)

اسمُ بابِ (كان)[1]**:** ما أُسنِد إليه بعدَه، وهو كالمبتدأ[2]؛ لكن قد يستتر كالفاعل.

---

[1] (كان) وأخواتها: هي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، ويسمى اسْمَها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها. أوضح المسالك" (١/٢٣١)

[2] يشترط في الاسم الذي يراد إدخال (كان) عليه خمسة شروط، وهي: الأول: ألا يكون مما يلزم الصدارة، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء، ما عدا ضمير الشأن، فيجوز دخولها عليها، وإن كان مما يلزم الصدارة، والثاني: ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائيته واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح، والثالث: ألا يكون ملازما لعدم التصرف، أي أن يكون ملازما للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو: "طوبى"، فهذا ملازم لأن يقع مبتدأ، في نحو: (طوبى للمؤمنين)، ونحو: (سبحان الله)، فهذا ملازم للوقوع مصدرا، والرابع: ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه. في الأساليب التي التزمت صفة واحدة، لا يجوز تغييرها، حتى صارت كالأمثال، نحو: (أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا)، وهذا الشرط مكمل لما قبله، وإن ذكره العلماء مستقلا، والخامس: ألا يكون مما يلزم الابتداء بوساطة، وذلك كالاسم الواقع بعد (لولا)، و(إذا) الفجائية، فهما لا يدخلان إلا على المبتدأ كما هو معلوم. انظر: الأزهري، خالد، ط١، ٢٠٠٠م، **"شرح التصريح على التوضيح"**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ٢٣٣)، "اللمع في العربية" (٣٨)

اسمُ (ما، ولا) المشبَّهتين بـ (ليس)[1]**:** مسنَدٌ إليه، يليهِمَا[2]، و(ما): لنفي الحال، كـ(ليس)، و(لا): مطلقٌ، فقلَّ عملُها، [3] ولم يدخل المعرفة[4]، ولا الباء في خبرها.

[1]تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وذلك لأن (ما) تشبه (ليس)، ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما: أن (ما) تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال، والوجه الثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول (الباء) في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن. قال الله تعالى: ﴿ ما هذا بشرا ﴾ (يوسف: ٣١). "أسرار العربية" (١٣٩)، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، ط١، ١٩٩٥، **"اللباب في علل البناء والإعراب"**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر- دمشق (١٧٥/١)

[2]إن قدمت الخبر، أو نقضت النفي بـ(إلا) لم يجز فيه إلا الرفع، تقول: (ما قائم زيد)، و(ما زيد إلا قائم) ترفع في لغة أهل الحجاز، وفي لغة بني تميم. "اللمع في العربية" (٣٩)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (١٧٦)

[3]قال ابن الحاجب: "عمل (ليس) في (لا) شاذ". "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٣/١)

[4]وذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية. "حاشية الصبان " (٣٧٢/١)

المنصوبات

المنصوباتُ[١]:

المفعولُ المطلقُ: مصدرُ عاملِهِ من فعلٍ، أو شِبْهِهِ[٢].

وهو: للتأكيد[٣]، أو النوعِ، أو العددِ[٤].

والتَّوكيدُ: لا يُقدَّمُ، ولا يُثَنَّى، ولا يُجمَعُ[٥].

---

(١) قال ابن الحاجب: " المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية "، وقال الرضي: وعلمُ الفضلة أربعة: الفتحةُ، والكسرةُ، والألفُ، والياءُ، نحو: (رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأباكَ، ومسلمَيْنِ، ومسلِمِيْنَ)، فالنصب: علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد، شُبِّهَتْ بالفضلات، كاسم (إنَّ)، واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر (كان) وأخواتها. "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٤/١)

(٢) عرفه ابن الحاجب بقوله: "هو اسم ما فعلُهُ فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه "، وقال الزمخشري في المفصل: "هو المصدر سمي بذلك؛ لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل، وينقسم إلى مبهم، نحو: (ضربت ضربا)، وإلى مؤقت، نحو: (ضربت ضربة، وضربتين)، وعاملُه: إما مصدر مثلُه، نحو: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءاً مَوْفُوراً ﴾ (الإسراء: ٦٣)، أو ما اشتق منه من فعل، نحو: ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسىَ تَكْلِيماً ﴾ (النساء: ١٦٤)، أو وَصْفٍ، نحو: ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ (الصافات: ١). "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٥/١)، "أوضح المسالك" (٢٠٨/٢)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٥٥)

(٣) قال الرضي: المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا، فقولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده (ضربا)، صار بمنزلة قولك: (أحدثت ضربا ضربا)، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للأخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل. "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٨/١)

(٤) نحو: (جلست جلوسا وجَلسة، وجِلسة، وجلستين) "شرح الرضي على الكافية" (٢٩٨/١-٢٩٩)، "الأصول في النحو" (١٦٠)، "اللمع في العربية" (٤٨)

(٥) إذ المراد بالتأكيد: ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها، والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها، فتناقضا، واُخْتُلِفَ في النَّوْعَيِّ؛ فالمشهورُ الجواز، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنعُ، واختارهُ الشَّلَوْبِين. "شرح الرضي على الكافية" (٣٠٠/١)، "أوضح المسالك" (٢١٥/٢)، "اللمع في العربية" (٤٩)

وقد ينوبُ عنه غيرُهُ، كـ (ضربته سوطاً)، ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحا﴾[البقرة: ٦٢][(١)]، و ﴿هنيئا مَّرِيئا﴾[(٢)][النساء: ٤] وقد يُحذَفُ عامِلُهُ[(٣)].

ويجبُ في نحو: (حمداً له)، و(سبحانَهُ)، و(لبيَّكَ)[(٤)]، وفي مُثبَتٍ بعد نفيٍ، أو معناهُ، داخلٍ على ما لا يكونُ خبراً إلا مجازاً، كـ (ما أنت إلا سيراً)، و (إنما أنت سيرا)، ومكرَّرٍ[(٥)] بعده، كـ (أنت سيراً سيراً)[(٦)]، وفيما أُكِّدَ مضمونَ جملةٍ، نحو: (له علي كذا اعترافاً)، و(أنت قائمٌ حقاً البتة[(٧)])[(٨)]، أو فُصّل أثرُهُ، نحو: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[(٩)][محمد: ٤]، أو شُبِّه به علاجاً[(١٠)] بعد جملةٍ تضمَّنتْ صاحبَه واسماً بمعناه، كـ (له صوتٌ صوتَك[(١١)])[(١٢)]

---

(١) هذا جزء من هذه الآية ومن آيات غيرها في سور مختلفة.

(٢) ومذهب سيبويه في كليهما: أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: (تبتل إليه وبتل تبتيلا)، و(أنبتكم من الأرض فنبتم نباتا)، و(قعدت وجلست جلوسا)، ومذهب المازني، والمبرد، والسيرافي: أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. "شرح الرضي على الكافية" (٣٠٣/١)

(٣) في (ث) عالم، وهو حطا بين.

(٤) أي في كل مصدر بُيِّنَ متعلقه باللام، أو الإضافة، لا بتكرير، أو بتكرير، وقال ابن الحاجب: هو سماع في نحو: (حمدا، وشكرا، وعجبا)، وقياس في المكرر مثل: (لبيك وسعديك). " عجالة البيان" (١٤٣)

(٥) في (ث) وكرر.

(٦) وإنما وجب حذف عامله في هذه الصور؛ لأن المقصود من هذا الحصر، والتكرير: وصف الشيء بدوام حصول الفعل فيه، فلو ذكر عامله لدل على التجدد؛ لأن الفعل موضوع للتجدد، والاسم العامل كالفعل فيه. " عجالة البيان" (١٤٣)

(٧) في (ث) والبتة.

(٨) وإنما وجب حذفه؛ لنيابة الجملتين عنه لدلالتهما عليه. " عجالة البيان" (١٤٣)

(٩) حذف عامله؛ لدلالة الجملة عليه. " عجالة البيان" (١٤٣)

(١٠) علاجاً: أي عملا صادرا عن الجوارح، كـ(الضرب والصوت). انظر: "عجالة البيان" (١٤٣)

(١١) حذف عامله؛ لإقامة الاسم (صوت) مقام المصدر.

(١٢) ذكر هنا المواضع التي يجب فيها حذف الفعل. وانظر ذلك مفصلا في: "شرح الرضي على الكافية" (٣٠٥/١ ـ ٣٣٣)، "أوضح المسالك" (٢١٨/٢ ـ ٢٢٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٥٦ـ ٥٧)

<u>المفعولُ بهِ:</u> ما يُعقَلُ الفعلُ بهِ[١].

وعاملُهُ: المتعدي المعلومُ، أو شبهُهُ. [٢]

وقد يكون بالجارِّ، كـ (مررتُ بزيدٍ)[٣]

---

[١]قال الزمخشري: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: (ضرب زيدٌ عمراً)، و(بلغت البلدَ)، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي"، وبهذا عرفه ابن الحاجب في الكافية، وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب: "المراد بالوقوع التعلقُ المعنوي لا المباشرة، أَعني: تعلقهُ بما لا يعْقَلُ إلا به؛ ولذلك لم يكن إلا للفعل المتَعَدِّي، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو: (أَرَدَتُ السفر)؛ لعدم المباشرة. "المفصل في صنعة الإعراب" ٥٨) "شرح الرضي على الكافية" (٣٣٣/١)، " شرح شذور الذهب " (٢٧٨)، "شرح قطر الندى" (٢٠١)

[٢]الفعل على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه، وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعدياً، وما لا يلاقي غير متعدٍ، والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته وهيئةً له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها، نحو: (طال، وقصر، وقام، وقعد، وكرُم، وظفُر)، وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها، وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية ملاقية، نحو: (نظرت، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست)، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعلُ من ذلك متعدياً، نحو: (أتيتُ زيداً)، والذي ينصبُ المفعولَ به واحدٌ من أربعة: الفعلُ المتَعَدّي، ووَصْفُه، ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعْلِهِ. "شرح شذور الذهب" (٢٧٩)، "الأصول في النحو" (٤٧/١)

[٣]"الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف جر، فالمتعدي بحرف الجر، نحو قولك: (مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبت من بكر)، وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذا، وقد يحذف وينصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

١- سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو: (نصحته)، و(شكرته)، والأكثر ذكر اللام، نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾(الأعراف: ٧٩و٩٣)، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ (لقمان: ١٤)

٢- وسماعي خاص بالشعر.

٣- وقياسي، وذلك في (أنَّ، وأنْ، وكي)، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨)، ونحو: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُم﴾ (الأعراف: ٦٣)، ونحو: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ (الحشر: ٧)، أي: (بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا)، وذلك إذا قدرت (كي) مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر (كي)، واشترط ابن مالك في (أَنَّ وأَنْ) أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: (رغبت في أن تفعل)، أو (عن أن تفعل)؛ لإشكال المراد بعد الحذف، ويشكل عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: ١٢٧)، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد. " اللمع في العربية" (٥١) "أوضح المسالك" (١٧٥/٢-١٨٣)

وقد يُقدَّمُ على عاملِهِ[1]، ويجبُ لو تَضمَّنَ ماله الصَّدرُ[2].

وقد يُحذَفُ: منويَّاً، ومنسيَّاً، كـ(يُعطِي، ويَمنَعُ)[3].

وقد يُحذَفُ عاملُهُ في نحو: (أهلاً، وسهلاً)[4].

وفيما حُذِرَ بتقدير: (اتَّقِ) بواوٍ، أو بـ(مِنْ)، أو بتكريرٍ، نحو: (إيَّاكَ وزيداً)، أو (مِنْ زيدٍ)، و(الأسدَ الأسدَ)[5].

---

(1) أما تقدم المفعول جوازاً، فنحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ١٧)"أوضح المسالك" (١٣٣/٢)

(2) وأما تقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوبا ففي مسألتين: إحداهما: أن يكون مما له الصدر، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر: ٨١)، ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ (الإسراء: ١١٠)، والثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر: ٣)، ونحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ (الضحى: ٩)؛ بخلاف: (أما اليوم فاضرب زيدا). "أوضح المسالك" (١٣٣/٢)

(3) حذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما: أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا، نحو قوله تعالى: [الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر] (الرعد: ٢٦)؛ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته، والثاني: أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، نحو قولهم: (فلان يعطي، ويمنع، ويصل، ويقطع)، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وأصلح لي في ذريتي﴾ (الأحقاف: ١٥). "المفصل في صنعة الإعراب" بتصرف (٧٩)

(4) كونُه مذكوراً هو الأصلُ كما في هذه الأمثلة، وقد يُضْمَر جوازاً؛ إذا دل عليه دليل مقاليٌّ أو حَاليٌّ، فالأول، نحو ﴿ قَالُوا خَيْراً ﴾ (النحل: ٣٠)، أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً بدليل: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم ﴾، والثاني: نحو قولك لمن تأهَّب لسفر: (مَكَّةَ) بإضمار تريد، ولمن سدَّدَ سهماً: (الْقِرْطَاسَ) بإضمار (تُصِيبُ). "شرح شذور الذهب" (٢٧٩)

(5) التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه؛ فإن كان بـ(إياك) وأخواته، وهو: (إياك وإياكما وإياكم وإياكن) وجب إضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف: (إياك والشر) فـ(إياك): منصوب بفعل مضمر وجوبا؛ لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل: (احذر تَلاقِي نفسك والشر)، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني، وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل، ومثاله بدون العطف: (إياك أن تفعل كذا)، أي: إياك من أن تفعل كذا، قال في التسهيل: ولا يحذف يعني العاطف بعد (إيا) إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بـ(من)، وتقديرها مع (أن تفعل) كاف، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)، وأشذ منه مجيئه للغائب.

وإن كان بغير (إياك) وأخواته فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف، كقولك: (ماز رأسك والسيف)، أي: يا مازن ق رأسك واحذر السيف، أو التكرار، نحو: (الضيغم الضيغم)، أي: احذر الضيغم؛ فقد جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: (الأسد)، أي: احذر الأسد، فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت. "شرح ابن عقيل" ٣٠٠/٣)، "المفصل" (٧٣)

وفيما أُغْرِيَ به مكرَّراً، نحو: (أخاكَ أخاكَ)[١].

وفيما نُصب على المدحِ، أو الاختصاصِ[٢]، كـ(الحمدُ للهِ الحميدَ)[٣]، و (نحنُ العربَ نفعلُهُ).

وفيما أُضمِرَ عاملُهُ على شريطة التفسير[٤]، وهو: ما بعده عاملٌ، مشتغِلٌ عنه بضميرِهِ، أو متعلَّقِهِ، فيُنصَبُ بمقدَّر يفسِّرُهُ المذكورُ[٥]؛ لكونِهِ مثلَه، أو مرادفَه، أو لازمَه، نحو: (زيداً ضربته) و(زيداً مررت به)، و(زيداً ضربتُ غلامَه)، و(زيداً حُبِسْت عليه)، أي: ضربتُ، وجاوزتُ، وأهنتُ، ولابستُ.[٦]

---

[١] الإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليلزمَهُ، وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما في المثال، أو عُطف عليه، نحو: (المَرُوءةَ والنجدةَ)، فإن فَقَدَ التكرارَ والعَطْفَ جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفُهُ، نحو: (الصَّلاَةَ جَامِعَةً). "شرح شذور الذهب" (٢٨٨- ٢٨٩)، "شرح ابن عقيل" (٣٠١/٣)

[٢] المنصوبُ على الاختصاصِ: هو اسم ظاهر معرفة قُصِد تخصيصه بحكم ضمير قبله، والغالبُ على ذلك الضمير كونُه لمتكلم، نحو: (أنا ونحن)، ويقِل كونه لمخاطَبٍ، ويمتنع كونه لغائب، والباعث على هذا الاختصاصِ: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بَيَانٌ، وتعريفه بـ(أل)، نحوُ: (نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ للضيفِ) التقدير: نحن أَخُصُّ العربَ، ومن تعريفه بالإضافة قولُه: "إنَّا آلَ محمدٍ لا تَحِلُّ لنَا الصدقة"، و"نحنُ معَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ ما ترَكْنَا صَدَقَةَ"، ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ (أي)، فنلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء مِنَ التزامِ البناء على الضمة، وتأنيثها مع المؤنث، والتزامِ إفرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة لفظاً وتقديراً، ولزومِ (ها) التنبيهِ بعدها، ومن وَصْفها باسم مُعَرَّفٍ بـ(أل) لازم الرفع، مثال ذلك: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّها الرَّجُلُ)، و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ) المعنى: أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال، واللهم اغفِر لنا مختصيِّنَ من بين العصائب. "شرح شذور الذهب" (٢٨٢- ٢٨٨)

[٣] كل اسم فيه معنى الوصف، ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يُرفَعُ، أو يُنصَبُ على المدح، أو الذم، أو الترحم؛ إن كان فيه معنى من هذه المعاني، وإلا فهو عطف بيان؛ لأن فيه شرحا وبيانا كالوصف. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٥/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٧٠- ٧١)

[٤] انظر "المفصل في صنعة الإعراب" (٧٥)

[٥] يجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور إن تلا ما يختص بالفعل، كـ(إنْ) الشرطية، و(هلاَّ ومتى)، وترجح إن تلا ما الفعل به أولى، كالهمزة و(ما) النافية، أو عاطفا على فعلية غير مفصول بـ(أمّا)، نحو: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ (القمر: ٢٤)، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ (النحل: ٥). أو كان المشغول طلبا. "شرح شذور الذهب" (٢- ٧٤٧)

[٦] لا بد في صحة الاشتغال من عُلْقَة بين العامل والاسم السابق، وكما تحصل العلقة بضميره المتصل بالعامل، كـ: (زيدا ضربته)، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: (زيدا مررت به)، أو باسم مضاف، نحو: (زيدا ضربت أخاه)، أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتا له، نحو: (زيدا ضربت رجلا يحبه)، أو عطفا بالواو، نحو: (زيدا ضربت عمرا وأخاه)، أو عطف بيان، كـ (زيدا ضربت عمرا أخاه) فإن قدرت (الأخ) بدلاً بطلت المسألةُ رفعتَ أو نصبتَ؛ إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان. "أوضح المسالك" (١٧٢/٢-١٧٣)

وفيما نُودِيَ[١] بحرفِ النِّداءِ[٢]؛ فيُنصَب المنكَّر، والمضاف، وشبهُهُ[٣]، وأما المفردُ المعرفةُ فيُبْنَى على رفعِهِ، كـ (يا زيدُ)، و(يا رجلان)[٤]؛ إلا نحو: (زيد بن عمروٍ)، [و(هند بنت عمروٍ)[٥]] فعلى الفتح[٦].

---

[١] أصل النداء: تنبيه المدعو ليقبل عليك، وتعرض فيه الاستغاثة، والتعجب، والمدح، والندبة، والمنادى نوعٌ من أنواع المفعول به، وبيانُ كونِهِ مفعولاً به أن قولك: (يا عَبْدَ الله) أصله: يا أدعو عبد الله، فـ(يا)حرف تنبيه، و(أدعو): فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله: مستتر، و(عَبْدَ الله): مفعول به، ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوْجَبْوا فيه حذف الفعلِ اكتفاء بأمرين: أَحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائمِ مَقَامَه، وهو (يا) وأخواتُها. "الأصول في النحو" (٣٢٩/١) " الكتاب" (١٨٢/٢)، "شرح شذور الذهب" (٢٨١)

[٢] الحروف التي ينادى بها خمسة: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف). "الأصول في النحو" (٣٢٩/١)

[٣] الشَّبِيُه بالمضاف: هو ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (يا حَسَناً وَجْهُهُ)، و(يا طَالِعاً جَبَلاً)، و(يا رَفيَقاً بِالعِبادِ)، و (يا ثَلاَثَةً وَثلاثِيَن) فيمن سَمَّيته بذلك. "أوضح المسالك" (٣/٤)، "شرح قطر الندى" (٢٠٣)، "الأصول في النحو" (٣٤٤/١)

[٤] حَقُّ الْمُنَادَيَاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً. "شرح شذور الذهب" (٢٨١)

[٥] في (ث) سقط هذا المثال، وهو في (ش) من الشرح.

[٦] بعد أن ذكر ما يجب نصبه وما يجب بناؤه ذكر ما يجوز ضَمُّهُ وفَتْحُه، ومنها: أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بـ(ابن) متصل به مضافٍ إلى عَلَم، نحو: (يَا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ)، والمختارُ عند البصريين - غير المبرد – الفتحُ؛ فإن الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله. "أوضح المسالك" (٣/٤)، "الأصول في النحو" (٣٤٥/١- ٣٤٦)

ويُفتَحُ بألف الاستغاثَةِ، ويُجَرُّ بلامها[١]، وقد يُحذَفُ، نحو: (ألَّا يا اسجدوا)[٢]، وقد يُحذَفُ (يا)؛ إلا من الجنسِ، والإشارةِ، والُمستَغاثِ، والمندوبِ[٣].

وتابعُ المبنيِّ[٤] مفرداً: يُرفَعُ، ويُنْصَبُ؛ [٥] إلا التأكيدَ اللفظيَّ: [فيتبعُ اللفظَ]، [٦] والبدلَ، ومعطوفاً تدخُلُهُ (يا)[٧]: فكالمنادى المستقل. [٨]

---

[١] من أقسام المنادى: المستَغاثُ به: وهو كل اسم نودي ليخلِّص من شدة، أو يُعينَ على دفع مشقة، ولا يُستَعمَلُ له من حروف النداء إلا (يا) خاصة، والغالبُ استعماله مجرورا بلام مفتوحة، نحو: (يا لزيدٍ)، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: "يا لله للمسلمين" بفتح اللام الأولى وكسر الثانية، وللمستغاث به استعمالان آخران: أحدهما: أن تلحق آخره ألفا، فلا نلحقه حينئذ اللام من أوله، وذلك كقوله: (يا زيداه)؛ لاقتضاء الألف فتحة ما قبلها، والثاني: أن لا تدخل عليه اللام من أوله، ولا تلحقه الألف من آخره، وحينئذ يجري عليه حكم المنادي، فتقول على ذلك: (يا زيد لعمرو) بضم زيد. "شرح قطر الندى" (٢١٩) "الأصول في النحو" (٣٥١/١)

[٢] وهي على قراءة الكسائي حيث يقرأ ﴿ألا يسجدوا﴾ بتخفيف اللام، ويقف (ألا يا) ويبتدئ (اسجدوا) على الأمر، أي: ألا يا أيها الناس اسجدوا، والباقون يشددون اللام لاندغام النون فيها ويقفون على الكلمة بأسرها. "التيسير في القراءات السبع"(١١١)

[٣] في (ث) زيادة [المبنيات].

[٤] في (ث) سقطت (تابع).

[٥] نحو: (يَا زَيْدُ الَحْسَنُ)، و (الحْسَنَ)، و(يا غُلاَمُ بِشْرٌ)، و(بِشْراً)، و(يا تَمَيمٌ أجمْعَوُنَ)، و(أَجْمعَينَ). "أوضح المسالك" (٣٦/٤)، "شرح قطر الندى" (٢٠٩)

[٦] في (ص) أثبتت على الهامش الأيسر، وفي (ث) سقطت.

[٧] في (ث) وفي (ش) هكذا، وفي (ث) والمعطوف تدخل يا. وقد أثبت ما في النسختين لتستقيم العبارة.

[٨] إن كان التابع من هذه الأشياء مضافا، وليس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل، كقولك: (يا زيد صاحب عمرو)، و (يا زيدا أبا عبد الله)، و (يا تميم كلكم أو كلهم)، و (يا زيد وأبا عبد الله)، وإن كان التابع بدلا أو نسقا بغير الألف واللام أعطي ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل: (يا سعيد كرز) بضم (كرز) بغير تنوين، كما تقول: (يا كرز)، و(يا سعيد أبا عبد الله) بالنصب، كما تقول: (يا أبا عبد الله)، وهكذا. . . . "شرح قطر الندى" (٢١٢)، "الأصول في النحو" (٣٣٣/١-٣٣٤)

ولا يُنَادى ذو اللامِ، سوى اللهِ؛ إلا بتوسط: (أيُّها)، أو (أيُّهذا): [١] فيجبُ رفعُهُ، ورفعُ توابعِهِ، [٢]ونحوُ: (يا غلامي): جاز فيه (يا غلامِ)، و(يا غلاما[٣]). [٤]

وجاءَ الفتحُ [في][٥]: (يا ابن أمَّ)، و (يا ابن عمَّ)، و(يا ابنةَ أمَّ)[٦]، و(يا ابنةَ عمَّ)[٧]، و(يا أبتَ)، و(يا أمتَ)[٨].

---

[١]في (ص) (يهذا).

[٢]ذكر هنا ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت (أيُّ)، و(أيَّةُ)، ونعت اسم الإشارة؛ إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾ (الفجر: ٢٧)، وقولك: (يا هذا الرجل)، إن كان المراد أوّلا نداء الرجل؛ لأنه المنادى في الحقيقة، ولا يوصف اسم الإشارة أبدا إلا بما فيه (أل)، ولا توصف (أيُّ، وأيَّةُ) في هذا الباب إلا بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة، نحو: (يا أيهذا الرجل). "أوضح المسالك" (٣٤/٤-٣٥)، "شرح قطر الندى" (٢١٢)، "الأصول في النحو" (٣٣٣/١)

[٣]إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم، كـ(غلامي) جاز فيه ست لغات، وقد ذكر المصنف منها لغتين، وهما: (يا غلامِ) بحذف الياء الساكنة، وإبقاء الكسرة دليلا عليها، قال الله تعالى: ﴿يا عباد فاتقون﴾ (الزمر: ١٦)، (يا غلاما) بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتنقلب الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾ (الزمر: ٥٦)، ﴿يا أسفا على يوسف﴾ (يوسف: ٦٤)، ومنها: إثبات الياء ساكنة، وإثباتها مفتوحة، وحذفها مع فتح الميم، وحذفها مع ضم الميم، وهي لغة ضعيفة. "شرح قطر الندى" (٢٠٤)

[٤]في (ش) (غلاما) من غير تنوين، وهو الصحيح.

[٥]في (ص) سقطت (في) وأثبتها للحاجة لها.

[٦]إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء، مثل: (يا غلام غلامي) لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان (ابن أم)، أو (ابن عم) فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم وكسرها، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿ قال ابن أم إن القوم استضعفوني﴾ (الأعراف: ١٥٠)، ﴿قال يا بن أم لا تأخذ بلحيتي﴾ (طه: ٩٤)، والثالثة: إثبات الياء، والرابعة: قلب الياء ألفا، وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال. "شرح قطر الندى" (٢٠٦ – ٢٠٧)، "الأصول في النحو" (٢٤٠/١-٢٤١)

[٧]في (ث) و(ش) (ابنت) بالتاء المفتوحة.

[٨]إذا كان المنادى المضاف إلى الياء (أبا)، أو (أما) جاز فيه عشر لغات: الست المذكورة في: (يا غلامي)، ولغات أربع أخر: إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يا أبت﴾(يوسف: ٤، وغيرها)، والثانية: إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر، والثالثة: (يا أبتا) بالتاء والألف، وبها قرئ شاذا، والرابعة: (يا أبتي) بالتاء والياء، وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر. "شرح قطر الندى" (٢٠٦ – ٢٠٧)

وقد يُرخَّمُ علماً؛ ما لم يكن مندوباً، أو مستغاثاً، أو مضافاً، أو شبهَه، أو جملةً، أو أقلَّ من أربعة[1]؛ إلا في (التاءِ)، نحو: (يا ثُبَ)[2]، و (يا حارِ)، و(يا منصُ): في (ثبة)، و(حارث)، و(منصور)[3].

والمندوبُ كالمنادى، وهو: ما يُتَفجَّع [بهِ أو][4] عليه بـ (وا)، أو (يا)، [5] وجاز الألفُ فيه، أو فيما أُضِيفَ إليه[6].

---

(١)الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح: هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، ومن شروط الترخيم مطلقًا أن يكون رباعيا فصاعدا، وأن يكون علما، وأن لا يكون ذا إضافة، وأن لا يكون ذا إسناد، و أن يكون مختصا بالنداء، و أن لا يكون مندوبًا، وأن لا يكون مستغاثًا. "أوضح المسالك" (٥٥/٤)، "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (٢٥٢/١- ٢٥٩)

(٢)يجوز الترخيم مطلقًا في كل ما أنث بالهاء سواء كان علمًا، أو غير علم، ثلاثياً، أو زائدًا على الثلاثي، وقد شرط في التسهيل أن يكون المنادى مبنيا، وشرط المبرد أن يكون علماً، فلا يرخم النكرة المقصودة، وإذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، وقد قيل: هي هاء السكت، وقيل: هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة. "أوضح المسالك" (٥٨/٤)، "حاشية الصبان " (٢٥٤/١- ٢٥٥)

(٣)المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام: أحدهما: أن يكون حرفا واحدا وهو الغالب، والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط: أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا، والثاني: معتلا، والثالث: أن يكون ساكنا، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: (سلمان، ومنصور، ومسكين) علما، تقول: (يا سلم، ويا منص، ويا مسك)، والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركب تركيب المزج، نحو: (معدي كرب، وحضرموت)، تقول: (يا معدي، ويا حضر). "شرح قطر الندى" (٢١٥ – ٢١٨)

(٤)في (ص) سقطت.

(٥)في (ث)، أو (وا) وهو خطأ بين.

(٦)المندوب: هو المنادى المتفجع عليه، أو المتوجع منه، ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: (وا)، وهي الغالبة عليه والمختصة به، و(يا)، وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض، وحكمه حكم المنادى، فتقول: (وازيد) بالضم، و (واعبد الله) بالنصب، ولك أن تلحق آخره ألفا، فتقول: (وازيدا، واعمرا، وا أمير المؤمنينا)، ولك إلحاق (الهاء) في الوقف، فتقول: (وازيداه، واعمراه)، فإن وصلت حذفتها؛ إلا في الضرورة فيجوز إثباتها، ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بـ(هاء) الضمير، وكسرها على أصل التقاء الساكنين، قال سيبويه: لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، ومن شأنهم أن يزيدوا حرفاً إذا نادوا بعيداً، ولا أبعد من المندوب، فإذا وقفوا قالوا: (يا زيداه، واعمراه)، فيقفون على (هاء)؛ لخفاء الألف، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا (الهاء). "شرح قطر الندى" (٢٢٣ – ٢٢٤)، "الأصول في النحو" (٣٥٥/١)

المفعولُ فيهِ: ما فيه الفعلُ[١]، [وعاملُه: الفعلُ] [٢]، أو شبهُهُ، أو معناهُ[٣]، فالزمانُ[٤] والمكانُ المبهم[٥] يقبل تقديرَ (في)، كـ(صلَّيتُ زماناً)، و(صُمْتُ يوماً)، و(سرتُ ميلاً)، لا المحدودُ، كـ(في الدَّارِ)[٦]؛ إلا بعد (دخلتُ)، وما بمعناه[٧].

---

[١]قال ابن الحاجب: " المفعول فيه: هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان"، وقال الرضي: "الأولى أن يقال: هو المقدر بـ(في) من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور"، وقال ابن هشام: "هوَ مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فيهِ مِن زَمَانٍ مُطْلَقاً، أَوْ مَكانٍ مُبْهَمٍ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ، كـ (صُمْتُ يَوْماً، أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ وجَلَسْتُ أَمَامَكَ، وَسِرْتُ فَرْسَخاً، وجَلَسْتُ مَجْلِسَكَ)، وهو الظرف، وسَّميت بذلك؛ لأنَّ الأفعال تقع فيها، وتحلُّها، ولا تؤثرّ فيها، فهي كالإناء، والحالُّ فيه غيرُه؛ ولذلك سمَّاها بعضهم: (أوعيةً)، وبعضهم: (محالَّ)". "شرح الرضي على الكافية" (٤٨٧/١)، "شرح شذور الذهب" (٢٩٩/١)، " اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٧١/١)

[٢]في (ش) سقط (وعامله الفعل) من المتن، وجعلها مع الشرح، فأصبحت عبارة المتن فيه(ما فيه الفعل أو شبهه أو معناه).

[٣]ينصبه المصدر وغيره، كالفعل، والوصف، نحو: (عجِبْتَ من ضربِك زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأمير)، فـ(يومَ)، و(عندَ): ظرفان، والنَّاصب لهما: المصدر (ضَرْب)، ونحو: (ضربْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير)، ونحو: (أنا ضارِبٌ زيداً اليومَ عندك). "شرح ألفية ابن مالك- حسين بن أحمد" (١٢٤/١)

[٤]قال الرضي: "ظروف الزمان كلها مبهمها ومؤقتها يقبل النصب بتقدير (في)، والمبهم من الزمان: هو الذي لا حد له يحصره، معرفة كان أو نكرة، كـ(حين، وزمان، والحين، والزمان)، والمؤقت منه: ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة، كـ(يوم وليلة، وشهر، ويوم الجمعة، وليلة القدر، وشهر رمضان). "شرح الرضي على الكافية" (٤٨٨/١- ٤٨٩)

[٥]ظرفُ المكانِ على ثلاثة أَقسام: أَحدها: أَن يكون مبهماً، وهو ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه، وهو نوعان: أَحدهما: أَسماء الجهات الست، وهي: (فَوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأَمام، وخلف)، قال الله تعالى: ﴿وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾(يوسف: ٧٦)، والنوعُ الثاني ما ليس اسمَ جهةٍ ولكن يشبهه في الإبهام، كقوله تعالى: ﴿ أوِ اطْرَحُوهُ أرْضاً ﴾ (يوسف: ٩)، ﴿ وَاذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكاناً ضَيِّقاً ﴾(الفرقان: ١٣)، والقسم الثاني: أن يكون دالاً على مساحة معلومَةٍ من الأَرض كـ(سرْتُ فَرْسَخاً، ومِيلاً، وبَرِيداً)، وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً، أما الإبهام: فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص: فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان، والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شَرْطُ هذا أن يكون عامِلُه من مادته، كـ(جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ، وذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرو)، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ ﴾ (الجن: ٩)، ولا يجوز (جلست مذهب عمرو) ونحوه. "شرح الرضي على الكافية" (٤٨٧/١- ٤٨٩)، "شرح شذور الذهب" (٣٠١/١ -٣٠٤)

[٦]أسماء المكان المحدودة لا يجوز انتصابها على الظرف، فلا تقول: (صَلّيْتُ المسجدَ)، ولا (قُمْتُ السُّوقَ)، ولا (جَلَسْتُ الطَّرِيقَ)؛ لأن هذه الأمكنةَ خاصَّة. "شرح شذور الذهب" (٣٠٥/١)، "اللمع في العربية" (٥٦-٥٧)

[٧]قال الرضي: اعلم أن (دخلت، وسكنت، ونزلت)، تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان أو لا، نحو: (دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة)، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر (في) معها في غير المبهم أيضا، وانتصاب ما بعدها على =

وقد يُقدَّمُ، ويجبُ لو تضمَّن ماله الصدارةُ.
وقد يُحذَفُ، ويجبُ لو فُسِّر(١).

الظرفية عند سيبويه، وقال الجرمي: (دخلت): متعد، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه، والأصح أنه لازم، وقال ابن هشام: ونحو: (دَخَلْتُ الدَّارَ)، و (سَكَنْتُ البَيْتَ)، فانتصابهما إنما هو على التوسُّعِ بإسقاط الخافض، لا على الظرفية؛ فإنه لا يطرد تَعَدِّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (فى)، لا تقول: (صَلَّيْتُ الدَّارَ)، ولا (نِمْتُ البَيْتَ). "شرح الرضي على الكافية" (١/٤٩٢)، "أوضح المسالك" (٢/٢٣٦)

(١) الأصل في العامل: أن يكون مذكوراً، كـ (امْكُثْ هُنَا أَزْمُناً)، وهذا هو الأصل، وقد يحذف جوازاً، وذلك كقولك: (فَرْسَخَيْنِ) أو (يَوْمَ الْجُمْعَة) جواباً لمن قال (كَمْ سِرْتَ؟) أو (مَتَى صُمْتَ؟)، ويجب حذفه في ست مسائل، وهي: أن يقع صفةً كـ (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، أو صلةً، كـ (رَأَيْتُ الّذي عِنْدَكَ)، أو حالاً، كـ (رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السّحَابِ)، أو خبراً، كـ (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع السابقة كلها، والتقدير في غير الصلة (استقر، أو مستقر)، وفي الصلة (استقر)؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، أو مُشْتَغَلاً عنه، كـ (يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ)، أو مسموعاً بالحذف لا غَيْرُ، كقولهم: (حِينَئِذٍ الآنَ)، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن. "شرح الرضي على الكافية" (١/٥٠٥)، "أوضح المسالك" (٢/٢٣٦)، "شرح ابن عقيل" (٢/١٩٣)

المفعول له: باعثُ الفعل[١]، فإن كان مصدراً قلبيَّاً، واتَّحد فاعلُه وفاعلُ عاملهِ وزمانُهما يقبل تقدير (اللام)، نحو: (ضربت[٢] تأديباً)، و(قعدتُ[٣] جبناً)[٤]، وإلا فاللام[٥].

---

[١]ويُسَمَّى: المفعولَ لأجِلِهِ، ومن أجله، ومِثَالُه: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ)، فالمفعول له: هو الغرض الحامل على الفعل. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٧٧/١)، "الأصول في النحو" (٢٠٦/١)

[٢]في (ش) ضربته.

[٣]في (ث) زيادة [عن الحرب].

[٤]ولا بد أن تجتمع فيه أربعةُ أمور: أحدها: أن يكون مصدراً، والثاني: أن يكون مذكوراً للتعليل، والثالث: أن يكون المعَلَّل به حَدَثاً مشاركاً له في الزمان، والرابع: أن يكون مشاركاً له في الفاعل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنْ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾(البقرة: ١٩)، فـ(الحذرُ): مصدرٌ مُسْتَوفٍ لما ذكرنا، فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى: لأجل حذر الموت. " شرح شذور الذهب" (٢٩٥/١)، "اللمع في العربية" (٥٨)

[٥]متى دَلّتْ الكلمة على التعليل، وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية، فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تُجَرَّ بحرف التعليل، فمثال ما فَقَدَ المصدريةَ قولُكَ: (جِئْتُكَ للماء ولِلعُشْب)، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ الذي خَلَقَ لكُم ما في الأَرْض جميعاً ﴾ (البقرة: ٢٩)، ومثال ما فَقَدَ الاتِّحَادَ في الزمان قولُكَ: (جئتك اليومَ للسفر غداً)، ومثال ما فقد الاتحادَ في الفاعل قولُكَ: (قمت لأمرك إياي). " شرح شذور الذهب" (٢٩٥/١-٢٩٩)، "أوضح المسالك" (٢٢٥/٢-٢٣١)

المفعولُ معهُ: ما بعدَ (الواوِ) بمعنى (مع)[1]، وعاملُهُ: كالمفعولِ فيهِ[2]، نحو: (ما لكَ[3] وزيداً)[4].

(1) هو اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: (سرت والطريق)، و: (أنا سائر والنيل). "أوضح المسالك" (٢٣٦/٢)

(2) والناصب للمفعول معه: ما سبقه من فعل أو شبهه من المشتقات، وذلك يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسم الفعل، وهو مذهب سيبويه والمحققين؛ لأنَّ الاسم منصوب، والنصب عمل، ولا بدَّ للعمل من عامل، و(الواو) غير عاملة للنصب، ولاشيء هنا يصلح للعمل إلاَّ الفعل، لا الواو، خلافا للجرجاني، ولا الخلاف، خلافا للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: سرت ولابست النيل، فيكون حينئذ مفعولا به، خلافا للزجاج. "أوضح المسالك" (٢٤٢/٢-٢٤٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٧٩/١)، "اللمع في العربية" (٦١)

(3) في (ث) و (ش) (ما صنعتَ وزيداً).

(4) هذا مثال على موضع وجوب كون الاسم بعد الواو مفعولا معه، فوجوبُ المفعولِ معه في نحو: (مَالَكَ وَزَيْداً)؛ لامتناع العطف من جهة الصناعة، وفي التسهيل وشرحه للدماميني بيان أن النصب هنا بـ(كان) مضمرة قبل الجار، والتقدير: ما كان لك وزيدا، أو بمصدر لابس منويا بعد الواو، فالتقدير: ما لك وملابستك زيدا، وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه؛ لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به، وهناك مواضع يجب فيها العطف، نحو: (كلُّ رجل وَضَيْعَتُه)؛ لأنه لم يتقدم عليه جملة، ومواضع يترجح فيها العطف، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ)؛ لأنه الأصل، وقد أمْكَنَ بلا ضَعْفٍ، وأخرى يترجح فيها كون الاسم بعد الواو مفعولا معه، نحو: (قُمْتُ وَزَيْداً)؛ لِضَعْفِ العطف من جهة الصناعة، ومواضع يمتنع فيها كلاهما. . . . انظر: "أوضح المسالك" (٢٤٣/٢-٢٤٩)، "حاشية الصبان" (٢٠٣/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٨٣)

الحالُ: ما يبيّنُ هيئةَ الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو كليهما[1].

وحقُّها: النَّكِرة؛ ولو معنىً، كـ(جاء وحدَه)[2].

وصاحبُها: المعرفةُ؛ ولو حكْماً، [وقد يكونُ نكِرةً إذا قُدِّم عليها][3] وهي صفةٌ[4]؛ ولو حُكْماً، نحو: (هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً[5]). [6]

---

[1] وقال ابن هشام: هي وَصْفٌ فَضْلَة مذكور لبيان الهيئة، كـ (جِئْتُ راَكِبا)، و(ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفاً). . . انظر: " أوضح المسالك" (٢٩٤/٢)، " أسرار العربية" (١٧٦/١)، "الأصول في النحو" (٢١٣/١)

[2] أي منفرداً، ونحو: و(ادْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ)، أي: مترتبين، و(جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيَر)، أي: جميعاً، وهناك ثلاثة أوصاف أخرى للحال، وهي: أن تكون مُنْتَقِلَة لا ثابتة وذلك غالبٌ لا لازمٌ، كـ (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً)، وأن تكون مُشْتَقَّةً لا جامدة وذلك أيضاً غالبٌ لا لازم، وأن تكون نَفْسَ صاحِبَهَا في المعنى؛ فلذلك جاز (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً)، وامتنع (جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً). " أوضح المسالك" (٣٠٣/٢- ٣٠٥)، "الأصول في النحو" (٢١٤/١)

[3] في (ش) سقطت هذه العبارة من المتن، وجعلت ضمن الشرح.

[4] الفرق بين الحال وبين الصفة: أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر؛ وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد القائم)، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد، وهو غير قائم، ففصلت بـ(القائم) بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: (مررت بالفرزدق قائماً)، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك: (قائماً) إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً. "الأصول في النحو" (٢١٤/١)

[5] يجوز في هذه المثال تقديم الحال على (أفعل) التفضيل؛ لأنه يُسْتَثْنَى من (أفعل) التفضيل ما كان عاملا في حَالَيْنَ لاسمين مُتَّحِدَيِ المعنى، أو مختلفين، وأحَدَهُما مُفَضَّل على الآخر؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ، كـ(هذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً). " أوضح المسالك" (٣٣١/٢)

[6] يقع صاحب الحال نكرة بِمُسَوِّغ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ، نحو: (فيِ الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ)، أو يكون مخصوصاً: إما بوَصْفٍ، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً ﴾ (البقرة: ٨٩)، أو بإضافةٍ، نحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾((فصلت: ١٠)، أو بمعمولٍ، نحو: (عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً)، أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ وَلَهَا كتِاَبٌ مَعْلُومٌ ﴾ (الحجر: ٤)، أو نهي، أو استفهام، وقد يقع نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ، كقولهم: (عَلَيْهِ مِائَةٌ بيِضاً). " أوضح المسالك" (٣٠٨/٢- ٣١٧)

وعاملُها: كالمفعولِ فيه[١]، وقد تُقدَّمُ[٢] على عاملِها[٣]، سوى معنى الفعلِ، كـ(هذا زيدٌ قائماً)[٤]، وقد تُقدَّمُ على صاحبها: المرفوعِ، والمنصوبِ، [لا على المجرور[٥]][٦].

---

[١] العامل في الحال ضربان: فعلٌ، ومعنى فعل، فالفعل، مثل: (أقبل، وجاء)، ونحوهما، وأمَّا العامل المعنويّ، فكأسماء الإشارة، كقولك: (هذا زيد قائماً)، وإنَّما عمل؛ لأنَّ معناه أُنَبِّهُ وأشير إليه في حال قيامه؛ وإنما عمل المعنى في الحال؛ لأنها تشبه الظرف إذ كانت تقدّر بـ (في) إلاَّ أنَّ الظرف قد يتقدم على العامل المعنويّ بخلاف الحال، والفرق بينهما من وجهين: أحدُهما: أنَّ الحال تشبه المفعول به إذ كانت ظرفاً على الحقيقة، والثاني: أنَّها تشبه الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والموصوف: إمَّا فاعل، وإمَّا مفعول به. " اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٨٩/١-٢٩٠)

[٢] في (ص) (يقدم) بالياء في الموضعين، خلافا للنسخ الأخرى، وما أثبته أولى مراعاة لتأنيثها في مجمل بابها في كلام المصنف.

[٣] وإنما يكون ذلك إذا كان العامل فِعْلاً مُتَصَرِّفاً، كـ (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً)، أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرفَ، كـ(زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً). " أوضح المسالك" (٣٠٨/٢- ٣١٧)، "اللمع في العربية" (٦٢)

[٤] تَتَأَخَّرَ الحال عن العامل وجوباً في ست مسائل، وهي: أن يكون العامل فعلا جامداً، نحو: (مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً)، أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل، نحو: (هذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً)، أو مَصْدَراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري، (أَعْجَبَنِي اعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائماً)، أو اسم فعل، نحو: (نَزَالِ مُسْرِعاً)، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ (النمل: ٥٢)، أو عاملا آخر عَرَضَ له مانع، نحو: (لأصْبِرُ مُحْتَسِباً)، و(لأَعْتَكِفَنَّ صَائما)، فإنَّ ما في حَيِّز (لام الابتداء، ولام القسم) لا يتقدم عليهما. " أوضح المسالك" (٣٢٨/٢- ٣٣١)

[٥] للحال مع صاحبها ثلاثُ حالاتٍ: إحداها: وهي الأصل أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، كـ(جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً)، و(ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً)، فلك في (ضاحكا)، و (مكتوفا) أن تَقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب، والثانية: أن تتأخَّرَ عنه وجوباً وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً، نحو: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِين إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾(الأنعام: ٤٨، وغيرها)، أو يكون صاحِبُهَا مجروراً إما بحرفِ جر غيرِ زائِدٍ، كـ (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً)، وَخَالَفَ في هذه الفارسي، وابن جِنِّي، وابن كَيْسَان فأجازوا التقديمَ؛ لوروده، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ (سبأ: ٢٨)، قال ابن هشام: "والْحقُّ أن (كَافَّةً): حالٌ من (الكاف)، و(التاء) للمبالغة لا للتأنيث"، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة، وتعَدِّي (أَرْسَلَ) باللام، والأولُ: ممتنعٌ، والثاني: خلافُ الأكثر، وقال صاحب اللباب: ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف، ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له، وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به، فامتنع قولك: (مررت قائما بزيد)، و(قائما مررت بزيد)، والقيام لزيد. وقد ذكر أن جماعة يجيزونه، وأورد ذات المثال الذي أورده ابن هشام، ورد عليه ذات الرد، والثالثة: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً نحو (مَا جَاءَ رَاكِباً إِلاَّ زَيْدٌ). " أوضح المسالك" (٣١٨/٢- ٣٢٣)، " اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٩١/١)

[٦] في (ش) سقطت من المتن، وجعلت ضمن الشرح.

ويكونُ جملةً خبريَّةً، فالاسميَّةُ: بـ(الواو) والضمير، [وجاءت: بـ (الواو)، وقلَّتْ: بالضَّميرِ]،[1] والمضارعُ المثبتُ: بالضميرِ، والباقي: بِهما، أو بأحدهما، ويجبُ (قد) في الماضي المُثْبَتِ؛ ولو تقديراً[2].

---

[1] في (ث) سقطٌ وخللٌ، فقد جاءت العبارة (وجاءت، وحلت بالضمير)

[2] تقع الحال: اسْماً مُفْرَداً، وظَرْفاً، كـ (رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ)، وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ (القصص: ٧٩)، وبتعلقان بـ(مستقر، أو اسْتَقَرَّ) محذوفين وجوباً، وجملةً بثلاثة شروط، وهي: كونها خبرية، وأن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال، وأن تكون مرتبطة إما بالواو والضمير، نحو: ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ (البقرة: ٢٤٣)، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿ اُهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (البقرة: ٣٦، وغيرها)، أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (يوسف: ١٤). " أوضح المسالك" (٣٤٦/٢ ـ ٣٥٠)

وهي: منتقلةٌ[١]، ومؤكِّدةٌ[٢]، وقد يُحذَفُ عاملُها، ويجب في: (فصاعداً)، وفي نحو: (ضربي زيداً قائماً)، وفي المؤكِّدةِ لمضمون جملة اسميةٍ ركِّبتْ من اسمينِ جامدين، نحو: (زيدٌ أبوك عطوفاً)[٣]

---

[١]قال صاحب اللباب: والأحوال أربعة: منتقلة مقارنة، كقولك: (جاء زيد راكبا)؛ لأنّ الركوب قارن المجيء، وليس بلازم لمجيئه؛ إذْ من الجائز أن يجيء ماشياً، ومقارنة غير منتقلة، وهي المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿ وهو الحقّ مصدّقاً لما معهم ﴾ (البقرة: ٩١)، فالتصديق للحق مقارنٌ للحقِّ وغير منتقل عنه، والعامل في هذه الحال معنى الجملة، كأنه قال: وهو الثابت مصدَّقاً، وحال منتقلة غير مقارنة؛ بل منتظرة، كقولك: (مررت برجل معه صقر صائداً به غداً)، فالصيد غير مقارن لمرورك؛ بل مقدَّر؛ لأنَّه كان متهيئا لذلك، فعبر عن المآل بالحال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وخرُّوا له سُجَّداً ﴾ (يوسف: ١٠٠)، وحالٌ موطِّئة للحال الحقيقية، كقولك: (مررت بزيد رجلاً صالحاً) فـ (رجلاً) موّطئ للحال. " اللباب في علل البناء والإعراب" (٢٩٥/١)

[٢]قال ابن هشام: الحال ضربانِ: مُؤَسِّسَة، وهي التي لا يُسْتَفَاد معناها بدونها، كـ (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً)، وقد مَضَتْ ومُؤَكِّدَة: إما لعاملها لفظاً ومعنىً، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (النساء: ٧٩)، أو معنى فقط، نحو: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾ (النمل: ١٩)، ، وإما لصاحبها، نحو: ﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾(يوسف: ٩٩)، وإما لَمَضْمُونِ جملةٍ معقودة من اسمين معرفتين جامدتين كـ (زَيْدٌ أبُوكَ عَطُوفاً). " أوضح المسالك" (٣٤٢/٢-٣٤٦)، وتقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة هو مذهب الجمهور، وذهب الفراء، والمبرد، والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة، وأنكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها؛ لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها، فلهذا لم يتعرضوا لها. "همع الهوامع": (١/ ٢٤٥)، و"شرح التصريح": (١/ ٥٦٩)، "مغني اللبيب": (٦٠٦)

[٣]قد يُحْذَف عاملُ الحال جوازاً لدليل حالي، كقولك لقاصد السفر: (رَاشِداً)، وللقادم من الحج: (مَأْجُوراً)، أو مَقَالي، نحو: ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ (القيامة: ٤) بإضمار: تسافر ورجعت ونجمعها، ويحذف وُجُوباً قياساً في أربع صُوَر: أما الأولى: فقد أشار لها بقوله (فصاعداً)، أي: التي يُبَيِّنُ بها ازديادٌ أو نَقْصٌ بتدريج، كـ (تَصَدَّق بِدِينَارٍ فَصَاعِداً)، و (اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً)، ومنها: ما ذُكِرَ لتوبيخ، نحو: (أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)، و(أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)، أي: أتُوجَدُ، وأتَتَحَوَّل، ومن الصور: صورتان أشار لهما، وهما: (ضربي زيداً قائماً)، أي: مما فيه الحال سادة مسد الخبر، فلا يجوز ذكر الخبر؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض، و(زيدٌ أبوك عطوفاً)، أي: من الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، والعلة في وجوب حذف العامل: أن الجملة قبله بمنزلة البدل من اللفظ، ويحذف العامل سماعا في غير ذلك، نحو: (هَنِيئاً لَكَ)، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أهْنَأَكَ هَنِيئاً. " أوضح المسالك" (٣٥٨/٢-٣٥٩)

التمييزُ[1]**:** نكرةٌ تَرفَعُ الإبهامَ الوضعيَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ[2]، فالأول: في مفرد، مقدارٍ، غالباً من العددِ، والكيلِ، والوزنِ، والمساحةِ، والمقياس[3].

وعاملُهُ: الاسمُ التامُّ[4].

والثاني: في النِّسبةِ[5] في جمُلةٍ، أو شبهِها، كـ (طابَ زيدٌ نفساً)، و(زيدٌ طيِّبٌ أباً)، و(يُعجبُني طيبُهُ عِلماً)، فإن كان اسماً فهو عينُ المذكور، كـ(نفساً)، أو مُتعلَّقُه، كـ(علماً)، أو يحتملهما، كـ(أباً)، وإن كان صفةً فعينُ المذكورِ، نحو: (طابَ زيدٌ والداً)، ويحتملُ الحالَ.

---

(١)قال ابن هشام: يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور، فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق، فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفًا ومجرورًا، والتمييز لا يكون إلا اسمًا، والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، ولا كذلك التمييز، والثالث: في الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات، والرابع: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز، والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، والسادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة، كـ(هذا مالك ذهبًا)، ويأتي التمييز مشتقًا، نحو: (لله دره فارسًا)، والسابع: الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز. "حاشية الصبان" (٢٩٩/١)

(٢)والمقصود في التعريف (المميّز)، وهذا التعريف قريب من تعريف ابن الحاجب، وهو: "ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة"، وبالمقارنة بين التعريفين نجد أن العصام قد زاد (نكرة)، فأخرج الصفات، وعطف البيان، ويقصد بالنكرة: نكرة منصوبة؛ ليخرج المضاف إليه، وبذلك يسلم من الاعتراضات التي وجهها الرضي إلى ابن الحاجب حول هذا التعريف. "شرح الرضي على الكافية" (٥٣/٢)، وقال الزمخشري: "ويقال له: التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته". "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٣) وقال السيوطي: "هو تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز: اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام، يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير". "اللمع في العربية" (٦٤)

(٣)فالأول- يعني: الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، والمبين إجمال الذات-: هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: (له شبر أرضا)، والمكيلات، نحو: (له قفيز برا)، والموزونات، نحو: (له مَنَوَان عسلا، وتمرا)، والأعداد، نحو: (عندي عشرون درهما). "شرح الرضي على الكافية" (٥٥/٢)، "شرح ابن عقيل" (٢٨٧/٢)، "أوضح المسالك" (٣٦٥/٢)

(٤)حُكْمُ التميز النصبُ، والناصبُ لمبين الاسم: هو ذلك الاسمُ المبهمُ، كـ (عِشْرِينَ دِرْهَماً)، والناصبُ لمبين النسبة: المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه، كـ (طَابَ نَفْساً)، و (هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً). "أوضح المسالك" (٣٦٥/٢)

(٥)في (ث) زيادة [الكائنة]

المستثنَى[١]: متَّصِلٌ؛ لو دخل في متعدد، فأُخِرجَ بـ(إلَّا)، وأخواتها[٢]، و مُنْقطِعٌ[٣]؛ لو لم يَدخل، وذُكِر بعد (إلَّا)[٤]، فيُنصبُ بها[٥]، وكذا المتَّصِلُ؛ إن كان في موجب، ذُكِرَ فيه المُستَثنى منه، أو كان مُقدَّماً.

وعاملُهُ: المتعدِّدُ بواسطةِ (إلا)[٦]، وإلا فإن [كان][٧] ذُكِر المُستَثنى منه فالبدلُ أولى[٨]، وإن لم يُذكَر ولم يُكَرَّر أُعرِب بحسَبِ العاملِ، كـ(ما جاءني إلا زيدٌ)، وهو المُفرَّغُ[٩].

ويُنْصَبُ بـ(ليس)، و(لا يكون)، و(خلا)، و(عدا)[١٠].

---

[١]قال ابن جني: معنى الاستثناء: أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه: (إلا)، وتشبه به أسماء، وأفعال، وحروف، فالأسماء: (غير وسوى)، والأفعال: (ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا)، والحروف: (حاشا وخلا). "اللمع في العربية" (٦٧)

[٢]في (ث) و (ش) ونحوها.

[٣]في (ث) ومنفصل.

[٤]قال ابن الحاجب: "المستثنى: متصل، ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا بـ(إلا) وأخواتها، والمنقطع: المذكور بعدها غير مخرج". "شرح الرضي على الكافية" (٧٥/٢)

[٥]إن كان ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها فالنصب هو الباب على كل حال، تقول: (ما بالدار أحد إلا وتدا)، و(ما مررت بأحد إلا حمارا)، وقد يجوز البدل، فتقول: (ما بالدار أحد إلا وتد)، وذلك في لغة بني تميم، وإن تقدم المستثنى لم يكن فيه إلا النصب، تقول: (ما قام إلا زيدا أحد)، و(ما مررت إلا زيدا بأحد). "اللمع في العربية" (٦٧- ٦٨)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٧)

[٦]إذا استثنيت بـ (إلا) من موجب كان ما بعدها منصوبا على كل حال، تقول: (قام القوم إلا زيدا) بنصب المستثنى. "اللمع في العربية" (٦٦)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٦)

[٧]في (ث) و(ش) سقطت (كان).

[٨]إن كان ما قبل (إلا) غير موجب جاز فيما بعدها النصب والبدل، كقولك: (ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيدٌ). "اللمع في العربية" (٦٦)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٧)

[٩]إن فرغت العامل قبل (إلا) عمل فيما بعدها لا غير، تقول: (ما قام إلا زيد)، و(ما رأيت إلا زيداً)، فترفعه بفعله، وتنصبه بوقوع الفعل عليه. "اللمع في العربية" (٦٨)

[١٠](ليس، ولا يكون، وعدا) ما بعدهن منصوب أبدا، تقول: (قام القوم ليس زيداً)، و(انطلقوا لا يكون بكراً)، و(ذهبوا عدا جعفراً)، أما (حاشا، وخلا) فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان، تقول: (قام القوم خلا زيدٍ وخلا زيداً)، و(حاشا عمرٍ وحاشا عمراً). "اللمع في العربية" (٦٩)، وقال الزمخشري: "النصب أبداً بـ(عدا وخلا) بعد كل كلام، وبعضهم يجر بـ(خلا)، وقيل: بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد، فأما (ما عدا وما خلا) فالنصب ليس إلا، وكذلك (ليس، ولا يكون)". "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٦)

ويُجَرُّ بـ(سوى)، و[(غير)][1]، ويُعرَبُ (غير) كالمستثنى تفصيلاً[2]، فإن لم يُعلَم دخولُه وعدمُه تعذَّرَ الاستثناءُ، فتُجعَلُ صفةً، كـ(غير)، نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[3][الأنبياء: ٢٢].

وقد يُحذَف، كـ(ليس إلا)، و(ليس غير)، و (لا غير)[4].

---

[1] في (ث) سقطت (غير)

[2] تعرب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وما بعدها: مجرور بإضافتها إليه، تقول: (قام القوم غير زيد)، كما تقول: (إلا زيداً)، و(ما قام أحد غيرُ زيدٍ)، كما تقول: (إلا زيد)، وأما (سوى) فمنصوبة على الظرف، وما بعدها: مجرور بإضافتها إليه، تقول: (قام القوم سوى أبيك)، و(ما رأيت أحداً سوى أخيك). "اللمع في العربية" (٦٨- ٦٩)

[3] (إلا، وغير) يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه: المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: (مررت برجل غير زيد) قاصدا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بمن ليست صفته صفته، ثم دخل على (إلا) في الاستثناء، وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية، وفي التنزيل ﴿ لو كان فيهما آلهه إلا الله لفسدتا ﴾(الأنبياء: ٢٢)، أي: غير الله، ولا يجوز إجراؤه مجرى (غير) إلا تابعا لو قلت: (لو كان فيهما إلا الله)، كما تقول: (لو كان فيهما غير الله) لم يجز. "المفصل في صنعة الإعراب" (٩٩)

[4] المستثنى يحذف تخفيفا، وذلك قولهم: (ليس إلا)، و(ليس غير). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٠٢)

خبرُ باب (كان): ما أُسْنِدَ إلى اسمِهِ، وهو كالخبرِ، وقد يُحذَفُ (كان) في نحو، (إن خيراً فخيرٌ)[1]

اسمُ باب (إنَّ): معمولُه المسنَدُ إليهِ، ولا يُحذَفُ في السّعةِ إلا ضميرُ شأنٍ[2].

اسمُ (لا) لنفيِ الجنسِ: نكرةٌ أُسنِدَ إليها بعد (لا)، فيُنصَبُ: مضافاً، أو [شبهَه][3]، وإلا بُنِيَ على نصبِهِ[4]، فلو فُصِل، أو كانَ معرفةً رُفِعَ وكُرِّرَ، وفي نحو: (لا حولَ ولا قُوَّةَ) وجوهٌ.

خبرُ (ما)، و(لا) [المُشبَّهتين بـ(ليس)][5]**:** مُسندٌ إلى اسمِهما، ولا يَعملانِ في تميم، [وكذا في غيرهم][6]؛ لو قُدِّمَ الخبرُ[7]، أو انتقضَ النَّفيُ بـ(إلا)، أو فُصِلا عن اسمِهما.

---

[1]يضمر العامل في خبر (كان) في مثل قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر)، و(المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف)، أي: (إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وإن كان شرا فجزاؤه شر)، والرفع أحسن في الآخر، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع، أي: (إن كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٠٢)

[2]في (ث) الشأن

[3]في (ث) سقطت (شبهه).

[4](لا) النافية للجنس: محمولة على(إنَّ)؛ فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر، وذلك إذا كان المنفي مضافا، كقولك: (لا غلام رجل أفضل منه)، أو مضارعا له، كقولك: (لا خيرا منه قائم هنا)، و(لا حافظا للقرآن عندك)، و(لا ضاربا زيدا في الدار)، و(لا عشرين درهما لك)، فإذا كان مفردا فهو مفتوح وخبره مرفوع، كقولك: (لا رجل أفضل منك)، و(لا أحد خير منك)، ويقول المستفتح: (ولا إله غيرك). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٠٤)

[5]في (ث) و(ش) سقطت

[6]في (ث) سقطت هذه العبارة، ولا يخفى أهميتها لصحة الكلام.

[7]في (ث) زيادة (على الاسم) وهي من ضمن الشرح في (ش)

المجروراتُ

المجروراتُ[١]: بحرفٍ، أو بتقديرِهِ[٢] في المُضافِ إليه[٣].
ويَسقطُ عن المضافِ: التَّنوينُ، ونونُ التَّثنيةِ والجمعِ[٤]، و[وهو][٥]عاملُه.
وهي: معنويَّةٌ[٦] بِمعنى (اللام)؛ إلا إذا كانَ الثاني جنسَ الأوَّلِ فبمعنى: [(مِنْ) البيانية][٧]، فتُفِيدُ[٨] تعريفَ المضافِ مع المعرفةِ؛ إلا في [نحو][٩]: (مثل)، و(غير)[١٠]، [١١] وتخصيصَهُ مع النَّكرةِ.

---

[١] قال ابن الحاجب: "المجرورات: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه"، وقال الرضي: "وعلم المضاف إليه ثلاثة: الكسر، والفتح، والياء". انظر: " شرح الرضي على الكافية" (٢٠١/٢)، و" المفصل في صنعة الإعراب" (١١٣)

[٢]أو بتقديره، كما في (غلام زيد)، و(خاتم فضة). " شرح الرضي على الكافية" (٢٠٢/٢)

[٣]قال ابن الحاجب: "والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا، أو تقديرا"، قال الرضي: بنى الأمر على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه؛ لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم؛ فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شك أن (زيدا) في قولك: (مررت بزيد) مضاف إليه؛ إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر. " شرح الرضي على الكافية" (٢٠١/٢- ٢٠٢)

[٤]وإنما حذف التنوين أو النون؛ لأنها دليل تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة، وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾ (الأنبياء: ٧٣، وغيرها)، ولا يقاس على ذلك، وقالوا: إن الفراء يقيس عليه. " شرح الرضي على الكافية" (٢٠٥/٢)

[٥]في (ص) وفي (ث) سقطت، وأثبتت في (ش)، ولا يخفى أهميتها.

[٦]المعنوية: ألا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أي: هي على ضربين: إما ألا يكون المضاف صفة، نحو: (غلام زيد)، أو يكون صفة، لكن لا تكون الصفة مضافة إلى معمولها، نحو: (الله خالق السموات)؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه. " شرح الرضي على الكافية" (٢٠٦/٢)

[٧]في (ص) سقطت هذه العبارة، وذكرت في (ث)، وجعلت (البيانية) مع الشرح في (ش).

[٨]في (ث) و (ش) فيفيد.

[٩]في (ث) سقطت (نحو).

[١٠]قسم المعنوية ثلاثة أقسام: إما بمعنى (اللام)، أو بمعنى (من)، أو بمعنى (في)، وكل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الإضافة المحضة، فهو بمعنى (اللام)، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير (من)، ولا ثالث لهما" شرح الرضي على الكافية" (٢٠٦/٢-٢٠٨)

[١١]وشبهها؛ فإنها لشدة إبهامها لا تتعرف بالإضافة. "عجالة البيان" (١٦١)

ويجبُ تنكيرُ مضافِها.

وإضافةُ الصِّفةِ إلى معمولِها لفظيَّةٌ؛ للتخفيف، ولذا وُصِف بها النَّكِرةُ، وجاز (الضَّاربا زيدٍ)، لا (الضاربُ زيدٍ)، وجاز (الضاربُ الرَّجُلِ) حملاً على (الحسنِ الوجهِ).

ولا يُضَافُ إلى الموصوفِ، والصِّفةِ، والُمساوي.

وقد يُحذَفُ المضاف، ويُعرَبُ المضافُ إليه بإعرابِهِ، وقد يُحذَفُ المضافُ إليه.

التَّوابعُ

التَّوابعُ: ما يتبعُ[1] سابقَهُ في الإعرابِ[2].

النَّعتُ: لإفادةِ معنىً في متبوعِه غير الشُّمولِ[3]؛ ليفيد تخصيصاً أو توضيحاً[4]، وجاء للتأكيد، و[5] المدحِ، والذمِّ، والتَّرَحُمِ[6].

---

[1]في (ث)، و(ش) ما تبع.

[2]قال ابن الحاجب: "التوابع: كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة"، والتوابع خمسة: (التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف)، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفضِ. "شرح الرضي على الكافية" (٢٧٧/٢)، " الأصول في النحو" (١٩/٢)، " أوضح المسالك" (٢٩٩/٣)

[3]وهذا التعريف أخص من تعريف ابن الحاجب وهو: "النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا"، وقد راعى المؤلف ما أخذ على تعريف ابن الحاجب، واقترب بتعريفه من تعريف الرضي، ولو زاد بعد (في متبوعه) (أو فيما يَتَعلَّقُ به) لكان أشمل. "شرح الرضي على الكافية" (٢٨٣/٢)، " أوضح المسالك" (٣٠٠/٣)

[4]المُوَضِّح للمعرفة: كـ (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ) أو (التَّاجِرُ أبُوهُ)، والمخصِّصُ للنكرة: كـ (جَاءَنِى رَجُلٌ تَاجِرٌ)، أو(تَاجِرٌ أبُوهُ). " أوضح المسالك" (٣٠٠/٣)

[5]في (ص) (في) بدل (و) على خلاف (ث) و (ش)، والصحيح ما فيهما؛ لذا أثبته في المتن.

[6]المدح، كـ: ﴿الْحمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة: ١)، والذم، نحو: (أَعُوذُ باِلِله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)، والترَحُّمِ نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدكُ المِسْكِينُ)، والتوكيد، نحو: ﴿ نفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (الحاقة: ١٣). " أوضح المسالك" (٣٠٢/٣)

فأمَّا حالُ متبوعِهِ: فيتبَعُهُ في التَّعريفِ، والتَّنكيرِ، والإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ، والتَّذكيرِ، والتَّأنيثِ، نحو: (زيدٌ العالمُ)، [1] أو حالُ متعلَّقِه[2]: فيتبعُهُ في الأوَّلين[3]، نحو: (زيدٌ العالمُ أبوه)، وفي الباقي كالفعلِ المسندِ إلى الظاهر، فيُفْردُ إلا جمعاً مكسَّراً [4].

و[5] مشتقٌّ، أو في حكمِهِ، كالمنسوبِ، و(ذي)، وكالجنس: صفةٌ للإشارةِ[6].

---

[1] وقد أشار عند ذكر التوابع أنها تتبع متبوعها في الإعراب فلا حاجة لتكرارها.

[2] وهي الصفة السببية.

[3] أي التعريف والتنكير.

[4] أي: في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فإن الوصف يعطى حكم الفعل، ولا يُعْتبر حالُ الموصوف، تقول: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ)، و(بِامرَأَةٍ قَائِمٍ أبُوهَا)، و(مَرَرْتُ برَجُلَيْنِ قَائِمٍ أبَوَاهُمَا)، كما تقول: (قَامَ أبَوَاهُمَا)، وجمعُ التكسير أفْصَحُ من الإفراد، كـ (قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ). " أوضح المسالك" (٣/٣٠٣- ٣٠٤)

[5] في (ث) و(ش) زيادة (هو).

[6] نحو: (جاءني هذا الرجل).

والإشارةُ: صفةٌ للعلمِ، أو[١]للمضاف إليه[٢]، وأتى صفةً لنكرةٍ؛ لمدحها[٣]، والجملةُ الخبريَّةُ: صفةٌ لها[٤] بعائدٍ[٥].

ولا يقعُ المضمرُ صفةً، ولا موصوفاً[٦].

و[قد][٧]يحذف الموصوفُ[٨]، كـ(جاء الفارسُ والصَّاحبُ)[٩].

---

[١]في (ث) (و).

[٢]نحو: (جاء زيدٌ هذا)، و (جاء غلام زيد هذا).

[٣]نحو: (مررت برجل أي رجل)، أي: كامل في الرجولة. "المفصل في صنعة الإعراب" (١٥٠)

[٤]أي: للنكرة.

[٥]ذكر هنا الأشياءُ التى يُنْعت بها، وهي أربعةٌ، وقد اقتصر منها على ثلاثة:
أحدها: المشتق، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كـ (ضارب)، و(مضروب)، و (حَسَنٍ)، و(أفْضَلَ)، والثاني: الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، و (ذي) بمعنى صاحب، وأسماء النَّسَبِ، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذَا)، و (بِرَجُلٍ ذى مال)، و(بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ)؛ لأن معناها: الحاضِرُ، وصَاحِبُ مَالٍ، ومنسوبٌ إلى دمشق، والثالث: الجملة، وللنعت بها ثَلاَثَةُ شروطٍ: شرطٌ في المنعوت، وهو أن يكون نكرةً إما لفظاً ومَعْنًى، نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلىَ اللهِ ﴾(البقرة: ٢٨١)، أو مَعْنىً لا لفظاً، وهو المُعَرَّفُ بأل الجنسية كقوله:

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَــى اللَّئِـيمِ يَسُــبُّنِي . . . .

وشرطان في الجملة أحَدُهما: أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبِطُهَا بالموصوف: إما ملفوظٍ به، أو مُقَدَّرٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾، أي: لا تجزى فيه، والثانى: أن تكون خَبَرِيَّةً، أي: مُحْتَمِلَةً للصِّدْقِ والكذب، فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجْلٍ اضْرِبْهُ)، ولم يذكر الرابع، وهو المصدر، قالوا: (هذا رجل عدل، ورضا، وزَوَرٌ، وفطر)، وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: ذو كذا؛ ولهذا التزم إفراده وتذكيره. " أوضح المسالك" (٣/٣٠٤- ٣١٢) "المفصل في صنعة الإعراب" (١٤٩)

[٦]لا يقع صفة؛ لأنه ليس في حكم المشتق، ولا يقع موصوفا؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلا حاجة فيهما إلى الموضح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وحملت الصفة المادحة ونحوها على الموضحة، وهذا قول الجمهور، وأجاز الكسائي، والزمخشري كون ضمير الغائب موصوفا، في قوله تعالى: ﴿ لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ (آل عمران: ٦و٨، وغيرها)، والجمهور يحملون مثله على البدل. "عجالة البيان" (١٦٥)، "شرح الرضي على الكافية" (٢/٣١٠)

[٧]في (ص) سقطت، وقد ثبتت في (ث) و(ش).

[٨]يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما صالحا لمباشرة العامل، ومثاله ما ذكره، أو بعض اسم مقدم مخفوضٍ بـ(مِنْ)، أو (في) كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَام)، أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، ومِنَّا فريقٌ أَقَامَ. " أوضح المسالك" (٣/٣١٨- ٣٢١)

[٩]وحق الصفة أن تصحب الموصوف؛ إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه، وإقامة الصفة مقامه، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول: (ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا) يريد (ما منهما واحد مات)، وقد بلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأسا، كقولهم: (الأجرع، والأبطح، والفارس. . .). " المفصل في صنعة الإعراب" (١٥٢)

العطفُ: تابعٌ بحرفٍ(١)، وهو غيرُ سابِقِهِ(٢)، وقد يُعطَفُ على المعنى، نحو: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾[المُلك: ١٩].

ولا يَحسنُ العطفُ على الضمير المتَّصلِ في السَّعةِ؛ إلا بفصلٍ عند البصريَّةِ(٣)، ولا يُعطَفُ على الضَّميرِ المجرور إلا بإعادة الجارِّ عندهم(٤)، وقد يُعطفُ على معمولي؛ لو قُدِّم المجرورُ(٥).

---

(١)انظر: " أوضح المسالك" (٣/٣٥٣)،

(٢)في (ث) زيادة [فلا يصح]، وهذا من ضمن الشرح في (ش)، ولا يستقيم إلا مع تتمته، وهي: (فلا يصح عطف الشيء على نفسه)، ويظهر من ذلك أن نسخة (ث) تنقل عن الشرح دون تدقيق.

(٣)وكلام ابن هشام في المسألة فيه تفصيل وبيان، قال رحمه الله: "ولا يَحْسُن العَطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾(الأنبياء: ٥٤)، أو وجود فاصلٍ، أيّ فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ (الرعد: ٢٣)، أو فَصْلٍ بـ (لا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (الأنعام: ١٤٨)، وقد اجتمع الفَصْلاَنِ في نحو: ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ أبَاؤُكُمْ ﴾ (الأنعام: ٩١)، وَيَضْعُفُ بدون ذلك، كـ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ)، أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر". " أوضح المسالك" (٣/٣٩٠)، "شرح الرضي على الكافية" (٢/٣٣٣)

(٤)قال ابن هشام: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان او أسماً، نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ﴾ (فصلت: ١١)، ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إلهَكَ وَإلهَ أبَائِكَ ﴾ (البقرة: ١٣٣)، وليس بلازمٍ وفاقا ليونُسَ، والأخَفَشِ، والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس، والحسن، وغيرهما، وهي قراءة حمزة: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ (النساء: ١)، وحكايةِ قطرب: (مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالَمسْجِدِ اَلحْرَامِ ﴾ (البقرة: ٢١٧). " أوضح المسالك" (٣/٣٩٢)، "شرح الرضي على الكافية" (٢/٣٣٦)، "إبراز المعاني من حرز الأماني" (٢/٤٧)

(٥)نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ) وهذا عند المتأخرين، وقد منعه سيبويه والجمهور، وجوزه الأخفش مطلقاً ، والأظهر قول المتأخرين؛ لأنه سمع عند تقدم المجرور، فقد قالوا: (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)، فعطف على (كُلّ وما)، وقال ابن هشام: أي: ولا كلّ بيضاء، وقال الطاشكندي: وتأويل المسموع تكلف. "عجالة البيان" (١٦٧) "الأصول في النحو" (٢/٧٠- ٧١)، " أوضح المسالك" (٣/٣٩٧)، " شرح الرضي على الكافية" (٢/٣٤٤-٣٤٥)

البدلُ: تابعٌ مقصودٌ، لا متبوعُهُ[١].

فعينُهُ: بدلُ الكُلِّ، وجزؤُهُ: بدلُ البعضِ، وملابِسُهُ[٢] المفهوم[٣][من] النسبة إجمالاً: بدلُ الاشتمالِ، وغيرُها: غلطٌ[٤].

ولو أُبدِلتْ نكرةٌ من معرفةٍ فالنَّعتُ[٥]. [٦]

ولا يُبدَلُ الظَّاهرُ من ضميرِ المُتَكلِّمِ والخطابِ[٧]؛ كلّا إلا لو أفاد[٨][٩].

---

[١]قال ابن جني: "اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص"، " اللمع في العربية" (٨٧)

[٢]في (ص) لم تظهر هذه الكلمة، وهي ممسوحة.

[٣]في (ص) سقطت.

[٤]ذكر أضرب البدل، وهي أربعة كما تبين، وأمثلتها على الترتيب، كقوله تعالى: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ (الفاتحة: ٦-٧)، وكقولك: (رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسا منهم)، وكقولك: (سُلب زيد ثوبه)، و(أعجبني عمرو حسنه، وأدبه، وعلمه)، ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به، وكقولك: (مررت برجل حمار) أردت أن تقول: بـحمار، فسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام، وما لا يصدر عن روية وفطانة. "المفصل في صنعة الإعراب" (١٥٧)، " اللمع في العربية" (٨٨)

[٥]أي: النعت واجب في البدل. قال الزمخشري: "لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة، كقوله تعالى: ﴿بالناصية، ناصية كاذبة ﴾ (العلق: ١٥-١٦). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٥٨)، "عجالة البيان" (١٦٧)

[٦]في (ث) زيادة (واجب)، وهي من ضمن الشرح في (ش).

[٧]ويبدل المظهر من المضمر الغائب، تقول: (رأيته زيداً)، و(مررت به زيدٍ). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٥٨)

[٨]والإفادة بأن يشتمل الظاهر على أمر زائد على مدلولهما، كأن يكون بَدَلَ بعض، كـ (أَعْجَبْتَنِى وَجْهُكَ)، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾ (الأحزاب: ٢١)، أو بدل اشتمال، كـ (أَعْجَبْتَنِى كَلاَمُكَ)، أو بَدَلَ كلّ مفيدٍ للإحاطة، نحو: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وآخِرِنَا ﴾ (المائدة: ١١٤)، ويمتنع إن لم يُفِدْ خلافاً للأخفش، فإنه أجاز: (رَأَيْتُكَ زَيْداً)، و(رَأَيْتَنِي عَمْراً). "أوضح المسالك" (٤٠٧/٣)

[٩]في (ش) أفاد.

وقد يُبدَلُ جملة من مفردٍ، ومن جملةٍ[١]؛ لو كانتِ الثَّانيةُ أولى[٢].

عطفُ البيان: تابعٌ، غيرُ صفةٍ، يُوضَّحُ به المتبوعُ[٣]، ويَظهرُ فرقه[٤] من البدل[٥] في: (يا هذا زيدٌ)[٦].

---

(١)يُبْدَل كل من الاسم، والفعل، والجملة من مثله، فالاسم كما تقدم، والفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ ﴾، والجملة، كقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمِاَ تَعْلَمُونَ، أَمَدَّ كُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِين ﴾ (الشعراء: ١٣٢-١٣٣)، وقد تُبْدَل الجملة من المفرد، كقوله:

إِلَـى اللهِ أَشْـكُو بِالَمدِيَنـةِ حَاجَـةً ... وَبِالشَّـامِ أُخْـرَى كَيْـفَ يَلْتَقِيَـانِ

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما. "أوضح المسالك" (٣/ ٤١٠)

(٢)أي: أولى بتأدية المعنى المراد وأتم.

(٣)وقال ابن جني: "ومعنى عطف البيان أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: (قام أخوك محمد)، كقولك: (قام أخوك الظريف)، ومن ذلك نحو قوله:

أقسـم بـالله أبـو حفـص عمـر ... مـا مسـها مـن نقـب ولا دبـر

انظر "اللمع في العربية" (٩٠)، "الأصول في النحو" (١٥٩/١)

(٤)في (ث) خروجه.

(٥)من الفروق بين عطف البيان والبدل: أن الأول في عطف البيان هو ما يعتمد بالحديث، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره، والبدل على خلاف ذلك؛ إذ هو المعتمد بالحديث، والأول كالبساط لذكره. " المفصل في صنعة الإعراب" (١٦٠)

(٦)يظهر الفرق بين البدل وعطف البيان في هذا المثال؛ إذا جعل (زيدٌ) بالتنوين؛ إذا جعل عطف بيان، وبدونه؛ إذا جعل بدلاً؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون (زيد) منادى، فيجب بناؤه على الضم، هذا هو الفرق اللفظي، أما المعنوي فظاهر من تعريفهما. "عجالة البيان" (١٦٩)

التأكيدُ[1]: تابعٌ يقرِّرُ المتبوعَ، [2]فبالتكرير: لفظيٌّ، وبـ(نفسٍ[3]، وعينٍ، وكلٍّ، وأجمعٍ، وأكتعٍ، وأبتعٍ، وأبصعٍ، وكلا، وكلتا): معنويٌّ[4]، تقول: (نفسه، نفسها[5]، أنفسهما، أنفسهم [أنفسهن][6])، وكذا (عينه [إلى أعينهن][7]، وكلُّه، [8]كلُّها، كلُّهم، كلُّهن، وأجمعُ، جمعاءُ، أجمعونَ، [جُمَع]، [9] وكذا أتباعه).

ولا يؤكَّدُ النَّكِرةُ بالمعنويِّ[10].

---

[1]نحو قولك: (رأيت زيداً زيداً)، وهذا الضرب يصلح في الأفعال، والحروف، والجمل، وفي كل كلام تريد تأكيده، فأما الفعل فتقول: (قام عمرو قامَ)، و(قم قمْ)، وأما الحروف فنحو قولك: (في الدار زيدٌ قائمٌ فيها)، فتعيد (فيها) توكيداً، ومنه قول الله عز و جل: ﴿ وأما الذين سُعِدُوا ففي الجنةِ خالدينَ فيها ﴾ (هود: ١٠٨)؛ إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به؛ لاسيما إذا كان عاملاً، وأما الجملُ، فنحو قولك: (قام عمرو، قام عمرو). "الأصول في النحو" (١٩/٢- ٢٠)

[2]في (ص) لتكرير، وفي (ث) وبالتكرير، وقد أثبت في المتن عبارة (ش).

[3]في (ص) ونفس، وقد أثبت عبارة (ث) و (ش)

[4]التوكيد المعنوي: هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر، نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ نفسهِ)، وقد جعله ابن السراج هو والتوكيد اللفظي ضربا واحداً، وجعل الضرب الثاني ما يجيء للإحاطة والعموم، نحو: (كل، وجميع)، ونحوها مما ورد في المتن. "الأصول في النحو" (٢٠/٢- ٢١)

[5]في (ث) نفسهما.

[6]في (ص) سقطت.

[7]في (ص) (إلى أعينهم)، ولكنه في (ش) جعل [إلى أعينهن] ضمن الشرح.

[8]في (ص) [وكلها] بزيادة الواو.

[9]في (ص) سقطت.

[10]النكرة لا يجوز أن تؤكد بـ(نفسه، ولا أجمعينَ، ولا كلهم). "الأصول في النحو" (٢٣/٢)

المعارفُ

المعارفُ:

المعرفةُ: ما وُضِعَ لمعيَّنٍ من حيثُ هو معيَّنٌ. [١]

والنَّكِرَةُ: بخلافه[٢].

وأعرفُ[٣] المعارفِ: الضميرُ: المتكلِّمُ، ثم المخاطَبُ، ثم الغائبُ، ثم العَلَمُ، ثم الإشارةُ، ثم الموصولُ، والمعرَّفُ باللَّامِ، أو النِّداءُ، والمضافُ إلى واحدٍ منها معنىً[٤].

---

[١] المعرفة: هي الفرع، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: مالا يقبل (أل) البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: (زيد وعمرو)، والثاني: ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: (حارث وعَبَّاس وضَحَّاك)، فإنَّ (أل) الداخلة عليها لِلَمْحَ الأصل بها. "أوضح المسالك" (٨٣/١)، " اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٧٢/١)

[٢] قال ابن السراج: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة". "الأصول في النحو" (٢٣/٢)، والنكرة: عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رجل، وفرس، ودار، وكتاب)، والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذِي ومَنْ ومَا) في قولك: (مَرَرْتُ برَجُلٍ ذي مَالٍ، وَبِمن مُعْجِبٍ لك، وبما معجب لك)، فإنها واقعة موقع (صاحب، وإنسان، وشيء)، وكذلك نحو: (صَهٍ) - منوناً -، فإنه واقع موقع قولك: (سُكُوتاً). "أوضح المسالك" (٨٣/١)

[٣] في (ث) وأعراف.

[٤] ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم، نحو: (هذا، وذاك) أعرف من الاسم العلم، نحو: (زيد وعمرو)، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف، فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بـالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، بلا، **"الإنصاف في مسائل الخلاف"**، دار الفكر - دمشق (٧٠٧/٢)

ثم العَلَمُ[١]؛ إن صُدِّرَ بـ (أبٍ)، و(أمٍّ)، و(ابنٍ)، و(ابنتٍ)[٢]: فكُنيةٌ، وإلَّا فإن قُصِدَ به مدحٌ أو ذمٌّ: فلقبٌ، وإلَّا: فاسمٌ[٣]، وقد يُضافُ إلى اللَّقبِ[٤]، ويجبُ (اللَّام)؛ إذا ثُنِّيَ، أو جُمِعَ[٥]، أو كانت جزءاً منه[٦]، وتكثرُ[٧]: في غيرهما؛ لو كانت صفةً، أو مصدراً[٨]، وتشذُّ: في الباقي، كالإضافة[٩]، ولو جُعِل مبنيٌّ عَلَمَا لنفسهِ: فالحكايةُ، وقد يُعرَب، ولو لغيرِه: فالإعرابُ[١٠]، وكذا عَلَمُ الجنس في هذه الأحكامِ، كـ(أسامة)[١١].

---

[١] هو: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعيينا مطلقا. " أوضح المسالك" (١٢٢/١)

[٢] في (ث) و(ش) وبنتٍ.

[٣] قال ابن جني: "وأما الأعلام فما خص به الواحد فجعل علما له، نحو: (عبد الله، وعمرو)، وكذلك الكنى، نحو: (أبي محمد، وأبي علي)، وكذلك الألقاب، نحو: (أنف الناقة، وعائذ الكلب). "اللمع في العربية" (١٠٤)، " أوضح المسالك" (١٢٧/١)

[٤] إن كان الاسم واللقب مفردين، كـ (سعيد كُرْز) جاز أن تتبع الثاني للأول: إما بَدَلاً، أو عَطْفَ بيانٍ، أو تقطعه عن التبعية، إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف، كما لو كانا مضافين، أو كان أحدهما مضافا، وجاز وَجْه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه، ويردُّه النَّظَر وقولُهم: (هذَا يَحْيَى عَيْنَانُ). " أوضح المسالك" (١٣٢/١)، " المفصل في صنعة الإعراب" (٢٦)

[٥] بعد العلمية، كـ (جاء الزيدان، وذهب الزيدون). " المفصل في صنعة الإعراب" (٣١ ـ٣٢)

[٦] قد ترد (أل) زائدة، أي غير معرفة، وهي لازمة في علم قارنت وضعه، كـ(السموأل، واليسع، واللات، والعزى). " أوضح المسالك" (١٨٨/١)

[٧] في (ث) و(ش) ويكثر.

[٨] يجوز زيادة (أل)؛ لِلمْح الأصل، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل (أل) قد يلمح أصله، فتدخل عليه (أل)، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة، كـ(حارث، وقاسم، وحسن، وحسين، وعباس، وضحاك)، وقد يقع في المنقول عن مصدر، كـ(فضل)، أو اسم عين، كـ(نعمان)، فإنه في الأصل اسم للدم، والباب كله سماعي. " أوضح المسالك" (١٨٣/١)، " المفصل في صنعة الإعراب" (٢٩)

[٩] أي: تشذ (أل) في سائر الأعلام، كما تشذ الإضافة؛ لعدم الحاجة إلى تعريفه.

[١٠] إذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسما أو فعلا، أو حرفا، فالأكثر الحكاية، كقولك: (من الاستفهامية حالها كذا)، و(ضرب فعل ماض)، و(ليت حرف تمن)، وقد يجيء معربا، نحو قولك: (ليت ينصب ويرفع)، قال:

ليــت شــعري وأيــن منــي ليــت ... إن ليتـــا وإن لـــوا عنـــاء

" شرح الرضي على الكافية" (٢٦٨/٣-٢٦٩)

[١١] اسم الجنس: هو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة، فالاسم غير الصفة، نحو: (رجل، وفرس، وعلم، وجهل)، والصفة، نحو: (راكب، وجالس، ومفهوم، ومضمر)، وأحكامه اللفظية: هي الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه: (علم الشخص)، فهما متشابهان فيها. "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٣)، " النحو الوافي" (٢٩٦/١ – ٢٩٧)

الأسماء العاملة

الأسماء العاملة[١]:

المصدرُ: [٢] يعملُ كفعلِهِ[٣] ما لم يكنْ مفعولاً مُطلقاً؛ إلا إذا ناب عنهُ[٤]، والأكثر أن لا يعملَ حالاً، وموصوفاً، ومصغَّراً، ومؤخَّراً عن معمولِهِ؛ إلا في الظَّرفِ[٥]، وقد يُحذَفُ فاعلُه، والأكثرُ إضافتُهُ إليه، وجاء إلى مفعولِهِ[٦].

---

[١]في (ث) (العامة) وهو خطأ.

[٢]المصدر: هو الاسم الذي يدل -غالبا- على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان، أو مكان، أو بذات، أو بعلمية. "شرح التصريح": (٢/ ٣).

[٣]المصدر: إذا كان في معنى (أن) والفعل، ولم يكن مضافاً، عمل عملَ الفعل في رفعه ونصبه، إلا أنه لا يتقدم عليه شيء مما بعده، ولا يفصل بالأجنبي بينه وبينه، تقول: (عجبت من ضرب زيد عمرا)، و(من ركوب أخوك الفرس)؛ أي: من أن ركب أخوك الفرس، قال الله سبحانه: ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة ﴾(البلد: ١٤-١٥). "اللمع في العربية" (١٩٥)، " أوضح المسالك" (٢٠٢/٣)

[٤]لا يجوز في نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً) كونُ (زيداً) منصوباً بالمصدر لانتفاء كونه في معنى (أن) والفعل، قال الصبان: "لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد، واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل، والصحيح أنه يعمل، نحو: (ضرباً اللصَّ). "أوضح المسالك" (٢٠٣/٣)، " حاشية الصبان" (١٦٦/١).

[٥]ذكر هنا شروط إعمال المصدر، ومنها: ألا يكون مصغرا، فلا يقال: (أعجبني ضُرَيبُك زيدا)، ويظهر أن يعلل بأن التصغير من خصائص الأسماء، فلا يناسب الأفعال، فلما جاء على حالة لا تناسب الأفعال امتنع أن يعمل عملها، وهذا التعليل، وإن لم أره مصرحا به؛ لكن كلامهم يفهمه، ومنها: ألا يُتبع بتابع قبل العمل، سواء كان نعتا أو غيره؛ لأن المصدر ومعموله عندهم كموصول وصلته، فلا يحال بينه وبين معموله، كما لا يحال بين الموصول وصلته، فلا يقال: (أعجبني أكل الرغيفِ السريعُ زيدٌ)، على أن السريع نعت للمصدر، ومنها: ألا يكون المصدر مؤخرا عن معموله، فلا يجوز القول: (أعجبني زيدا ضربك)، وأما عمله في الظرف والجار والمجرور فلا يشترط فيه شيء؛ لأنهما يكتفيان برائحة الفعل. " شرح شذور الذهب" (٦٧٥/٢)، "شرح التصريح": (٢/ ٣-١١).

[٦]يَكْثُر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله ثم يأتي مفعولهُ، نحو: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾ (البقرة: ٢١٥، وغيرها)، ويقلُّ عَكْسُه، وقيل: يختصُّ بالشعر، ورُدَّ بالحديث " وحَجّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "، أي: وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل، ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ، نحو: ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ (إبراهيم: ٤٠)، ونحو ﴿ لاَ يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ (فصلت: ٤٩)، ولو ذُكِرَ لقيل: (دعائي إياك)، و(من دعائه الخير). " أوضح المسالك" (٢١٢/٣- ٢١٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٨١)

اسمُ الفاعل: [١] يعملُ كفعلِه المعلومِ مُطلقاً؛ إن كان مع الألفِ واللَّامِ[٢]؛ وإلا فلا يعملُ في المفعول به عند البصريَّةِ؛ إلا إذا كان للحالِ والاستقبالِ، واعتمد على المبتدأ، أو الموصوفِ أو ذي الحالِ أو النَّفيِ أو الاستفهامِ[٣]، فإن كان للماضي أُضِيفَ إليه معنىً[٤]، ولا يَعملُ مُصغَّراً أو مؤخَّراً إلا في الظَّرفِ[٥].

---

[١] هو: ما دل على الحدث، والحدوث، وفاعله. "أوضح المسالك" (٢١٦/٣)

[٢] إن كان صلة لـ(أل) عمل مطلقا سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره، وسواء أكان معتمدا على شيء مما سيذكره في النوع الثاني، أم لم يكن معتمدا على شيء منها. "أوضح المسالك" (٢١٧/٣)

[٣] إن لم يكن صلة لـ(أل) عمل بشرطين: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، والثاني: اعتماده على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف؛ لأنَّه ضعيف في العمل لكونه فرعاً، فقوي بالاعتماد، نحو: (أضارب زيد عمرا)، و(ما ضارب زيد عمرا)، و(زيد ضارب أبوه عمرا)، و(مررت برجل ضارب أبوه عمرا)، والاعتماد على المقدر، كالاعتماد على الملفوظ به؛ نحو: (مهين زيد عمرا أم مكرمة؟)، أي: أمهين، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾(النحل: ٦٩)، أي: صنف مختلف ألوانه، وقال الأخفش وطائفة معه: يعمل وإن لم يعتمد؛ لقوّة شبهه بالفعل. "أوضح المسالك" (٢١٧/٣)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٤٠/١)

[٤] تقول: (هذا ضارب زيدٍ أمس) إذا أردت به معنى المضي، ولا يجوز فيه إلا الإضافة؛ لأنه بمنزلة قولك: (غلام عبد الله وأخو زيد)، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في (الغلام)، وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع (يَفعَل)، كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضرِ والمستقبل، فأما اسم الفاعل الذي يكون لِمَا مضى فلا يعمل، كما أن الفعل الماضي لا يعرب، ومن الكوفيين من يعمله إذا كان للماضي. "الأصول في النحو" (١٢٩/١)، "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٣٧/١ – ٤٣٨)

[٥] من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) أيضًا أن لا يكون مصغرًا ولا موصوفاً، خلافًا للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية، ولا حجة له في قول بعضهم: (أظنني مرتحلًا)، و(سويِّرًا فرسخًا)؛ لأن (فرسخًا) ظرف يكتفي برائحة الفعل، وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز، ومن شروطه أن لا يتأخر لضعفه بخلاف الفعل. "حاشية الصبان" (٤٤٢/١-٤٤٣)

اسمُ المفعولِ[١]**:** يعملُ كفعلهِ المجهولِ، كاسمِ الفاعلِ تفصيلاً[٢]، وكذا تثنيتُهُما، وجمعُهُما[٣].

[١]هو: ما دل على حدث ومفعوله، كـ: (مضروب، ومكرم). "أوضح المسالك" (٢٣٢/٣)

[٢]يعمل عمل فعل المفعول، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بـ(أل) عمل مطلقا، وإن كان مجردا عمل بشرط الاعتماد، وكونه للحال أو الاستقبال، تقول: (زيد مُعْطًى أبوه درهما، الآن أو غدا)، كما تقول: (زيد يُعْطَى أبوه درهما)، وتقول: (المعطى كفافا يكتفي)، كما تقول: (الذي يُعْطَى أو أُعْطِيَ). "أوضح المسالك" (٢٣٢/٣)

[٣]تثنية اسم الفاعل وجمعه، تذكيرا وتأنيثا، كالمفرد عملا وشرطاً، فتقول: (جاء الضاربان زيداً أمس، أو غداً، أو الآن)، و(جاء رجلان ضاربان زيدا الآن، أو غدا)، وتقول: (جاء الضاربون زيدا الآن، أوغداً، أو أمس)، و(جاء رجال ضاربون زيدا الآن، أو غدا)، و(تقول: جاءت الضاربات زيدا الآن، أو غداً، أو أمس)، و(جاء نساء ضاربات زيدا الآن، أو غدا)، وكذلك اسم المفعول. "أوضح المسالك" (٢٢٥/٣)

الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ[1]**:** تعملُ[2] كفعلِها[3]؛ لو اعتمدتْ[4]، وهي مع اللَّامِ، أو مُجرَّدةٌ. ومعمولُها: مع اللَّام، أو مضافٌ، أو مُجرَّدٌ؛ مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً على التمييز في النَّكرة، والتَّشبيهِ بالمفعولِ في المعرفة[5].

---

[1] هي: الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى، كـ(حسن الوجه)، و(نقي الثغر)، و(طاهر العرض). " أوضح المسالك" (٢٤٧/٣)

[2] في (ص) يعمل.

[3] تعمل الصَّفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدَّي، فترفع، وتنصب، نحو: (زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ)، ونحو: (زيدٌ حَسَنٌ وجهُه). "شرح ابن عقيل" (١٤١/٣-١٤٢)

[4] يشترط لعمل الصّفة المشبهة ما اشترط لعمل اسم الفاعل، وهو: أنه لا بدّ من الاعتماد على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو مخبر عنه. "شرح ابن عقيل" (١٤٢/٣)

[5] المعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به؛ إن كان معرفة، وعلى التمييز؛ إن كان نكرة، والصفة مع كل من الثلاثة؛ إما نكرة، أو معرفة، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات؛ لأنه إما بـ(أل)، كـ(الوجه)، أو مضاف لما فيه (أل)، كـ(وجه الأب)، أو مضاف للضمير، كـ(وجهه)، أو مضاف لمضاف للضمير، كـ(وجه أبيه)، أو مجرد، كـ(وجه)، أو مضاف إلى المجرد، كـ(وجه أب)، فالصور: ست وثلاثون، والممتنع منها أربعة، وهي: أن تكون الصفة بـ(أل)، والمعمول مجردا منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، كـ(الحسن وجهه)، أو (وجه أبيه)، أو (وجه)، أو (وجه أب). " أوضح المسالك" (٢٤٩/٣)، "شرح التصريح" (٢/ ٥٢)، "شرح ابن عقيل" (١٤٥/٣-١٤٦)

ولا يَحسنُ إلا: (الحسنُ وجهه) رفعاً ونصباً، و(الحسنُ وجهاً) نصباً، و(الحسنُ الوجه) نصباً وجرَّاً، و(حسنٌ الوجه) رفعاً ونصباً، و(حسنٌ وجهه) كذلك[1]، وما فيه ضميرٌ واحدٌ أحسنُ[2]، وتجري هذه الوجوه في المنسوب، والفاعلِ، والمفعولِ اللَّازِمَين[3].

[1]تنقسم الصور الجائزة للصفة مع معمولها إلى ثلاثة أقسام: قبيح، وضعيف، وحسن. فالقبيح: رفع الصفة مجردة، أو مع أل نكرة، ويشمل ذلك أربع صور، ومنها المثال الثاني: (الحسن وجهٌ) بالرفع، ووجه القبح خلو الصفة لفظا من ضمير الموصوف، والضعيف: نصب الصفة المنكرة -المعارف مطلقا-، ومنها المثال الرابع: (حسنٌ الوجهَ) بالنصب، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وذلك ست صور، ومنها المثال الخامس: (حسنٌ وجهه) بالجر، ووجه الضعف: إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي في حالة النصب، وشبه إضافة الشيء إلى نفسه في حالة الجر، والحسن: ما عدا ذلك، وهو اثنتان وعشرون صورة. "شرح التصريح" (٢/ ٥٣-٥٤)

[2]أي: أحسن مما فيه ضميران: أحدهما في الصفة، والآخر في معمولها، وهو قسمان: (الحسن وجهَه)، و(حسن وجهَه) بالنصب، والضابط في ضمير الصفة أنها إن رفعت ظاهراً فلا ضمير فيها. "عجالة البيان" (١٧٧)

[3]أي: الوجوه المذكورة في تركيب الصفة مع معمولها تجري في هذا الأصناف، نحو: (زيد تميمي الأب، وقائم الأم، ومضروب الغلام) رفعاً ونصباً وجرا، وأما الفاعل المتعدي، كـ(ضارب)، والمفعول المتعدي، كـ(معطي)، فلا ينصبان فاعلهما، ولا يضافان إليه؛ لئلا يلتبس بالمفعول عند حذف المفعول، وهذا عند الأكثر. "عجالة البيان" (١٧٩)

اسمُ التَّفضيلِ[١]**:** يُستعمَل بـ(اللَّام)، أو بـ(من)، أو الإضافةِ، وقد يُحذَفُ (مِنْ) [مع مدخولها][٢]

فبـ(اللَّام): مطابقٌ لموصوفِهِ، وبـ(مِن): مفردٌ مذكَّرٌ دائماً، وبـ(الإضافةِ) للزِّيادةِ على ما أُضِيفَ إليه[٣]، [نحو (زيد أفضل الناس): فتجوز المطابقة والإفراد][٤]، وجاءَ للزِّيادةِ مطلقاً، نحو: (يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ)[٥]، ولا يعملُ في مُظهَرٍ؛ إلا إذا أُرِيد تفضيلُ شيءٍ في مادَّةٍ عليه فيما سواه[٦] بجعلِ اسم التفضيل صفةً لما سواها ونفيه، نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)[٧]

---

[١]هو المبني على (أفعل)؛ لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي: في الفعل المشتق هو منه. " شرح الرضي على الكافية" (٤٤٧/٣)، وقيل: هو اسم مشتق مصوغ؛ للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وقياسه (أفعل) للمذكر، ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و(فعلى) للمؤنث. "حاشية الصبان" (٣/ ٤٣)، "شرح ابن عقيل" (١٧٤/٣)

[٢]في (ث) سقطت وهي من الشرح في (ش)

[٣]في (ث) و(ش) زيادة [لدخوله فيه، نحو: (زيدٌ أفضلُ النَّاسِ)، فيجوز المطابقة والإفراد]

[٤]زيادة في (ش)

[٥]اسم التفضيل على ثلاثة أقسام: الأول: ما يجب فيه أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له، وهو ما كان بالألف واللام، تقول: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ)، و(هِنْدٌ الفُضْلَى). . . والثاني: ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال، وهو نوعان: أحدهما: المجرد من (أل) والإضافة، تقول: (زيد، أو هند أَفضل من عمرو). . . ، وثانيهما: المضاف إلى نكرة، تقول: (زيد أفضلُ رجلٍ)، و(الزيدان أفضل رجلين). . . ، وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مَثَّلْنَا، وأَما قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (البقرة: ٤١)، فالتقدير: أولَ فريق كافرٍ، ولولا ذلك لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أَول كافرٍ، مثل: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثمانينَ جَلْدَةً ﴾ (النور: ٤)، والثالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ)، و (الزيدان أَفْضَلُ القوم). . . ، وإن شئت قلت: (الزيدان أفضلا القوم)، وتركُ المطابقةِ أوْلى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (البقرة: ٩٦)، ولم يقل أَحْرَصِي الناسِ، وعن ابن السراج: إيجاب تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله سبحانه و تعالى: ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ (هود: ٢٧)، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جعلْنَا في كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (الأنعام: ١٢٣). " شرح شذور الذهب " (٥٣٤/١-٥٣٧)، "شرح ابن عقيل" (١٧٦/٣-١٧٨)

[٦]في (ث) و(ش) سواها.

[٧]قال الرضي: "اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل أيضا، كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر إلا بشروط، كما يجيء، وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه)، و(برجل خير منه عمله)، وليس ذلك بمشهور، واتفقت العربُ على جواز ذلك في مسالة الكحل، وضابِطُهَا: أن يكون (أفعلُ) صفةً لاسم جنسٍ مسبوق بنفي، والفاعل مُفَضّلا على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلى اللهِ فيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ"، وقول العرب: (ما رأيت رَجُلاً أحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين
=

اسمُ الفعلِ[١]**:** يعملُ كمعناهُ من الأمرِ، أو الماضي[٢].

الاسمُ التامُّ[٣]: ينصبُ التمييزَ، وتمامُهُ: بـ(التنوين)، أو (النون)، أو (الإضافة [إلى غير تمييزه][٤]).

زيدٍ)، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل، ولم يقع هذا التركيب في التنزيل. " شرح الرضي على الكافية" (٣/٤٦٤-٤٧١)، " شرح شذور الذهب " (١/٥٣٢-٥٣٤)

(١)اسمُ الفعلِ: ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ (شَتَّانَ)، و (صَهْ)، و (أَوَّهْ). "أوضح المسالك" (٤/٨١)

(٢)يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه، تقول: (هَيْهَاتَ نَجْدٌ)، كما تقول: (بَعُدَتْ نَجْدٌ)، وتقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، كما تقول: (افْتَرقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، و (تَرَاكِ زَيْداً)، كما تقول: (اتْرُكْ زَيْداً). "أوضح المسالك" (٤/٨٦-٨٧)

(٣)معنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، ويعم المقدر كما في غير المنصرف، والمبني، كـ(أحد عشر)، ونوني التثنية والجمع، كـ(منوان، وعشرون)، والأولى أن يقال: النون الشبيهة بنون الجمع، ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل، وصار به كلاما تاما، فينصب تمييزاً، وقد يكون الاسم نفسه تاما، لا بشيء آخر، أعني: لا تجوز إضافته، فينتصب عنه التمييز، وذلك في شيئين: أحدهما: الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع التعجب، نحو: (يا له رجلا، ويا لها قصة)، وكذا: (نعم رجلا)، و(بئس عبدا)، وثانيهما: اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴾ (البقرة: ٢٦، والمدثر: ٣١)، فيمن قال: إنه تمييز، لا حال، وكذا قولك: (حبذا زيد رجلا)، والعامل في التمييز في القسمين: هو الضمير، واسم الإشارة، لتمامهما، ومشابهتهما للفعل التام بفاعله، فلا تظنن أن الناصب للتمييز في (نعم رجلا)، و(بئس رجلا) هو الفعل؛ بل هو الضمير، كما في (رُبَّهُ رجلا). شرح الرضي على الكافية" (٢/٥٩- ٦١)

(٤)في (ث) سقطت، وهي في (ش) ضمن الشرح.

أسماءُ العدد[١]، أصولُها: واحدٌ إلى عَشَرةٍ ومائةٍ وألفٍ، تقول: (واحدٌ، اثنانِ، ثلاثةٌ، إلى عشرةٍ): للمذكَّر، (واحدةٌ، اثنتانِ، ثلاثٌ، إلى عشرٍ): للمؤنث[٢]، (أحدَ عشرَ، اثنا عشرَ، ثلاثةَ عشرَ، إلى تسعة عشر): له، (إحدى عشرة، اثنتا عشرة، إلى تسعَ عشرة): لها[٣]، و(عشرون، وأخواتُه): لهما[٤]، (أحدٌ وعشرون، إلى تسعةٍ وتسعين): له، (إحدى وعشرونَ، إلى تسعٍ وتسعين): لها، بعطف الأكثر على الأقل[٥]، (مائة وألف): لهما، ويُعطَفُ عليهما الأقلُّ، وإن[٦] كان اللَّفظُ مذكراً ومعناهُ مؤنَّثاً، أو بالعكسِ، فالأحسنُ رِعايةُ اللَّفظِ[٧].

---

(١) أسماء العدد: هي الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن يبلغ تسع عشرة وتسعة عشر. "الأصول في النحو" (٤٢٤/٢)

(٢) اعلم أن (الواحد، والاثنين) يُخَالفان (الثلاثةَ، والعشرةَ) وما بينهما في حكمين: أحدهما: أنهما يُذَكَّرَانِ مع المذكر، فتقول: (واحدٌ واثْنان)، ويُؤَنَّثانِ مع المؤنث، فتقول: (واحدة، واثنتان)، والثلاثةُ وأخواتُهَا تَجْري على العكس من ذلك تقول: (ثَلاَثَةُ رِجَالٍ) بالتاء، و(ثلاثُ إمَاء) بتَرْكها، قال الله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ (الحاقة: ٧)، والثاني: أنهما لا يَجْمعَ بينهما وبين المعدود، فلا تقول: (واحدُ رجلٍ)، ولا (اثنا رَجُلَيْنَ)؛ لأن قولك: (رجل) يُفيد الجِنْسِّيةَ، والوَحْدَة، وقولك: (رَجُلاَنِ) يُفيد الْجنِسيةَ، وَشَفْع الواحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بينهما. "أوضح المسالك" (٢٤٢/٤-٢٤٣)

(٣) إذا تجَاوَزْتَ العشرة جئت بكلمتين: الأولى: النَّيِّفُ، وهو التسعة فما دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك، فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس؛ إلا أنك تأتي بـ(أَحَدٍ وإحْدَى)مكان (واحد، وواحدة) وتَبني الجميع على الفتح إلا (اثنين)، و (اثنتين)، فتعربهما كالمثنى، وإلا (ثماني)، فلك فتح الياء، وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون، ومع فتحها، والكلمة الثانية: (العشرة)، وترجع بها إلى القياس: التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث، وتبنيها على الفتح مطلقاً، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين، وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها "أوضح المسالك" (٢٥٦/٤)

(٤) إذا جاوزت (التسعة عشر) في التذكير، و(التسع عشرة) في التأنيث اسْتَوَى لفظ المذكَّر والمؤنث، تقول: (عِشْرُونَ عَبْدَاً) و (ثَلاَثُونَ أَمَةً). "أوضح المسالك" (٢٥٦/٤)

(٥) بإجرائه الجزء الأول على القياس، وهو موافقة المعدود في التذكير والتأنيث.

(٦) في (ث) و(ش) (وإذا).

(٧) قال ابن هشام: "يُعتَبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، فَيُعْطَى العدد عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما، فتقول: (ثَلاَثَةُ مِنَ الغَنَم) بالتاء؛ لأنك تقول: (غنم كثير) بالتذكير، و(ثَلاَثُ مِنَ البَطِّ) بترك التاء؛ لأنك تقول: (بط كثيرة) بالتأنيث، وُيعْتبران مع الجمع بحال مفرده، فلذلك تقول: (ثَلاَثَةُ إصطبلات) و (ثَلاَثَةُ حَمَّامَاتٍ) بالتاء فيهما اعتبارا بـ(الإصطبل، والحمام)، فإنهما مذكران، ولا تقول: (ثلاث) بتركها اعتبارا بالجمع، خلافاً للبغداديين، ولا يُعْتَبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال: (ثلاثُ طلحاتٍ) بترك التاء، ولا حالُ معناه حتى يقال: (ثَلاَثُ أَشْخُصٍ) بتركها، تريد (نسوة)؛ بل يُنْظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، =

ومميِّزُ (ثلاثةٍ إلى عشرةٍ): مجرورٌ مجموع[1]؛ إلا في: (ثلاثَمائة إلى تسعَمائة)[2]، ومُميِّزُ (أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ): مفردٌ[3]، و(مائةٌ، وألفٌ، وتثنيتهما، وجمعُه[4]): مجرورٌ مفردٌ[5]، ويُشتقُّ منه[6] بمعنى[7] البعض، (الأولُ، والثاني، إلى الحادي عشرَ) فصاعدا[8]، وبمعنى الجاعلِ (الثاني، إلى العاشر)، كـ(ثالثِ اثنين)[9].

فيعكس حكمه في العدد، فكما (طَلْحَةُ حَضَرَ)، و (هِنْدٌ شَخْصٌ جمَيِل) بالتذكير فيهما، نقول (ثَلاَثَةُ طَلَحَاتٍ)، و (ثَلاَثَةُ أَشْخُصٍ) بالتاء فيهما. "أوضح المسالك" (٤/٢٤٨-٢٥١)

(١)إن كان اسمَ جنس، كـ(شَجَرٍ)، أو اسمَ جمع، كـ (رَهْط) خُفِضَ بـ(من)، تقول: (ثَلاَثَةٌ مِنَ التَّمْرِ)، وقد يخفض بإضافة العدد، نحو: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَة تسعة رهطٍ ﴾ (النمل: ٤٨)، وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه، نحو: (ثَلاَثَةُ رِجَالٍ). "أوضح المسالك" (٤/٢٤٥-٢٤٦)

(٢)الثلاثة والعشرة وما بينهما، حقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون جمعاً مكَسَراً من أبنية القلة، نحو: (ثلاثُة أفْلُسٍ)، و(أربعةُ أعْبُدٍ)، و(سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)، وقد يتخلّف كلُّ واحد من هذه الأمور الثلاثة، فيضاف للمفرد، وذلك إن كان (مائة)، نحو: (ثلاث مائةٍ)، و (تِسْعُ مِائَةٍ). "أوضح المسالك" (٤/٢٥٢-٢٥٣)

(٣)تمييزها: مفرد منصوب، نحو: ﴿ إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً﴾ (يوسف: ٤) "أوضح المسالك" (٤/٢٥٦)

(٤)أي: جمع (الألْفِ)، ولم يذكر جمع (المائة)؛ لأنه لا يستعمل مع المميز. انظر: عجالة البيان ص١٨٢

(٥)نحو: ﴿ مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾(النور: ٢)، و ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (البقرة: ٩٦)، وقد تُضَاف المائة إلى جمع، كقراءة الأخوين: ﴿ ثَلاَثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ (الكهف: ٢٥)، وقد تُمَيَّزُ بمفرد منصوب، كقوله:

إذَا عَـاشَ الْفَتَـى مِـائَتَيْنِ عَامـاً ....

"أوضح المسالك" (٤/٢٥٥)

(٦)يجوز أن تَصُوغ من (اثنين، وعشرة)، وما بينهما اسمَ فاعل، كما تَصُوغه من (فَعَل)، فتقول: (ثَانٍ، وثَالِثٌ، ورابع) - إلى (العاشر)، كما تقول: (ضارب، وقاعد)، ويجب فيه أبداً أن يُذَكر مع المذكر، ويُؤَنث مع المؤنث. . ، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر فقيل: (واحد، وواحدة). "أوضح المسالك" (٤/٢٦٠- ٢٦١)

(٧)في (ث) المعنى.

(٨)أي: أن تستعمله مع أصله؛ ليفيد أن الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير، ويجب حينئذ إضافته إلى أصله، كما يجب إضافة البعض إلى كله، فتقول: (أول الاثنين وثانيهما)، وتقول: (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ) إلى ما لا نهاية. "أوضح المسالك" (٤/٢٦٢)

(٩)أي: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير، فتقول: (هذا رابُع ثَلاَثَةٍ)، أي: جاعل الثلاثةِ بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إلا هُوَ رَابُعُهُم ولا خَمْسَةٍ إلاّ هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ (المجادلة: ٧)، ويجوز حينئذٍ إضافتُه وإعمالُه، كما يجوز الوجهان في (جاعلٍ ومُصَيِّرٍ)، ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال (ثَانٍ)، فلا يقال: (ثَانِي واحد)، ولا (ثان وَاحِداً)، وأجازه بعضُهم، وحكاه عن العرب. "أوضح المسالك" (٤/٢٦٢)

المبنياتُ

المبنياتُ

البناءُ[1]، أصلٌ: في الحروفِ[2]، والأمرِ، والماضي[3]، وعارضٌ: للمناسبةِ بالأصلِ في بعضِ الأسماءِ[4]، على عكسِ الُمضارعِ.
وألقابُهُ: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ[5].

---

(١) البناء: هو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة فى كل أحواله، لا تتغير مهما تغيرت العوامل، والمبني: هو اللفظ الذي دخله البناء، ويسمى غير متمكن. "النحو الوافي" (٧٥/١)

(٢) الحروف كلها مبنية؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه، فلا يدخله الإعراب؛ لعدم حاجته إليه؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية، والحرف وحده لا يؤدي معنى قط. "النحو الوافي" (٧٦/١)

(٣) الأفعال: منها المبني دائمًا، وهو: الماضي والأمر، وبناء الماضي مجمع عليه، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل (قم) (لتقم)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، ومنها المبني حينًا والمعرب أحيانًا، وهو: المضارع. "النحو الوافي" (٨٠/١)، "حاشية الصبان " (٨٧/١)

(٤) الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به ويقتضي علامة خاصة به فى آخر الكلمة، ورمزًا معينًا يدل عليه وحده، ويميزه من المعاني الأخرى؛ فلا بد أن تتغير العلامة فى آخر الاسم؛ تبعًا لتغير المعاني والأسباب، وأن يستحق ما نسميه: الإعراب؛ للدلالة على تلك المعاني المتباينة، التي تتوالى عليه بتوالي العوامل المختلفة، وقليل من الأسماء مبنيّ. "النحو الوافي" (٧٦/١-٧٧)

(٥) البناء على السكون هو القياس، والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب: الهرب من التقاء الساكنين في نحو: (هؤلاء)، ولئلا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما، كـ(الكاف) التي بمعنى (مثل)، والتي هي ضمير، ولعروض البناء، وذلك في نحو: (يا حكم)، و(لا رجل في الدار)، و(من قبل، ومن بعد)، و(خمسة عشر)، وسكون البناء يسمى وقفاً، وحركاته ضماً، وفتحاً، وكسراً. "المفصل في صنعة الإعراب" (١٦٥/١)
وهناك علامات فرعية. والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية: أشهرُها: خمس، فينوب عن السكون حذفُ حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر، مثل الفعل: (اخْشَ، وارمِ، واسْمُ)، وينوب عن السكون أيضًا حذف النون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، مثل: (اكتبا، اكتبوا، اكتبي)، وينوب عن الفتح الكسرةُ في جمع المؤنث المبني، الواقع اسم (لا) النافية للجنس، نحو: (لا مهملاتِ هنا)، وفى هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى، كما ينوب عن الفتح أيضًا الياء في المثنى المبنيّ، وفي جمع المذكر المبنيّ؛ إذا وقع أحدهما اسم (لا) النافية للجنس، نحو: (لا غائبَيْن، ولا غائبِينَ هنا)، وهذه نيابة حرف عن حركة بناء، وينوب عن الضم الألف في المثنى؛ إذا كان منادى مفردًا علَمًا، نحو: (يا محمدان)، أو كان نكرة مقصودة، مثل: (يا واقفان اجلسا) لاثنين معينين، وهذه نيابة حرف عن حركة بناء، وكذلك تنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفردًا علمًا، نحو: (يا محمدون)، وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضًا، وأما الكسر في البناء فلا ينوب عنه شيء. "النحو الوافي" (١٠٠/١-١٠١)

المضمراتُ[١]**:** ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ، أو مُخاطبٍ، أو غائبٍ سبقَ لفظاً أو معنىً، نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[المائدة: ٨][٢].

فإن استقلَّ فمنفصلٌ مرفوعٌ، كـ(أنا إلى هن)، ومنصوبٌ، كـ(إياي إلى إياهن)[٣]، وإلا فمتَّصلٌ مرفوعٌ، كـ(ضربتُ إلى ضربْنَ)، ويستترُ في الصِّفة، واسمِ الفعلِ[٤] كذلك[٥]،

---

(١) بدأ بالأسماء المبنية، وهي المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظروف، والمركبات، والكنايات. "المفصل في صنعة الإعراب" (١٦٦/١)

(٢) وإنَّما جيء بالضمائر للاختصار، وإزالة اللبس، وذلك أنَّك لو أعدت لفظ الظاهر لم يُعلم أنَّ الثاني هو الأوَّل، وفيه أيضاً إطالة، كقولك: (جاءني زيد، فقلت له)، ولو قلت: (فقلت لزيد) لم يعلم أنَّ زيداً الثاني هو الأوَّل. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٧٤/١)

(٣) ذكر قسمي المنفصل بحسب مواقع الإعراب، وهما: ما يختص بمحل الرفع، وهو: (أنا، وأنت، وهو) وفروعهن، ففرع (أنا): (نحن)، وفرع (أنتَ): (أنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنت)، وفرع (هو): (هي، وهما، وهم وهن)، وما يختص بمحل النصب، وهو: (إيا) مردفا بما يدل على المعنى المراد، نحو: (إياي) للمتكلم، و(إياك) للمخاطب، و(إياه) للغائب، وفروعها: (إيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن).
تنبيه: المختار أن الضمير نفس (إيَّا)، وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة. "أوضح المسالك" (٨٩/١)

(٤)في (ث) زيادة [دائماً مطلقاً]، وهو من ضمن الشرح في (ش).

(٥)في (ث)، و(ش) سقطت (كذلك).

وفي أمرِ[1] الحاضر: للواحد، [2] والماضي: للغائبِ والغائبةِ، والمضارعِ: لهما، وكذلك[3] للمتكلم، والمخاطب[4]، ومنصوبٌ[5]: كـ(ضربني)[6]، ومجرورٌ: كـ(لي إلي لهنَّ)[7].

والأصلُ: الاتصالُ إلا لعارضٍ، كما لو قُدِّم، أو فُصِل بـ(إلا)، أو معناها، أو أُسنِدَ إليه صفةٌ جرتْ على غيرِ صاحبِها، أو كان عاملُهُ محذوفاً، أو معنىً، أو حرفاً، وهو مرفوعٌ[8].

---

(1) في (ص) الأمر.

(2) في (ث) زيادة (دائما) وهي من الشرح في (ش).

(3) في (ث) و(ش) (كذلك وللمتكلم).

(4) يختص الاستتار بضمير الرفع، وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ (قم)، أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ (تقوم)، أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ (أقوم)، أو بالنون، كـ (نقوم)، أو بفعل استثناء، كـ (خلا، وعدا، ولا يكون) في نحو قولك: (قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا) أو بـ(أفعل) في التعجب، أو بـ(أفعل) التفضيل، كـ (ما أحسن الزيدين)، و: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾ (مريم: ٧٤)، أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ (أوه، ونزال)، وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: (زيد قام، وهند قامت، وزيد قائم، أو مضروب، أو حسن، وهيهات)، ألا ترى أنه يجوز (زيد قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو)، وكذا الباقي. "أوضح المسالك" (١/٨٧-٨٨)

(5) معطوف على (مرفوع) في (فمتصل مرفوع).

(6) في (ص) زيد فوق السطر (إلى ضربهن) وهو في (ش) من الشرح.

(7) ذكر أقسام المتصل بحسب مواقع الإعراب، وهي على ثلاثة أقسام: أولا: ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء، كـ(قمت)، والألف، كـ(قاما)، والواو، كـ(قاموا)، والنون، كـ(قمن)، وياء المخاطبة، كـ(قومي)، وثانيا: وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّيْ أَكْرَمَنِ﴾(الفجر: ١٥)، وكاف المخاطب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾(الضحى: ٣)، وهاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُه﴾(الكهف: ٣٧)، وثالثاً: وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو (نا) خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾(آل عمران: ١٩٣). "أوضح المسالك" (٨٦/١)

(8) لأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل، فلا تقول: (ضرب أنت، ولا هو، ولا ضربت إياك) إلا ما شذ، والقاعدة: أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، فنحو: (قمت)، و(أكرمتك) لا يقال فيهما: (قام أنا)، ولا (أكرمت إياك)، وهناك مواضع لا يتأتى فيهما المجيء بالضمير المتصل، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلا، وقد ذكر بعضها، ونضرب لما ذكره أمثلة على الترتيب، وهي: نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(الفاتحة: ٥)، ونحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاه﴾(يوسف: ٤٠)، ونحو: (زيد وعمرو ضاربه هو)، فالضمير هنا مرفوع بصفة جارية على غير من هي له، ونحو:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب   لعلــك تهـديك القـرون الأوائــل

=

وإذا رجعَ إلى لفظٍ مُذكَّرٍ، معناه مؤنَّثٌ، أو بالعكسِ، فالأحسنُ رعايةُ اللَّفظِ[1].

ويجبُ قبل (ياء) المتكلمِ (نونُ) الوقاية: في الماضي، والمضارع المجرَّد عن (نونِ) الإعرابِ، ويجوزُ: في غير المجرَّدِ، وفي: (لَدُن، وإنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، ويُختَارُ في: (ليتَ، ومِنْ، وعنْ، وقد، وقطّ)، عكس (لعلَّ)[2].

ونحو: (أنا مؤمن)، فعامل الضمير هنا معنوي وهو الابتداء، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾(المجادلة: ٢)، فعامل الضمير هنا هو حرف النفي (ما). "أوضح المسالك" (١/٩٦-٩٩)، "حاشية الصبان": (١/ ١١٥)، "المفصل في صنعة الإعراب" (١٦٧)

[1] ضمير الغائب لا بد له من مرجع، والتطابق واجب بين ضمير الغائب ومرجعه. " النحو الوافي" (٢٦٢-٢٦٣)

[2] ياء المتكلِّم بعد الفعل والحرف هي الاسم، والنون قبلها حرفٌ أُتيَ به ليقي ما قبلها من الكسر، نحو: (كلِّمني، ومنِّي)، وذلك أنَّ (الياء) مُعتدَّة بكسرتين، فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس، فالاسم يصحُّ كسرُ آخِرِه، ولا يصحُّ ذلك في الفعل؛ لأنَّه لَمَّا نبا عن قبول الكسرة الإعرابيَّة الواجبة بعامل فأنْ ينبوَ عن التابعة أولى، وأمَّا الحرف فلا حظَّ له من الحركة، وتسمَّى (نون الوقاية)، والكوفيُّون يسمُّونها عماداً، وقد أشار هنا إلى مواضع لزومها، ومواضع جوازها، ومواضع ترجيحها واختيارها. . . "اللباب في علل البناء والإعراب" (١/٤٨٣)

وقد يَقعُ مبهماً مفسَّراً بمفردٍ، كـ(نِعمَ رجلاً)، أو بجملةٍ، وهو ضميرُ الشأنِ، ويُختَارُ تأنيثُه؛ لو تضمَّنتْ مؤنَّثاً عمدةً، ويستترُ وينفصلُ بحسَبِ العاملِ، ويجبُ حذفُهُ مع (أنْ) المخففةِ[١]، ويقعُ منفصلٌ مطابقٌ بين المبتدأ والخبرِ، ويُسمَّى فصلاً، والخبر معرفة أو (أفعلُ مِن)[٢]، [٣] [وهو حرف في الأكثر[٤]][٥]

---

[١] يقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: (هو زيد منطلق)، أي: الشأن والحديث زيد منطلق، ومنه قوله عز و جل: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (الإخلاص: ١)، ويجيء مؤنثا إذا كان في الكلام مؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ (الحج: ٤٦)، ويتصل بارزا كما في التنزيل: ﴿ وإنه لما قام عبد الله ﴾ (الجن: ١٩)، ومستكنا في قولهم: ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾(التوبة: ١١٧)، ونحو قوله تعالى: ﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾ (الشعراء: ١٩٧). "المفصل في صنعة الإعراب" (١٧٣/١)

[٢] في (ش) زيادة [لشبهه بها]، والمعنى: لشبهه بالمعرفة.

[٣] وهو ما يعرف بضمير الفصل عند البصريين، ويسميه الكوفيون عمادا، ويتوسطُ بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبرٌ؛ ليؤذن من أول أمره بأن ما بعده خبر لا نعت، وليفيد ضربا من التوكيد، وذلك في قولك: (زيد هو المنطلق)، و(زيد هو أفضل من عمرو)، وقال تعالى: ﴿ إن كان هذا هو الحق﴾(الأنفال: ٣٢)، وقال تعالى: ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ (الكهف: ٣٩)، ويدخل عليه لام الابتداء، تقول: (إن كان زيد لهو ظريف)، وضمير الفصل حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب على الأصح من أقوال النُّحاة، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة، وهو يَتصرَّفُ تَصرُّفها بِحسَبِ ما هو له، إلا أنه ليس إياها، وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه. "المفصل في صنعة الإعراب" (١٧٢/١)

[٤] الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له، والكوفيون يجعلون له محلا من الأعراب، ويقولون: هو تأكيد لما قبله، وبعض النجاة يقول: حكمه في الأعراب حكم ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: ﴿إنك لأنت الحليم﴾ (هود: ٨٧). . . ، وهو أضعف من قول الكوفية، وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره، فلا ينتصب ما بعده في باب (كان)، وباب (علمت)، و(ما) الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: ﴿ولكن كانوا هم الظالمون﴾ (الزخرف: ٧٦). "شرح الرضي على الكافية" (٤٦٢/٢)

[٥] في (ث) سقطت هذه العبارة.

أسماءُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لمشاهَدٍ محسوسٍ[١].

(ذا): للمذكَّرِ، و(ذانِ) رفعاً، و(ذَيْنِ) نصباً، وجرَّاً: لمُثنَّاهُ، و(تا، وتي، وتِه، وذي، وذِه): للمؤنَّثِ، و(تانِ، وتَيْنِ): لمثنَّاها، و(أولاءِ): لجمعِها[٢]، وجاء مثنَّاهما بـ(الألف)[٣]، ويلحقُها (كاف) الخطابِ[٤]، فيتصرفُ غالباً[٥]، فيصيرُ[٦] خمسةً وعشرينَ[٧].

---

[١] وقال الأشموني وابن الحاجب: هو ما وضع لمشار إليه، واسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز. "شرح الرضي على الكافية" (٤٧١/٢) (٤٧٩/٢)

[٢] انظر: "أوضح المسالك" (١٣٤/١)، "شرح التصريح" (١٤٢/١-١٤٤)

[٣] وقد جاء: (ذان، وتان، واللذان، واللتان) في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾(طه: ٦٣) بتشديد (إنَّ) "شرح الرضي على الكافية" (٤٧٥/٢)، "أوضح المسالك" (١٣٤/١)

[٤] هذه الكاف حرف لا اسم، ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسما لم يمتنع ذلك، كما في كاف (ضربتك). "شرح الرضي على الكافية" (٤٧٧/٢)

[٥] يتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، قال تعالى: ﴿ كذلك قال ربك ﴾ (مريم: ٩)، وقال: ﴿ ذلكما مما علمني ربي ﴾ (يوسف: ٣٧)، وقال: ﴿ ذلكم الله ربكم ﴾ (الأنعام: ١٠٢)، وقال: ﴿ فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾ (يوسف: ٣٢). " المفصل في صنعة الإعراب" (١٨١/١)، "أوضح المسالك" (١٣٦/١)

[٦] في (ص) فتصير.

[٧] وهي: (ذاك) إلى (ذاكن)، و(ذانك) إلى (ذانكن)، وكذلك البواقي وهي: (تاك، وتانك، وأولئك)، فالمجموع هو حاصل ضرب خمسة الأمثلة التي فيها الكاف في خمسة الأحوال. "شرح الرضي على الكافية" (٤٧١/٢)، "عجالة البيان" (١٨٩)، "شرح التصريح" (١٤٢/١-١٤٤)

وهو[1] مجرَّداً: للقريبِ، [2] ومع (الكاف)، أو (هاء) التنبيه: للمتوسِّطِ[3]، ومعَ اللَّامِ، أو تشديدِ النُّونِ: للبعيدِ[4]، و(هنا): للمكانِ القريبِ، و(هناك): للمتوسِّط، و(هنالك، وثَمَّةَ) للبعيدِ[5].

(1) في (ص) (وذا).

(2) في (ص) للقرب.

(3) إنما تلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيرا؛ لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية، فجيء في أوائلها بحرف ينبّه به المتكلم المخاطبَ حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، فـ(هذا) أكثر استعمالا من (هذاك)؛ لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره؛ إذ لا ينبه العاقل أحدا ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا تجتمع (ها) مع اللام. "شرح الرضي على الكافية" (٤٧٧/٢)

(4) يقال: (ذا) للقريب، و(ذلك) للبعيد، و(ذاك) للمتوسط، و(تلك، وذانك، وتانك، مشددتين، وأولئك) مثلُ ذلك، ويجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظمة المشير، أو المشار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: (ذلك قال كذا)، وكقول بعضهم: (ذلك السلطان يتقدم بكذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ (يوسف: ٣٢)، ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب﴾ (البقرة: ٢) من باب عظمة المشار إليه، أو المشير. "شرح الرضي على الكافية" (٤٧١/٢) (٤٧٩/٢)

(5) نحو: ﴿ إِنَّا ههُنَا قَاعِدُونَ ﴾ (المائدة: ٢٤)، ونحو: ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾ (الشعراء: ٦٤). "أوضح المسالك" (١٣٧/١)، " المفصل في صنعة الإعراب" (١٨١/١)

الموصولاتُ: ما لا يَتِمُّ إلا بجملةٍ خبريَّةٍ بعائدٍ[١]، وكَثُرَ حذفُ العائدِ مفعولاً[٢].

فمنها: (الذي): للمذكَّرِ، (اللَّذانِ، واللَّذَيْنِ): لمثنَّاه، ([الذِيْنَ][٣]، والأولى): لجمعِه.

(التي، اللَّتانِ واللَّتَيْنِ): [لمفرد المؤنث، ومثناها][٤]، (اللَّائِي، واللَّاتي، واللَّواتي): [لجمعها][٥].

ومنها: (الألف واللام)[٦]، وصلتُهُ: في صورةِ الفاعلِ، أو المفعولِ[٧].

---

(١) وهذا التعريف أفضل من تعريف ابن الحاجب، وهو: "ما لا يتم جزءا إلا بصلة"؛ إذ تجنب الوقوع فيما استشكل على ابن الحاجب فيه. انظر: "شرح الرضي على الكافية" (٦/٣)

(٢) لا بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، فإن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل جاز حذفه جوازا حسنا لطول الكلام، تقول: (كلَّمتُ الذي كلَّمتَ)، أي: الذي كلمته، حذفت الهاء لطول الاسم. "اللمع في العربية" (١٨٩-١٩٠)

(٣) في (ص) سقطت (الذين).

(٤) في (ث) سقطت، وفي (ش) ذكرت ضمن الشرح.

(٥) في (ث) سقطت، وفي (ش) ذكرت ضمن الشرح.

(٦) إنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل، كـ(الضارب)، واسم المفعول، كـ(المضروب)، والصفة المشبهة، كـ(الحسن)، فإذا دخلت على اسم جامد، كـ(الرجل)، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة، كـ(الصاحب)، أو على وصف التفضيل، كـ(الأفضل، والأعلى)، فهي حرف تعريف. "شرح قطر الندى" (١٠٢)

(٧) قال ابن هشام: وأما (أل) فنحو﴿إن المصدِّقين والمصَّدِّقات ﴾. . . وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني، ومن وافقه، ولا حرف تعريف خلافا لأبي الحسن. انظر: "اللمع في العربية" (١٨٨)، "أوضح المسالك" (١٥٣/١)

و(مَنْ): لأولي[1] العِلْمِ، ويكونُ شرطاً، واستفهاماً، وموصوفاً، وصفةً لنكِرَةٍ، وتامًّاً بمعنى شيءٍ[2].

ومنها: (أيٌّ، وأيَّةُ)[3] لبعضٍ مُبْهَمٍ، ويكونانِ، كـ(مَنْ)، ويُعربان غالباً[4].

---

[1] في (ص) الأولى. وهو خطأ بيّنٌ.

[2] ذكر هنا أوجه استعمال (من)، وقد قال الرضي: أما (من) الموصولة فنحو: (لقيت من جاءك)، والشرطية، نحو: (من تضرب أضرب)، والاستفهامية، نحو: (من غلامك؟ ، ومن ضربت؟)، والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا ... حب النبي محمد إيانا

وبالجملة، كقوله:

رب من أنضجت غيظا قلبه ... قد تمنى لي موتا لم يطع

ولا تجيء تامة، أي: غير محتاجة إلى الصفة والصلة إلا عند أبي علي، فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة، و(من) في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم، خلافا لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليبا، كقوله تعالى: ﴿ومن لستم له برازقين﴾ (الحجر: ٢٠)، ومنه قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾ (النور: ٤٥)، وذلك لأنه قال تعالى: ﴿ومنهم﴾، والضمير عائد إلى كل دابة، فغلب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب، فقال: ﴿من يمشي على بطنه﴾، و﴿من يمشي على أربع﴾، و (من وما) في اللفظ مفردان، صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب. "شرح الرضي على الكافية" (٣/٥٤-٥٨)، "أوضح المسالك" (١/١٤٧-١٥٠)

[3] إذا أريد بـ (أي) المؤنث جاز إلحاق التاء به، موصولا كان أو استفهاما، أو غيرهما، نحو: (لقيت أيتهن، وأيتهن لقيت؟)، قال الأندلسي: (التاء) فيه شاذ. "شرح الرضي على الكافية" (٣/٢٢)، "أوضح المسالك" (١/١٥٠-١٥٣)

[4] تختلف (أيّ) في أمر البناء والإعراب عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة، فأخواتها جميعًا مبنية، أما هي فتُبْنى في حالة واحدة، وتعرب في غيرها، تُبْنَى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية، صَدْرُها -وهو المبتدأ- ضمير محذوف، نحو: (يعجبني أيّهم مغامرٌ، سأعرف أيُّهم مغامر، سأتحدث عن أيُّهم مغامرٌ)، والأصل: أيهم هو مغامر، فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها وجب إعرابها، نحو: (سيزورني أيُّهم هو أشجعُ). "النحو الوافي" (١/٣٦٣)

و(ذا)[1] بعدَ (ما)[2] الاستفهاميةِ[3].

---

[1] ومن الأسماء الموصولة (ذو الطائية)، والأكثر أن (ذو) الطائية لا تتصرف، نحو: (جاءني ذو فَعَلَ، وذو فَعَلا)، وفي (ذو) الطائية أربع لغات: أشهرها: عدم تصرفها مع بنائها، والثانية: حكاها الجزولي: (ذو) لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعة، و(ذات) مضمومة التاء لمفرد المؤنث، ومثناه، ومجموعة، والثالثة: حكاها أيضا، وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: (ذوات) مضمومة في الأحوال الثلاث، والرابعة: حكاها ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب، مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية. "شرح الرضي على الكافية" (٢٣/٣)، "أوضح المسالك" (١٥٣/١-١٥٧)

[2] الكوفيون يجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) استفهامية كانت أو لا استدلالا بقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ (طه: ١٧)، أي: ما التي بيمينك وغيرها، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية إذا لم تكن زائدة، واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل. "شرح الرضي على الكافية" (٢٣/٣- ٢٤)، "أوضح المسالك" (١٥٧/١)

[3] (ذا) اسم موصول، ولا تكون موصولة إلا بثلاثة شروط: أن تكون مسبوقة بكلمة: (ما)، أو كلمة (من) الاستفهاميتين، وأن تكون كلمة (مَن)، أو(ما) مستقلة بلفظها وبمعناها – وهو الاستفهام غالباً -، وبإعرابها، وألا تكون (ذا) اسم إشارة، فلا تصلح أن تكون اسم موصول؛ لعدم وجود صلة بعدها، وذلك بسبب دخولها على مفرد، نحو (ماذا الكتاب؟) تريد: ما هذا الكتاب؟. "النحو الوافي" (٣٥٩/١)، "أوضح المسالك" (١٥٧/١-١٦٤)

الكناياتُ[1]: (كَيْتَ، وذَيْتَ): للقصَّةِ، و(كمْ، وكأَيِّنْ): للعددِ، و(كذا): أعمُّ[2][3]

فـ(كمْ)[4]: استفهاميَّةٌ، ومُمَيِّزُها منصوبٌ مُفْرَدٌ[5]، وخبريَّةٌ للتَّكثيرِ، ومميّزُها مجرورٌ مفردٌ أو مجموعٌ[6]، وقد يُحذَفُ الممَيِّزُ فيهما[7]، ويَدخلُه (مِنْ)، ويجبُ؛ لو فُصِلَ بِمُتَعَدٍّ، نحو: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ. . . ﴾[8][الدخان: ٢٥]، و(كَأَيِّنْ): للتَّكثيرِ، ومميّزُها مفردٌ بـ(مِنْ)[9].

---

(١) قال الرضي: "الكناية في اللغة والاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين، لفظا كان أو معنى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إما للإبهام على بعض السامعين، كقولك: (جاءني فلان)، وأنت تريد: زيدا، و(قال فلان: كيت وكيت)، إبهاما على بعض من يسمع، أو لشناعة المعبر عنه، كـ (هنٍ) في الفرج، أو الفعل القبيح، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم، أو لنوع من الفصاحة، كقولك: (كثير الرماد)، للكثير القرى، أو لغير ذلك من الأغراض". "شرح الرضي على الكافية" (١٤٧/٣)

(٢) ورد (كذا) مكررا مع واو، نحو: (كذا وكذا) أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو، ويكنى به عن العدد، نحو: (عندي كذا درهما)، وعن الحديث، نحو: (قال فلان كذا)، ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا. "شرح الرضي على الكافية" (١٦٦/٣)

(٣) ليست جميع الكنايات مبنية، فإن (فلانا وفلانة) منها بالاتفاق، وهما معربان، والمبني منها: (كم، وكذا، وكأين، وكيت، وذيت). انظر "شرح الرضي على الكافية" (١٤٩/٣)، " المفصل في صنعة الإعراب" (٢٢٤/١)

(٤) قال الرضي: (كم) الاستفهامية، و(كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم في ظنه عند المخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود، ولا يحذف إلا لدليل. "شرح الرضي على الكافية" (١٥٤/٣)

(٥) ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: (على كم جذع بني بيتك)، و(بكم رجل مررت). "شرح الرضي على الكافية" (١٥٤/٣)

(٦) والجر في مميز الخبرية بإضافتها إليه؛ خلافا للفراء، فإنه عنده بمن مقدرة، وإنما جوزوا جمع مميزه، تصريحا بالكثرة. "شرح الرضي على الكافية" (١٥٥/٣-١٥٧)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٢٤)

(٧) قد يحذف في مثل: (كم مالك؟)، (وكم ملكت؟). "شرح الرضي على الكافية" (١٦٢/٣)

(٨) إذا كان الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعد، وجب الإتيان بـ(من)، لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي. "شرح الرضي على الكافية" (١٥٦/٣)

(٩) قال الرضي: "ولم أعثر على منصوبٍ بعد (كأين)"، نقله سيبويه عن يونس في الكتاب (١ / ٢٩٧)، وقال بعضهم: يلزم ذكر (من) بعدها، ولعل ذلك لأنه لو لم يؤت بـ(من)، وجب نصب مميزها؛ لمجيئة بعد المنون، فكان مميزها كمميز (كم) الاستفهامية؛ مع أنها بمعنى (كم) الخبرية. "شرح الرضي على الكافية" (١٦٥/٣)

<u>الأصوات:</u> ما[1] **حُكِيَ به صوتٌ مُهْمَلٌ، كـ(غاق)، و(طق)[2]، أو صُوِّتَ بهِ طبعاً، كـ(وَيْ)[3]، أو لمعنىً، كـ(صَهْ، ونِخْ[4])[5]**

[1] في (ص) زيادة (وُضِعَ)

[2] (غاقِ): للغراب، و(طَق): لوقوع الحجر.

[3] من الأصوات قول المتندم والمتعجب: (وي)، تقول: (وي، ما أغفله!). "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٠٦)

[4] (نخ)، مشددة ومخففة: صوت عند إناخة البعير، و(صه): للناقة. "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٠٨)

[5] انظر: "أوضح المسالك" (٤/٩٠-٩٣)، "شرح التصريح" (٢/٢٩٥-٢٩٧)

أسماءُ الأفعالِ[١]**:** بمعنى الأمرِ أو الماضي، نُقِلَتْ عن المصدَرِ، كـ(رُوَيْدَ، وهَيْهَاتَ)[٢] بمعنى الماضي، أو الصوتِ، كـ(صَهْ، وأُف)[٣]، أو الظَّرْفِ، كـ(دُوْنَك)[٤].

و(فَعالِ): بمعنى الأمرِ من الثُّلاثيّ قياسيٌّ، كـ(نَزالِ، وأَكالِ)، وجاء مَصْدَرَاً معرفةً، كـ(فَجارِ)، وعلماً للأعيانِ المؤنَّثةِ، كـ(خَدامِ)، [وصِفَةً لها][٥]، كـ(يا فَساقِ)[٦]

---

[١] اسمُ الفعلِ: ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ (شَتَّانَ)، و(صَهْ)، و(أَوَّهْ). "أوضح المسالك" (٨٢/٤)

[٢] المنقول من مصدر نوعان: مصدر اسْتُعِمِلَ فعلُه، ومصدر أهمْلِ فعلُه، فالأول، نحو: (رُوَيْدَ زَيْداً)، فإنهم قالوا: (أَرْوَدَهُ إرْوَاداً) بمعنى: أمهله إمهالاً، ثم صَغَّرُوا الإرواد تصغير الترخيم. . . ، ثم إنهم نقلوه، وَسَمَّوا به فعله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْداً)، والدليل على أن هذا اسمُ فعل كونُهُ مبنّياً، والدليلُ على بنائه كونُه غيرَ مُنَوَّنٍ، والثاني: قولهم: (بَلْهَ زَيداً)، فإنه في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادفٍ لـ(دَعْ، واتْرُكْ). "أوضح المسالك" (٨٦/٤)

[٣] جعل ابن هشام (صه) اسما مرتجلا وليس منقولا، فقال: "ما وضع من أول الأمر كذلك، كـ(شَتَّان، وصَهْ، ووَيْ). "أوضح المسالك" (٨٥/٤)

[٤] المنقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عَلَيْكَ)بمعنى: الْزَمْ، و(دُونَكَ زيداً) بمعنى: خُذْه، و(مَكَانَكَ) بمعنى: اثْبُتْ. "أوضح المسالك" (٨٥/٤-٨٦)

[٥] في (ث) وصفة للمؤنث، وفي (ش) جعلت هذه العبارة ضمن الشرح.

[٦] لا يبنى شيءٌ من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنثٌ معرفة، ومعدولٌ عن جهته، وذلك قولك: (نَزالِ، وتَراكِ) ومعناه: انزلْ واتركْ، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة، وقالوا: (حَذارِ، ونَظارِ) فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنثٍ، ويكون (فَعالِ) صفةً غالبةً تحل محل الاسم، نحو قولهم للضبع: (جَعارِ)، وللمنية: (حَلاقِ)، ويكون في التأنيث نحو: (يا فَساقِ)، وتسمي امرأةً أو شيئاً مؤنثاً باسم مصوغ على هذا المثال، نحو: (حَذامِ، ورَقاشِ)، وما عَدَلَ مِن المصدر، ومن ذلك (فَجارِ) يريدون: الفَجْرَةَ. "الأصول في النحو" (١٣٢/٢-١٣٣)

المركَّباتُ: ما رُكِّبَ بلا نسبةٍ[١]، فإن تَضمَّن حرفاً بُنِيا، كـ(أحدَ عشرَ، وحادي عشر، [إلى تسعة عشر، وتاسع عشر][٢]؛ إلا اثني عشر، [واثنتي عشر[٣]][٤])[٥]، وإلا فُتِحَ أولاهما[٦]، كـ(سيبَويهِ، وبعلَبكَّ)؛ إلا نحو: (معدي كرب)[٧].

---

[١] هي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معا، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما. "المفصل في صنعة الإعراب" (٢١٩)

[٢]سقطت من (ث)، وهي في (ش) ضمن الشرح.

[٣] والأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول، فيقال: (ثلاثة، وعشرة)، فمزج الاسمان، وصيرا واحدا، وبنيا لوجود العلتين. "المفصل في صنعة الإعراب" (٢١٩)

[٤]في (ش) ضمن الشرح.

[٥] فإنهما يعربان إعراب المثنى، فـ(اثنا، واثنتا) ترفعان بالألف في حالة الرفع، وتنصبان وتجران بالياء في حالتي النصب والجر، أما كلمة: (عشر، وعشرة) فهي اسم مبني على الفتح لا محل له؛ لأنها بدل من حرف النون في المثنى. "النحو الوافي" (٣١٣/١)

[٦]في (ث) و(ش) أولهما.

[٧] في (معد يكرب) لغتان: إحداهما: التركيب ومنع الصرف، والثانية: الإضافة، فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه، تقول: (هذا معدَ يكربَ، ومعدُ يكربٍ، ومعدُ يكربَ). "المفصل في صنعة الإعراب" (٢٢٣)

الظُّروفُ المبنيَّةُ: منها ما أُضِيفَ إلى منويٍّ من الجهاتِ الستِّ، ويُسمَّى غاياتٍ[1]، كـ(قبلُ، وبعدُ، وفوقَ، وتحتَ، وأمامَ، وقُدَّامَ، وخلفَ، ووراءَ، وأوَّلَ، وأسفلَ)، وحُمِلَ عليها (لا غيرُ)، و(ليسَ غيرُ)، و(حسْبُ).

---

[1] قال ابن الحاجب: "الظروف منها ما قطع عن الإضافة، كـ(قبل، وبعد)، وأجري مجراه (لا غير، وليس غير، وحسب)". وقال الرضي: "لا يحذف المضاف إليه إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف". انظر: "شرح الرضي على الكافية" (١٦٧/٣)

ومنها: (حيثُ)، ويُضافُ إلى الجملة[1]، و(إذ، وإذا، ولما، وأين، ومتى، وأيَّانَ، وأنَّى، ومُذْ، ومُنْذُ، ولدى، ولدن، وقطُّ، وعِوَضُ، والآنَ، وأمسِ)، وقد يُضافُ المعربُ إلى جملةٍ، أو (إذ)، فيجوز فتحُهُ[2]، [وشُبِّه به: (مثلُ، وغيرُ) مضافين إلى (ما، وإن، وأن)[3]][4]

---

[1] قال الرضي: "اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين: إما واجبة الإضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غير (حيث) في المكان، و(إذ، وإذا) في الزمان، على خلاف في (إذا)، هل هي مضافة إلى الجملة التي تليها، أو لا، كما يجيء، و(حيث، وإذ)، يضافان إلى الفعلية والاسمية، وأما (إذا)، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلاف، وإما جائزة الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زمانا مضافا إلى جملة مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة. "شرح الرضي على الكافية" (٣/١٧١-١٧٣)

[2] الظروف الجائزة الإضافة إلى الجمل على ضربين: إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر، نحو قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا . . . .

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، وإما ألا تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: ١١٩) واختلف القراء في (هذا يوم) فقرأ نافع بالنصب على الظرف، فالفتحة إعراب، والكوفيون يجعلون (يوم) خبر المبتدأ، وبني على الفتح لإضافته لجملة فعلية، والبصريون يشترطون في البناء تصدير الجملة بفعل ماض، وقرأ الباقون بالرفع على المبتدأ والخبر ، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معربا أو مبنيا في اللفظ، نحو: (جئتك يوم أنت أمير)؛ إذ لا بد له من الإعراب محلا، فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف؛ لضعف علة البناء، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه؛ اعتبارا بالعلة الضعيفة، وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على (إذ)، نحو: (حينئذ)، وإعرابها، قرئ قوله تعالى: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ (هود: ٦٦) بفتح (يوم)، وجره، قرأ المدنيان والكسائي بفتح الميم وقرأ الباقون بكسرها "شرح الرضي على الكافية" (٣/١٨٠-١٨١- ١٨٢)، "النشر في القراءات العشر" (٢/٢٨٩ - ٣٢٦)

[3] وأما (غير)، المضاف إلى ما صدره (إنَّ، أو: أنَّ)، و (مثل) المضاف إلى ما صدره (ما) فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبناؤها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾(الذاريات: ٢٣)، ففتح (مثل) مع كونه صفة لحق، أو خبرا بعد خبر لـ(إنّ)، ويجوز أن يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى: إنه لحق تحققاً مثل حقيقة نطقكم، وعلة بنائهما مشابهتهما لـ (إذ، وإذا، وحيث)؛ لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما، ولأن فيهما الإبهام لفقد الحصر، واختلف القراء في (مثل ما) فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب . "شرح الرضي على الكافية" (٣/١٨١)، "النشر في القراءات العشر" (٢/٤١٦)، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" (١/٣٦٤)

[4] في (ش) جعلت هذه العبارة ضمن الشرح.

<u>أسماءُ الشَّرطِ والاستفهام</u>[١]**<u>:</u>** (مَنْ، وما، وأيّ): لهما[٢]، و(متى، وأيانَ): لهما في الزمان[٣]، و(أينَ): لهما في المكانِ، و(كيفَ، وكيفَمَا): لهما في الحال، و(أنَّى): للشرط في المكان[٤]، والاستفهامِ عن الحال، و(لما)، للشرطِ في الماضي، و(إذا، وإذا ما، وإذ ما، ومهما): لهُ في المستقبلِ، و(حيثما): له[٥] في المكانِ، و(كم): للاستفهام عن العدد.

(١) أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام من المبنيات بشرط ألا يكون أحدهما مضافًا لمفرد، مثل: (أين توجدْ أكرمْك)، (أين أراك؟) بخلاف (أيُّ خيرٍ تعملْه ينفعْك). "النحو الوافي" (٧٧/١)

(٢) أي: للشرط والاستفهام.

(٣) (أيان) للزمان استفهاما، كـ (متى) الاستفهامية؛ إلا أن (متى) أكثر استعمالا، وأيضا (أيان) مختص بالأمور العظام، نحو قوله تعالى: ﴿أيان مرساها﴾(الأعراف: ١٨٧، والنازعات: ٤٢)، ولا يقال: (أيان نِمْتَ؟)، ويختص (أيان) في الاستفهام بالمستقبل بخلاف (متى)، فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل، و(كيف) للحال استفهاما، وإنما عد (كيف) في الظروف؛ لأنه بمعنى على أي حال، والجار والظرف متقاربان. "شرح الرضي على الكافية" (٢٠٤/٣-٢٠٥)

(٤) (أين) الاستفهامية، نحو: (أين كنت؟)، والشرطية، نحو: (أين تكن أكن)، و(أنى): لها ثلاثة معان، استفهامية كانت أو شرطية: أحدها: (أين) إلا أن (أنى) مع (من) إما ظاهرة أو مقدرة، كقوله تعالى: ﴿أنى لكِ هذا﴾ (آل عمران: ٣٧)، ويجيء (أنى) بمعنى (كيف)، نحو: ﴿أنى يؤفكون﴾ (المائدة: ٧٥، وغيرها)، ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون؟ ، ويجيء بمعنى (متى)، وقد أول قوله تعالى: ﴿أنى شئتم﴾ (البقرة: ٢٢٣) على الأوجه الثلاثة، ولا يجيء بمعنى (متى، وكيف) إلا وبعده فعل. "شرح الرضي على الكافية" (٢٠٢/٣-٢٠٣)

(٥) أي: للشرط.

فما دخله الجارُّ فمجرورٌ، وإلا فإن كان ظرفاً بعدهُ ناصِبُه فمفعولٌ فيه، أو غيرُهُ فخبرٌ، وإلا فإن كانَ بعده ما ينصبُهُ ودخل على المصدر فمفعولٌ مطلقٌ/ أو[1]لم يدخُلْ عليه فمفعولٌ به - سوى (كيف) فإنَّه حالٌ قبلَ كلِّ فعلٍ غير بابِ (كان، وعَلِم) وإلا فبعدَه اسمٌ نَكِرةٌ- أو عاملٌ لا ينصِبُهُ فمبتدأٌ، أو معرفةٌ فخبرٌ مقدَّمٌ، ومتى وقعَ اسمُ الشَّرط مبتدأً فخبرُهُ فعلُ الشَّرط في الأصحِّ[2].

---

[1] في (ث) (و).

[2] حاصل إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام أن الأداة إن وقعت بعد حرف جر أو مضاف فهي في محل جر نحو: (عما تسأل أسأل)، و(غلام من تضرب أضرب)، وإن وقعت على زمان، أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما، ولخبره إن كان ناقصا، وأدوات هذا النوع هي: (متى وأيان) للزمان، و(أين وأنى وحيثما) للمكان، و(أي) مضافة إلى الزمان أو المكان، وإن دلت الأداة على الحال كانت في محل نصب على الحال إن كان فعل شرط تاما، وخبراً لفعل الشرط إن كان ناقصا، وأداتا هذا النوع هما: (كيفما)، و(أي) مضافة إلى ما يفيد الحال، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط، وأداة هذا النوع هي: (أي) مضافة إلى المصدر، نحو: (أي عمل تعمل أعمل)، أو على ذات، فإن كان فعل الشرط لازما، أو ناقصا أو متعديا واستوفى معموله فهي مبتدأ، وخبره جملة الشرط، أو الجواب، أو هما معا، والأول أصح، وتوقف الفائدة على الجواب إنما هو من حيث التعليق، لا من حيث الخبرية، وإن كان متعديا غير مستوفٍ لمعموله فهي مفعول له إن سلط على نفس الأداة، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾(البقرة: ١٩٧، وغيرها)، و(من يضرب محمدا أضربه)، وإن سلط على ضميرها، أو على ملابسه؛ فاشتغال، نحو: (من يكرمه محمد أكرمه)، و(من يضرب محمد أخاه فاضربه)، فيجوز في (من) كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط، أو مبتدأ، والأولى كونها مبتدأة، وأدوات هذا النوع هي: (من، وما، ومهما)، و(أي) مضافة إلى اسم ذات. "شرح الرضي على الكافية" (١٦٠/٣)، "حاشية الصبان" (١٦/٤-١٧)

وما كان ظرفاً وشرطاً، كـ(إذا) فعامِلُهُ الشَّرْطُ[١]، وقد تُجرَّد (إذا) عن الشَّرط، فيضاف إلى فعلٍ [بعده][٢]، وعاملُهُ: فعلٌ آخرُ، وقد تكونُ للمفاجأةِ[٣]، وكذا (إذ) بعد (بينا، وبينما)[٤]، وهي غالباً ظرفٌ ماضٍ مفعولٌ فيه لِمَا بعده، وتُجرَّدُ عن الظَّرفيَّة فيكونُ مفعولاً به أو مضافاً إليه[٥]

---

(١) أسماء الشرط كـ (متى، وأين، وإذا)، إذا لم تنجر بحرف جر، نحو: (من أين)، لا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبداً، والسر في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء: أن الأداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ألا يعمل فيها لفظ أصلا وإن كان متأخرا؛ لأن مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا؛ لكنهم جوزوا أن يعمل فيها ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوزوا عمله فيها، سواء كانت الأداة ظرفا، كـ(متى، وأين)، أو غيره، كـ(من، وما). "شرح الرضي على الكافية" (١٦١/٣-١٦٢)

(٢)في (ث) سقطت وفي (ش) ضمن الشرح.

(٣) إذا تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمن، نحو: (إذا غربت الشمس: جئتك)، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط، وقد تقع (إذا) للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، والأقرب كونها حرفا، فلا محل لها، والتي تقع جوابا للشرط للمفاجأة. "شرح الرضي على الكافية" (١٩٤/٣)

(٤) قد تقع (إذ) و(إذا) في جواب: (بينا، وبينما)، وكلتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذ) في جواب (بينما)، و(إذا) في جواب (بينا)، وقد تجيء (إذ) للمفاجأة في غير جواب (بينا وبينما)، نحو قولك: (كنت واقفا إذ جاءني عمرو) ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة إلا الفعل الماضي، وبعد (إذا) المفاجأة إلا الاسمية. "شرح الرضي على الكافية" (١٩٥/٣-١٩٦)

(٥) (إذ): موضوعة للماضي، وتقع بعدها الجملتان، وإذا دخل على المضارع قلبه إلى الماضي، كقوله تعالى: ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا﴾ (الأنفال: ٣٠)، ويلزمها الظرفية إلا أن يضاف إليها زمان، كقوله تعالى: ﴿بعد إذ نجانا الله منها﴾ (الأعراف: ٩٩)، ولم يعهد مجرورا باسم إلا بـ (بعد)، ويقع مفعولا به، كقوله تعالى: ﴿واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه﴾ (الأحقاف: ٣١)، على أن (إذ) بدل من قوله: أخا عاد، وقيل في نحو قوله تعالى: ﴿وإذ واعدنا﴾ (البقرة: ٥١): إنها زائدة كما مضى، وقيل: هي مفعولة لأذكر، ويلزمها الإضافة إلى الجملة، وإن حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين، كما في قوله: (وأنت إذ صحيح)، فيكسر ذالها، أو يفتح، ويلزمها الكسر في نحو (يومئذ)، وتجيء (إذ) للتعليل، نحو: (جئتك إذ أنت كريم)، أي: لأنك، والأولى حرفيتها إذن؛ إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم، واعلم أنه يقبح أنه يليها اسم بعده فعل ماض، نحو: (إذ زيد قام)؛ بل الفصيح: (إذ قام زيد)؛ لأن (إذ) موضوع للماضي، فإيلاؤه الماضي أولى؛ للمشاكلة والمناسبة. "شرح الرضي على الكافية" (٢٠٠/٣-٢٠١)

الأفعالُ

الأفعالُ: يعملُ المتعدِّي مطلقاً، واللَّازمُ: في غيرِ المفعولِ بهِ[1].

ويُعربُ المضارعُ: مجرَّداً عن (نون) جمع المؤنث، و(نوني) التأكيد[2].

وإعرابُهُ: رفعٌ، ونصبٌ، وجزمٌ، فالمفردُ، سوى المخاطبةِ: بالضمَّةِ، والفتحةِ، والسكونِ؛ إلا المعتلَّ اللامِ: فيُحذَفُ آخرُه جزماً، ويُقدَّرُ الضمَّةُ والفتحةُ: في المعتلِّ بالألفِ، والضمَّةُ: في المعتلِّ بغيرِهِ، والباقي: بـ(النُّون) رفعا، وحذفِها: نصباً وجزماً.

---

(١) الفعل ثلاثة أنواع: أحدها: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو: (كان) وأخواتها، الثاني: المتعدي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر، والثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ: (ضرب) ألا ترى أنك تقول: (زيد ضربه عمرو)، فتصل به هاء ضمير غير المصدر، وهو: (زيد)، وتقول: (هو مضروب)، فيكون تاما، وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ: (ضربت زيدا)، و (تَدبرتُ الكتبَ) إلا إن ناب عن الفاعل، كـ: (ضُرِبَ زيد)، و(تُدبِّرتِ الكتبُ)، الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي: أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ: (خرج)، ألا ترى أنه لا يقال: (زيد خرجه عمرو)، ولا (هو مخروج)، وإنما يقال: (الخروج خرجه عمرو)، و (هو مخروج به، أو إليه)، وأن يدل على سجية، وهي: ما ليس حركة جسم من وصف ملازم، نحو: (جبن وشجاعة)، أو على عرض، وهو: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كـ(مرض، وكسل، ونهم)، أو على نظافة، كـ(نظف، وطهر، ووضؤ)، أو على دنس، نحو: (نجس، وقذر)، أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدٍّ لواحد، نحو: (كسرته فانكسر، ومددته فامتد)، فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد، كـ(علَّمته الحساب فتعلمه)، أو يكون موازنا لـ(افعلَلَّ)، كـ (اقشعرَّ، واشمأزَّ)، أو لما ألحق به، وهو (افوعل)، كـ (اكْوَهَدَّ الفرخ) إذا ارتعد، أو لـ(افعنلل)، كـ (احرنجم)، أو لما ألحق به، وهو (افعنلل) بزيادة إحدى اللامين، كـ (اقعنسس الجمل) إذا أبى أن ينقاد، و(افعنلى)، كـ (احرنبى الديك) إذا انتفش للقتال. "أوضح المسالك" (٢/١٧٥-١٧٨)، "شرح التصريح": (١/ ٤٦٢-٤٦٦)

(٢) الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وأمر، ومضارع؛ فأما الماضي والأمر: فمبنيان دائما، وأما المضارع: فمعرب؛ إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا نون التوكيد؛ فيبنى على الفتح، أو نون النسوة؛ فيبنى على السكون، وعلة إعرابه -كما يقول النحاة-: وقوعه في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم، كوقوعه خبرا، وصفة، وصلة، ثم جريانه في الحركات والسكنات على لفظ اسم الفاعل، وقبوله لام الابتداء التي تتصل بخبر("إن) المكسورة، واحتماله الحال والاستقبال، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة، وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه، ويتخصص بـ (أل). "شرح التصريح": (١/٥٠-٥٣)، "حاشية الصبان": (٣/ ٢٧٧).

فيُرفَعُ: مجرَّداً عن النَّاصبِ، والجازمِ[١].

ويُنصَب[٢]: بـ(أن) المصدريَّة المفتوحة[٣]، و(لنْ): لنفي المستقبل[٤]، و(كي): للسّببيةِ[٥]، و(إذاً)[٦]: للجوابِ والجزاءِ غالباً، ولا يعملُ إلا في مُستقبلٍ، غيرِ معتمِد على ما قبلها، وقد يُفصَل بينها وبينَ معمولِها بالقسمِ، والدُّعاءِ، والنِّداءِ[٧].

---

[١] رافع المضارع: تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: (هلا تفعل)؛ لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض، ولا بعد (سوف)، في مثل: (سوف يقوم علي). "أوضح المسالك" (١٤١/٤)

[٢] ذكر هنا نواصب المضارع: وهي أربعة.

[٣] نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾(البقرة: ١٨٤)، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾(الشعراء: ٨٢)، وبعضهم يهملها حملا على (ما) أختها، أي: المصدرية، كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣. "أوضح المسالك" (١٤٨/٤-١٥٦)

[٤] نحو {لن ينال الله لحومها} (الحج: ٣٧) ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري، ولا تقع دعائية خلافًا لابن السراج، وليس أصلها (لا) فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء، ولا (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي. "أوضح المسالك" (١٤٨/٤-١٥٠)

[٥] فأما التعليلية فجارَّةٌ، والناصب بعدها (أن) مضمرة، وقد تظهر في الشعر، وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام؛ نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾(الحديد: ٢٣)، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن. "أوضح المسالك" (١٥٠/٤-١٥٤)

[٦]في (ث) إذن.

[٧] وشرط إعمالها ثلاثة أمور: أحدها: أن تتصدر؛ فإن وقعت حشوا أهملت، وإن كان السابق عليها واوا، أو فاء جاز النصب، وقد قرئ: ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُوا﴾(الإسراء: ٧٦)، ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُوا﴾(النساء: ٥٣)، والغالب الرفع، وبه قرأ السبعة، والثاني: أن يكون مستقبلا؛ فيجب الرفع في نحو: (إذن تصدُقُ) جوابا لمن قال: (أنا أحب زيدا)، والثالث: أن يتصلا، أو يفصل بينهما القسم. "أوضح المسالك" (١٦٢/٤-١٦٩)
وأجاز في المغني النصب -مع الفصل- بالظرف، أو الجار والمجرور؛ وأجازه ابن بابشاذ، مع الفصل بالنداء، أو بالدعاء؛ وأجازه الكسائي، وهشام مع الفصل بمعمول الفعل؛ إلا أن الكسائي يرجح النصب، وهشاما يرجح الرفع. "مغني اللبيب": (٣٢)

وقد تُقدَّر (أنْ)[١] بعد (حتَّى) الجارَّةِ[٢]، و(لامِ) (كي)[٣]، و(لامِ) الجحود[٤]، وبعد (فاءِ) السَّببِ، و(واوِ) الجمعِ؛ لو كانتا بعد أمرٍ، أو نهيٍ، أو نفيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أو عرْضٍ[٥]، وبعد (أوْ) بمعنى (إلى)[٦]، وعاطفٍ للفعلِ على الاسمِ[٧]، ويجوز إظهارُ (أنْ) بعده، وبعد (لامِ) (كي)[٨]، ويجبُ بعد اللَّامِ مع (لا)[٩].

---

[١] ذكر هنا مواضع إضمار (أن)، وانتصاب الفعل بها، وينصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا في خمسة مواضع كما يظهر.

[٢] إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ﴾(الحجرا: ٩)، أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾(البقرة: ٢١٤) "أوضح المسالك" (١٧٤/٤-١٧٦)

[٣] نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الأنعام: ٧١)، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾(الزمر: ١٢). "أوضح المسالك" (١٩١/٤)

[٤] إن سبقت بكون ناقص ماضٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾(العنكبوت: ٤٠)، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(النساء: ١٣٧و١٦٨). "أوضح المسالك" (١٧٠/٤)

[٥] ومن أمثلته: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(فاطر: ٣٦)، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(آل عمران: ١٤٢)، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾(النساء: ٧٣)، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ﴾(الأنعام: ٣٧)، ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(طه: ٨١)، (لا تَنْهَ عن خلق وتأتِيَ مثلَهُ)، وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع (أنْ لا) في موضعه؛ فمن ثم جاز (لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ) بالجزم، ووجب الرفع في نحو: (لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك)، وألحق الفراء الترجي بالتمني؛ بدليل قراءة حفص ﴿فَأَطَّلِعَ﴾(غافر: ٣٧) بالنصب. "أوضح المسالك" (١٧٧/٤-١٨٩)

[٦] إذا صلح في موضعها (حتى)؛ نحو: (لألزمتك أو تقضيني حقي)، أو (إلا)، (لأقتلنه أو يسلم). "أوضح المسالك" (١٧٠/٤-١٧٣)

[٧] وقد اعتبر ابن هشام هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها إضمار (أن)، وهو: إن قرن الفعل بـ (أو، والواو، والفاء، وثم)، وكان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(الشورى: ٥١) في قراءة غير نافع بالنصب؛ عطفا على ﴿وَحْيًا﴾، وقوله: (ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني. . .) "أوضح المسالك" (١٩٢/٤)

[٨] فهذه مواضع انتصاب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة جوازاً.

[٩] إن قرن الفعل بـ(لا) نافية، أو مؤكدة؛ وجب إظهارها؛ نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾(النساء: ١٦٥)، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(الحديد: ٢٩). "أوضح المسالك" (١٩٢/٤)

ويُجزَمُ[1]: بـ(لم)، و(لَّما)[2]، و(لام) الأمرِ[3]، و(لا) النَّاهيةِ[4]، وأدواتِ الشَّرطِ، سوى (لو، وأمَّا، ولما، وإذا، وكيفَ، وأيَّانَ)[5]، و[هي][6]: لسببية فعلٍ لفعلٍ، فإن كانا مضارِعَين، أو الأوَّلُ: فالجزمُ، وإن كان الثاني: فوجهانِ[7]، وقد يُحذَفُ الجزاءُ[8].

---

[1] جوازم الفعل نوعان: جوازم لفعل واحد، وجوازم لفعلين، وسيأتي بيانها.

[2] (لم)، و(لما)يشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي، وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾(المائدة: ٦٧)، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثم جاز: (لم يكن ثم كان)، وامتنع في (لما)، وتنفرد (لما) بجواز حذف مجزومها؛ كـ (قاربت المدينة ولما)، أي: ولما أدخلها، وبتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾(ص: ٨)، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: ١٤). "أوضح المسالك" (٤/٢٠١-٢٠٤)

[3] اللام الطلبية: أمرا كانت، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾(الطلاق: ٧)، أو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(الزخرف: ٧٧). "أوضح المسالك" (٤/ ٢٠١)

[4] (لا) الطلبية: نهيًا كانت، نحو: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾(لقمان: ١٣)، أو دعاء، نحو: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾(البقرة: ٢٨٦). "أوضح المسالك" (٤/ ١٩٨)

[5] هذه الأدوات الستة لا تجزم بخلاف سائر الأدوات، وهي: أربعة أنواع: حرف باتفاق، وهو (إن)، وحرف على الأصح، وهو (إذ ما)، واسم باتفاق، وهو: (من، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما)، واسم على الأصح، وهو (مهما). "أوضح المسالك" (٤/٢٠٤-٢٠٥)

[6] في (ص) سقطت، وقد أثبتها في المتن لأهميتها.

[7] فعل الشرط وجوابه يكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾(الأنفال: ١٩)، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾(الإسراء: ٨)، وماضيا فمضارعا، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾(الشورى: ٢٠)، وعكسه، وهو قليل، نحو: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له"، ومنه: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾(الشعراء: ٤)، ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ (لم) قوي، نحو: "إن لم تقم أقوم"، ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف. "أوضح المسالك" (٤/٢٠٥-٢٠٨)

[8] يجوز حذف ما علم من شرط؛ إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ(لا)؛ كقوله: (. . . وإلا يعل مفرقك الحسام)، أي: وإلا تطلقها يعل، وما علم من جواب، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا﴾ الآية (الأنعام: ٣٥)، ويجب حذف الجواب؛ إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى، نحو: (أنت ظالم إن فعلت)، أو ما تأخر من جواب قسم سابق، نحو: ﴿لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾(الإسراء: ٨٨)، وحيث حذف الجواب اشترط في غير الضرورة مضي الشرط. "أوضح المسالك" (٤/٢١٤-٢٢١)

ويُجزَمُ بعد الأمرِ، والنَّهي، والاستفهامِ، والتَّمنِّي، والعرْضِ: على معنى (إنْ) الشَّرطيَّةِ[١].

وإذا كان الجزاءُ ماضياً انقلبَ بالأداةِ [مُستقبَلاً، امتنع الفاءُ فيهِ[٢]، وإن كان مضارِعاً خَلُصَ بها للاستقبالِ، جازتِ الفاءُ][٣]، وإنْ لم يتأثَّرْ بِها أصلاً وجبتْ كالجملةِ الاسميَّةِ، والإنشائيَّةِ، والفعلِ الجامدِ، والماضي مع (قد)، والمضارِعِ مع (ما)، أو (لنْ)، أو (السِّين)، أو (سوفَ)[٤]، وقد يقومُ المفاجأةُ مَقامَ (الفاءِ)[٥].

---

(١) قال الرضي: اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي مثل: (أسلم تدخل الجنة)، و(لا تكفر تدخل الجنة)، وامتنع: (لا تكفر تدخل النار)؛ خلافا للكسائي، لأن التقدير: (إن لا تكفر)، وانجزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بـ(إن) مقدرة ظاهر مذهب الخليل؛ لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، ومذهب غيره أن (إنْ) مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر، كما أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: (حسبك)، وكذا أسماء الأفعال نحو: (صه. .)، والأمر المقدر، نحو: (الأسد الأسد تنج)، ولا يجوز أن ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء؛ بل يجب للنصب صريح الأمر أو النهي عند غير الكسائي. "شرح الرضي على الكافية" (١١٦/٤ – ١١٨)

(٢) لأنه لما قوي تأثير أداة الشرط وهو قلبها الماضي مستقبلا قويت دلالتها على الاشتراط فاستقلت في الارتباط، نحو: (إن خرجت خرجتُ)، (وإن خرجت لم أخرج). "عجالة البيان" (٢٠٥)

(٣)في (ص) سقطت، وقد أثبتها لأهميتها وهي موجودة في (ث) و(ش)

(٤) كل جواب يمتنع جعله شرطا فإن الفاء تجب فيه وذلك كالجملة الاسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(الأنعام: ١٧)، والطلبية؛ نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾(آل عمران: ٣١)، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾(آل عمران: ١٦٠)، والتي فعلها جامد، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي﴾(الكهف: ٣٩)، أو مقرون بقد؛ نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾(يوسف: ٧٧)، أو تنفيس؛ نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾(التوبة: ٣٨)، أو (لن)؛ نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾(آل عمران: ١١٥)، و(ما)، نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾(يونس: ٧٢)، وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التي تجب فيها الفاء، في بيت مشهور هو:

اســــمية طلبيــــة وبجامــــد وبمـــا ولـــن وبقـــد وبـــالتنفيس

"أوضح المسالك" (٢٠٩/٤ـ٢١٠)، "حاشية الصبان" (٢٩/٤)

(٥) يجوز أن تُغني (إذا) الفجائية عن الفاء، إن كانت الأداة (إن)، والجواب جملة اسمية غير طلبية، نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(الروم: ٣٦). "أوضح المسالك" (٢١٢/٤ـ٢١٣). "شرح الرضي على الكافية" (١١٦/٤)

أفعالُ القلوبِ[1]**:** (علمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ): لليقينِ، و(ظننتُ، وحسِبتُ، وخِلْتُ): للظنِّ، و(زعمتُ): لهما[2].

تَنصِبُ جزْئِي الجملةِ الاسميَّةِ[3].

ومن خواصِّها: عدمُ الاقتصارِ على أحدِهما[4].

وجوازُ إلغائِها؛ ما لم تتقدَّم، وهو أولى من إعمالِها؛ لو تأخَّرتْ، وبالعكس؛ لو توسَّطتْ[5].

---

[1] إنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يَنْصب المفعولين؛ بل القلبي ثلاثة أقسام: مالا يَتَعَدَّى بنفسه، نحو: (فَكَّر وتفكَّر)، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، نحو: (عَرَفَ وَفَهِمَ)، وما يَتَعَدَّى لاثنين، وهو ما سيأتي بيانه. "أوضح المسالك" (٢/٣٠-٣١)

[2] ينقسم القلبي الذي ينصب مفعولين أرْبَعَةَ أقْسَامٍ: أحدها: ما يفيدُ في الخبر يقيناً، وهو أربعة: (وَجَدَ، وأَلْفَى، وتَعَلّمْ، ودَرَى)، قال الله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً ﴾(المزمل: ٢٠)، ﴿ إنّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضالِّيَن ﴾ (الصافات: ٦٩)، والثاني: ما يُفيد في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة: (جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ)، نحو: ﴿ وَجَعَلُوا المَلاَئِكَةَ الّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمنِ إنَاثاً ﴾ (الزخرف: ١٩)، والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونُه لليقين، وهو اثنان: (رَأَى وعَلِمَ)، كقوله جَلَّ ثناؤه: ﴿ إنّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً، وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾ (المعارج: ٦-٧)، والرابع: ما يرد بهما، والغالبُ كونُه للرُّجْحَانِ، وهو ثلاثة: (ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ)، كقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ ﴾(البقرة: ٤٦). "أوضح المسالك" (٢/٣١ - ٤٣)

[3] هذه الأفعال بعد استيفاء فاعلها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما. "أوضح المسالك" (٢/٣٠)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٦)

[4] يمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلْكُونَ، وأجازهُ الجمهور، كقوله:

وَلَقَـدْ نَزَلْـتِ فَـلاَ تظنـي غَيْـرَهُ ... مِنِّـي بِمَنْزِلَـةِ المُحَـبِّ الْمُكْـرَمِ

ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: ﴿ أَيْنَ شركائي الّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (القصص: ٦٢)، وأما حذفهما اقتصاراً، أي: لغير دليل فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً، واختاره ابن مالك، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢١٦، وغيرها)، ﴿فَهُوَ يَرى ﴾ (النجم: ٣٥)، ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ (الفتح: ١٢)، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال الِعْلمِ. "أوضح المسالك" (٢/٧٠)

[5] الإلغاءُ: هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسُّطِهِ أو تَأَخُّرِهِ، كـ(زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ)، و(زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)، وإلغاء المتأخِّر أقْوَى من إعماله، والمتوسِّطِ بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاءٌ. "أوضح المسالك" (٢/٦٠)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٧)

وجوازُ تعليقِها: قبل (اللَّامِ)، والنَّفيِ، والاستفهامِ، نحو: (علمتُ لزيدٌ قائِمٌ)[1].

وجوازُ[2] اتِّحادِ فاعِلِها ومفعولِها: ضميريَن متَّصليَنِ، نحو: (علمتُنِي قائِماً)[3]

وقد يكونُ (علمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، وظننتُ) بمعنى: (عرفتُ، وأبصرتُ، وصادفتُ، واتَّهمتُ)؛ فيتعدَّى إلى واحدٍ[4].

---

(1) التعليقُ: هو إبطال العمل لفظاً لا محلاًّ؛ لمجيء ماله صَدْرُ الكلام بعده، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ (البقرة: ١٠٢)، ونحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هؤلاَءِ يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٥)، ونحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٩). "أوضح المسالك" (٢/٦٠-٦٢)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٧-٣٤٨)

(2) في (ث) وجوازه.

(3) ومنه: (علمتني منطلقا)، و(وجدتك فعلت كذا)، و(رآه عظيما)، ولا يجوز ذلك في غيرهما، فلا تقول: (شتمتُني)، ولا (ضربتَكَ)، ولكن (شتمتُ نفسي)، و(ضربتَ نفسَكَ). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٨/١)

(4) ومنه قول عز وجل: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ (التكوير: ٢٤)، و(وجدت الضالة) إذا أصبتها، وكذلك (رأيت الشيء) بمعنى: أبصرته أو عرفته، ومنه قوله عز وجل: ﴿وأرنا مناسكا﴾ (البقرة: ١٢٨). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٥)

الأفعالُ[١] **النَّاقِصةُ:** لوجودِ الشَّيء أو عدمِه على صفةٍ[٢].

فترفعُ أوَّلَ الاسميَّةِ، وتَنصِبُ ثانيها[٣].

(كانَ): لثبوتِ خبرِها لاسمِها دائماً أو منقطعاً، وللانتقالِ من حالٍ إلى حالٍ، ويَستتِرُ فيها الشأنُ، وتكون[٤] تامَّةً[٥].

و(صارَ): للانتقالِ، وتكون[٦] [تامَّةً[٧]][٨].

---

[١]في (ث) أفعالُ.

[٢] قال ابن الحاجب: "الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة"، فمعنى (كان زيد قائما): أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، وقال الرضي: "إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما؛ بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة؛ فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء". " شرح الرضي على الكافية" (١٨١/٤) "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٩)

[٣] تسمية مرفوعها اسما لها، أولى من تسميته فاعلا لها؛ لكنهم سموه فاعلا على القلة، ولم يسموا المنصوب مفعولا، وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا. " شرح الرضي على الكافية" (١٨٨/٤) "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٤٩)

[٤]في (ث) ويكون

[٥] وقول المصنف: دائما أو منقطعا: يعني أنه يجئ دائما، كما في قوله تعالى: ﴿وكان الله سميعا بصيرا﴾ (النساء: ١٣٤)، ومنقطعا، كما في قولك: (كان زيد قائما)، وتكون بمعنى (صار)، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول، ويكون في (كان) الناقصة على أي معنى كانت من معنييها ضمير الشأن مقدرا، نحو: (إنه زيد قائم)، و(ظننته: زيد قائم)، وتكون تامة بمعنى (ثبت، ووقع، ووجد)، كقوله تعالى: ﴿ كن فيكون ﴾ (البقرة: ١١٧)، وتزاد (كان) غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، وقيل في قوله تعالى: ﴿من كان في المهد صبيا﴾ (مريم: ٢٩): إنها زائدة، غير مفيدة للماضي، وإلا فأين المعجزة؟ و (صبيا) على هذا حال. " شرح الرضي على الكافية" (١٨٩/٤- ١٩٠)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥١)

[٦]في (ث) أو يكون.

[٧] ومعنى (صار): الانتقال، وهو على ذلك على استعمالين: أحدهما، كقولك: (صار الفقير غنيا، والطين خزفا) أي: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن، والثاني: (صار زيد إلى عمرو)، ومنه (كل حي صائر إلى الزوال)، أي: انتقل ومنتقل، وهي في هذا المعنى تامة. " شرح الرضي على الكافية" (١٩٣/٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥١)

[٨]في (ص) سقطت، وأثبتها لضرورتها.

و(أصبحَ، وأمسى، وأضحى): لاقترانِ الجملةِ بأوقاتِها، وبمعنى (صار)، وتكون[١] تامَّةً[٢].

و(ظلَّ، وباتَ): مثلُها[٣].

و(ليس): للنَّفْيِ حالاً، أو مطلقاً[٤].

و(ما برِحَ، وما فتِئَ، وما زالَ، وما انفكَّ): لدوامِ خبرِها لاسمِها مُذْ قَبِلَهُ[٥].

---

[١] في (ث) ويكون

[٢] والناقصة بمعنيين: إما بمعنى (صار) مطلقا، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني: الصباح، والمساء، والضحى؛ بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل، أعني: الماضي والحال والاستقبال، وإما بمعنى: كان في الصبح، وكان في المساء، وكان في الضحى، فمعنى (أصبح زيد أميراً): أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى (يصبح قائما): أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال، وتكون تامة، كقولك: (أصبحنا والحمد لله، وأمسينا والملك لله)، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وحكى الأخفش زيادة (أصبح)، و (أمسى) بعد (ما) التعجب، كـ(كان)، في لفظين، وهما: (ما أصبح أبردها)، و(ما أمسى أدفأها)، ورده أبو عمرو، وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في كتابه. " شرح الرضي على الكافية" (٤/١٩٣-١٩٤) "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥٢-٣٥٣)

[٣] تأتي (ظل) بمعنى صار، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ﴾ (النحل: ٥٨) بمعنى (صار) مجردة من الزمان المدلول عليه بتركيبها، وأما مجيء (بات) بمعنى صار ففيه نظر، وأما مجيئها تامة فقد قال الرضي: قال ابن مالك: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه، وتجئ (بات) تامة بمعنى: أقام ليلا، ونزل؛ سواء نام أو لم ينم. " شرح الرضي على الكافية" (٤/١٩٤-١٩٥) "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥٣)

[٤] قال سيبويه، وتبعه ابن السراج: (ليس)، للنفي مطلقا، تقول: (ليس خلق الله مثله) في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ (هود: ٨)، في المستقبل، وجمهور النجاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي وأحسن: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر (ليس) إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: (زيد قائم)، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. " شرح الرضي على الكافية" (٤/١٩٨-١٩٩)

[٥] معنى (ما زال وأخواته): كان دائما، فقولك: (ما زال زيد أميراً)، أي: استمرت الإمارة ودامت لزيد مذ قَبِلها واستأهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامة بها فيه، لا قبل ذلك، ويلزمها النفي، ولدخول النفي على النفي فيها جرت مجرى (كان) في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يجز (ما زال زيد إلا مقيما). " شرح الرضي على الكافية" (٤/١٩٨)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥٣)

و(ما دامَ): لتوقيتِ ما قَبْلَهُ بمُدَّةِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها[1].
و(راحَ، وغدا، وأضحى، وعادَ، وجاءَ): بمعنى (صارَ)، والأكثرُ تمامُها.
ولا تَتَقدَّمُ الأخبارُ على ما في أوَّلِهِ (ما)، واختُلِفَ في (ليس)[2].

[1] فأنت في قولك: (اجلس ما دام زيد قائما) مؤقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام زيد، و (ما) التي في أول (ما دام) مصدرية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي: مدة دوام قيام زيد. " شرح الرضي على الكافية" (١٩٥/٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥٣)

[2] أما (ما دام) فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها، وأما غير (ما دام) مما في أوله (ما) من هذه الأفعال، فأجاز الكوفيون غير الفراء، ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها، وأما (ليس) فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك؛ لأن مذهبهم أنها حرف كـ (ما)، فألحقوها بها كـ: (إنْ). " شرح الرضي على الكافية" (٢٠٠/٤-٢٠١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٥٥)

أفعالُ المقاربة[١]**:** لدُنوّ الخبرِ رجاءً، كـ(عسى)، أو حصولاً، كـ(كاد)، أو شروعاً فيهِ، كـ(أوشك، وطفِقَ، وأخذَ، وجعلَ، وكربَ)[٢]، نحو: (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ)[٣]، و(عسى أنْ يخرُجَ زيدٌ)، و(عسى زيدٌ يخرجُ، أو سيخرجُ) [على الطمع[٤]][٥].

---

(١) قال الأشموني: "تسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب"، وقال ابن هشام: "من باب تسمية الكل باسم جزئه"، ورُدَّ عليه في ذلك بأن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية المركب كلمة. وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب، كـ(العمرين والقمرين)، ولكن المصنف هنا يرى أن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضًا مقاربة متبعا بذلك ابن الحاجب، وممن أفاد ذلك النيلي حيث قال: "المقاربة تختلف، فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كـ(عسى)؛ لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله، وتارة تكون للأخذ فيه؛ لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه" وعلى هذا لا تغليب أيضًا؛ لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني. "حاشية الصبان" (٣٧٩/١)، "أوضح المسالك" (٣٠١/١)، " شرح الرضي على الكافية" (٢١١/٤)

(٢) حقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: (كاد، وأوشك، وكرب)، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: (عسى، واخلولق، وحرى)، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: (أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ). "أوضح المسالك" (٣٠١/١)

(٣) في (ث) زيادة (زيد). وهو خطأ بين.

(٤) قال سيبويه: "(عسى)، طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: (عسيت أن تموت)، ومعنى الإشفاق: الخوف، قال الجوهري: عسى من الله واجبة، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى؛ إذ لا يكونان إلا في المجهول، وقوله تعالى: ﴿عسى ربه إن طلقكن﴾ (التحريم: ٥) للتخويف، لا للخوف والإشفاق، كما أن (أو) في كلامه تعالى للإبهام والتشكيك، لا للشك، قال أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب، فجاء على إحدى لغتي العرب؛ لأن (عسى) للرجاء، ولليقين أيضاً. شرح الرضي على الكافية" (٢١٣/٤-٢١٤)

(٥) في (ث) سقطت، وهي من ضمن الشرح في (ش).

ولا يتَصرَّفُ[١]، و(كاد زيدٌ يَخرُجُ)، و(أوشكَ): مثلُهما، والباقِيَةُ كـ(كاد)[٢].

---

(١) ذكر هنا ثلاثة أمثلة لـ(عسى)، أما الأول: فعلى اعتبار (عسى) ناقصة، وأما الثاني: فعلى اعتبارها تامة، وأما الثالث: فعلى تجرد خبرها من (أن) وهو قليل، وذلك لتشبيه (عسى) بـ(كاد)، أو بإقامة السين مقامها؛ لاشتراكهما في الدلالة على الطمع، ثم ذكر أن (عسى) لا تتصرف، فلم يجئ منها إلا الماضي بخلاف (أوشك وكاد)، فقد استعملوا منهما المضارع، وكذلك (طفق)، و(جعل)، كما استعملوا اسم الفاعل من (أوشك، وكاد، وكرب)، والمصدر من (طفق وكاد). "أوضح المسالك" (٣٠٩/١ – ٣١٣)، " شرح الرضي على الكافية" (٢١٣/٤-٢١٩) "عجالة البيان" (٢١١)

(٢) تعمل أفعال المقاربة عمل (كان)، إلا أن خبرها يجب أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، رافع لضمير الاسم، مقرون بـ(أنْ)؛ إن كان الفعل (حرى أو اخلولق)، ومجرد منها؛ إن كان الفعل دالا على الشروع، والغالب في خبر (عسى، وأوشك) الاقتران بها، والتجرد قليل، و(كاد وكرب) بالعكس. "أوضح المسالك" (٣٠٢/١-٣١٧)

فعلا التعجُّب[١]**:** (ما أفعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بهِ)[٢]، فـ(ما): مبتدأ، وما بعده: خبرٌ، و(به): مفعولٌ[٣]، ولا يبنيانِ إلا مما[٤] يُبنَى منه التَّفضيلُ[٥].

(١) قال ابن الحاجب: "فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب". قال الرضي: " التعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة؛ إذ لا يخفى عليه شيء". "شرح الرضي على الكافية" (٢٢٧/٤)، "عجالة البيان" (٢١١)

(٢) قال الزمخشري: ومعنى (ما أكرم زيدا) شيء جعله كريما. . . . . ، وأما (أكرم بزيد)، فقيل: أصله: (أَكْرَمَ زيدٌ)، أي: صار ذا كرم، كـ(أغدَّ البعيرُ)، أي: صار ذا غُدَّةٍ؛ إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر. . . . ، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمرٌ لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (البيقرة: ١٩٥) للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل، فلم يغيره عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد)، و(يا رجال أكرم بزيد). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٧-٣٦٨) "شرح الرضي على الكافية" (٢٣٤/٤-٢٣٥)

(٣) قال ابن الحاجب: "(ما): ابتداء نكرة عند سيبويه، ما بعدها الخبر، موصولة عند الأخفش، والخبر: محذوف، و(به): فاعل عند سيبويه، فلا ضمير في (أفعِل)، مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أو زائدة ففيه ضمير". "شرح الرضي على الكافية" (٢٢٧/٤)، "أوضح المسالك" (٢٥١/٣)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٨)

(٤) في (ص) فيما.

(٥) وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط: أن يكون فعلا؛ فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال (ما أجلفه!)، ولا (ما أحمره!)، وأن يكون ثلاثيا؛ فلا يبنيان من (دحرج، وضارب، واستخرج)، وأن يكون متصرفا؛ فلا يبنيان من نحو: (نعم، وبئس)، وأن يكون معناه قابلا للتفاضل؛ فلا يبنيان من نحو: (فني ومات)، وأن لا يكون مبنيا للمفعول؛ فلا يبنيان من نحو: (ضُرِب)، وأن يكون تاما؛ فلا يبنيان من نحو: (كان، وظل، وبات، وصار، وكاد)، وأن يكون مثبتا؛ فلا يبنيان من منفي؛ سواء كان ملازما للنفي، نحو: (ما عاج بالدواء)؛ أي: ما انتفع به، أم غير ملازم، كـ(ما قام زيد)، وأن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء؛ فلا يبنيان من نحو: (عرج، وشهل، وخضر الزرع)، ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على أفعل فعلاء بـ(ما أشد)، ونحوه، وينصب مصدرهما بعده، أو بـ(أشدد)، ونحوه، ويجر مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول: (ما أشد، أو أعظم، دحرجته، أو انطلاقه، أو حمرته)، و(أشدد، أو أعظم، بها)، وكذا المنفي والمبني للمفعول؛ إلا أن مصدرهما يكون مؤولا، لا صريحا، نحو: (ما أكثر أن لا يقوم)، و(ما أعظم ما ضرب)، و(أشدد بهما)، وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا: له مصدر؛ فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: (ما أشد كونه جميلا)، أو (ما أكثر ما كان محسنا! ، و(أشدد، أو أكثر، بذلك!)، وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه؛ فلا يتعجب منهما البتة. "أوضح المسالك" (٢٦٥/٣-٢٧٠)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٧)، "شرح الرضي على الكافية" (٢٣١/٤- ٢٣٢)

أفعالُ المدحِ والذمّ[1]**:** (نِعْمَ، وبِئْسَ)[2].

وفاعلُهُما: معرَّفٌ بـ(اللَّامِ)، أو مضافٌ إليه، أو ضميرٌ مُميَّزٌ بنَكِرَةٍ منصوبةٍ، أو بـ(ما)، نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3][البقرة: ٢٧١][4]، وبعدَهُ المخصوصُ المطابِقُ لَهُ[5].

---

[1] قال ابن الحاجب: "أفعال المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم". "شرح الرضي على الكافية" (٢٣٧/٤)

[2] وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فبها ونعمت)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي بنعم الولد). "أوضح المسالك" (٢٧٠/٣)

[3] (نِعْمَ): فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه (ما)، وهي نكرة، لا موصوفة، ولا موصولة، والتقدير: فـ(نعم شيئا هي). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٤)

[4] وذلك قولك (نعم الصاحب)، أو (نعم صاحبا القوم زيد)، و(بئس الغلام)، أو (بئس غلام الرجل بشر)، و(نعم صاحباً زيد)، و(بئس غلاماً بشر). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٢)

[5] يذكر المخصوص بالمدح، أو الذم بعد فاعل (نعم وبئس)، (نعم الرجل أبو بكر)، و(بئس الرجل أبو لهب)، ويشترط في المخصوص: أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما من وسائل التخصيص، وأن يكون أخص من الفاعل لا مساويا له ولا أعم؛ وذلك ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، وأن يكون مطابقا له في المعنى تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا، وأن يكون متأخرا عنه؛ ليكون أدعى للتشويق. "أوضح المسالك" (٢٨٠/٣)، "شرح التصريح" (٨٣/٢-٨٤)

وقد[1] يُقدَّمُ.

وقد يُحذَفُ.

وهو مبتدأ، أو خبرٌ[2].

و(ساءَ)، كـ(بئسَ)[3].

و(حبَّذَا)[4]: للمدحِ، وفاعلُهُ: (ذا)، ولا يَتَغَيَّرُ[5].

---

[1] في (ث) سقطت (قد).

[2] يجوز أن يكون المخصوص مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب، وقد يتقدم المخصوص، فيتعين كونه مبتدأ، نحو: (زيد نعم الرجل)، وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما للمخاطب، كقوله تعالى: ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾ (ص: ٣٠)، أي: نعم العبد أيوب، وقوله تعالى: ﴿ فنعم الماهدون ﴾ (الذاريات: ٤٨)، أي: فنعم الماهدون نحن. "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٦٢-٣٦٣)، "أوضح المسالك" (٢٨٠/٣)

[3] هو في الأصل (سوأ) بالفتح، فحول إلى (فَعُل) بالضم، فصار قاصرا، ثم ضمن معنى (بئس)، فصار جامدا، قاصرا، محكوما له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: (ساء الرجل أبو جهل)، و(ساء حطب النار أبو لهب)، وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾(الكهف: ٢٩)، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾(الأنعام: ١٣٦، وغيرها). "أوضح المسالك" (٢٨١/٣)

[4] يقال في المدح: (حبذا)، وفي الذم: (لا حبذا)، ومذهب سيبويه أن (حب) فعل، و(ذا) فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: ركبا وغلبت الفعلية؛ لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل، وقيل: ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم، فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبرا، ولا يتغير (ذا) عن الإفراد والتذكير؛ بل يقال: (حبذا الزيدان، والهندان)، أو (الزيدون، والهندات)؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل؛ كما في قولهم: (الصيف ضيعت اللبن)، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وقال ابن كيسان: لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبذا حسن هند. "أوضح المسالك" (٢٨٣/٣-٢٨٥)

[5] في (ث) و(ش) ولا يغير حبذا، لكن في (ش) جعل (حبذا) من ضمن الشرح.

الحروفُ

الحروفُ[(١)]:

حروفُ الجرّ[(٢)]:

(مِنْ): للابتداءِ، ويُستعملُ للتَّبيينِ، والتَّبعيضِ، والتَّبديل، وزائدةً[(٣)].

و(إلى): للانتهاءِ[(٤)].

و(حتَّى): للانتهاءِ [إلى الآخِرِ بتدريجٍ][(٥)]، ولا يدخله[(٦)] الضمير[(٧)]. [(٨)]

---

(١)الحرف: ما دل على معنى في غيره، ومن لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، وقد أراد بها هنا ما يعم حروف المعاني والمباني. "عجالة البيان" (٢١٣)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٧٩)، "شرح الرضي على الكافية" (٢٦٠/٤)

(٢)حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسمِ والفعلَ بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء، نحو: (الدار لعمرو)، و(مررت بزيد)، وهي على ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسما وحرفا، وضرب كائن حرفا وفعلا، فالأول: تسعة أحرف: (من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورب، وواو القسم، وتاؤه)، والثاني: خمسة أحرف: (على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ)، والثالث: ثلاثة أحرف: (حاشا، وخلا، وعدا). "الأصول في النحو" (٤٠٨/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٧٩)

(٣)وأمثلتها على الترتيب: ابتداءُ الغَايَةِ المكانية باتفاقٍ، نحو: ﴿ مِنَ المَسْجِدِ الْحَرَام ﴾ (الإسراء: ١)، والزمانية؛ خلافاً لأكثر البصريين، نحو قولُه تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (التوبة: ١٠٨)، والحديثُ: " فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ "، وبيان الجنس، نحو: ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ (الكهف: ٣١)، والتبعيض، نحو: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تحُبُّونَ ﴾(آل عمران: ٩٢)، ولهذا قرىء: (بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)، ومعنى البَدَل، نحو: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾ (التوبة: ٣٨)، وزائدة ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نَفْيٌ، أو نَهْيٌ، أو استفهام بـ(هَلْ)، وأن يكون مجرورُها نكرة، وأن يكون إما فاعلا: نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾ (الأنبياء: ٢)، أو مفعولاً، نحو: ﴿ هَلْ تحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ (طه: ٩٨)، أو مبتدأ، نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ ﴾ (فاطر: ٣)، وهناك معان أخرى تنظر في مظانها. "أوضح المسالك" (٢٩/٣) "الأصول في النحو" (٤٠٩/١)، المرادي، الحسن بن قاسم، ط١، ١٩٩٢، **"الجنى الداني في حروف المعاني"**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت (٣٠٨-٣٢٢)

(٤)تقول: (سرت إلى موضع كذا)، فهي منتهى سيرك، وإذا كتبت: (من فلان إلى فلان) فهو النهاية، والأكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود. "الأصول في النحو" (٤٠٩/١)، "اللمع في العربية" (٧٢)، "شرح الرضي على الكافية" (٢٧١/٤)

(٥)في (ث) سقطت.

(٦)في (ص)، و(ث) لا يدخل. وما أثبته أولى.

(٧)في (ث) خلافا للمبرد، وهي في (ش) ضمن الشرح.

(٨)(حتى) في معنى: (إلى)؛ إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه، تقول: (أكلت السمكة حتى رأسها)، و(نمت البارحة حتى الصباح)، ولا تقول: (حتى نصفها أو ثلثها)، كما تقول: (إلى نصفها وإلى ثلثها)، ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي (السمكة، والبارحة) قد أُكل الرأس ونيم الصباح، ولا تدخل على مضمر، فتقول: (حتاه)، كما تقول: (إليه). "اللمع في العربية" (٧٧)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٨٠)

و(في): للظَّرْفيَّةِ[١].

و(على): للاستعلاءِ، وقد يكونُ اسماً[٢].

و(الباءُ): للإلصاقِ، ويُستعمَلُ للمصاحبةِ، والسببيَّةِ، والتَّعدِيَةِ، والظَّرفيَّةِ، والُمقابَلةِ[٣].

و(اللَّامُ): للاختصاص بالملكيَّةِ ونحوها، ويُستَعمَلُ للتَّعليلِ، وزائدةً[٤].

و(الكافُ): للتَّشبيهِ، ولا تدخلُ الضمير، وقد يكونُ اسماً[٥].

---

[١] تقول: (زيد في الدار)، و(المال في الكيس). "اللمع في العربية" (٧٣)

[٢] تقول: (زيد على الفرس)، أي: قد ركبه وعلاه. "اللمع في العربية" (٧٤)

[٣] تقول: (أمسكت الحبل بيدي)، أي: ألصقتها به، ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: (كتبت بالقلم)، ومعنى المصاحبة في نحو: (خرج بعشيرته)، وتكون للسببية، كقوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا. . ﴾ (النساء: ١٦٠)، وقد تكون للتعدية، والمراد: التعدية المطلقة بأن ينقل معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف ويغيره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر، نحو: (ذهبت به، وقمت به)، أي: (أذهبته، وأقمته)، وتكون للمقابلة، نحو: (اشتريته به، وبدلته به)، وتكون للظرفية، أي: بمعنى (في)، نحو:

مـــا بكـــاء الكبيـــر بـــالأطلال وســـؤالي ومـــا تـــرد ســـؤالي

أي: فيها، وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (البقرة: ١٩٥)، وفي المرفوع، كقوله تعالى: ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾(النساء: ٧٩، و١٦٦، وغيرها). "اللمع في العربية" (٧٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٨١)، "شرح الرضي على الكافية" (٢٨٠/٤- ٢٨١)

[٤] تقول: (المال لزيد)، أي: هو مالكه ومستحقه، والتي للتعليل، نحو: (جئتك للسمن وللضرب)، وقد تقع مزيدة، قال الله تعالى: ﴿ ردف لكم ﴾ (النمل: ٧٢)؛ لأن ردف يتعدى بنفسه. "اللمع في العربية" (٧٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٨٢)، "شرح الرضي على الكافية" (٢٨٤/٤- ٢٨٥)

[٥] تقول: (زيد كعمرو)، أي: هو يشبهه، وقد تكون الكاف اسماً وزائدة، قال الله عز وجل: ﴿ ليس كمثله شيء﴾(الشورى: ١١)، أي: ليس مثله شيء. "اللمع في العربية" (٧٥)

و(رُبَّ): للتَّقليلِ، والتَّكثيرِ، ولها صدرُ الكلامِ، ومجرورُها: نَكِرةٌ موصوفةٌ، أو ضميرٌ مُبْهَمٌ مُمَيَّزٌ بِنَكِرَةٍ منصوبةٍ، وفعلُها: ماضٍ غالباً، وكَثُرَ حذفُهُ، وقد يَلحَقُها (ما) فتدخلُ الجملةَ، وقد يُحذَف بعد (الواوِ، والفاءِ)، وقلَّ بعد (بلْ)[١].

و(مُذْ، ومُنْذُ): للابتداءِ في الماضي، والظَّرْفيَّةِ في الحال، ولا يَدخُلان الضميرَ خلافاً للمُبَرِّدِ، ويكونانِ اسمينِ[٢].

و(حاشا): للتنْزِيهِ.

و(عَدَا، وخَلَا): للاستثناءِ، ويكونانِ فعلينِ غالباً، ويتعيَّنُ بـ(ما).

و(واو): القسمِ تَختصُّ بالظَّاهرِ، و(تاؤهُ): باللهِ[٣]، ويجبُ حذفُ فعلِهما، ولا يكونانِ للطَّلبِ، و(باؤهُ): أعمُّ منهما[٤].

وجوابُهُ في الطَّلبِ: طلبٌ، وفي غيرِهِ: إيجابٌ؛ بـ(اللَّامِ)، و(إنْ): في الاسميَّةِ، وبـ(اللَّامِ): في الحالِ، وبِها مع النُّونِ: في الاستقبالِ، ومع (قد): في الماضي، أو نفيٍ بـ(لا)، أو (ما)، أو (إنْ)، وقد يُحذَفُ (لا) من الفعليَّةِ، ويُحذَفُ الجوابُ؛ لو توسَّطَ القَسمُ، أو تقدَّمَ ما يدلُّ عليه.

---

[١] معنى (رُبَّ): التقليل، وهي مختصة بالنكرات دون المعارف، تقول: (رُبَّ رجلٍ لقيته)، أي: ذلك قليل، و كقولك: (رُبَّه رجلا)، ولا يجوز (رُبَّ رجلٍ سألقى، أو لألقين)، وتُكَفُّ بـ(ما)، فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، كقولك: (ربما قام زيد)، و(ربما زيد في الدار). "اللمع في العربية" (٧٤)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٨٢)

[٢] كل واحدة منهما يصلح أن تكون اسما رافعا، وأن تكون حرفا جارا، والأغلب على (مذ) أن تكون اسما رافعا، والأغلب على (منذ) أن تكون حرفا جارا، فإذا كان معنى الكلام بيني وبينه كذا وكذا فارفع بهما، تقول: (ما رأيته منذ يومان)، فترفع؛ لأن معنى الكلام بيني وبين الرؤية يومان، وتقول: (أنت عندنا منذ اليوم)، فتجر؛ لأن المعنى في اليوم. "اللمع في العربية" (٧٦)

[٣] في (ص)، و(ث) تالله، وهو خطأ بين.

[٤] (واو) القسم مبدلة عن (الباء) الإلصاقية في (أقسمت بالله)، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم (التاء) مبدلة عن الواو في (تالله) خاصة، فـ (الباء) لأصالتها تدخل على المضمر والمظهر، فتقول: (بالله، وبك لأفعلن كذا)، و(الواو) لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن (الباء)، و(التاء) لا تدخل من المظهر إلا على واحد لنقصانها عن (الواو). "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٨٣)

الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل: تنصبُ أوَّلَ الاسميَّةِ، وترفعُ ثانيَها.

(إنَّ، وأنَّ)[١]: للتَّحقيقِ، و(كأنَّ): للتَّشبيهِ، و(لكنَّ): للاستدراكِ بين نفيٍ وإثباتٍ، و(ليتَ): للتمنِّي، و(لعلَّ): للتَّرجِّي[٢].

وقد يلحقُها (ما) فتُلغَى، فتَدخُلُ الفعليَّةَ[٣].

ولها الصَّدر[٤]؛ إلا (أنَّ) المفتوحةَ؛ لأن الجملةَ معها كالمفردِ.

فتُفتَحُ في محلِّ المفردِ، كالفاعلِ، والمفعولِ، والمبتدأِ، والخبرِ، والمضافِ إليه[٥].

---

[١] أسقط سيبويه (أنَّ) المفتوحة؛ لأن أصلها (إنَّ) المكسورة. "شرح ابن عقيل" (٣٤٦/١)

[٢] (لعل): للترجي والإشفاق، والفرق بين الترجي والتمني: أن التمني يكون في الممكن، نحو: (ليت زيدا قائم)، وفي غير الممكن، نحو: (ليت الشباب يعود يوما. . .)، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: (لعل الشباب يعود)، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: (لعل الله يرحمنا)، والإشفاق في المكروه، نحو: (لعل العدو يقدم). "شرح ابن عقيل" (٣٧٤/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٣٩٧-٤٠١)

[٣] إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بـ(إنّ) وأخواتها كفتها عن العمل؛ إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: (إنما زيد قائم)، ولا يجوز نصب (زيد)، وتقول: (ليتما زيد قائم)، وإن شئت نصبت (زيدا). "شرح ابن عقيل" (٣٧٤/١)

[٤] في (ث) صدر.

[٥] نحو: (يعجبني أنك قائم)، أي: قيامك، ونحو: (عرفت أنك قائم)، أي: قيامك، ونحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ (فصلت: ٣٩)، أي: ومن آياته رؤيتك الأرض، ونحو: (ظني أنك مقيم معنا اليوم)، أي: ظني إقامتك معنا اليوم، ونحو قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ (الذاريات: ٢٣)، أي: مثل نطقكم، ونحو: (عجبت من أنك قائم)، أي: من قيامك. "شرح ابن عقيل" (٣٥١/١)

وتُكسَرُ في محلِّ الجملةِ، كالابتداءِ، والصِّلةِ، ومقولِ القولِ، وجوابِ القَسَمِ، وما في خبَرِهِ (اللّامُ)، وبعد (واوِ) الحال[١]، فإن احتمَلَهُمَا فوجهانِ، نحو: (مَنْ يأتني[٢] فإنّي أُكرِمُهُ)[٣]

[١] وأمثلتها على الترتيب: نحو (إن زيدا قائم)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾(القصص: ٧٦)، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾(مريم: ٣٠)، ونحو: (والله إن زيدا لقائم)، ومثال وقوعها بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام، نحو: (علمت إن زيدا لقائم)، ونحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(الأنفال: ٥)، وهناك مواضع أخرى لم يذكرها، ومردها إلى الابتداء ككسرها بعد(ألا) الاستفتاحية، و(حيث)، وفي صدر جملة هي خبر عن اسم عين. "شرح ابن عقيل" (١/٣٥٣-٣٥٤)

[٢] في (ث) و(ش) يأتيني.

[٣] أي: إن احتمل المحل المفرد والجملة جاز الكسر والفتح، ويجوز ذلك إذا وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء، كما في المثال الذي ذكره المصنف، فالكسر في هذا المثال على أنه جملة مستقلة جزائية، والفتح على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أي: (من يأتني فإكرامي له ثابت)، ويجوز الوجهان أيضا إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا إن زيدا قائم)، وإذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام، نحو: (حلفت أن زيدا قائم) بالفتح والكسر، ويجوز الوجهان إذا وقعت (إنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إنَّ) قول، والقائل واحد، نحو: (خير القول إني أحمد الله). "شرح ابن عقيل" (١/٣٥٦-٣٦١)

وقد تُخَفَّفُ[1] المكسورةُ؛ فتدخلُ على باب (كان، وعَلِمَ)، ويجوزُ إلغاؤُها بالتزامِ (اللّامِ) في الخبرِ[2]، والمفتوحةُ؛ فتدخلُ على ضميرٍ مُقدَّرٍ، وجملةٍ اسميَّةٍ، أو فعليَّةٍ بـ(السين، أو سوف، أو قد، أو لا، أو إنْ، أو لن، أو لم)[3]، ويجوز (اللّامُ) في مدخولِ المكسورةِ ما لم يلزمْ تواليها[4]، والرَّفعُ فيما عُطِف على اسمها، وما في حُكْمِها، ولكن [بعد][5] مُضيّ الخبرِ. [6]

---

[1] في (ث) يخفف.

[2] إذا خففت (إنَّ) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: (إنْ زيدٌ لقائمٌ)، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إنْ) النافية، ويقل إعمالها، فتقول: (إنْ زيداً قائمٌ)، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا تلزمها حينئذ اللام؛ لأنها لا تلتبس – والحالة هذه – بالنافية، وإذا خففت (إنَّ) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو: (كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾(البقرة: ١٤٣)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾(القلم: ٥١)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(الأعراف: ١٠٢)، ويقل أن يليها غير الناسخ. "شرح ابن عقيل" (٣٧٨/١-٣٨٢)

[3] نحو: (علمت أن زيد قائم)، والتقدير: (علمت أنه زيد قائم)، وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو، إما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ ﴾(النجم: ٣٩)، وإن كان متصرفا وليس دعاء فصل بينهما بما أشار إليه، وأمثلتها: قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(المائدة: ١١٣)، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل: ٢٠)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾(طه: ٨٩)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾(القيامة: ٣)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(البلد: ٧)، وقد يفصل بـ (لو)، وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾(الجن: ١٦). "شرح ابن عقيل" (٣٨٦/١-٣٨٩)

[4] يجوز دخول لام الابتداء على مدخول (إنَّ) المكسورة سواء كان اسما، نحو: ﴿إن علينا للهدى﴾ (الليل: ١٢)، أو خبرا، نحو: (إن زيدا لقائم)، ولا تدخل على الخبر إن كان ماضيا متصرفا غير مقرون بـ (قد)، فلا تقول: (إنَّ زيدا لرضي)، وإن كان مضارعا مقترنا بـ (السين أو سوف)، نحو: (إنَّ زيدا سوف يقوم، أو سيقوم)، ففي جواز دخول (اللام) عليه خلاف، فيجوز إذا كان (سوف) على الصحيح، وأما إذا كان (السين) فقليل، وتدخل على معمول الخبر إذا توسط بين اسم (إن) والخبر، نحو: (إن زيدا لطعامك آكل)، وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا، فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها، وتدخل على ضمير الفصل نحو ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾(آل عمران: ١٢)، وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على (إن) نحو: (لإنَّ زيدا قائم)؛ لكن لما كانت اللام للتأكيد، و(إنَّ) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر، ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنَّ). "شرح ابن عقيل" (٣٦٢/١-٣٧٢)

[5] في (ص) سقطت، وأثبتها لضرورتها.

[6] يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده، ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل (أنّ)، أو (إنَّ)، أو (لكنَّ)، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه﴾(التوبة: ٣)، والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم، ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تمسكا بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾(المائدة: ٦٩)، ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر خفاء إعراب الاسم، كما في الآية، وخرجها المانعون على التقديم =

حروفُ العطفِ[١]**:** (الواوُ): للجمعِ المطْلَقِ[٢]، و(الفاءُ): للتَّعقيبِ، و(ثُمَّ): للتَّراخي[٣]، و(حتَّى): للتَّدريجِ[٤]، و(أو)[٥]، و(أم): لواحدٍ مبهمٍ، ومثلُهُما: (الواو) مع (إمَّا)، و(بل): للإضرابِ[٦]، و(لا): للنَّفي[٧]، [٨] و(لكنْ): للاستدراكِ[٩]، و(أمْ) المتَّصلةُ لا تُفارِقُ الهمزةَ الاستفهاميَّةَ[١٠]

والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على حذف الخبر من الأول؛ لِدلالة الثاني عليه، فيكون (من آمن) خبرا عن (الصابئون)، وخبر (إن) محذوف؛ لِدلالة خبر (الصابئون) عليه. "أوضح المسالك" (٣٥١/١-٣٦٦)

[١] العطف على ضربين: عطف مفرد، وعطف جملة على جملة. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٣)

[٢] من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الأخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد؛ بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما، نحو قولك: (جاءني زيد اليوم وعمرو أمس)، و(اختصم بكر وخالد)، وقال الله تعالى: ﴿ وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة﴾(البقرة: ٥٨)، وقال ﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا﴾(الأعراف: ١٦١)، والقصة واحدة. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٤)، "أسرار العربية" (٢٦٦/١)

[٣] أي: إن (الفاء) توجب أنّ الثاني بعد الأوّل، وأنّ الأمر بينهما قريب، و(ثُمّ) مثل الفاء؛ إلاّ أنّها أشدّ تراخيا. "أوضح المسالك" (٣٦١/٣-٣٦٣)

[٤] الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءا من المعطوف عليه إما أفضله، كقولك: (مات الناس حتى الأنبياء)، أو دونه، كقولك: (قدم الحجاج حتى المشاة). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٤)، "أوضح المسالك" (٣٦٤/٣-٣٦٧)

[٥] (أو) لأحد الأمرين عند شكّ المتكلم، أو قصده أحدهما، وذلك قولك: (أتيت زيداً أو عمروا) هذا إذا شكّ، فأما إذا قصد فقوله: (كل السمك، أو اشرب اللبن): أي لا تجمع بينهما؛ ولكن اختر أيّهما شئت؟ وقد يكون لها موضع آخر معناه: الإباحة، وذلك قولك: (جالس الحسن، أو ابن سيرين)، أي: قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس، فإن نهيت عن هذا قلت: (لا تجالس زيدا أو عمرا)، أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس. وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾(الإنسان: ٢٤). "أوضح المسالك" (٣٧٧/٣-٣٧٩)

[٦] ومعناه: الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثاني؛ نحو قولك: (ضربت زيدا، بل عمروا). "أوضح المسالك" (٣٨٦/٣-٣٨٧)

[٧] تقع لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل، وذلك قولك: (ضربت زيدا، لا عمروا). "أوضح المسالك" (٣٨٨/٣)

[٨] في (ث) لنفي.

[٩] وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلاّ لترك قصّة إلى قصّة تامّة، نحو قولك: (جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت)، و(ما جاءني زيد لكن عمرو). "أوضح المسالك" (٣٨٣/٣-٣٨٦)

[١٠] يعطف بـ(أمْ) متصلة ومنقطعة، فالمتَّصلة: هي المعادلة لحرف الاستفهام، ويقدّر الكلام فيها بـ (أيّهما، أو أيّهم)، كقولك: (أزيد عندك أم عمرو)، أي: (أيَّهما عندك)، وهمزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء؛ بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي، وما أدري وليت شعري)، ونحوهن، وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ المذكورة إن ظهر المعنى، كقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾(البقرة: ٦)، وهو في الشعر كثير، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً. "اللباب في =

والمنقطعةُ: للإضرابِ [عن الأوَّلِ][1] مع الشكِّ[2]، و(إمَّا): يجب تكرارُها[3][4] ولو معنىً.

علل البناء والإعراب" (٤٢٨/١ -٤٢٩) "الأصول في النحو" (٢١٣/٢)، "أوضح المسالك" (٣٦٨/٣-٣٧٣)

[1] في (ث) سقطت.

[2] تأتي (أم) منقطعة بمعنى (بل)؛ إن لم تسبقها همزة الاستفهام، أو همزة التسوية لفظا أو تقديرا، ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، أي: (بل أهي شاء)، وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً نحو: ﴿أم له البنات﴾ (الطور: ٣٩)، أي (بل أله البنات)، وقد لا تقتضيه البتة، نحو: ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ (الرعد: ١٦)، (أي بل هل تستوي)؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، ونحو: ﴿لا ريب فيه من رب العالمين، أم يقولون افتراه﴾(يونس: ٣٧-٣٨)، وحصر (أم) في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة، وقال في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾ (الزخرف: ٥٢)، والتقدير: (أفلا تبصرون أنا خير). "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٢٩/١-٤٣٠)، "أوضح المسالك" (٣٧٤/٣-٣٧٦)

[3] في (ث) تكريرها.

[4] (إمَّا) كـ (أو) في الشك والتخيير والإباحة إلاَّ أنَّها أثبت منها في الشكَّ؛ لأنَّك تبتدىء بها شاكّاً، و(أو) يأتي الشكّ بها بعد لفظ اليقين، ولا بد من تكرارها، وذلك غالب لا لازم، فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: (إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت)، وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله:

تُلِـــمُّ بِـــدَارٍ قَـــدْ تَقَـــادَمَ عَهْـــدُهَا   وَإِمَّـــا بِـــأَمْوَاتٍ أَلَـــمَّ خَيَلُهَـــا

أي: إما بدار، والفراء يقيس هذا فيجيز: (زيد يقوم وإما يقعد)، كما يجوز (أو يقعد)، وليست (إمَّا) من حروف العطف، أمَّا الأولى فليس قبلها ما يعطف عليه، وأمَّا الثانية فيلزمها الواو وهي العاطفة، وهذا الرأي رجحه الأشموني فقال: وهو الصحيح مع أن أكثر النحويين جعلوها عاطفة. "اللباب في علل البناء والإعراب" (٤٢٦/١)، "أوضح المسالك" (٣٨٠/٣-٣٨٢)

حروفُ الشَّرطِ[١]**:** (إنْ): للمستقبلِ[٢] غالباً، وإنْ دخلتْ على الماضي، و(لو): للماضي[٣]، وكَثُرَ (اللَّامُ) في جوابها[٤]، وتدخُلانِ على الفعلِ ولو تقديراً[٥]، فإنْ صُدِّرَتَا بالقَسَمِ فعلى الماضي، والجوابُ لهُ لفْظَاً[٦].

---

(١) قال ابن الحاجب: "حروف الشرط: (إنْ، ولو، وأما) لها صدر الكلام. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٠)

(٢) سواء دخلت على المضارع أو الماضي، وكذا (لو) للمضي على أيهما دخلت، قال تعالى: ﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر﴾(الحجرات: ٧). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٠)

(٣) ولكون (لو) بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها إلا اضطرارا؛ لأن الجزم من خواص المعرب، والماضي مبني. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٢)

(٤) جواب (لو) إما فعل مجزوم بـ(لم)، نحو: (لو ضربتني لم أضربك)، أو ماض في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلا، وإن وقعت (لو) مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير، نحو: (جاءني الذي لو ضربته شكرني)، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله، كقوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾ إلى قوله: ﴿ما نقدت﴾ (لقمان: ٢٧). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٤)

(٥) نحو: (لو ذات سوار لطمتني)، و(لو زيدا ضربته)، ولا كلام في تقدير الفعل. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٣)

(٦) أما في (إن) فكقوله تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم﴾ الآية (الحشر: ١٢)، فقد دخلت (إن) على الماضي، واللام جواب القسم، وأما في (لو) فكقوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ (البقرة: ١٠٣)، وقوله تعالى: ﴿لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم﴾ (التكاثر: ٥-٦)، فـ(اللام) جواب القسم لا جواب (لو)، وأما لو تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط، ولك بعد ذلك إلغاء القسم، نحو: (إن جئتني والله أكرمك)، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو: (إن جئتني فوالله لأكرمنك). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٥٥-٤٥٦)

و(أَمَّا)[1]: لتفصيلِ ما أُجمِلَ في الذِّكْرِ، أو[2] الذِّهْنِ[3]. [4]

[1]أصل: (أما زيد فقائم): (أما يكن من شيء فزيد قائم)، يعني: (إن يكن)، أي: (إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد)، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به؛ لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا، وما دامت الدنيا باقية، فلا بد من حصول شيء فيها. شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٦٧-٤٦٨)

[2]في (ص) (و).

[3]قال الرضي: "اعلم أن (أما) موضوعة لمعنيين: لتفصيل مجمل، نحو قولك: (هؤلاء فضلاء، أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم، وأما بشر فكذا)، إلى آخر ما تقصد، ولاستلزام شيء لشيء، أي: أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل إن فيها معنى الشرط؛ لأن معنى الشرط أيضا هو استلزام شيء لشيء، أي: استلزم الشرط للجزاء، والمعنى الثاني، أي: الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه، نحو: (أما زيد فقائم). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٦٦-٤٦٧)

[4]قد تحذف (أما) لكثرة الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وربك فكبر، وثيابك فطهر، والرجز فاهجر﴾ (المدثر: ٣-٥)، و ﴿هذا، فليذوقوه﴾ (ص: ٥٧)، و ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ (يونس: ٥٨)، وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبلها منصوب به أو بمفسر به. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٧٤)

حرفا الاستفهام: (الهمزةُ، وهلْ)، ولهما الصَّدرُ[١]، والهمزةُ[٢] تكونُ للإنكارِ[٣]، ويجوزُ حذفُهَا[٤]، وحذفُ فِعْلِها، ودخولُها على العاطفِ[٥]، ويحسنُ دخولُها على الاسمِ مع وجودِ الفعلِ[٦]؛ بخلاف (هل) في الكُلِّ.

---

[١]للاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه؛ لا تقول: (ضربتَ أزيداً)، وما أشبه ذلك. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٨)

[٢](الهمزة) أعم تصرفا في بابها من أختها (هل)، يقول النحاة: إن (الهمزة) هي الأصل في الاستفهام، ومن ثَمَّ فهي تفترق عن (هل) باستعمالات خاصة. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٨)

[٣](الهمزة) ترد للإنكار، والتوبيخ، والتعجب، بخلاف (هل)، نحو: (أَتَضْرِبُ زَيْداً وهُوَ أَخُوكَ؟). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٧/١)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (٣٢-٣٣)

[٤]تحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل، قال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي: أبسبع. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٧)

[٥]قال الله تعالى: ﴿ أو كلما عاهدوا عهدا ﴾(البقرة: ١٠٠)، وقال: ﴿ أفمن كان على بينة من ربه ﴾(هود: ١٧)، وقال تعالى: ﴿ أثم إذا ما وقع ﴾ (يونس: ٥١)، ولا تقع (هل) في هذه المواضع. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٧)

[٦]أي: إن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل في الاختيار، نحو: (أزيد قام؟)، و(أزيداً ضربت؟)، وإن كان الأولى أن يليها الفعل بخلاف (هل)، فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الشعر. "مغني اللبيب" (٨/١)، وانظر (الهمزة) في: "الجنى الداني في حروف المعاني" (٣٠-٣٦)

حروفُ الإيجاب[١]**:** (نعم)[٢]: للتَّقريرِ[٣]، و(بلى): لإيجابِ[٤] النَّفي[٥]، و(إيْ): كـ(نَعَمْ)[٦]، ويَخُصُّ القسمَ المحذوفَ فعلُهُ[٧]، و(أَجَلْ)، و(جَيْرِ)، و(إنَّ) لتصديقِ الخبرِ[٨]

---

[١] في (ث) إيجاب

[٢] في (نعم) أربع لغات: المشهورة: فتح النون والعين، والثانية: كسر العين، وهي كنانية، والثالثة: كسر النون والعين، والرابعة: (نحم)، بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاء، كما قلبت الحاء عينا في (حتى). "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٨/٤)

[٣] أي: مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا، نحو: (نعم) في جواب من قال: (قام زيد)، أي: (نعم قام)، أو منفيا، نحو: (نعم)، في جواب من قال: (ما قام زيد)، أي: (نعم ما قام)، وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كان، نحو: (نعم) في جواب من قال: (أقام زيد؟)، أي: (نعم قام)، أو منفياً، نحو: (نعم) في جواب من قال: (ألم يقم زيد؟)، أي: (نعم، لم يقم)، فهي بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيا كان أو إثباتا. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٦/٤)

[٤] في (ث) للإيجاب.

[٥] أي: إن (بلى) تنقض النفي المتقدم، سواء كان ذلك النفي مجردا، نحو: (بلى) في جواب من قال: (ما قام زيد)، أي: (بلى، قد قام)، أو كان مقرونا باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾(الأعراف: ١٧٢)، أي: بلى أنت ربنا. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٦/٤)

[٦] ذكر ابن مالك أن (إي) بمعنى (نعم)، فإن أراد أنه يقع مواقع (نعم) فينبغي أن يقع بعد الخبر موجبا كان أو منفيا، فيكون لتقرير الكلام السابق، كـ(نعم) سواء، يقال: (لا تضربني)، فتقول: (إي والله لا أضربك)، وكذا يقال: (ما ضرب زيد)، فتقول: (إي، والله ما ضرب)، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما ابن الحاجب في استخدام (إي)، وهما لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٠/٤)

[٧] تقول: (إي والله)، و(إي الله) بحذف حرف القسم، وإذا جاء بعدها لفظة (الله)، فإن كان مع (ها) نحو: (إي، ها الله ذا)، فيجب جر (الله) إذن؛ لنيابة حرف التنبية عن الجار، وإن تجردت عن (ها)، فـ(الله)، منصوب بفعل القسم المقدر، وفي ياء (إي) ثلاثة أوجه: حذفها للساكنين، وفتحها؛ تبيينا لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنة. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٠/٤)

[٨] سواء كان الخبر موجبا أو منفيا، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب، كالاستفهام، والأمر وغيرهما. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣١/٤)

حروفُ النَّفيِ: (لمْ، ولما): لقلبِ المضارعِ ماضياً[١]، وفي (لما) [استغراقٌ][٢]، و(لا): للماضي المتكرّرِ، والمستقبلِ غالباً[٣]، و(لنْ)[٤]: للاستقبالِ بتأكيدٍ[٥]، و(ما)[٦]، و(إنْ)[٧]: للحالِ والماضي القريبِ منها.

---

[١] أصل (لما) -كما قالوا- (لم) زيدت عليه (ما)، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء: وهي: أن فيها معنى التوقع، وبامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: (ندم ولما ينفعه الندم)، وهذا هو المراد بقوله: (وفي (لما) استغراق)، وبعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: (إن لما تضرب)، كما تقول: (إن لم تضرب)، وبجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دل عليه دليل، نحو: (شارفت المدينة ولما)، أي: (ولما أدخلها)، وقد جاء ذلك في (لم) ضرورة. "شرح الرضي على الكافية" (٨٢/٤)

[٢] في (ث) سقطت.

[٣] (لا): لنفي المستقبل في قولك: (لا يفعل)، قال سيبويه: وأما (لا) فتكون نفيا لقول القائل: (هو يفعل) ولم يقع الفعل، وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ (القيامة: ٣١)، وتنفي بها نفيا عاما في قولك: (لا رجل في الدار)، وغير عام في قولك: (لا رجل في الدار ولا امرأة)، و(لا زيد في الدار ولا عمرو)، ولنفي الأمر في قولك: (لا نفعل)، ويسمى النهي والدعاء في قولك: (لا رعاك الله). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٦)

[٤] قال الخليل: "أصلها (لا أن) فخففت بالحذف"، وقال الفراء: "نونها مبدلة من ألف (لا)"، وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٧)

[٥] (لن): لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: (لا أبرح اليوم مكاني)، فإذا وكدت وشددت قلت: (لن أبرح اليوم مكاني)، قال الله تعالى: ﴿ لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين ﴾(الكهف: ٦٠)، وقال تعالى: ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾(يوسف: ٨٠). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٧)

[٦] (ما): لنفي الحال في قولك: (ما يفعل)، و(ما زيد منطلق أو منطلقا) على اللغتين، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: (ما فعل)، قال سيبويه: أما (ما) فهي نفي لقول القائل: (هو يفعل) إذا كان في فعل الحال، وإذا قال: (لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل)، فكأنه قيل: (والله ما فعل). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٥)

[٧] (إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: (إن يقوم زيد)، و(إن زيد قائم) قال الله تعالى: ﴿ إن كانت إلا صيحة واحدة ﴾(يس: ٢٩)، وقال تعالى: ﴿ إن تتبعون إلا الظن ﴾(الأنعام: ١٤٨)، وقال عز و جل: ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾(الأنعام: ٥٧، وغيرها)، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه، وأجازه المبرد. "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٠٧)

حروفُ النِّداءِ: (يا): أعمُّ في الأصحِّ[١]، و(أيْ)، و(الهمزةُ): للقريبِ، و(أيا)، و(هيا): للبعيدِ[٢].

حروفُ التَّنبيهِ[٣]: (ألَا)، و(أمَا)[٤]: لهما الصَّدرُ[٥]، و(ها): تدخلُ على المفردِ أيضاً[٦].

حروفُ التَّحضيضِ: (هَلَّا)، و(ألَّا)، و(لولا)، و(لوما): لها صدرُ الفعلِ؛ ولو تقديراً، ففي المستقبلِ للحثِّ، وفي الماضي للَّومِ[٧][٨].

---

[١] أي: ينادى بها القريب والبعيد، وقال الزمخشري: هي للبعيد، قال: "وأمَّا (يا الله)، و(يا رب) - مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده - فلاستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى، قال الرضي: وما ذكره ابن الحاجب أولى؛ لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٥/٤)

[٢] و(آ)، و(آي)، و(وا) كذلك. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٥/٤)

[٣] قد عد ابن مالك (يا) من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها منادى أو أمر، نحو: ﴿ألا يسجدوا﴾(النمل: ٢٥)، وهي على قراءة الكسائي حيث يقرأ ﴿ألا يسجدوا﴾ بتخفيف اللام، ويقف (ألا يا) ويبتدئ (اسجدوا) على الأمر، أي: ألا يا أيها الناس اسجدوا، والباقون يشددون اللام لاندغام النون فيها ويقفون على الكلمة بأسرها، أو تمن، نحو: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾(النساء: ٧٣)، أو تقليل، وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب، ومن جعلها حرف نداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى؛ بخلاف من جعلها حرف تنبيه. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٤/٤)، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو، ط٢ ، ١٩٨٤، "التيسير في القراءات السبع" دار الكتاب العربي – بيروت (١١١)

[٤] قال الرضي: "اعلم أن (ألا)، و (أما)، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، ويدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرا أو نهيا، أو استفهاما، أو تمنيا، أو غير ذلك، وتختصان بالجملة، وتدخل (أَلَا) كثيرا على النداء، و (أَمَا) كثيرا على القسم. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٥/٤)

[٥] لجميع حروف التنبيه صدرُ الكلام، كما للاستفهام؛ إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة فإنها تكون إما في الأول، أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة. "شرح الرضي على الكافية" (٤٢٤/٤)

[٦] تدخل (ها) على أسماء الإشارة كثيرا، ويفصل كثيرا بين أسماء الإشارة وبينها: إما بالقسم، نحو: (ها الله ذا)، وإما بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: ﴿ها أنتم أولاء﴾ (آل عمران: ١١٩)، وبغيرهما قليلا.

[٧] نحو: ﴿لولا أرسلت. . ﴾ (طه: ١٣٤، وغيرها)، و: ﴿لوما تأتينا﴾(الحجر: ٧)، ويجوز: (هلا زيدا ضربته)، وجاءت الاسمية بعدها في ضرورة الشعر، وإذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده، لا بمقدر قبله، كما في قوله تعالى: ﴿ولو لا إذ دخلت جنتك قلت. . . ﴾ (الكهف: ٣٩)؛ لأن الظرف يتسع فيه، وأما إذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف، نحو: (هلا زيدا ضربت) ففيه خلاف. "شرح الرضي على الكافية" (٤٤٣/٤)

[٨] لا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات، وقلما تستعمل في المضارع أيضا، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان
=

حروفُ المصدرِ[١]**:** (ما)، [٢] و(أنْ)[٣]: للفعليَّة، و(أنَّ): للاسمية. [٤]

حرفا التفسيرِ: (أيْ): عامٌّ، و(أنْ): يُفسَّرُ بها معنى القولِ. [٥]

يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٤٣)

(١)ذكر هنا بعض حروف المصدر، وهناك حروف أخرى، ومنها: (كي) إذا دخلتها لام التعليل، نحو: (لكي تخرج)، ومنها (لو) إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني، نحو قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن﴾ (القلم: ٩)، وقد يستغنى بـ(لو) عن فعل التمني، قال تعالى: ﴿لو أن لي كرة فأكون من المحسنين﴾ (الزمر: ٥٨). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٤٢)

(٢)توصل (ما) بالفعل المتصرف، نحو: ﴿. . بما رحبت﴾ (التوبة: ٢٥، وغيرها)، أي: برحبها، ولا توصل بالأمر، وتختص بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به، نحو: (لا أفعله ما ذر شارق)، أي: مدة ما ذر، أي: مدة ذروره، وصلتها إذن في الغالب، فعل ماضي اللفظ مثبت، أو منفي بـ(لم)، نحو: (تهددني ما لم تلقني)، ومعناها الاستقبال، ويقل كونها فعلا مضارعا، وصلتها لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٤١)

(٣)لا تدخل (أنْ) المصدرية إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماض، كقوله تعالى: ﴿لو لا أنْ منَّ الله علينا﴾(القصص: ٨٢)، أو مضارع، ولها فيه خاصة تأثيران آخران: نصبه، وتخصيصه بالاستقبال، ولا يكون أمرا ولا نهيا؛ خلافا لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك في صلة (أنَّ) المشددة، و (ما) و (كي) و (لو)، ولا يجوز ذلك اتفاقا. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٤١)

(٤)توصل (أنَّ) المشددة بمعموليها إذا كانت عاملة، وإذا كُفت فبالجملة الاسمية أو الفعلية. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٤١)

(٥)قال الرضي: "اعلم أن الفرق بين (أي)، و (أنْ): أنَّ (أي)، يفسر بها كل مبهم من المفرد، نحو: (جاءني زيد أي أبو عبد الله)، والجملة، نحو: (هريق دمه، أي: مات) و (أن) لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول، مؤد معناه، كقوله تعالى: ﴿وناديناه أن يا إبراهيم﴾(الصافات: ١٠٤)، فقوله: (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (نادينا) المقدر، أي: ناديناه بشئ، وبلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، وقد يفسر المفعول به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى، أن اقذفيه﴾(طه: ٣٩). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٣٨)

حرفا الاستقبال[١]: (السِّينُ)، و(سوف)، وفيه زيادةُ تنفيسٍ[٢][٣]

حرفُ التَّعريف: (اللَّامُ)[٤]: للعهدِ، أو للجنسِ، أو للاستغراقِ[٥].

(١)ذكر الزمخشري أن حروف الاستقبال هي: (سوف، والسين، وأن، ولا، ولن). "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٣٥)

(٢)في (ث) تنفس.

(٣)سماهما سيبويه: حرفي التنفيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: (نفست الخناق)، أي وسعته، و(سوف) أكثر تنفيسا من السين، ويخفف (سوف) بحذف الفاء، فيقال: (سَوْ أفعل)، وقد يقال: (سَيْ) بقلب الواو ياء، وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين، نحو: (سف أفعل)، وقيل: إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال. "شرح الرضي على الكافية" (٦/٤)

(٤)اختلف النحويون في حرف التعريف في (الرجل)، ونحوه، فقال الخليل: المعرف هو (أل)، وقال سيبويه: هو (اللام) وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن. "شرح ابن عقيل" (١٧٧/١)، "المفصل في صنعة الإعراب" (٤٤٩)

(٥)و(الألف واللام) المعرّفة تكون للعهد، كقولك: (لقيت رجلا فأكرمت الرجل)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(المزمل: ١٦)، ولاستغراق الجنس، نحو: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾(العصر: ٢)، وعلامتها: أن يصلح موضعها (كل)، ولتعريف الحقيقة، نحو: (الرجل خير من المرأة)، أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة. "شرح ابن عقيل" (١٧٨/١)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٩٤)

حرفُ التَّوقُّعِ: (قدْ): للتقريبِ في الماضي، والتَّحقيقِ في الحالِ، والتَّقليلِ في الاستقبالِ[1].

حروفُ الرَّدعِ: (كلَّا)[2]، وقد يجيءُ بمعنى حقًّا[3].

[1] وهذا أدق من كلام ابن الحاجب؛ إذ قال: "وهي في الماضي للتقريب وفي المضارع للتقليل"، وقد رأى الرضي أن معناه التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى معان أخرى، وأمثلة ما ذكر في المتن على الترتيب نحو: (قد قامت الصلاة)، ونحو: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾(البقرة: ١٤٤)، ونحو: (إن الكذوب قد يصدق)، ولا تفصل من الفعل إلا بالقسم، نحو: (قد -والله- لقوا الله)، وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها، نحو: (وكأن قد). "شرح الرضي على الكافية" (٤٤٤/٤)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (٢٥٤-٢٦٠)

[2] الرَّدع: بمعنى الزجر، تقول لشخص: (فلان يبغضك)، فيقول: (كلا)، ردعا لك، أي: ليس الأمر كما تقول، وتكون أيضا ردعا للطالب، كقوله تعالى: ﴿رب ارجعون، لعلي أعمل صالحا فيما تركت، كلا﴾ (المؤمنون: ٩٩-١٠٠). "شرح الرضي على الكافية" (٤٧٨/٤)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (٥٧٧)

[3] قد يكون (كلَّا) بيانا لكونه منكرا، كقوله تعالى: ﴿واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا، كلا﴾(مريم: ٨١-٨٢)، وقد يكون (كلَّا) بمعنى (حقا)، كقوله تعالى: ﴿كلَّا، والقمر﴾(القمر: ٣٢)، و ﴿كلَّا إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى﴾(العلق: ٦)، فيجوز أن يجاب بجواب القسم، كما في الآية، وأن لا يجاب، كقوله تعالى: ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾(القيامة: ٢٠)، و ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾(القيامة: ٢٦)، وليست للردع؛ إذ لا معنى له إلا بالنظر إلى ما قبلها، وقد تحتمل المعنيين، كما في قوله: ﴿ثم يطمع أن أزيد، كلا إنه كان لآياتنا عنيدا﴾ (المدثر: ١٦)، وإن كانت بمعنى (حقا) لم يجز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها، وهي حرف في جميع أحوالها. "شرح الرضي على الكافية" (٤٧٨/٤-٤٧٩)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (٥٧٧-٥٧٩)

حروفُ الزّيادةِ[١]**:** (الباءُ): في خبرِ (ليس، وما، وهل)، وفي غيرِها سماعٌ، و(مِنْ): في غير الموجِبِ، و(اللَّامُ): قليلاً، و(لا): بعد (واوِ) العطفِ[٢]، و(ما): بعدَ (إذا، ومتى، وأيّ، وأين، وإنْ) الشرطياتِ[٣] [وحروفِ الجرِّ[٤]][٥].

---

[١]قال ابن الحاجب: حروف الزيادة: (إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومن، والباء، واللام) وقال الرضي: قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية، وإما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى، وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا؛ وإلا لعدت عبثا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، وسميت أيضا حروف الصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٢/٤-٤٣٣)

[٢]بعد نفي، أو نهي، نحو: (ما جاءني زيد ولا عمرو)، وهي وإن عدت زائدة، لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر، وتزاد بعد (أن) المصدرية، نحو: ﴿ما منعك أن لا تسجد﴾ (الأعراف: ١٢)، و ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ (الحديد: ٢٩)، وجاءت قبل المقسم به كثيرا للإيذان بأن جواب القسم منفي، نحو: (لا والله لا أفعل)، وجاءت قبل (أقسم) قليلا، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ (القيامة: ١). "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٦/٤)

[٣]نحو: (إذا ما تكرمني أكرمك) بغير الجزم، و(متى ما تكرمني أكرمك) بمعنى (متى تكرمني)، و(أيا ما تفعل أفعل)، و(أينما تكن أكن)، و ﴿فإما نذهبن بك﴾ (الزخرف: ٤١)، ولم يعدوا (ما) الكافة وإن لم يكن لها معنى من الزوائد؛ لأن لها تأثيرا قويا، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٥/٤)

[٤]قد تزاد بعد بعض حروف الجر، نحو: ﴿فبما رحمة﴾(آل عمران: ١٥٩)، و ﴿عما قليل﴾ (المؤمنون: ٤٠)، ﴿مما خطيئاتهم﴾(نوح: ٢٥)، و(زيد صديقي، كما عمرو أخي)، وقيل: إنها بعد حرف الجر: نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منها، وقلَّتْ زيادتها بعد المضاف، نحو: (من غير ما جرم)، و ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ (القصص: ٢٨)، و ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ (الذاريات: ٢٣)، وقيل فيها أيضا: إنها نكرة، والمجرور بدل منها. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٦/٤)

[٥]في (ث) سقطت.

و(إنْ): بعد (ما) النَّافيةِ، وقلَّتْ بعد المصدريَّةِ[١]، [٢]و(أَنْ): بعد (لما)، وبينَ القَسَمِ و(لو)[٣].

(١)تقل زيادتها مع (ما) المصدرية، نحو: (انتظرني ما إن جلس القاضي)، ومع (ما) الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد مكناهم في ما إن مكناكم فيه﴾(الأحقاف: ٢٦)، وكذا بعد (ألا) الاستفتاحية، نحو: (ألا إن قام زيد)، وكذا مع (لما)؛ بل زيادة (أن) المفتوحة بعدها هي المشهورة، تقول: (لما أن جلست جلست) فتحاً وكسراً، والفتح أشهر. "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٤/٤)

(٢)في (ث) زيادة (ولما).

(٣)نحو: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ (يوسف: ٩٦)، ونحو: (وَاللهِ أَنْ لَوْ أَتَيْتَ احْتَرَمْتُكَ). "شرح الرضي على الكافية" (٤٣٤/٤)

تاءُ التَّأنيثِ: متحرّكة في الاسمِ والمضارعِ، وساكِنة في الماضي[1]، ففي المشتقّ: لتأنيثِ المسندِ إليهِ، وفي الجامدِ: لتأنيثِ المدخولِ عليهِ، وفي المصدرِ: للمرَّةِ، أو النَّوعِ غالباً، وجاءتْ: لتمييزِ الواحدِ عن الجِنْسِ، وعكسِه[2]، والواحدِ عن الجمعِ، وعكسِه، وللعِوَضِ[3]، وللمبالغةِ في الصِّفةِ[4]، وكثُرتْ: في جمعِ العُجمةِ[5]، وجمعِ المنسوبِ، وغيرهما[6].

---

(1) لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته؛ لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته، ودليل كونها كـ(لام) الكلمة دوران الأعراب عليها في نحو: (قائمة)، وتقلب الاسمية في الوقف (هاء) بخلاف الفعلية؛ إذ القلب تصرف وهو بالمعرب أولى. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٨٠)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (٥٧)

(2) الأكثر في اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء في الواحد، كـ(تمرة وتمر)، وقد جاء عكسه: في (جَبْأَة وكَمْأَة) خاصة، وهما اسمان لنوع واحد من النبات، الأول: أحمر، والثاني: يميل إلى السواد، ويقال للمفرد منهما: (جَبء، وكَمء)، وقد عد الجوهري منه (فَقْع وفَقْعة، وغِرْد وغِرْدة)، وهما ضرب من الكمأة، وعلى هذا تكون الألفاظ: أربعة لا اثنين. " أوضح المسالك" (٤/٢٨٨)

(3) إما أن تكون عوضا من فاء، كـ(عِدة)، وأصلها: (وعد)، أو من لام، كـ(سنة)، فإن أصلها (سنو أو سنه)، أو من زائد لمعنى، كـ(أشعثي، وأشاعثة)، فإن التاء عوض من (ياء) النسب، أو من زائد لغير معنى، كـ(زنديق وزنادقة)، فإن (التاء) عوض من (يا) مفاعيل. " أوضح المسالك" (٤/٢٨٨)، "حاشية الصبان" (٤/١٣٨)

(4) للمبالغة، كـ(راوية)، ولتأكيدها، كـ(نسابة). " أوضح المسالك" (٤/٢٨٨)

(5) كـ(موازجة): جمع (موزج)، وهو الخف، والقياس في الجمع: (موازج)، فدخلت (التاء) في الجمع؛ ليدل على أن أصله أعجمي، فعرب، ومثله: (كيالجة): جمع (كيلجة)، والكيلجة: مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخف. "حاشية الصبان" (٤/١٣٧-١٣٨)

(6) في (ث) زيادة (لتأكيد معنى العجمة)، وهي في (ش) ضمن الشرح بزيادة (والنسبة).

التنوينُ[١]: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ الآخرَ: للتَّمكُّنِ[٢][٣]، أو التَّنْكيرِ[٤]، نحو: (صهٍ)، أو العِوَضِ[٥]، أو الترنُّمِ[٦]، ويُحذَفُ في نحو: (زيدُ بنُ عمروٍ)[٧].

---

[١]التنوين في الأصل: مصدر (نونت)، أي: أدخلت نونا. "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٨٢)، "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٤٤)

[٢]في (ث) للتمكين.

[٣]هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف؛ إعلاما ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية أيضا، وتنوين الصرف، وذلك كـ(زيد، ورجل، ورجال). "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٤٤-١٤٥)

[٤]هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية؛ فرقا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع، كـ(صه، ومه، وإيه)، وفي العلم المختوم بـ(ويه) بقياس، نحو: (جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر). "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٤٥)

[٥]هو اللاحق عوضا من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفردا، أو جملة، فالأول: كـ(جوار وغواش)، فإنه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور، والثاني: كـ(جندل)، فإن تنوينه عوض من ألف (جنادل) قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف؛ ولهذا يجر بالكسرة، والثالث: تنوين (كل وبعض) إذا قطعتا عن الإضافة نحو: ﴿ وكلا ضربنا له الأمثال ﴾ (الفرقان: ٣٩)، ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾(البقرة: ٢٥٣)، وقيل: هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، والرابع: اللاحق لـ(إذ) في نحو: ﴿وانشقت السماء فهي يومئذ واهية ﴾(الحاقة: ١٦)، والأصل (فهي يوم إذ انشقت واهية)، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعِلمِ بها، وجيء بالتنوين عوضا عنها، وكسرت الذال للساكنين، وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه. "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٤٥)

[٦]هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق، وهو (الألف الواو والياء)، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم: أنه تنوين محصل للترنم، وقد صرح بذلك ابن يعيش، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله: (. . . وقولي إن أصبت لقد أصابن). "الجنى الداني في حروف المعاني" (١٤٥-١٤٦)

[٧]أي: يحذف من العلم الموصوف بـ(ابن) مضافا إلى علم، وذلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين وصفا، فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفة، وخطّاً بحذف ألف (ابن). "شرح الرضي على الكافية" (٤/٤٨٢)

خاتِمةٌ

خاتِمةٌ: الجملةُ: اسميَّةٌ، وفعليَّةٌ، وظرفيَّةٌ، وشرطيَّةٌ[١]، [٢] وأصلُها: التَّمامُ، فلا إعرابَ لها؛ إلا إذا قامتْ مَقامَ المفردِ.

---

[١] يمكن القول بأن النحويين منذ سيبويه لم يخرجوا فى تقسيمهم للجمل عن التقسيم الثنائي: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، حتى جاء الزمخشري فقسم الجملة أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، ط٦، ١٩٨٥، **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"**، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله " مغني اللبيب" (٤٢٠/٢)، "الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه"(٨)

[٢] الاسمية: هي التي صدرها اسم، كـ(زيد قائم)، و(هيهات العقيق)، و(قائم الزيدان) عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية: هي التي صدرها فعل، كـ(قام زيد)، و(ضرب اللص)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)، و(يقوم زيد)، و(قم)، والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد)، و(أفي الدار زيد) إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية، والمراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل. " مغني اللبيب" (٤٢١/٢)

فالأوَّلُ[١]: كـ(المستأنفةِ[٢]، والمعترِضةِ[٣]، والصِّلةِ[٤]، والتَّفسيريَّةِ[٥]، وجوابِ القَسَمِ[٦]، وجوابِ شرطٍ غيرِ جازمٍ،

---

[١] أي: ما لا إعراب له من الجمل، وهي سبع، وبدأ بها؛ لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل. " مغني اللبيب" (٤٢٧/٢)

[٢] هي نوعان: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: (زيد قائم)، ومنه الجمل المفتتح بها السور، والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: (مات فلان رحمه الله)، وقوله تعالى: ﴿ قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض ﴾(الكهف: ٨٣-٨٤)، ومنه جملة العامل الملغى لتأخره، نحو: (زيد قائم أظن)، ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿ هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين، إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون ﴾(الذاريات: ٢٤-٢٥)، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: (فماذا قال لهم؟)، ولهذا فصلت عن الأولى، فلم تعطف عليها. " مغني اللبيب" (٤٢٧/٢-٤٢٨)

[٣] الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت بين الفعل ومرفوعه، كقوله

(شجاك –أظن- ربعُ الظاعنينا. . .)، وبينه وبين مفعوله، وبين المبتدأ وخبره، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته، وبين أجزاء الصلة، وبين المتضايفين، وبين الجار والمجرور، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه، وبين الحرف وتوكيده، وبين حرف التنفيس والفعل، وبين قد والفعل، وبين حرف النفي ومنفيه، وبين جملتين مستقلتين. انظر: " مغني اللبيب" (٤٣٢/٢-٤٤٦)

[٤] إما أن تقع صلة لاسم أو حرف، فالأول نحو: (جاء الذي قام أبوه)، فـ(الذي) في موضع رفع، والصلة: لا محل لها، قال ابن هشام: "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: (ليقم أيهم في الدار). "مغني اللبيب" (٤٥٧/٢)

[٥] هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وهي ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، ومقرونة بـ(أي)، ومقرونة بـ(أن)، ومثال الأول: ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم ﴾(الأنبياء: ٣)، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى و(هل) هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل: ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ (الرعد: ٢٣)، والثاني، كقوله: (وترمينني بالطرف أي أنت مذنب. . .)، والثالث، نحو: ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾(المؤمنون: ٢٧)، قال ابن هشام: وقولنا: إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: (زيدا ضربته) لا محل لها، وفي نحو: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾(القمر: ٤٩) في محل رفع. " مغني اللبيب" (٤٤٦/٢-٤٥٠)

[٦] نحو: ﴿ والقرآن الحكيم، إنك لمن المرسلين ﴾ (يس: ٢-٣)، ونحو: ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾(الانبياء: ٥٧). انظر: " مغني اللبيب" (٤٥١/٢-٤٥٦)

أو جازم بدونِ (الفاءِ) و(إذا)[١]، والتَّابعةِ لجملةٍ لا محلَّ لها[٢].

والثَّاني[٣]: كـ(خبرِ المبتدأ، وبابِ (إنَّ) و(كانَ) و(كادَ)[٤]، والحالِ[٥]، والمفعولِ[٦]، والمضافِ إليه[٧]، وجوابِ شرطٍ جازمٍ بـ(الفاءِ) أو (إذا)[٨]،

---

(١) فالأول: جواب (لو، ولولا، ولما، وكيف)، والثاني: نحو: (إن تقم أقم)، و(إن قمت قمت)، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها. " مغني اللبيب" (٤٥٧/٢)

(٢) نحو: (قام زيد ولم يقم عمرو) إذا قدرت (الواو) عاطفة لا (واو) الحال. " مغني اللبيب" (٤٥٨/٢)

(٣) أي: الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي أيضا سبع. " مغني اللبيب"(٤٥٨/٢)

(٤) وموضعها رفع في بابي المبتدأ و(إنَّ)، ونصب في بابي (كان وكاد). " مغني اللبيب" (٤٥٨/٢)

(٥) وموضعها نصب، نحو: ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ (المدثر: ٦)، ونحو: ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾(النساء: ٤٣). " مغني اللبيب" (٤٥٩/٢)

(٦) ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب: أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأول نحو: ﴿ قال إني عبد الله ﴾ (مريم: ٣٠)، والثاني: نوعان: ما معه حرف التفسير، كقولك: (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تقدر (باء) الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف التفسير، نحو: ﴿ ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين ﴾ (البقرة: ٣٢)، فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، والباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب (ظن، وأعلم)، فإنها تقع مفعولا ثانيا لـ(ظن)، وثالثا لـ(أعلم)؛ وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ، والباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص بباب (ظن)؛ بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو: ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾(الأعراف: ١٨٤)؛ لأنه يقال: تفكرت فيه، والثاني أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: (عرفت من أبوك)، وذلك لأنك تقول: (عرفت زيدا)، والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿ ولتعلمن أينا أشد عذابا ﴾ (طه: ٧١). " مغني اللبيب" (٤٦٠/٢-٤٦٧)

(٧) ومحلها الجر، وقد ذكر ابن هشام أنه لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية، نحو: ﴿ والسلام علي يوم ولدت ﴾(مريم: ٣٣). " مغني اللبيب" (٤٦٧/٢)

(٨) مثال المقرونة بـ(الفاء): ﴿ من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ﴾ (الأعراف: ١٨٦)، ولهذا قرئ بجزم (يذر)؛ عطفا على المحل، ومثال المقرونة بـ(إذا): ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ (الروم: ٣٦). " مغني اللبيب" (٤٦٧/٢)

والتَّابعةِ لمعربٍ مفرداً[1]أو جملةً[2])[3]

---

[1]وهي ثلاثة أنواع: أحدها: المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو: ﴿ من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ﴾(إبراهيم: ٣١)، ونصب في نحو: ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه ﴾ (البقرة: ١٨١)، وجر في نحو: ﴿ ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ﴾ (آل عمران: ٩)، والثاني: المعطوفة بالحرف، نحو: (زيد منطلق وأبوه ذاهب) إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو (واو) الحال فلا تبعية، والمحل نصب، والثالث: المبدلة، كقوله تعالى: ﴿ ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ﴾ (فصلت: ٤٣)، فـ(إنَّ) وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها. " مغني اللبيب" (٤٧٣/٢ـ٤٧٥)

[2]ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة، فالأول: نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه)؛ إذا لم تقدر (الواو) للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى، والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿ واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنين، وجنات وعيون ﴾ (الشعراء: ١٣٢ـ١٣٤)؛ فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى. " مغني اللبيب" (٤٧٦/٢)

[3]قال ابن هشام: هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها، أما الأولى: فنحو: ﴿ لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله ﴾ (الغاشية: ٢٢ـ٢٣)، قال ابن خروف: (من) مبتدأ، و(يعذبه الله) الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وأما الثانية، فنحو: ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ الآية (البقرة: ٦) إذا أعرب (سواء) خبرا، و(أنذرتهم) مبتدأ. " مغني اللبيب" (٤٧٧/٢)

وكلُّ[جملةٍ][1]خبريَّةٍ[2] فضلةٍ بعد نكرةٍ محضةٍ صفةٌ[3]، ومعرفةٍ محضةٍ حالٌ[4]، وبعد غيرِ المحضةِ منهما يحتملُهما[5][6]؛ إلا إذا تعيَّن أحدُهما[7]، أو غيرُهما[8] بدليلٍ.

[1]في (ص) سقطت.

[2]قيدها بالخبرية؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا. " مغني اللبيب" (٤٧٨/٢)

[3]نحو قوله تعالى: ﴿ حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ﴾ (الإسراء: ٩٣)، ﴿ لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم ﴾ (الأعراف: ١٦٤). " مغني اللبيب" (٤٧٨/٢)

[4]نحو قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر ﴾ (المدثر: ٦)، ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ (النساء: ٤٣). " مغني اللبيب" مغني اللبيب" (٤٧٩/٢)

[5]في (ث) و(ش) تحتملهما.

[6]فمثال المحتمل لهما بعد النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾ (الأنبياء: ٥٠)، فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة، ومثال المحتمل لهما بعد المعرفة: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ (الجمعة: ٥)، فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير (يحمل) حالاً أو وصفا. " مغني اللبيب" (٤٧٩/٢-٤٨٠)

[7]وذلك نحو: (ما جاءني أحد إلا قال خيرا)، فإن جملة القول كانت قبل وجود (إلا) محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت (إلا) امتنعت الوصفية ومثله: ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾ (الشعراء: ٢٠٨)، وأما ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ (الحجر: ٤)، فللوصفية مانعان: (الواو، وإلا)، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا، وكلام النحويين بخلاف ذلك. " مغني اللبيب" (٤٨٣/٢-٤٨٤)

[8]نحو: ﴿وحفظا من كل شيطان مارد، لا يسمعون ﴾ (الصافات: ٧-٨)، فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا. " مغني اللبيب" (٤٢٩/٢)

الظرفُ[1]: إنْ تعلَّقَ بمحذوفٍ عامٍّ فمستقرٌّ[2]، وإلا فلغوٌ، والمستقرُّ: يقع صلَةً، وصفةً، وخبراً، وحالاً، فيُعتَبرَ فيه ضميرُ المتعلِّق، وإعرابُهُ، وعملُهُ[3].

---

(1) المراد بالظرف: ما يعم الحقيقي والمجازي، أي: الظرف و الجار والمجرور، وقد جعل ابن هشام هذا المبحث تحت عنوان: (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور). " مغني اللبيب" (٤٨٤/٢)

(2) أي: مستقَرٌّ فيه؛ لكونه محلا لاستقرار معنى المتعلق فيه بحيث يقوم الظرف مقام المتعلق، وينتقل إليه ضميره وإعرابه وعمله. "عجالة البيان" (٢٣٥)

(3) مما يجب فيه تعلقهما بمحذوف: أن يقعا صفة، نحو: ﴿ أو كصيب من السماء ﴾ (البقرة: ١٩)، وأن يقعا حالا، نحو: ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾ (القصص: ٧٩)، وأن يقعا صلة، نحو: ﴿ وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون ﴾ (الأنبياء: ١٩)، وأن يقعا خبرا، نحو: (زيد عندك أو في الدار) " مغني اللبيب" (٥٨١)

والمقدَّرُ: فعلٌ: في الصِّلةِ والصِّفةِ التي دخلتِ الفاءُ في خبرِ موصوفِها[١]، واسمٌ: في الخبر بعد (أمَّا)، و(إذا)[٢]، واختُلِفَ في غيرهما[٣]، ولا يَعملُ[٤] عند البصريَّةِ إلا معتمِداً على الأشياءِ الستَّةِ[٥]، وهو بعد المعرفةِ والنَّكرةِ كالجملةِ[٦].

[١] لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، قال ابن يعيش: "وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو (جاء الذي في الدار) بتقدير (مستقر) على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم: ﴿ تماما على الذي أحسن ﴾(الأنعام: ١٥٤) بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا"، وكذلك يجب في الصفة في نحو: (رجل في الدار فله درهم)؛ لأن الفاء تجوز في نحو: (رجل يأتيني فله درهم)، وتمتنع في نحو: (رجل صالح فله درهم). " مغني اللبيب" (٤٩٦/٢-٤٩٧)

[٢] قال ابن هشام: "رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿ إذا لهم مكر في آياتنا﴾ (يونس: ٢١)، وقولك: (أما في الدار فزيد)؛ لأن (إذا) الفجائية لا يليها الفعل، و(أمَّا) لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط، نحو: ﴿ فأما إن كان من المقربين ﴾ (الواقعة: ٨٨)، وهذا غير وارد؛ لأن الفعل يقدر مؤخرا". " مغني اللبيب" (٥٠٢/٢)

[٣] اختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد. " مغني اللبيب" (٤٩٨/٢)

[٤] في المرفوع بعدهما ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا، والثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه: أن الأصل عدم التقديم والتأخير، والثالث: أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الأكثرين، وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف، أو المجرور؛ لنيابتهما عن استقر، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار: الثاني. " مغني اللبيب" (٤٩٤/٢-٤٩٥)

[٥] أي: أن يتقدمهما (نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال)، نحو: (ما في الدار أحد)، و (أفي الدار زيد)، و(مررت برجل معه صقر)، و(جاء الذي في الدار أبوه)، و(زيد عندك أخوه)، و(مررت بزيد عليه جبة). " مغني اللبيب" (٤٩٤/٢)

[٦] فهما صفتان في نحو: (رأيت طائراً فوق غصن، أو على غصن)؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: (رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق)؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: (يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه)؛ لأنَّ المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: (هذا ثمر يانع على أغصانه)؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة. " مغني اللبيب" (٤٩٣/٢-٤٩٤)

باب المعاني

باب المعاني

وهو عِلمٌ يُعرف به مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال[١][٢]، [٣] فإنَّ المقاماتِ مختلفةٌ، وكلٌّ يقتضي[٤] تركيباً يناسبه[٥]: من الخبرِ، والإنشاءِ، والتَّأكيدِ، والاسميَّةِ، والفعليَّةِ، والظَّرْفيَّةِ، والشَّرطيَّةِ، والذِّكرِ، والحذفِ، والتَّقديمِ، والتَّعريفِ، والتَّنكيرِ، والتَّقييدِ، والقَصْرِ، وخلافِ الظَّاهرِ، والفصلِ، والوصلِ، والإيجازِ، والإطنابِ[٦]، وقد يقتضي تأديةَ أصلِ المعنى كما في خطاب الغبيِّ.

[١] الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصيةً ما، وهو مقتضى الحال، مثلا: كون المخاطب منكرا للحكم حالٌ يقتضي تأكيدَ الحكمِ، والتأكيدُ مقتضى الحالِ. وانظر تعريف علم المعاني في: التفتازاني، سعد الدين، ط١، (د. ت)، **"مختصر المعاني "**، دار الفكر (١٦)، الخطيب القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (بلا)، **"التلخيص في علوم البلاغة"** ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي (٣٧)، الخطيب القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (بلا) **"الإيضاح في علوم البلاغة"** دار الكتب العلمية –بيروت (١٦)، السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، ط٢، ١٩٨٧م، **"مفتاح العلوم"** تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت (٢٤٧)

[٢] في (ث) والمقتضى الحال.

[٣] فائدة: يقول بديع الزمان النورسي: إنَّ البلاغة هي مطابقةُ مقتضى الحال، والحال: أنَّ المخاطبين بالقرآن على طبقات متفاوتة، وفي أعصار مختلفة، فلمراعاة هذه الطبقات، ولمجاورة هذه الأعصار؛ ليستفيد مخاطب كل نوعٍ ما قُدِّرَ له من حصته، حذف القرآنُ في كثيرٍ للتعميم والتوزيع، وأطلق في كثيرٍ للتشميل والتقسيم، وأرسل النَّظم في كثير لتكثير الوجوه، وتضمين الاحتمالات المستحسنة في نظر البلاغة والمقبولة عند العلم العربي؛ ليفيض على كلِّ ذهنٍ بمقدار ذوقه. فتأمل! انظر: النورسي، بديع الزمان سعيد، بلا، "إشارات الإعجاز" تحقيق إحسان قاسم الصالحي. (٥٢)

[٤] في (ص) تقتضي.

[٥] قال القزويني: "ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب: أولها: أحوال الإسناد الخبري، وثانيها: أحوال المسند إليه، وثالثها: أحوال المسند، ورابعها: أحوال متعلقات الفعل، وخامسها: القصر، وسادسها: الإنشاء، وسابعها: الفصل والوصل، وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة". انظر: "الإيضاح في علوم البلاغة" (١٦- ١٧)، و"التلخيص في علوم البلاغة" (٣٧)

[٦] يلاحَظ أن بعض الأحوال التي يبحث عنها في علم المعاني قد يبحث عنها في علم النحو؛ كالذكر والحذف، ولكنَّ علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها، أما علم المعاني فيبحث عنها لبيان الأحوال التي يرجع بعضها على بعض، فلا تظهر المزية فيها إلا إذا احتمل الكلام وجها غير الوجه الذي جاء عليه، فيكون الحال مرجحا له. الصعيدي، عبد المتعال، بلا، **" بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة"**، المطبعة الجديدة (١/٣٥)

أحوال الإسناد الخبري

الخبرُ[1]: ما يحتَمِلُ الصِّدقَ والكذبَ لذاته.

وصدقُه: مطابقةُ الواقع، وكَذِبُهُ: عدمُها[2].

[3]ويُقصَدُ به إفادةُ الحكمِ، أو العلم به[4].

ويُسمَّى الأوَّلُ: فائدةَ الخبرِ[5]، والثَّاني: لازمَها[6]، كقولك للحافظ: (قد حفظتَ القرآنَ)[7].

---

[1]في (ص) سقطت.

[2]هذا هو المشهور، وعليه التعويل، وقال بعض الناس: "صدقُهُ مطابقة حكمه لاعتقاد المخبِر صوابا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له". انظر: "الإيضاح في علوم البلاغة" (١٨-٢١)، "التلخيص في علوم البلاغة" (٣٨-٤٠)

[3]هذا مبدأ القول في أحوال الإسناد الخبري. "الإيضاح في علوم البلاغة" (٢٢)

[4]أي: إفادة المخاطب نفس الحكم، أو إفادته كون المخبِر عالماً بالحكم. "الإيضاح في علوم البلاغة" (٢٢)

[5]فهي: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو الجمل الخبرية. "مختصر المعاني " (٢٧-٢٨)، حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني، ط١، ١٩٦٩، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" دار القلم –دمشق (١٧٣/١)

[6]وهي: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بالحكم الذي تضمنته الجملة الخبرية، ولا بد عندئذ من أن يكون المخاطب عالما به. "مختصر المعاني " (٢٧-٢٨). "البلاغة العربية " (١٧٣/١) "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤٢/١-٤٣)

[7]هذا مثال على لازم الفائدة؛ لأنك تقصد أن تخبره أنك تعلم أنه قد حفظ القرآن.

وحقُّ الكلام: أن يكونَ بقدْرِ الحاجةِ[١].

فالخطابُ: إما مع خالي الذهنِ، فلا يُؤَكَّدُ، ويُسمَّى ابتدائيَّاً، أو مع مُتَرِدِّدٍ، فيَحْسُنُ تأكيدُهُ[٢]، نحو: (لَزيدٌ قائم)، (وإنَّ زيداً قائمٌ)، ويُسمَّى طلبياً، أو مع مُنكرٍ، فيجبُ تأكيدُه بحسب إنكارِهِ[٣]، وعليه: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[يس: ١٤]، [﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾][٤][يس: ١٦][٥].

هذا إخراجُ الكلامِ على مُقتَضَى الظَّاهرِ[٦]، وكثيراً ما يَخرجُ على خِلافِه، فيُنَزَّل العالِمُ بالفائدة[٧] ولازِمِها منزلةَ الجاهل؛ لعدمِ جَريهِ على مُوْجِبِ علمه[٨]

---

[١]انظر: "الإيضاح " (٢٣)، "التلخيص " (٤١)

[٢]ومؤكدات الحكم هي: (إنَّ)، والقسمُ، ونونا التوكيد، ولامُ الابتداء، واسميةُّ الجملة، وتكريرها ولو حكما، و(أما) الشرطيةُ، وحروفُ التنبيه، وحروفُ الزيادة، وضميرُ الفصل، وتقديمُ الفاعل المعنوي لتقوية الحكم، ومنها (السين) إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه؛ لأنها تفيد الوعد أو الوعيد، وهذا مقتض لتوكيد الحكم، و(قد) التي للتحقيق، و(كأنَّ، ولكنَّ، وإنَّما، وليتَ، ولعلَّ)، وتكرير النفي، وبعضهم عد (أنَّ) المفتوحة، وقيل: ليست منها؛ لأن ما بعدها في حكم المفرد. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤٦/١)

[٣]أي: بقدره قوةً وضعفاً، يعني: يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار. انظر: "الإيضاح " (٢٣)، "التلخيص " (٤١-٤٢)، "بغية الإيضاح " (٤٥/١-٤٦)

[٤]في (ث) سقطت.

[٥]فأكد في الأول بـ(إنَّ) واسميَّةِ الجملةِ، وفي الثانية بالقسم و(إنَّ واللام) واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون﴾ [يس: ١٥]. "بغية الإيضاح " (٤٦/١)

[٦]أي: مقتضى ظاهر الحال، وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال، ولا عكس، كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال، ولا يكون على مقتضى الظاهر. "بغية الإيضاح " (٤٧/١)

[٧]في (ص) بالإفادة.

[٨]فإنَّ من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: (الصلاة واجبة)، وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرٌ في الكلام، منه قوله تعالى: ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ﴾؛ بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثيرٌ، منه قوله تعالى: ﴿ وما رميت إذ رميت ولكنَّ الله رمى ﴾. "مختصر المعاني " (٣٤)

والمنكرُ منزلةَ غيرهِ إذا كان معه ما إن تأمَّلَهُ ارتدعَ [عن إنكاره](١)، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢](٢)، وغيرُ السائل منزلتَه إذا قُدِّم إليه ما يُلَوِّحُ له بالخبر، نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[يوسف: ٥٣](٣)، وغيرُ المنكرِ منزلتَه إذا لاح عليه أمارةُ إنكارِه له(٤)، نحو:

جـاء شـقيقٌ عارضـاً رُمْحَـهُ ... إنّ بَنـي عمِّكَ فـيهم رِمـاحْ(٥)

---

(١)في (ث) و(ش) سقطت.

(٢)وبيانه: أن معنى (لا ريب فيه) أنه ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين؛ لكن نُزِّل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه؛ بناء على وجود ما يزيله؛ فإنَّه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه؛ تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى يصح ترك التأكيد. "مختصر المعاني " (٣٦-٣٧)، "الإيضاح " (٢٦)

(٣)ونحو: ﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا﴾ (هود: ٣٧)، أي: ولا تدْعُنِي يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا؟ فقيل: (إنهم مغرقون) مؤكدا، أي: محكوم عليهم بالإغراق. "مختصر المعاني " (٣٥)، "الإيضاح " (٢٤)

(٤)انظر: "التلخيص في علوم البلاغة" (٤٢-٤٤)

(٥)البيت لحجل بن نضلة، وبعده:

هـل أحـدث الـدهر لنـا ذلـة ... أم هـل رمـت أم شـقيق سـلاح

شقيق هنا: اسم رجل، يعني: شقيق بن جزء بن رباح، وأما حجل فوجدته في كتاب فزارة ذكر أنه عبد بني مازن من فزارة شاعر، والمعنى: جاء هذا الرجل واضعا رمحه عرضا مفتخرا بتصريف الرماح، مدلا بشجاعته، دالا ذلك على إعجاب شديد منه واعتقاد بأنه لا يقوم إليه أحد من بني أعمامه كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح، فقيل له: تنكب وخل لهم طريقهم؛ لئلا تتزاحم عليك رماحهم وتتراكم عليك أسنتها، والشاهد فيه: تنزيل غير المنكر للشيء منزلة المنكر له إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار. انظر: العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، بلا، **"معاهد التنصيص على شواهد التلخيص"**(٢٧/١)، وبهامشه كتاب "بدائع البدائه" لعلي بن ظافر الأزدي، و"الإيضاح " (٢٥-٢٦)، "التلخيص " (٤٣)، "مختصر المعاني " (٣٦)

الاسميَّةُ: للثبوت أو الثبات[١]، وقد يكون المسندُ جملةً إذا كان سببيًّا[٢]، نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، أو (أبوه قامَ)، أو (قامَ أبوه)[٣]، أو قُصِد تخصيصُ الحُكمِ، نحو: (أنا سعيت)[٤]، أو تقويتُه[٥]، نحو: (زيد قام)[٦]، فما اشتمل على الفعل يفيد التجدُّدَ.

---

[١] الجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها الثبوت، أي: حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان، وقد تفيد الدوام بالقرينة، ومن حيث العدول عن الفعل إليها فالقرينة، كما في مقام المدح أو الذم أو ما أشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت، فالاسم كـ(عالم) يدل على ثبوت العلم للذي يدل به عليه، وليس فيه تعرض لحدوثه أصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي أو لا، وأما الدوام فإنما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ. "مختصر المعاني " (٣٦)

[٢] في (ث) سببا.

[٣] ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علِّقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو: (زيد منطلق أبوه)؛ لأنه مفرد، وفي نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ (الإخلاص: ١)؛ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو (زيد قام)، و(زيد هو قائم) لأن العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو (زيد أبوه قائم)، و(زيد قام أبوه)، و(زيد مررت به)، و(زيد ضرب عمروا في داره)، و(زيد ضربته)، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوي. والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي؛ لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله. "مختصر المعاني " (٨٦-٨٧)

[٤] وهي داخلة في التقوي. "مختصر المعاني " (١٠١)

[٥] في (ث) أو تقوية.

[٦] وسبب التقوي في مثل: (زيد قام) على ما ذكره صاحب المفتاح هو: أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له، فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في (زيد قائم) صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا، فيكتسي الحكم قوة، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو: (زيد ضربته) ويجب أن يجعل سببيا، وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز، وهو: أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه؛ فإذا قلت: (زيد) فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: (قام) دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد للثبوت، وأمنع من الشبهة والشك، وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجرى مجرى تأكيد الإعلام في التقوي والإحكام، فيدخل فيه نحو: (زيد ضربته)، و(زيد مررت به). "مختصر المعاني " (١٠٠)

والفعليَّةُ[١]: للتَّجدُّدِ والزَّمانِ[٢] [باختصار][٣]، أو للاستمرارِ في المضارعِ.

ويُبْنَى للمفعول: إما للإيجازِ، أو جهلِ المتكلمِ بالفاعلِ، أو علمِ السامعِ بهِ، أو تعظيماً لهُ، أو تحقيراً، أو خوفاً منهُ أو عليهِ.

ويُقيَّد: بالمفاعيلِ والحالِ[٤]؛ لتربيةِ الفائدةِ[٥]، وبالتَّمييزِ؛ ليكونَ تفسيراً بعد إبهامٍ[٦]؛ فإنَّه أوقعُ في النَّفسِ، كتفصيلٍ بعد إجمالٍ[٧].

والقيدُ[٨] **في باب (كانَ)** هو: (كان)؛ ليفيد الاستمرارَ [أو] [٩] الحكايةَ، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[النساء: ١٧]، أو﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾[البقرة: ٢٨]، أو الانتقالَ: كـ (صار، وظلَّ، وباتَ)، أو النَّفيَ، كـ (ليس)، أو الدَّوامَ، كـ (ما زالَ)، أو التَّوقيتَ، كـ (ما دامَ)، أو القُرْبَ، كـ (كادَ)، أو الاعتقادَ، كـ (عَلِم).

---

(١)في (ش) والفعل.

(٢)الماضي، والحال، والمستقبل.

(٣)في (ث) سقطت.

(٤)كقولك: (ضربت ضربا شديدا)، و(ضربت زيدا)، و(ضربت يوم الجمعة)، و(ضربت أمامك)، و(ضربت تأديبا)، و(ضربت بالسوط)، و(جلست والسارية)، و(جاء زيد راكبا). " مفتاح العلوم" (٢٠٩)، "بغية الإيضاح " (١/١٨٥)، "الإيضاح" (٩١)

(٥)لأنَّ الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة، وكلما زاد غرابة زاد إفادة. "مختصر المعاني " (٨٨)

(٦)وقد ضم السكاكي وتبعه القزويني التمييز إلى ما قبله من القيود. " مفتاح العلوم" (٢٠٩)، "الإيضاح " (٩١)

(٧)ومن أمثلته: (طاب زيد نفسا). " مفتاح العلوم" (٢٠٩)"

(٨)في (ص) والتقييد.

(٩)في (ص) (و).

الظَّرفيَّةُ: للاختصارِ، بتقديرِ فعلٍ أو اسمٍ.

الشَّرطيَّةُ[١]**:** لتقييدِ الفعلِ بالشَّرطِ[٢] لاعتباراتٍ تَظهرُ من معاني أدواتِه، فـ (إنْ، وإذا)؛ لوقوع الجزاء لوقوع الشرط[٣]، فـ (إذا): في المظنون[٤]؛ فغلب[٥] في الغالب، ولفظِ الماضي، و(إنْ): في المشكوكِ؛ فكثُرَ في النَّادرِ[٦]، نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾[٧] [الأعراف: ١٣١][٨].

---

[١]يدخل الشرط على الجملة لربط الحكم فيها بحكم آخر في جملة أخرى ربطا شرطيا، فتكون الجملتان بمثابة جملة واحدة، وتسمى عندئذ جملة شرطية، ويلاحظ في الجملة الشرطية أن الشرط فيها قيد للحكم في الجملة التي هي جواب الشرط. "الإيضاح " (٩١)، "البلاغة العربية " (٢١٨/١-٢١٩)

[٢]وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه، فقولك: (إن جئتني أكرمك) بمنزلة قولك: (أكرمك وقت مجيئك إياي). "مختصر المعاني " (٨٨)

[٣]فـ (إن، وإذا) يشتركان في الاستقبال؛ بخلاف (لو)، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به. "مختصر المعاني " (٨٩)

[٤]والعبارة في "مختصر المعاني": (وأصل (إذا) الجزم)، فيظهر أن المراد بالمظنون الغالب كما يفهم من الكلام بعده. "مختصر المعاني " (٨٨)

[٥]في (ص) فقلب، وهو تصحيف.

[٦]فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية، أو على ضرب من التأويل. "مختصر المعاني " (٨٩)

[٧]جيء في جانب (الحسنة) بلفظ الماضي مع (إذا)؛ لأن المراد بـ(الحسنة) الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به؛ ولهذا عرفت (الحسنة) تعريف الجنس، أي: الحقيقة؛ لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع، وجيء في جانب (السيئة) بلفظ المضارع مع (إن)؛ لما ذكره بقوله: والسيئة نادرة بالنسبة إليها، أي: إلى الحسنة المطلقة؛ ولهذا نكرت (السيئة) ليدل على التقليل. "مختصر المعاني " (٨٩)

[٨]في (ث) حسنة دون (أل)، وهو خطأ ظاهر.

و(**لو**): لانتفاءِ الشَّيءِ لانتفاءِ غيرِهِ[١] في الماضي[٢]، وقد يُربط ما يَمتَنِع عدمُه بأحد النَّقيضَين[٣] بـ(الواو)؛ لتدلَّ على الآخرِ، نحو: (أُحبُّكَ ولو كنتَ قاتِلِي)[٤]، وبدونها لو كان الآخَرُ أولى، ويختَصُّ بـ (لو)، نحو: (نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصِهِ)[٥].

ويخرجُ على خلافِ الظَّاهِرِ، فيُعبَّرُ عن المستقبلِ بالماضي، والفاعلِ، والمفعولِ، وبالعكسِ؛ [تنبيها على تحقق وقوعه][٦]؛ لاستحضارِ صورة مضمونه، نحو: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾[فاطر: ٩][٧]

---

[١]كما تقول: (لو جئتني لأكرمتك) معلقا الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، وعبارة المؤلف أفضل من العبارة المشهورة بين الجمهور وهي: (امتناع الثاني لامتناع الأول)، والتي اعترض عليها ابن الحاجب فقال: (إن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة؛ بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه؛ فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾(الأنبياء: ٢٢) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني، وقد اعترض التفتازاني على رأي ابن الحاجب، ولا مجال للتفصيل أكثر، ويرجع إليه في مظانه. انظر: "المفتاح" (٢٤٦)، "الإيضاح" (٩٨)، "مختصر المعاني " (٩٤)

[٢]وإذا كان (لو) للشرط في الماضي، فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها؛ إذ الثبوت ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي، فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال (إن) للوصل، وهو مع قلته ثابت. انظر: "المفتاح" (٢٤٦)، "الإيضاح" (٩٨)، "مختصر المعاني " (٩٥)

[٣]أي: قد يجعل حكم ممتنع العدم مربوطا بأحد النقيضين مشروطا به، وذلك يكون بالواو وبدونها. "عجالة البيان" (٢٤٥)

[٤]فإن (الواو) تقتضي المعطوف عليه، فتدل على تقدير النقيض الآخر، أي: (أحبك لو لم تكن قاتلي، ولو كنت قاتلي) أي: أحبك على كل تقدير. "عجالة البيان" (٢٤٥)

[٥]قاله عمر في مدح صهيب، فإنه يلزم منه بطريق الأولى أنه لو خافه لم يعصه أيضا. "عجالة البيان" (٢٤٥)

[٦]في (ث) و (ش) سقطت.

[٧]فعبر عن الماضي بالمضارع الدال على الحال الحاضر؛ استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة البالغة في ذهن السامع ليشاهدها كما ينبغي. "المفتاح" (٢٤٧)، "الإيضاح" (٩٨)، " عجالة البيان" (٢٤٥)

أو لاستمرارِهِ، نحو: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[البقرة: ١٥][(١)] [(٢)]، وقد تُستعمَلُ (لو) مع المضارِعِ، نحو: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾[(٣)][الحُجُرات: ٧]؛ لقصدِ استمرارِهِ فيما مَضَى، ونحو: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[الأنعام: ٢٧]؛ لتنزيلِهِ منزلةِ الماضي؛ لصدورِهِ عمَّنْ لا خلافَ في إخْبَارِهِ[(٤)].

[(١)]ذكر أسباب العدول عن الظاهر في هذه الحالات تمهيدا لذكر خروج جملتي (لو) عن الظاهر، وهو الفعلية الماضوية. "المفتاح" (٢٤٦-٢٤٨)، "الإيضاح" (٩٨-٩٩)

[(٢)]عبر عن الفاعل بالمضارع حيث لم يقل: (الله مستهزئ بهم)؛ قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا. "المفتاح" (٢٤٧)، "الإيضاح" (٩٨)

[(٣)]يعني: أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول (لو) عليه يفيد امتناع الاستمرار. انظر: "مختصر المعاني " (٩٦)

[(٤)]فهذه الحالة إنما هي في القيامة؛ لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها (لو، وإذ) المختصان بالماضي؛ لكن عدل عن لفظ الماضي، ولم يقل: (ولو رأيت) إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا. "المفتاح" (٢٤٦)، "الإيضاح" (٩٨)، "مختصر المعاني " (٩٦)

وكَثُرَ (إنْ، وإذا) مع الماضي لفظاً في مقام المستقبل معنىً[١]؛ للإبراز في معرض الحاصل لقوَّةِ الأسباب، أو التفاؤل، أو إظهار الرغبة، أو للتعريض، نحو: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[٢][الزُّمَر: ٦٥]، ونظيرُهُ في التَّعريضِ[٣]: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[٤][يس: ٢٢]، ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[٥][سبأ: ٢٤][٦].

وقد تُستَعْمَلُ[٧] (إنْ) في غيرِ المشكوكِ؛ للتَّجاهُلِ[٨]، أو جهلِ السَّامِعِ، أو تَجْهِيْلِهِ[٩].

---

[١]الأصل أنَّ كلًّا من جملتي الشرط والجزاء لكل من (إن وإذا) فعلية استقبالية؛ أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه، وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. "المفتاح" (٢٤٠)، "الإيضاح" (٩١)، "مختصر المعاني " (٩١-٩٢)

[٢]فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وعدم إشراكه مقطوع به؛ لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير؛ تعريضا لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد فتقول: (والله إن شتمني الأمير لأضربنه). "المفتاح" (٢٤٥-٢٤٦)، "الإيضاح" (٩٥-٩٧)، "مختصر المعاني " (٩٣)

[٣]لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض. "مختصر المعاني " (٩٣)

[٤]أي: (وما لكم لا تعبدون الذي فطركم) بدليل (واليه ترجعون)؛ إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: (وإليه أرجع) على ما هو الموافق للسياق، ووجه حسنه: إسماع المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحقَّ على وجه لا يزيد غضبهم، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويعين على قبول الحق لكونه أدخل في إمحاض النصح لهم؛ حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه. "المفتاح" (٢٤٥)، "الإيضاح" (٩٦)، "مختصر المعاني " (٩٣-٩٤)

[٥]في نسخة (ث) وإياكم، وهو خطأ ظاهر.

[٦]حيث ردد الضلالة بينهم وبين نفسه تحاشيا عن التصريح بنسبتهم إلى الباطل. "عجالة البيان" (٢٤٧)

[٧]في (ص) يستعمل.

[٨]كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: (إن كان فيها أخبرك) يتجاهل خوفا من السيد. "المفتاح" (٢٤٠)، "الإيضاح" (٩٣)، "مختصر المعاني " (٨٩)

[٩]أي: تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه)، وهناك أغراض أخرى تنظر في مظانها. "المفتاح" (٢٤٠)، "الإيضاح" (٩٣-٩٤)، "مختصر المعاني " (٩٠)

الذِّكر والحذف

[الذِّكْرُ][١]: يجبُ عند عدم القرينة، ويترجَّحُ معها؛ لكونه الأصلَ، ولا صارفَ[٢]، أو قلَّةِ الثِّقةِ بالقرينةِ[٣]، أو زيادةِ التَّقريرِ[٤]، أو التَّعريضِ بغباوةِ[٥] السامعِ، أو التبرُّكِ[٦]، أو التلذُّذِ[٧]، أو إيهامِها[٨]، أو التعجُّبِ[٩]، أو التعظيمِ، أو الإهانةِ، أو بسطِ الكلامِ لفائدةٍ[١٠]، أو لئلَّا يتمكَّنَ السَّامِعُ من ادِّعاءِ عدمِ التَّنبيهِ، أو لتعيينِ كونِ المسنَدِ اسماً أو فعلاً أو ظرفاً.

---

[١] في (ث) سقطت، والعبارة فيها: (وقد يجب عند عدم و. . .).

[٢] قال تعالى: ﴿. . آلله خير أما يشركون﴾ (سورة النمل: ٥٩)

[٣] أي: أن هناك قرينة تدل على المسند إليه لو حذف، ولكن هذه القرينة ليست كاشفة مبينة، ويخشى المتكلم إن هو عول عليها أن يلتبس المراد على السامع، وهذا نجده كثيرا في الكتب العلمية التي تشرح القضايا، وتعني بكشف جوانبها. "المفتاح" (١٧٧)، "الإيضاح" (٣٩-٤٠)، "بغية الإيضاح" (٧٨/١-٨٠)، "خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني" (١٤٢)

[٤] كقوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ [البقرة/٥]، فإن ذكر (أولئك) لزيادة الإيضاح.

[٥] في (ص) بغباية.

[٦] مثل: هل الله يرضى هذا – الله يرضاه. "بغية الإيضاح" (٧٩/١)

[٧] انظر إلى قول قيس:

ألا ليت لبنى لم تكن لي خلة ... ولم تلقني لبنى ولم أدر ما هيا

ذكر (لبنى) في الشطر الثاني، وكان يمكنه أن يكتفي بقوله: (ولم تلقني ولم أدر ما هيا)، ولكن الشاعر يحرص على ذكر الاسم؛ لأنه يحبه ويحب أن ينطق به. "بغية الإيضاح" (٧٩)، "خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني" (١٤٣)

[٨] في (ث)، و(ش) أو إبهامها.

[٩] إذا كان الحكم غريبا في مجرى الإلف والعادة، نحو: (عليٌّ يصرع الأسد) في جواب: (هل يصرع عليٌّ الأسد؟).

[١٠] نحو أن يكون في مقام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمة السامع وشرفه، ولهذا يُطَالُ الكلام مع الأحباء، كقوله تعالى: ﴿قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى ﴾ [طه/١٨]

الحذفُ[١]: يجب في نحو: (حمداً له)، و(نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، (وضربي زيداً قائماً)[٢]، و ((إلاّ حظيَّة فلا أليّة))[٣]؛ لاتِّباعِ[٤] الاستعمال[٥]، ويجوز بقرينة، كما في جواب سؤالٍ مُحقَّقٍ أو مقدَّرٍ، ويترجَّحُ لضيقِ المقامِ مِنْ تَوجُّعٍ ونحوهِ، نحو:

قالَ لِيْ: كيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عليل   سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ[٦]

---

[١]انظر الحذف: "المفتاح" (١٧٦)، الجرجاني، عبد القاهر، ط٥، ٢٠٠٤، **"دلائل الإعجاز"** علق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٤٦-١٥٢)، "الإيضاح " (٣٨-٣٩)، "مختصر المعاني " (٤٧- ٤٨)، "علوم البلاغة" (٩٠-٩٧)، "البلاغة العربية" (٣٢٩-٣٤٠)

[٢]ففي الأول حذف الفعل لقيام المصدر مقامه، وفي الثاني حذف المبتدأ قبل المخصوص بالمدح، وحذف الخبر لسد غيره مسده، وكل ذلك اتباع للقياس. "عجالة البيان" (٢٤٧)

[٣]هذا مثل عربي، والحظية: ذات الحظوة من النساء عند زوجها، وجمعها: حظايا، والألية: كالآلية، من ألي إذا قصر، وأصله: أن رجلا تزوج امرأة لم تحظ عنده، ولم تكن مقصرة في الأشياء التي تحظي النساء عند أزواجهن، فقالت لزوجها: ((إن لا حظية فلا ألية))، أي: إن لم تكن لك حظية من النساء؛ لأن طبعك لا يلائم طباعهن فإني غير مقصرة بما يلزمني للزوج. يضرب في مداراة الناس والتودد إليهم ليتوصل بذلك إلى نيل الأغراض عندهم. انظر: "المستقصى في الأمثال" (٢٨٤)

[٤]في (ث) لا متبوع.

[٥]ومثل: ((رمية من غير رام))، وهذا اتباع للسماع.

[٦]قال العباسي: لا أعرف قائله، ومعناه ظاهر، والشاهد فيه حذف المسند إليه للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وهو قوله: عليل، أي: أنا عليل، فحذف المبتدأ لما مر. "معاهد التنصيص " (٣٦/١)، "المفتاح" (١٧٦)، "الإيضاح" (٣٨)

[أو][1] الاحتراز عن العبث ظاهراً[2]، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآَصَالِ رجال﴾[3][النور: ٣٦ -٣٧]، وتكثير الفائدةِ[4] بنيابتهِ عن ثلاثِ جُمَلٍ، ويكون المسبَّحُ لهُ عُمْدَةً[5]، ويكونُ تفصيلاً بعدَ إجمالٍ، أو لتخييلِ[6]العُدولِ إلى أقوى الدَّليلَيْنِ عقليٍّ ولفظيٍّ[7]، أو لاختبارِ تَنَبُّهِ[8] السَّامِعِ أو قَدْرِ تنبُّهِهِ، أو لصَوْنِهِ عن لسانِكَ، أو عكْسِهِ، أو إيهامِهِا، ويقربُ منه الحياءُ من التَّصريحِ، أو لتعيُّنِهِ ولو ادِّعاءً[9]، أو للإخفاءِ، أو ليُمْكِنَ الإنكارُ[10]، أو لتكثيرِ الفائدةِ باحتمالِ أمرينِ، نحو: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف: ١٨- ٨٣]، أي: فأمري، أو أجملُ[11]

---

[1] في (ص) سقطت.

[2] لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة هو الركن من الكلام. "مختصر المعاني " (٤٨)

[3] على قراءة المجهول، فكأنه قيل: من يسبح له؟ فقال: رجال، أي: يسبح له رجال، فحذف للاحتراز عن العبث نظرا إلى ظاهر القرينة، لا العبث في الحقيقة. "عجالة البيان" (٢٤٩)

[4] في (ص) تكثر الفائدة.

[5] لأنه لما كان قوله (له) نائب الفاعل فقد جعل المسبَّحَ له عمدةً في الكلام. "عجالة البيان" (٢٤٩)

[6] في (ث) التخييل العدول.

[7] فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه، وإنما قال تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن، كقوله: (قال لي: كيف أنت؟ قلت عليل)، ولم يقل: أنا عليل، للاحتراز والتخييل المذكورين. "مختصر المعاني " (٤٨)، "بغية الإيضاح" (٧٦)

[8] في (ث) تنبيه.

[9] نحو: (وهاب الألوف)، أي: السلطان.

[10] نحو: (فاسق فاجر) عند قيام القرينة على أن المراد زيدٌ؛ ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيداً بل غيره. "مختصر المعاني " (٤٨)

[11] يعني: أنه يحتمل كونه خبر مبتدأ محذوف، أي: فأمري صبر جميل، وكونه مبتدأ محذوف الخبر، أي: فصبر جميل أجمل وأولى. "عجالة البيان" (٢٤٩)، "علوم البلاغة" (٩١)

أو للتَّعميمِ باختصارٍ[1]، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[2][يونس: ٢٥]، أو للتَّناسُبِ[3]، نحو: ﴿ وَمَا قَلَىٰ﴾[4][الضُّحى: ٣].

وقد يُحذَفُ المفعولُ نَسْيَاً لمجَرَّدِ إثباتِ الفعلِ أو نَفْيِهِ، فيُنَزَّلُ منزلةَ اللَّازمِ، نحو: ﴿. . . هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾[5][الزُّمَر: ٩]

---

[1] في (ث) للتعليم لاختصار، وفي (ص) للتعميم لاختصار.

[2] أي: يدعو العباد كلهم.

[3] في (ش) لتناسب.

[4] إذ لو قيل: (وما قلاك) فاته توافق الفاصلة أو ما يعرف بالسجع في النثر. "عجالة البيان" (٢٤٩)

[5] فإن الغرض مجرد إثبات العلم ونفيه من غير ملاحظة تعلقه بمعلوم عام أو خاص، والمعنى: لا يستوي من تثبت له حقيقة العلم ومن لا تثبت، ولا يقدَّرُ له مفعول وإلا لفات هذا الغرض. "عجالة البيان" (٢٥١)

التَّقديم

التقديمُ[١]: حيثُ ليسَ واجباً[٢]؛ للاهتمامِ بِهِ من المتكلِّمِ [أو][٣] السَّامعِ ولو ادِّعاءً، كتقديمِ المسنَدِ إليه لأصالتِهِ، أو للتَّشويقِ إلى الخبرِ؛ لِتَمكينهِ في[٤] ذهنِ السَّامِعِ[٥]، أو لتعجيلِ المسرَّةِ أو المساءَةِ[٦] تفاؤلاً أو تطيُّراً[٧]، أو لإيهامِ أنه لا يزولُ عن الخاطرِ، أو للتبرُّك، أو التلذُّذِ[٨]، [أو كونِهِ][٩] مَحزَّ[١٠] التعجُّبِ والاستبعادِ، فتأمَّل في ((أَتُخدَعُ[١١] بالزَّبيبِ بعدَ المشيبِ)) [١٢] وأخويهِ بِحَسَبِ المقامِ[١٣]، أو لبيانِ[١٤] اتِّسامِهِ[١٥] بالخبر مصرَّاً عليه، نحو: (الخطيبُ يشربُ ويطربُ) في جواب: (كيفَ الخطيبُ؟)، أو لكنايةٍ[١٦] بلفظ (مثل وغير)، نحو: (مثْلُكَ لا يَبْخَلُ)، و(غيرُكَ لا

---

[١]انظر: " المفتاح" (١٩٤-١٩٦)، "الإيضاح " (٥٧)، "بغية الإيضاح" (١١٩/١)

[٢]إنما قاله؛ لأن ما كان واجبا لا يحتاج إلى سبب سوى اتباع الاستعمال، كتقديم المبتدأ على الخبر عند تساويهما في التعريف وغيره، وتقديم الفعل على الفاعل، والفاعل المتصل على المفعول إلى غير ذلك. "عجالة البيان" (٢٥١)

[٣]في (ص) سقطت.

[٤]في (ص) وذهن.

[٥]كقوله: (والذي حارت البرية فيه. . . . حيوان مستحدث من جماد) يعني: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله. "الإيضاح" (٥٧)، "مختصر المعاني " (٦٤)

[٦]في (ص) المساواة.

[٧]نحو: (سعد في دارك) لتعجيل المسرة، و(السفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة. "مختصر المعاني " (٦٤)

[٨]في (ص) أو للتلذذ.

[٩]في (ص) سقطت.

[١٠]يقال: حزه، أي: قطعه، وأصاب محزه، أي: مقطعه، ثم استعمل المحز بمعنى المحل مطلقا.

[١١]في (ص) أنخدع.

[١٢]هو من أمثال العامة والمولدين، وقد أورده الثعالبي بصيغة ((أبعد المشيب أخدع بالزبيب)). انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ط٢، **"التمثيل والمحاضرة"**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب (٣٦)، وهناك مثل آخر يوضح المعنى، وهو: ((إنما يخدع الصبيان بالزبيب)) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، ١٩٥٥، **"مجمع الأمثال"** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (١٤٩)

[١٣]أراد بأخويه قولك: ((أبالزبيب تخدع بعد المشيب))، وقولك: ((أبعد المشيب تخدع بالزبيب)) فالأول في مقام التعجب في الخدع، والثاني في المخدوع به، والثالث في المخدوع فيه من زمان العمر. "عجالة البيان" (٢٥١)

[١٤]في (ث) البيان.

[١٥]في (ص) أقسامه.

[١٦]في (ث) أو الكناية.

يَجودُ)، أي: (أنتَ لا تَبخَلُ) و(أنتَ تجودُ[1])[2]، أو للتَّعميمِ في (كلٍّ) بعده نفيٌ غيرُ عاملٍ فيه، نحو: «كلُّ ذلكَ لم يَكُنْ» [3]، [فكان لعموم النفي[4] بخلاف (ما جاء كلهم) و(كلَّ الدراهم لم آخذ)][5] فإنه لنفي[6] العموم غالباً، أو للتَّقويةِ في الخبرِ الفعليِّ لتكرُّرِ الإسنادِ، نحو: (زيدٌ قام[7])[8]، ويقرُبُ منهُ (زيد قائم)؛ لتضمُّنهِ ضميراً [لا يتغير تكلماً وخطاباً وغيبةً، فكأنَّه لا ضمير[9]][10].

---

[1] في (ص) لا تجود.

[2] المراد: نفي البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل، لزم نفيه عنه، وإثبات الجود له بنفيه عن غيره، مع اقتضائه محلا يقوم به وإن كانت الكناية لا تتوقف على تقديمها، ولكن التقديم أعون على المبالغة التي هي المرادة من الكناية. "دلائل الإعجاز" (١٣٩-١٤٠)، "المفتاح" (١٩٥)، "الإيضاح" (٦٨)، "عجالة البيان" (٢٥١)، "مختصر المعاني " (٦٣)

[3] قاله النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين: «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ » فقال: «كل ذلك لم يكن»، أي لم يكن واحد منهما، لا القصر ولا النسيان. "الإيضاح " (٧٠)، والقصة أخرجها البخاري (٤٧٠، ومواضع أخرى)، ومسلم (٩٣٩)، وهذه الجملة في المتن عند مسلم (٥٧٣). من موقع الجامع للحديث النبوي، وموقع الدرر السنية

[4] قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا أدخلت (كلا) في حيز النفي، وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه. وإذا أخرجت (كلا) في حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظا ولا تقديرا، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة، فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا، والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك إذا بدأت بـ(كل) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه"، وقال السعد: فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول. "دلائل الإعجاز" (٢٨٤-٢٨٥)، "الإيضاح " (٧٠-٧١)، "مختصر المعاني " (٧٠)

[5] في (ث) سقطت [فكان لعموم النفي]، وفي (ش) جعلت كل العبارة ضمن الشرح.

[6] في (ث) ينفي.

[7] في (ص) و (ث) قائم، وهو خطأ.

[8] أي: لتقوية الحكم إذا كان الخبر فعلا؛ حيث يكون المسند إليه مبتدأ، والفعل مسندا إلى ضمير فيتكرر الإسناد. "عجالة البيان" (٢٥٣)

[9] والسر في عدم تبدل الضمير في الصفات: أن المعنى على تقدير الموصوف، أي: (أنا رجل قائم)، و(أنت رجل قائم)، و(هو رجل قائم). "عجالة البيان" (٢٥٣)

[10] في (ص) سقطت.

والتَّقديمُ: قد يفيد التخصيص بحسب المقامِ[١]، نحو: (زيدٌ عَرَف)، و(رجلٌ جاء)[٢]، أي: (لا امرأةٌ، أو لا رجلانَ)، ونحو: (أنا ما قلتُ) ردًّا لمن زعم انفرادَ غيرك أو مشاركته معك في عدم القول، و(ما أنا قلتُ) ردًّا لمن زعمهما في القول، فلا يصح: (ما أنا قلتُ ولا غيري)[٣]، و(لا ما أنا ضربتُ إلا زيداً[٤])[٥].

---

[١]مذهب عبد القاهر في إفادة التقديم للتخصيص مداره على صورتين: عدم تقدم حرف النفي على المسند إليه، أو تقدمه، فإذا لم يتقدم النفي جاز أن يكون للتخصيص أو للتقوي والتأكيد، وإلا أفاد تقديم المسند إليه التخصيص. "الإيضاح " (٦٤/٢- ٧٦) "مختصر المعاني " (٦٤-٦٥)

[٢]أتى المصنف بمثالين: جاء المسند إليه في الأول معرفة، وفي الثاني نكرة؛ إشارة إلى ما يشعر به كلام الشيخ الجرجاني في "دلائل الإعجاز" بأن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي. ووافق عبد القاهر السكاكي على ذلك؛ لكن خالفه في شرائط وتفاصيل، فإن مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا، وإلا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم أو مظهرا، معرفا كان أو منكرا، مثبتا كان الفعل أو منفيا، ويعلل عبد القاهر سبب التقوي بأن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد تنبيه السامع لقصده بالحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر وتأكيدا له، ومذهب السكاكي: أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوي، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره. "المفتاح" (٢٣٣-٢٣٦)، "الإيضاح " (٦٣- ٦٧)، "مختصر المعاني " (٦٥-٦٦)

[٣]لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول؛ بل يقال: ما قلت أنا ولا أحد غيري. "الإيضاح " (٦٤/٢)، "مختصر المعاني " (٦٤)

[٤]لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام، وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر؛ إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص. "الإيضاح " (٦٥/٢)، "مختصر المعاني " (٦٤)

[٥]قال عبد القاهر: "وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، كقولك: (ما أنا قلت هذا)، أي: (لم أقله) مع أنه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك، وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلا له. "الإيضاح " (٥٩)، "مختصر المعاني " (٧٠)

وكتقديم المسند؛ للتفاؤلِ، أو التشويقِ إلى المسند إليه[١]، أو التخصيص، نحو: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾[٢][الكافرون: ٦]، أو ليتعين أوَّلاً كونه خبراً. [٣]

والمفعولِ ونحوه[٤]؛ للتَّخصيصِ، وغيرِهِ، نحو: « إيَّاكَ نعبدُ، ولكَ نصلِّي »[٥] و(راكباً جئت)، و(نفساً طبت)[٦]، ومن ثمَّة[٧] قُدِّر فعلُ (بسمِ اللهِ) مؤخراً[٨]، و﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾[العلق: ١]؛ لكون القراءة أهمّ[٩].

---

(١) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوِّق النفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له وقع في النفس، ومحل من القبول؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، نحو:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى، وأبو إسحاق والقمر

فإنه لما قال: (ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها) تطلعت النفوس إلى معرفتهم؛ لأن في المسند ما يشعر بجليل خطرهم؛ حيث تشرق الدنيا ببهجتهم، فإذا أتى المسند إليه وقع في النفس موقعا حسنا. "مختصر المعاني " (١٠٢)، "معاهد التنصيص" (٧٤/١)

(٢) أي: أن دينكم مقصور عليكم، وديني مقصور علي، أي: إذا لم تتبعوني فدعوني كفافا، ولا تدْعوني إلى الشرك كما قال الزمخشري، وهذا شاهد على التخصيص، أي: القصر، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا. "مختصر المعاني " (١٠٢)

(٣) لا نعت؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت، وإنما قال من أول الأمر؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى، والنظر إلى أنه لم يُرَد في الكلام خبر للمبتدأ. "مختصر المعاني " (١٠٢)

(٤) نحو المفعول من الحال والتمييز والجار والمجرور والظرف وما أشبه ذلك.

(٥) هذا جزء من دعاء قنوت الوتر وهو: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونؤمن بك ونثني عليك الخير، ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي، ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، ونرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق». رواه ابن خزيمة - في صحيحه - جماع أبواب ذكر الوتر وما فيه من السنن حديث: (١٠٢٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه - كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة في قنوت الوتر من الدعاء عن عدد من الصحابة.

(٦) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك إذ التخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم. "الإيضاح " (١١٥)، "مختصر المعاني " (١١٢)، "المفتاح" (٢٣٣)

(٧) في (ص) ثم.

(٨) أي: (بسم الله أفعل كذا)؛ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: (باسم اللات، باسم العزى)، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم. "المفتاح" (٣٣٥-٣٣٦)، "مختصر المعاني " (١١٢)

(٩) قال الزمخشري: "لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه". "مختصر المعاني " (١١٣)، "الكشاف" (٤٦/١)

ونحو: (زيداً عرفته) يحتمل تقديرين[1]، وإذا اجتمع متناسبان[2] أُخِّر الأبلغُ للتَّرقِّي، نحو: (زيدٌ عالمٌ نِحريرٌ)[3]؛ إلا لنكتة، نحو: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾[4][البقرة: ٢٥٥]

---

[1] أي: تقدير المحذوف بعد (زيدا) فيفيد تخصيصا، وتقديره قبله فيفيد تأكيدا. "عجالة البيان" (٢٥٥)

[2] في (ث) للتناسبان.

[3] فإن النحرير أبلغ من العالم. "عجالة البيان" (٢٥٥)

[4] قدّم نفي السنة مع أن نفي النوم أبلغ من نفي السنة؛ نظرا للترتيب في الوجود؛ فإن السنة تعرض قبل النوم. "عجالة البيان" (٢٥٥)

التَّعريف

التَّعريفُ: للإشارةِ إلى معيَّنٍ من حيثُ هو معيَّنٌ[١]، وفي النكرة يُراد معيَّنٌ من حيث هو هو، لا بملاحظة تعيُّنِه[٢]، فالفرقُ بين (أسدٍ) و(الأسدِ) عند إرادة الحقيقة بالاعتبار[٣]، ولذا حُكِم بتقاربهما، وجُوِّز وصفُ هذا المعرَّف[٤] بالنكرة[٥]، وقيل[٦]: (يسبُّني) في قوله:

ولقَدْ أمُرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّني[٧] . . . .

صفةٌ [للئيمِ][٨]، لا حال.[٩]

---

[١] فيكون في اللفظ إشارة إلى أن السامع يعرفه. "عجالة البيان" (٢٥٥)

[٢] دلالة النكرة على معين من حيث ذاته لا من حيث هو معين، أي: ليس في لفظ النكرة إشارة إلى أن السامع يعرفه. "عجالة البيان" (٢٥٥)

[٣] فدلالة الأول على الحقيقة من حيث هي هي، ودلالة الثاني على الحقيقة من حيث تعينها. (عجالة البيان) (٢٥٥)

[٤] أي: المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ، وذا حال، ووصفا للمعرفة، وموصوفا بها، ونحو ذلك، وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة، كالدخول والأكل، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كما في المثال المذكور. "المفتاح" (٢١٤)، "الإيضاح " (٤٨-٥٠)، "مختصر المعاني " (٥٥)

[٥] في (ث) زيادة [كما مر] وهي في (ش) ضمن الشرح.

[٦] في (ص) وقوله.

[٧] هذا شطر من بيت مشهور، ولم يذكر قائله، وهو من شواهد: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ط١، ١٩٩٥، **"دلائل الإعجاز"** تحقيق: د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت (١٦٣)، "المفتاح" (١٨٥)، و"الإيضاح" (٤٨)، وتتمته:

. . . . فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والمعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام، ولذلك تقدر (يسبني) وصفا لا حالا، وله في القرآن شواهد.

[٨] في (ث) و(ش) سقطت.

[٩] مع جواز كونها حالا، وترجيحُها لدلالتها على استمرار السبب بخلاف الحال؛ لأنه يدل على السبب حال المرور فقط، والأول أحق بالمقام؛ لأنه أدل على وقاره وتحمله، فترجيح جانب المعنى وجزالته هو الوجه ما لم يخالفه ذوق العربية. "عجالة البيان" (٢٥٥)

والتَّعيينُ[١]: إما بنفس[٢] **اللَّفظ فعَلَمٌ**[٣]، أو بقرينة الخطاب فمُضْمَرٌ، أو الإشارةِ فاسمُ إشارة، أو النِّسبةِ المعهودةِ فموصولٌ، أو بحرفٍ فمعرَّفٌ باللَّام أو النِّداء[٤]، أو بالإضافةِ إلى [أحد][٥] الخمسة، ثم الموصولُ للمعقول[٦]، واسم الإشارة للمحسوسِ، والباقي يعمُّهما[٧].

---

[١]في (ث) والتعين.
[٢]في (ث) نفسه اللفظ.
[٣] إذ لا حاجة في دلالة العلم على المعين إلى قرينة خارجة عن نفس اللفظ. "عجالة البيان" (٢٥٥)
[٤]في (ص) أو لنداء.
[٥]في (ص) سقطت.
[٦]في (ص) للمفعول.
[٧]يقول ابن مالك:

نكـــرةٌ قابــــلُ أل مــــؤثِّرا ... أو واقــــعٌ موقــــعَ مــــا قــــد ذُكِــــرَا
وغيـــرُهُ معرفــــةٌ كهُــــمْ وذي ... وهنـــــدَ وابنـــــي والغـــــلامِ والّـــــذي

انظر: "المفتاح" (١٧٨)، " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "(١/ ٤٤)

فيُختار العَلَمُ[١]؛ لإحضارِهِ بعينِهِ باسمِهِ[٢] الخاصِّ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُول﴾[آل عمران: ١٤٤]، أو التبرُّكِ، أو التَّلذُّذِ[٣]، أو التَّعظيمِ، أو الإهانةِ[٤]، أو الكنايةِ[٥][٦]، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَب﴾[المَسَد: ١]، أي: **جهنَّميّ**[٧].

---

[١] أي: تعريف المسند إليه بإيراده علما، وهو: ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته. "المفتاح" (١٨٠)، "مختصر المعاني " (٤٩)، "الإيضاح " (٤٢)

[٢] في (ث) باسم الخاص.

[٣] مثال الاستلذاذ:

بالله يا ظبياتِ القاعِ قلنَ لنا . ليلايَ منكنَّ أم ليلى من البشرِ

ومثال التبرُّك به: (الله الهادي ومحمد الشفيع). "المفتاح" (١٨١)، "مختصر المعاني " (٥٠)، "الإيضاح " (٤٢)

[٤] كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة. "المفتاح" (١٨١)، "مختصر المعاني " (٥٠)، "الإيضاح " (٤٢)

[٥] في (ص) لكناية.

[٦] والكناية هي - عند القزويني-: استعمال اللفظ في معناه ابتداءً لينتقل منه للازمه، كما يقال: (جاء حاتمٌ)، ويُرادُ به لازمه، أي: جوادٌ، لا الشخص المسمَّى بحاتم، وهي عند السكاكي: استعمال اللفظ في لازم معناه لينتقل منه إلى الملزوم الذي هو معنى اللفظ الموضوع له، كما في الآية. "مختصر المعاني " (٥٠)

[٧] فأبو لهب بحسب الأصل مركَّبٌ إضافيٌّ معناه: ملابِس اللهب، أي: النَّار ملابسة شديدة، ومن لوازم ذلك كونه جهنميا، فأطلق وأريد هذا اللازم، فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول. "مختصر المعاني " (٥٠)

والمُضْمَرُ: للإشارةِ إلى متكلِّمٍ[١]، أو مخاطبٍ، أو معهود بينهما باختصارٍ[٢]، وحقُّ الخطاب أن يكون لمعيَّنٍ[٣]، وقد يُعدَل فيَعُمُّ كل مخاطب، نحو: (فلانٌ لئيمٌ إن أحسنتَ إليه أساءَ إليك)[٤]، و[عليه][٥]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾[٦][السجدة: ١٢]، وقد يُضمَر في مقام الإظهار، فيعاد إلى مبهم مفسر بمفرد نحو: (ربه رجلاً)، أو جملة، كما في الشأن[٧]؛ لتمكينِ[٨] ما يعقبُهُ في ذهنِ السَّامِعِ؛ [لأنَّه][٩] إذا لم يُفهَم معنى المضمرِ ينتظر إلى ما يرد[١٠]، فيتمكَّن أكثر.

---

[١] في (ص) المتكلم.

[٢] أراد ضمير الغائب؛ لأنه لا بد من سبق ذكره لفظا: حقيقةً، مثل: (حضرَ التِّلميذُ وهو يبتسمُ)، أو تقديراً، مثل: (في دارِهِ زيدٌ)، و(ضربَ غلامَهُ زيدٌ)، أو معنى؛ لدلالة لفظ عليه، مثل: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾(المائدة: ٨)، أو دلالة قرينة حال، مثل: ﴿فلهن ثلثا ما ترك﴾(النساء: ١١) أي الميت؛ لأن الكلام في الإرث، أو حكما مثل: (ربِّهِ فتىً). "المفتاح" (١٨٠) "مختصر المعاني " (٤٩)، "الإيضاح " (٤١)

[٣] في (ص) المعين.

[٤] فلا تريد مخاطبا بعينه؛ بل تريد: (إنْ أُكرِمَ أو أُحسِنَ إليه)، تخرجه في صورة الخطاب؛ ليفيد العموم، أي: سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد. "المفتاح" (١٨٠)، "مختصر المعاني " (٤٩)، "الإيضاح " (٤١)

[٥] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[٦] أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم، للقصد إلى تفظيع حالهم، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راء؛ بل كل من يتأتى منه الرؤية داخلٌ في هذا الخطاب. "المفتاح" (١٨٠)، "مختصر المعاني " (٤٩)، "الإيضاح" (٤١-٤٢)

[٧] ضمير الشأن أو القصة: هو ضمير الغائب الذي يقع قبل الجملة، ويسمَّى ضمير الشأن؛ إذا كان مذكرا، وضمير القصة؛ إذا كان مؤنثا، ويعود كل منهما إلى ما في الذهن من شأن أو قصة، وذلك هو مضمون الجملة التي بعده، وضمير الشأن أو القصة لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه، ولا يفسَّر إلا بجملة، ويستعمَل ضمير الشأن أو القصة في مقام الاسم الظاهر في الأمر الذي يراد فيه التعظيم والتفخيم، أو التهويل، أو الاستهجان، أو نحو ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (الإخلاص: ١)، وقوله: ﴿ إنه لا يفلح الكافرون ﴾ (المؤمنون: ١١٧)، وقوله: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾(الحج: ٤٦). "المفتاح" (١٩٧-١٩٨)، "الإيضاح " (٧٢)، " علوم البلاغة " (١١٣)

[٨] في (ص)، و(ث) ليمكن.

[٩] في (ص) سقطت.

[١٠] في (ث) ما يراد.

ويُعكس فيوضعُ الظاهرُ موضعَ الغائبِ؛ لزيادة تمكينه، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[1][الإخلاص:٢]، أو المتكلِّمِ[2]؛ لتربية المهابة[3]، أو تقوية الداعي إلى الامتثال، نحو: ﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[4][آل عمران: ١٥٩]، أو الاستعطاف، نحو:

إلهي عَبْدُكَ[5]العَاصِي أتَاكا[6] . . . .

(١) أي: جعل المسند إليه متمكنا عند السامع؛ لأن في الإظهار من التفخيم والتعظيم ما ليس في الضمير، والمقام الذي يقتضي التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه. "المفتاح" (١٩٨)، "الإيضاح " (٧٢)

(٢)في (ص) أو لمتكلم.

(٣) نحو قول الخلفاء: (أمير المؤمنين يأمرك بكذا). "المفتاح" (١٩٨)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٧٣)

(٤) لم يقل: (عليه)؛ لما في لفظ (الله) من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها. "المفتاح" (١٩٨)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٩٧/٢)

(٥) قال: (عبدك العاصي)، ولم يقل: (أنا)؛ لما في لفظ (عبدك العاصي) من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة. "المفتاح" (١٩٨)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٧٤)

(٦)لا يعلم قائله، وتمامه:

. . . . مقـرا بالـذنوب وقـد دعاكـا

فـإن تغفـر فأنـت لـذاك أهـل وإن تطـرد فمـن يـرحم سـواكا

والطرد: الإبعاد، والشاهد فيه: وضع المظهر، وهو: (عبدك) موضع المضمر، وهو (أنا)؛ للاستعطاف، وهو: طلب العطف والرحمة. انظر: " معاهد التنصيص"(٦١/١)

والإشارةُ[1]: لتعيُّنه طريقاً، أو كمالِ التَّمييز[2]، أو بيانِ القربِ، أو البعد، أو[3] التوسط[4]، وقد يُشار إلى الغائب؛ لادِّعاءِ ظهوره كالمحسوس، أو إيهامِ بلادة السَّامعِ أو فطانته[5]، أو كمالِ العنايةِ بتمييزه؛ لاختصاصه بحكمٍ بديعٍ[6]، ويُشَار بذلك إلى الغائب؛ لتنزيل غيبته[7] منزلة البعد حسَّاً، وقد يُعتَبرُ البعدُ في الرتبة تعظيماً، نحو: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة:١-٢]، والقربُ فيها تحقيراً، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[8][الفرقان: ٤١].

---

[1] في (ص) أو الإشارة.

[2] وذلك بإحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة حسَّاً.

[3] في (ص) إلى.

[4] أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة، كقولك: (هذا زيد، وذلك عمرو، وذاك بشر). "المفتاح" (١٨٣)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٤٥)

[5] أي: بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس، أو كمال فطانته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس. "المفتاح" (١٨٣)، "مختصر المعاني " (٧٦)، "الإيضاح " (٤٥)

[6] نحو:

كـم عاقـل عاقـل أعيـت مذاهبـه وجاهـل جاهـل تلقـاه مرزوقـا

هـذا الـذي تـرك الأوهـام حـائرة وصـير العـالم النحريـر زنـديقا

فقوله: (هذا) إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروما، والجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار، فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية بتمييزه؛ ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب، وهو جعلَ الأوهامَ حائرةً والعالمَ النِّحريرَ زنديقاً، فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة. "المفتاح" (١٩٧)، "مختصر المعاني " (٧٥-٧٦)، "الإيضاح " (٧٣)

[7] في (ث) غيبة.

[8] انظر: "المفتاح" (١٨٤)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٤٦)

والموصولُ[1]**:** لعدمِ العلمِ بما يخصُّه سوى الصِّلة[2]، أو للإخفاءِ، أو استهجانِ التَّصريحِ بالاسم[3]، أو التشويقِ إلى ما يرد[4]، نحو:

والّـذي حَـارَتِ البريــةُ فِيــه حَيَوانٌ مُسْتَحدَثٌ من جَمَـادِ[5]

أو زيادةِ التقرير، نحو: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾[6][يوسف: ٢٣]، أو التَّفخيمِ، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾[7][طه: ٧٨]

أو التَّحقير، نحو: ((منْ لم يدرِ حقيقةَ الحالِ قالَ ما قالَ))[8]، أو التنبيه على الخطأ، نحو:

إنَّ الّـــذينَ تَـــرونَهم إخـــوانكمْ يَشفي [غليلَ][9] صُدُورِهم أن تُصرعوا[10]

---

[1] أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسما موصولا. "المفتاح" (١٨١-١٨٣)، "مختصر المعاني " (٧٧)، "الإيضاح " (٤٢)، "دلائل الإعجاز" (١٩٩-٢٠٢)

[2] كقولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالم).

[3] مثل: (الذي يخرج من أحد السبيلين ناقض الوضوء).

[4] في (ص) ما يراد.

[5] البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي، من أهل معرة النعمان، العالم المشهور، من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا أولها:

غيــر مجــد فــي ملتــي واعتقــادي نــوح بـــاك ولا تـــرنم شـــادي

والشاهد فيه: تقديم المسند إليه على المسند؛ لتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقا إليه. "معاهد التنصيص" (٤٨/١)، "المفتاح" (١٨٣)

[6] فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وعفافه، والمذكورُ أدلُّ عليه من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأنَّه إذا كان في بيتها، وتمكَّنَ من نيلِ المرادِ منها، ولم يفعل كان غايةً في النَّزاهة. "المفتاح" (١٨١)، "مختصر المعاني " (٥١)، "الإيضاح " (٤٢-٤٣)

[7] فإن في هذا الإيهام من التفخيم والتعظيم والتهويل ما لا يخفى. "مختصر المعاني " (٥١)، "الإيضاح " (٤٣)

[8] في (ص): (ما لم يدر حقيقة إلى الحال قال ما قال)، وفي (ث): (من لم يرد. . .).

[9] في (ص) سقطت.

[10] البيت لعبدة بن الطبيب، يزيد بن عمرو، وينتهي نسبه لتميم، وهو مخضرم أدرك الإسلام فأسلم، وكان في جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا معه الفرس بالمدائن، وهذا بيت من قصيدة من الكامل يعظ فيها بنيه ويوصيهم بما هو المرضي شرعا، والشاهد فيه: تنبيه المخاطب على الخطأ في ظنه؛ إذ في قوله: (إنَّ الذين) من التنبيه على الخطأ ما ليس في قولك: (إن القوم الفلانيين). "معاهد التنصيص" (٣٦/١)، "المفتاح" (١٨٢)، "مختصر المعاني " (٥١)، "الإيضاح " (٤٣)

أو تحقيقِ الحكمِ، نحو:

إنَّ الّتِــي ضَــرَبتْ بَيْتــاً مُهــاجِرَةً بكُوفةِ الجُنْدِ [غَالَتْ][1] وُدَّها غُولُ[2]

أو تعظيمِ المحكوم به، نحو:

إن الّـذي سـمكَ السـماء بنـىَ لنَـا بيتــاً دعائمــهُ أعــزٌّ وأطــولُ[3]

أو تعليلِهِ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾[4] [الكهف: ١٠٧]، وقد يُجعَل هذا[5] ذريعة إلى تعظيم المتكلم أو السامع أو المذكور بينهما أو غيرهم، أو إهانةً لهم، أو تسليةً[6]، أو غير ذلك.

---

(١) في (ص) سقطت.

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب أيضاً، وهذا البيت من قصيدة مطلعها

هل حبلُ خولـةَ بعد الهجرِ موصـولُ أمْ أنــتَ عنهــا بعيــدُ الــدّارِ مشــغولُ

والشاهد: أن في ضرب البيت بكوفة، والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر. "معاهد التنصيص" (٣٦/١)، "المفتاح" (١٨٢)، "مختصر المعاني " (٥٢)، "الإيضاح " (٤٤)

(٣) البيت للفرزدق، وهو أول قصيدة طويلة تزيد على مائة بيت، وبعده:

بيتــاً بنــاهُ لنــا المليـكُ ومــا بنــى ملــكُ السَّــماءِ فإنَّــهُ لا يُنقَــلُ

سمَكَ الشيءَ سمكا: إذا رفعه، ومعنى البيت ظاهر، والشاهد فيه: جعل الإيماء إلى وجه الخبر وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه. "معاهد التنصيص"(٣٧/١)، "مفتاح العلوم" (١٨٢)، "مختصر المعاني " (٥٢)، "الإيضاح " (٤٤)

(٤) فإن الإيمان والعمل الصالح سبب للجنات ورفع الدرجات، وهذا نظير ما قاله الأصوليون من أن ترتيب الحكم على المشتق يدل على علية مأخذ الاشتقاق. "الإيضاح " (٤٣)، "عجالة البيان" (٢٦١)

(٥) أي: تأتي بالموصول والصلة؛ للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك. "الإيضاح " (٤٣-٤٤)

(٦) في (ث) سلبه.

واللَّامُ(١): للإشارةِ إلى الحقيقةِ، نحو: (الرَّجل خيرٌ من المرأةِ)، ويسمَّى: الجنس(٢)، أو إلى حصة معهودةٍ منها(٣) خارجاً(٤)، نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا- فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزَّمل١٥- ١٦] أو ذهناً(٥)، نحو: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[النساء: ٥٩]، ويسمَّى: العهدَ، أو إلى كلِّ الأفراد مطلقاً أو مقيَّدا، نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ﴾[الأنعام: ٧٣]، (وجمعَ الأميرُ الصَّاغةَ)، ويُسمَّى استغراقاً حقيقياً أو عرفياً(٦).

---

(١) أي: تعريف المسند إليه باللام، وقيل المعرف هو (أل) وقد سبق بيانه في موضعه من الكتاب. "الإيضاح " (٤٧)

(٢) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة في الخارج؛ بل مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد، ومن ذلك: (اللام) الداخلة على المعرفات، نحو: (الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد)؛ لأن التعريف للماهية، و(اللام) الداخلة على القضية الطبيعية نحو: (الحيوان: جنس). "المفتاح" (١٨٤-١٨٥)، "الإيضاح " (٤٧-٤٨)، "البلاغة العربية" (٤٣٧/١)

(٣)في (ص) بينهما.

(٤) لام العهد الخارجي: هي التي يراد بمدخولها معين في الخارج فردا أو أكثر، ومدخولها: إما أن يتقدم ذكره صريحا أو كناية، وإما أن يتقدم العلم به سواء كان حاضرا أو غير حاضر، فالذكر الصريح، مثل: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول﴾(المزمل: ١٥)، والكنائي مثل: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾(آل عمران: ٣٦)؛ فإن (الذَّكَرَ) لم يتقدم ذكره صريحا بل كناية في قوله تعالى: ﴿نذرت لك ما في بطني محررا﴾(آل عمران: ٣٥)؛ فإن (ما) محتمل للذكر والأنثى، ولكن بانضمام قيد التحرير إليه صار مرادا به الذكر، ومثال التقدم العلمي وهو مشاهد حاضر: (أغلق الباب) لداخل عليك، والعلمي الغير المشاهد: ﴿إذ هما في الغار. . ﴾(التوبة: ٤٠)؛ فالمعرف بلام العهد الخارجي نظير ضمير الغائب في وجوب تقدم مدخولها، وهو أيضا نظير علم الشخص في الدلالة على فرد معين في الخارج، والفرق بينهما، أي: علم الشخص والمعرف باللام هذه: أن التعيين في علم الشخص مستفاد من اللفظ، وفيه من اللام. "المفتاح" (٢١٤-٢١٥)، "الإيضاح " (٤٧)، "البلاغة العربية" (٤٣٩/١-٤٤٣)

(٥) لام العهد الذهني: هي التي يراد بمدخولها الحقيقية، لا من حيث هي؛ بل باعتبار تحققها في فرد مبهم غير معين لا في الذهن ولا في الخارج، نحو: (أطعم المسكين صدقة الفطر)؛ فإنه ليس المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي؛ لأن الحقيقة لا تطعم، ولا فردا معينا؛ لأن الغرض أنه لا عهد ولا تعين له في الخارج ولا في الذهن، كما أنه ليس المراد الحقيقة باعتبارها في جميع الأفراد لاستحالته، بل المراد بعض من الأفراد غير معين، فلفظ أطعم قرينة على إرادة الفرد المبهم. "الإيضاح " (٢٨/٢-٢٩)

(٦) الاستغراق قسمان: حقيقي وعرفي، فالحقيقي: أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع، نحو: ﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾(الإنفطار: ١٣، والمطففين: ٢٢)، والعرفي: أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف، نحو: (جمع الأمير الصاغة). "المفتاح" (٢١٦)، "الإيضاح " (٤٨)

وقد يُعرَّفُ الخبرُ بلام الجنس[١] للتَّخصيصِ حقيقةً[٢]، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ﴾[يونس: ١٠٧] [أوعكسُهُ، نحو: ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[٣][البقرة: ١٩٧]][٤] أو ادَّعاء للتَّنبيه على الكمال، نحو: (زيدٌ الشُّجاعُ)[٥].

---

(١) التعريف بلام العهد لا يفيد القصر؛ لأنه إنما يتصور في ما يكون فيه عموم كالجنس، فيحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه فلا حصر، ولكن هذا في قصر الأفراد، أما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا. "الإيضاح " (١٠١)، "دلائل الإعجاز" (١٧٩-١٨٤)

(٢) أي: قصرا حقيقيا، أي: لا أحد يغفر إلا هو سبحانه. "المفتاح" (٢١٦-٢١٧)، "الإيضاح " (١٤٩/٢)

(٣) فيفيد قصر اسم (إنَّ) على جنس خبرها تحقيقا.

(٤) في (ث): أو عكسه، وسقط الباقي، وهي في (ش) ضمن الشرح.

(٥) لكمال معناه في المحكوم عليه، أي: الكامل في الشجاعة، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره. "الإيضاح " (١٠١)

والإضافة[1]**:** لتعيُّنها[2] أو تعذُّر التعدادِ، أو تعسُّره[3]، أو إملالِه، أو لتعظيمٍ، أو إهانةٍ للمضاف، أو المضاف إليه، أو غيرهما[4]، أو مجازٍ لطيفٍ، وتسمَّى[5]: الإضافة لأدنى ملابسة[6]، نحو: (كوكب الخرقاء)[7].

---

[1] أي: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف. "المفتاح" (١٨٦)، "الإيضاح " (٥٠)

[2] ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق غيرها. "المفتاح" (١٨٦)، "الإيضاح " (٥٠)

[3] المتعذر، مثل: (اجتمع أهل الحق على كذا)، والمرجوح أو المتعسر، مثل: (أهل البلد في رفاهية). "المفتاح" (١٨٦)، "الإيضاح " (٥٠)

[4] كقولك: (عبدي حضر) فتعظِّم شأنكَ، أو لشأن المضاف كقولك: (عبد الخليفة ركب) فتعظم شأن العبد، أو لشأن غيرهما، كقولك: (عبد السلطان عند فلان) فتعظم شأن فلان، أو تحقيراً، نحو: (ولد الحجَّام حضر). "المفتاح" (١٨٧)، "الإيضاح " (٥٠)

[5]في (ص) ويسمى.

[6] أي: أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة؛ لكنها واضحة مفهومة، وذلك كأن تقول لرجل كنت قد اجتمعت به بالأمس في مكان: (انتظرني مكانك أمس)، فأضفت المكان إليه لأقل سبب، وهو اتفاق وجوده فيه، وليس المكان ملكا له ولا خاصا به، وتجدر الإشارة أنَّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، وهي جائزة في السعة والضرورة، أي: في النثر، والشعر، وملحقاته. . . " شرح الرضي على لكافية" (٢٠٧/٢)، "النحو الوافي" (٢١/٣)

[7]وهو قطعة من بيت، وهو:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

على أن الشيء قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة، فقد أضاف سهيلا إلى المرأة التي لا تحسن تدبير أمرها، فتكسل عن إعداد غزلها الذي تحتاجه في الشتاء إلى أن يطلع سهيل، وينذر بقرب الشتاء فتسرع بتوزيع ما عندها من صوف على قرائبها حتى تفرغ منه قبل حلول الشتاء. انظر: " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" ( ) ويقول ابن سيدة في "المخصص" أنشدناه أبو بكر محمد بن السري عن أبي العباس أحمد ابن يحيى. انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، ط١، ١٩٩٦، **"المخصص"**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت (٩٧٨)، "المفتاح" (١٨٧)،

التنكيرُ[١]**:** للإفراد شخصا[٢]، أو نوعا[٣]، نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّة مِّن مَّآء﴾[٤][النور: ٤٥]، أو لأنَّهُ لا يُعرفُ منه إلا ذلك القدرُ ولو ادَّعاءً[٥]، أو للإخفاءِ[٦]، أو التَّكثيرِ، أو التَّقليلِ، أو التَّعظيمِ[٧]، أو التَّحقيرِ، نحو:

لــــه حاجـــبٌ [عَـــنْ كـــل أمـــرٍ يَشـــينهُ ... وَليسَ لـهُ عَنْ طالـبِ العُرفِ حاجبُ[٨]][٩]

[١] أي: الإتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا. "الإيضاح " (٥٠)

[٢] كقوله تعالى: ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى. . . ﴾(القصص: ٢٠)، أي: فرد من أشخاص الرجال. "الإيضاح " (٥٠)

[٣] كقوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾(البقرة: ٧)، أي: نوع من الأغطيه غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله. "الإيضاح " (٥٠)

[٤] هذا المثال يحتمل الإفراد والنوعية، أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه. "الإيضاح "(٥١)

[٥] فمن قال لأبيه مثلا: (جاءنا رجل وسأل عنك)، فقد أفاده أن سائلا ما سأل عنه، وأن هذا السائل هو من صنف الرجال، لا من صنف النساء. "البلاغة العربية " (٤٠٠/١)

[٦] كقوله تعالى: ﴿هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون﴾(القصص: ١٢)، فقد جاءت بلفظ (بيت) نكرة، وقالت: (أهل بيت)، ولم تقل: مرضعة؛ لتلاحظ مدى استجابتهم للعرض، ولتبعد الشبهة عن أن تكون أمه في هذا البيت؛ خوفا على أخيها وأمها. "البلاغة العربية " (٤٠١/١)

[٧] وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا، كقوله تعالى: ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك﴾ (فاطر: ٤)، أي: رسل ذوو عدد كثير، وآيات عظام. وأعمار طويلة، ونحو ذلك، والسكاكيُّ: لم يفرق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل. "الإيضاح " (٥٢)

[٨] في (ص) سقطت، وفي (ث) زيادة [ويصلح مثالا للأربعة]، وهي في (ش) ضمن الشرح.

[٩] البيت لابن أبي السمط، من أبيات، منها:

فتـى لا يبـالي المـدلجون بنـوره ... إلـــى بابـــه أن لا تضـــيء الكواكـــب

والحاجب: المانع، والشَّيْنُ: العيب، والعرفُ: المعروف: الإحسان، والشاهد فيه: تنكير الحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتحقير، أي: ليس له حاجب حقير، فكيف بالعظيم؟ "معاهد التنصيص"(٤٥/١)، وقيل: هو لأبي الطمحان مولى ابن أبي السمط. انظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران، **"ديوان المعاني"**، دار الجيل – بيروت (٢٣/١)

التقييد

التَّقييدُ: لتربيةِ الفائدة[(١)].

فبالنَّعتِ[(٢)]: للتمييز أو التفسير، نحو: (الجسمُ الطَّويلُ العريضُ العميقُ)[(٣)]، و﴿هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ- ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة٢-٣] يحتملهما[(٤)]، أو التأكيد، نحو: ﴿عَشَرَة كَامِلَة﴾[البقرة: ١٩٦] و(أمسِ الدَّابرِ)، أو المدحِ، أو الذمِّ، أو التَّرحُّمِ[(٥)].

وبالتأكيدِ: لمجرَّدِ التَّقرير[(٦)]، أو مع دفعِ توهُّم[(٧)] التجوُّز أو السَّهوِ[(٨)].

وبالبيانِ[(٩)]**:** للإيضاحِ[(١٠)]، أو المدحِ، نحو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾[(١١)][المائدة: ٩٧]

---

(١) إذ الحكم كلما زاد قيده زاد خصوصية وزادت فائدته. "عجالة البيان" (٢٦٥)

(٢) سبق تعريف هذه القيود في موضعها من باب النحو. وانظر التقييد بالتوابع في: "المفتاح" (١٨٧-١٩٠)، "الإيضاح" (٥٣-٥٧)، "البلاغة العربية" (٤٦١/١-٤٦٩)

(٣) هذا مثال للتمييز، فإن مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم، ويقع تعريفا له، وهي بحسب المعنى صفة واحدة. "المفتاح" (١٨٧)، "الإيضاح " (٥٣)

(٤) يحتمل التمييز والتفسير، فإنه إن أريد بالمتقي: من يفعل الواجبات بأسرها، ويجتنب المنكرات عن آخرها كان (الذين يؤمنون) تفسيرا لـ(المتقين)، وإن أريد: المجتنب عن المعاصي كان ذلك مميزا لهم. "عجالة البيان" (٢٦٥)

(٥) فالمدح، نحو قوله تعالى: ﴿هو الله الخالق البارئ المصور﴾(الحشر: ٢٤)، والذم، نحو قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ (النحل: ٩). "الإيضاح " (٥٤)، "البلاغة العربية " (٤٦٣/١)

(٦)أي: جعله ثابتا محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره، نحو: (جاءني زيد زيد)؛ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه. "المفتاح" (١٨٩)، "الإيضاح " (٥٥)

(٧)في (ث) أو مع وفع يوهم.

(٨) المراد بالتجوز: التكلم بالمجاز -والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من العقلي واللغوي- نحو: (زارني الأمير الأمير أو نفسه أو عينه)؛ لئلا يتوهم أن إسناد الزيارة إلى الأمير مجاز، وأن الزائر رسوله مثلا، والمراد بدفع التوهم: دفع توهم السهو، قيل: توهم التجوز خاص بالتأكيد المعنوي، ودفع السهو خاص بالتأكيد اللفظي، ورجح عبد الحكيم والسعد: أن المعنوي يجيء لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو، والصحيح أيضاً أن التوكيد اللفظي قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوي وبهذا يشعر كلام الخطيب. "المفتاح" (١٨٩)، "الإيضاح " (٥٦)، "مختصر المعاني" (٦٠)

(٩) أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان. "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)

(١٠) الإيضاح: رفع الاحتمال. "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)، "مختصر المعاني" (٦٠)

(١١) فـ(البيت الحرام) عطف بيان لـ(الكعبة) جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك. "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)، "البلاغة العربية " (٤٦٤/١)

وبالبدلِ: لزيادة التَّقرير؛ لأنَّه كتفسير بعد إبهام[١]، وقد يُبدَل لإيهام أن الأوَّلَ غلطٌ لنكتة، كالمبالغة في: (وجهُكَ بدرٌ شمسٌ). [٢]

وبالعطفِ: لتفصيلٍ باختصارٍ مطلقاً، نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ)[٣]، أو[٤]مع تعقيبٍ، أو تراخٍ، أو تدريج، نحو: (جاءَ زيدٌ فعمروٌ[٥] ثم بكرٌ)، و(قدمَ الحاجُّ حتى المشاةُ)[٦]، [أو] للشكِّ[٧]، أو التَّشكيكِ[٨]، أو التجاهلِ، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[سبأ: ٢٤]، أو التخييرِ، أو الإباحةِ[٩] في نحو: (اضرب زيداً أو[١٠] عمراً)، أو لردِّ قَالِب الحكم[١١]، نحو: (جاءني زيد لا عمرو)[١٢]

---

[١] نحو قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة: ٦-٧). "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)، "البلاغة العربية " (٤٦٧/١)

[٢] ولم يتعرض القزويني لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام، ولكن يمكن القول: إن المصنف هنا لم يأت به لبيان أن الأول خطأ؛ بل لإيهام ذلك لنكتة بلاغية كما يتضح من المثال. "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)، "البلاغة العربية " (٤٦٨/١)، "مختصر المعاني" (٦١)

[٣] فإن الواو لمطلق الجمع، وقد سبق تفصيل القول فيها. "دلائل الإعجاز" (٢٢٤)، "المفتاح" (١٩٠)، "الإيضاح " (٥٦)، "البلاغة العربية " (٤٦٩/١)، "مختصر المعاني" (٦١)

[٤] في (ث) ومع.

[٥] في (ص) وعمرو، والصحيح ما أثبته.

[٦] فـ (الفاء): تدل على التعقيب من غير تراخ، و(ثم): على الترتيب والتراخي، و(حتى): على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس. "المفتاح" (١٩٠-١٩١)، "الإيضاح " (٥٦-٥٧)، "البلاغة العربية " (٤٦٩/١-٤٧٠)، "مختصر المعاني" (٦١-٦٣)

[٧] في (ص) أو للشك.

[٨] نحو: (جاءني زيد أو عمرو)، أو (إما زيد وإما عمرو)

[٩] والفرق بين الإباحة والتخيير واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما أو بها جميعا. "الإيضاح " (٥٧)

[١٠] في (ص) وعمروا، وهو خطأ إملائي.

[١١] أي: من يعتقد قلب الحكم.

[١٢] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد؛ فيكون قصر قلب، أو أنهما جاءاك جميعا؛ فيكون قصر أفراد، وخالف الشيخ عبد القاهر في "الدلائل" السكاكيَّ، فذكر أنَّ العطف بـ (لا)، إنما يستعمل في قصر القلب فقط. "المفتاح" (١٩١)، "الإيضاح " (٥٧)، "مختصر المعاني" (٦٢)

أو مُعَمِّمِهِ[١]، نحو: (ما[٢] جاء[٣] زيد لكن عمرو)[٤]، أو للإضرابِ[٥]، نحو: (جاءَ زيدٌ بل عمروٌ)، و(ما جاءَ زيدٌ بل عمروٌ)، وقد يجيء الفاءُ للتَّعقيب في الذكر مع ترتُّبِ ذكر الثاني على ذكر الأوَّل، كما في تفصيل الإجمالِ[٦]، أو بدونه، نحو: (بالله فالله[٧])[٨]، و(ثمَّ) للتراخي كذلك[٩]، نحو:

إنّ مـن سـادَ ثُـمَّ سـادَ أبـوهُ[١٠] . . . .

---

[١] أي: معمم نفي المجيء عن عمرو كما انتفى عن زيد كما سيتضح في المثال.

[٢] في (ص) جاء زيد لكن عمرو.

[٣] في (ث) جاءني.

[٤] فالمراد: رفع توهم انتفاء الحكم عن (عمرو) لملابسة بينه وبين (زيد)، فيكون لقصر الإفراد، وأما كونه لقصر القلب فمما تفرد به السكاكي ومن تبعه. "المفتاح" (١٩١)، "الإيضاح " (٥٧)، "مختصر المعاني" (٦٢-٦٣)، "عجالة البيان" (٢٦٧)

[٥] وهو: صرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، ومعنى الإضراب عن المتبوع عند الجمهور: أن يجعل في حكم المسكوت عنه، لا أن ينفي عنه الحكم قطعا كما ذهب إليه ابن الحاجب. "الإيضاح " (٥٧)، "مختصر المعاني" (٦٢)

[٦] قد تكون الفاء للتعقيب الذِّكْري، ومنه عطف المفصل على المجمل، نحو قوله تعالى: ﴿ونادى نوح ربه فقال﴾(هود: ٤٥). "الإيضاح " (٥٦-٥٧)، "مختصر المعاني" (٦٢)

[٧] في (ص) والله.

[٨] هذا عند تكرر الأول بلفظه، ومنه: ﴿أولىٰ لك فأولىٰ﴾(القيامة: ٣٤) "عجالة البيان" (٢٦٩)

[٩] يعني: أنها تجيء للتراخي في الذكر مع ترتيب ذكر الثاني على ذكر الأول كما في البيت، أو بدونه كما في الآية. "عجالة البيان" (٢٦٩)

[١٠] والشطر الثاني

. . . . ثـم قـد سـاد قبـل ذلـك جـده

وهذا البيت من شعر مولد لا يوثق به، وأوله مغير اشتهر به، وهو أول أبيات سبعة لأبي نواس الحسن بن هانئ، مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر، وهي:

قـل لمـن سـاد ثـم سـاد أبـوه   قبلـه ثـم قبـل ذلـك جـده

وأبـو جـده فسـاد إلـى أن   يتلاقـى نـزاره ومعـده

انظر: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله الحموي، ط١، ١٩٨٧ "**خزانة الأدب وغاية الأرب**"، دار ومكتبة هلال – بيروت ( )

و﴿ثُمَّ مَآ أَدۡرَاكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[الانفطار: ١٨]، ولاستبعادِ[١]مضمونِ جملةٍ، نحو: ﴿ ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ ﴾[٢] [المؤمنون: ١٤]، تنْزيلاً للتَّرتيب في ذلك منزلَتَه في الوجودِ[٣].

وبالفصلِ[٤]: للتَّخصيصِ، نحو: [﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ﴾[التوبة: ١٠٤][٥]، أو تأكيدِهِ، نحو: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾[٦][البقرة: ٣٧] و][٧]، (إنَّ الكرمَ هو التَّقوى)[٨].

---

[١](ث) ومضمون.

[٢] لبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية عن الأطوار المتقدمة. "عجالة البيان" (٢٦٩)

[٣] قيد لجميع ما ذكر بعد قوله: (وقد يجيء)، أي: تنزيلا للترتيب في الذكر منزلة الترتيب في الوجود، وهو الترتيب بحسب الزمان، فاستعمالهما في ذلك بطريق المجاز. "عجالة البيان" (٢٦٩)

[٤] أي: التقييد بضمير الفصل.

[٥] التخصيص؛ بقصر المسند على المسند إليه. "المفتاح" (١٩١)، "الإيضاح " (٥٧)، "مختصر المعاني" (٦٢)، " البلاغة العربية " (٤٧٠/١-٤٧١)

[٦] تأكيد التخصيص؛ إذا كان في الجملة مخصص آخر، فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكدا له. " البلاغة العربية " (٤٧١/١)

[٧]في (ص) سقطت.

[٨]عن يحيى بن أبي كثير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الكرم التقوى، والشرف التواضع، واليقين الغنى" أخرجه: ابن أبي الدنيا في اليقين، عن يحيى بن أبي كثير مرسلا. وانظر: " الضعيفة" (٤١٥٨) من موقع الدرر السنية

القصر

القصرُ[١]**: لموصوفٍ على صفةٍ**[٢][٣]**، و**[٤] **عكسِهِ**[٥]**، حقيقةً**[٦]**، أو ادِّعاءً؛ لعدمِ الاعتدادِ بغير المذكور**[٧]**، ويكونُ إضافياً**[٨]**، نحو: (ما زيدٌ إلا كاتباً)**

---

[١]القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء؛ صفة أو موصوف بشيء؛ موصوف أو صفة بطريق مخصوص؛ (ما وإلا)، وما شابه ذلك، مثل: (إنما، والعطف، والتقديم، وتوسط ضمير الفصل، وتعريف المسند، أو المسند إليه بلام الجنس)، والباء داخلة على المقصور عليه على الأرجح، كتخصيص محمد بالشعر في قولك: (ما محمد إلا شا عر)، وتخصيص الشعر بمحمد في قولك: (ما شاعر إلا محمد)، أو قل: قصر محمد على الشعر في الأول. وقصر الشعر على محمد في المثال الثاني، ومعنى التخصيص: ثبوت الشيء الثاني دون غيره للشيء الأول. "المفتاح" (٢٨٨)، "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)، "دلائل الإعجاز" (٣٢٨-٣٥٨)، "المفتاح"(١٢٥)، **"شروح التلخيص"** مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وفي الهامش كتاب الإيضاح، وحاشية الدسوقي على شرح السعد (٢٦٦/٢).

[٢]المراد: الصفة المعنوية لا النعت. "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)

[٣]قصر الموصوف على الصفة: هو ما لم يتجاوز الموصوف فيه تلك الصفة إلى غيرها من جميع الصفات في الحقيقي، أو صفة معينة في الإضافي، مع جواز ثبوت تلك الصفة لغير الموصوف، كقولك: (ما زيد إلا كاتب)، إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام؛ لأنه ما من متصور إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر. "المفتاح" (٢٨٨)، "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)

[٤]في (ث) أو.

[٥]قصر الصفة على الموصوف: هو ما لم يتجاوز فيه الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، أي: كل موصوف في الحقيقي، أو بعض معين في الإضافي، مع جواز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى، كقولنا: (ما في الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد. "المفتاح" (٢٨٨)، "الإيضاح " (١٢٢-١٢٣)، "مختصر المعاني " (١١٦)

[٦]القصر الحقيقي: ما كان تخصيص الشيء بالشيء فيه بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بمعنى عدم مجاوزة الأول والثاني إلى غيره أصلا. "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)

[٧]القصر الإدعائي: ما كان القصر الحقيقي فيه مبنيا على الادعاء والمبالغة بتنزيلِ غير المذكور منزلة العدم، وقصر الشيء على المذكور وحده. "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)، "البلاغة العربية " (٥٢٤/١)

[٨]القصر الإضافيُّ: ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر بمعنى عدم مجاوزة الأول الثاني إلى شيء آخر معين، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غيره. "الإيضاح " (١٢٢)، "مختصر المعاني " (١١٥)

وهو قصرُ إفرادٍ[١] ردّاً لمن يعتقدُ الشَّركة، وتعيينٍ[٢] ردّاً للمُتردِّد[٣]، وقلبٍ[٤] ردّاً لمن يعتقدُ العكسَ[٥].

وله طرقٌ: العطفُ بـ(لا، ولكن)[٦]، و(الاستثناءُ بعد النفْي)[٧]، و(إنَّما)[٨]، و(التَّقديم)[٩]، وهذا ذوقيٌّ[١٠]، والثَّلاثةُ وضعيَّةٌ[١١]، وإذا كثُر المنفيُّ، قيل: (لا غير)، و(ليس غير)، و(ليس إلا)، نحو: (زيدٌ يعلمُ النحو لا غير)[١٢]

---

(١)وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر. "الإيضاح " (١٢٣)، "مختصر المعاني " (١١٧-١١٨)

(٢)أو من تساوى الأمران عنده، أي: اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف على الصفة، واتصافه بها واتصاف غيره بها في قصر الصفة على الموصوف. "الإيضاح " (١٢٣)، "مختصر المعاني " (١١٧-١١٨)

(٣)في (ث) رو المتردد، وهي خطأ بين.

(٤)وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر. "الإيضاح " (١٢٣)، "مختصر المعاني " (١١٧-١١٨)

(٥)قصر الإفراد والقلب والتعيين خاصة بالقصر الإضافي، ولا تجري في الحقيقي، وهو ما يفهم من كلام المصنف، وهو ما نص عليه السعد، ونقل الخفاجي في حاشيته على الإيضاح أن العصام في "الأطول" يرى أن هذه الأقسام الثلاثة يمكن أن تكون في قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا، ومثَّل له بنحو: (إنما النجيب من أولاد علي سعيد) وقال: إن رأي العصام ضعيف لا يعتد به. "الإيضاح " (١٢٢-١٢٣)، "مختصر المعاني " (١١٦-١١٨)، "البلاغة العربية" (٥٢٩/١)

(٦)وهذا طريق القصر بالعطف، نحو: (زيد شاعر لا كاتب)، أو (ما زيد كاتبا بل شاعر). "المفتاح" (٢٨٨-٢٨٩)، "الإيضاح " (١٢٤)، "مختصر المعاني " (١١٩)

(٧)ويسمى: طريق النفي والاستثناء، نحو: (ما زيد إلا شاعر). "المفتاح" (٢٨٩)، "الإيضاح " (١٢٤-١٢٥)، "مختصر المعاني " (١٢٠)

(٨)كما في قوله تعالى: ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم﴾(البقرة: ١٧٣). "المفتاح" (٢٩١)، "الإيضاح " (١٢٥)، "مختصر المعاني " (١٢٠)

(٩)أي: تقديم ما حقه التأخير، وهذا احتراز عما وجب تقديمه لصدارته، كـ(أين ومتى)، وهناك طرق أخرى للقصر، كتعريف الطرفين، مثل: (محمد الفائز)، والمعرف بلام الجنس هو المقصور مطلقا تقدم أو تأخر، وضمير الفصل. "المفتاح" (٢٩٢)، "الإيضاح " (١٢٦)، "مختصر المعاني " (١٢٢)

(١٠)أي: التقديم. "الإيضاح " (١٢٦)، "مختصر المعاني " (١٢٢)

(١١)المقصور عليه في التقديم هو المقدم دائما، وفي (إنما) هو المؤخر، وفي (ما وإلا) هو ما بعد إلا. "دلائل الإعجاز" (٣٣٨-٣٣٩)

(١٢)لأن الأصل في العطف أن يدل على المثبت والمنفي جميعا بالنص، فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصار، كما إذا قيل: (زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافي)، (وزيد يعلم النحو، وعمرو وبكر وخالد)، فتقول فيهما: (زيد يعلم النحو لا غير)، ونحوه كما ذكر المصنف. "الإيضاح " (١٢٦-١٢٧) "مختصر المعاني " (١٢٢)

فالعطفُ لا يجتمع مع الاستثناء[1]، [2] ويجوزُ مع الأخيرين[3]؛ لعدمِ صريحِ النَّفي إلا إذا ظهرَ الخصوصُ في (إنَّما)، فلا يحسن: ((إنَّما يَعجَلُ مَنْ يخشى الفوتَ [لا][4] من يأمَنُهُ)) [5]، ويُقدَّم المقصورُ في الاستثناءِ؛ لتقدُّم المستثنى منه ولو تقديراً[6][7]، و يؤخَّرُ في (إنَّما)، فلا تفيد[8] القصرَ إلا في الجزءِ الأخيرِ[9].

---

[1]في (ث) فالعطف لا يجامع الاستثناء، وفي (ش) لا يجمع مع الاستثناء.

[2]أي: لا يجتمع طريق العطف بـ (لا) مع طريق القصر بـ (ما وإلا) في كلام واحد، فلا يصح أن تقول: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، وقد يقع مثل ذلك في كلام غير البلغاء. "دلائل الإعجاز" (٣٤٧-٣٤٨)، "المفتاح" (٢٩٣)، " الإيضاح" (١٢٧)

[3]في (ص) الآخرين.

[4]في (ص) سقطت.

[5]والسبب في ذلك هو أن (لا) العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي؛ لكن إذا جامعت (لا) العاطفة (إنما) جامعتها بشرط وهو أن لا يكون الوصف بعد (إنما) مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور، وقولهم: (إنما يعجل من يخشى الفوت) فمركوز في العقول أن من لم يخش الفوت لم يعجل، وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال (لا) العاطفة فلا تقل: (إنما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه) "دلائل الإعجاز" (٣٥٣)، " الإيضاح" (١٢٧)، "مفتاح العلوم" بتصرف (٢٩٣-٢٩٤)

[6]كما في الاستثناء المفرغ. "دلائل الإعجاز" (٣٤٩)، "المفتاح" (٢٩٨-٢٩٩)، "عجالة البيان" (٢٧١)

[7]المستثنى منه قيد للمقصور، فتقديمه تقيديم للمقصور، نحو: (ما جاءني أحد إلا زيد)، و(ما ضربت إلا زيدا). "دلائل الإعجاز" (٣٤٩)، "المفتاح" (٢٩٨-٢٩٩)، "عجالة البيان" (٢٧١)

[8]في (ص) فلا يفيد.

[9]نحو: (إنما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة في السوق) أي: ما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة إلا في السوق، فالواقع أخيرا هو المقصور عليه أبد. "المفتاح" (٢٩٩-٣٠٠)

والاستثناءُ يقابل[1] الإصرارَ دون (إنَّما)[2]، نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[3][إبراهيم: ١٠]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾[4] [5][النازعات: ٤٥]، وأما: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[6][فاطر: ٢٣] فلمبالغته[7] [في الدعوة][8] نُزِّلَ منزلةَ من يظنُّ نفسه مالكاً لهدايتهم، [ويصرُّ عليهم[9]]

---

(١)في (ص) مقابل.

(٢)لأن القصر للتأكيد، وحيث كان النفي صريحا كان التأكيد أقوى، فينبغي أن يكون لرد شديد الإنكار. "دلائل الإعجاز" (٣٥٤)، "عجالة البيان"(٢٧١)

(٣)لإصرارهم على دعوى الرسالة مع زعم المكذبين امتناع الرسالة في البشر. "عجالة البيان" (٢٧١)

(٤)لأنه ليس مما ينبغي الإصرار على خلافه. "دلائل الإعجاز" (٣٥٤)، "عجالة البيان" (٢٧١)

(٥)القصر هنا بـ (إنما)؛ لأنه ليس مما ينبغي الإصرار على خلافه. "دلائل الإعجاز" (٣٥٤-٣٥٧)، " الإيضاح" (١٣٠-١٣١)، "عجالة البيان " (٢٧١)

(٦)قوبل هنا بالاستثناء مع عدم الإصرار؛ للتعليل الوارد في متن الكتاب.

(٧)في (ص) و(ث) فلمبالغة.

(٨)في (ص) سقطت.

(٩)فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين على الإيمان ولا يرجع عنها، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه، فالآية قصر موصوف على صفة قصر إفراد مبني على التنزيل، تنزيل المعلوم منزلة المجهول لغرض بلاغي اقتضاه المقام" المفتاح" (٢٨)، "دلائل الإعجاز" (٢٥٧)، "عجالة البيان" (٢٧١)، "الإيضاح " (١٣٠-١٣١)

الإنشاء

الإنشاءُ[١]**:**

طلبٌ[٢]**:** كالأمرِ، والنَّهيِ، والتَّمنِّي، والاستفهامِ، والنِّداء[٣].

و[٤]**غيرُ طلبٍ:** كالتَّعجُّبِ، والمدحِ، [والذمّ][٥]، وغيرِها[٦]. [٧]

---

[١] انظر: " المفتاح" (٣٠٢)، و"الإيضاح " (١٣٥)، و"مختصر المعاني " (١٢٩)

[٢] الطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل. " المفتاح" (٣٠٢)، "الإيضاح " (١٣٥)، "مختصر المعاني" (١٢٩)

[٣] ومنهم من عد الترجي قسما سادسا، ومنهم من أخرج التمني والنداء منها، والترجي: ترقب حصول شيء محبوب أو مكروه، نحو: (لعلَّ الحبيبَ قادمٌ)، و(لعلَّ الصَّديقَ مريضٌ)، وألفاظه: (لعلَّ، وعسى، وحرى، واخلولق)، فهو عند البعض من أقسام الطلب، وقيل: ليس منها ترقب الحصول. "مختصر المعاني" (١٢٩-١٣٠)، "البلاغة العربية" (٢٥١/١-٢٥٢)

[٤] في (ص) أو.

[٥] في (ص) سقطت.

[٦] في (ص) زيادة [كالمقصور]، وهي في (ش) [كالعقود]، وجعلت ضمن الشرح فيها.

[٧] كالعقود، نحو: (بعت، واشتريت) والقسم، ولعل، ورُبَّ، وكم الخبرية، ونحو ذلك، والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب؛ لاختصاصه بمزايا زائدة على أصل المعنى بحسب المقامات. "الإيضاح " (١٣٥ -١٣٦)، "مختصر المعاني" (١٢٩)، "عجالة البيان " (٢٧١-٢٧٣)، "البلاغة العربية" (٢٢٤/١-٢٢٦)

فالأمرُ[1]**:** لطلبِ الفعل استعلاءً، فيفيدُ الوجوبَ[2]، وقد يُعدَل فيتولَّدُ بحسب القرائن ما يلائِمُ المقام من: سؤالٍ، أو دعاءٍ، أو تمنٍّ، أو استحبابٍ، أو تهديدٍ، أو تعجيزٍ، أو تسخيرٍ، أو إكرامٍ، أو إهانةٍ، أو تسويةٍ، أو إباحةٍ[3].

---

(1) الأمر: هو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء، وله صيغ أربع: فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿واصنع الفلك بأعيننا ووحينا﴾(هود: ٣٧)، والمضارع المقترن بلام الأمر، نحو: ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾(الطلاق: ٧)، واسم فعل الأمر، نحو: (حذار)، والمصدر النائب عن فعله، نحو: (صبرا). " المفتاح" (٣١٨)، "الإيضاح " (١٤٧)، "مختصر المعاني " (١٣٩)، " البلاغة العربية " (٢٢٨)

(2) صيغة الأمر تنحصر في معان كثيرة، وقد اختلفوا في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافا كثيراً، فذهب الجمهور إلى أنها حقيقة في الوجوب، وقيل: للندب، وقيل: للقدر المشترك بين الوجوب والندب، وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة موضوعة لكل منها، وقيل: هو للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الإذن. " المفتاح" (٣١٨)، "عجالة البيان " (٢٧٣)، "الإيضاح " (١٤٧)، "مختصر المعاني " (١٣٩-١٤٠)، " البلاغة العربية " (٢٣١-٢٣٢)

(3) السؤال: هو الالتماس، وهو الطلب من المساوي رتبة مع تلطف، كقولك لمن يساويك في الرتبة: (افعل)، بدون الاستعلاء، والدعاء: طلب الأدنى من الأعلى مع تضرع، نحو: ﴿رب اغفر لي ولوالدي﴾ (نوح: ٢٨)، والتمني: طلب ما لا يرجى حصوله مع الإشعار بالمحبة له ممكنا كان أو ممتنعا كقول امرئ القيس:

ألا أيهـا الليـل الطويـل ألا انجلـي ... بصـبح ومـا الإصـباح منـك بأمثـل

والاستحباب: طلب الأعلى من الأدنى بلا إيجاب، فيندرج فيه الندب، وهو ما يكون لثواب الآخرة، والتأديب وهو ما يكون لتهذيب الأخلاق والعادات، نحو: "كل مما يليك"، والتهديد، نحو: ﴿اعملوا ما شئتم﴾(فصلت: ٤٠)، والتعجيز، نحو: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾(البقرة: ٢٣)، والتسخير، نحو: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾(البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦)، والإكرام، نحو: ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾(الحجرات: ٤٦)، والإهانة، نحو: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾(الدخان: ٤٩)، والتسوية، نحو: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا﴾(الطور: ١٦)، والإباحة، نحو: [فانتشروا في الأرض](الجمعة: ١٠). " المفتاح" (٣١٨-٣١٩)، "عجالة البيان " (٢٧٣)، "الإيضاح " (١٤٧-١٤٩)، "مختصر المعاني " (١٣٩-١٤١)، " البلاغة العربية " (٢٣٢-٢٣٩)

والنَّهيُ[١]**:** لطلبِ تركهِ استعلاءً، وهو: كالأمرِ [فيما ذُكِرَ][٢]، [وهو للفورِ والاستمرار إلا بقرينة][٣]؛ [بخلافِ الأمرِ[٤]][٥]، وقيل: ظاهرهما[٦] الفورُ، كالنّداءِ، والاستفهامِ، إلا بقرينة، ومن ثَمَّةَ يُستحسنُ المبادرةُ، ويُستَهجنُ[٧] خلافُها.

ثم إنْ كانا لقطعِ الواقعِ فهما للمرَّةِ، أو لاتِّصالهِ فللاستمرارِ[٨]. [٩]

---

(١)هو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، وليس له إلا صيغة واحدة، هي: المضارع مع لا الناهية، نحو: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾(الأعراف: ٥٦)، "الإيضاح " (١٤٩)، "مختصر المعاني " (١٤١)

(٢)في (ث) سقطت.

(٣)في (ث) سقطت، وفي (ص) وهو للفرد. . . ، وهذا خطأ بين.

(٤)هذا مذهب الجمهور في النهي.

(٥)في (ث) سقطت.

(٦)أي: الأمر والنهي، وهذا ما اختاره السكاكي. " المفتاح" (٣٢٠)، "الإيضاح " (١٤٩)، "مختصر المعاني " (١٤١)،

(٧)في (ص) ويستحسن، وهو خطأ بين.

(٨)في (ص) فالاستمرار.

(٩)كما إذا قلت للمتحرك: (اسكن ولا تتحرك)، وكما إذا قلت له: (تحرك ولا تسكن)، ومنه ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾(الفاتحة: ٦). " المفتاح" (٣٢١)، "عجالة البيان " (٢٧٥)

والتمنّي[١][٢]**:** فيما لا يُرْجى، فغلبَ في الممتنع، نحو:

فَيا لَيتَ الشَبابَ يَعودُ يَوماً[٣] . . . .

وقد يُتمنَّى بـ (لعل) [لبعد المرجوّ][٤]، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ، أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر: ٣٦ - ٣٧] بقراءةِ نصبِ (أطَّلع)، وبـ (هل)؛ لإبراز المتمنَّى في صورة ما لا يُجزَمُ بانتفائه، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾[٥][الأعراف: ٥٣]، وبـ (لو)؛ لأنها تُقدِّر[٦] غير الواقع واقعاً، نحو: (لو تأتينِي فتحدِّثَني) بالنَّصب، و(هلَّا)، و(ألَّا)، و(لولا)، [و(لوما)][٧] مأخوذةٌ منهما[٨]؛ ليتعيَّن التمنِّي، فيتولَّدُ منه التنديمُ[٩] في الماضي، والتَّحضيضُ في المستقبلِ[١٠].

---

[١] هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة مع نفي الطماعية في ذلك بأن كان غير ممكن، أو كان ممكنا لكنه بعيد. " المفتاح" (٣٠٧)، "الإيضاح " (١٣٥)، "مختصر المعاني " (١٣٠)

[٢] في (ث) التمني، من غير (واو)

[٣] البيت لأبي العتاهية، "الديوان" (٣٧)، وتتمته

. . . . فأخبره بما صنع المشيب

[٤] في (ث) سقطت.

[٥] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ لحصول الجزم بانتفائه، والاستفهام يقتضي عدم الجزم به. " المفتاح" (٣٠٧)، "الإيضاح " (١٣٥)، "مختصر المعاني " (١٢٩-١٣٠)

[٦] في (ص) تقدير.

[٧] في (ص) سقطت.

[٨] أي: من (هل ولو) اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع (لا وما). " المفتاح" (٣٠٧)، "الإيضاح " (١٣٥)، "مختصر المعاني " (١٣٠-١٣١)

[٩] في (ص) التقديم.

[١٠] نحو: (هلا أكرمت زيدا)، (هلا تقوم). " المفتاح" (٣٠٧) "الإيضاح " (١٣٥)، "مختصر المعاني " (١٣٠)

والاستفهامُ[١]**:** بـ(الهمزة)؛ لطلبِ التَّصور[٢] والتَّصديق[٣]، والمسؤولُ بها ما يليها إلا بقرينة، نحو: (أضربت زيداً أم عمراً)[٤]، وبِـ (هل)؛ للتَّصديق؛ فامتنع: (هل زيدٌ قام[٥] أم عمروٌ)؛ لأنَّ (أمْ) لطلب ِالتَّعيين[٦]، وقَبُح: (هل زيداً ضربتَ)؛ لأنَّ التَّقديم يُشعر لحصولِ[٧] التَّصديق[٨]، ويختصُّ بالاستقبالِ بخلاف الهمزةِ[٩]، فكان أدعى للفعلِ منها[١٠]، فإن عُدِل كان أبلغَ، ولا يَحسُن إلا من البليغِ[١١]، فقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾[الأنبياء: ٨٠] أدلُّ على طلبِ الشُّكر من (فهلَ أنتُمْ تشكرونَ؟)[١٢]، و(أفأنتُمْ تَشْكُرونَ؟)[١٣].

---

[١]هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن بأدوات مخصوصة. "مختصر المعاني " (١٣١)

[٢]إدراك الموضوع، أو المحمول، أو النسبة المجردة، أو اثنين من هذه الثلاثة، أو الثلاثة، كقولك: (أدبس في الإناء أم عسل)، و(في الخابية دبسك أم في الزق). " المفتاح" (٣٠٨)، "الإيضاح " (١٣٦)، "مختصر المعاني " (١٣١)

[٣]إدراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع، أو عدم مطابقتها له، كقولك: (أقام زيد)، و(أزيد قائم). " المفتاح" (٣٠٨)، "الإيضاح " (١٣٦)، "مختصر المعاني " (١٣١)

[٤]وهو الفعل في هذا المثال.

[٥]في (ص) قائم.

[٦]فوقوع المفرد بعد (أم) يدل على أنها متصلة، و(أم) المتصلة لطلب التعيين، فلا بد أن يعلم أولا أصل الحكم. " المفتاح" (٣٠٨)، "الإيضاح " (١٣٦)، "مختصر المعاني " (١٣١)، "عجالة البيان " (٢٧٥)

[٧]في (ص) بحصول.

[٨]فكأنه يصدق الحكم، وهو وقوع الضرب، و(هل): موضوعة لطلب التصديق، فيلزم طلب حصول الحاصل. "عجالة البيان " (٢٧٥)، " المفتاح" (٣٠٨)، "الإيضاح " (١٣٦)، "مختصر المعاني " (١٣١-١٣٢)

[٩]أي: (هل) تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: (هل تضرب زيدا وهو أخوك)؛ لأن الضرب واقع هنا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله: (وهو أخوك). "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٣)

[١٠]أي: (هل) لها مزيد اختصاص بالشيء الذي زمانيته أظهر كالفعل؛ لاختصاصها بالتصديق، وتخصيصها المضارع بالاستقبال. "المفتاح" (٣٠٩)، "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٤)

[١١]لأن لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث إذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه. "المفتاح" (٣٠٩)، "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٤)

[١٢]في (ش) (فهل تشكرون).

[١٣]لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله. . "المفتاح" (٣٠٩)، "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٤)

وهي[١]: بسيطةٌ لو طلبتَ الوجود[٢]، وإلا فمركَّبةٌ[٣]، نحو: (هل الحركةُ موجودةٌ أو دائمةٌ) وبالباقي[٤] للتَّصوُّر[٥].

فـ (ما): لشرحِ الاسمِ، أو[٦] الماهيَّةِ[٧]، و(مَنْ): لتعيين شخصِ[٨] العالِمِ[٩]، و(أيّ): لتعيينِ واحدٍ ممَّا أُضِيفَ إليه[١٠]، و(كمْ): للعددِ[١١]، و(كيفَ): للحالِ[١٢]، و(أينَ): للمكانِ، و(متى): للزمان، و(أيَّانَ): للاستقبالِ[١٣]

---

[١]أي: (هل).

[٢]كقولنا: (هل الحركة موجودة؟). "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٤- ١٣٥)

[٣]وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء أو لا وجوده، فقد اعتبر في هذا شيآن غير الوجود، وفي الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها. "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٤-١٣٥)

[٤]في (ث) والباقي.

[٥]فهي، أي: ألفاظ الاستفهام الباقية تشترك في أنها لطلب التصور، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها لتصور شيء آخر، فالمطلوب تصوره بواحد منها خلاف المطلوب بالآخر. "الإيضاح " (١٣٧)، "مختصر المعاني " (١٣٥)

[٦]في (ص) والماهية.

[٧]فالأول، كقولنا: (ما العنقاء؟)، والثاني، كقولنا: (ما الحركة؟). "الإيضاح " (١٣٧-١٣٨)، "مختصر المعاني " (١٣٥)

[٨]في (ص) الشخص العالم.

[٩]قال السكاكي: هو للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، نقول من جبريل؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جني؟ "المفتاح" (٣١١-٣١٢)، "الإيضاح " (١٣٩)، "مختصر المعاني " (١٣٥-١٣٦)

[١٠]نحو قوله تعال: ﴿أيكم يأتيني بعرشها﴾ (النمل: ٣٨)، أي: الإنسي أم الجني. "المفتاح" (٣١٢)، "الإيضاح " (١٤٠)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

[١١]قال الله تعالى: ﴿قال قائل منهم كم لبثتم﴾(الكهف: ١٩)، أي: كم يوما، أو كم ساعة. "المفتاح" (٣١٢)، "الإيضاح " (١٤٠)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

[١٢]إذا قيل: (كيف زيد؟) فجوابه: (صحيح، أو سقيم، أو مشغول، أو فارغ)، ونحو ذلك. "المفتاح" (٣١٣)، "الإيضاح " (١٤٠-١٤١)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

[١٣]وعن علي بن عيسى الربعي أن (أيان) تستعمل في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿يسأل أيان يوم القيامة﴾(القيامة: ٦). "المفتاح" (٣١٣)، "الإيضاح " (١٤١)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

و(أنَّى): لعمومِ الأحوال[1]، نحو: ﴿ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾[البقرة: ٢٢٣]، أي: كيفَ[2]، و﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ﴾[آل عمران: ٣٧]، أي: من أينَ [لك][3]؟

وقد يتولَّدُ منها معانٍ أُخَرُ بحسب القرائنِ، نحو: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ﴾[الزُّمَر: ٣٦]؛ للإنكارِ نفياً[4]، و: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾[البقرة: ٤٤]؛ للإنكارِ توبيخاً[5]، و﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ﴾[الأنبياء: ٦٢]: للتَّقريرِ[6]، و(ألا تَنْزِلُ؟)؛ للعَرْضِ، و(أتشتمُ أباك؟)؛ للزَّجرِ، و(أما ذهبتَ بعدُ؟)؛ للاستبطاءِ والتَّحضيضِ، و(ألم أؤدِّبْ فلاناً عندك؟)؛ للوعيدِ، و(ما هذا؟)، و(من هذا؟)؛ للتَّحقيرِ، و(مالي؟)[7]، و(أيُّ رجل)؛ للتَّعجُّبِ، و(كم دعوتك؟)؛ للاستبطاءِ، و(كم أحلُمُ؟)[8]؛ للتَّهديدِ[9]، و﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾[البقرة: ٢٨]؛ للتَّوبيخِ، و﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾[10][التكوير: ٢٦]؛ للتَّنبيهِ على الضَّلالِ والمنكرِ.

---

[1] أي: لطلب تعيين حال من الأحوال الملحوظة من وجوه شتى. "المفتاح" (٣١٣)، "الإيضاح " (١٤١)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

[2] ويجب أن يكون بعدها فعل؛ إذ لم يرد (أنى زيد؟) بمعنى (كيف هو؟). "المفتاح" (٣١٣)، "الإيضاح " (١٤١)، "مختصر المعاني " (١٣٦)

[3] في (ث)، و(ش) سقطت.

[4] ويسمى: الإنكار التكذيبي، والإنكار الإبطالي، بمعنى: (لم يكن)، كقوله تعالى: ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا﴾(الإسراء: ٤٠)، وبمعنى (لا يكون) نحو: ﴿ أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾. (هود: ٢٨). " المفتاح" (١٣٦)، "دلائل الإعجاز" (١١٤-١١٥)، "المفتاح" (٣١٦)، "الإيضاح " (١٤٣)، "مختصر المعاني " (١٣٧-١٣٨)

[5] بمعنى: (ما كان ينبغي أن يكون)، نحو: (أعصيت ربك؟)، أو بمعنى (لا ينبغي أن يكون)، كقولك للرجل يضيع الحق: (أتنسى قديم إحسان فلان؟)، والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما هم به. "دلائل الإعجاز" (١١٤-١١٥)، "المفتاح" (٣١٦)، "الإيضاح " (١٤٢-١٤٣)، "مختصر المعاني " (١٣٨)

[6] والتقرير: هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به، والإنكار كالتقرير في ذلك. "دلائل الإعجاز" (١١٣)، "المفتاح" (٣١٥)، "الإيضاح " (١٤٢)، "مختصر المعاني " (١٣٧)

[7] في (ث) ومالي لا؟

[8] في (ص) و(ث) أحكم.

[9] قي (ص) كتهديد.

[10] في كل النسخ جاءت و(أين تذهبون) وقد أثبتها كما وردت في القرآن.

و المقَرُّ بالهمزة: ما يليها، كالمسؤولِ [بها][1]؛ إلَّا في نحو: (أزيداً ضربتَ أم عمراً[2])؛ لإنكارِ الفعلِ على من يردِّدُهُ[3] بينهما[4].

ثمَّ الاستفهامُ قد يُبْنَى عليه قبل جوابِهِ أمرٌ يُفهَمُ ترتُّبُه على الجواب أيّاً كان، فيفيدُ تعميماً، نحو: (مَنْ جاءكَ فأُكْرِمَه[5])[6]، ثم قد يُجرَّدُ عن الاستفهام [في هذهِ الصُّورة][7]، فيصيرُ للشَّرطِ المحضِ، نحو: (منْ صمَتَ نَجا)[8]، وهذا هو السرُّ في اشتراكِ الشَّرطِ والاستفهامِ في بعضِ الأسماءِ[9].

---

[1]في (ث) سقطت.

[2]في (ص) يكتب (عمروا) هكذا في كل المواضع.

[3]في (ص) يردد.

[4]فإنه لإنكار الضرب مع أن ما يلي الهمزة غيره؛ لكن حال المخاطب يكون قرينة على أن الإنكار متوجه إلى الفعل لا إلى المفعول، وعليه قوله تعالى: ﴿قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين﴾(الأنعام: ١٤٣-١٤٤)، أخرج اللفظ مخرجه؛ إذ كان قد ثبت تحريم في أحد الأشياء، ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد إنكار التحريم من أصله. انظر: "دلائل الإعجاز" (١١٥-١٢٢) ففيه بحث قيم حول التقرير والإنكار، وانظر: "المفتاح" (٣١٥-٣١٧)، "الإيضاح " (١٤٢-١٤٦)، "مختصر المعاني " (١٣٧ -١٣٨)

[5]في (ث) فأكرم.

[6]أي: فهم أن المتكلم يكرم كل من يقول المخاطب أنه جاء كائنا من كان فحصل العموم.

[7]في (ش) ضمن الشرح.

[8]فإنه لا يدل على الاستفهام؛ بل يفيد مجرد ترتب النجاة على الصمت مع بقاء العموم في (من). "الإيضاح " (١٥٠)

[9]كـ (مَنْ، وما، وأيّ، وكيف، وأين، ومتى، وأيّان، وأنى)، وهذا سر لطيف قلَّ من تنبَّه إليه أو نبه عليه. "عجالة البيان" (٢٧٩)

والنِّداءُ[1] بـ (يا) أعمُّ في الأصحِّ[2]، و(أيا)، و(هيا): للبعيدِ، و(أيْ)، و(الهمزةِ): للقريبِ، وقد يُنَزَّلُ البعيدُ[3] منزلةَ القريب؛ للتَّنبيهِ على حضورهِ في الذِّهن[4]، ويُعكسُ[5] لعلوِّ المدعوِّ[6]، [7]أو كونِه غافلاً ولو ادِّعاءً[8]

[1] النداء: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعوا لفظا أو تقديرا. " المفتاح" (٣٢٣)، "الإيضاح " (١٥٠)، "مختصر المعاني " (١٤٢-١٤٣)

[2] وهو قول ابن الحاجب وسائر المحققين، لا أنه يخص البعيد أو المتوسط كما قال الزمخشري. "عجالة البيان" (٢٧٩)

[3] في (ث) البعد.

[4] كقول الضبي في رثاء ابنه:

أبـــي لا تبعـــد ولـــيس بخالـــد   حـــي ومـــن تصـــب المنـــون بعيـــد

[5] في (ث) بعكس.

[6] في (ص) المدعى، وفي (ث) زيادة [نحو: (يا الله)]، وهي في (ش) ضمن الشرح.

[7] نحو: (أيا مولاي) وأنت معه، وكذلك لانحطاط منزلته، نحو: (أيا هذا) لمن هو معك.

[8] كقولك للساهي: (أيا هذا).

ويُستَعمل للاستغاثةِ والنُّدبةِ والتعجُّبِ[1]، نحو: ([يا][2] لَلدواهي)، والإغراءِ[3]، نحو: (يا مظلومُ)، والاختصاصِ[4]، نحو: (اللهمَّ اغفرْ لنا أيُّتها[5] العصابة)، والتحيُّر، نحو:

أيـا منـازلَ سـلمى أيـنَ سلماكِ[6] . . . .

والتحسُّرِ[7]، نحو:

وَيا قَبرَ[8] مَعنٍ كَيفَ وارَيتَ جودهُ[9]

---

[1]وقد سبقت الإشارة إلى معنى كل منها في باب النداء.

[2]في (ص) سقطت.

[3]الإغراء: هو الحث على لزوم الشيء، فقولك للمظلوم: (يا مظلوم) تقصد إغراءه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى. " المفتاح" (٣٢٣)، "الإيضاح " (١٥٠)، "مختصر المعاني " (١٤٣)

[4]هو لغة: قصر الشيء على الشيء، واصطلاحا: تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف بأل أو بإضافة أو بالعلمية. " المفتاح" (٣٢٣)، "الإيضاح " (١٥٠)، "مختصر المعاني " (١٤٣)

[5]في (ث) أيها.

[6]البيت لابن خاتمة الأندلسي، أحمد بن علي بن خاتمة، أبو جعفر الأنصاري الأندلسي طبيب مؤرخ من الأدباء البلغاء من أهل المرية في الأندلس، وهذا البيت من قصيدة له، وقبله يقول:

لعل روح الرضا يدنو بهم وعسى — فيثبــت القــرب مــا بالبعــد قــد درســا

كم ذا أنادي وأشدوا الأربع الدرسا — يــاقلبي الصــب أيــن الصــبر عــاد أســى

ثم يذكر البيت.

[7]التحسر والتوجع يكون في نداء الأطلال، والمنازل، والمطايا، وما أشبه ذلك.

[8]في (ص) فيا قبر.

[9]البيت لحسين بن مطير يرثي معن بن زائدة، ويروى لمروان ابن أبي حفصة: والبيت:

ويــا قبــر معــن كيــف واريــتَ جــودَهُ — وقــد كــانَ منــهُ البــرُّ والبحــرُ مُتْرَعــا

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ط١، ١٩٦٨، **"البيان والتبيين"**، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب- بيروت(٥٠١)، القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، ط١، ١٩٧٩، **"زهر الآداب وثمر الألباب"**، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت (١٨٩/٢)، القيرواني، ابن رشيق، بلا، **"العمدة في محاسن الشعر وآدابه"** (١٦٠)، وانظر: **"ديوان مروان ابن أبي حفصة"**، دواوين الشعر العربي على مر العصور، موقع أدب، رقم القصيدة (٢٧٩٢١)

خلاف الظاهر

خلافُ الظَّاهرِ[١]**:** كتنزيلِ[٢] العالِمِ والمعلومِ منزلةَ خلافِهِ، والمعقولِ[٣] منزلةَ المحسوسِ، وعكس ذلك المذكور.

والتَّجاهلُ[٤]**:** وهو فنٌّ [مِن][٥] البلاغةِ، نحو:

أيـا شـجرَ الخـابورِ مـا لـكَ مُورقـاً كَأنّك لَم تَجزع عَلى ابن طريفِ[٦]

ومنهُ[٧]: الماضي موضعَ المضارعِ[٨]، وعكسه، [والإضمار في موقعِ الإظهارِ وعكسه[٩]][١٠].

---

[١] أي: إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يكون لهذه الأغراض.

[٢] في (ث) لتنزيل.

[٣] في (ص) والمفعول.

[٤] وقد جعل كل من السكاكي والقزويني هذا الغرض من قسم البديع المعنوي، وقد سماه السكاكي: سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى. "المفتاح" (٤٢٧)، "الإيضاح " (٣٨٩)، "مختصر المعاني " (٢٨٦)

[٥] في (ص) سقطت.

[٦] البيت للشاعرة ليلى بنت طريف الشيبانية، وقيل: اسمها الفارعة، شاعرة عباسية، لها شعر في رثاء أخيها الوليد بن طريف، الذي كان من رؤوس الخوارج، وكان قد خرج أيام الرشيد، فقتله يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني. "المفتاح" (٢٤٢)، "الإيضاح " (٣٨٩)، "مختصر المعاني " (٩١)

[٧] أي: من خلاف مقتضى الظاهر.

[٨] تنبيها على تحقق وقوعه، كقوله تعالى: ﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الارض إلا من شاء الله﴾ (النمل: ٨٧) وقوله تعالى: ﴿ونادى أصحاب النار﴾(الأعراف: ٥٠)، وقوله تعالى: ﴿ونادى أصحاب الأعراف﴾(الأعراف: ٤٨)، جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع. "الإيضاح " (٨٠)، "مختصر المعاني " (٨١)

[٩] سبق ذكره في المضمر واسم الإشارة.

[١٠] في (ث) سقطت.

ومنه: الإخبارُ في مقامِ الإنشاءِ للتَّفاؤل[١]؛ [بلفظِ الماضي][٢]- والتفاؤلُ غالبٌ، كـ(البصيرِ[٣] للأعمى)، و(المفازةِ للفَلاة[٤])-[٥]، أو لإظهارِ الرَّغبةِ[٦]، أو الاحترازِ[٧] عن صورةِ الأمرِ تأدُّباً[٨]، وقولنا: (رَحِمِ اللهُ) يَحتَمل الكلَّ، أو للتنبيهِ على سرعةِ الامتثالِ ولو ادعاءً، نحو: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ﴾[٩][البقرة: ٨٤] [أو لحملِ المخاطَبِ على إيقاعِ المطلوبِ أبلغَ حملٍ بألطفِ وجهٍ، نحو: (تأتيني غداً)؛ لمن لا يحبُّ تكذيبكَ[١٠]، وعكسُهُ[١١]؛ للرِّضا[١٢] بالواقع كأنَّهُ مطلوبٌ، نحو: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ.﴾[١٣][التوبة: ٨٠].

---

[١] نحو: (وفقك الله للتقوى).

[٢] في (ث) سقطت.

[٣] في (ص) والبصر.

[٤] أي: تسمية الفلاة التي هي الأرض القفر مظنة الهلاك بالمفازة التي هي للنجاة ومكان الظفر والفوز بالحاجات. "عجالة البيان" (٢٨١) "المفتاح" (٣٢٤)، "الإيضاح " (١٥١)، "مختصر المعاني " (١٤٣)

[٥] هذه جملة اعتراضية والغرض منها بيان أن التفاؤل حاصل بتسمية أحد الضدين بالآخر.

[٦] إذ الطالب إذا عظمت رغبته في مطلوبه تصوره كثيرا فربما يخاله واقعا. "عجالة البيان" (٢٨١)

[٧] في (ص) للاحتراز.

[٨] كقول العبد للمولى: (ينظر المولى إلي) مقام (انظر إلي)؛ لأنه في صورة الأمر. "عجالة البيان" (٢٨١)

[٩] مقام (لا تسفكوا)؛ للمبالغة في النهي، فكأنهم امتثلوا ثم أخبروا. "المفتاح" (٣٢٤-٣٢٥)

[١٠] فتحمله على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر؛ أن ظاهر الكلام إخبار.

[١١] أي: الإنشاء في مقام الإخبار.

[١٢] في (ص) للرضاء.

[١٣] مقام (استغفرت لهم أو لم تستغفر لهم). "المفتاح" (٣٢٦)

[ومنه][1]: **التَّغليبُ**[2]، كالذُّكورِ على الإناثِ، نحو: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾[3][التحريم: ١٢]، والعقلاءِ على غيرِهِم، نحو: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢]، والكثيرِ على القليلِ، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾[4][الحجر: ٣٠]، والمعنى على اللَّفظِ، نحو: ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾[5][النمل: ٥٥]، والمتكلِّمِ على المخاطبِ أو الغائب، [نحو: (أنا وأنتَ فعلنا)، و(أنا وزيدٌ فعلنا)][6] والمخاطَبِ على الغائبِ[7]، وكالأبوين والعمرين والقمرين[8] ونحوها.

---

[1] في (ص) سقطت.

[2] هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما، وقيل: إنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة، والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة. "المفتاح" (٢٤٢)، "الإيضاح " (٩٤)، "مختصر المعاني " (٩٠-٩١)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، ١٩٨٩، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت (١٣/١)

[3] عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب. "المفتاح" (٢٤٢)، "الإيضاح " (٩٤)، "مختصر المعاني " (٩١)

[4] عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب. "المفتاح" (٢٤٢)، "الإيضاح " (٩٤)، "مختصر المعاني " (٩١)

[5] بتاء الخطاب غلب جانب (أنتم) على جانب (قوم). "المفتاح" (٢٤٢)، "الإيضاح " (٩٤)، "مختصر المعاني " (٩١)

[6] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[7] كقوله تعالى: ﴿وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه﴾ (الشورى: ١١)، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب فيه المخاطبون على الغيب، والعقلاء على الأنعام. . "المفتاح" (٢٤٣)، "الإيضاح " (٩٤ -٩٥)

[8] الأول: هما الأب والأم، والثاني: أبو بكر وعمر، والثالث: الشمس والقمر. "المزهر في علوم اللغة" (١٦٨/١)، "المفتاح" (٢٤٣)، "الإيضاح " (٩٤)، "مختصر المعاني " (٩١)

ومنه[1]: الالتفاتُ[2]: [3] وهو التَّعبيرُ عن معنى بالتَّكلُّمِ أو الخطابِ أو الغِيبةِ بعد التَّعبيرِ عنه بغيرِهِ[4]، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[5] [الفاتحة: ٥]، و﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾[6] [الكوثر: ٢]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾[7] [يونس: ٢٢].

---

(١) أي: من خلاف مقتضى الظاهر.

(٢) في (ص) التفات.

(٣) مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله أو العكس، هذا والالتفات من حيث إنه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع. "المفتاح" (١٩٩-٢٠٥)، "الإيضاح " (٧٤-٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٧-٨٠)

(٤) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة – التكلم والخطاب والغيبة - في الاثنين. "المفتاح" (١٩٩)، "الإيضاح " (٧٤-٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٧)

(٥) فيه التفات من الغيبة في (الحمد لله. . .) إلى الخطاب. "المفتاح" (٢٠٢)، "الإيضاح " (٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٩)

(٦) بعد التعبير عنه تعالى بالتكلم في (إنا أعطيناك) فالالتفات من التكلم إلى الخطاب. "الإيضاح " (٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٩)

(٧) فيه التفات عن الخطاب إلى الغيبة. "الإيضاح " (٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٩)

والأظهرُ[1] أنَّهُ العدولُ إلى الإظهارِ أو الإضمارِ كيفما كان[2]، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ، عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾[3][الرحمن: ١ -٢]، ونحو:

فَوَقَفْتُ أَسْـأَلُهَا، وَكَيْـفَ سُـؤَالُنَا[4][5] . . . .

إلا أنَّ الأوَّل[6] يزيدُ في القبولِ والنَّشاط، وقد تَختصُّ مواقعُهُ[7] بلطائفَ مِلاكُ إدراكِها الذوقُ، كأنْ تشكوَ أو تشكرَ[8] حاضراً إلى غيره، فتعدَّ جناياتِه أو إحساناتِه حتى تجد من نفسِكِ داعياً [إلى][9] مواجهتِهِ[10]، تغالبُه حتى يغلبَك، فتخاطب[11].

---

[1] أي: الأظهر من التعريف السابق الذي ذكره القزويني ونسبه إلى الجمهور هذا التعريف. "عجالة البيان" (٢٨٣)، "المفتاح" (١٩٩)، "الإيضاح " (٧٤-٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٩)

[2] أي سواء كان ابتداء أو بعد التعبير بواحد منها؛ إما من الغيبة إلى الآخرين، أو بالعكس، أو من المفرد إلى المثنى أو المجموع، أو بالعكس، وهذا التعميم يفهم من كلام الزمخشري وغيره ولا يأباه كلام السكاكي كل الإباء. "عجالة البيان" (٢٨٣)، "المفتاح" (١٩٩)، "الإيضاح " (٧٤-٧٥)، "مختصر المعاني " (٧٩) "البلاغة العربية" (٤٧٨/١)

[3] مثال للالتفات ابتداء بطريق العدول عن الإضمار إلى الإظهار.

[4] البيت للبيد بن ربيعة، وكنيته (أبو عقيل)، وهو صحابي أدرك الجاهلية والإسلام، عاش خمسا وأربعين سنة بعد المئة (١٤٥)، وقيل خمسا وخمسين بعد المئة. وهذا البيت من معلقته ومطلعها

عفــت الــديار محلهــا فمقامهــا   بمنــى تأبــد غولهــا فرجامهــا

وتتمة البيت:

. . . .   صــما خوالــد مــا يبــين كلامهــا؟

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ١٩٩٨م، "رجال المعلقات العشر "، المكتبة العصرية – صيدا - بيروت (١٢٩)، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، ط٥، (د. ت)، "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات" تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف (٥٠٧)، "المفتاح" (٢٠٣)

[5] مثال للالتفات بطريق التعبير أولا بضمير المفرد، ثم بضمير غير المفرد. "المفتاح" (٢٠٣)

[6] أي: الالتفات كما في التعريف الأول.

[7] في (ص) مواقعها.

[8] في (ص) (تشكوا أو تشكروا) للجمع، وهذا لا يناسب (فتعد).

[9] في (ص) سقطت.

[10] في (ص) مواجهة.

[11] فيكون التفاتا عن الغيبة إلى الخطاب.

وكأنْ تذكرَ لذي جلالٍ صفات كمالٍ بحضورِ بالٍ مترقيَّاً[١] إلى حيث ترى كأنَّك ماثلٌ بين يديه، فأوجبَ الإقبال عليه، فتقول: (إياك نعبدُ) يا من هذه صفاتُهُ[٢].

وتأمَّلْ في هذِهِ][٣]الأبياتِ تظفرْ بعجائبِ الالتفاتِ:

تَطـــاوَلَ لَيلُـــكَ بالأثمُـــدِ ... وَنـــامَ الخَلـــيُّ وَلَـــم تَرقُـــدِ

وَبـــاتَ وَباتَـــت لَـــهُ لَيلَـــةٌ ... كَليلَـــةِ ذي العـــائرِ الأَرمَـــدِ

وَذَلِـــكَ مِـــن نَبـــأ جـــاءَني ... وخُبِّرْتُـــهُ عَـــن أَبـــي الأَســـودِ[٤]

---

[١]في (ص) مرقبا.

[٢]فيكون التفاتا عن الغيبة إلى الخطاب. "المفتاح" (٢٠١)

[٣]الكلام من قوله: (أو لحمل المخاطب على إيقاع المطلوب) إلى قوله: (وتأمل في هذه) ساقط من نسخة (ث).

[٤]قائلها: امرؤ القيس الكندي الصحابي رضي الله تعالى عنه، وهو ابن عانس بنون وسين مهملة ابن المنذر، ابن امرئ القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية بن الحرث، ينتهي نسبه لكندة، الكندي الشاعر، له صحبة، والأثمد بفتح الهمزة وضم الميم، وروي بكسرها: اسم موضع. والعائر بالمهملة: هو القذي يقع في العين، والشاهد فيه: الالتفات في أبياته الثلاثة فهو يخاطب في البيت الأول، وانصرف إلى الإخبار في البيت الثاني، وانصرف عن الإخبار إلى التكلم في البيت الثالث على الترتيب. "معاهد التنصيص" (١/٦١-٦٢)، " الإيضاح " (١٠٣ -١٠٧)، ورويت هذه الأبيات لامرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي صاحب المعلقة. انظر: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، ط٣، ١٩٦٣م، " **أشعار الشعراء الستة الجاهليين** "، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي – القاهرة ـ مصر (٤٠)، "المفتاح" (٢٠٣-٢٠٤)، "الإيضاح " (٧٦-٧٩)

ومنهُ: الأسلوبُ[١] الحكيمُ[٢]: وهو تلقِّي المخاطَبِ[٣] بغير ما يترقَّبُهُ بحملِ كلامِهِ [على خلافِ مرادِهِ تنبيهاً على أنَّه الأولى][٤]، نحو[٥]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾[البقرة: ١٨٩]، سألوا عن سبَبِ اختلافِ القمرِ، فأجيبوا بمنَافِعِهِ، [و][٦]كقولِ القبعثرى -حين قال له الحجاج مُتوعِّداً: لأحملنَّك على الأدْهَمِ -: (مثلُ الأميرِ حملَ على الأدهمِ والأشهبِ)، فقال: أُريدُ الحديدَ، فقال: (لأنْ يكونَ حديداً خيرٌ مِنْ أنْ يكونَ بليداً)[٧].

---

[١]في (ث) أسلوب.

[٢]وهذا من خلاف مقتضى الظاهر. انظر: "الإيضاح " (٧٩)، "البلاغة العربية" (١/٤٩٨)

[٣]في (ص) الخطاب.

[٤]في (ص) سقطت.

[٥]وقد أتى المصنف بمثالين، ولم يفصل القول فيهما كما ذهب إليه القزويني؛ فإنه، أي: القزويني جعل المثال الأول لتلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له، وجعل المثال الثاني لتلقي المخاطب بغير ما يترقب. "الإيضاح "( )

[٦]في (ص) سقطت.

[٧]فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطه اليد فجدير أن يعطي لا أن يقيد. "المفتاح" (١٤٠)

ومنه: **القلبُ**[١] لنكتةٍ، نحو: (عرضتُ النَّاقةَ على الحوضِ)، و(أدخلتُ الخاتمَ في الإصبعِ)[٢].

[١]هو جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر، وردَّهُ مطلقا قوم، وقبلَهُ مطلقا قوم منهم السكاكي، والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قُبِل وإلا رُدَّ، وهذا ما ذهب إليه المبرد، والآمدي لكنهما لم يرخصا به للمتأخرين، وقد توسع القزويني في ضرب الأمثلة فلينظر. "الإيضاح " (٨١)، "مختصر المعاني " (٨١-٨٢)، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ط٣، ١٩٩٧م، **"الكامل في اللغة والأدب"** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة ( )، "الموازنة " (٩٦-٩٧)

[٢]والأصل: (عرضت الناقة على الحوض) وهذا ما يراه ابن السكيت، فكأنه لاحظ أن المعروض عليه يكون أمرا مستقرا، وكذلك الأصل (أدخلت الأصبع في الخاتم).

الفصل والوصل

الفصلُ والوصلُ[١]**:** تركُ العاطِفِ وإيرادُهُ، والكلامُ ههنا في (الواو)[٢]، وحيثُ لا سابقَ يُقدَّرُ، نحو: ﴿وَإِيَّٰيَ(٣) فَٱرۡهَبُونِ﴾[البقرة: ٤٠]، و﴿أَوَ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾[البقرة: ١٠٠]، أي: أكفروا،

وإنَّما يَحسُنُ بينَ متناسبين، لا متَّحدَين، ولا مُتَبايِنَين[٤].

[١] قال الشيخ الجرجاني: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: "معرفة الفصل من الوصل"، ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة". "دلائل الإعجاز" (٢٢٢)، "المفتاح" (٢٤٨-٢٤٩)، "الإيضاح " (١٥١)

[٢] وخصت الواو؛ لأنها للربط والجمع المطلق، وهذا الحكم مختص بها فقط، ولا يشاركها فيه شيء من حروف العطف. "دلائل الإعجاز" (٢٢٤)، "المفتاح" (٢٤٩-٢٥٢)، "الإيضاح " (١٥٢-١٥٣)

[٣] في (ص) فإياي.

[٤] وذلك، أي: اشتراط الجامع بينهما؛ لئلا يكون الجمع عند انتفاء الجهة الجامعة عبثا لا طائل تحته، كالجمع بين الضب وهو حيوان بري، والنُّون -أي الحوت- وهو حيوان بحري، ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لا والــذي هــو عــالم أن النــوى ... صــبر وأن أبــا الحســين كــريم

والشاهد فيه: عطف جملة (وأن أبا الحسين كريم) على جملة (أن النوى صبر)، مع عدم المناسبة الظاهرة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر؛ لأن (أنَّ) تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها، أو جعل عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عالم) اللذين أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأن وجود الجامع شرط في عطف المفرد وعطف الجملة. "دلائل الإعجاز" (٢٢٢-٢٢٣)، "المفتاح" (٢٥١)، "الإيضاح " (١٥١-١٥٢)

فالفصلُ[١]: للاتِّحاد كالبدلِ، نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ، أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ، وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾[٢][الشعراء: ١٣٢ -١٣٣ -١٣٤]والبيانِ، نحو: ﴿فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ﴾[٣][طه: ١٢٠]والتَّأكيدِ[٤]، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٥][البقرة: ٢]

---

[١] يجب الفصل إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع، وليس في الفصل إيهام خلاف المقصود، أو كمال الاتصال، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، أو بمنزلة المتصلة بها، أما في الصورة الأولى؛ فلأن (الواو) للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما، وأما في الثانية؛ فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه مع أن العطف يقتضي التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه، وأما في الثالثة والرابعة فظاهر. "دلائل الإعجاز" (٢٤٤)، "المفتاح" (٢٥٢)، "الإيضاح " (١٥٣-١٥٤)

[٢] تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه فالجملة الأولى مسوقة للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، والثانية أوفى بتأديته مما قبلها. "الإيضاح " (١٥٦)، "المفتاح" (٢٦٦)

[٣] فالثانية بيان للأولى، وذلك لأنها نزلت منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين: أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته. "الإيضاح " (١٥٧)، "المفتاح" (٢٦٧)

[٤] ففي الآية تأكيدان: فجملة (لا ريب فيه) تنزل منزلة التوكيد المعنوي فهي وزان (نفسه) في قولك: (جاءني الخليفة نفسه)؛ فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال، بجعل المبتدأ (ذلك)، وتعريف الخبر بـ(اللام)كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمي به جزافا من غير تحقق، فأتبعه لا ريب فيه، نفيا لذلك. وجملة (هدى للمتقين) تنزل منزلة التأكيد اللفظي؛ فإن (هدى للمتقين) معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى قوله: ﴿ذلك الكتاب﴾(البقرة: ٢)؛ لأن معناه: الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال. "دلائل الإعجاز" (٢٢٧-٢٢٨)، "المفتاح" (٢٦٧-٢٦٨)، "الإيضاح " (١٥٤-١٥٥)

[٥] فهذه الأمثلة الثلاثة على كمال الاتصال. "دلائل الإعجاز" (٢٢٧-٢٣١)، "المفتاح" (٢٥٢-٢٥٣)

أو للتَّبايِنِ لاختلافهما خبراً وإنشاءً[1]، نحو: (وقالَ رائدُهُم: أرسوا نزاولها[2])، و(ماتَ فلانٌ رحمَهُ اللهُ)[3]؛ إلا إن تضمّن إحداهما معنى الأخرى، نحو: ﴿وَقُولُواْ[4] لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[البقرة: ٨٣]، عطفاً على: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ[5]﴾[6][البقرة: ٨٣]، أي: لا تعبدوا[7]

---

(١) منع العطف بين الإنشاء والخبر من باب كمال الانقطاع، وله ثلاثة شروط: أن يكون بالواو، وفيما لا محل له من الإعراب، وأن لا يوهم خلاف المراد؛ هذا والفصل حينئذ إنما هو عند البيانيين. أما اللغويون فجوزوا الوصل بين الجملتين المختلفتين خبرا وإنشاء وعليه: (حسبنا الله ونعم الوكيل)، و(هذا زيد ومن عمرو). "المفتاح" (٢٦٩-٢٧٠)، "الإيضاح " (١٥٤)

(٢) البيت للأخطل، وتتمته:

. . . . فكـل حتـف امـرئ يجـري بمقـدار

(نزاولها) بالرفع لا بالجزم جوابا للأمر؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، لا جعل الإرساء علة للمزاولة الذي يفيده الجزم؛ لأن الشرط علة في الجزاء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا لئلا يفوت التعليل الذي هو المقصود، ومعنى البيت: أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بقدر من الله، لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه، والشاهد: ترك العطف بين (أرسوا) (ونزاولها)؛ لأن الأولى: إنشاء لفظا ومعنى، والثانية: خبر لفظا ومعنى. "المفتاح" (٢٦٩)، "الإيضاح " (١٥٤)، "معاهد التنصيص" (٩٢/١)

(٣) هذا مثال على اختلاف الجملتين معنى لا لفظا؛ فالأولى خبرية لفظا إنشائية معنى، والثاني خبرية لفظا ومعنى. "المفتاح" (٢٦٩)، "الإيضاح " (١٥٤)

(٤)في (ص) وقالوا.

(٥)في (ص) لا يعبدون.

(٦)والآية هي ﴿وإذ أخذنا ميثٰق بني إسرٰءيل لا تعبدون إلا ٱلله وبٱلوٰلدين إحسانا وذي ٱلقربىٰ وٱليتٰمىٰ وٱلمسٰكين وقولوا للناس حسنا وأقيموا ٱلصلوٰة وءاتوا ٱلزكوٰة ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون﴾(البقرة: ٨٣)

(٧) فهذه الجملة وإن كانت خبرا لفظا ولكنها تتضمن معنى الإنشاء، أي: (لا تعبدوا إلا الله) فهو إنشاء معنى. "المفتاح" (٢٦٩)، "الإيضاح " (١٦٣)

والعطفُ على المعنى كثيرٌ، نحو: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[1][الملك: ١٩]، على معنى: (يَصْفُفْنَ)[2]، و﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ، وَوَضَعۡنَا ﴾[الشرح: ١- ٢]؛ إذ معناهُ: (شَرَحْنَا)[3]، ومنه[4]: ﴿وَبَشِّرِ[5] ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[البقرة: ٢٥] بعد: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٢٤]، أو[6]هو عطفٌ على: ﴿ فَٱتَّقُواْ﴾[البقرة: ٢٤]، أو على: [(قُلْ)][7] مقدَّراً قبل: (يا أيُّها الذين)[8][9]، وتقديراً لقولٍ كثيرٌ، نحو: ﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاس مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾[10][البقرة: ٦٠]

---

[1] أي: يبسطن أجنحتهن في الجو عند طيرانهن، ويقبضنها إذا ضربن بها جنوبهن وقتا بعد وقت لأجل الطيران، ويقول الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل: (ويقبضن)، ولم يقل: (وقابضات)؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض كما يكون من السابح. أبو موسى، محمد محمد، ط٧، **"خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني"**، مكتبة وهبة (٢٦٣/١)

[2] في (ص) يصفقن.

[3] لأن الاستفهام للإنكار، وإنكار النفي إثبات.

[4] أي: من عطف الإنشاء على الخبر.

[5] في (ص) دون (واو).

[6] في (ث) دون (واو).

[7] في (ص) سقطت.

[8] قال الزمخشري فيه: "هي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: (زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمرا بالعفو والإطلاق)، ولك أن تقول هو معطوف على (فاتقوا)، كما تقول: (يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم). قال القزويني: وفيه نظر لا يخفى على متأمل، وذهب السكاكي، إلى أنها معطوفة على (قل) مرادا قبل (يا أيها الناس)؛ لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن، وذكر صورا كثيرة، وقال القزويني: والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفا على مقدر يدل عليه ما قبله، وهو: ﴿فأنذر﴾ أو نحوه أي: فأنذرهم وبشر الذين آمنوا. "المفتاح" (٢٦٠-٢٦١)، "الإيضاح " (١٦٣)، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، بلا، **"الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت (١٣٣/١)

[9] والأصح قبل: (يا أيها الناس) لأنها هي التي ذكرت في الآيات قبل ذلك﴿يأيها ٱلناس ٱعبدوا ربكم ٱلذي خلقكم وٱلذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾(البقرة: ٢١)، ولعله ذكر (يا أيها الذين آمنوا) اتباعا للسكاكي حيث كان يتكلم عن (وبشر المؤمنين) في سورة الصف. "المفتاح" (٢٦٠ -٢٦١)، "الإيضاح " (١٦٤)

[10] أي: قلنا أو قائلا أنت يا موسى: كلوا.

وقد يُعطَفُ لدفعِ[١] توهُّمٍ[٢]، نحو: (لا، وأيَّدكَ اللهُ)[٣]، أو لعدمِ التَّناسُبِ معنىً، كما تقول لجوهري: (زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ)، ثم تتذَّكرُ أنَّ لكَ خاتماً تريد تقويمَهُ[٤] فتقول: (لي[٥] خاتمٌ أُرِيكَهُ)[٦]، أو سياقاً، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة: ٦]؛ لأنَّهُ لبيانِ حالِ الكفَّارِ، وما قبلَهُ لبيانِ حالِ الكتابِ دونَ المؤمنينَ[٧].

---

(١)في (ص) لرفع.

(٢) شرع في بيان أنه قد يخالف الظاهر فيؤتى بالوصل في مقام الفصل وبعكسه لقصد معتبر.

(٣) فإن الظاهر الفصل؛ لأن الجملتين غير مشتركتين في الحكم ضرورة أن أحدهما خبر والأخرى إنشاء، فقد وجد مانع الوصل، ولكنه خلفه مقتض؛ إذ لو فصل لتوهم الدعاء بنفي تأييده. "المفتاح" (٢٦٩)

(٤)في (ث) تقديمه.

(٥)في (ث) في.

(٦) فقد فصل؛ لعدم التناسب بين هذه الجملة وما قبلها من حيث المعنى. "دلائل الإعجاز. "المفتاح" (٢٧٠)

(٧) فقطع عما قبله؛ لأنه كلام في شأن الذين كفروا، وما قبله كلام في شأن القرآن. "المفتاح" (٢٧٠-٢٧١)

والوصلُ: بين جملتينِ[١] متفقَتَينِ خبراً أو[٢]إنشاءً بجامع[٣]:

[إمَّا][٤] عقليٌّ[٥]، كالاتِّحاد[٦] في المسندِ إليه، أو المسندِ، أو قيدٍ لأحدهما، والتماثلِ[٧] فيها[٨] بوصفٍ له نوعُ اختصاصٍ بها، والتضايفِ بينهما[٩]، كالعلو والسُّفل، والأقلِّ والأكثرِ.

---

[١]في (ص) الجملتين.

[٢]في (ث) و(ش) وإنشاء.

[٣] الجامع هو الوصف الذي يقرب بين الشيئين ويقتضي الجمع بينهما.

[٤]في (ص) سقطت.

[٥] الجامع العقلي: هو الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة. "المفتاح" (٢٥٣)، "الإيضاح " (١٦٥)

[٦] الاتحاد في التصور، أي: في جنس المتصور الثاني هو الأول.

[٧] بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض. فالمراد بالتماثل ههنا: اشتراكهما في وصف له مزيد اختصاص بهما. "المفتاح" (٢٥٣)، "الإيضاح " (١٦٥)

[٨]في (ص) فيما.

[٩] وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، فيكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر، كما بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، والسفل والعلو، والأقل والأكثر، فإن العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن. "المفتاح" (٢٥٣)، "الإيضاح " (١٦٥)

وإمَّا وهميٌّ[1]، كالتَّشابهِ، كلوني بياضٍ وصُفْرةٍ، والتضادِّ بالذاتِ[2]، كـ(السَّوادِ والبياضِ)، أو بالعَرَض[3]، [كـ(الأسودِ والأبيضِ)، أو شبهِ التَّضاد[4]، كـ(السَّماءِ والأرضِ)]. [5].

وإما خياليٌّ[6]؛ للتقارنِ في الخيالِ بأسبابٍ مختلفةٍ[7] باختلاف الأقوامِ[8]، كـ(القُدُّومِ مع المِنشارِ)، و(الطَّاسِ مع الحمَّامِ[9])[10]. [11]

---

(١) الجامع الوهمي: هو أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم، وذلك بأن يتحيل بسبب ذلك الجامع على جمعيهما في المفكرة، وذلك كالتضاد وشبه التماثل. "المفتاح" (٢٥٣-٢٥٤)، "الإيضاح " (١٦٥-١٦٦)

(٢) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد. "المفتاح"(٢٥٤)، "الإيضاح" (١٦٥)

(٣) فإنهما ليسا بضدين بالذات لعدم تعاقبهما على محل واحد؛ بل بواسطة ما يشتملان عليه من السواد والبياض. "المفتاح" (٢٥٤)، "الإيضاح" (١٦٦)

(٤) بأن لا يكون أحد الشيئين ضداً للآخر، ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر. "الإيضاح" (١٦٦)، "المفتاح" (٢٥٤)، القيراواني، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي الحصري، ط١، ١٩٩٧، **"زهر الآداب وثمر الألباب"**، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية - بيروت (١٥٤/١)، الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، ١٢٨٤هـ، **"طراز المجالس"**، المكتبة الوهبية (٧٠-٧٤)

(٥) في (ث) سقطت.

(٦) والجامع الخياليُّ: أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال؛ بأن يتحيل على جمعهما في المفكرة وذلك كالتقارن. "المفتاح" (٢٥٤)، "الإيضاح" (١٦٦)

(٧) كاختلاف البيئة والصناعة والأشخاص والعصور، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا، فكم صور تتعانق في خيال وهي في آخر لا تتراءى، وكم صورة لا تكاد تلوح في خيال وهي في غيره نار على علم.

(٨) في (ص) الأقدام.

(٩) ومن أنواع الجامع الخيالي: الجمع على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك، كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت﴾(الغاشية: ١٧-٢٠)، بالنسبة إلى أهل الوبر؛ فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل، فتكون عنايتهم مصروفة إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب، وذلك بنزول المطر، فيكثر تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم، وحصن يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها، فإذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيبا. "المفتاح" (٢٥٧-٢٥٨)، "الإيضاح" (١٦٧)

(١٠) في خيال النجار والحمامي.

(١١) الأول في خيال النجار، والثاني في خيال الحمامي. "المفتاح" (٢٥٣-٢٥٤)، "الإيضاح" (١٦٦)

و لا يحسُنُ[١] التَّخالفُ بالاسميَّةِ والفعليَّةِ، وبالماضي والمضارعِ؛ إلا لنُكتةٍ، كالتَّجَدُّدِ والثَّباتِ في نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[٢][الأعراف: ١٩٣].

وقد يُعدَلُ[٣]:

إما لمانعٍ من تشريكِ الثانيةِ مع الأولى، نحو: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥][٤]، فإن سبقتْ أخرى بلا مانعٍ[٥] قُطِع احتياطاً، نحو:

وتَظُنُّ سَلمى أنني أبغي بها بَدَلاً أراها في الضلال تهيمُ[٦]

وإما بجعلِهِ[٧] جوابَ سؤالٍ مقدَّرٍ لا غناءَ للسَّامِعِ[٨] عنه، أو[٩] لئلا يسمعَ منه، أو لئلا ينقطعَ الكلامُ بكلامِهِ، أو للاختصارِ، ويُسمَّى استئنافاً[١٠]، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[البقرة: ٣] في وجه، [و][١١]﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدى﴾[البقرة: ٥] [في وجه][١٢].

---

[١] شرع في ذكر محسنات الوصل.

[٢] "دلائل الإعجاز" (١٦٨)، "المفتاح" (٢٦٢)، "الإيضاح" (١٦٧)

[٣] أي: عن الوصل مع وجود الجامع إلى الفصل لمانع ما.

[٤]بعد قوله تعالى: ﴿وإذا لقوا ٱلذين ءامنوا قالوا ءامنا وإذا خلوا إلىٰ شيٰطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون﴾(البقرة: ١٤)؛ إذ لو عطف لشاركه في كونه قولهم، ولو عطف على (قالوا) لشاركه في اختصاصه بالظرف المتقدم، أعني: (إذا خلوا) لكن استهزاء الله ثابت في كل حال. " عجالة البيان"(٢٩٣)، "المفتاح" (٢٦٢)، "الإيضاح" (١٥٨)

[٥] أي: من تشريك الجملة الأخيرة مع تلك الأخرى.

[٦]لا يعرف قائله، وكذلك ذكر العيني أيضا. انظر: " معاهد التنصيص"(٩٤/١)، والشاهد: أنه لم يعطف (أراها)؛ كي لا يحسب السامع العطف على (أبغي) دون (تظن)، ويعد (أراها في الضلال تهيم) من مظنونات سلمى في حق الشاعر، وليس هو بمراد، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذاك. انظر: "المفتاح " (٢٦١)، "الإيضاح" (١٥٨)

[٧]في (ص)، و(ث) لجعله.

[٨]في (ص)السائل.

[٩]في (ص) و.

[١٠] ذكر عللا أربع لتقدير السؤال، وهذا الاستئناف غير الاستئناف النحوي، ويسمونه استئنافا بيانيا. "المفتاح" (٢٦٢-٢٦٦)، "الإيضاح" (١٥٩-١٦٢)

[١١]في (ص) سقطت.

[١٢]في (ص) ممسوحة. "المفتاح" (٢٦٤-٢٦٥)

وقد يكونُ للحالِ[١] فهي: إما مؤكِّدَةٌ فلا (واو)؛ للاتِّحادِ، أو منتقلةٌ[٢]؛ لحصولِ معنى حال النِّسبة، فالمفردُ صفةٌ معنى، [فلا (واو)][٣]، والجملةُ مضارعٌ مثبتٌ، فلا (واو)[٤]، وقد يكونُ[٥] منفيًا، و[٦] ماضياً، واسميَّةً[٧]، وهي بعدَهَا، فيجب فيها (الواو)[٨] إلا نادراً، نحو: (كلَّمْتُهُ فوه إلى فيَّ)[٩]

---

(١) أي: يكون العطف بالواو لجعل الجملة حالا.

(٢) الحال المنتقلة هي الغير اللازمة لصاحبها بأن تكون وصفا غير ثابت من الصفات الجارية، كاسم الفاعل، واسم المفعول، نحو: (جاء زيد راكباً) و(ضربت اللص مكتوفاً) وأما الحال المؤكدة فهي أن تكون وصفا ثابتاً، نحو: (هو الحق بيناً) "المفتاح" (٢٧٣)، "الإيضاح" (١٦٧-١٦٨)

(٣)في (ص) و(ث) سقطت.

(٤) لوجود الحصول والمقارنة معا، فلا حاجة إلى الواو، نحو: ﴿وجاؤوا أباهم عشاء يبكون﴾(يوسف: ١٦)، وإن كان الفعل مضارعا منفيا فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفيا. "المفتاح" (٢٧٤-٢٥٧)، "الإيضاح" (١٦٩)

(٥)في (ص) تكون.

(٦)في (ث) أو.

(٧) إن كان مضارعا منفيا، أو ماضيا لفظا أو معنى يجوز معه الأمران: الواو وعدمه من غير ترجيح، وكذلك إن كان جملة اسمية لكن مجيء الواو معها أولى. "الإيضاح" (١٧٠ - ١٧٨)

(٨) أي: الجملة الاسمية تأتي في المرتبة بعد الأنواع الثلاثة السابقة في الصلاح للحالية؛ لدلالتها على الثبوت لا على الحصول ولا على المقارنة، نحو: ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾(البقرة: ٢٢)، وقال القزويني: إن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ومجيء الواو أولى، وللشيخ عبد القاهر رأي خاص في الجملة الاسمية يخالف الرأي السابق الذي ذهب إليه الخطيب وخلاصة مذهبه: أن المبتدأ إذا كان ضمير صاحب الحال وجبت الواو لظهور الاستئناف، ومثاله: (جاءني خالد وهو يسرع)، ومن باب أولى إذا كان المبتدأ اسما ظاهرا، أو سببا له، مثل: (جاءني خالد وخالد يسرع أو وعمرو معه)، والجملة الاسمية التي خبرها جار ومجرور مقدم فالأرجح فيها ترك الواو، مثل: (جاءني الخادم على رأسه الغذاء)، والجملة الاسمية المصدرة بحرف غير الواو يحصل به نوع من الارتباط فالأرجح فيها أيضا ترك الواو، مثل: (سرت كأنما أشعر بتعب شديد)، والجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب حال مفردة فالأرجح فيها الترك أيضا، مثل: (سافرت مغتبطا، نفسي متفائلة بالخير). "دلائل الإعجاز" (٢٠٢-٢٢٠)، "المفتاح" (٢٧٥-٢٧٦)، "الإيضاح " (١٧٤-١٧٦)

(٩) فهذه الجملة حال دون واو اكتفاء بالضمير. "الإيضاح " (١٧٤)

ثمَّ الماضي مثبتاً لعدمِ المقارنة[١]، فيحسُنُ الواو[٢]، ويجبُ (قد) تحقيقاً أو تقديراً لتقرّبه من الحال، فينزل[٣] المقاربةُ منزلةَ المقارنةِ، أو يجعل مقاربتُهُ للفعلِ هيئةً له[٤]، ثم النَّفيُ لأنَّه هيئةٌ للفعل بالعَرَضِ، ومستمرٌّ غالباً، فيقارن [غالباً][٥]، فيحسُنُ تركُهُا[٦]، وفي الظَّرفِ وجهانِ لجوازِ التقديرينِ[٧]، ويجبُ في النَّكرةِ تمييزاً للحالِ عن الصِّفةِ، نحو: (جاءني رجلٌ ويسعى)[٨].

---

[١]في (ص) المفارقة. في الموضعين.

[٢] لأن الماضي يدل على الحصول المتقدم، لا على الحصول حال النسبة، ولهذا اشترط أن يكون مع (قد) ظاهرة أو مقدرة حتى تقربه من الحال؛ فيصح وقوعه حالاً. "دلائل الإعجاز" (٢٠٩)، "الإيضاح " (١٧٣- ١٧٤)

[٣]في (ص) فنزل.

[٤] فإذا قلت: (جاءني زيد وقد ركب)، فكأنك نزلت قرب ركوبه من مجيئه منزلة مقارنته له، أو جعلت كون مجيئه بحيث يقرب منه ركوبه هيئة لمجيئه وحالا له. "دلائل الإعجاز" (٢٠٩)، "الإيضاح " (١٧٣- ١٧٤)

[٥] في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[٦] لأن (جاء زيد ليس راكبا) في قوة (جاء زيد ماشيا)، فيحسن ترك (الواو) نظرا إلى تحقق الحصول والمقارنة. "الإيضاح " (١٧٤)

[٧] فجاز الواو بتقدير فعل ماض، وتركها بتقدير اسم مفرد. "الإيضاح " (١٧٤- ١٧٥)

[٨] مثَّل بالمضارع؛ لأنه إذا وجبت الواو معه وجبت مع سائر الجمل بطريق الأولى. "دلائل الإعجاز" (٢٢٠)، "الإيضاح " (١٧٧)

الإيجاز والإطناب

الإيجازُ والإطنابُ[١]: نسبيَّان فنقيسُهما[٢] إلى متعارفِ الأوساطِ[٣]، [وهو[٤]][٥]: تأديةُ المرادِ بما يساويه[٦]، وهو لا يُحمدُ[٧] ولا يُذمُّ[٨]، فإن نقصَ وافياً[٩] فإيجازٌ، وإن زادَ لفائدةٍ[١٠] فإطنابٌ.

---

[١] الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراتهم، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل. "المفتاح" (٢٧٧)، "الإيضاح " (١٧٩)

[٢] في (ص) فتنسبهما، وفي (ث) فتعينهما.

[٣] الأوساط: هم العارفون باللغة، وبوجوه صحة إعرابها دون الفصاحة والبلاغة، فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال، فهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى، فعبارتهم محدودة بذلك. " البيان والتبيين" (١٠٥/١)، "المفتاح" (٢٧٦)

[٤] أراد: المساواة، وهي: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ولا زائدا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض. "المفتاح" (٢٧٦))، "الإيضاح " (١٨٠)

[٥] في (ص) وهي، وفي (ث) سقطت.

[٦] في (ث) فيما يساق به.

[٧] لعدم رعاية مقتضيات الأحوال.

[٨] لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليف يخرجها عن حكم الفهاهة، وذلك لسبب مطابقته للنحو والصرف واللغة فقط.

[٩] احترز بها عن الإخلال، وهو: أن يكون اللفظ قاصرا عن أداء المعنى. "الإيضاح " (١٨٠)

[١٠] احترز بها عن التطويل، وهو: أن يتعين الزائد في الكلام، وعن الحشو، وهو ما يتعين أنه الزائد، وهو قسمان: ما يفسد المعنى، وما لا يفسده. "الإيضاح " (١٨٠ -١٨٢)

فالإيجازُ[1]، [2] نحو: ﴿فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[البقرة: ١٧٩]، كان أوجزُ كلامِهِم: (القتلُ أنفى للقتلِ)[3]، وهذا أوجزُ منه وأفيدُ، ونحو: ﴿هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢]بتسميةِ الشيء بما يؤولُ إليه، ونحو: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾[البقرة: ٦٠]، أي: فضَرَبَ فانفجرتْ، أو (فإنْ ضربتَ[4] فقد انفجرتَ)، ونحو: ﴿فَأَرۡسِلُونِ، يُوسُفُ﴾[يوسف: ٤٥ -٤٦]، أيْ: فأرسلوني إلى يوسفَ، ففعلوا، فأتاهُ، وقالَ: يا يوسفَ[5]. [6]

---

[1] في (ص) و(ث) والإيجاز.

[2] وهو ضربان: إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف، وإيجاز الحذف، وهو: ما يكون بحذف، والمحذوف إما جزء جملة وجملة أو أكثر من جملة. "المفتاح" (٢٧٧-٢٨١)، "الإيضاح " (١٨٤-١٨٩)

[3] وقد ذكر القزويني ثمانية أوجه اقتضت تقديم الآية على قول العرب. "المفتاح" (٢٧٧)، "الإيضاح " (١٨٤-١٨٥)

[4] في (ص) فانضربت.

[5] في (ث) وقال: يوسف.

[6] المثال الأول والثاني لإيجاز القصر، والآخران لإيجاز الحذف.

والإطنابُ: نحو: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[البقرة: ١٦٤]إلى ﴿ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾[البقرة: ١٦٤][١]، بدلَ (إنَّ في وقوعِ كلِّ ممكنٍ مع تساوي طرفيه لآياتٍ للعقلاءِ)؛ [ففي الآية: إيجازٌ من وجهٍ][٢]؛ إذ الخطابُ مع الكافَّةِ[٣]، وفيهم[٤] الذكيُّ والغبيّ.

ومنه[٥]: التخصيصُ بعد التعميمِ[٦]، نحو: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾[القدر: ٤]

ومنه: التَّكريرُ[٧]، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ﴾[٨][النبأ: ٤- ٥]

---

(١)في (ث) (إن في خلق السماوات والأرض لآيات لقوم يتفكرون). وهو خطأ بين؛ إذ لا توجد آية مماثلة في القرآن الكريم.

(٢)في (ث) سقطت، وهي في (ش) ضمن الشرح.

(٣)في (ص) الكافية. انظر: "المفتاح" (٢٨١)

(٤)في (ث) وفهم.

(٥) من الإطناب. "الإيضاح " (١٩٧-١٩٨)

(٦) للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات. "الإيضاح " (١٩٧)

(٧) انظر: "الإيضاح " (١٩٨)

(٨) والتكرير هنا لتأكيد الإنذار، وقد يأتي التكرير لأغراض أخرى. "الإيضاح " (١٩٨)

ومنه: الإيغالُ[١]، [٢] والاعتراضُ[٣]، والتَّذييلُ[٤]، والتَّكميلُ[٥]، والتَّتميمُ[٦].

---

(١)في (ص) الإيفاء.

(٢) اختلف في معناه، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء:

وإن صخرا لتأتم الهداة به كأنه علمٌ في رأسه نار

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه نارا، وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس:

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب

فإنه: لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية، واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله: (لم يثقب) لأن الجزْع بفتح الجيم، وهو الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، وهو عقيق فهي دوائر البياض والسواد إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. وقيل: لا يختص بالنظم، ومثل بقوله تعالى: ﴿اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون﴾(يس: ٢١)، فقوله: ﴿وهم مهتدون﴾ مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة؛ إلا أن في التصريح به زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل. "الإيضاح " (١٩٩-٢٠٠)، العسكري، أبو هلال، ط١، ١٩٥٢ **"كتاب الصناعتين الكتابة والشعر"** تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى بابي الحلبي (٣٧٢ و ٤٣٢)، ابن الأثير، ضياء الدين، ١٩٣٩م، **"المثل السائر"** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى بابي الحلبي (٢٩٦)

(٣)وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى ما سيذكر في تعريف التكميل، كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿ويجعلون لله البنات -سبحانه- ولهم ما يشتهون﴾(النحل: ٥٧)، والدعاء، والتنبيه، وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، والمطابقة مع الاستعطاف، والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة. "الإيضاح " (٢٠٦ -٢٠٧)

(٤)وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد، وهو ضربان: ضرب لا يخرج مخرج المثل؛ لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور﴾(سبأ: ١٧)، فجملة ﴿وهل نجازي إلا الكفور﴾؛ إن قلنا: إن المعنى: (وهل يجازى ذلك الجزاء) فهي لتأكيد ما قبلها، ولم تخرج مخرج المثل، وضربٌ يخرج مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾(الإسراء: ٨١). "الإيضاح " (٢٠٠ -٢٠٢)

(٥) ويسمى الاحتراس - أيضا- وهو أن يؤتى به في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، وهو ضربان: ضرب يتوسط الكلام، وضرب يقع في آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين﴾(المائدة: ٥٤)، فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: ﴿أعزة على الكافرين﴾ علم أنها منهم تواضع لهم. "الإيضاح " (٢٠٣-٢٠٥)

(٦) وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾(الإنسان: ٨)، أي: مع حبه، والضمير للطعام، أي: مع اشتهائه والحاجة إليه. "الإيضاح " (٢٠٥)

ومنه: الإيضاحُ بعد الإبهامِ(١): نحو: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾(٢)[طه: ٢٥]، وكَبَابِ: (نِعْمَ) على وجهٍ(٣)، وفيه إيجازٌ أيضاً بحذفِ المبتدأ(٤)، وكالتَّمييزِ، نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[مريم: ٤] بدل (شِخْتُ)(٥)، وفيه انتقالات لطيفةٌ من [وجيزٍ، فوجيزٍ](٦)، وفي اختصارِ (ربِّ) وهو كالأساس للكلام إيماءٌ إلى أنَّ فيه إيجازاً من وجهٍ؛ فإنَّ الإيجازَ قد يُقاسُ بما يقتضيهِ المقامُ من زيادةِ الإطنابِ، [وبسطِ الكلام](٧)، [وهل تَعرفُ مقاماً أدعى إلى زيادةِ الإطنابِ](٨) من ذكرِ انقراضِ الشَّبابِ، وإلمامِ المشِيبِ(٩)، المرِّ الطُّلوعِ، الأمرِّ المغيبِ(١٠).

---

(١) ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن في النفس فضل تمكن؛ فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقي كذلك تمكن فيها فضل تمكن، وكان شعورها به أتم، أو لتمكن اللذة بالعلم به؛ فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة، وبسبب حرمانها من الباقي ألم. "الإيضاح " (١٩٦)

(٢) فإن قوله: ﴿اشرح لي﴾ يفيد طلب شرح لشيء ما له، وقوله: ﴿صدري﴾ يفيد تفسيره وبيانه. "الإيضاح " (١٩٦)

(٣) أي: باب (نعم، وبئس) على قول من يجعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف، والجملة مستأنفة للبيان؛ أما على من يجعل المخصوص مبتدأ قدم خبره عليه، فليس من الإيضاح. "الإيضاح " (١٩٦-١٩٧)

(٤) فالإيجاز من جهة حذف المبتدأ، والإطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه.

(٥) هو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط، وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط في ذلك؛ وهو قولهم: (يا رب شخت)؛ بل هو إطناب بالقياس إليه، وإنما اعتبر في ذلك أن يكون أقل مما يقتضيه المقام في الظاهر؛ لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقا لم يكن بليغا. " الإعجاز" (٤٠٢-٤٠٣)، "المفتاح" (٢٨٥-٢٨٦)، "الإيضاح " (١٨٩-١٩٠)

(٦) في (ص) سقطت، وجاء بدلا منها (من وجهين).

(٧) في (ص) و(ث) سقطت.

(٨) في (ص) و(ث) سقطت.

(٩) في (ص) الشيب.

(١٠) عد السكاكي هذه الآية من القسم الثاني من الإيجاز، وهو الذي يكون مقامه خليقا بأبسط مما ذكر فيه، ذاهبا إلى أنه وإن اشتمل على بسط فإن انقراض الشباب وإلمام المشيب جديران بأبسط منه، ثم ذكر فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر في أصل المعنى ومرتبته الأولى، ثم أفاد أن مرتبته الأولى: (يا رب قد شخت) فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس، ثم تركت هذه المرتبة؛ لتوخي مزيد التقرير إلى تفصيلها في: (ضعف بدني وشاب رأسي)، ثم ترك التصريح بـ(ضعف بدني) إلى الكناية بـ(وهنت عظام بدني)؛ لأن الكناية أبلغ من التصريح، ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ من التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل: (أنا وهنت عظام بدني)، ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت (إنَّ) على المبتدأ =

فحصل: (إني وهنت عظام بدني)، ثم لطلب تقرير (أنا الواهن عظام بدنه) قصد مرتبة سادسة وهي سلوك طريقي الإجمال والتفصيل، فحصل (إني وهنت العظام من بدني)، ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصد مرتبة سابعة وهي ترك توسيط البدن، فحصل (إني وهنت العظام مني)، ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا، قصدت مرتبة ثامنة وهي ترك الجمع إلى الإفراد؛ لصحة حصول وهْنِ المجموع بوهن البعض دون كل فرد، فحصل ما ترى، وهكذا تركت الحقيقة في (شاب رأسي) إلى الاستعارة في (اشتعل شيب رأسي)؛ لأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس وتفسيره بـ(شيبا)؛ لأنها أبلغ من جهات: الأولى إسناد الاشتعال إلى الرأس؛ لإفادة شمول الشيب الرأس؛ إذ وزان (اشتعل شيب رأسي) و(اشتعل رأسي شيبا) وزان (اشتعل النار في بيتي) و(اشتعل بيتي نارا)، والفرق كبير، والثانية: الإجمال والتفصيل في طريق التمييز، والثالثة: تنكير (شيبا) لإفادة المبالغة: ثم ترك (اشتعل رأسي شيبا)؛ لتوخي مزيد التقرير إلى (اشتعل الرأس مني شيبا) على نحو (وهن العظم مني)، ثم ترك لفظ (مني)؛ لقرينة عطف (واشتعل الرأس) على (وهن العظم مني)؛ لمزيد التقرير، وهي إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ. ثم قال عقب هذا الكلام: واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي (رب) اختصرت ذلك الاختصار؛ بأن حذفت كلمة النداء وهي (يا)، وحذفت كلمة المضاف إليه وهي (ياء المتكلم)، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المنادى، والمقدمة للكلام -كما لا يخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة- نازلة منزلة الأساس للبناء، فكما أن البنَّاء الحاذق لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه، فمتى رأيته قد اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار ما يورد. "المفتاح" (٢٨٤-٢٨٧)، "دلائل الإعجاز" (٤٠٢-٤٠٣)، "الإيضاح" (١٨٩-١٩٢)

باب البيان

باب البيان

وهو: علمٌ يُعرَفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في جلاء الدّلالة[١].

ولا تفاوت في الدَّلالةِ الوضعيَّةِ[٢]، وهي: دلالةُ اللفظ على تمامِ مسمَّاه، وتسمى مطابقة[٣]؛ بل في العقلية، وهي: دلالته على جزئه، وتسمى تضمنا[٤]، أو لازمِهِ عقلاً أو عرفاً[٥]، وتُسمَّى التزاماً[٦].

ثم اللفظُ[٧] إنْ استُعمِل فيما وُضِعَ له: فحقيقةٌ، أو في غيرِهِ: فمجازٌ[٨].

[وأيضاً][٩] إن قُصد به ملزومُ معناهُ: فكنايةٌ، وإلا: فصريحٌ[١٠].

(١)هكذا عرفه القزويني، وقيّده السعد بأن يكون مدلولا عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال، وإنما قيده بهذا؛ لأن اعتبار علم البيان إنما يكون بعد اعتبار علم المعاني؛ فلا بد من مراعاة علم المعاني في علم البيان. "المفتاح" (٢٤٩)، "الإيضاح في علوم البلاغة " (٢٠١)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢/٣)، " مختصر المعاني " (١٨٣)

(٢)الدلالة: هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول: الدال: والثاني: المدلول، وهي: إما لفظية، وإما غير لفظية، والثانية: لا علاقة لها بمباحث هذا الفن. . . والأولى: أقسام ثلاثة كما سيظهر. "علوم البلاغة البيان المعاني البديع" (٢٠٩)، " مختصر المعاني " (١٨٣)

(٣)كدلالة الإنسان والأسد على حقيقتيهما. " مختصر المعاني " (١٨٣ـ ١٨٤)، "علوم البلاغة البيان المعاني البديع" (٢٠٩)

(٤)كدلالة البيت على السقف أو الحائط. "علوم البلاغة " (٢٠٩)

(٥)ويدخل العرف العام، والعرف الخاص، ودلالة المقام، والتأمل في القرينة، ومثال العرف العام: (لزوم الشجاعة للأسد)، ومثال الخاص: (لزوم عدم قبول النجاسة لبلوغ الماء قُلَّتين). "علوم البلاغة " (٢١٠)

(٦)كدلالة الإنسان على كونه متحركا أو شاغلا لجهة، أو نحو ذلك، وشرطه: اللزوم الذهني؛ سواء أصاحبه لزوم خارجي، أم لا؛ بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصول فيه إما على الفور، أو بعد التأمل في القرائن والأمارات؛ لكن لا يشترط أن يكون اللزوم مما يثبته العقل؛ بل يكفي أن يكون لعرف عام، أو عرف خاص، كاصطلاحات أرباب الصناعات والاصطلاحات الشرعية واللغوية. "بغية الإيضاح " (٤/٣-٥)، "علوم البلاغة " (٢١٠)، " مختصر المعاني " (١٨٣)

(٧)انظر: "بغية الإيضاح " (٦/٣)، " مختصر المعاني " (١٨٦)

(٨)انظر: "بغية الإيضاح " (٦/٣)، " مختصر المعاني " (١٨٧)

(٩)في (ص) سقطت.

(١٠)وفي الكناية يجوز أن يكون المراد هو اللازم والملزوم جميعا كما سيأتي. "مختصر المعاني" (١٨٧)

والمجازُ: إن كانَ بعلاقةِ التَّشبيهِ: فاستعارةٌ[١]، وإن كانَ بغيرِهِ فالمفردُ[٢][٣]يسمى: مرسلا[٤].

---

[١]وبذلك ينحصر المقصود من علم البيان في التشبيه، والمجاز، والكناية. "بغية الإيضاح " (٦/٣)، "علوم البلاغة" (٢١١)، " مختصر المعاني" (١٨٧)

[٢]في (ص) فالمرسل.

[٣]في (ص)، و(ث) ويسمى. وما أثبته أولى.

[٤] أي: إن كان بعلاقة غير التشبيه؛ فإن كان مفردا يسمى: مجازاً مرسلاً؛ لعدم تقيده بعلاقة وإن كان مركباً لا يسمى بذلك على ما سيجيء. "بغية الإيضاح " (٦/٣)، "علوم البلاغة " (٢١١)، "عجالة البيان" (٣٠١)

التشبيه

التشبيهُ[1]: له طرفانِ، ووجهُ شَبَهٍ، وأداةٌ[2]، وغرضٌ، وحالٌ[3].
أما طرفاهُ[4]: فحسِّيَّانِ، [5] أو عقليَّانِ، أو مختلفانِ[6].
والمرادُ بالحسيِّ: ما يُدرَكُ هو أو مادَّتُهُ بالحسِّ، فدخل[7]فيه الخياليَّاتُ[8].

---

[1]وهو: الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى؛ بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية، نحو: (رأيت أسداً في الحمام)، ولا على وجه الاستعارة بالكناية، نحو: (أنشبتِ المنيَّةُ أظفارَها)، ولا على وجه (التجريد) الذي يذكر في علم البديع من نحو: (لقيت بزيد أسداً)، أو (لقيني منه أسدٌ)؛ فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا. "مختصر المعاني " (١٨٨)، "الإيضاح " (٢١٧)، "بغية الإيضاح " (٦/٣)

[2]في (ث) وإرادة.

[3]الطرفان: هما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائما بهما، والأداة: آلة في ذلك. " مختصر المعاني " (١٨٨)، "الإيضاح " (٢٢٢)، "بغية الإيضاح " (١١٤/٣)

[4]في (ث) أوما.

[5]كالخد والورد في المبصَرات. "بغية الإيضاح " (١٤/٣-١٥)، " مختصر المعاني" (١٨٩)، "الإيضاح " (٢٢٣)

[6]بأن يكون المشبه عقليا، والمشبه به حسيا، كـ(المنية، والسبع)؛ فإن (المنية)، أي: الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة، و(السبع) حسي، أو بالعكس، وذلك مثل (العطر) الذي هو محسوس مشموم، و(خلق كريم) وهو عقلي، والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون من جعل الفرع أصلا والأصل فرعاً، وذلك لا يجوز. " مختصر المعاني " (١٨٩-١٩٠)، "بغية الإيضاح " (١٧/٣)، "الإيضاح في علوم البلاغة " (٢٢٣)

[7]في (ص) فيدخل.

[8]وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور، كل واحد منها مما يدرك بالحس، كما في قول الصنوبري:

وكـــــــأنَّ محمـــــــرَّ الشقيـــــــــ ـــــــقِ إذا تصـــــوَّبَ أو تصـــــعَّدْ

أعـــــــلامُ يـــــــاقوتٍ نشـــــــر نَ علـــى رمـــاحٍ مـــنْ زبرجـــدْ

فإن كلا من العَلَم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس؛ لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة، والمراد بالخيالي: المعدوم الذي ركبته المتخلية من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، وبالوهمي: ما اخترعته المتخلية من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شيء تهلك به النفوس كالسبع، فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، بلا، "أسرار البلاغة"، تحقيق: محمود أحمد شاكر، دار المدني - جدة (١٥٩، ١٦٩)، " مختصر المعاني " (١٩٠)، "الإيضاح " (٢٢٣)

وبالعقليِّ[١]: ما عداهُ، فدخلَ فيه الوهميَّاتُ، [٢] والوجدانيَّاتُ[٣].

وقد يُشبَّهُ[٤] أحدُ الضدَّينِ بالآخرِ؛ لتمليحٍ، [٥]أو تهكُّمٍ[٦]، كـ(حاتم)[٧] للبخيل[٨].

---

[١]كالعلم والحياة، ووجه الشبه بينهما: كونهما جهتي إدراك. " مختصر المعاني " (١٨٩)

[٢]ما هو غير مدرك بإحدى الحواس المذكورة؛ و لكنه بحيث لو أُدرِك لكان مدركا بها، وبهذا القيد يتميز عن العقلي، كما في قوله:

أيقتلنـــي والمشـــرفيُّ مضـــاجعي ومســـنونة زرق كأنيـــاب أغـــوال

أي: أيقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن، وسهام محددة النصال صافية مجلوة، وأنياب الأغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر. "بغية الإيضاح " (١٧/٣)، " مختصر المعاني" (١٩٠)، "الإيضاح " (٢٢٣)

[٣]ما يدرك بالقوى الباطنة كاللذة والألم الحسيان. "بغية الإيضاح " (١٧/٣)، " مختصر المعاني" (١٩٠)، "الإيضاح " (٢٢٤)

[٤]في (ث) تشبه.

[٥]في (ص) كتلميح، وما أثبته هو الصحيح، والتمليح: هو الإتيان بما فيه ملاحة وطرافة. " مختصر المعاني " (٢٠٠)

[٦]الاستهزاء.

[٧]في (ص) خاتم، وهو تصحيف.

[٨]المثال المذكور صالح للحالتين، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام. " مختصر المعاني " (٢٠٠-٢٠١)

وأما وجهُهُ: فما يشتركانِ فيه تحقيقاً أو تخييلاً[١]، وهو نفسُ حقيقتِهما، أو صفةٌ حسيَّةٌ، [٢] كالألوانِ والأشكالِ، أو عقليَّةٌ، كالكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ[٣] من العلمِ والقُدرةِ ونحوهِما، أو اعتباريَّةٌ، [٤] كرفعِ الحجابِ في تشبيهِ الحُجَّةِ بالشمسِ[٥]، أو وهميَّةٌ، كالمِخْلَب للمنيَّةِ في تشبيهِها بالسَّبُعِ.

---

[١] وهو: أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل، نحو: ما في قوله:

وكــأنَّ النجــوم بــين دُجَــاه ... سُـــنَنٌ لاح بيـــنهنَّ ابتـــداعُ

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقةٍ بيضٍ في جانبِ شيءٍ مظلمٍ أسودَ، فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل. "بغية الإيضاح " (١٧/٣-١٨)، " مختصر المعاني " (١٩١)، "الإيضاح " (٣٢٤)

[٢] أي: مدركة بإحدى الحواس الظاهرة. " مختصر المعاني " (١٩٣)، "الإيضاح " (٢٢٨)، "بغية الإيضاح " (٢٢/٣)

[٣] أي: المختصة بذوات الأنفس. " مختصر المعاني " (١٩٤)، "الإيضاح " (٢٢٨)، "بغية الإيضاح " (٢٢/٣)

[٤] وقد سماها القزويني إضافية، ويعني بالإضافية: ما لا تكون له هيئة متقررة في الذات؛ بل تكون معنى متعلقاً بشيئين، وقد يقال: الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تَحقُّق له إلا بحسب اعتبار العقل، وقد ذكر الأمثلة ذاتها التي أوردها المصنف. " مختصر المعاني " (١٩٤)، "الإيضاح " ( )

[٥] فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس، ولا في ذات الحجاب. " مختصر المعاني " (١٩٤)، "الإيضاح " (٢٢٨)، "بغية الإيضاح " (٢٢/٣)

وأيضاً[١] إمَّا[٢] واحدٌ، أو في حكمِهِ[٣]، أو كثيرٌ[٤].

فالأوَّلُ: [٥] إمَّا حسِّيٌّ، فكذا طرفاهُ [كـ(الخدِّ بالوردةِ) في الحمرةِ[٦]، وإما عقليٌّ، فطرفاه][٧] عقليانِ، كوجودِ عديمِ النَّفع بعدمِه في العَراءِ عن الفائدة، أو محسوسانِ[٨] كـ(الرَّجُلِ بالأسدِ) في الجُرأةِ[٩]، أو المشبَّه عقليٌّ والمشبَّهُ به حسي، كـ(العِلم بالنُّور) في الهداية[١٠]، أو بالعكس، كـ(العِطرِ بخُلُقِ الكريم)[١١] في التَّرويحِ[١٢].

---

[١]أي: لوجه الشبه تقسيم آخر، وهو ما يذكره. " مختصر المعاني" (١٩٤)، "الإيضاح " (٢٢٩)، "بغية الإيضاح" (٢٣/٣)

[٢]في (ص) أو.

[٣]لكونه مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا؛ بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو اعتباريا بأن يكون هيئةً انتزعَها العقلُ من عدة أمور. " مختصر المعاني " (١٩٤-١٩٥)، "الإيضاح " (٢٢٩)، "بغية الإيضاح " (٢٣/٣)

[٤]وقد عبر عنه القزويني بـ(المتعدِّد)، وهو: أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ ليكون كل منها وجه الشبه؛ بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور؛ بل في الهيئة المنتزعة، أو في الحقيقة الملتئمة منها. " مختصر المعاني " (١٩٥)، "الإيضاح " (٢٢٩)

[٥]أي: وجه الشبه الواحد.

[٦]أي: تشبيه الخد بالورد.

[٧]في (ص) سقطت.

[٨] أي: يجوز أن يكون طرفا العقلي حسيين، أو عقليين، أو أحدهما حسيا والآخر عقليا؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، وإدراكِ العقلِ من المحسوسات شيئاً؛ بخلاف وجه الشبه الحسي فلا يكون طرفاه إلا حسيان؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم. " مختصر المعاني " (١٩٥)، "الإيضاح " (٢٣٠)، "بغية الإيضاح " (٢٢٤/٣)

[٩]طرفاه حسيان، وهما: الرجل والأسد.

[١٠]المشبه عقلي، والمشبه به حسي؛ فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء فوجه الشبه بينهما الهداية. " مختصر المعاني " (١٩٦)، "الإيضاح " (٢٣١)، "بغية الإيضاح " (٢٢٤/٣)

[١١]في (ص): كالفطر بالخلق الكريم، وهو تصحيف.

[١٢]المشبه: حسي، والمشبه به: عقلي. " مختصر المعاني " (١٩٦)، "الإيضاح " (٢٣١)، "بغية الإيضاح " (٢٢٥/٣)

والثاني[1]**:** إما حسيٌّ[2]: كـ(سِقطِ النَّارِ بعينِ الدِّيك)[3]، و(الثريا بعنقود الكرم[4])، و(الشمسِ بالمِرْآةِ في كفِّ الأشلِّ)[5]، وإما عقليٌّ: كـ(الحسناءِ من مَنبتِ السُّوءِ بخضراءِ الدِّمَنِ)[6] في حُسْنِ المنظرِ، وسُوءِ المخْبَرِ.

---

(1) أي: ما كان وجه الشبه فيه في حكم الواحد، وهو المركب، وطرفاه: إما مفردان، أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى التركيب ههنا: أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة، فتنزع منها هيئةً، وتجعلها مشبها أو مشبها بها، ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة. " المفتاح" ( )، " مختصر المعاني" (١٩٦)، "الإيضاح " (٢٣١)

(2) وهذا من بديع المركب الحسي، وقد قال الشيخ الجرجاني: اعلم أن ما يزداد به التشبيه دقة وسحراً أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقرن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما، والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها. " مختصر المعاني " (١٩٨)، "أسرار البلاغة" (١٨٠)

(3) يشير إلى قوله:

وسِقطٍ كعين الدِّيكِ عاورْتُ صُحْبَتى ... أباها وهيَّأنا لموضعها بِكْرا

وهو لذي الرمة في ديوانه من قصيدة جيدة. انظر: "أسرار البلاغة" (١٦١- ١٦٢)، "الإيضاح" (٢٣١)، "بغية الإيضاح " (٢٥/٣)

(4) في (ص) الكريم. وهو يشير إلى قوله:

وقد لاحَ في الصُّبحِ الثُّريَّا لمن رأى ... كعُنْقُودِ مُلّاحِيَّةٍ حين نَوَّرا

والبيت لأبي القيس بن الأسلت. انظر: "بغية الإيضاح " (٢٦/٣)، "أسرار البلاغة" (٩٥)، "الأغاني" (١٣٠/١٧)

(5) يشير إلى قوله:

والشَّمس كالمرآة في كفِّ الأشَلْ

وهو لجبار بن جَزء بن ضرار، ابن أخي الشماخ، وهو في ديوان الشماخ، وهذا مثال على الوجه الأول من الهيئة المقصودة؛ فالهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق، حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط إلى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وَجَدَها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة، وكذلك المرآة في كف الأشل. "أسرار البلاغة" (١٥٨)، " مختصر المعاني " (١٩٨)، "الإيضاح " (٢٣٢) "بغية الإيضاح " (٢٧/٣)

(6) فإنه أمر عقلي منتزع من عدة أمور، والدِّمن: جمع دِمْنة، وهو بعر الماشية وما اختلط به من طين، شبه المرأة بما ينبت في الدمن من الكلأ. " مختصر المعاني " (١٩٩)، "الإيضاح " (٢٣٧) "بغية الإيضاح " (٣٢/٣) ، و الحديث " إياكم وخضراء الدمن" قالوا: يا رسول الله وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء" أخرجه ان الملقن في "البدر المنير" ٤٩٧/٧، وعلة الحديث: الواقدي، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (١٤) وقال: ضعيف جداً.من موقع الدرر السنية

والثالثُ[1]**:** إمَّا حسيَّةٌ: كـ(التمرِ بالعِنَبِ[2]) في اللون والطَّعمِ[3]، أو عقليَّةٌ: كـ(طائرٍ بالغُرابِ) في حِدَّةِ النَّظَرِ وشدَّةِ الحَذَرِ، أو مختلفةٌ[4]: كـ(إنسانٍ بالشَّمْسِ) في الحسنِ ونباهةِ الشَّأنِ، ورِفعةِ المكانِ.

---

[1] أي: وجه الشبه المتعدد، ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الأمور المذكورة، ولا يُعمَد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها. " مختصر المعاني " (١٩٩)، "الإيضاح " (٢٣٩)، "بغية الإيضاح " (٣٥/٣)

[2] في (ص) بالعيب.

[3] فاللون والطعم والرائحة أوصاف حسية. " مختصر المعاني " (٢٠٠)، "الإيضاح، " (٢٣٩) "بغية الإيضاح " (٣٥/٣)

[4] بعضه: حسي، وبعضه: عقلي، فحسن الطلعة: حسي، ونباهة الشأن، ورفعة المكان: عقلي. " مختصر المعاني " (٢٠٠)، "الإيضاح " (٢٣٩)، "بغية الإيضاح " (٣٥/٣)

وحقُّهُ: أن يشملَ الطَّرَفين، [وإلا فسدَ][1]، [2] واعْتَبِرْهُ [في][3] قولهم: ((النَّحوُ في الكلامِ كالملحِ في الطَّعام))؛ فإنَّ الصلاحَ به، والفسادَ بعدمه، لا الفسادَ بكثرته؛ إذ لا تُعقَل[4] الكثرةُ في النَّحْوِ[5]، وأما قولُهُم: (كلامٌ كالماءِ في السَّلاسَةِ، والعسلِ في الحلاوةِ[6]، والنَّسيمِ في الرِّقَّة) فتسامحٌ[7]، والمرادُ في لوازِمِها من صفاتٍ اعتباريَّةٍ[8]، كمَيْلِ النَّفسِ وانشراحِها.

---

(1) في (ص) سقطت.

(2) أي: يجب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه.

(3) في (ص) سقطت.

(4) في (ص) يعقل.

(5) فوجه الفساد أن وجه الشبه في قول القائل: (النحو في الكلام كالملح في الطعام) كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً، وهذا لا يتحقق في المشبه؛ لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة؛. إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده، واستعمال أحكامه، مثل: رفع الفاعل، ونصب المفعول، وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسدا ولم يُنتَفع به؛ بخلاف الملح؛ فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يُجعَل في الطعام القدرُ الصالح منه أو أقلُّ أو أكثرُ؛ بل وجه الشبه في المشبه هو الصلاح بإعمالهما والفساد بإهمالهما. " مختصر المعاني" (١٩٢ - ١٩٣)، "الإيضاح " (٢٢٧)، "بغية الإيضاح " (٢١/٣)، " أسرار البلاغة" (٤٩)

(6) في (ث) الحلالة.

(7) لأن الوجوه المذكورة لا تشمل الطرفين؛ لفقدها في الكلام.

(8) أي: المراد تشبيه الكلام بهذه الأمور في لوازم هذه الوجوه؛ فإن كلا من السَّلاسة والحلاوة والرقة مما تميل إليه النفس وتنشرح. "عجالة البيان" (٣٠٥)

وأمَّا أداتُه: فالكافُ، وكأنَّ، ومثلُهُمَا[1]. [2]

وأصلُ الكافِ ونحوِها[3]: أن يليَها المشبَّهُ به[4]، وقد يليها غيرُهُ إذا كان مركَّباً، نحو ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ﴾[5][الكهف: ٤٥] [الآية][6]

وقد يُترك[7]، ويتعيَّنُ المرادُ بامتناع الحَمْلِ[8]، نحو (زيدٌ أسدٌ)، وفيه مبالغةٌ[9]، وقد يُترَك الوجهُ، وفيه قوَّة[10]، وقد يُترَك المشبَّهُ به مراداً[11]، [و][12]فيه دعوى التَّعيُّنِ[13]، فقولُه تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ﴾[البقرة: ١٨٧] تشبيهٌ لذِكرِ الطَّرفينِ[14].

---

[1]في (ص) ومثلها.

[2]مما يشتق من المماثلة والمشابهة، ومما يؤدي هذا المعنى. "الإيضاح " (٢٣٩)، "بغية الإيضاح " (٣٥/٣-٣٦)

[3]كلفظ: (نحو، ومثل، وشبه)؛ بخلاف (كأن، وتماثل، وتشابه). " مختصر المعاني " (٢٠١)، "الإيضاح " (٢٣٩)، "بغية الإيضاح " (٣٦/٣-٣٧)

[4]لفظا نحو: (زيد كالأسد)، أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿ أو كصيب من السماء ﴾ (البقرة: ١٩) على تقدير: أو كمثل ذوي صيب.

[5]إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره؛ بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً شديد الخضرة، ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن. "الإيضاح في علوم البلاغة " (٢٤٠)

[6]في (ث)، و(ش) سقطت.

[7]أي: ذكر الأداة.

[8]أي: امتناع الحمل على الظاهر.

[9]لأنه يشبه الاستعارة من حيث الظاهر، وليس استعارة.

[10]لإفادته تعميم المشابهة.

[11]وإنما قال مرادا؛ لأنه لو لم يُرَدْ لكان استعارة.

[12]في (ث) سقطت.

[13]في (ص) التعيين.

[14]فقد جاء بيان الخيط الأبيض بالفجر بياناً صريحاً، وفي ضمنه جاء بيان الخيط الأسود باللّيل بياناً ضمنيّاً، والمعنى: حتَّى يتبيّن لكم أوّلُ النهار الذي يُشْبه الخيط الأبيض عند الفجر من آخر اللّيل الذي يشبه الخيط الأسود. " أسرار البلاغة" (٣٢٠-٣٢١)

وأما غَرَضُهُ[١]**: فيعود غالباً إلى المشبَّه،** كبيان حالِهِ؛ لكونِ المشبَّه به أعرفَ بالوجه[٢]، أو مقدارِ حاله؛ لكونه أتمَّ فيه[٣]، أو إمكانِهِ؛ لكونه مسلَّماً فيه، نحو:

فإن تفق الأنام وأنت منهم   فإن المسك بعض دم الغزال[٤]

أو زيادةِ تقريره[٥]، كـ(مَن يلغو سَعْيُهُ) بـ(مَنْ يَرْقُمُ على الماءِ)[٦]، أو تزيينِهِ[٧]، أو تشويهِهِ[٨]، أو استطرافِهِ لبعده في الواقعِ، كـ(فحمٍ فيه جمرٌ) بـ(بحرِ مسكٍ مَوْجُهُ الذَّهَبُ)[٩]

---

[١] أي: غرض التشبيه. "الإيضاح " (٢٤٠)، "بغية الإيضاح " (٣٨/٣)

[٢] كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد؛ إذا عَلِم السامع لون المشبه به دون المشبه.

[٣] كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد.

[٤] البيت للمتنبي في ديوانه، وبيانه: أنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه، وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتجَّ لهذه الدعوى وبيَّن إمكانها بأن شبَّه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني ومكنى عنه لا صريح. "أسرار البلاغة" (١٢٣)، "الإيضاح " (٢٤٠)، "بغية الإيضاح" (٣٨/٣)

[٥] أي: تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه.

[٦] حيث تجد فيه من تقرير عدم الفائدة، وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الإلف بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات، وفرط إلف النفس بها. "الإيضاح " (٢٤١)، "بغية الإيضاح " (٣٩/٣)

[٧] كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي. "الإيضاح " (٢٤٢)، "بغية الإيضاح " (٤١/٣)

[٨] كما في تشبيه وجهِ مجدورٍ بسَلْحَةٍ جامدةٍ قد نقرتها الدِّيَكَةُ.

[٩] وإنما استطرف المشبه في هذا التشبيه؛ لإبراز المشبه في صورة الممتنع الوقوع عادة، وإن كان ممكنا عقلاً، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب. "الإيضاح"(٢٤٢)

أو في الذِّهنِ مطلقاً كما مرَّ، أو حينَ التَّشبيه[1] نحو[2]:

[تُزجي] أَغَنَّ[3] كَأَنَّ إبرَةَ رَوقِهِ[4] قَلَمٌ أَصابَ مِنَ الدَّواةِ مِدادَها[5][6]

(١) في (ص) الشبه.

(٢) ذَكَرَ للاستطراف وجهاً آخر غير الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه نادر الحضور في الذهن؛ إما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد، وإما عند حضور المشبه كما في المثال الآتي. "الإيضاح"(٢٤٣)، "بغية الإيضاح"(٤٢/٣)

(٣) في (ص) سقطت تزجي، وكتبت (أغون) هكذا.

(٤) قوله: (تزجي): بمعنى تسوق، والضمير للظبية، والأغنُّ: الذي في صوته غنة وهو ولدها، ويقال: طير أغن، أي: يتكلم من قِبَل خياشيمه، والروق: القرن، وإبرته: طرفه. "الإيضاح"(٢٤٣)، "بغية الإيضاح"(٤٣/٣)

(٥) هو لعدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع من عاملة، شاعر كبير من أهل دمشق، يكنى أبا داود كان معاصرا لجرير، مهاجيا له، مقدما عند بني أمية، مداحا لهم، خاصا بالوليد بن عبد الملك، لقَّبَهُ ابن دريد في كتاب "الاشتقاق" بشاعر أهل الشام، مات في دمشق، وبيته هذا مشهور، له (ديوان شعر – خ) مما جمعه ثعلب. وقد استشهد ببيته عبد القاهر في "أسرار البلاغة" (١٥٤)، وقد استشهد به كثيرون قبله وبعده.

(٦) يقول الجرجاني: " قال جرير أنشدني عدي: (عَرَف الديارَ تَوَهُّمَاً فاعتادَهَا). فلّما بلغ إلى قوله: (تُزْجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ) رحِمتُه، وقلتُ قد وقع، ما عساه يقول وهو أعرابيٌّ جِلْفٌ جافٍ؟ فلما قال: (قَلَمٌ أَصَابَ من الدَّوَاة مِدَادَها) استحالت الرَّحمة حسداً؛ فهل كانت الرحمة في الأولى، والحسد في الثانية، إلا أنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضرُ له في أوّل الفكر وبديهة الخاطر، وفي القريب من محلّ الظنّ شبَهٌ، وحين أتمَّ التشبيه وأدَّاه صادفه قد ظفر بأقرب صفةٍ من أبعد موصوف، وعثر على خبيءٍ مكانُه غيرُ معروفٍ. "أسرار البلاغة" (١٥٣-١٥٤)، "الإيضاح"(٢٤٣)، "بغية الإيضاح"(٤٢/٣-٤٣)

وقد[1] **يعودُ**[2] **إلى المشبَّهِ بهِ**: إما لإيهامِ أَنَّهُ أتمُّ[3] نحو:

وبــدا الصــباحُ كــأنَّ غُرَّتَــه | وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ[4][5]

ومنه: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ ﴾[البقرة: ٢٧٥] و: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ ﴾[النحل: ١٧]
وإما لإظهارِ الاهتمامِ[6] به[7]: كتشبيهِ الجائعِ الشمسَ بالرغيفِ، وإذا تساوى[8] فالأحسنُ الحكمُ بالتَّشابُهِ لا التشبيهِ[9]، نحو:

رَقَّ الزُّجاجُ ورَقَّتِ[10] الخَمْرُ | وتشــابَها فتشــاكَلَ الأمْــرُ
فكأنَّمــا خمــرٌ ولا قَــدَحٌ | وكأنمــا قَــدَحٌ ولا خمــرُ[11]

---

[1]في (ث) وثم.
[2]أي: الغرض من التشبيه.
[3]وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل.
[4]هو لمحمد بن وهيب الحميري، أبو جعفر، ت ٢٢٥ هـ، شاعر مطبوع مكثر، من شعراء الدولة العباسية، أصله من البصرة، عاش في بغداد، وكان يتكسب بالمديح، ويتشيع، وله مراثٍ في أهل البيت، وهذا البيت من شواهد "أسرار البلاغة" (٢٢٣)، وشواهد السكاكي، والقزويني، وغيرهم. "الإيضاح"(٢٤٤)، "بغية الإيضاح"(٤٤/٣)
[5]فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله: (حين يمتدح) دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه، والارتياح له، وعلى كماله في الكرم؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح. " مختصر المعاني " (٢٠٤)، "الإيضاح"(٢٤٤)، "بغية الإيضاح"(٤٤/٣)

[6]في (ث) الإشمام.
[7]أي: بالمشبه به. "الإيضاح"(٢٤٥)، (بغية الإيضاح"(٤٥/٣-٤٦)
[8]أي: إن أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً، والآخر زائداً، سواء وُجدت الزيادة والنقصان، أم لم توجد. " مختصر المعاني " (٢٠٤)، "الإيضاح"(٢٤٥)، "بغية الإيضاح"(٤٥/٣)
[9]ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به. . "الإيضاح" (٢٤٦)، "بغية الإيضاح"(٤٦/٣-٤٧)
[10]في "الإيضاح" وراقت الخمر: (٢٤٦)
[11]هو للصاحب بن عباد. انظر: المحبي، محمد بن أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد، ط١، ٢٠٠٥" **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة"**، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية- بيروت (٨/٥)

وأمَّا حالُهُ[١]**:** فقرابتُهُ، [وغرابتُهُ][٢]، وردُّه، وقبولُهُ[٣].

فالقريبُ المبتذلُ: وهو ما ينتقلُ فيه من المشبَّهُ إلى المشبَّهِ به بلا دقَّةِ نظرٍ لظهورِ وجههِ؛ إمَّا لوحدتِهِ[٤]، نحو: (زِنْجِيّ كالفحمِ)، أو لتِجَانُسِ طرفيهِ[٥]، نحو: (عِنَبَة كإجاصةٍ)، أو كثرةِ حضورِ المشبَّه بهِ[٦]، نحو: (وجه كالبدر).

والغريبُ الحَسَنُ[٧]: وهو بخلافِ ذلك، نحو:

وَنارِنْجُها بـينَ الغُصُـونِ كَأَنَّهـا ... شموسُ عَقيقٍ في سَماءِ زَبَرْجَدِ[٨]

وكلما كان التَّركيبُ أكثرَ فهو أغربُ[٩].

---

[١]أي: التشبيه.

[٢]في (ث) سقطت.

[٣]هذا تقسيم التشبيه باعتبار الغرض، فهو إما مقبول، أو مردود. " مختصر المعاني " (٢١٢)، "بغية الإيضاح"(٦٣/٣)

[٤]كون التشبيه معتمداً على النظرة الكليَّةِ الْمُجْمَلة، التي لم يصاحبها تفصيل ولا تحليلٌ للعناصر؛ فإنّ النظرة الكليّة المجملة الّتي لا تبحثُ في دقائق الأشياء وتفصيلات عناصرها وصفاتها هي النظرة الأولى الساذجة للإنسان بحسب العادة، وهي نظرة يستوي فيها الصغير والكبير، والجاهل والعالم، والأديب وغيره، ويستطيع جميعهم في الغالب التعبير عن مرادهم بها. "بغية الإيضاح"(٦٣/٣)

[٥]لقرب المناسبة بينهما. "بغية الإيضاح"(٦٣/٣)

[٦]لتكرره على الحس؛ كونُ المشبَّه به من الأشياء الّتي تَتَكَرَّرُ مُشَاهَدَتُها، فهي ممّا يُسَارع الذهن إلى التشبيه بها، كالشمس في الضياء والاستدارة. "بغية الإيضاح"(٦٣/٣)

[٧]وهو ما يكون الانتقال فيه من المشبّه إلى المشبه به بدقيق النّظر، وإمعان الفكر، ولا يظهر وجهه في بادي الرأي. "بغية الإيضاح"(٦٣/٣)

[٨]هو للحسن بن رشيق القيرواني، أبو علي. ت ٤٦٣ هـ، أديب، نقاد، باحث، كان أبوه من موالي الأزد، ولد في المسيلة بالمغرب، وتعلم الصياغة، ثم مال إلى الأدب، وقال الشعر، ثم رحل إلى القيروان سنة ٤٠٦، ومدح ملكها، واشتهر فيها، وحدثت فتنة فانتقل إلى جزيرة صقلية، وأقام بمازر إحدى مدنها إلى أن توفي، ومن كتبه: " العمدة في صناعة الشعر ونقده "، و" قراضة الذهب "، وغيرهما، وله ديوان مطبوع، وهذا البيت ذكره محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي، ت: (٨٥٩) هـ في كتابه: "حلية الكميت ".

[٩]وكذا كلما كان التجانس أبعد، والحضور في الذهن أقل، فهو أغرب وأحسن. "بغية الإيضاح"(٦٥/٣)، "عجالة البيان" (٣٠٩)

وقبولُهُ: كونُه صحيحاً غيرَ مُبتَذلٍ وافياً بإفادةِ الغرضِ[١]، **وردُّه** بخلافه[٢].

وأعلى مراتِبِه في قوَّةِ المبالغةِ[٣] باعتبار أركانِهِ: حذفُ وجهِهِ وأداتِه فقط، أو مع المشبَّهِ[٤]، ثم حذفُ أحدِهِمَا كذلك[٥]، ولا قوَّةَ لغيرِهِ[٦].

---

(١) كونه وافيا: بأن يكون المشبه به أعرف، أو أتمَّ، أو مسلمًا، كما مر. "بغية الإيضاح"(٣/٧٩)، "عجالة البيان" (٣٠٩)

(٢) بعدم توفر الثلاثة، نحو (أسد): في مقام الإخبار عن زيد.

(٣) يشير إلى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها. " مختصر المعاني " (٢١٢)، "بغية الإيضاح"(٣/٨٠-٨٢)

(٤) تقول: (كالأسد، أو أسد في الشجاعة) في مقام الإخبار عن زيد.

(٥) نحو: (زيد كالأسد)، و(زيد أسد في الشجاعة)، و (كالأسد، أو أسد في الشجاعة) في مقام الإخبار عن زيد. " مختصر المعاني " (٢٠١)، "الإيضاح " (٢٤٩)، "بغية الإيضاح"(٣/٨٠-٨٢)

(٦) أي: لغير المذكور، وهو ذكر الكل، نحو: (زيد كالأسد في الشجاعة)

وإذا كان الوجهُ وصفا منتزعاً من أمورٍ سُمّيَ تمثيلاً[١]، وشرطُ السكاكيِّ كونُه غيرَ حقيقيٍّ، نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[٢][البقرة: ١٧]، ﴿ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّنَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾[٣][الصف: ١٤]، وإياك أن تَغْلَطَ في نحو:

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامةٌ ... فلما رأوها أقشعت وتجلت[٤]

فتنتزعُ الوصفَ مما لا يتمُّ به المرادُ كالمصراعِ الأوَّلِ[٥]

---

[١]يقول الجرجاني: "فينبغي أن تعلم أن المثَل الحقيقي، والتشبيه الذي هو الأوْلَى بأن يسمَّى تمثيلاً لبُعده عن التشبيه الظاهر الصريح، ما تجدُه لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام، أو جملتين أو أكثر، حتى إنّ التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقليّاً محضاً، كانت الحاجة إلى الجملة أكثر. "أسرار البلاغة" (١٠٨-١٠٩)، "بغية الإيضاح"(٣/٥٧-٥٨)

[٢]فوجه التشبيه فيه: تيسر المطلوب أولا بحصول أسبابه القريبة، ثم انقلاب الأسباب إلى الموانع، واليسر إلى العسر والحرمان، وهو وصف اعتباري منتزع من أمور. " عجالة البيان" (٣٠٩)

[٣]شبه كون المؤمنين أنصار الله بقول عيسى للحواريين: من أنصاري إلى الله؛ من حيث الظاهر، لكن المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره، عند قول عيسى: من أنصاري. " عجالة البيان" (٣١١)، " مختصر المعاني" (٢١٢)، "الإيضاح " (٢٤٤)

[٤]نسبه النويري إلى كثير عزة، وقصيدة كثير في طبعة ديوانه لإحسان عباس، وفي كتاب " معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" للعباسي يقول: البيت من الطويل، ولا أعرف قائله، والمعنى: أبرقت الغمامة للقوم، فحذف الجار وأوصل الفعل، ومعنى (أقشعت وتجلت): تفرقت وانكشف. انظر: النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، ط١، ٢٠٠٤، " نهاية الأرب في فنون الأدب"، تحقيق: محمد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية - بيروت (١/٧١) "أسرار البلاغة" (١١٠)، " معاهد التنصيص" (١/١٥١)

[٥]هذا مَثَلٌ في أن يظهر للمضطرِّ إلى الشيء، الشديدِ الحاجةِ إليه، أمارةُ وجوده، ثم يفوته ويبقى لذلك بحسرة وزيادة تَرَح، وقد يمكن أن يقال: إن قولك: (أبرقت قوماً عطاشاً غمامة)، تشبيهٌ مستقلٌّ بنفسه، لا حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفادة المقصود الذي هو ظهور أمرٍ مُطمع لمن هو شديد الحاجة؛ إلاّ أنه وإن كان كذلك، فإن حقَّنا أن ننظر في مغزى المتكلم في تشبيهه، ونحن نعلم أن المغزى أن يصلَ ابتداءً مُطمعاً بانتهاءٍ مُؤْيِس، وذلك يقتضي وُقوفَ الجملة الأَوَّلة على ما بعدها من تمام البيت، ووِزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إنّ حكمَهما حكمُ جملة واحدة. "أسرار البلاغة. . . . . . " (١١٠-١١١)، " مختصر المعاني "١٩٩)، "الإيضاح " (٢٢١)

المجاز

المجازُ: [١][٢] بعلاقةٍ[٣] وقرينةٍ[٤]. [٥]

---

[١]في (ث) المجازاة.

[٢]هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا، يقول الإمام عبد القاهر: "واعلم أن الذي يوجبُه ظاهر الأمر، وما يَسْبِق إلى الفكر، أن يُبْدَأ بجملةٍ من القول في الحقيقة و المجاز، ويُتْبَعَ ذلك القولَ في التشبيه و التمثيل، ثم يُنسَّق ذِكْرُ الاستعارة عليهما، ويُؤْتَى بها في أثرهما". " مختصر المعاني "(٢١٥)، "أسرار البلاغة" (٢٩)

[٣]هي: بفتح العين على الأفصح، وسميت كذلك؛ لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالمعنى الأول. "علوم البلاغة " (٢٤٨)

[٤]هي: ما يفصح عن المراد من اللفظ، وسيأتي أنها تارة تكون لفظا، وتارة تكون غيره. "علوم البلاغة " (٢٤٨)

[٥]المجاز لغة: مصدر فِعْلِ (جَازَ)، يقال لغة: جاز المسافر ونحوه الطريق، وجاز به جَوْزاً وجوازاً ومجازاً، إذا سار فيه حتى قطعه، ويطلق لفظ (المجاز): على المكان الذي اجتازه من سار فيه حتى قطعه، ويقال: جازَ القولُ، إذا قُبِلَ وَنَفَذ، وكذا يقال: جازَ الْعَقْد وغَيْرُه، إذا نَفَذَ ومضَى على الصحّة.

والمجاز اصطلاحاً: اللَّفظ المستعمل في غير مَا وُضِع له في اصطلاحٍ به التخاطب، على وجْهٍ يَصِحُّ ضمْن الأصول الفكرية واللّغويّة العامّة، بقرينة صارفة عن إرادة ما وُضِع له اللّفظ. "المفتاح" (٣٥٩)، "الإيضاح" (٢٧٤-٢٧٦)، "بغية الإيضاح"(٣/٨٩-٩٠)، " البلاغة العربية" (٢/ ٢١٧-٢١٨)

وأنواعُ العلاقة[١]: سماعٌ[٢][٣]، كالمشابهةِ في الاستعارةِ[٤]، والكونِ على الشيءِ[٥] في نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾[٦][النساء: ٢]، أي: البالغينَ، والآولِ إليه[٧]، نحو: (اِعْصِرْ خمراً)، أي: عصيراً، والاستعدادِ لهُ، نحو: ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[القصص: ٨٨]، [أي: قابلٌ للهلاكِ][٨]، والمجاورةِ[٩] بالحلولِ، نحو: (جرى النَّهرُ)، أي: ماؤه[في النَّهرِ][١٠]، و﴿ فَفِي رَحۡمَةِ [ٱللَّهِۖ][١١]﴾[آل عمران: ١٠٧]، أي الجنَّة،

---

[١]بدأ بتقسيم المجاز المفرد إلى مرسل واستعارة، كما عند القزويني. "الإيضاح" (٢٧٦)، "بغية الإيضاح"(٩٠/٣-٩١)، " البلاغة العربية " (٢٢٤/٢)

[٢]في (ث) سماعاً.

[٣]الذي يعتبر من العلاقة في المجاز مطلقا نوعها لا شخصها كما ذهب إليه بعض المشددين في استعمال المجاز، فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظا في سبب أو مشابهة جاز لنا أن نستعمل لفظا آخر غير الذي استعملوه لمثل هذه العلاقة، ولا يجب أن نقتصر على اللفظ الذي استعملوه خاصة، وقيل: إن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز التصرف فيها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة، فلا يقال في مجاز الحذف مثلا: (سل الدار)، كما قيل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، ولا يستعار لفظ الأسد للرجل الأبخر، كما استعير للرجل الشجاع، وهكذا. أما غير المجازات المفردة فيجوز فيها ذلك، فيصح أن تقول: (تكاثرت أشواقي، وأسقمني فقدك) كما ورد من قولهم: (أخذت الأرض وأنبتت الأرض)، والحق أنه لا فرق في ذلك بين المجازات المفردة وغيرها، وأنه يجوز القياس في المجاز مطلقا، وأن ما يقبل من المجاز يقبل من العرب وغيرهم، وأن ما لا يقبل منه لا يقبل من الفريقين أيضا؛ لأن العرب تصيب في ذلك وتخطئ كالمحدثين. "بغية الإيضاح "(٩١/٣)

[٤]هى مجاز تكون علاقته المشابهة. "بغية الإيضاح " (٩١/٣)

[٥]وهو ما يسمى المجاز مرسل، وهو أن تكون العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي. "الإيضاح" (٢٧٩-٢٨٣)، "بغية الإيضاح"(٩١/٣-١٠٢)، " البلاغة العربية " (٢٢٤/٢)

[٦]اعتبار ما كان، وهو النظر إلى الشيء بما كان عليه في الزمن الماضي. انظر: "شروح التلخيص" (٢٩/٤-٤٤)

[٧]اعتبار ما سيكون، وهو النظر إلى الشيء مما سيكون عليه في الزمن المستقبل. "بغية الإيضاح"(١٠٠/٣)

[٨]في (ث) سقطت.

[٩]في (ص) والمجاوزة.

[١٠]في (ث) سقطت، وفي (ش) ضمن الشرح.

[١١]في (ص) وفي، وسقطت كلمة (الله).

أو بالشمولِ نحو: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[الأنعام: ١٠٢]، [أي: ممكنٍ][(١)]، و(مِرْسنا مسرّجا)[(٢)]، [أي: أَنْفَاً][(٣)]، أو بالاشتمالِ، نحو: ﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم ١٩﴾[البقرة: ١٩]، أي: أنامِلَها، و(عَيْنُ الجيشِ)، أي: طليعتهُم، أو بالسببيَّةِ، نحو: (نزلَ النَّباتُ)، أي: الغيث، و(رعيتُ الغيثَ)، أي: النَّبات[(٤)]، أو بالشرطيَّةِ[(٥)]، كـ(الإيمانِ في الصَّلاة)، و(العلمِ في[(٦)] المعلومِ)[(٧)]. [(٨)]

---

(١)في (ص) سقطت.

(٢)هذا للعجاج يذكر صاحبته ليلى، وهو في ديوانه، من الرجز، وقبله:

أزمـــانُ أبـــدْت واضـــحاً مُفَلَّجَـــا

أغرَّ بَرَّاقاً وطرفاً أَبْرَجَا

ومُقْلَـــــةً وحاجِبـــــاً مُزَجَّجَـــــا

وفاحمـــــاً ومَرْسِـــــنَاً مُسَـــــرَّجَا

البرج: سعة العين. والمرجج: الطويل السابغ، ونعامة زجاء طويلة. والمرسن: الأنف كله، وأصل تسميته مرسنا لأنه موضع الرسن. وقال الأصمعي المسرج: المحسن. انظر: "بغية الإيضاح"(١٠٢/٣)، "أسرار البلاغة" (٣١)

(٣)في (ص) سقطت.

(٤)في (ث) و(ش) ورعينا غيثا، أي: نباتاً.

(٥)وتسمى علاقة اللزوم، وتنقسم إلى ملزومية، وهي: كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر، ولازمية، وهي: كون الشيء يلزم وجوده عند وجود شيء آخر. "بغية الإيضاح"(١٠١/٣)

(٦)في (ص) والمعلوم.

(٧)انظر: أضرب المجاز المرسل. "بغية الإيضاح"(٩١/٣-١٠٢)

(٨)قسم الإمام عبد القاهر هذا المجاز إلى قسمين: خال من الفائدة ومفيد، فالخالي منها ما استعمل في شيء بقيد مع كونه موضوعا في أصل اللغة لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد التشبيه، كالمرسن الذي أصله للحيوان والشفة التي أصلها للإنسان، والجحفلة التي أصل وضعها للفرس، إذا استعمل شيء منها في غير الجنس الذي وضعت له، كقول العجاج:

وفاحما ومرسنا مسرجا

يريد: أنفا كالسراج، وأما المفيد فما عدا هذا الضرب والاستعارة كما إذا قصد التشبيه في الأمثلة الماضية، كقولهم في الذم: إنه لغليظ الجحافل، وغليظ المشافر؛ فإنه بمنزلة أن يقال: كأن شفتيه في الغلظ مشفر البعير. "أسرار البلاغة" (٣٠-٣٦)، "المفتاح"(٣٦٤-٣٦٥)، "الإيضاح" (٢٨٣-٢٨٤)، "بغية الإيضاح"(١٠٢/٣-١٠٣)

فالتَّصرفُ: إمَّا في اللَّفظ، أو المعنى؛ بنقصٍ، أو زيادةٍ، أو نقلِ مفردٍ أو مركَّبٍ[(1)].[(2)]

أمَّا في اللَّفظ: فالأوَّلُ، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(3)] [يوسف: ٨٢] **في وجه، والثاني،** نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١] **في وجه**[(4)]**، وسمَّوهما: مجازاً في** الإعراب[(5)]، والسكَّاكيُّ: ملحقاً بالمجاز[(6)]، والثالثُ: بعلاقةِ التَّشبيهِ: استعارةٌ[(7)]، وبغيرها: مرسلٌ، كـ(اليد) في النِّعمةِ، والقُدْرة[(8)]

[(1)]في (ص) ولا بد للمجاز من تصرُّف بنقص أو زيادة أو نقل مفرد أو مركب إما في اللفظ، فالأول، نحو:. . .

[(2)]فحصلت أربعة أقسام في كل من اللفظ والمعنى، والجملة ثمانية، وقد أورد القزويني هذا التقسيم في علم المعاني، وقال: "إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان". "الإيضاح" (٣٧)، "عجالة البيان" (٣١٣)

[(3)]أي: أهل القرية، وإنما قال: في وجه؛ لأن فيه وجها آخر، وهو جعل القرية استعارة لأهلها، وهذا أظهر وأولى. "الإيضاح" (٣٢٨)، "المفتاح"(٥٠٢)، " البلاغة العربية " (٢٢٣/٢ - ٢٢٤)

[(4)]أي: ليس مثله شيء على أن يكون الكاف زائدة، وفيه وجه أولى وأظهر، وهو أن يراد نفي مثل مثله ليلزم نفي مثله بطريق الأولى. "المفتاح"(٥٠٢)، " مختصر المعاني "(٢٥٦)، "الإيضاح " (٣٢٨)، "أسرار البلاغة" (٢٠)

[(5)]فقد تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر بحذف لفظ، كما في (القرية)، أو زيادة لفظ، كما في (كمثله). "المفتاح"(٥٠٢)، " مختصر المعاني "(٢٥٦)، "أسرار البلاغة" (٢٠)

[(6)]أي: قال: إنهما ليسا من المجاز؛ بل ملحقان وشبيهان به في التعدي عن الأصل. "المفتاح"(٥٠٢)

[(7)]أي: المجاز فيه في اللفظ وطريقه نقل مفرد من معناه الأصلي إلى معنى آخر بقرينة لعلاقة المشابهة، وما بعده لعلاقة غير المشابهة.

[(8)]بعلاقة كون اليد سببا ومظهرا لهما؛ من حيث إن شأن النعمة أن يصدر عن يد المنعم، ويصل إلى المنعم عليه، وإن أكثر ما يظهر من آيات القدرة يكون باليد، كالأخذ والبطش والضرب والقطع ونحوها. " البلاغة العربية " (٢٢٣/٢)

والرَّابعُ[١]: استعارةٌ، نحو: (أنبتَ الرَّبيعُ البَقلَ) ممَّنْ يدَّعيهِ مبالغةً في التَّشبيه[٢]، أو غيرُ استعارةٍ، كالخبريَّةِ الاسميَّةِ: للإنشاءِ[٣]، والإنشائيَّةُ: لما يتولَّدُ منها[٤]

ومنه: (أنبتَ الرَّبيعُ) ممَّنْ لا يعتقدُهُ[٥] ولا يدَّعيهِ.

[١]أي: ما كان المجاز فيه في اللفظ، وطريقه نقل مركب من معناه الأول إلى معنى ثان بقرينة لعلاقة المشابهة، أو علاقة غير المشابهة كما سيبين.

[٢]أي: يدعي مضمون التركيب، وهو كون الربيع فاعلاً، فينقل المركب الموضوع لملابسة الفعل بفاعله إلى ملابسته بالربيع بعلاقة تشبيه الملابسة الثانية بالأولى. "الإيضاح" (٣٦)، " البلاغة العربية " (٢٢٣/٢)

[٣]نحو: الحمد لله؛ لإنشاء الحمد وإظهاره بعلاقة المجاورة. " البلاغة العربية " (٢٢٣/٢)

[٤]سواء كانت اسمية أو فعلية، كالاستفهام للإنكار ونحوه بعلاقة المجاورة، وهذا القسم من المجاز المركب مما فات القوم كما أشار المصنف في بعض حواشيه. "عجالة البيان" ( )

[٥]في (ص) لا يعتقد.

ويُسمَّى هذا مجازاً حُكمياً، وإسناداً مجازيًّاً[١]، وهو: إسنادُ المعروفِ إلى غيرِ فاعلِهِ، كالمفعولِ وغيرِهِ، والمجهولِ إلى غيرِ نائبِهِ، كالفاعل وغيرِهِ من المصدر والزمان والمكان والسَّبَبِ، نحو: ﴿ عِيشَةَ رَّاضِيَةَ﴾[الحاقة: ٢١]، و(سيلٌ مُفْعَمٌ)، و (جَدَّ جَدُّهُ)، و (نهارُهُ صائمٌ)، و(نهر جار)، و(بنى الأمير المدينة)[٢] وهو مجاز لغوي، بمعنى أنه استُعمِل التَّركيبُ الموضوعُ لملابسةِ الفاعلِ في ملابسةِ غيرِهِ[٣].

[١] يُطْلَقُ عليه (مجازٌ حُكْمِيّ)؛ لأنّ كلاًّ من ركنَي الإسناد قد يكون مستعملاً في معناه اللّغوي بحسب وضعه، وإنّما حصل التجوّز في الإسناد وفي النسبة فقط، وقد يكون مستعملاً في معنىً مجازي على طريقة المجاز اللّغوي، وأضيفَ إلى ذلك مجازٌ عقليٌّ حاصل في الإسناد، أي: في نسبة المسند إلى المسند إليه، سواء أكانت الجملة فعليّة أو اسميّة، وقد اشتهر عند البيانيّين أنه مجاز عقليّ، وغالباً ما تكون القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة في هذا الإسناد قرينة فكريّة، تُدْركُها الأذهان ولو لم يأت في العبارة ما يَدُلُّ عليها، وقد تكون قرينة لفظية أو حالية. "المفتاح"(٥٠٦-٥٠٧)، " البلاغة العربية " (٢/٢٩٥-٢٩٧)

[٢] العلاقة في الأول: هي المفعولية؛ إذ هي مرضية، وفي الثاني: هي الفاعلية؛ لأن السيل هو الذي يفعِم، أي: يملأ، فأصله: أفعم السيل الوادي، أي: ملأه، ثم بني أفعم للمفعول، واشتق منه اسم المفعول، وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ، وفي الثالث: هي المصدرية، فهو من باب ما بني للفاعل وأسند للمصدر، وفي الرابع: الزمانية، فهو من باب ما بني للفاعل وأسند للزمان لمشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل، وفي الخامس: المكانية؛ حيث بني للفاعل وأسند للمكان لمشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل؛ لأن الماء هو الجاري في النهر -أي الحفرة التي يكون الماء فيها-، وفي السادس: السببية؛ حيث بني للفاعل وأسند للسبب مجازًا، والسبب نوعان: سبب آمر وسبب غائي أو مآلي، قال ابن يعقوب: السبب المآلي يسند إليه أيضًا مجازًا مثل: ﴿يوم يقوم الحساب﴾ (إبراهيم: ٤١)، فالقيام في الحقيقة لأهل الحساب، لا لأجله، فكان الحساب علة غائية. هذه هي علاقات المجاز العقلي، وذكر ابن السبكي أن جميع علاقات المجاز اللفظي ينبغي أن تأتي في العقلي. "المفتاح"(٥٠٤) " مختصر المعاني "(٣٨-٣٩)، "الإيضاح في علوم البلاغة " (٢٧-٢٨)، " البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٢/٣٠٧-٣١٠)

[٣] أي: إن هيئة التركيب خرجت عما وضعت له إلى هيئة أخرى؛ فيكون بذلك مجازاً لغة. " البلاغة العربية " (٢/٣٠٦)

وقال الإمامُ[1]: عقليٌّ، بمعنى أنَّه استُعمِلَ فيما وُضِعَ له؛ [لينتقلَ منهُ إلى غيرِهِ[2]][3]، وقال ابنُ الحاجِبِ: " التجوُّزُ في الإنباتِ باستعمالِ ما وُضِعَ للسَّببيَّةِ الحقيقيَّةِ في العاديَّةِ[4] "، والسكَّاكيُّ: في الرَّبيعِ بادِّعائِهِ فاعلا[5].

(١) الإمام: هو عبد القاهر الجرجاني، والمجاز عنده خاص بنقل الكلمة عن معناها الأصلي إلى غيره، وقال السكاكي: رأيي أن يقال: هو مشبِهٌ للمجاز وملحق به؛ لاشتراكهما في التعدي عن الأصل، وقد جعله ابن الأثير من المجاز بمعنى التوسع في الكلام. "بغية الإيضاح" (١٧١/٣)، "أسرار البلاغة" (٣٤)، "المفتاح" (٥١١)

(٢)من كون الإنبات للربيع على نية أن له حقيقة؛ لكن لا لذاته؛ بل لينتقل منه إلى غيره من كون الإنبات لله.

(٣)في (ث) سقطت.

(٤)أي: إن المجاز من جهة أن الإنبات موضوع لكون الشيء سببا للنبات حقيقة، وقد استعمل هنا في كون الربيع سبباً، وهو سببٌ عاديٌّ لا حقيقي، فيكون من باب المجاز في المفرد.

(٥)أي: وذهب السكاكيُّ: إلى أن التجوز في الربيع بجعله استعارة مكنية بادعاء أن الربيع فاعل، والقرينة: إسناد الإنبات الذي هو من لوازم الفاعل إلى الربيع، فيكون مجازا في المفرد أيضا. "الإيضاح" (٣١-٣٢)، "المفتاح"(٥١١)، "بغية الإيضاح" (١٧١/٣)، "أسرار البلاغة" (٣٨٥-٣٨٦)

وأمَّا في المعنى، فالأوَّلُ: إطلاقُ اسمِ الخاصِّ على العامِّ، كـ(المِشْفَرِ للشَّفَةِ)، و(المَرْسِنِ للأنْفِ)[1]، و[2]الثاني: عكْسُهُ، [وهو تخصيصُ العامِّ][3]، نحو: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾[النمل: ٢٣]، أي: ممَّا يُؤتَى مثلُها[4]، والثالثُ: نحو: (في الحَمَّامِ أسدٌ)[5]، والرَّابعُ: نحو: (أنبتَ [الرَّبيعُ][6]) ممَّنْ يدَّعيهِ مبالغةً في التَّشبيهِ[7]، وأمَّا ممَّنْ يعتقِدُهُ فحقيقةٌ كاذبةٌ.

---

(١)المِشْفَر لغةً: شَفَةُ البعيرِ، ثم أُريدَ هنا مطلقَ شفةً، فكان في هذا منقولاً عن المقيدِ إلى المطلَقِ، وكان مجازاً مرسلاً، علاقتُه التقييدُ، ثم نُقِل من مطلقِ شفةٍ إلى شفةِ الإنسانِ، فكان مجازاً مرسلاً بمرتبتينِ، وكانت علاقتُه التّقييدَ والإطلاقَ، و المَرْسِنُ في الأصل: للحيوان، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن. "أسرار البلاغة" (٣٠-٣٢)

(٢)في (ص) أو.

(٣)في (ث) سقطت.

(٤)أي: أوتيت بلقيس مما يؤتى مثلها، ولم تؤت كل ما يصدق عليه اسم شيء.

(٥)بنقل معنى أسد إلى الرجل الشجاع واستعارته له، و(في الحمام) قرينة.

(٦)في (ث) سقطت.

(٧)بأن ينقل معنى التركيب الموضوع لملابسة الفاعل إلى ملابسة غيره تشبيها لها بملابسة الفاعل، وهذا ما اخترعه بعض المحققين ولم يذكر في كتب المتقدمين. "عجالة البيان" (٣١٧)

الاستعارة

الاستعارةُ[١]: جعلُ شيءٍ شيئاً، أو لشيءٍ مبالغةً في التَّشبيهِ بادِّعاءِ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ به بقرينةٍ[٢] نحو: (رأيتُ أسداً في الحمَّام)[٣]، أو (أنشبتِ المنيَّةُ أظفارَها)[٤]، ومن ثَمّةَ[٥] لا يتأتَّى[٦] في العَلَمِ إلا بتضمُّن وصفيَّةٍ[٧]، كتضمُّنِ (حاتِم)[٨] الجودَ، [و(مادرٍ) البُخْلَ[٩]][١٠].

---

[١]الاستعارة في اللّغة: طلبُ شيءٍ ما للانتفاع به زمناً ما دون مقابل، على أن يَرُدَّه المستعير إلى الْمُعِير عند انتهاء المدّة الممنوحة له، أو عند الطلب، وفي اصطلاح البيانيين: استعمال لفظٍ ما في غير ما وُضِع له في اصطلاحٍ به التخاطب، لعلاقة المشابهة، مع قرينة صارفةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له في اصطلاحٍ به التخاطب. "البلاغة العربية " (٢٢٩/٢)

[٢]قد يستعمل الاستعارة بمعنى المفعول، فتطلق كلمة (الاستعارة) على اللّفظ المستعْمَلِ في غير ما وُضِع له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة المشابهة، وهو المراد بالاستعارة التي جعلها أحد قسمي المجاز فيما سبق، وقد يستعمل على مصدريته وهو المراد هنا. "عجالة البيان" (٣١٧)، "البلاغة العربية "(٢٢٩/٢)

[٣]جاء في هذا المثال استعمال كلمة (أسد) في غير معناها الحقيقي على سبيل الاستعارة، وهذا الاستعمال يسمَّى استعارة بمقتضى المعنى الأول. "المفتاح" (٣٦٩)

[٤]وهذا مثال للنوع الثاني؛ حيث جعل الأظفار وإنشابها للمنية، وهي الموت بادعاء أنها من جنس السبع، والقرينة امتناع الحقيقة عقلاً. "عجالة البيان" (٣١٧)، "المفتاح" (٣٦٩)

[٥]في (ص) ثمَّ، وهي كذلك كل المواضع.

[٦]في (ث) لا ينافي.

[٧]في (ص) وصيفة.

[٨]في (ص) الخاتم.

[٩]لأن الاستعارة تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم؛ لمنافاته الجنسية؛ لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية يقتضى العموم وتناول الأفراد، أما إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كـ(حاتم) المتضمن للاتصاف بالجود وكذا (مادر) بالبخل و(سحبان) بالفصاحة و(باقل) بالفهاهة. فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بـ(حاتم) في الجود، ويتأول في (حاتم) فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر في الأسد. فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف والمعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود، أعني: حاتما الطائي حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، (نحو رأيت اليوم حاتما). "المفتاح" (٣٧٠)، "الإيضاح " (٢٩٤)، "مختصر المعاني" (٢٢٥)

[١٠]في (ص) سقطت.

وهي مجازٌ لغويٌّ(١) باستعمال (الأسدِ) في غير ما وضع له(٢)، **وقيل: عقليٌّ** بادعاء أن المشبَّه من أفرادِ (الأسدِ)(٣)(٤)، ومن ثَمَّة صحَّ التعجُّبُ في نحو:

(قامــت تظللنــي [ومــن عجــب   شـمس تظللنـي](٥) مـن الشـمس)(٦)

---

(١)في (ث) عقلي.

(٢)فإنه موضوع للسبع المعروف لا للرجل الشجاع. "الإيضاح" (٢٩١)

(٣)هل الاستعارة مجاز لغوي أم مجاز عقلي؟ رأى جمهور البيانيين أنّ الاستعارة مجاز لغوي، وقيل: هي مجاز عقلي، بمعنى أنّ الاستعارة تعتمد على أمر عقليّ، لا لغويّ، واستدلّ القائلون بأنّ الاستعارة مجاز عقلي بما يلي: أولاً: أنّ اللّفظ المستعار وهو المشبَّه به للدلالة به على غير معناه الموضوع له في اصطلاح به التخاطب، وهو المشبَّه، لا يُطْلَقُ عليه إلاَّ بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبَّه به، أو نوْعه، أو صِنْفِه، فيكون إطلاقُ لفظ المشبّه به على المشبَّه، حاصلاً على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز، لأَنّ الادّعاء أدخلَ المشبَّهَ ضِمْنَ أفراد المشبَّه به، وثانياً: ليست الاستعارة مجرّد إطلاق اللّفظ على غير ما وضع له في اصطلاحٍ به التخاطب، فهذا أمْرٌ لاَ بلاغة فيه، بدليل الأعلام المنقولة؛ لكنّ العمل العقليّ هو الذي أعطى الاستعارة بلاغتها، والتحقيق: أنَّ المجاز العقلي لا يكون فيه نقْلٌ في استعمال الألفاظ؛ بل هو عمل فكري أو شعور نفسي بَحْتٌ، بخلاف المجاز اللّغوي فإنّ فيه هذا النّقل مع العمل الفكري أو الشعور النفسيّ، وبهذا ظهر الفرق بين المجاز العقليّ والمجاز اللّغوي، وكان ما ذهب إليه جمهور البيانيّين هو الرأي الأجدر بالاعتبار. "أسرار البلاغة" ( )، "المفتاح" (٣٧٠-٣٧١)، "البلاغة العربية "(٢٣٣/٢)، "الإيضاح " (٢٩١-٢٩٣)، "مختصر المعاني" (٢٢١- ٢٢٥)، "بغية الإيضاح" (١١٤/٣-١١٦)

(٤)فيكون الأسد مستعملا في الموضوع له، وهو ماهية الأسد. "الإيضاح" (٢٩١)

(٥)في (ث) سقطت.

(٦)هو لابن العميد من بيتين. انظر: "يتيمة الدهر" (١٦٠/٣). أي: إنسان كالشمس في الحسن تظللني من الشمس، فلولا أنه ادَّعى لها معنى الشمس، وجعلها شمساً حقيقة لما كان لهذا التعجب وجه؛ إذ لا عجب في أن يظلله إنسان كالشمس. "أسرار البلاغة" (٣٠٣)، "عجالة البيان" (٣١٩)، "الإيضاح " (٢٩٢)

والنهي [عنه][1] في

لاَ تْعَجبـــوا مِـــنْ بلـــى غِلاَلَتـــهِ		قَـدْ زُرَّ أَزْرارهُ عَلَـــى القَمـــرِ[2][3]

وأُجيبَ: بأنَّ الادعاءَ لا يجعلُهُ موضوعاً له؛ إذ الموضوعُ له السَّبُعُ الحقيقيُّ، لا الادعائيُّ.

---

[1] في (ث) سقطت.

[2] البيت لأبي الحسن بن طباطبا العلوي، وهو شاعر مفلق، وعالم محقق، مولده بأصبهان، وبها مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وله من المصنفات كتاب "عيار الشعر"، وكتاب "تهذيب الطبع"، وكتاب "العروض"، ولم يسبق إلى مثله، وقبل هذا البيت:

يـا مـنْ حكـى المـاءُ فـرطَ رِقَّتِـهِ		وقلبـــهُ فـــي قســـاوة الحجـــرِ

يـا ليـتَ حظـي كحـظِّ ثوبـكَ مـنْ		جســـمكَ يـــا واحـــداً مـــن البشـــر

وورد بلفظ: (قد زُرّ كِتَّانُهَا علىَ القمرِ)، ولعله أبلغ في المراد، والغلالة بكسر الغين المعجمة: شعار يلبس تحت الثوب، والشاهد فيه: ما في البيت الذي قبله؛ لأنه لو لم يجعله قمراً حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملازمته للقمر الحقيقي، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر حسناً، وهذا البيت من شواهد "أسرار البلاغة" (٣٠٥)، وانظر: " معاهد التنصيص على شواهد التلخيص " بتصرف (٥٠٨)، "المفتاح" (٣٧١)، "الإيضاح " (٢٩٣)، "بغية الإيضاح" (١١٥/٣)، "أسرار البلاغة" (٣٠٥)

[3] قال الجرجاني: قد عمد كما ترى إلى شيء هو خاصية في طبيعةِ القمر، وأمرٌ غريب من تأثيره، ثم جَعلَ يُرِي أن قوماً أنكروا بِلَى الكتّان بسُرعة، وأنه قد أخذ ينهاهم عن التعجُّب من ذلك ويقول أما ترونه قد زرَّ أزرارَه على القمر، والقمرُ من شأنه أن يُسْرِع بِلَى الكتان، وغرضه بهذا كله أن يُعلِم أن لا شكَّ ولا مِريَة في أن المعاملة مع القمر نفسِهِ، وأن الحديث عنه بعينه، وليس في البَين شيءٌ غيره، وأن التشبيهَ قد نُسي وأُنْسيَ. "أسرار البلاغة" (٣٠٥-٣٠٦)

وتحقيقُهُ[١]: أنَّه ادَّعى أنَّ له[٢] صورتين: متعارَفَةٌ، وغيرُهُا[٣]، كقوله:

نَحــنُ قــومٌ مِلجِــنٍّ فــي زَيِّ نــاسٍ   فَوقَ طَيرٍ لَها شُخوصُ[٤] الجِمالِ[٥]

فاستَعمَلَ ما وُضِعَ للمتعارَفَةِ في غير المتَعَارفَةِ.

---

[١]أي: تحقيق كون الاستعارة مجازا لغوياً. "الإيضاح"(٢٩٢)

[٢]أي: للأسد. "الإيضاح" (٢٩٣)

[٣]أي: إن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له وأما التعجب والنهي عنه فيما ذكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة، فإن قيل إصرار المتكلم على ادعاء الأسدية للرجل ينافي نصبه قرينة مانعة من أن يراد به السبع المخصوص. قلنا: لا منافاة، ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي وهو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل متعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة، وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى. "المفتاح" (٣٧٢)، "عجالة البيان" (٣١٩)، "الإيضاح " (٢٩٣)، " مختصر المعاني" (٢٢٤)

[٥] هذا البيت لأبي الطيب المتنبي. انظر: "الديوان" (٣٥٠)
وقوله: ملجن أي من الجن. فحذف النون؛ لسكونها وسكون اللام من الجن. يقول: نحن ركب نشبه الجن في أفعالها للزومنا المفاوز، وإن كنا في صورة الإنس، ورواحلنا تشبه الطير؛ لسرعة سيرها، وإن كانت في صورة الجمال. انظر: " معجز أحمد" (٣٣٢)
وقال عبد القاهر في "دلائل الإعجاز": "ففي هذه الجملة بيان لمن عقل أن ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء إلى شيء، ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء". انظر: "دلائل الإعجاز" (٤٣٤)، "المفتاح" (٣٧٢)، "الإيضاح" (٢٩٣)، "بغية الإيضاح" (١١٦/٣-١١٧)

ثمَّ إنْ ذُكرَ المشبَّهُ به: فمُصَرَّحَةٌ[١]، وإن لم يُذكَرْ هو؛ بل ما يخصُّهُ: فمَكْنِيَّةٌ[٢]، نحو

وَإذا[٣] المنيَّـةُ أَنشَـبَت أَظفارَهـا[٤]

استُعير السَّبُعُ للمنيَّة في النَّفس، وأُشير إليه بإثباتِ لازمِهِ لها، ويُسمَّى إثباتُه لها: استعارةً تخييليَّةً مقابِلة للتحقيقيَّةِ[٥]، و[٦]ذلك اللازمُ: حقيقةٌ، وإنما المجازُ في الإثباتِ، وهي قرينةُ المكْنِيَّةِ، فلا تفارقُها[٧]، و[٨]بالعكسِ[٩].

---

[١]هي الّتي يُصَرَّحُ فيها بذات اللّفظ المستعار، الذي هو في الأصل المشبّه به حين كان الكلام تشبيهاً. "المفتاح" (٣٧٣)، "بغية الإيضاح" (١٣٥/٣)، "البلاغة العربية "(٢٤٢/٢)

[٢]هي التي لم يُصَرَّح فيها باللّفظ المستعار، وإنما ذُكِرَ فيها شيءٌ من صفاته أو خصائصه أو لوازمه القريبة أو البعيدة، كنايةً به عن اللّفظ المستعار. "المفتاح" (٣٧٨)، "بغية الإيضاح" (١٥٤/٣)، "البلاغة العربية "(٢٤٢/٢-٢٤٣)

[٣]في (ص) وإن.

[٤]البيت لأبي ذؤيب الهذلي، قالها وقد هلك له خمس بنين في عام واحد، وكانوا فيمن هاجر إلى مصر، فرثاهم بهذه القصيدة، وأولها:

أمِـــنَ المنــــونِ وَرَيبِهـــا تتوجَـــعُ   والــدهرُ لــيْسَ بمُعْتِــبٍ مَــنْ يَجْــزعُ

وتتمته

أَلفَيـــتَ كُـــلَّ تَميمَــــةٍ لا تَنفَـــعُ

انظر" معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" (٥٤٥)، "بغية الإيضاح" (١٥٥/٣-١٥٦)

[٥]قد يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلا أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية. "عجالة البيان" (٣١٩)، "الإيضاح " (٣١٧)، "بغية الإيضاح" (١٥٦/٣)، " مختصر المعاني" (٢٤٩-٢٥٠)، "علوم البلاغة" (٢٧٠)

[٦]في (ص) على ذلك.

[٧]أي: أظفار المنية استعمل فيما وضع له بالتحقيق، وإثبات الأظفار للمنية على سبيل المجاز.

[٨]في (ص) أو.

[٩]هنا يعرض مسألة خلافية حولها جدل، وهي: هل تستلزم التخييلية المكني عنها، فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا: (أظفار المنية الشبيهة بالسبع)، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن مراد السكاكي بقوله: "لا تنفك المكني عنها عن التخييلية": إن التخييلية مستلزمة للمكني عنها، لا على العكس كما فهمه المصنف؛ نعم، يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية؛ لأن كلام "الكشاف" مشعر بخلاف ذلك، وقد صرح في "المفتاح" أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية، وقد تكون أمرا محققا كالإنبات في أنبت الربيع البقل. "المفتاح" (٣٧٦)، "الإيضاح" (٣٢٢-٣٢٤)، "بغية الإيضاح" (١٦٠/٣-١٦٣)

وأيضاً: إنْ كان اسمَ جنسٍ: فأصليَّةٌ[١]**، وإلا: فَتَبَعِيَّةٌ**، كالفعلِ ومشتقَّاتِهِ بواسطةِ المصدرِ[٢]، نحو: ﴿وَيُحۡيِ(٣) ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾[٤][الروم: ١٩]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾[الأعراف: ٤٤]، [أي: يُنادِي][٥]، [٦] و﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾[٧][يس: ٥٢]، [أي: قَبْرَنا][٨]، وكالحروفِ بواسطةِ متعلّقاتِ معانِيها، كالاستعلاءِ، والظرفيَّةِ[٩]، نحو: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[سبأ: ٢٤] في وجهٍ[١٠].

---

[١] نحو: (أسد، وقتل) إذا استعير للشجاع والضرب الشديد، ونحو: (حاتم وقس) من قولك: (رأيت اليوم حاتما)، و(سمعت اليوم قِسَّاً يخطب). علوم البلاغة "(٢٧٤)، "المفتاح" (٣٨٠)، "بغية الإيضاح" (١٣٥/٣)، "البلاغة العربية" (٢٣٧/٢)

[٢] إنما سميت الاستعارة في القسم الثاني تبعية؛ لأنها تبعية لاستعارة أخرى؛ إذ هي في المشتقات تابعة لجريانها في المصدر أولا، كما أن معاني الحروف جزئية لا تتصور الاستعارة فيها إلا بواسطة كلي مستقل بالمفهومية؛ ليتأتى كونها مشبها ومشبها بها؛ فلا بد من إجراء التشبيه أولا في متعلق معاني الحروف، ثم تتبعها الاستعارة في المعاني الجزئية. علوم البلاغة "(٢٧٧)، وانظر تفصيل تقسيم الاستعارة من هذا الوجه في: "الإيضاح" (٣٠٤-٣٠٦)، "المفتاح" (٣٨٠)، "البلاغة العربية" (٢٣٨/٢)

[٣] في (ص) من غير (واو).

[٤] جعل خُضرة الأَرْض ونَضْرتها وبَهْجتها بما يُظهره الله تعالى فيها من النَّبات والأَنْوار والأَزْهار وعجائب الصنع، حياةً لها، فكان ذلك مجازاً في المُثْبَت، من حيث جعل ما ليس بحياةٍ حياةً على التشبيه. "أسرار البلاغة" (٢٧٩)

[٥] في (ث) سقطت.

[٦] شبه النداء في المستقبل بالنداء في الماضي بجامع تحقق وقوعها، ثم استعير لفظ النداء في الماضي للنداء في المستقبل، واشتق منه نادى بمعنى ينادي على طريق الاستعارة التصريحية التبعية. علوم البلاغة "(٢٧٥)

[٧] فالمرقد: مكان الرقاد، استعير للقبر بجامع خفاء الأثر في كل، ثم اشتق من الرقاد بمعنى الموت مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر فهو استعارة تصريحية تبعية. "المفتاح" (٣٨٩)، علوم البلاغة "(٢٧٥)

[٨] في (ث) سقطت.

[٩] انظر: "بغية الإيضاح" (١٣٥/٣-١٣٦)

[١٠] شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجامع التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات التي هي معاني الحروف. قال الزمخشري: فإن قلت: كيف خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال؟ قلت: لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس أو جواد يركضه حيث شاء، والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه لا يرى أين يتوجه. علوم البلاغة "(٢٧٥)، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، بلا، "الكشاف"، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت (٥٩١/٣)

وأيضاً: **إن ذُكِر ما يناسِبُ المشبَّهَ: فمجرَّدَةٌ، أو المشبَّهَ به: فمرشَّحَةٌ، وإلا: فمُطلَقَةٌ**، نحو: (في الحمَّامِ أسدٌ)، فإن زِيْدَ (شاكِي السلاحِ)[1] كان تجريداً، أو (حادَّ المخالبِ[2]) كان ترشيحاً، وقد يَجتمعانِ، نحو:

لَــدى أَسَــدٍ شــاكي السِــلاحِ   لَــهُ لِبَــدٌ أَظفــارُهُ لَــم تُقَلَّــمِ[3]

والتَّرشيحُ أبلغُ، ثمَّ الإطلاقُ[4].

وقد يُستعارُ[5] للضدِّ، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[6][آل عمران: ٢١].

---

[1] انظر: "المفتاح" (٣٨٥-٣٨٧)، "الإيضاح" (٣٠٧-٣٠٨)، "علوم البلاغة" (٢٧٧-٢٧٨)، "البلاغة العربية" (٢٥٢-٢٥٨)

[2] في (ص) المخاطب.

[3] قائله: زهير بن أبي سلمى، واللِّبد بالكسر: شعر زبرة الأسد، وكنيته أبو لبد، والتقليم: مبالغة القلم وهو قطع الأظفار، والشاهد فيه: اجتماع التجريد والترشيح في الاستعارة، فالتجريد قد عرف قبله، والترشيح هو: ما قرن بملائمة المستعار منه، فقوله هنا: لدى أسد شاكي السلاح، تجريد؛ لأنه وصفٌ يلائم المستعار له، وهو الرجل الشجاع، وباقي البيت ترشيح؛ لأنه وصف يلائم المستعار منه، وهو الأسد الحقيقي. وشاكي السلاح: تامه وقويه من الشوكة وهي القوة، وفيه قلب مكاني. قال النحاس في شرح المعلقات: القلبُ الصحيح عند البصريين مثل (شَاكي السلاح وشائك). انظر: " معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" (٥٣١)، "الإيضاح" (٣٠٨)، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، بلا، **"الشعر والشعراء"**، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف (١ / ٣٦)، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله الحموي، ط١، ١٩٨٧، **"خزانة الأدب وغاية الأرب"**، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال - بيروت (٢ / ٤٤٩)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، ١٩٩٨، **"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت (٣٧١/١)

[4] لأن مبناه على تناسي التشبيه، فيقوى به دعوى الاتحاد، فيكون أقوى في إفادة المبالغة في التشبيه. انظر في تقسيم الاستعارة إلى الأنواع الثلاثة السابقة: "الإيضاح" (٣٠٨)، "علوم البلاغة" (٢٧٨)

[5] في (ص) تستعار.

[6] فذكر العذاب دليل على أن (بَشِّر) استعارة تبعية تهكمية.

وقد يُنتَزَعُ من أمورٍ، ويُسمَّى: استعارةً تمثيلية[1]، [نحو: ((تُقدِّمُ رِجْلاً، وتُؤَخِّرُ أُخْرَى)) [2] للمُتَرَدِّدِ[3]][4]، وما شاعَ استعمالُهُ كذلك يُسمَّى: **مثلاً**، ومن ثَمَّ لا تُغيَّر الأمثالُ.

[1]قال في الإيضاح: وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه، أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه. "المفتاح" (٣٤٦)، "الإيضاح" (٣١٢)، "بغية الإيضاح" (١٤٦/٤-١٥٣)، "البلاغة العربية "(٣٦٥/٢-٣٧٠)

[2]كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: " أما بعد: فإني أراك تقدم رِجلا، وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت، والسلام. " فقد شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. "بغية الإيضاح" (١٤٦/٤-١٥٣)، "البيان والتبيين" (٣٠١/١-٣٠٢)، "أسرار البلاغة" (١١٢)

[3]المعنى فيهما على انتزاع الشبه من المجموع، وكل هذا يسمى (التمثيل على سبيل الاستعارة)، يقول الجرجاني: "لو جَهَدت وَهْمَك أن تتصور لقولك: تقدّم رجلاً معنى وفائدةً ما لم تقل: وتؤخّر أخرى، أو تَنْوِهِ في قلبك، كلّفت نفسَك شطَطَاً، وذكر أبو أحمد العسكري أن هذا النحوَ من الكلام يُسمّى: المماثلة، وهذه التسمية تُوهم أنه شيءٌ غيرُ المراد بالمَثل و التمثيل، وليس الأمر كذلك، كيف وأنت تقول: مَثَلُك مَثَلُ مَن يقدم رجلاً ويؤخِّر أخرى". "أسرار البلاغة" (١١٢-١١٣)

[4]في (ث) سقطت.

وقال السَّكَّاكيُّ: " المشبَّهُ في التَّحقيقيَّةِ[1]: متحقِّقٌ، وفي التَّخييليَّةِ: متوهَّم"، [كصورة[2] الأظفار][3] المتوهَّمَةِ في المنيَّةِ، [فهي][4] عنده لفظُ الأظفارِ، وهو تعسُّفٌ[5].

وقالَ: "المكنيَّةُ: لفظُ المشبَّهِ المستعملِ في فردٍ ادعائِيٍّ من المشبَّهِ بهِ"، وهو أيضاً تعسُّفٌ، كجعلِها تشبيهاً مُضمَراً أُشيرَ إليه بذكرِ لازمِ[6] المشبَّهِ بهِ[7].

---

[1]في (ص) الحقيقية.

[2]في (ص) كتصور.

[3]في (ث) سقطت.

[4]في (ث) سقطت.

[5]تنقسم الاستعارة المصرحة عند السكاكي إلى ثلاثة أقسام: الأول: تحقيقية، وهي: ما كان المستعار له فيها محققا حساً أو عقلا بأن كان اللفظ منقولا إلى أمر معلوم يمكن الإشارة إليه إشارة حسية، أو عقلية، فالأولى، كقول زهير في معلقته يمدح حصين بن ضمضم:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف ... له لبد أظفاره لم تقلم

والثانية: نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦)، فقد استعير في الأول الأسد للرجل الشجاع، وهو محقق حسا، وفي الثاني الصراط لملة الإسلام، وهي محققة عقلا، والثاني: تخييلية، وهي: ما كان المستعار له فيها غير محقق لا حسا ولا عقلا؛ بل هو صورة وهمية محصنة لا يشوبها شيء من التحقيق نحو قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع

فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم يصور المنية بصورة السبع ويخترع لوازمه لها، فاخترع لها مثل صورة الأظفار، ثم أطلق على هذه الصورة لفظ الأظفار، فتكون الأظفار عنده تصريحية تخييلية؛ لأن المستعار له الأظفار صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار الحقيقية، وقرينتها إضافتها إلى المنية، والتخييلية عنده قد تكون بدون استعارة بالكناية كقولك: أظفار المنية الشبيهة بالسبع قتلت فلانا، فقد صرح بالتشبيه فلا مكنية في المنية مع كون الاستعارة تخييلية، والثالث: محتملة للتحقيقية والتخييلية. "الإيضاح" (٣٧٣-٣٧٤)، "البلاغة العربية" (٢/٢٤٥-٢٤٦)، "علوم البلاغة "(٣٧٣)

[6]في (ص) لوازم.

[7]هذا من اعتراضات القزويني على السكاكي، وقال في البلاغة العربية: "مع أنّ للسكّاكيّ نظرات ثاقبات في علوم البلاغة لكنّه فيما أرى أسرف هنا في التخيُّل وتعسّف، فعكس القضيّة، واعتبر التشبيه المضمر الذي هو من التشبيه المكنيّ على ما ظهر لي استعارةً تخييليّة؛ إذْ رأى أنّ لفظ المشبّه هو الذي استعمل في المشبّه به، بادّعاء أن المشبَّه هو عين المشبه به، لا غيرُهُ بقرينة ذكر لازم المشبّه به، فقد رأى أنَّ كلمة (الْمَنِيَّة) وهي الموت مُسْتَعَارَةٌ للدّلالة بها على الحيوان المفترس (السبع) فلمّا صَارتِ المنيّةُ في تَصَوُّر الشاعر عين السَّبع الذي هو في الأصل مشبَّه به تخيّلَ أنّ للمنيّة أظفاراً تَنْشَب، فقال: أَنْشَبَتِ المنيَّةُ أظفارها، وسمّى هذا العمل (استعارة تخييليّة)، ومع أنَّ هذِه النظرة من السّكّاكي نظرةٌ بَدِيعَة وجميلة، إلاَّ أنها اعتمدت على تحليل متعسّف قلّما يخطر في ذهن أصحاب الكلام أنفسهم حين تجري ألسنتهم أو أقلامهم بمثل هذا الكلام. "الإيضاح" (٣٢٤-٣٢٥)، "البلاغة العربية "(٢/٢٤٥-٢٤٦)، "المفتاح" (٣٧٨-٣٧٩)

ثم [قالَ][١]: "ولو لم يجعلوا في الفِعلِ والحرفِ استعارةً تبعيَّةً؛ بل في مدخولِهِما[٢] استعارةً مكنيَّةً بقرينتِهِما كما فعلوا في (أنشبتِ المنيَّةُ أظفارَهَا) لكان أقربَ للضَّبْطِ". [٣]

[١]في (ث) سقطت.
[٢]في (ص) بمدخولها.
[٣]انظر: "المفتاح" (٣٧٩)، "الإيضاح" (٣٢٤ -٣٢٥)

الكناية

الكنايةُ[١]: ما قُصدَ به لازمُ معناهُ بدلالةِ الحالِ مع جوازِ إرادتِهِ مَعَهُ[٢].

فإمَّا أن يُقصَدَ بها: الموصوفُ، أو الصِّفةُ، أو اتِّصافُهُ بها.

فالأولى[٣]: [٤] خاصَّةٌ مُفردةٌ[٥]، كـ (المِضْيَافِ) لمن اشتُهر به، أو مُركَّبةٌ[٦]، كـ (مستوي القامةِ، بادي البَشرةِ، عريضِ الأظفارِ) للإنسان[٧].

والثانيةُ[٨]: قريبةٌ[٩] كـ(طويلِ النَّجادِ) لطويلِ القامةِ، و(عريضِ القفاءِ) للأبلهِ، وبعيدةٌ[١٠]، كـ(عريضِ الوِسادةِ) للأبلهِ، و(كثيرِ الرَّمادِ) للمِضيافِ[١١].

---

[١] الكناية في اللّغة: أن تتكلّم بشيءٍ وتُرِيد غيره. يُقالُ لُغةً: كَنَى عَن الأمْر بغيره يَكْنِي كِنَايةً، أي: تكلّم بغيره ممّا يُسْتَدَلُّ به عليه، ويُقَالُ: تَكَنَّى إذَا تَسَتَّرَ، مِنْ كَنَى عَنْهُ إذا وَرَّى. "المفتاح" (٤٠٢)، "الإيضاح" (٣٣٠)، "البلاغة العربية " (١٣٥/٢)، "علوم البلاغة" (٣٠١)

[٢] الفرق بينها وبين المجاز: هو أن الأولى لا يمتنع معها إرادة المعنى الأصلي، فيسوغ في المثالين المتقدمين أن تريد أنه واسع الصدر حقيقة، وأنها تنام حقا إلى وقت الضحى، وقد تمتنع إرادة المعنى الأصلي فيها أحيانا لخصوص الموضوع، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾(طه: ٥) كناية عن الاستيلاء والملك، ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾(الزمر: ٦٧) كناية عن قوة التمكن وتمام القدرة، إلى غير ذلك، أما قرينة المجاز فتمنع من إرادة المعنى الأصلي، فلا يسوغ إرادة الأسد المفترس في قولك: (رأيت أسدا في الميدان يضرب يمينا وشمالا). "المفتاح" (٤٠٣)، "علوم البلاغة " (٣٠٢)، " الإيضاح" (٣٣١-٣٣٦)، "البلاغة العربية" (١٣٦/٢)

[٣] في (ث) فالأول.

[٤] أي: الكناية التي يطلب بها موصوف.

[٥] وهي أن يتفق في صفة اختصاصها بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كـ(مجامع الأضغان) كناية عن القلوب. " الإيضاح" (٣٠١)

[٦] أي: ما هي مجموع معان بأن تؤخذ صفة فتضم إلى صفة ثانية، ثم ثالثة، فتكون جملتها مما يختص بالموصوف، فمتى ذكرت توصل بها إليه. "المفتاح" (٤٠٤)، "علوم البلاغة " (٣٠٣)، " الإيضاح" (٣٣١)

[٧] فمجموع هذه الأوصاف هو الثلاثة المختص بالإنسان لا كل واحد منها. " المفتاح" (٤٠٤)، "علوم البلاغة " (٣٠٤)، " الإيضاح" (٣٣١)

[٨] كناية يطلب بها صفة من الصفات، كالجود والكرم ودماثة الأخلاق، إلى غير ذلك. " المفتاح" (٤٠٤)، "علوم البلاغة " (٣٠٢)، " الإيضاح" (٣٣٢)

[٩] وهي ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بلا واسطة. "علوم البلاغة " (٣٠٢)، " الإيضاح" (٣٣٢)

[١٠] وهي ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة. " المفتاح" (٤٠٥)، "علوم البلاغة " (٣٠٣)، " الإيضاح" (٣٣٢)

[١١] فإنه ينتقل الذهن من كثرة الرماد إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الرماد، ومنها إلى كثرة الضيفان، ثم إلى المضيافة، وهي المقصودة. "علوم البلاغة " (٣٠٣)، " الإيضاح" (٣٣٢)

والثالثةُ[1]: قريبةٌ، نحو:

[إنَّ][2] السَّــماحَةَ وَالمــروءَةَ وَالنَّــدى   في قُبَّةٍ ضُرِبَت عَلى ابنِ الحَشرَجِ[3][4]

وبعيدةٌ، نحو

المجـــدُ يـــدعو أنْ يـــدومَ لجيـــدِهِ   عقدٌ مساعِي ابن العميد نِظامُـهُ[5][6]

---

[1] أي: الكناية التي يطلب بها نسبة، أي: ثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه، كما يقولون: (المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه)، فهم لم يصرحوا بثبوت المجد والكرم له، بل كنوا عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه. "المفتاح" (٤٠٧)، "علوم البلاغة " (٣٠٤)، " الإيضاح" (٣٣٦)

[2] في (ص) سقطت.

[3] البيت لزياد الأعجم، من أبيات قالها في عبد الله بن الحشرج، وكان قد وفد عليه، وهو أمير على نيسابور. والمروءة: كمال الرجولية. انظر: "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" (٥٥٤)، ويقول عبد القاهر في " دلائل الإعجاز": "وتفسير هذه الجملة وشرحها أنهم يرومون وصف الرجل ومدحه وإثبات معنى من المعاني الشريفة له، فيدعون التصريح بذلك ويكنون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه، ويتلبس به. ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة الظاهرة المعروفة؛ بل من طريق يخفى، ومسلك يدق". انظر: "دلائل الإعجاز" (٣٠٦-٣٠٧)، "المفتاح" (٤٠٧)، "علوم البلاغة " (٣٠٤)، " الإيضاح" (٣٣٦)

[4] فإنه أراد أن يثبت هذه الصفات خلالا للممدوح؛ لكنه لم يصرح بذلك فيقول: إنها مجموعة فيه، أو مقصورة عليه، أو نحو ذلك؛ بل عدل إلى ما أنت تراه فجعلها في قبة مضروبة عليه؛ لتمكنه أن يثبتها للممدوح بطريق الكناية؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له. "المفتاح" (٤٠٧)، "علوم البلاغة " (٣٠٤)، " الإيضاح" (٣٣٦)

[5] لم يُذكر قائله، وحاصله: أن الشاعر جعل المجد متزينا في المآل بابن العميد وجعل تزيينه به تخصيصا له به على نحو ما يقال: تزينت الوزارة بفلان. "المفتاح" (٤٠٨)، " الإيضاح" (٣٣٦)

[6] فإنه شبه المجد بإنسان بديع الجمال في ميل النفوس إليه، وأثبت له جيدا على سبيل الاستعارة التخييلية، ثم أثبت لجيده عقدا ترشيحا للاستعارة، ثم خص مساعي ابن العميد بأنها نظامه، فنبه بذلك على اعتنائه خاصة بتزيينه، وبذلك على محبته وحده له، وبها على اختصاصه به، ونبه بدعاء المجد أن يدوم لجيده ذلك العقد على طلبه دوام بقاء ابن العميد، وبذلك على اختصاصه به. "المفتاح" (٤٠٩)، " الإيضاح" (٣٣٦)

و[1]يَقربُ منها **التعريضُ**[2]**:** وهو: ما أُشيرَ[3] به إلى غيرِ المعنى بدلالةِ السِّياقِ [حقيقةً كان][4]، أو مجازاً، أو كنايةً[5]، كقولكَ عند المؤذي: (أنا لستُ بمؤذٍ[6] للمسلمينَ)، و(أنا لستُ طاعِناً في عُيونِهِم)، [و« المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويدِه »][7].

---

[1]في (ث) سقطت (الواو).

[2]التعريض في اللّغة: أن تقول كلاماً لا تُصرّح فيه بمرادكَ منه، لكنّه قد يشير إليه إشارة خفيّةً، ويُمْكِنُك أن تتهرَّبَ من التزام ما أشرتَ به إليه إذا صِرْت مُحْرَجاً. يقال لغة: عرّض لي فلانٌ تعريضاً، أي: قال فلم يُبَيِّن بصراحة اللفظ.
وأَعْراضُ الكلام ومَعَارِضُهُ ومعاريضُه: كلامٌ غير ظاهر الدلالة على المراد، وفي الحديث: "إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب"، أي: فيها سعة يتخلّص بها المتحدّث من الكذب إذا لم يرد التصريح، والتعريض في خطبة المرأة: أنْ يتكلّم الخاطب بكلام يشبه خطبتها دون تصريح، وقد يكون التعريض بضرب الأمثال وذكر الألغاز في جملة المقال. " الإيضاح" (٣٣٩)، "علوم البلاغة" (٣٠٥)، "البلاغة العربية" (١٤٠/٢)

[3]في (ص) يشير.

[4]في (ث) سقطت.

[5]قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة، فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمى تعريضاً، وإلا فإن كان بينها وبين المكنى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط كما في (كثرة الرماد) وأشباهه فالمناسب أن تسمى تلويحا؛ لأن التلويح هو أن يشير إلى غيرك عن بعد، وإلا فإن كان فيها نوع خفاء فالمناسب أن تسمى رمزاً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية. . . . وإلا فالمناسب أن تسمى إيماء وإشارة. "المفتاح" (٤١١)، "علوم البلاغة " (٣٠٥)، " الإيضاح" (٣٣٩)

[6]في (ث) بمؤذي.

[7]في (ص) سقطت. أخرجه البخاري (٦١٤٦)، ومسلم (٨٦) موقع الجامع للحديث النبوي

ثمَّ المجازُ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ، والاستعارةُ من التَّشبيهِ، والكنايةُ من التَّصريحِ[1].

[1] قال السكاكي وتبعه القزويني: "أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه، وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة، وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر". وقال الشيخ عبد القاهر: ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه؛ بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فليست فضيلة قولنا: (رأيت أسدا) على قولنا: (رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة) أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفده الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا: (كثير الرماد) على قولنا (كثير القِرى) أن الأول أفاد زيادة لقِراه لم يفدها الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني، والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم، فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببينة، ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في إثباته من دعواه بلا بينة. " المفتاح" (٤١٣-٤١٤)، "بغية الإيضاح" (١٩١/٣)، "الإيضاح" (٣٤٠)، "البلاغة العربية "(٣٠٧/٢-٣٠٨)

باب البديع

باب البديع[١]

وهو: علمٌ يُعرَفُ به وجوهُ التَّحسينِ بعدَ المطابقَةِ، ووضوحِ الدّلالةِ.
وهي: معنويَّةٌ، ولفظيَّةٌ.

(١) بدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً وابْتَدَعَه أَنشأَه وبدأَه، والبَدِيعُ والبِدْعُ الشيء الذي يكون أَوّلاً، والبَدِيعُ المحْدَثُ العَجيب، والبَدِيعُ: المبدِعُ، وأَبدعْتُ الشيء اخْتَرَعْته لا على مِثال. "اللسان" (بدع/ ٦/٨) حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني، ط١، ١٩٩٦، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"، دار القلم – دمشق، الدار الشامية- بيروت (٣٦٨/٢-٣٦٩)، "بغية الإيضاح" (٢/٤)

المحسنات المعنوية

فالمعنويَّةُ:

[المطابَقَةُ[1]][2]: جمعُ المتنافِيات، [3] نحو: ﴿يُحْيِ وَيُمِيتُ﴾[البقرة: ٢٥٨].

[المقابلة[4]][5]: جمعُ أمور مع مقابلاتها، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرا﴾[التوبة:٨٢].

---

(١)وتسمَّى: الطِّباق، والتكافُؤ، والتضاد، والطِّبَاقُ في اللّغة: وضْعُ طَبَقٍ علَى طَبَقٍ، كوضْعِ غِطَاء الْقِدْر مُنكَفِئاً على فَمِ الْقِدْر حتَّى يُغَطِّيَهُ بإحكام، ومنه إطباقُ بطْنِ الكفِّ علَى بَطْنِ الكفّ الآخر، تقول: طابَقَ الشيءَ على الشيءِ مُطَابقةً وطباقاً، أي: أطبَقَهُ عليه، وهذا الإطباق يقتضي في الغالب التعاكس، فبَطْنُ الغطاء على بَطْنِ القدر يقتضي أن يكون ظهر الغطاء إلى الأعلى وظَهْرُ الْقِدْرِ إلى الأسفل، والطباقُ في الاصطلاح: هو الْجَمْعُ في العبارة الواحدة بين معنَيْين متقابلين، على سبيل الحقيقة، أو على سبيل المجاز، ولو إيهاماً، ولا يشترط كون اللّفظين الدَّالَّيْن عليهما من نَوْع واحدٍ كاسمين أو فعلين، فالشرط التقابل في المعنييّيْن فقط. "المفتاح" (٤٢٣)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٧٧/٢)

(٢)في (ص) سقطت.

(٣)في (ث) المتنافيين.

(٤)فهي طباقٌ مُتَعَدِّدُ عَنَاصرِ الفريقَيْنِ المتقابلَيْنِ، وفيها يؤتى بمعنَيْين فأكْثر، ثُمَّ يُؤْتَى بما يُقابلُ ذلِكَ على سبيل الترتيب. "المفتاح" (٤٢٤)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (١٣/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٧٨/٢)

(٥)في (ص) سقطت.

[المُشَاكَلَةُ[1]][2]: ذكرُ الشَّيءِ بلفظِ غيرِهِ للصُّحبةِ، ولو تقديراً، نحو:

قالوا اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لك طَبْخَهُ قلت اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقميصا[3]

ونحو: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١٣٨]، أي: (تطهير الله) في مقابلة غمس النصارى صبيانهم في ماء أصفر للتطهير.

مراعاةُ النَّظيرِ[4]: جمعُ المتناسبات، [5] نحو: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ، وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾[الرحمن: ٥ -٦].

المزاوجةُ[6]: [ترتيبُ معنىً على معنيينِ في الشَّرطِ والجزاءِ، نحو:][7]

إذا ما نَهى النَّاهي فَلَجَّ بِيَ الهَوى أَصاخَت إلى الواشي فَلَجَّ بِها الهَجرُ[8]

---

[1] المشَاكَلة في اللغة: المشابهة والمماثلة. "المفتاح" (٤٢٤)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢٢/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٣٨/٢)

[2] في (ص) سقطت.

[3] قائله أبو الرقعمق، وهو أحمد بن محمد الأنطاكي، وقصته أن قوماً دعوا جحظة البرمكيّ إلى مجلس شراب وقالوا له: اقترحْ ما نطبخُ لك، فكتب إليهم. "معاهد"(٢٢٥/١)، "المفتاح" (٢٢٥)، " جمهرة الأمثال" (٢٢٧/١)، " خزانة الأدب وغاية الأرب" (٢٥٣/٢)

[4] هو الجمع في العبارة الواحدة بين المعاني التي بينها تناسبٌ وائتلاف ما، لا على سبيل تقابل التناقض أو التضاد أو التَّضايُف، ويكون هذا التناسُب بين معنيَيْن فأكثر، فإذا كان هذا التناسب بين أول الكلام وآخره سُمّي: "تَشابه الأطراف"، كالتناسب والتلاؤم بين: (الشمس والقمر، والظلّ والشجر، والزَّهْرِ والثَّمَر، والإبلِ والبقر). "المفتاح" (٤٢٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٨٢/٢)

[5] في (ث) المتناسبين.

[6] يقال لغة: زاوج بين الشيئين؛ إذَا قَرَنَ بينهما. "المفتاح" (٤٢٥)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢٦/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٣٦/٢)

[7] في (ص) سقطت.

[8] البيت للبحتري في ديوانه. أي: إذَا نَهانِي الناهي عن حُبِّها، فَلَجَّ (أي: تَمادَى) بِيَ الْهَوَى، أصاخَتْ هي إلى الواشي (أي: اسْتَمَعَتْ إليه)، فَلجّ بهَا الهَجْر. لقد زاوَجَ بَيْنَ نَهْيِ الناهي له عن حُبِّها الواقع في كلامه شرطاً، وبين إصاخَتِها للواشي به، الواقع في كلامه جزاءً، في أنْ رَتَّبَ عليهما لَجَاجاً، لكنّ اللّجَاجَ الأول هو لَجَاجُ هواه بها، واللَّجَاجَ الآخر هو لَجَاجُها بهجره. وهذا فنٌّ بديع. "ديوان البحتري" (٥٦٧)، "معاهد التنصيص" (٢٢٦/١)، "دلائل الإعجاز" (١٢٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢٧/٤)

[**العكسُ**[1]: نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾[يونس: ٣١].][2]

اللَّفُّ والنَّشرُ[3]**: جمعُ متعدِّدٍ، ونشرُ ما يتعلَّقُ بكلٍّ: بِتَرْتِيْبِهِ**[4]، أو لا بِتَرْتِيْبِهِ، نحو: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾[القصص: ٧٣]، ومنه: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ[5] ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾[البقرة: ١١١].

---

[1] هو: أن يُؤْتَى بأجزاء تالي الكلام على عكس ما جاء في أجزاء مُقدَّمِه، كقولهم: (كلام الأمير أميرُ الكلام). "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٢/٤٤٠)

[2] في (ص) كتبت في الهامش الأيمن.

[3] "المفتاح" (٤٢٥)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤/٣٤-٣٦)

[4] في (ص) بكل ترتيبه.

[5] في (ص) (قالوا لن ندخل. .)

الجمعُ:[١]إدخال متعدِّدٍ في حكمٍ، نحو: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [الكهف:٤٦].

التفريقُ: عكسُهُ[٢]، نحو:

[مـا][٣] نـوالُ الغمـام وَقْتَ رَبيـعٍ   كنـــوالِ الأميـــر يـــوم ســـخاءِ

فنـــوالُ الأميـــر بـــدْرَةُ[٤] عَـــيْنٍ   ونـــوالُ الغمـــام قَطْـــرَةُ مـــاءِ[٥]

[٦]**التقسيمُ**[٧]: ذكرُ متعدّدٍ، وإضافةُ ما لكلٍّ إليه، نحو:

ولا يقـيم علـى ضـيمٍ يُـرادُ بـه   إلا الأذلاّن عيـر[٨] الحـي والوتـدُ

هذا على الخسفِ مربوطٌ برمتـهِ   وذا يُشَـجُّ فـلا يَرثـي لـه أحـدُ[٩]

---

[١]"المفتاح" (٤٢٥)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٣٦/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤١٧/٢)

[٢]هو: ذِكْرُ اللّفظ الْكُلِّي للدّلالة به على أنَّ أفْراده يجمعها معنىً جامعٌ، وبعد ذلك يُفرَّقُ في الحكم، فيُعْطَى لكلّ قِسْمٍ حُكْمُهُ الخاصّ به. "المفتاح" (٤٢٥)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٣٧/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤١٨/٢-٤١٩)

[٣]في (ص) سقطت.

[٤]في (ص) بذرة.

[٥]البيتان لرشيد الدين الوطواط الشاعر، والنوال: العطاء، والبدرة: كيس فيه ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار، والعين هنا: المال، والشاهد فيهما: التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو في غيره. انظر: "معاهد التنصيص" (٢٤٣/١)، "المفتاح"(٢٢٥)، "الطراز" (١٤١/٣)، ولم ينسبهما.

[٦]في (ث) [ثم] التقسيم.

[٧]"المفتاح" (٤٢٥)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٣٨/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٢/٢)

[٨]في (ص) عبس، وفي (ث) غير.

[٩]من شعر المتلمس، وهو من شواهد البديع. وانظر "معاهد التنصيص" (٢٤٥/١)

[1]**الجمعُ مع التَّفريقِ:** إدخالُ متعدِّدٍ في معنىً، وتفريقُ جهةِ[2] الإدخالِ[3]، نحو:

فَوَجْهكَ كالنَّارِ في ضَوْئِهَا وقَلْبِيَ كالنَّارِ في حَرِّهَا[4]

الجمعُ مع التَّقسيمِ: جمعُهُ، ثمَّ تقسيمُهُ، نحو:

حتَّى أقامَ على أرْباض خَرْشنةٍ يَشقى[5] به الرُّومُ والصُّلْبانُ والبِيَعُ
للسَّبي ما نَكَحُوا والقَتلِ ما ولَدُوا والنَّهْبِ ما جَمَعوا والنَّارِ ما زَرَعُوا[6]

[7]**التقسيمُ مع الجمعِ:** عكسُهُ، نحو:

قومٌ إذا حارَبوا ضرُّوا عَدوَّهُمُ أو حاولوا النَّفعَ في أَشْياعِهِمْ نفعُوا
سجيَّةٌ تلكَ منهم غيرُ محدثَةٍ إن الخلائِقَ فاعلم شَرُّها البدعُ[8]

---

[1]في (ث [ثم] الجمع.

[2]في (ث) وجهه.

[3]"المفتاح" (٤٢٦)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٣٩/٤)، "الإيضاح"(٣٣٥)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٠/٢)، المراغي، أحمد مصطفى، ط٣، ١٩٩٣م، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"، دار الكتب العلمية- بيروت (٣٣٣)

[4]البيت لرشيد الدين الوطواط، والشاهد فيه: الجمع مع التفريق، وهو: إدخال شيئين في معنى، والتفريق بين جهتي الإدخال، فهنا أَدخل وجه الحبيب وقلبه في كونهما النار، ثمَّ فرق بينهما بأن جهة إدخال الوجه من جهة الضوء، وإدخال القلب من جهة الحرِّ والإحراق. "معاهد التنصيص"(٢٤٩/١)، و"نهاية الأرب في فنون الأدب"(١٢٧/٧)، و"الطراز "(١٤٢/٣)ولم ينسبه

[5]في (ص) يشفى، وفي (ث) يسعى

[6]البيتان لأبي الطيب من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: تشقى به الروم، ثم قسم في الثاني، وفصله. وخرشنة: معروفة في بلاد الروم، والأرباض: ما حول المدينة. "الإيضاح"(٣٣٥-٣٣٦)، "معاهد التنصيص"(٢٤٩/١)، "نهاية الأرب في فنون الأدب"(١٢٨/٧). "خزانة الأدب" (٢٥٤/٢)

[7]في (ث) [ثم] التقسيم.

[8]البيتان لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، من قصيدة قالها حين قدم وفد تميم على النبي صلّى الله عليه وسلّم، وفيهم الأقرع بن حابس، والزبرقان بن بدر، وعطارد بن حاجب، وأرادوا المفاخرة بخطيبهم - وهو عطارد - وشاعرهم - وهو الزبرقان - في خبر طويل. وقد قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: (سجية تلك). "المفتاح" (٢٢٦)، "الإيضاح"(٣٣٦)، "المعاهد" (٢٥٠/١)

[1]**الجمعُ معهما**[2]، نحو،

فكالنار ضوءاً[3]، وكالنار [حرّاً][4]	مُحَيَّا حبيبي وحرقةُ بالي
فذلك من ضوئِه في اختيالٍ[5]	وهذا لحرقةٍ في اختلالِ[6][7]

[8]**التَّوجيهُ:** ذكرُ ذي وجهينِ، كقولِكَ للأعورِ: (ليتَ عينيه سواء)[9].

---

[1]في (ث) زيادة [ثم].

[2]أي: الجمع مع التفريق والتقسيم. "المفتاح" (٤٢٦)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤١/٤)

[3]في (ص) ضوء.

[4]في (ص) سقطت الكلمة، وبقي ألف التنوين.

[5]في (ص) الخياد.

[6]لا يعلم قائلهما. "مفتاح العلوم"(٢٢٦)، ولم يذكر قائله.

[7]في (ص)، وهذه الحرقة في إخلال.

[8]في (ث) زيادة [ثم]

[9]ذكر البلاغيّون أنّ السّابق إلى استخدام هذا الفنّ في الأدب (بشّارُ بن بُرْد)، وأنّه كان كثير العبث به، ومن أخباره فيه أنّه أراد أن يخيط قباءً عند خيّاط قيل: اسمه (عَمْرو)، وقيل: اسمه (زيد)، فقال له الخيّاط ممازحاً: سأخيط لك هذا الثوب فلا تدري أهو جُبَّة أَمْ قباء. فقال له بشار: إذاً أنظم فيك شعراً لا يعلم من سمعه أدعوت به لك أم دعوتُ به عليك، وكان الخيّاط أعْوَر، فلمّا فعل الخياط ما وَعَد به، قال فيه بشار:

خَاطَ لِي "زَيْدٌ" قَبَاءْ	لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءْ
قُلْ لمن يَعْرِفُ هَذَا	أَمَدِيحٌ أَمْ هِجَاءْ*

"المفتاح" (٤٢٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٦٤/٤)، "الإيضاح"(٣٥٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٩٩/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٥).

الإيـهامُ[١]**:** إرادةُ أبعدِ الاستعمالينِ[٢]، نحو:

حملناهُمُ طُرًّاً على الدُّهْمِ[٣]بعدما خلعنـا علـيهمْ بالطِّعَـانِ ملابِسَـا[٤]

[١] وتُسَمّى: التورية، وأصل التورية في اللّغة: إرادةُ الشيءِ وإظهارُ غيره إيهاماً، وقد جاء في كتب السيرة النبويّة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد غزاة أو سفراً إلى جهةٍ ورَّى بغيرها؛ ليعمّي الأخبار؛ حتَّى لا يترصَّد له الأعداء.
قال الزمخشري: "لا ترى باباً في البيان أدقَّ ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا أعْوَنَ على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله منها". "المفتاح" (٤٢٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢٩/٤)، "الإيضاح"(٣٣١)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٧٣/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٧)

[٢] وهي: إما مجردة، وهي التي لم يذكر فيها لازم من لوازم المعنى القريب، أو مرشحة، وهي التي يذكر فيها لازم المورى به، وهو المعنى القريب. "الإيضاح"(٣٣٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٨)

[٣] في (ص) الدرهم.

[٤] فالمعنى القريب للدُّهم: الخيول السود، وهو ليس بمراد، والمعنى البعيد: القيود من الحديد وهو المراد، ورشح التورية بذكر حملناهم المناسب للمعنى القريب. أورده السكاكي في المفتاح ولم ينسبه. "خزانة الأدب" (٤٢/٢)، "مفتاح العلوم"(٣٨٨)، "الإيضاح"(٢٧٩)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٨)

الاستخدامُ[1]**:** إرادةُ معنىً بلفظٍ، ثمَّ معنىً آخرَ بضميرِهِ، [نحو:

و[2]إذا نـزل[3] السماءُ بـأرضِ قـومٍ رَعينـاهُ وإن كـانوا غِضـابًا[4][5]][6]

التَّجاهُلُ[7]**:** نحو:

أهـذه جنَّـةُ الفـردوسِ أم إرم[8] . . . .

---

[1]انظر: "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٣٣/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٠١/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٩).

[2]في معاهد التنصيص دون (الواو).

[3]في (ص) أنزل.

[4]أعاد الضمير في (رَعَينَاهُ) على السَّمَاء مريداً بالسّماء المطر؛ لأنّه ينزل منها، فالعلاقة: هي (المكانية)، أي: مكان نزول المطر؛ لكنّه في الضمير أراد أثر المطر وهو نبات الأرض، والعلاقة: (السببيّة)، وهذان الإطلاقان من المجاز المرسل كما هو ظاهر. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"(٤٠١/٢-٤٠٢)

[5]نسب غالب شارحي التلخيص هذا البيت لجرير، وهو من قصيدة أولها:

أقلـي اللـومَ عـاذِلَ والعتابَـا وقـولي إن أصـبتُ لَقـد أصـابَا

ونسبه المفضل في اختياراته لمعاوية بن مالك بن جعفر معود الحكماء وساقه في قصيدة طويلة أولها:

أجـدّ القلـبُ مـن سـلمى اجتنابَـا وأقصـرَ بعـد مـا شـابَتْ وشـابَا

ويدل على أن هذا البيت من هذه القصيدة أنه لم يوجد في قصيدة جرير على اختلاف رواة ديوانه. "معاهد التنصيص"، ونسبه له كذلك ابن الجواليقي في: "شرح أدب الكاتب" (١٦٧)، وفي "الموازنة" خطَّأَ محققه نسبته إلى جرير.

[6]في (ش) جعلت ضمن الشرح.

[7]سَوْقُ الْمَعْلُوم مسَاقَ المجهولِ لنكتة تُقْصد لدى البلغاء. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٩٦/٢)

[8]لم أجده، وتتمته في "عجالة البيان" (٣٣٧) ولم ينسبه

المُبالغةُ المقبولةُ[١]: [بما][٢] يمكنُ عقلاً و[٣]عادةً: تبليغٌ[٤]، نحو:

فعـــادَى عِــدَاءً بـــين ثَـــوْرٍ ونَعْجــةٍ   دِراكاً، ولم يُنْضَحْ بماءٍ فيُغْسَلِ[٥][٦]

وبما يمكنُ عقلاً، لا عادةً: إغراقٌ[٧]، نحو:

ونكـــرِمُ جارَنَـــا مـــا دَامَ فِينَـــا   ونُتْبِعُـهُ الكَرامَـةَ حيـثُ مـالاَ[٨][٩]

---

[١]المبالغة في اللّغة: الاجتهاد في الشيء إلى حدّ الاستقصاء والوصول به إلى غايته، وتأتي بمعنى المغالاة، وهي: الزيادة بالشيء عن حدّه الذي هو له في الحقيقة. يقال لغة: بالغَ في الأمر مُبالغةً وبلاغاً، إذا اجتهد فيه واستقصى، وإذا غالى فيه أيضاً، والمبالغة اصطلاحاً هنا: أن يدّعي المتكلّم لوصفٍ ما أنَّه بلغ في الشدّة أو الضعف حدّاً مستبعداً أو مستحيلاً. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤٧/٤-٥٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٥٠/٢)

[٢]في (ص) سقطت.

[٣]في (ص) أو، وهو خطأ بدليل ما بعده.

[٤]في (ص) بليغ، وهو خطأ.

[٥]والمعنى في البيت: أنه يصف فرسه بأنه لا يعرق وإن كثر العَدْوُ منه، والعِداء-بالكسر والمد-: الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، وأراد بالثور: الذكر من بقر الوحش، وبالنعجة: الأنثى منها، ومعنى دِراكاً: متتابعاً، ويغسل: مجزوم معطوف على ينضح، والمعنى: لم يعرق فيغسل، والشاهد فيه: المبالغة، ويسمى التبليغ، وهو: ادعاء ممكن عقلاً وعادة، فإنه ادعى أن فرسه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة. "معاهد التنصيص" (٢٥٤/١)

[٦]البيت لامرئ القيس. "معاهد التنصيص" (٢٥٤/١)، "الإيضاح" (٢٠٧)

[٧]وهناك قسم ثالث ولا يدخل في المبالغة المقبولة، وهو: (الغُلوّ)، وهو: المبالغة غير الممكنة لا في العادة، ولا في العقل، نحو: قول "أبي نواس" من قصيدةٍ يمدح بها الرّشيد:

وأَخَفْــتَ أَهْــلَ الشِّــرْكِ حَتَّــى إنَّــهُ   لَتَخَافُــكَ النُّطَــفُ الّتِــي لَــمْ تُخْلَــقِ

فهذه المبالغة من (الغلوّ). "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٥٣/٢-٤٥٤)

[٨]هو لعمرو بن الأَهتم التغلبي. والشاهد فيه: الإغراق، وهو: ادعاء عقلاً لا عادة، فإنَّه ادَّعى أنَّ جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا وهو يرسل الكرامة والعطاء إليه على أَثره، وهذا ممكنٌ عقلاً ممتنعٌ عادةً. "معاهد التنصيص" (٢٥٨/١)، وفي "العود الهندي عن أمالي في ديوان الكندي": ومثَّلوا لَهُ بقولِ عَمرِو بنِ الأَهتمِ "بل القائل عمير بن كريم التغلبي كما في "خزانة الأدب" (٢ - ٨)مِنَ الوافِرِ": (٨٧٥)، وكذلك نسبه لـ(عمير بن كريم التغلبي) في: "نهاية الأرب" (١٠٣/٧)، وفي "الصناعتين" لـ(عمير بن الأهتم التغلبي) (٣٩٠)

[٩]فإنه ادَّعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يتبعه الكرامة، وهذا ممتنع عادة وإن كان غير ممتنع عقلا. "الإيضاح"(٣٤١)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٥٣/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٣٨)

براعةُ الاستهلالِ[١]: الإشارةُ في الصَّدرِ إلى المقصودِ، كقولِهِ في التَّهنئةِ:

بشـــرى فقــد أنجــز[٢] الإقبــال مــا وعــدا [وكوكب المجد في أفق العلى صعدا[٣]][٤]

و[٥]في المرثيَّةِ:

[هي الدُّنْيا][٦] تقولُ بملء فيها [حَذارِ][٧] حَذارِ من بَطشي وفَتكي[٨]

---

[١] انظر: "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (١٥١/٤-١٥٣)، "الإيضاح"(٣٩٢)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥٥٩/٢)

[٢] في (ص) انجزل.

[٣] البيت لأبي محمد الخازن يهنئ ابن عباد بمولود لابنته. "الإيضاح في علوم البلاغة" (٣٨٣)، و"يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر"(٣٩٨/١)، "خزانة الأدب" (٣٥/١)، وفي "معاهد التنصيص" (٢٠٤/٢):

بشـراك قـد أنجـز الإقبـال مـا وعـدا وكوكـب المجـد فـي أفـق العـلا صـعدا

[٤] في (ص) سقطت، وفي (ش) جعل الشطر الثاني في الشرح.

[٥] في (ص) أو.

[٦] في (ص) سقطت.

[٧] في (ص) سقطت، وزيدت بعد (فتكي).

[٨] البيت لأبي الفرج الساوي، من قصيدة يرثي بها فخر الدولة ابن بُوَيْه. "معاهد التنصيص"(٢٠٨/٢)، "الإيضاح" (٣٩٣)، وأبو الفرج الساوي أشهر كتاب الصاحب بحسن الخط، مع أخذ من البلاغة بأوفر الحظ، وكان الصاحب يقول: خطُّ أبي الفرج يبهر الطرف. ويفوت الوصف، ويجمع صحة الأقسام، ويزيد في نخوة الأقلام. "يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر"(٤٥٨/١)

تشابهُ الأطرافِ: ختمُ الكلامِ بما يُناسِبُ صدرَهُ، نحو: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾[١][الأنعام: ١٠٣]

الإرصادُ[٢]**:** إيرادُ ما يدلُّ على العَجُزِ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[العنكبوت: ٤٠] [٣]

الرُّجوعُ[٤]**:** نقضُ[٥] الكلامِ السَّابقِ لنُكتةٍ[٦]، نحو:

فأفٍّ[٧] لهذا الدَّهرِ [لا] [٨] بل لأهله[٩] . . . .

---

[١] فكلمة (اللّطِيف) تُلائم وصْفَهُ تعالى بأنّه لا تُدْركُه الأبصار، وكلمة (الخبير) تُلائم وصفه بأنّه يُدْرِك الأبصار جميعها.
"الإيضاح"(٣٢٥)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"(٣٨٢/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٣)

[٢] وقد تُسَمَّى: التسهيم، والإرصاد في اللّغة: التهيئة والإعداد، يقال لغة: أرْصَدَ الشيءَ للشيء إذا أعَدَّه له، ومنه: أرْصَدْتُ الجيش للقتال، والفرسَ للطِّراد. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢١/٤)، "الإيضاح"(٣٢٦) "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٨٥/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٤)

[٣] في (ث) ثم الرجوع.

[٤] انظر: "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٢٨/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٤٣/٢)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٧)

[٥] في (ص) نقص.

[٦] كالتحسّر، والتحزّن، ودفع توهّمٍ قد يسبق إلى الذهن، واستدراكٍ بقيدٍ، وبيانٍ للمراد من الكلام السابق، وغير ذلك. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٤٣/٢)

[٧] في (ص) فان.

[٨] في (ث) سقط. ت "الإيضاح"(٣٣١)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٢٧)

[٩] لا يعرف قائله.

[1]**تأكيدُ المدحِ بما يُشبهُ الذمَّ وعكسُهُ**[2]، نحو:

ولا عَيْبَ[3] فيهمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتائِبِ[4][5]

الاستتباعُ[6]: مدحٌ يستتبعُ مدحاً آخرَ، نحو:

نَهَبْتَ من الأَعْمارِ ما لَوْ حَوَيْتَهُ[7] لَهُنِّئَتِ الدُّنْيا بأَنَّكَ خَالِدُ[8]

---

[1]في (ث) [ثم] تأكيد.

[2]هي: أن يأتي المتكلّم بكلام يتضمَّنُ مَدْحاً، أو ذمّاً، إو إثباتَ صفةٍ أو حَدَثٍ، أو نَفْيَ صِفَةٍ، أو حدث، ويُتْبِعَهُ بكلاَمٍ يَبْدَؤُه بما يُشْعِرُ باستثناءٍ أو استدراكٍ على كلامه السابق فإذا به يأتي بما يتضَمَّنُ تأكيد كلامه السابق، وهو ضربان: أفضلهما أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى، وهناك ضرب ثالث هو الاستثناء المفرغ. "مفتاح العلوم"( )، "المفتاح" (٤٢٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤/٥٨-٦١)، "الإيضاح"(٣٤٦)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٩٢/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٢)

[3]في (ص) لا عيب، دون (الواو).

[4]البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأَصغر بن الحارث الأَعرج بن الحارث الأكبر حين هرب من النعمان بن المنذر اللخمي من الحيرة. "معاهد التنصيص" (٣١/٢-٣٢)، "الإيضاح" (٢١١)، "الصناعتين" (٤٢٤)

[5]فُلُول: جَمْعُ (فَلّ)، وهو ثَلْمٌ يُصِيبُ حدّ السّيف من الضرب الشّدِيدِ به، ومِنْ قراع الكتائب: القِرَاع: التقاتل ضرباً بالسّيوف والرماح، والكتائب: الجيوش المحاربة، والشاهد: أنّ تثلّم سيوفهم من قراع الكتائب يتضمّن مدحاً لهم بالشجاعة والإقدام، فهو ليس من العيوب؛ بل هو من المناقب، فَذِكره على أنّه هو العيب الوحيد لهم يؤكّد الثناء عليهم أبلغ تأكيد. "الإيضاح"(٣٤٦)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٩٣/٢-٣٩٤)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٢)

[6]انظر: "المفتاح" (٢٤٨)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٦١/٤)، "الإيضاح"(٣٤٨) "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٩/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٤)

[7]في (ص) ما لو حية.

[8]البيت لأبي الطيب المتنبي. "معاهد التنصيص"(٣٩/٢-٤٠)، وقال الثعالبي: قال ابن جني: لو لم يمدح أبو الطيب سيف الدولة إلا بهذا البيت وحده لكان قد بقي فيه ما لا يخافه الزمان، وهذا هو المدح الموجه، لأنه بنى البيت على ذكر كثرة ما استباحه من أعمار أعدائه، ثم تلقاه من آخر البيت بذكر سرور الدنيا ببقائه، واتصال أيامه. "أبو الطيب المتنبي ماله وما عليه". (٩٣)، "الإيضاح"(٣٤٨)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٩/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٤)

(١)**الإدماجُ**(٢)**:** استتباعُ(٣) الكلامِ غيرَ ما سِيقَ لهُ، نحو:

أُقَلِّــبُ فيــهِ أَجْفَــانِي كــأَنِّي   أعدُّ به على الدَّهْرِ الذّنُوبَا(٤)

المذهبُ الكلاميُّ: (٥)ذكرُ الحُجَّةِ على صورة القياسِ، نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾(٦)[الأنبياء: ٢٢]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾(٧)[الروم:٢٧].

---

(١)في (ث) ثم الإدماج.

(٢)الإدماج في اللّغة: إدْخال شيء في شيء آخر، تقول مثلاً: أدْمَجْتُ متاعي، إذا أدخلتَه في ثوب أو حقيبة أو كيس أو نحوها، وأَدْمَجْتُ طَرَفَ الثوب، إذا لَفَفْتَ بعضه على بعض فأَخْفَيْتَ مثْلاً المهترِئَ من هذا الطرف، وجعلتَ له طرفاً سليماً. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٦٢/٤-٦٤)، "الإيضاح"(٣٤٨)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٧/٢)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٤)

(٣)في (ص) الاستتباع.

(٤)البيت لأبي الطيب المتنبي من قصيدة يمدح بها علي بن محمد بن سيار بن مكرم التميمي. "معاهد التنصيص" (٤٠/٢-٤١)، والمعنى: أي: لكثرة تقليبي إياها كأني أعد على الدهر ذنوبه، أي: كما أن ذنوب الدهر كثيرة لا تفنى كذلك تقليبني لأجفاني كثير لا يفنى فلا نوم هناك. . "شرح الواحدي لديوا ن المتنبي"(٤٢٨) "الإيضاح"(٣٤٨)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٢٨/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٤)

(٥)في (ص) زيادة [في]

(٦)ففي الآية حُجَّةٌ عقليّة، ممّا يحتَجُّ به عُلَمَاءُ الكلام؛ إذ تمام الدليل: لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٥٠/٤-٥٢)، "الإيضاح"(٣٤١)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٤٦/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٣٩)

(٧)أي: والإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البدء أدخل في الإمكان من البدء، فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب.

حُسْنُ التَّعليلِ: أن يُدَّعى لوصفٍ علةٌ تُناسبُهُ[١]، نحو:

لو لم تَكُنْ [٢] [نيَّةُ] [٣] الجَوْزاء خِدْمَتُهُ   لَمَا رَأَيْتَ عليها عقدَ مُنْتَطِقِ[٤][٥]

القولُ بالمُوجِبِ[٦]**:** يكون بوجهين: إمَّا بالأسلوبِ الحكيمِ، أو بأنْ يقعَ صفةٌ في كلامِ الغير كنايةً عن شيءٍ له حكم، فتثبتَها لغيرهِ[٧] بلا تعرُّضٍ للحكمِ، نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٨] [المنافقون: ٨]

---

[١] وزاد القزويني على التعريف: باعتبار لطيف غير حقيقي، وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف إما ثابت قصد بيان علته، أو غير ثابت أريد إثباته، والأول: إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير المذكورة، والثاني: إما ممكن، أو غير ممكن. "الإيضاح"(٣٤٢)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٥٢/٤-٥٧)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٨٧/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٠)

[٢] في النسخ كلها (يكن) بالياء.

[٣] في (ص) سقطت، وفي(ث) خد.

[٤] البيت للخطيب الدمشقي. "نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة"(١٦٨/٣)، ورأى العباسي أنه مترجم من الفارسية. "معاهد التنصيص"(١٥/٢)، "نهاية الأرب في فنون الأدب" (٩٧/٧) ولم ينسبه، وقد نسبه الشيخ الصعيدي إلى عبد القاهر الجرجاني. "بغية الإيضاح" (٥٦/٤)، "أسرار البلاغة" (٢٢٣)

[٥] ادّعاءٌ زُخْرُفيٌّ لا أصل له، وهو غير ممكن في الواقع، لكنّه ظريفٌ مُسْتَمْلَح، فالشاعر يدّعي أنّ الجوزاء قد نوَتْ خِدْمَتَه فانتطَقَتْ بنطاق الخِدْمَة. الانتطاق: شدُّ الوسَطِ بالمِنْطَقَة. المِنْطَقَةُ والمِنْطَقُ: ما يُشَدُّ به الوسط. الجوزاء: بُرْجٌ من بروج السّماء، يوجد حولها كواكب تُشْبهُ المنطقة، شَبَّهها الشاعر بالْعِقْدِ المنظوم من اللّؤلؤ. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٣٨٩/٢)

[٦] في (ص) القول الموجب.

[٧] في (ص) بغيره.

[٨] فإنهم كنوا بالأعز عن فريقهم، وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم. "الإيضاح"(٣٥٢-٣٥٣)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٦٩/٤-٧١)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٤٧)

الأسلوبُ الحكيمُ: حملُ كلامِ الغيرِ على خلافِ مرادهِ[١]، نحو:

قُلْــتُ ثَقَّلْــتُ إذْ أَتَيْــتُ مــراراً   قـالَ ثَقَّلْـتَ كـاهِلِي بالأَيـادِي[٢][٣]

[٤]**التَّوشيعُ:** أن يُؤْتَى في العَجُزِ بمثنًّى مفسَّرٍ[٥] بمتعاطفين[٦]، نحو: «يشيبُ ابنُ آدمَ، ويشبُّ فيه خُصلتَانِ: الحرصُ، وطولُ الأملِ» [٧]

[٨]**الإيغالُ**[٩]**:** ختمُ الكلامِ بما يفيدُ نُكتةً يَتِمُّ[١٠] الكلامُ بدونها، كالمبالغةِ، نحو: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ، ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡراً وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾[١١] [يس: ٢٠- ٢١].

---

[١]انظر: "الإيضاح"(٣٥٢-٣٥٣)

[٢]وبعده:

قلــتُ طَوَّلْــت قـــال لا بـــل تَطَــوَّ   لـــت وأبرمـــتُ قـــالَ حَبْـــلَ ودادِي

قال العباسي: والبيتان منسوبان لابن حجاج، ولم أرهما في ديوانه، ونسبهما سبط ابن الجوزي صاحب مرآة الزَّمان لمحمد ابن إبراهيم الأسدي. والكاهل: الحارك، أو مُقَدَّم أَعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقر، أو هو ما بين الكتفين وموصل العنق في الصلب، والأيادي: جمع يد، وهي النعمة. "معاهد التنصيص"(٥٨/٢) وقال عماد الدين الكاتب: هما لأبي عبد الله محمد ابن إبراهيم الأسدي الحجازي، وذكره السمعاني مثل ما أوردته. "خريدة القصر وجريدة العصر"(٩٥/٢)، وقال ابن العديم: أنشدني أبو محمد المعافي بن إسماعيل بن الحدوس الموصلي قال: أنشدنا علم الدين الحسن بن سعيد الشاتاني لنفسه: وذكر البيتين. "بغية الطلب في تاريخ حلب"(٤١١/٢)

[٣]في البيت الأول أخذ المخاطب ظاهر كلام صاحِبِهِ، وحَمَلَه على غَيْر مرادِه به؛ إذْ أراد بالتثقيل ما يَحْمِلُه المضيف من أعباء الضيافة؛ لكن المضيف حَمَلَه على معنى أنّ صاحِبَهُ ثَقَّلَ كَاهله بأياديه في تكرير زيارته له.

[٤]في (ث) [ثم] التوشيع.

[٥]في (ث) مفسراً.

[٦]انظر: "الإيضاح"(١٨٧)

[٧]روى البخاري (٦٠٨٤)، ومسلم (٦٠٨٤) عن أنس قال: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: "يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَانِ: الحرصُ على المال، والحرصُ عَلَى الْعُمُرِ" واللفظ لمسلم، وفي البخاري: " يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان.."، ولفظ "يشيب المرء ويشب منه خصلتان: الحرص والأمل" ذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" وحكم عليه بأن كذب.من موقع الدرر السنية، وموقع الجامع للحديث النبوي

[٨]في (ث) [ثم] الإيغال.

[٩]الإيغال في اللّغة: الإمعان في التعمّق والمبالغة في الابتعاد، يقال لغة: أوْغَلَ في البلاد، إذا ذهب فيها وبالَغَ وأبعد، وأوْغَلَ في السَّيْرِ إذا أسْرَع فيه وابتعد. "الإيضاح"(٣٥٢-٣٥٣)

[١٠]في (ص) تتم.

[١١]فإن الرسل مهتدون لا محالة، فالمعنى يتم بدون التصريح بقوله تعالى: ﴿وهم مهتدون﴾؛ إلا أن فيه زيادة حث وترغيب على اتباع الرسل. "الإيضاح"(١٥٠).

[(١)]**الاعتراضُ**[(٢)]**:** ذِكرُ جمُلةٍ في أثناءِ كلامٍ، أو بينَ كلامينِ متناسبين[(٣)]، نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ[(٤)]﴾ [النحل: ٥٧]، و ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[(٥)][آل عمران: ٣٦]، [وقد يكون في الآخِرِ][(٦)].

(١) في (ث) [ثم] الاعتراض.

(٢) الاعتراض في اللّغة: الدّخول بين الشَّيْئَيْن حتى يكون الداخل المعترضُ فاصلاً بينهما، ويُسَّمى: (عَارِضاً)، أي: حائلاً ومانعاً بينهما، ومنه أُخِذ الاعتراض في البلاغة والنحو. "المفتاح" (٤٢٨)

(٣) ويؤتي بالاعتراض لدواع بلاغية: منها: التنزيه والتعظيم، والدّعاء، والتنبيه على أمْر، وكذلك الإشارة إلى أنّ ما وقع به الاعتراض قد حصل مضمونه خلال الزمن الفاصل بين الكلامين المتّصلَيْن، والتبرُّك، والتقرير في نفس السامع، والتصريح بما هو المقصود، والاستعطاف، وانتهاز الفرصة المواتية، والمبادرة لبيان أمْرٍ ذي أهميّة إلى غير ذلك. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"

(٤) عبارة: (سبحانه): جملة اعتراضية بين كلامين متصلين في معناهما؛ للمبادرة إلى تنزيه الله عن أن يكون له بنات، والتشنيع على من جعلَهُنّ له بتصوّرهم الفاسد، وأقوالهم الكاذبة. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥٢٨)

(٥) فإن قوله: ﴿ والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى ﴾(آل عمران: ٣٦) ليس من قول أم مريم. "الإيضاح"(١٩٦)

(٦) في (ش) ذكرت ضمن الشرح.

[1]**التَّذْييلُ**: تعقيبُ جملةٍ بجملةٍ تشتملُ[2] على معناها[3]، نحو: ﴿وَقُلْ[4] جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[5][الإسراء: ٨١]، ونحو:

[ولَسْتَ بمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تَلُمُّهُ   على شَعَثٍ أَيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ[6]] [7][8]

التَّكميلُ[9]: تعقيبُها بما يَدفعُ ما تُوْهِمُهُ[10] من خلافِ المقصودِ، [ويُسمَّى: الاحتراسَ أيضاً][11]، نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[12][المائدة: ٥٤].

---

[1]في (ث) ثم التذييل.

[2]في (ص) يشتمل.

[3]وينقسم إلى قسمين: الأول: مَا يجري مجرى المثل، وهو: ما استقلّ معناه، واستغنى عمّا قبله، والثاني: مَا لا يجري من التذييل مجرى المثل، وهو ما لا يستقلُّ معناه عمّا قبله، وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفئن مت فهم الخالدون، كل نفس ذائقة الموت ﴾(الأنبياء: ٣٤-٣٥)؛ فإن قوله: ﴿أفئن مت فهم الخالدون﴾ من الأول، وما بعده من الثاني، وكل منهما تذييل على ما قبله. "الإيضاح"(١٩٠-١٩١)، "مختصر المعاني" (١٧٨)

[4]في (ص) وقد.

[5]فجملة: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾تتضمّن معنى الجملة التي جاءت قبلها، فهي إطناب على طريقة التذييل، وعبارتها ممّا يجري مجْرى المثل. "الإيضاح"(١٩١)، "مختصر المعاني" (١٧٨)

[6]البيت للنابغة الذبياني، وهو من جيد شعره. "الشعر والشعراء"(١٧٢/١)، و"أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري" (٧٣)، "المعاني الكبير" (٣٠٤)، "معاهد التنصيص" (١٢٠/١-١٢١)

[7]في (ش) ذكر هذا البيت ضمن الشرح، وفي (ص) ذكر شطره.

[8]فقوله (أيُّ الرجالِ المهذَّبُ): استفهام بمعنى الإنكار، أي: ليس في الرجال منقح الفعال مرضى الخصال، وقد ذكروا هذا المثال على تأكيد المفهوم، فالتذييل إما لتأكيد المنطوق، أو لتأكيد المفهوم. "الإيضاح"(١٩٢)، "مختصر المعاني" (١٧٨)

[9]انظر: "الإيضاح"(١٩٧-١٩٨)، "مختصر المعاني" (١٨١)

[10]في (ث) يوهمه.

[11]في (ش) ذكرت ضمن الشرح.

[12]فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لَتُوُّهِم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: (أعزة على الكافرين) علم أنها منهم تواضع لهم، ولذا عدى الذلَّ بـ(على)؛ لتضمينه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، ويجوز أن تكون التعدية بـ(على)؛ لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم. "الإيضاح"(١٩٢)، "مختصر المعاني" (١٧٩)

التَّتميمُ: تعقيبُها بفضلةٍ لنُكْتَةٍ[١]، نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[٢] [الإسراء: ١].

التَّلميحُ: الإشارةُ إلى قِصَّةٍ، [أو مَثَلٍ، أو شعرٍ][٣]، نحو:

فَوَاللهِ مَا أَدري أَأَحلامُ نَائِمٍ ... أَلَمَّتْ بنَا أَمْ كانَ في الركبِ يُوشَعُ[٤]

أشارَ إلى قِصَّةِ (يوشع)، [و][٥]استيقافِهِ الشمس[٦]، ونحو: ((ومِنْ دونِ ذلكَ خَرْطُ القَتَادِ[٧])).

---

[١] والنكتة غير دفع توهم خلاف المراد للتفريق بين التتميم، والاحتراس(التكميل).

[٢] جاءت في هذه الآية كلمة (ليلاً) تتميماً، وذلك لأنّ الإسراء لا يكون إلاّ باللَّيْل، وفائدة هذا التتميم الإشارة إلى قِصَرِ المدّةِ التي حصل فيها الإسراء ذهاباً وعودة، والإشارة إلى أنّ لِلَّيْلِ خصَائِصَ من نفحاتِ الله وإكراماته التي يفيض بها على بعض عباده.

[٣] في (ص) سقطت، والعبارة فيها: (إلى قصة ونحوه).

[٤] البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري، وقبله:

فَرَدَّتْ علينا الشمسَ والليلُ راغمٌ ... بشَمسٍ بَدَتْ من جانبِ الخدر تطلُعُ

نَضَا ضَوؤُها صبْغَ الدّجنةِ وانْطَوَى ... لبَهجتها ثوْبُ السَّماءِ المجزَّعُ

معاهد التنصيص(٢/١٨٨-١٨٩)، "الوساطة" (٢٥١)، "الموازنة"(٢/٨٣)

[٥] في (ص) سقطت (الواو).

[٦] وَصفَ لُحُوقَهُ بالأحبة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظمَ ذلك، واستغرب، وتجاهل تحيُّراً وتدلُّهاً، وقال: أهذا حلم أراه في النوم، أم كان في الركب يوشع النبي صلى الله عليه وآله، فرد الشمس؟ على ما روي من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم. "الإيضاح"(٣٨٨-٣٨٩)، "مختصر المعاني" (٣١٢)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٨٦٨)

[٧] أشار إلى المثل السائر، وهو قولهم: "دونه خرط القتاد"، يضرب للأمر الشاق، والقتاد: شجر له شوك، وخرطه إمرار اليد من أعلاه إلى أسفله. . "عجالة البيان" (٣٤٣)، "التمثيل والمحاضرة"(٢٠٠)

التَّضمينُ: تضمينُ الشِّعرِ شيئاً من شعرِ الغيرِ مع التَّنبيهِ عليه[1].

الاقتباسُ: تضمينُ الكلامِ شيئاً من القرآنِ، أو الحديثِ، نحو:

فَقَـــدْ أَنْزَلْـــتُ[2] حَاجَـــاتِي "بِـوَادٍ غَيْـرِ ذِي زَرْعِ"[3][4]

---

[1] ومن هذا التضمين قول الحريري:

عَلَـــى أَنِّـــي سَأُنْشِـــدُ عِنْـــدَ بَيْعِـــي "أَضَـــاعُونِي وَأَيَّ فَتـــىً أَضَـــاعُوا"

الشطر الأخير لِلْعَرْجِي، وبيت العرجي هو:

أضـــاعوني وأيَ فَتـــىً أَضَـــاعُوا لِيَـــوْمِ كَرِيهَـــةٍ وَسِـــدَادِ ثَغْـــرِ

وقد نبَّه الحريري على التضمين بقوله: (سأُنْشِد). "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (١٣٦/٤)

[2] في (ص) أنزلنا

[3] اقتباس من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيرِ ذِي زَرعٍ عِندَ بَيتِكَ ٱلمُحَرَّمِ﴾[إبراهيم: ٣٧]؛ لكن معناه في القرآن: واد لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي إلى جانب لا خير فيه ولا نفع. "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (١٣٠/٤)، "مختصر المعاني" (٣٠٩)

[4] هذا لابن الرّومي إذ يقول:

لَـــئِنْ أَخْطَـــأْتُ فِـــي مَـــدْحِيكَ مَـــا أَخْطَـــأْتَ فِـــي مَنْعِـــي

لَقَـــدْ أَنْزَلْـــتُ حَاجَـــاتِي "بِـــوَادٍ غَيْـــرِ ذِي زَرْعِ""

وقيل: هما لإسماعيل القراطيس كما حكى ذلك في المعاهد. " معاهد التنصيص" (١٦٣/٢)، "الإيضاح"(٣٨٨-٣٨٩)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (١٣٣/٤)، "مختصر المعاني" (٣٠٩).

المحسنات اللفظية

واللَّفظيَّةُ: [١]

التجنيسُ[٢]**:** تشابُهُ اللَّفظين[٣][٤]؛ فمنه تامٌّ[٥]، نحو: (رَحْبَة[٦] رَحْبَة)، ومُرَكَّبٌ، نحو: ((مَنْ لم يَكُنْ ذا هِبةٍ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ))[٧]، ومحرَّفٌ[٨][٩]، نحو: (البُرْدُ يمنعُ البَرْدَ)

---

[١]أي: البديعة اللفظية.

[٢]ويسمى الجِنَاسُ، وهو في اللّغة: المشاكلة، والاتحاد في الجنس، يقال لغة: جانَسهُ، إذا شاكله، وإذا اشترك معه في جِنْسه، وجنسُ الشيء أصله الذي اشْتُقَّ منه، وتَفَرَّع عنه، واتَّحدَ معَه في صفاته العظمى التي تُقومِّ ذاته. "المفتاح" (٤٢٩)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٧٣/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٨٥/٢)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٤).

[٣]وهو: ما اتفق فيه اللَّفظان في أربعة أمور: في نوع الحروف، وفي هيئتها (أي: في حركاتها وسكناتها)، وفي عَدَدِها، وفي ترتيبها. "الإيضاح"(٣٥٤)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٤)، "مختصر المعاني" (٣٠٩)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٨٧/٢)

[٤]قال "الشيخ عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "أسرار البلاغة": "أمّا التجنيس فإنَّكَ لا تَسْتَحْسِنُ تجانُسَ اللَّفظتَيْن إلاَّ إذا كان مَوْقعُ مَعْنَيَيْهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يَكُنْ مَرْمَى الجامع بينهما مَرْمىً بعيداً. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٨٢٨-٨٢٩)

[٥]الجناس التام إما مماثل وهو الذي يكون اللّفظان المتشابهان فيه من نوع واحد من أنواع الكلام، كاسمين، أو فعلين، أو مُستوفَى وهو الذي يكون اللّفظان المتشابهان فيه من نوعين مختلفين من أنواع الكلام، كأن يكون أحدهما اسماً والآخر فعلاً، أو متشابه، وهو الذي يكون أَحَدُ اللَّفْظَين المتشابهين فيه مركّباً من كلمتين فأكثر مع اتفاقهما في الخطّ، أومفروق وهو الذي يكون أحدُ اللّفظَيْن المتشابهين فيه مركّباً من كلمتين فأكثر مع اختلافهما في الخطّ. "المفتاح" (٤٢٩)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٧٣/٤-٨٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٨٧/٢)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٤)

[٦]في (ص) رحبت.

[٧]يشير به إلى قول أبي الفتح الْبُسْتِي:

إذا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَة ... فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَة

"ذا هبة" الأول: أي: صاحب هِبَةٍ. والثانية: اسم فاعل من الذّهاب. "المفتاح" (٤٣٠)

[٨]في (ث) ومنحرف.

[٩]إن اختلفا في هيئات الحروف فقط سمي محرفا ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط، ومن ذلك قولهم: (جُبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبَرْد) فبين (الْبُرْد)- بمعنى الكِسَاء-، وهو: كِسَاءٌ مُخَطَّط يُلْتحف به، و(الْبَرْد) - بمعنى انخفاض درجة الحرارة - جناسٌ مُحَرَّف. "المفتاح" (٤٣٠)، "الإيضاح"(٣٥٦)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨٠/٤-٨١)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٥)، "مختصر المعاني" (٢٨٩)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٩١/٢)

وناقصٌ[1]، نحو: (كاسٍ كاسِب)، ومُطرَّفٌ [2]مع تقاربٍ[3]، وهو المضارِعُ[4]، نحو: (دامِسٌ طامِسٌ)[5]، و(خيلٌ خيرٌ)[6]، أو بدونه، وهو الّلاحِقُ[7]، نحو: ﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهُمَزة: ١]

---

[1]وهو: ما نقصت فيه حروف أحد اللفظين عن الآخر، مع اتفاق الباقي في النوع والهيئة والترتيب واشتقُّوا من هذا النوع أربعة فروع، وهي: (الْمَرْدُوف): وهو ما كان الحرف الأوّل هو الناقص في أحَدِهما، مثل: (مَسَاق، و ساق)، و(المكتَنَف): وهو ما كان الحرف الناقص في وسط أحَدِهما، مثل: (حديقة مَطُوفَةٌ، وثِمَارُها مَقْطُوفة)، و(الْمُطَرَّف): وهو ما كان الحرف الناقص في آخرِ أَحَدِهما، مثل: (سَارٍ، و سَارِق)، و(الْمُذَيَّل)، وهو ما كان الناقص في آخر أحدهما أكثر من حرف، فيكون مقابله بمثابة ما له ذيل، مثل: (الْجَوى، و الجوانح)، والجوَى: الحرقَةُ وشدّة الوجد، والجوانح: الأضلاع التي تحت الترائب ما يلي الصدر. "الإيضاح"(٣٥٦-٣٥٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨١/٤-٨٣)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٦)، "مختصر المعاني" (٢٨٩-٢٩٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٩٢/٢-٤٩٤)

[2]انظر: الإيضاح"(٣٥٦-٣٥٧)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٦)، "مختصر المعاني" (٢٨٩-٢٩٠)

[3]في (ث) تقرب.

[4]الجناسُ الْمُضَارِع: هو ما اختلف فيه اللّفظانِ المتشابهان في نوع حرف واحدٍ منهما مع تقاربهما في النطق، في الأول أو الوسط أو الآخر، مثل: (الخيل، و الخير)، و(دامس و طَامِس)، و (البرايا، و البلايا)، و(صالح، وسَالح). "الإيضاح"(٣٥٧)، "مختصر المعاني" (٢٩٠)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨٣/٤)، "مختصر المعاني" (٢٩٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"(٤٩٤/٢)

[5]يشير إلى قول الحريري: (بيني وبين كنى ليلٌ دامسٌ وطريقٌ طامسٌ). الإيضاح"(٣٥٧)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع". (٣٥٦)، "مختصر المعاني" (٢٩٠)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨٤/٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٨٣٤)

[6]يشير إلى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ في نواصِيهَا الْخَيْرُ" أخرجه البخاري (٢٤٢٤)، ومسلم (٣٥٩٠) من موقع الجامع للحديث النبوي.

[7]الجناس اللاّحِق: هو ما اختلف فيه اللفظان المتشابهان في نوع حرف واحد منهما غَيْر مُتَقَارِبَيْنِ في النُّطْق: في الأوّل، أو الوسط، أو الآخر، مثل: (تَقْهر، وتَنْهَر)، فالقاف والنون غير متقاربين في النطق، ومثل: (تَلاَقٍ، وتَلاَفٍ)، فالقاف والفاء غير متقاربين، ومثل: (هُمَزَة، ولُمَزَة). "المفتاح" (٤٢٩)، "الإيضاح"(٣٥٧)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨٤/٤)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٦)، "مختصر المعاني" (٢٩٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٩٥/٢).

القلبُ(١)**:** [كُلَّاً](٢)، نحو: (حُسامُهُ فتحٌ لأوليائِهِ، و(٣)حَتْفٌ لأعدائِهِ)، وبعضاً، نحو: «اللهمَّ استرْ عوراتِنا، وآمنْ روعاتِنا»(٤)، فإنْ وقعَ أحدُهما في الأوَّلِ، والآخَرُ في الآخِرِ سُمِّيَ مُجَنَّحَاً، [نحو:

لاحَ أنـــــوارُ الهُـــــدَى مِـنْ كَفِّـهِ فـي كُـلِّ حـالِ](٥)(٦)

وإن كان التركيب بحيث لو عُكِس جُعِل عينَه فمستوياً(٧)، نحو: ﴿كُلّ فِي فَلَك يَسْبَحُونَ﴾[الأنبياء: ٣٣].

---

(١)في (ث) [ثم] القلب. وهو من أنواع الجناس، فجناسُ القلب: هو ما اختلف فيه ترتيب حُروف اللَّفظَيْن، واتّفقَا في النَّوْعِ والْعَدَدِ والهيئَة، مثل: (حَتْف، و فَتْح). ومثل: (عَوْرَة، و رَوْعة)، واشتقوا من هذا النوع ثلاثة فروع: (قَلْبُ الْكُلّ)، وهو أن تكون حروف كلٍّ مِنْهُما على عَكْسِ حروف الآخر، مثل: (فتح، و حتف)، (قَلْبُ البعض)، وهو أن يكون بَعْضُ حروفِ أَحَدِهما على عكْسِ بعضِ حروف الآخر منهما، مثل: (عَوْرات، و رَوْعات)، و(المقلوبُ المجنّح)، وهو أن يكون أحد اللّفظين من "جناس القلب" في أوّل البيت من الشعر، أو الفقرة من النثر، والآخر في آخر البيت، أو في آخر الفقرة. "المفتاح" (٤٣١)، "الإيضاح"(٣٥٨)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٨٤/٤-٨٥)، "علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٦-٣٥٧)، "مختصر المعاني" (٢٩٠-٢٩١)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٩٦/٢-٤٩٧)

(٢)في (ص) سقطت.

(٣)في (ث) سقطت.

(٤)ذكره الطبري في جامع البيان عن أبي سعيد الخدري قال: قلنا يوم الخندق: يا رسول الله ، زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر، فهل من شيء نقوله؟ قال: "قولوا: اللهم آمن روعاتنا واستر عوراتنا" قال: فقلناها فهزم الله القوم بالريح، وأخرجه الألباني في "تخريج مشكاة المصابيح" رقم (٢٣٩٠) وقال: إسناده حسن. من موقع الجامع للحديث النبوي، وموقع الدرر السنية.

(٥)في (ث) سقطت، وفي (ش) ضمن الشرح.

(٦)لا يعلم قائله. "بغية الإيضاح" (٨٤/٤)، "الطراز" (٩٥/٣)

(٧)القلب، أو (العكس اللّفظي): وهو أن يُقْرأ الكلام من آخره إلى أوّله كما يُقْرأُ من أوّله إلى آخره، والمعتبر فيه الحروف المكتوبة لا الملفوظة، وهو فنّ لا يَعْدو أن يكون مهارة شكليّة لفظيّة، لا يرتبط به معنى، وتكلُّفُه قد يُفْسِد المعاني المقصودة، أو يُلْجِئ إلى استجلاب معاني ليست ذات قيمة تُعْتَبَرُ لدى أهل الفكر، أو تَسْتَحِقُّ تخصيصَها بالذكر.

ومن أمثلته في القرآن مثالان لا ثالث لهما: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾(الأنبياء: ٣٣)، و﴿رَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾(المدثر: ٣)، وقد جعله في الإيضاح مستقلا على خلاف صنع المصنف حيث جمع تحت القلب ما هو من جناس القلب، وما لم يجعلوه من الجناس وهو ما أسماه: القلب المستوي. الإيضاح"(٣٦٦)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٦٤)، "مختصر المعاني" (٢٩٠-٢٩١)

[1]**التَّصحيفُ:** التَّشابهُ في الخطِّ، نحو: (التخلِّي، ثم التَّحلِّي، ثم التَّجلِّي.)[2]

[ردُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ[3]: مجانَسةُ الآخِرِ][4] للَّفظِ في الأوائلِ[5]، نحو: ﴿قَالَ[6] إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ١٦٨﴾[7][الشعراء: ١٦٨].

الازدواجُ[8]: تناسبُ المتجاورين، نحو: ﴿ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾[النمل: ٢٢].

---

[1]في (ث) [ثم] التصحيف.

[2]هو من أنواع الجناس، ويسمى: (الجناسُ المصحَّف)، ويسمى: جناس الخطّ، وهو: أن يتشابه اللفظان في الكتابة مع اختلافٍ في نقَط الحروف، مثل: (يَسْقي، ويشفي).

[3]الأول: من الخلو، والثاني: من الحلية، والثالث: من التجلي، وهذه عبارة تقولها الصوفية، أي: مبدأ السلوك التباعد عن الأخلاق الذميمة، ثم التزين بالأخلاق الحميدة، ثم يظهر أنوار التجليات الإلهية التي هي غاية السلوك ونتيجته. "عجالة البيان" (٣٤٣)

[4]في (ص) سقطت.

[5]ردّ العجز على الصدر: يكُون في النثر، ويكون في الشعر: أمَّا في النثر: فهو أنْ يَجْعَلَ المتكلِّمُ أحَدَ اللّفْظَيْنِ المكرَّرَين، أو المتجانسين أو مَا هو مُلْحقٌ بالمتجانِسَيْن في أوّل الفقَرَة، والآخر في آخِرِها، وأما في الشعر: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر الثاني. "المفتاح" (٤٣١)، "الإيضاح"(٣٦٠)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٤/٨٧-٩٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٥٨-٣٥٩)، "مختصر المعاني" (٢٩١-٢٩٢)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥١٤/٢)

[6]في (ص) وقال.

[7]هذا مثال للّفظَيْنِ المتلاقِيَيْنِ فيما يشبه الاشتقاق، ويأتي اللفظان مكررين، نحو: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ. . . ﴾ (الأحزاب: ٣٧)، ويأتيان متلاقيين في الاشتقاق، نحو: قول الله عزَّ وجلَّ ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾(نوح: ١٠). الإيضاح"(٣٦٠)، "مختصر المعاني" (٢٩١-٢٩٢)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤١٤/٢)

[8]هذا من أنواع الجناس، ويسمى: (الجناس المزدوج)، ويُسَمَّى (المكرر)، و (المردَّد) وهو أن يلي أحد المتجانسين الآخر الإيضاح"(٣٥٨)، "مختصر المعاني" (٢٩١)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٤٩٦/٢)

السَّجْعُ(١)**:** توافقُ الكلامين في العَجُزِ، ويُسمَّى في القرآنِ فاصلةً، وفي الشِّعرِ قافيةً، وأحسنُهُ ما تساوتْ قرائِنُهُ(٢)، (٣) ثمَّ [ما](٤) طالتْ ثانيتُهُ(٥). (٦)

الموازنَـةُ(٧)**:** موافقةُ الآخر مع الآخر بلا سجع، [نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ١٥ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ١٦﴾[الغاشية: ١٥-١٦] (٨)](٩).

---

(١)يقال لغة: سجَعَت الحمامَةُ أو النَّاقةُ سَجْعاً؛ إذا رَدَّدَتْ صَوْتَها عَلى طريقةٍ واحدة، ويقال: سجَعَ المتكلّم كلامه إذا تكلّم بكلامٍ له فواصل كفواصل الشّعر مُقَفّىً غير موزون. "المفتاح" (٤٣١)، "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة" (٩٢/٤)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٦٠)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥٠٣/٢)

(٢)في (ص) قرأته.

(٣)مثل: قول الرسول صلى الله عليه وسلم في دعائه المتضمّنِ الحثَّ على الإنفاق في الخير، والتحذيرَ من الإمساك:
«اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقاً خَلَفاً، وَأَعْطِ مُمْسِكاً تلفاً». الإيضاح"(٣٥٨)، "مختصر المعاني" (٢٩٤)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥٠٣/٢)

(٤)في (ص) سقطت.

(٥)في (ص)، و(ث) ثانية.

(٦)مثل قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾(النجم: ١-٢)، السجعة الثانية هنا أطول من الأولى، ثم ما طالت ثالثته. "الإيضاح"(٣٦٣)، "مختصر المعاني" (٢٩٤-٢٩٥)

(٧)شرع في بيان أقسام السجع وهي ثلاثة أقسام: (التَّرصِيع) ويقال فيه: (السَّجْعُ المرصَّع)، وهو: أن تكون الألفاظ المتقابلة في السَّجْعَتَيْن متفقةً في أوزانها وفي أعْجَازِها، أي: في الحرف الأخير من كلّ متقابلين فيها، و(المتوازي)، ويقال فيه: (السَّجْع المتوازي)، وهو: أن تكون الكلمتان الأخيرتان من السّجعَتَيْن متَّفِقَتَيْن في الوزن وفي الحرف الأخير منهما، مع وجود اختلافٍ ما قبلهما في الأمرين، أو في أحدهما، و(المطرّف) ويقال فيه: (السَّجْعُ الْمُطَرَّف)، وهو أن تكون الكلمتان الأخيرتان من السَّجْعتين مختلفتين في الوزن، متفقَتَيْن في الحرف الأخير، وعندئذٍ لا يُنْظَرُ إلى ما قبلهما في الاتفاق أو الاختلاف.
"الإيضاح"(٣٦٢-٣٦٥)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"، (٣٦١-٣٦٢)، "مختصر المعاني" (٢٩٦-٢٩٧)

(٨)هذا مثال للموازنة، إذِ اتَّفَقت الكلمتان الأخيرتان في الوزن دون التقفية، فالأولى على الفاء، والثانية على الثاء.
نمارِقُ: جَمْعُ (نُمْرُق)، وهي: الوسادة الصغيرة يُتَّكَأُ عليها، ويقال فيها: (نَمْرَقَة، ونُمْرُقة، ونِمْرِقَة)، زَرابِيّ: جمع (زَرْبِيَّة)، وهي: حشيَّةٌ تُبْسَطُ للجُلُوسِ عليها. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥١٢/٢)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"، (٣٦٤)

(٩)في (ث) سقطت، وفي (ش) مع الشرح.

[1]**التَّرصيعُ**[2]: توازنُ الألفاظِ[3] مع تَوَافُقِ الأعجازِ، أو تقارُبِها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيم، وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيم﴾[4][[الانفطار: ١-٢].
وحُسْنُ الكُلِّ[5]: أن يتبعَ اللَّفظُ المعنى، لا العكسُ[6].

---

[1]في (ث) [ثم] الترصيع.
[2]ويقال فيه: (السَّجْعُ المرصَّع)، وقد سبق بيانه. "المفتاح" (٤٣١)، "الإيضاح"(٣٦٢-٣٦٥)، علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"(٣٦١)، "مختصر المعاني" (٢٩٦-٢٩٧)، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" (٥٠٥/٢)
[3]في (ص) ألفاظ.
[4]ومثال المتقارب قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(الصافات: ١١٧-١١٨)
[5]في (ص) الكلمة، وفي (ث) الكلام.
[6]فلا بد من ترك التكليف؛ لئلا يبلغ حد التعقيد، فيخرج عن نهج البلاغة، فإن الحسن الزائد إنما يعتبر بعد تمام الأصل.

[تمَّتِ الرِّسالةُ للعصامِ، بعونِ اللهِ الملكِ العلَّامِ، من يدِ أضعفِ العبادِ والأنامِ][1].

(١) سقطت في (ث)، و(ش)، ولعلها من زيادات الناسخ. والله أعلم.

خاتمة البحث

في ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أنْ منَّ عليَّ بالتمام، راجياً فيض فضله وجميل عفوه، كما أصلِّي وأسلِّمُ على أعظم الناس خُلُقَا، وأجملِهم خَلْقَاً، وأفصحِهم لسانا، وأجلاهم بياناً، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه ما تعاقبت الأيام.

وبعد:

حقا، لقد أتاح لي العمل في هذا الكتاب " **ميزان الأدب في لسان العرب** " للعلامة العصام الإسفراييني – رحمه الله تعالى – فرصة سانحة للعودة إلى أمَّات كتب اللغة في مختلف أقسامها وفروعها، مع ما أتاحه لي منهج العصام رحمه الله في مؤلَّفه هذا من الوقوف عند صغار الأمور وكبارها، فقد سلك فيه – رحمه الله - مسلكا صعباً، بتكثيف العبارة وإيجازها، وطيِّ الأمثلة واختيارها، وتَخَيُّرِ التعريفات وضبطها، مع ما فيه من شمول لعلوم العربية من صرفها ونحوها ومعانيها وبيانها وبديعها، كلُّ ذلك جعلَ تحقيق هذا الكتاب عملاً يحتاج إلى دقَّةٍ بالغةٍ، وصبرٍ واسعٍ، ومهما بذل الإنسان فيه جهده، فإنه يتخايل أمامه التقصير، ويودُّ لو أنه أتى به على وجه التقريب، راجياً العفو من المولى القدير.

وقبل أن أطوي صفحة هذا الكتاب، مع وعد بالعودة إليه لتبين الخطأ من الصواب، لا بد لي من الإشارة إلى هذه النقاط:

- إن مؤلف هذا الكتاب من العلماء المشهود لهم بالتميُّز، وسَعة الاطلاع، وتنوُّع الإنتاج العلمي وغزارته،كما ظهر في ترجمته، وقد حظيت كتبه

باهتمام كبير من العلماء وطلاب العلم في هذا العصر، فعكفوا عليها دراسة وتحقيقا.

- إنَّ هذا المتن نافع لطلاب علوم اللغة العربية؛ إذ يُمسِّكُهم بأطرافها، ويهديهم إلى أنوارها، ويبعث فيهم الهمة للوقوف على الشروح والحواشي للاستزادة من ثمارها.

- لقد أفاد العصام - رحمه الله - ممن سبق، وجمع من مسائلهم ما تفرق، وتخير من أقوالهم ما سما وارتفع، وسطر في كتابه خلاصة فكرهم، وحصيف رأيهم، فجاء متنه على وجه بديع، يستحق به الشرف الرفيع.

- وعلى الرَّغم من أهمية هذا الكتاب ومنزلته البيِّنة، ومكانة مؤلِّفه لم يُخدَم خدمةً علميَّة قيِّمة- حسب اطلاعي - مما دفعني إلى أن أختاره ليكون موضوعاً لبحثي تحقيقاً ودراسة، وبعد ذلك أجزمُ بأنه لا بد من جهود كبيرة تُبذَل؛ لإخراجِهِ على الوجهِ الأكمل؛ إذ لا أرى في هذه الدراسة إلا فاتحة عمل طويل حتى يتم المقصود، ويتحقق المنشود.

- وأرجو أن يهيئ الله له أسباب الظهور بطباعة تخرجه إلى الضياء، فلا يبقى رهين محبسه في أرفف الرسائل العلمية.

- كما أدعو الباري - جلَّ في علاه - أن تحظى هذه اللغة العظيمة بما تستحقه من مكانة كبيرة؛ ليعود إليها بريقها الأخَّاذ الذي سَحَرتْ به العقولَ على طول الدهور، فيتجَدَّدَ تألُّقها بين اللغات، وتفخرَ بها الأمَّةُ مدى الحياة.

هذا جَهْدُ الُمقِلِّ، بذلتُ فيه وُسْعَ الاستطاعة، وإنِّي على يقين أنه يحتاج إلى المزيد، وأسأل الله أن يغفرَ لي التقصيرَ، إنَّهُ بالإجابةِ جدير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات

فهرس الآيات	الصفحة
الفاتحة	
﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢]	٣٥٨
﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]	٣٥٩
البقرة	
﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة: ١-٢]	٣٢٧
﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]	٣٦٦
﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[البقرة: ٢]	٣٠٣
﴿هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢]	٣٧٧/٣٣٥
﴿هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة٢-٣]	
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدى﴾[البقرة: ٥]	٣٧٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة: ٦]	٣٦٩
﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[البقرة: ١٥]	٣٧٢/٣٠٨
﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَاراً ﴾ [البقرة: ١٧]	٤٠٠
﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾[البقرة: ١٩]	٤٠٤
﴿ فَٱتَّقُواْ﴾[البقرة: ٢٤]	٣٦٨
﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٢٤]	٣٦٨
﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: ٢٥]	٣٦٨
﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾[البقرة: ٢٨]	٣٥١
﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾[البقرة: ٢٨]	٣٠٥
﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ [[البقرة: ٣٧]]	٣٣٨
﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[البقرة: ٤٠]	٣٦٥
﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾[البقرة: ٤٤]	٣٥١
﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاس مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠]	٣٦٨
﴿خَيۡرٌ ٱهۡبِطُواْ ﴾[البقرة: ٦١]	١١٢
﴿وَعَمِلَ صَٰلِحا﴾[البقرة: ٦٢]	١٨٨
﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]	٣٦٧
﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنا﴾[البقرة: ٨٣]	٣٦٧
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٨٤]	٣٥٧
﴿أَوَ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾[البقرة: ١٠٠]	٣٦٥
﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾[البقرة: ١١١]	٤٣١
﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١٣٨]	٤٣٠
﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[البقرة: ١٦٤]	٣٧٨
﴿فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰة﴾[البقرة: ١٧٩]	٣٧٧
﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ﴾[البقرة: ١٨٧]	٣٩٤
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ﴾[البقرة: ١٨٩]	٣٦٢
﴿عَشَرَة كَامِلَة﴾[البقرة: ١٩٦]	٣٣٥
﴿ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [البقرة: ١٩٧]	٣٣١
﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكِ﴾[البقرة: ٢٢١]	١٧٩
﴿ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾[البقرة: ٢٢٣]	٣٥١

﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	٣٢٠
﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾[البقرة: ٢٥٨]	٤٢٩
﴿ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١]	٢٦٦
﴿ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[البقرة: ٢٧٥]	٣٩٧
آل عمران	
﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران١-٢]	١١٣
﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]	٤١٧
﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ﴾[آل عمران: ٣٥]	١١٢
﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]	٤٤٤
﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ﴾[آل عمران: ٣٧]	٣٥١
﴿ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ ﴾[آل عمران: ١٠٧]	٤٠٣
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُول﴾[آل عمران: ١٤٤]	٣٢٤
﴿ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: ١٥٩]	٣٢٦
النساء	
﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾ [النساء: ٢]	٤٠٣
﴿ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [النساء: ٤]	١٨٨
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيما ﴾[النساء: ١٧]	٣٠٥
﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[النساء: ٥٩]	٣٣٠
﴿ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [النساء: ٥٩]	١١٢
﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]	١٧٣
المائدة	
﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[المائدة: ٨]	٢٣٤
﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].	٤٤٥
﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]	٣٣٥
الأنعام	
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[الأنعام: ٢٧]	٣٠٨
﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ ﴾[الأنعام: ٧١]	١١٥
﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ﴾[الأنعام: ٧٣]	٣٣٠
﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١]	١١٢
﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡء ﴾[الأنعام: ١٠٢]	٤٠٤
﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]	٤٣٩
الأعراف	
﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾[الأعراف: ٤٤]	٤١٦
﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]	٣٤٨
﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣١]	٣٠٦
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]	٣٧٢
التوبة	
﴿ يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]	١١٥

﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ﴾ [التوبة: ٨٠]	٣٥٧
﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾[التوبة: ١٠٤]	٣٣٨
﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرا﴾[التوبة:٨٢]	٤٢٩
يونس	
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]	٣٥٩
﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]	٣١٤
﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[يونس: ٣١]	٤٣١
﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾[يونس: ٥١]	١١٢
﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [يونس: ٦٤]	١١٣
﴿ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]	١٧٥
هود	
﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾[هود: ٩١]	١٨٢
يوسف	
﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف: ١٨]	٣١٣
﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]	٣٢٨
﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[يوسف: ٢٣]	٧٧
﴿وقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[يوسف: ٣١]	١١٣
﴿فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ﴾[يوسف: ٤٥ -٤٦]	٣٧٧
﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[يوسف: ٥٣]	٣٠٣
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]	٤٠٥
إبراهيم	
﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]	٣٤٣
الحجر	
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الحجر: ٣٠]	٣٥٨
النحل	
﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[النحل: ١٧]	٣٧٩
﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]	٤٤٤
الإسراء	
﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلا﴾ [الإسراء: ١]	٤٤٦
﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقا﴾ [الإسراء: ٨١]	٤٤٥
الكهف	
﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ ﴾ [الكهف: ٤٥] [الآية]	٣٩٤
﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ﴾ [الكهف: ٤٦]	٤٣٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧]	٣٢٩
مريم	
﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبا﴾[مريم: ٤]	٣٨٠
طه	
﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥]	٣٨٠

﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]	٣٢٨
﴿فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [طه: ١٢٠]	٣٦٦
الأنبياء	
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء: ٢٢]	٤٤١/٢٠٦
﴿ كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾[الأنبياء: ٣٣]	٤٥١
﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ﴾[الأنبياء: ٦٢]	٣٥١
﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾[الأنبياء: ٨٠]	٣٤٩
المؤمنون	
﴿ ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ ﴾ [المؤمنون: ١٤]	٣٣٨
النور	
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ رجال﴾ [النور: ٣٦ -٣٧]	٣١٣
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ [النور: ٤٥]	٣٣٣
الفرقان	
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]	٣٢٧
الشعراء	
﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ، أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ، وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ -١٣٣ -١٣٤]	٣٦٦
﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ ١٦٨﴾ [الشعراء: ١٦٨]	٤٥٢
النمل	
﴿ وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾[النمل: ١٥]	١١٢
﴿ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ﴾[النمل: ٢٢]	٤٥٢
﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾[النمل: ٢٣]	٤٠٩
﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]	٣٥٨
القصص	
جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾[القصص: ٧٣]	٤٣١
﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[القصص: ٨٨]	٤٠٣
العنكبوت	
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[العنكبوت: ٤٠]	٤٣٩
الروم	
﴿وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾ [الروم: ١٩]	٤١٦
﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ [الروم: ٢٧]	٤٤١
السجدة	
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾ [السجدة: ١٢]	٣٢٥
سبأ	
﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]	٣٣٦/٣٠٩
﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِين﴾[سبأ: ٢٤]	٤١٦
فاطر	
﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[فاطر: ٩]	٣٠٧

﴿إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣]	٣٤٣
يس	
﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[يس: ١٤]	٣٠٢
﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]	٣٠٢
﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ، ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡراً وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠- ٢١]	٤٤٣
﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]	٣٠٩
﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]	٤١٦
الزمر	
﴿. . . . هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزُّمَر: ٩]	٣١٤
﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ﴾[الزُّمَر: ٣٦]	٣٥١
﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[الزُّمَر: ٦٤]	١١١
﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزُّمَر: ٦٥]	٣٠٩
غافر	
﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ، أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[غافر: ٣٦ - ٣٧]	٣٤٨
الشورى	
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]	٤٠٥
الدخان	
﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ. . . ﴾ [الدخان: ٢٥]	٢٤٣
محمد	
﴿ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]	١٨٨
الحجرات	
﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحُجُرات: ٧]	٣٠٨
﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾ [الحُجُرات: ١١]	١٤٧
الرحمن	
﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ، عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾ [الرحمن: ١ -٢]	٣٦٠
﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ، وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾[الرحمن: ٥ -٦]	٤٣٠
الصف	
﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[الصف: ١٤]	٤٠٠
المنافقون	
﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]	٤٤٢
التحريم	
﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]	٣٥٨
الملك	
﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[المُلك: ١٩]	٣٦٨/٢١٥
الحاقة	
﴿ عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾[الحاقة: ٢١]	٤٠٧

﴿ مَالِيَهۡۜ هَلَكَ﴾[الحاقة: ٢٩-٣٠]	١٢٠
المزمل	
﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولاً- فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزَّمل١٥- ١٦]	٣٣٠
النبأ	
﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤- ٥]	٣٧٨
النازعات	
﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]	٣٤٣
التكوير	
﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]	٣٥١
الانفطار	
﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيم، وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيم﴾ [[الانفطار: ١-٢]	٤٥٤
﴿ثُمَّ مَآ أَدۡرَاكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[الانفطار: ١٨]	٣٣٨
الغاشية	
﴿وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٌ ١٥ وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ١٦﴾[الغاشية: ١٥-١٦]	٤٥٣
الضحى	
﴿ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضُّحى: ٣]	٣١٤
الشرح	
﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ، وَوَضَعۡنَا ﴾[الشَّرح: ١- ٢]	٣٦٨
العلق	
﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾[العلق: ١]	٣١٩
القدر	
﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾[القدْر: ٤]	١٤٧
﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾[القدْر: ٤]	٣٧٨
الهمزة	
﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهُمَزة: ١]	٤٥٠
الكوثر	
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢]	٣٥٩
الكافرون	
﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]	٣١٩
النصر	
﴿ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾[النصر: ٣]	١١٢
المسد	
﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَب﴾[المَسَد: ١]	٣٢٤
الإخلاص	
﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]	٣٢٦

ثانياً: فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	الصفحة
١	إنَّ الكرمَ هو التَّقوى	٣٣٨
٢	خيلٌ خيرٌ	٤٥٠
٣	خضراء الدِّمَنِ	٣٩١
٤	كلُّ ذلكَ لم يَكُنْ	٣١٧
٥	اللهمَّ استرْ عوراتِنا، وآمنْ روعاتِنا	٤٥١
٦	المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويدِه	٤٢٤
٧	يشيبُ ابنُ آدمَ، ويشبُّ فيه خُصلتَانِ: الحرصُ، وطولُ الأملِ	٤٤٣

ثالثاً: فهرس الأقوال والأمثال

فهرس الأقوال والأمثال

الرقم	المثل	الصفحة
١	أَتُخدَعُ بالزَّبيبِ بعدَ المشيبِ	٣١٦
٢	إنَّما يَعجَلُ مَنْ يخشى الفوتَ لا من يأمَنُهُ	٣٤٢
٣	إلاّ حظيَّة فلا أليّة	٣١٢
٤	التخلِّي، ثم التَّحلِّي، ثم التَّجلِّي	٤٥٢
٥	تُقدِّمُ رِجْلاً، وتُؤَخِّرُ أَخْرَى	٤١٨
٦	حُسامُهُ فتحٌ لأوليائِهِ، وحَتْفٌ لأعدائِهِ	٤٥١
٧	(عريضِ القفاءِ) (عريضِ الوِسادةِ)	٤٢٢
٨	كوكب الخرقاء	٣٣٢
٩	(كاسٍ كاسِب) (دامِسٌ طامِسٌ)	٤٥٠
١٠	من لم يكن ذا هِبَةٍ فدولتُهُ ذاهِبَةٌ	٤٤٩
١١	منْ لم يدرِ حقيقةَ الحالِ قالَ ما قالَ	٣٢٨
١٢	مِنْ دونِ ذلكَ خَرْطُ القَتَادِ	٤٤٦
١٣	النَّحوُ في الكلامِ كالملح في الطّعام	٣٩٣

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية

الرقم	البيت	الشاعر	الصفحة
	أ		
١	كنوالِ الأمير يوم سخاءِ	رشيد الدين الوطواط	٤٣٢
	ب		
٢	وَليسَ لهُ عَنْ طالبِ العُرفِ حاجبُ	ابن أبي السمط	٣٣٣
٣	على شَعَثٍ أيُّ الرجالِ المُهَذّبُ	النابغة الذبياني	٤٤٥
٤	بِهِنَّ فُلولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتائِبِ	النابغة الذبياني	٤٤٠
٥	رَعيناهُ وإن كانوا غِضابَا	لا يعرف	٤٣٦
٦	أعدُّ على الدَّهْرِ الذّنُوبَا	أبو الطيب المتنبي	٤٤١
	ت		
٧	فلما رأوها أقشعت وتجلّتِ	لا يعرف	٤٠٠
	ج		
٨	في قُبَّةٍ ضُرِبَت عَلى ابنِ الحَشرَجِ	زياد الأعجم	٤٢٣
	ح		
٩	إنّ بَني عمِّكَ فيهم رِماحْ	حجل بن نضلة	٣٠٣
١٠	وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ	محمد بن وهيب الحميري	٣٩٧
	د		
١١	لَهُنّئَتِ الدُّنْيا بأنَّكَ خَالِدُ	أبو الطيب المتنبي	٤٤٠
١٢	إلا الأذلاّن عير الحي والوتدُ	المتلمس	٤٣٢
١٣	وكوكب المجد في أفق العلى صعدا	أبو محمد الخازن	٤٣٨
١٤	حَيَوانٌ مُسْتَحدَثٌ من جَمَادِ	أبو العلاء المعري	٣٢٨
١٥	وَنامَ الخَليُّ وَلَم تَرقُدِ	امرؤ القيس الكندي	٣٦١
١٦	شموسُ عَقيقٍ في سَماءِ زَبَرْجَدِ	الحسن بن رشيق القيرواني	٣٩٨
١٧	قالَ ثَقَّلْتَ كاهِلي بالأيادِي	ابن حجاج	٤٤٣
	ر		
١٨	أصاخَت إِلى الواشي فَلَجَّ بِها الهَجرُ	البحتري	٤٣٠
١٩	وتشابَها فتشاكَلَ الأمْرُ	الصاحب بن عباد	٣٩٧
٢٠	فكل حتف امرئ يجري بمقدار	الأخطل	٣٦٧
٢١	وحُسْنِ فعلٍ كما يُجزى سِنِمَارُ	سليط بن سعد	٤٩
٢٢	قَدْ زُرَّ أزْرارهُ عَلَى القَمرِ	أبو الحسن بن طباطبا العلوي	٤١٣
٢٣	أباها وهيأنا لموضعها بكرا	ذو الرمة	
٢٤	كعنقود مُلَّاحيَّةٍ حينَ نوَّرا	أبو قيس بن الأسلت	٣٩١

		س	
٢٥	خلعنا عليهمْ بالطِّعَانِ ملابِسَا	لا يعرف	٤٣٥
٢٦	شمس تظللني من الشمس	ابن العميد	٤١٢
		ص	
٢٧	قلت اطّبُخُوا لي جُبَّةً وقميصا	أبو الرقعمق	٤٣٠
		ع	
٢٨	والنَّهْبِ ما جَمَعوا والنَّارِ ما زَرَعُوا	أبو الطيب المتنبي	٤٣٣
٢٩	يَشفي غليلَ صُدُورِهم أن تُصرعوا	عبدة بن الطبيب	٣٢٨
٣٠	إن الخلائِقَ فاعلم شَرُّها البدعُ	حسان بن ثابت الأنصاري	٤٣٣
٣١	وقد كانَ منهُ البرُّ والبحرُ مُتْرَعا	حسين بن مطير	٣٥٤
٣٢	ألفيت كل تميمة لا تنفع	أبو ذؤيب الهذلي	٤١٥
٣٣	ألمتْ بنَا أمْ كانَ في الركبِ يُوشَعُ	أبو تمام	٤٤٦
		ف	
٣٤	كَأنّك لَم تَجزع عَلى ابن طريفِ	ليلى بنت طريف الشيبانية	٣٥٦
		ق	
٣٥	لما رأيتَ عليها عقدَ مُنْتطِقِ	مترجم من الفارسية	٤٤٢
		ك	
٣٦	مقرا بالذنوب وقد دعاكا	لا يعرف	٣٢٦
٣٧	أيا منازلَ سلمى أينَ سلماكِ	ابن خاتمة الأندلسي	٣٥٤
٣٨	حَذارِ حَذارِ من بَطشي وفَتكي	أبو الفرج الساوي	٤٣٨
		ل	
٣٩	سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ	لا يعرف	٣١٢
٤٠	بكُوفةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ	عبدة بن الطبيب	٣٢٩
٤١	بيتاً دعائمهُ أعزُّ وأطولُ	الفرزدق	٣٢٩
٤٢	ونُتْبِعُهُ الكَرامَةَ حيثُ مالاَ	عمرو بن الأهتم التغلبي	٤٣٧
٤٣	فإن المسك بعض دم الغزالِ	المتنبي	٣٩٤
٤٤	وهذا لحرقةٍ في اختلالِ	لا يعرف	٤٣٤
٤٥	فَوقَ طَيرٍ لَها شُخوصُ الجِمالِ	أبو الطيب المتنبي	٤١٤
٤٦	مِنْ كَفِّهِ في كُلِّ حالِ	لا يعرف	٤٥١
٤٧	والشمسِ كالمرآة في كفِّ الأشلِّ	جبار بن جزء	٣٩١
٤٨	دِراكاً، ولم يُنْضَحْ بماءٍ فيُغْسَلِ	امرؤ القيس	٤٣٧
٤٩	تَضِلُّ العِقاصُ في مُثنًّى ومُرسَلِ	امرؤ القيس	٤٨

م			
٥٠	بَدَلاً أراها في الضلال تهيمُ	لا يعرف	٣٧٢
٥١	لَهُ لِبَدٌ أَظفارُهُ لَم تُقَلَّمِ	زهير بن أبي سلمى	٤١٧
هـ			
٥٢	عقدٌ مساعِي ابن العميد نِظامُهُ	لا يعرف	٤٢٣
٥٣	ثم قد ساد قبل ذلك جدهُ	أبو نواس	٣٣٧
٥٤	صما خوالد ما يبين كلامها	لبيد بن ربيعة	٣٦٠
٥٥	قَلَمٌ أصابَ مِنَ الدَّواةِ مِدادَها	عدي بن زيد	٣٩٦
٥٦	وقَلْبِيَ كالنَّارِ في حَرِّهَا	رشيد الدين الوطواط	٤٣٣
ي			
٥٧	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني	لا يعرف	٣٢٢
شطر بيت			
٥٨	أهذه جنَّةُ الفردوسِ أم إرم	لا يعرف	٤٣٦
٥٩	فأفٍّ لهذا الدَّهرِ لا بل لأهله	لا يعرف	٤٣٩
الرجز			
٦٠	وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجَا	العجاج	٥٠
٦١	وليسَ قُربَ قَبرِ حَربٍ قَبرُ	لا يعرف	٤٩
٦٢	الحمدُ للهِ العليِّ الأجللِ	أبو النجم	٤٩

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

ابن الأثير، ضياء الدين، ١٩٣٩م، "المثل السائر" تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى بابي الحلبي

الأدنه وي، أحمد بن محمد ، ط١، ١٩٩٧، " طبقات المفسرين" تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة

الأزهري، خالد، ط١، ٢٠٠٠م، "شرح التصريح على التوضيح"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت

الإستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن، (بلا)، ١٩٨٢، "شرح شافية ابن الحاجب"، مع شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون"

الإستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، ط٢، ١٩٩٦، "شرح الرضي على الكافية" تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي

الإشبيلي، ابن عصفور، ط١، ١٩٩٦م، "الممتع الكبير في التصريف"، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة "

الأصفهاني، أبي الفرج، الطبعة الثانية، (بلا)، "الأغاني"، دار الفكر، بيروت، تحقيق: سمير جابر"

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، ط٣، ١٩٦٣م، " أشعار الشعراء الستة الجاهليين "، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي – القاهرة – مصر

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، ط١، ١٩٩٥ "أسرار العربية" تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، بلا، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، دار الفكر - دمشق

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، ط٥، بلا، "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات" تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف

الإيجي، عضد الدين، بلا ، "الفوائد الغياثية في علوم البلاغة"، تحقيق: عاشق حسين، دار الكتاب المصري -القاهرة، دار الكتاب اللبناني

ب
باقر، محمد " روضات الجنات"
بروكلمان، كارل، ط٥، بلا، "تاريخ الأدب العربي"، نقله إلى العربية د.عبد الحليم النجار، دار المعارف ـ القاهرة
ابن بطوطة، ١٩٥٨م، رحلة ابن بطوطة "تحفة النظار في غرائب الأمصار"، المكتبة التجارية الكبرى – مصر
البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي صفي الدين، ط١، ١٩٥٤، "مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع"، تحقيق: دار المعرفة
البغدادي، إسماعيل باشا، ١٩٥١، "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين"، طبع بعناية وكالة المعارف – إستانبول
البغدادي، عبد القادر بن عمر، بلا ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة
ت
التبريزي، شرح القصائد العشر، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٦٧هـ.
التفتازاني، سعد الدين، ط١، (د. ت)، "مختصر المعاني "، دار الفكر
التفتازاني، سعد الدين،"شروح التلخيص" مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وفي الهامش كتاب الإيضاح، وحاشية الدسوقي على شرح السعد
التونكي، محمود حسن، إعادة للطبعة الهندية، ١٣٤٤ه، "معجم المصنفين"
ث
الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ط٢، "التمثيل والمحاضرة"، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب
ج
"الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ط١، ١٩٦٨، "البيان والتبيين"، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار صعب- بيروت
ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر" مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٧م، "المفتاح في الصرف"، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة

الرسالة- عمان

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، ط٣، ١٩٩٥، "[العمد] كتاب في التصريف"، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ط٥، ٢٠٠٤،"دلائل الإعجاز" قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، بلا ، "أسرار البلاغة"، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة

ابن الجرجاني، علي بن محمد بن علي، الطبعة الأولى، (١٤٠٥) "التعريفات"، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (بلا)، "الخصائص" ، تحقيق: محمد علي النجار"، عالم الكتب- بيروت

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ١٩٧٢، "اللمع في العربية" تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ط١، ١٩٥٤م، "المنصف شرح كتاب التصريف للمازني"، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعرف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم

ح

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي، ت٦٤٦، ط١، ١٩٩٥م، "الشافية في علم التصريف"، ويليها: الوافية في نظم الشافية للنيساري، المكتبة المكية، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان"

ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله الحموي، ط١، ١٩٨٧، "خزانة الأدب وغاية الأرب"، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال - بيروت

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، بلا، "كشف الظنون" ، دار إحياء التراث العربي - بيروت

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ١٩٧٧م"معجم البلدان"، دار صادر - بيروت

خ

الخطيب القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (بلا)، "التلخيص في علوم البلاغة" ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي

الخطيب القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (بلا) "الإيضاح في علوم البلاغة" دار الكتب العلمية –بيروت

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ""وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، ١٢٨٤ه، "طراز المجالس"، المكتبة الوهبية

د

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو، ط٢ ، ١٩٨٤، "التيسير في القراءات السبع" دار الكتاب العربي – بيروت

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، ط١، ١٩٩٨، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان

"ديوان جرير". تحقيق: نعمان أمين طه – ط. دار المعارف ١٩٦٩م.

"ديوان حسان بن ثابت"، تحقيق: سيد حنفى حسانين - دار المعارف - مصر -١٩٨٣م.، وطبعة دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٧٨م.

"ديوان ذي الرمة"، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح – طبعة دار الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ١٩٩٣م.

"ديوان العجاج" تحقيق: عزة حسن – ط. مكتبة دار الشرق – بيروت ١٩٧١م.

ز

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، بلا ، "تاج العروس من جواهر القاموس" تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية

الزركلي، خير الدين "الأعلام"، دار العلم للملايين- بيروت

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ط١، ١٩٩٣، "المفصل في صنعة الإعراب" تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، بلا، "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت

س
ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ط٣، ١٩٨٨، "الأصول في النحو"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت
سركيس، يوسف اليان، "معجم المطبوعات العربية"، مكتبة الثقافة الدينية
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ط٣، ١٩٨٨، "كتاب سيبويه"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة
السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، ط٢، ١٩٨٧م، "مفتاح العلوم" تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، ١٩٩٨، "همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع"، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، ١٩٩٨، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت
"ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، "المخصص" ، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت
ش
أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم " إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع"، المشهور بشرح الشاطبية.
ص
الصبان، محمد بن علي الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، "حاشية الصبان"، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان
الصبان، محمد بن علي الشافعي، بلا، "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ومعه "شرح الشواهد للعيني"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية – أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين
الصقلي، ابن قطاع، ١٩٩٩، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، دار الكتب المصرية – القاهرة، تحقيق: أ. د أحمد محمد عبد الدايم"
ض

ط
طاشكندي، محمد، مخطوط كتب في القرن العاشر، "عجالة البيان في شرح الميزان"، ١٧٤ قطعة، ١٩سطر
ع
العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، بلا، "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" وبهامشه كتاب "بدائع البدائه" لعلي بن ظافر الأزدي
ابن العديم، "بغية الطلب في تاريخ حلب"
العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران، "ديوان المعاني"، دار الجيل – بيروت
العسكري، أبو هلال، ط١، ١٩٥٢ "كتاب الصناعتين الكتابة والشعر" تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى بابي الحلبي
العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي المكي، ط١٩٩٨،١، "سمط النجوم العوالي" تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت
ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، ط١، ١٩٨٦م، "شذرات الذهب"، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق -بيروت
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ط٢٠، ١٩٨٠ "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (بلا) "اللباب في علل البناء والإعراب"، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر العربي –دمشق، تحقيق: غازي مختار طليمات"
ف
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (بلا)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية – بيروت
ق
ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، ط١٤٠٧،١ه، "طبقات الشافعية"، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب- بيروت

القالي البغدادي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، ١٩٧٨م، "الأمالي في لغة العرب"، دار الكتب العلمية-بيروت
"القلقشندي، أحمد بن علي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، "صبح الأعشى في صناعة الإنشا"، دار الفكر – دمشق، تحقيق: د. يوسف علي طويل"
القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، ط١، ١٩٧٩، "زهر الآداب وثمر الألباب"، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت
القيرواني، ابن رشيق، بلا، "العمدة في محاسن الشعر وآدابه" ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، بلا، "الشعر والشعراء"، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف
ك
كحالة، عمر رضا، ط١، ١٩٩٣م، "معجم المؤلفين"، مؤسسة الرسالة
م
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ط٣، ١٩٩٤، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث الإسلامي – مصر
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ط٣، ١٩٩٧م، "الكامل في اللغة والأدب" تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة
المحبي، محمد بن أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد، ط١، ٢٠٠٥" نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة"، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية- بيروت
محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي، "حلية الكميت "
مدرس، ميرزا محمد علي، "ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب"
المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، ط١، ١٩٩٢م، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت
مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (بلا)، "تاج العروس من جواهر القاموس"، دار الهداية، تحقيق مجموعة من المحققين"
ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، الطبعة الأولى، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، ١٩٥٥، "مجمع الأمثال" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

ن

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، ط١، ٢٠٠٤، " نهاية الأرب في فنون الأدب"، تحقيق: محمد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية – بيروت

هـ

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، الأنصاري المصري، (بلا)، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد"

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ط١١، ١٩٦٣ " شرح قطر الندى وبل الصدى"، ومعه كتاب " سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، ط١، ١٩٨٤ "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، ط٦، ١٩٨٥، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله

ي

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (بلا)، "شرح المفصل"، إدارة الطباعة المنيرية - مصر"

المراجع

أبو موسى، محمد محمد، ط٧، "خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني"، مكتبة وهبة

البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبى، دار الكتاب العربى – بيروت – ١٩٨٠م.

حسن، عباس، ط٣، بلا، "النحو الوافي"، دار المعارف – مصر

حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني، ط١، ١٩٦٩، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها" دار القلم –دمشق

حلمي، أحمد كمال الدين، ١٩٨٦، "السلاجقة في التاريخ والحضارة" ، دار السلاسل - الكويت

الزعبلاوي، صلاح الدين "دراسات في النحو"

الصعيدي، عبد المتعال، بلا، " بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة"، المطبعة الجديدة
الطنطاوي، محمد، ط٢ "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، دار المعارف
الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ١٩٩٨م، "رجال المعلقات العشر "، المكتبة العصرية – صيدا - بيروت
المراغي، أحمد بن مصطفى، "علوم البلاغة: البيان ، المعاني ، البديع"
النورسي، بديع الزمان سعيد، بلا، "إشارات الإعجاز" تحقيق إحسان قاسم الصالحي
المجلات
جمو، ماهر، ترجمة وتقديم"مختارات من الشعر الأفغاني" مجلة الدوحة، العدد:٩٢، يونيو / ٢٠١٥.
الخفاجي، د. قيس جليل كريم، "حاشية عصام الدين الإسفراييني على تفسير البيضاوي" دراسة وتحقيق (سورة البقرة من الآية ٧٥-١٠٠)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد:٤٣، ٣٠/أيلول/٢٠١٥م.
المواقع
السرجاني، راغب، " قصة المغول المسلمين في وسط آسيا"، موقع قصة الأسلام
"ملخص حياة الأمير تيمور مؤسس الدولة التيمورية"، مدونة: محمد البخاري على شبكة الانترنت
موقع أدب
موقع الجامع للحديث النبوي
موقع الدرر السَّنيَّة

سادساً: فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
إهداء	١
شكر وعرفان	٢
ملخص الرسالة	٣
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	٥
مقدمة	٧
أسباب اختيار البحث	٨
أهمية الموضوع:	٨
أهداف البحث:	٩
صعوبات البحث:	١٠
الدراسات السابقة:	١٠
منهج البحث:	١٠
منهجي في التحقيق :	١٠
خطة البحث :	١٢
الباب الأول: قسم الدراسة، وفيه فصلان:	١٤
الفصل الأول: عصر الإمام عصام الدين وحياته.	١٥
المبحث الأول: عصر الإمام عصام الدين:	١٦
المطلب الأول: الحالة السياسية :	١٦
المطلب الثاني: الحالة العلمية:	١٧
المبحث الثاني: ترجمة الإمام الإسفراييني رحمه الله تعالى، وفيه مطالب:	٢١
المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته:	٢١
المطلب الثاني: مولده، وأسرته:	٢٢
المطلب الثالث: مدينة إسفرايين التي ينتمي إليها.	٢٣
المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.	٢٤
المطلب الخامس: وفاته.	٢٤
المطلب السادس: حياته العلمية ومؤلفاته:	٢٥
الفصل الثاني: منهج العصام في مصنفه، ودراسة المادة العلمية:	٣٠
تمهيد:	٣١

المبحث الأول: توثيق نسبته إلى المؤلف:	٣١
المبحث الثاني: منهج العصام في المتن:	٣١
المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية:	٣٣
ملاحق الخطة	٣٧
الباب الثاني: قسم التحقيق	٤٦
مقدمة المؤلف	٤٧
البلاغةُ	٤٨
الفصاحةُ	٤٨
التنافر في المفرد	٤٨
التنافر في المركب	٤٩
الخلاف في المفرد	٤٩
الخلاف في المركب	٤٩
الخفاء في المفرد لغرابته	٥٠
الخفاء في المركب للتعقيد اللفظي والمعنوي	٥٠
الفصاحة في المتكلم	٥٠
بم يعرف التنافر	٥٠
أبواب الكتاب	٥١
تعريف الكلمة	٥١
تعريف الاسم وذكر ما يخصه	٥١
تعريف الفعل وذكر ما يخصه وأقسامه وما يخص كل قسم منها	٥١
تعريف الحرف	٥١
باب الصرف	
فصل أنواع الأبنية	٥٣
أصول أبنية الثلاثي	٥٤
ما توزن به الأصول الثلاثة	٥٥
أبنية الاسم الثلاثي	٥٦
أبنية الاسم الرباعي	٥٧
أبنية الاسم الخماسي	٥٨
أبواب الفعل الثلاثي	٥٩
باب الفعل الرباعي	٥٩
مزيد الفعل الرباعي	٥٩

مزيد الثلاثي ملحقا بدحرج	٦٠
مزيد الثلاثي ملحقا باحرنجم	٦٠
مزيد الثلاثي غيرهما	٦١
ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق	٦٢
الفعل مشتق إلا قليلا	٦٢
ينقسم الفعل إلى لازم ومتعد	٦٢
ينقسم الفعل إلى معروف يسند إلى الفاعل، أو مجهول يسند إلى المفعول	٦٢
فصل: الاشتقاق	٦٣
تعريف الاشتقاق	٦٤
أنواع الاشتقاق	٦٤
التغيير إما في الهيئة أو في الحروفِ بالتَّبديل، أو النَّقْصِ، أو الزيادة.	٦٤
فصل: الزيادة	٦٥
الزيادة إما لإفادة معنى، أو لإلحاق مثال بمثال أزيد منه	٦٦
الأمور التي تعرف بها الزيادة	٦٧
الاشتقاق وأمثلته	٦٧
عدم النظير وأمثلته	٦٧
والغلبة وأمثلتها	٦٧
والترجيح وأمثلته	٧١
فصل: أبنية الأفعال	٧٢
تعريف الماضي	٧٣
صيغة الماضي المبني للمعلوم	٧٣
صيغة الماضي المبني للمجهول	٧٣
علامة بناء الفعل الماضي	٧٣
تعريف الفعل المضارع وخصائصه	٧٤
أحرف المضارعة ومعانيها	٧٤
صيغ المضارع المبني للمعلوم	٧٤
صيغة المضارع المبني للمجهول	٧٤
معاني الأفعال	٧٧
تعريف فعل الأمر	٧٩
صيغ فعل الأمر	٧٩

تعريف النهي وصيغته	٨٠
نونا التوكيد	٨٠
فصل: أبنية المشتقات	٨١
اسم الفاعل	٨٢
اسم المفعول	٨٢
الصفة المشبهة	٨٣
اسم التفضيل	٨٥
المصدر	٨٦
قياس المصدر الميمي	٨٨
المرة	٨٩
النوع	٨٩
اسما الزمان والمكان	٩٠
اسم الآلة	٩٠
فصل: المصغر	٩١
تعريف المصغر	٩٢
أوزانه	٩٢
فصل: المنسوب	٩٤
تعريفه	٩٥
طريقه	٩٥
فصل: المثنى والمجموع	٩٩
تعريف المثنى وطرقه	١٠٠
تعريف المجموع وبيان أنواعه	١٠١
السالم المذكر	١٠١
السالم المؤنث	١٠١
المكسر وأوزانه	١٠٣
تكسير الاسم	١٠٣
تكسير الصفة	١٠٥
فصل: الابتداء والوقف	١٠٧
الابتداء لا يكون إلا بمتحرك	١٠٨
كيفية الابتداء بساكن	١٠٨
الوقف وأحواله	١٠٩
فصل: التقاء الساكنين	١١١

فصل: تخفيف الهمزة	١١٤
فصل: الإدغام	١١٨
الإدغام الواجب	١١٨
الإدغام الجائز	١١٨
الإدغام الممتنع	١١٩
مخارج الحروف	١٢١
صفات الحروف	١٢٣
فصل: الإعلال	١٢٨
تعريفه وأنواعه	١٢٩
أحرف العلة	١٢٩
الإعلال في الألف	١٢٩
الإعلال في الواو والياء	١٣٠
الإعلال في المثال	١٣٦
الإعلال في الأجوف	١٣٧
الإعلال في الناقص	١٤٠
الإعلال في اللفيف	١٤٤
فصل: الحذف	١٤٦
أنواع الحذف: إعلالي وترخيمي	١٤٧
قياسي وشاذ وسماعي	١٤٧
الحذف القياسي وأمثلته	١٤٧
الحذف الشاذ وأمثلته	١٤٧
الحذف السماعي وأمثلته	١٤٧
فصل: الإبدال وأنواعه	١٤٨
واجب قياسا	١٤٩
واجب سماعا	١٤٩
جائز	١٥٠
لازم	١٥٠
خاتمة: الخط	١٥١
تعريفه	١٥٢
الأصل في الخط	١٥٢
يخالف الأصل بوصلٍ، وزيادةٍ، ونَقْصٍ، وإِبْدَالٍ.	١٥٢
مواضع الوصل والفصل	١٥٣

الزيادة	١٥٤
النقص	١٥٥
الإبدال	١٥٧
كتابة الهمزة	١٥٨
باب النحو	
تعريف النحو	١٦٢
أنواع المركب	١٦٢
أنواع الجملة: مفيدة أو غير مفيدة وأقسامها من اسمين أو فعل واسم	١٦٢
الاسم معرب ومبني	١٦٢
أنواع الإعراب وعلاماته	١٦٣
الإعراب التقديري وأمثلته	١٦٦
غير المنصرف	١٦٧
فصل: المرفوعات	١٧١
الفاعل	١٧٢
نائب الفاعل	١٧٤
المبتدأ	١٧٨
الخبر	١٨٠
خبر باب (إنّ)	١٨٣
خبرُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ	١٨٣
اسم باب (كان)	١٨٤
اسمُ (ما، ولا) المشبَّهتين بـ (ليس)	١٨٥
فصل: المنصوبات	١٨٦
المفعول المطلق	١٨٧
المفعول به	١٨٩
التحذير والإغراء	١٩٠
النصب على المدح	١٩١
الاختصاص	١٩١
الاشتغال	١٩١
النداء	١٩٢
تابع المنادى	١٩٣
ترخيم المنادى	١٩٥

المندوب	١٩٥
المفعول فيه	١٩٦
المفعول له	١٩٨
المفعول معه	١٩٩
الحال	٢٠٠
التمييز	٢٠٤
المستثنى	٢٠٥
خبر باب (كان)	٢٠٧
اسم باب (إن)	٢٠٧
اسم (لا) لنفي الجنس	٢٠٧
خبرُ (ما)، و(لا) [المُشبَّهتين بـ(ليس)]	٢٠٧
فصل: المجرورات	٢٠٨
الجر يكون بحرف أو بتقديره	٢٠٩
الإضافة المعنوية	٢٠٩
الإضافة اللفظية	٢١٠
فصل: التوابع	٢١١
تعريف التوابع	٢١٢
النعت	٢١٢
العطف	٢١٥
البدل	٢١٦
عطف البيان	٢١٧
التأكيد	٢١٨
فصل: المعارف	٢١٩
تعريف المعرفة والنكرة	٢٢٠
أعرف المعارف	٢٢٠
العلم	٢٢١
فصل: الأسماء العاملة	٢٢٢
المصدر	٢٢٣
اسم الفاعل	٢٢٤
اسم المفعول	٢٢٥
الصفة المشبهة	٢٢٦
اسم التفضيل	٢٢٨

اسم الفعل	٢٢٩
الاسم التام	٢٢٩
أسماء العدد	٢٣٠
فصل: المبنيات	٢٣٢
البناء وألقابه	٢٣٣
المضمرات	٢٣٤
أسماء الإشارة	٢٣٨
الموصولات	٢٤٠
الكنايات	٢٤٣
الأصوات	٢٤٤
أسماء الأفعال	٢٤٥
المركبات	٢٤٦
الظروف المبنية	٢٤٧
أسماء الشرط والاستفهام	٢٤٩
فصل: الأفعال	٢٥٢
عمل المتعدي واللازم	٢٥٣
إعراب المضارع	٢٥٣
رفعه	٢٥٤
نصبه	٢٥٤
أن المضمرة وجوبا أو جوازا	٢٥٥
جزمه	٢٥٦
أفعال القلوب	٢٥٨
الإلغاء	٢٥٨
التعليق	٢٥٩
معاني الأفعال الناقصة	٢٦٠
معاني أفعال المقاربة	٢٦٣
فعلا التعجب وإعرابهما وبناؤهما	٢٦٥
أفعال المدح والذم	٢٦٦
فصل: الحروف	٢٦٨
حروف الجر	٢٦٩
الحروف المشبهة بالفعل	٢٧٢
كسر همزة (إنّ)	٢٧٣

حروف العطف	٢٧٥
حروف الشرط	٢٧٧
حرفا الاستفهام	٢٧٩
حروف الإيجاب	٢٨٠
حروف النفي	٢٨١
حروف النداء	٢٨٢
حروف التنبيه	٢٨٢
حروف التحضيض	٢٨٢
حروف المصدر	٢٨٣
حرفا التفسير	٢٨٣
حرفا الاستقبال	٢٨٤
حرف التعريف	٢٨٤
حرف التوقع	٢٨٥
حرف الردع	٢٨٥
حروف الزيادة	٢٨٦
تاء التأنيث	٢٨٨
التنوين	٢٨٩
خاتمة	٢٩٠
فصل: أنواع الجملة	٢٩١
ما لا إعراب له من الجمل	٢٩٢
الجمل التي لها محل من الإعراب	٢٩٣
الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال	٢٩٥
الظرف	٢٩٦
باب المعاني	
تعريف علم المعاني وأقسامه	٢٩٩
أحوال الإسناد الخبري	٣٠٠
تعريف الخبر وفائدته	٣٠١
أنواع الخطاب	٣٠٢
إخراج الخطاب على خلاف مقتضى الظاهر وأمثلته	٣٠٢
الجملة الاسمية وفائدتها	٣٠٤
الجملة الفعلية وفائدتها	٣٠٥
فوائد بناء الفعل للمفعول	٣٠٥

فوائد تقييده بالمفاعيل والحال والتمييز	٣٠٥
فائدة القيد في باب (كان)	٣٠٥
فائدة الظرفية	٣٠٦
فائدة الشرطية	٣٠٦
التقييد بـ (لو)	٣٠٧
أسباب العدول عن الظاهر في التعبير عن المستقبل بالماضي	٣٠٧
أسباب خروج جملتي (لو) عن الظاهر	٣٠٨
التقييد بـ (إن وإذا)	٣٠٩
خروج (إن) عن الظاهر	٣٠٩
فصل: الذكر والحذف	٣١٠
متى يجب الذكر ومتى يترجح	٣١١
أسباب الذكر	٣١١
متى يجب الحذف ومتى يترجح	٣١٢
أسباب الحذف	٣١٢
فصل: التقديم	٣١٥
أسباب التقديم حيث لا يكون واجباً	٣١٦
التقديم قد يفيد التخصيص	٣١٨
فصل: التعريف	٣٢١
أسباب التعريف	٣٢٢
أنواع التعيين	٣٢٣
أسباب التعيين بالعلم	٣٢٤
أسباب التعيين بالمضمر	٣٢٥
أسباب التعيين بالإشارة	٣٢٧
أسباب التعيين بالموصول	٣٢٨
أسباب التعيين باللام	٣٣٠
أسباب التعيين بالإضافة	٣٣٢
أسباب التنكير	٣٣٣
فصل: التقييد	٣٣٤
أسباب التقييد بالنعت	٣٣٥
أسباب التقييد بالتأكيد	٣٣٥
أسباب التقييد بالبيان	٣٣٥
أسباب التقييد بالبدل	٣٣٦

أسباب التقييد بالعطف	٣٣٦
فصل: القصر	٣٣٩
أقسام القصر	٣٤٠
طرق القصر	٣٤١
فصل: الإنشاء	٣٤٤
تقسيم الإنشاء إلى طلب وغير طلب	٣٤٥
فوائد الأمر	٣٤٦
فوائد النهي	٣٤٧
فوائد التمني	٣٤٨
فوائد الاستفهام	٣٤٩
فوائد النداء	٣٥٣
فصل: خلاف الظاهر	٣٥٥
أغراض خلاف الظاهر	٣٥٦
التجاهل ومثاله	٣٥٦
أسباب الإخبار في مقام الإنشاء	٣٥٧
التغليب وأنواعه	٣٥٨
الالتفات: تعريفه وأمثلته وأسبابه	٣٥٩
الأسلوب الحكيم: تعريفه وأمثلته وأسبابه	٣٦٢
القلب: فائدته	٣٦٣
فصل: الفصل والوصل	٣٦٤
تعريف الفصل والوصل	٣٦٥
متى يحسن الوصل	٣٦٥
أسباب الفصل	٣٦٦
أسباب الوصل	٣٧٠
محسنات الوصل	٣٧٢
الواو الحالية	٣٧٣
فصل: الإيجاز والإطناب	٣٧٥
تعريف المساواة والإيجاز والإطناب	٣٧٦
الإيجاز: أنواعه وأمثلته	٣٧٧
الإطناب: أمثلته وفائدته	٣٧٨
من أقسام الإطناب: التخصيص بعد التعميم	٣٧٨
التكرير	٣٧٨

الإيغال والاعتراض والتذييل والتكميل والتتميم	٣٧٩
الإيضاح بعد الإبهام	٣٨٠
باب: البيان	
تعريف علم البيان	٣٨٤
أنواع الدلالة	٣٨٤
تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز	٣٨٤
تقسيم اللفظ إلى صريح وكناية	٣٨٤
تقسيم المجاز إلى استعارة ومجاز مرسل	٣٨٥
فصل: التشبيه	٣٨٦
أركان التشبيه	٣٨٧
أقسامه من حيث طرفيه: حسيان أو عقليان أو مختلفان	٣٨٧
أقسامه من حيث وجهه	٣٨٩
أداته	٣٩٤
فائدة ترك الأداة ووجه الشبه	٣٩٤
غرض التشبيه	٣٩٥
الغرض يعود غالبا إلى المشبه	٣٩٥
قد يعود الغرض إلى المشبه به	٣٩٧
تقسيم التشبيه باعتبار الغرض: قريب أو غريب، ومقبول أو مردود	٣٩٨
تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها	٣٩٩
تشبيه التمثيل	٤٠٠
فصل: المجاز	٤٠١
تعريفه	٤٠٢
أنواع العلاقة	٤٠٣
تقسيم المجاز المفرد إلى استعارة ومرسل	٤٠٥
المجاز في اللفظ	٤٠٥
المجاز في المعنى	٤٠٩
فصل: الاستعارة	٤١٠
تعريف الاستعارة وأمثلتها	٤١١
الاستعارة في العَلَم	٤١١
تقسيم الاستعارة إلى مصرحة ومكنية	٤١٥

تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية	٤١٦
تقسيم الاستعارة إلى مجردة ومرشحة ومطلقة	٤١٧
قد يستعار للضد	٤١٧
الاستعارة التمثيلية	٤١٨
تقسيم الاستعارة المصرحة عند السكاكي إلى تحقيقية ومتخيلة ومحتملة	٤١٩
فصل: الكناية	٤٢١
تعريف الكناية	٤٢٢
أقسامها: كناية عن موصوف أو صفة أو اتصافه بها	٤٢٢
أنواع كل منها وأمثلته	٤٢٢
التعريض: تعريفه وأمثلته	٤٢٤
ثمَّ المجازُ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ، والاستعارةُ من التَّشبيهِ، والكنايةُ من التَّصريح	٤٢٥
باب البديع	
تعريف البديع	٤٢٧
أقسامه: معنوية ولفظية	٤٢٧
فصل: المحسنات المعنوية	٤٢٨
المطابقة	٤٢٩
المقابلة	٤٢٩
المشاكلة	٤٣٠
مراعاة النظير	٤٣٠
المزاوجة	٤٣٠
العكس	٤٣١
اللف والنشر	٤٣١
الجمع	٤٣٢
التفريق	٤٣٢
التقسيم	٤٣٢
الجمع مع التفريق	٤٣٣
الجمع مع التقسيم	٤٣٣
التقسيم مع الجمع	٤٣٣
الجمع معهما	٤٣٤
التوجيه	٤٣٤

الإيهام	٤٣٥
الاستخدام	٤٣٦
التجاهل	٤٣٦
المبالغة المقبولة	٤٣٧
براعة الاستهلال	٤٣٨
تشابه الأطراف	٤٣٩
الإرصاد	٤٣٩
الرجوع	٤٣٩
تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه	٤٤٠
الاستتباع	٤٤٠
الإدماج	٤٤١
المذهب الكلامي	٤٤١
حسن التعليل	٤٤٢
القول بالموجب	٤٤٢
الأسلوب الحكيم	٤٤٣
التوشيع	٤٤٣
الإيغال	٤٤٣
الاعتراض	٤٤٤
التذييل	٤٤٥
التكميل	٤٤٥
التتميم	٤٤٦
التلميح	٤٤٦
التضمين	٤٤٧
الاقتباس	٤٤٧
فصل: المحسنات اللفظية	٤٤٨
التجنيس	٤٤٩
القلب	٤٥١
التصحيف	٤٥٢
ردُّ العجُز على الصدر	٤٥٢
الازدواج	٤٥٢
السجع	٤٥٣
الموازنة	٤٥٣

الترصيع	٤٥٤
خاتمة	٤٥٥